انزياح اللسان العربي

الفصيح والمعنى

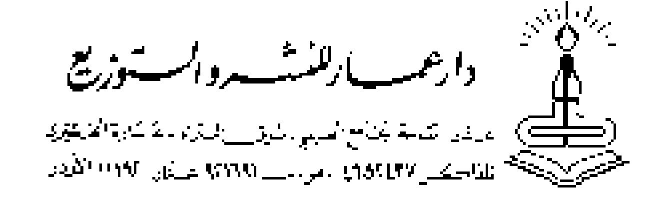
تأليف
الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح الحموز

دار عمار

انزياح اللسان العربي

الفصيح والمعنى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م



انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى

تأليف
الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح الحموز



دار عمار للنشر والتوزيع



المُقَدِّمَة

يَدُوْرُ مَا فِي هَذَا البَحْثِ فِي فَلَكِ اسْتِبْدَالِ حَرَكَةٍ إِعْرَابِيَّةٍ أَو بِنَائِيَّةٍ بِأُخْرَى، أَو الانْزِيَاحِ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى أُخْرَى لِتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِيَاحِ، أَو الاسْتِبْدَالِ بِجَذْبِ الانْتِبَاهِ إِلَيْهَا، وَهُوَ جَذْبٌ يَفْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى القَارِئِ، أَو السَّامِعِ، أَو النَّاقِدِ لِيَتَفَكَّرَ فِي سَبَبِ هَذَا الانْزِيَاحِ- وَمَا يُفْضِي إِلَيْهِ مِنْ دَلالَةٍ عَلَى حَسَبِ قَصْدِ المُتَكَلِّم، أَو المُؤَلِّف، أَو المُنْتِجِ الَّذِي لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُتَلَقِّي أَيّاً كَانَ تَوَاصُلٌ إِخْبَارِيٌّ؛ لِيَتَمَكَّنَ هَذَا المُتَلَقِّي مِنْ تَبَيُّنِ مُرَادِ هَذَا المُتَكَلِّم مُسْتَعِيْناً بِوَسَائِل مُتَعَدِّدَةٍ دَاخِلَ المَقُوْلِ، أَو النَّصِّ، وَخَارِجَهُ.

وَقَدْ يُنْبِئُ، أَو يَكْشِفُ هَذَا الانْزِيَاحُ بِالإِضَافَةِ إِلى القِيَاسِ المَأْلُوْفِ الَّذِي حَافَظَ عَلَيْهِ لِسَانُ المُتَكَلِّمِ العَرَبِيِّ الفَصِيْحِ، عَنْ أَنَّهُ يَقْصِدُ هَذَا الانْزِيَاحَ، أَو العُدُوْلَ، أَو الاسْتِبْدَالَ قَصْداً عَلَى حَسَبِ تَوَهُّمِ المُتَلَقِّي، أَو المُخَاطَبِ.

وَلَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُوْنَ العَرَبِيُّ الفَصِيْحُ قَدْ قَصَدَ هَذَا الانْزِيَاحَ، وَرَغِبَ فِيْهِ لِتَحْقِيْقِ مَا لَدَيْهِ مِنْ أَفْكَارٍ، وَمَعَانٍ، وَلَعَلَّ فِي قَوْلِ أَبِي البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيِّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا القَصْدَ، أَو هَذِهِ الرَّغْبَةَ: "وَأَمَّا مَا حَكَوْهُ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَان -فَقَدْ ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّهُ غَلَطٌ مِنْ بَعْضِ العَرَبِ، وَهَذَا لأَنَّ العَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ إِذَا اسْتَهْوَاهُ ضَرْبٌ مِنَ الغَلَطِ، فَيَعْدِلُ عَنْ قِيَاسِ كَلامِهِ، كَمَا قَالُوا: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً..."(1).

وَتَتَبَدَّى هَذِهِ المَسْأَلَةُ أَيْضاً بِوُضُوحٍ مِنْ قَوْلِ شَبِيْبِ بِن شَبَّةَ مُعَلِّلاً عَدَمَ

---

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 1/ 191.

تَنْوِيْنِ (قرى عربيّة) مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا قُرى الحجاز، عَلَى أَنَّهَا لَوْ نُوِّنَتْ لَمَا أُرِيْدَ بِهَا ذَلِكَ، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِيْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِسِيْبَوَيْهِ، وَسِيْبَوَيْهِ آخَرَ، وَبِعُثْمَانَ، وَعُثْمَانٍ آخَرَ، وَمَا كُلُّ إِبْرَاهِيْمِ إِسْحَقَ[1].

وَلَعَلَّ مَا يُنْبِئُ عَنْ تَعْزِيْزِ الانْزِيَاحِ الَّذِيْ أَذْهَبُ إِلَى حَمْلِ الشَّوَاهِدِ، وَالأَقْوَالِ عَلَيْهِ فِي هَذَا البَحْثِ -مَا يُطَالِعُنَا مِنْ إِيْمَاءَاتٍ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِ، مِنْهَا حَمْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ رَفْعَ (أَسَاطِيْرُ الأَوَّلِيْنَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾**[2]، وَأَضْرَابِهِ، وَتَبْيِيْنُ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ لِلْمُرَادِ مِن قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ[3] فِي هَذَا الحَمْلِ: "قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ رَفَعَ الأَوَّلَ، وَنَصَبَ هَذَا؟ قُلْتُ: فَصْلاً بَيْنَ جَوَابِ المُقِرِّ، وَجَوَابِ الجَاحِدِ، يَعْنِي أَنَّ هَؤُلاءِ لَمَّا سُئِلُوا لَمْ يَتَلَعْثَمُوا، وَأَطْبَقُوا الجَوَابَ عَلَى السُّؤَالِ بَيِّناً مَكْشُوْفاً مَفْعُوْلاً لِلإِنْزَالِ، فَقَالُوا: خَيْراً[4]، وَأُوْلَئِكَ عَدَلُوا بِالجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ، فَقَالُوا: هُوَ أَسَاطِيْرُ الأَوَّلِيْنَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الإِنْزَالِ فِي شَيْءٍ"[5].

أَلاَ يُعَدُّ قَولُهُمْ: امْرَأَةٌ مُرْضِعٌ، وَمُرْضِعَةٌ، وَحَائِضٌ، وَحَائِضَةٌ، وَطَامِثٌ، وَطَامِثَةٌ، وَأَضْرَابُهَا، -مَقْصُوْداً لِلإِنْبَاءِ عَنِ المُرَادِ، عَلَى أَنَّ الأَصْلَ أَنْ تَكُوْنَ لِلرِّجَالِ، لِخُلُوِّهَا مِنْ عَلامَةِ التَّأْنِيْثِ (مُرْضِعٌ، وَحَائِضٌ، وَطَامِثٌ)، وَلَكِنْ هَذِهِ الصِّفَات اخْتَصَّتْ بِهَا النِّسَاءُ؛ لأَنَّهُ لا حَظَّ لِلذُّكُوْرِ بِهَا، وَالأَصْلُ فِيْهَا أَلاَّ تَلْحَقَهَا عَلامَةُ التَّأْنِيْثِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ العَلامَةَ قَدْ لَحِقَتْهَا لِلإِنْبَاءِ عَنْ أَنَّ

---

(١) انظر: الجاحظ، البيان والتبيين: ٢/ ١٧٨.

(٢) النحل: ٢٤.

(٣) الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٠٧، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٢١٤.

(٤) في قوله تعالى: **﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً...﴾**، النحل: ٣٠.

(٥) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٢١٤.

الحَائِضَةَ هِيَ الَّتِيْ تَحِيْضُ فِعْلاً، وَأَنَّ المُرْضِعَةَ هِيَ الَّتِي تُرْضِعُ فِعْلاً، عَلَى أَنَّهَا دُوْنَ هَذِهِ العَلامَةِ تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ المَوْسُوْمَةَ بِهَا مِنْ شَأْنِهَا الإِرْضَاعُ، أَوِ الحَيْضُ لا الإِرْضَاعُ، أَوِ الحَيْضُ أَوِ الطَّمْثُ حَقِيْقَةً.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ**﴾[1]، عَلَى أَنَّ المُرْضِعَةَ مَنْ تَلَبَّسَتْ بِالإِرْضَاعِ، أَوْ مَنْ هِيَ فِي حَالِ الإِرْضَاعِ، أَو مَنْ تُلْقِمُ ثَدْيَهَا صَبِيَّهَا، عَلَى أَنَّ المُرَادَ أَنَّهَا مِنْ شِدَّةِ الهَوْلِ فِي يَوْمِ القِيَامَةِ تَذْهَلُ عَنْ وَلَدِهَا، فَكَيْفَ تَكُوْنُ غَيْرُهَا فِيْهِ؟.

وَذَهَبَ بَعْضُ الكُوْفِيِّيْنَ إِلَى أَنَّ المُرْضِعَةَ تُوْسَمُ بِهَا الأُمُّ، وَأَمَّا المُرْضِعُ فَتُوْسَمُ بِهَا المُسْتَأْجَرَةُ للإِرْضَاعِ، وَهِيَ غَيْرُ الأُمِّ، وَهُوَ مَذْهَبٌ يَرُدُّهُ قَوْلُه الشَّاعِرِ[2]:

كَمُرْضِعَةٍ أَوْلادَ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ بَنِي بَطْنِهَا، هَذَا الضَّلالُ عَنِ القَصْدِ

كَمَا جَاءَ فِي (**الدُّرُّ المَصُوْنُ فِي عُلُوْمِ الكِتَابِ المَكْنُونِ**)[3]: "فَأَطْلَقَ المُرْضِعَةَ بِالتَّاءِ عَلَى غَيْرِ الأُمِّ، وَقَوْلُ العَرَبِ: مُرْضِعَةٌ يَرُدُّ أَيْضاً قَوْلَ الكُوْفِيِّيْنَ: إِنَّ الصِّفَاتِ المُخْتَصَّةَ بِالمُؤَنَّثِ لا يَلْحَقُهَا تَاءُ التَّأْنِيْثِ، نَحْوَ: حَائِضٍ، وَطَالِقٍ، فَالَّذِيْ يُقَالُ: إِنْ قُصِدَ النَّسَبُ فَالأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرُوا، وَإِنْ قُصِدَ الدَّلالَةُ عَلَى التَّلَبُّسِ بِالفِعْلِ وَجَبَتِ التَّاءُ، فَيُقَالُ: حَائِضَةٌ، وَطَالِقَةٌ، وَطَامِثَةٌ".

وَيَظْهَرُ لِيْ أَنَّ الانْزِيَاحَ الَّذِيْ يَكْمُنُ فِيْ وَسْمِ غَيْرِ الأُمِّ بِالمُرْضِعَةِ يُنْبِئُ عَن تَنْزِيْلِ هَذِهِ مَنْزِلَةَ الأُمِّ؛ لأَنَّهَا تُعَدُّ أُمّاً بِسَبَبِ هَذِهِ الأَوْضَاعِ.

---

(١) الحج: ٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٣٨، ٨/ ٢٢٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ١٤٣.

(٣) انظر: ٨/ ٢٢٤؛ وانظر: الزمخشري، الكشاف: ٤١٠.

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَغَيْرِهِمَا[1]: ﴿وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجُمَّلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾[2]، بِضَمِّ الجِيْمِ، وَفَتْحِ المِيْمِ مُشَدَّدَةً، عَلَى أَنَّ فِي تَأْوِيْلِ هَذِهِ القِرَاءَةِ قَوْلَيْنِ:

(١) أَنَّ الجُمَّل مِنْ بَابِ (فُعَّل) الحَبْلُ الغَلِيْظُ مِنَ القِنَّبِ، أَوْ حَبْلُ السَّفِيْنَةِ، أَو الحَبْلُ الَّذِيْ يُصْعَدُ بِهِ إِلَى النَّخْلِ، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ (الجُمُّلُ)، وَقِيْلَ إِنَّهُ لُغَةٌ كَالزُّمَّلِ (الضَّعِيف، الجَبَان).

(٢) أَنْ يَكُوْنَ جَمْعاً كَشَاهِدٍ وَشُهَّدٍ.

وَيَتَبَدَّى لِيَ أَنَّ هَذَا الانْزِيَاحَ يُنْبِئُ عَنِ المُبَالَغَةِ، وَهِيَ مُبَالَغَةٌ تَكْمُنُ فِي وُلُوْجِ الجِمَالِ سَمَّ الخِيَاطِ، عَلَى أَنَّ الجُمَّلَ جَمْعُ جَامِلٍ، وَأَنَّ الجَامِلَ جَمْعُ جَمَلٍ (اسْمُ جَمْعٍ)، وَيُعَزِّزُ هَذَا القَوْلَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِ (الجُمُلُ) عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ جَمَلٍ، وَقِرَاءَتُهُ، وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِ (الجُمْلُ) عَلَى أَنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنَ الجُمُلِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ قِرَاءَةَ (الجُمَّلِ) أَكْثَرُ إِنْبَاءً عَنِ المُبَالَغَةِ، وَعَنْ تَحَدِّي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هَؤُلاءِ.

ومن ذلك قراءة عليٍّ: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُوْنَ عُبَيْداً﴾[3]، بتصغير (عبداً)، وهو تصغير قد يناسب المقام[4].

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مَا فِي هَذَا البَحْثِ مِنْ شَوَاهِدَ فَصِيْحَةٍ نُصُوْصاً كَامِلَةً، لا جُمْلَةً، أَوْ جُمْلَتَيْنِ إِذَا تَوَهَّمْنَا مَا بَيْنَ المُتَكَلِّمِ وَالمُتَلَقِّي مِنْ تَوَاصُلٍ إِخْبَارِيٍّ، أَوْ مَا بَيْنَ

---

(١) انظر: ابن جني المحتسب: ١/ ٢٤٨؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ١/ ٥٣٩؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ٣٧٩؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٧٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٢٩٧؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٣٢١.

(٢) الأعراف: ٤٠.

(٣) النساء: ١٧٢.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٦٧.

المُؤَلِّف وَالنَّاقِدِ؛ لأَنَّ المُتَكَلِّمَ يَجِبُ أَنْ يُحِيْلَ المُتَلَقِّي، أَو السَّامِعَ إِلَى شَيْءٍ يَتَبَيَّنُهُ، وَيَتَعَرَّفُهُ فَضْلاً عَمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ للظُّرُوْفِ الخَارِجِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وَغَيْرِهَا، وَعَمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ لَهُ وَشِيْجٌ مِنَ العُلُوْمِ الأُخْرَى -مِنْ أَثَرٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى بِوُضُوْحٍ، وَجَلاءٍ تَامَّيْنِ فِي الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَالشَّوَاهِدِ العَرَبِيَّةِ الفَصِيْحَةِ نَثْرِهَا وَشِعْرِهَا؛ لأَنَّهَا مُنْتَزَعَةٌ مِنْ سُوَرٍ قُرْآنِيَّةٍ كَامِلَةٍ، أَو قَصَائِدَ شِعْرِيَّةٍ، أَو خُطَبٍ، أَو رَسَائِلَ كَامِلَةٍ، وَغَيْرِهَا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ يُمْكِنُ أَنْ تُدْرَسَ عَلَى أَنَّهَا جُمَلٌ تُنْبِئُ عَن مَعْنَى جُزْئِيٍّ تَتَضَامُّ مَعَ بَعْضِهَا، فَتُشَكِّلُ فَقَرَاتٍ مُتَرَابِطَةً، لِتُنْبِئَ عَنِ المُرَادِ مِنَ النَّصِّ كَامِلاً.

وَحَمْلاً عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ المُفِيْدِ أَنْ تُدْرَسَ الجُمْلَةُ مُنْعَزِلَةً عَنِ الفِقْرَةِ، وَالنَّصِّ الكَامِلِ، وَمَا يُؤَثِّرُ فِيْهِ مِنْ مُؤَثِّرَاتٍ خَارِجِيَّةٍ؛ لأَنَّ هَذِهِ الجُمْلَة مُرَكَّبَةٌ مِنْ عَنَاصِرَ، أَو كَلِمَاتٍ مُعْجَمِيَّةٍ لا تُنْبِئُ إِلاَّ عَنْ مَعَانٍ ضَيِّقَةٍ تَكَادُ تَكُوْنُ مَحْصُوْرَةً فِي المَعَانِي المُعْجَمِيَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ كَذِلِكَ فِي دِرَاسَةِ النَّصِّ الَّذِي يَتَكَوَّنُ مِنْ مَجْمُوْعَةٍ مِنَ الفقراتِ، كُلُّ فِقْرَةٍ مِنْ هَذِهِ الفِقْرَاتِ تَتَكَوَّنُ مِنْ مَجْمُوْعَةٍ مِنَ الجُمَلِ المُتَرَابِطَةِ المُتَضَامَّةِ.

وَلا شَكَّ فِيْ أَنَّ بُذُوْراً لِمَا مَرَّ تُطَالِعنَا عِنْدَ البَلاغِيِّيْنَ، وَمُعْرِبِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ بَعْضِهِمْ، كَمَا فِي الإِيْجَازِ، وَالفَصْلِ، وَالوَصْلِ، وَنَظَرِيَّةُ النَّظْمِ عِنْدَ عَبْدِالقَاهِرِ الجُرْجَانِيِّ يَتَبَدَّى مِنْهَا تَضَامُّ عَنَاصِرِ الجُمْلَةِ، وَتَرَابُطُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي تَضَامّ الجُمَلِ للإِنْبَاءِ عَنِ المُرَادِ.

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الأَمْثَالِ العَرَبِيَّةِ، وَالتَّوْقِيْعَاتِ، وَالإِنْذَارَاتِ، وَالشِّعَارَاتِ، وَالعَنَاوِيْنِ وَغَيْرِهَا مِنْ حَيْثُ دِرَاسَتُهَا عَلَى أَنَّهَا نُصُوْصٌ كَامِلَةٌ.

وَبِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ تِلْكَ الشَّوَاهِدَ الَّتِي سَأُدَوِّنُهَا فِي هَذَا البَحْثِ تُعَدُّ -فِي رَأْيِي- نُصُوْصاً كَامِلَةً، أَو جُمَلاً تَكُوْنُ مَعَ غَيْرِهَا نَصّاً عَلَى أَنْ تُرَاعَى الظُّرُوْفُ الخَارِجِيَّةُ المُخْتَلِفَةُ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُؤَثِّرَ فِيْهَا فَضْلاً عَنِ التَّوَاصُلِ الإِخْبَارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ وَالسَّامِعِ.

وَلَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةَ القَدِيْمَةَ وَالحَدِيْثَةَ كَالوَصْفِيَّةِ، وَالتَّوْلِيْدِيَّةِ التَّحْوِيْلِيَّةِ، وَالوَظِيْفِيَّةِ- قَد اتَّكَأَتْ فِيْ تَحْلِيْلاتِهَا عَلَى الجُمْلَةِ وَحْدَهَا فَضْلاً عَنْ أَنَّ بَعْضَهَا قَدْ أَوْلَى التَّوَاصُلَ الإِخْبَارِيَّ بَيْنَ القَائِلِ وَالسَّامِعِ عِنَايَةً.

والانْزِيَاحُ فِي العَرَبِيَّةِ يُطَالِعُنَا فِي الحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، أَو البِنَائِيَّةِ، وَالكَلِمَةِ الَّتِي تُوْضَعُ مَوْضِعَ أُخْرَى، كَوَضْعِ صِفَةِ العَاقِلِ مَوْضِعَ صِفَةِ غَيْرِ العَاقِلِ، وَالفِعْلِ مَوْضِعَ فِعْلٍ آخَرَ، وَالمُشْتَقِّ مَوْضِعَ الجَامِدِ، وَالعَكْسِ، وَجَمْعِ القِلَّةِ مَوْضِعَ جَمْعِ الكَثْرَةِ وَالعَكْسِ، وَالضَّمِيْرِ المُفْرَدِ مَوْضِع ضَمِيْرِ التَّثْنِيَةِ، أَو الجَمْعِ، وَالعَكْسِ. وَآثَرْتُ فِي هَذَا البَحْثِ أَنْ أَتَحَدَّثَ عَنِ الانْزِيَاحِ فِي الحَرَكَةِ مُهْمِلاً فِي الغَالِبِ مَا يَكُوْنُ فِي الكَلِمَةِ.

ولا شَكَّ فِي أَنَّ للمِعْنَى أَثَراً بَيِّناً فِي كُلِّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُوْسَمَ بِالانْزِيَاحِ، وَفِي أَعَارِيْبِ النُّحَاةِ لِبَعْضِ الشَّوَاهِدِ، وَلاسِيَّمَا القُرْآنِيَّةُ مِنْهَا، كَمَا فِي إِعْرَابِ (حَلالاً) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً**﴾[1]، إِذْ لَهُمْ فِيْهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ[2]:

أ - أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ لِـ(كُلُوا).

ب- أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً لِمَفْعُوْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: كُلُوا شَيْئاً حَلالاً.

---

(١) البقرة: ١٦٨.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٢٠.

جـ- أَنْ يَكُوْنَ حَالاً مِنْ (مَا) المَوْصُوْلَةِ.

د - أَنْ يَكُوْنَ نَعْتاً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَكْلاً حَلالاً، عَلَى أَنَّ مَفْعُوْلَ (كُلُوا) مَحْذُوْفٌ، أَوْ مِنْ فَاعِلِ (كُلُوا)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَحَقُّقِ قَيْدِ المُطَابَقَةِ بَيْنَ الحَالِ، وَصَاحِبِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تُنْبِئُ عَنْ اتِّحَادِ جَمَاعَةِ الفَاعِلِ، وَتَلاصُقِهِمْ، وَلِذَلِكَ عُبِّرَ عَنْهُمْ بِالإِفْرَادِ.

وَآثَرْتُ فِي هَذَا البَحْثِ أَيضاً أَنْ أَسْتَقْصِيَ كُلَّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَدُوْرَ فِي فَلَكِ المَسْأَلَةِ، أَو الشَّاهِدِ مِنْ أَقْوَالِ النُّحَاةِ، وَآرَائِهِمْ لأَنْتَهِيَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى تَعْزِيْزِ الانْزِيَاحِ، كَمَا فِي الاشْتِغَالِ، وَالحِكَايَةِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ تُوْسَمَ الكَلِمَةُ مَوْضِعَ الانْزِيَاحِ بِالبُؤْرَةِ، أَو المِحْوَرِ؛ لأَنَّهَا تُنْبِئُ عَنْ مَعْلُوْمَةٍ أَكْثَرَ مِنْ تِلْكَ الَّتِي تُنْبِئُ عَنْهَا غَيْرُهَا، أَو أَنَّهَا تُعَدُّ الكَلِمَةَ المُهِمَّةَ الرَّئِيْسَةَ فِي الجُمْلَةِ.

وَلَعَلَّ مَا يُحْمَلُ عَلَى القَطْعِ الإِعْرَابِيِّ، والتَّمَامِ فِي المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ، وَمَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الفَضَلاتِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ مُعَزِّزاً لِمَسْأَلَةِ الانْزِيَاحِ الَّذِيْ يُمْكِنُ أَنْ نَتَخَلَّصَ بِهِ مِنَ التَّوَهُّمِ الَّذِي لا تَحْتَمِلُهُ طَبِيْعَةُ العَرَبِيَّةِ.

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ الوَظِيْفِيِّيْنَ الَّذِيْنَ يَحْصُرُوْنَ الوَظِيْفَةَ التَّرْكِيْبِيَّةَ فِي الفَاعِلِ، وَالمَفْعُوْلِ بِهِ، أَمَّا الفَضَلاتُ الأُخْرَى كَالحَالِ، وَالتَّمْيِيْزِ، وَالمَفْعُوْلِ لأَجْلِهِ، وَالمَفْعُوْلِ مَعَهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ فَتُعَدُّ عِنْدَهُمْ وَظَائِفَ دَلالِيَّةً، وَأَمَّا المُبْتَدَأُ فَمِنَ الوَظَائِفِ التَّدَاوُلِيَّةِ.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ الالْتِجَاءَ إِلَى الانْزِيَاحِ أَيْضاً فِي هَذَا البَحْثِ مَا يُسَمَّى بِالأَصْلِ، وَالفَرْعِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، فَالنَّكِرَةُ أَصْلٌ، وَالمَعْرِفَةُ فَرْعٌ، وَالتَّذْكِيْرُ

أَصْلٌ، وَالتَّأْنِيْثُ فَرْعٌ، وَالإِفْرَادُ أَصْلٌ، وَالتَّثْنِيَةُ أصلٌ، وَالجَمْعُ فَرْعٌ، وَالإِيْجَابُ أَصْلٌ، وَالنَّفْيُ فَرْعٌ، وَالخَبَرُ أَصْلٌ، وَالإِنْشَاءُ فَرْعٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَرَأَيْتُ أَنْ أَتَنَاسَى القَطْعَ الإِعْرَابِيَّ فِي هَذَا البَحْثِ -فِي الغَالِبِ- عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ دَلِيْلاً بَيِّناً عَلَى هَذَا الانْزِيَاحِ؛ لأَنَّنِي قَدْ تَحَدَّثْتُ عَنْهُ فِي مُؤَلَّفٍ آخر[1].

وَلا شَكَّ فِي أَنَّ مَا فِي هَذَا البَحْثِ سَيُثِيْرُ تَسَاؤُلَ الدَّارِسِيْنَ وَلاسيَّما أُوْلَئِكَ الَّذِيْنَ تُسَيْطِرُ عَلَيْهِمُ الحَمَاسَةُ لِكُلِّ مَا يُعَدُّ قَدِيْماً أُسْوَتُهُمْ فِي ذَلِكَ القَوْلُ: لَيْسَ فِي الإِمْكَانِ أَبْدَعُ مِمَّا كَانَ، وَلَكِنَّنِي أَلْتَمِسُ لِنَفْسِيَ عُذْراً مِن حَيْثُ إِنَّ مَن اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَن اجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

وَرَأَيْتُ أَنْ أُخْضِعَ لِسُلْطَانِ الانْزِيَاحِ شَوَاهِدَ، وَمَسَائِلَ قَدْ لا تَبْدُو أَحْيَاناً مُوَزَّعَةً تَوْزِيْعاً مُنَسَّقاً يَجْمَعُ الأَشْبَاه وَالنَّظَائِرَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ يُتَبَيَّنُ مِنْهَا التَّكْرِيْرُ أَحْيَاناً، وَلَعَلَّ أَهَمَّ مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ هَذَا البَحْثِ:

١- مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ تُكَأَةً للانْزِيَاحِ.

٢- الانْزِيَاحُ وَالمَرْفُوْعَاتِ.

٣- الانْزِيَاحُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ.

٤- الانْزِيَاحُ إِلَى الجَرِّ.

٥- الانْزِيَاحُ وَحَرَكَةُ المُضَارِعِ.

٦- الانْزِيَاحُ مِنَ الرَّفْعِ، أَوِ الجَرِّ إِلَى الإِسْكَانِ فِي الاسْمِ، وَالفِعْلِ.

٧- الانْزِيَاحُ وَالتَّمْيِيْزُ المُحَوَّلُ (تَمْيِيْزُ النِّسبةِ، أَوْ تَمْيِيْزُ الجُمْلَةِ).

---

(١) القطع الإعرابي والمعنى (قيد الطبع).

٨- الانْزِيَاحُ وَالقَلْبُ الإِعْرَابِيُّ.

٩- الانْزِيَاحُ والحِكَايَةُ.

١٠- الانْزِيَاحُ وَالعَطْفُ عَلَى المَوْضِعِ، وَالتَوَهُّمِ.

١١- الانْزِيَاحُ وَالمَمْنُوْعُ مِنَ الصَّرْفِ.

١٢- الانْزِيَاحُ وَالتَّرْكِيْبُ المَزْجِيُّ.

وَلَعَلَّ الهَدَفَ الرَّئِيْسَ مِنْ هَذَا البَحْثِ التَّخْفِيْفُ مِن تِلْكَ التَّأْوِيلاتِ، وَالتَّوَهُّمَاتِ الَّتِي لا تَحْتَمِلُهَا طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ، وَلا شَكَّ فِي أَنَّ لِنَظَرِيَّةِ العَامِلِ، وَالمَعْمُولِ أَثَراً فِيهَا، وَلِذَلِكَ آثَرْتُ أَنْ أَتَوَهَّمَ أَنَّ هُنَالِكَ أَصْلاً انْزَاحَ عَنْهُ اللِّسَانُ العَرَبِيُّ الفَصِيْحُ لِتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِيَاحِ بِجَذْبِ الانْتِبَاهِ إِلَيْهَا، وَهُوَ جَذْبٌ يُفْضِي إِلَى التَّفَكُّرِ فِيْهَا وَفِي دَلالَتِهَا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ حَرَكَةَ الانْزِيَاحِ تُعَدُّ عَارِضَةً مَنَعَتْ مِنْ ظُهُوْرِ الحَرَكَةِ الأَصِيْلَةِ.

مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ تُكأَةً للانْزِيَاحِ

يَكَادُ النُّحَاةُ العَرَبُ القُدَامَى، وُالمَحْدَثُوْنَ -فِي الغَالِبِ- يُهْمِلُوْنَ تَحَكُّمَ المَعْنَى فِي الإِعْرَابِ، وَتَوْجِيْهَهُ فِي تَآلِيْفِهِم النَّحْوِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ، وَهَذَا التَّحَكُّمُ يَتَبَدَّى بِوُضُوْحٍ، وَجَلاءٍ تَامَّيْنِ فِيْ مَظَانِّ أَعَارِيْبِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ، وَهِيَ أَعَارِيْبُ تَخْضَعُ، وَتُذْعِنُ لِسُلْطَانِ هَذَا التَّحَكُّمِ.

وَرَأَيْتُ فِي هَذَا البَحْثِ أَنْ أُبَيِّنَ مَا لِلْمَعْنَى مِنْ أَثَرٍ فِي انْحِرَافِ اللِّسَانِ العَرَبِيِّ الفَصِيْحِ، أَو انْزِيَاحِهِ عَنْ هَذَا الفَصِيْحِ المَأْلُوْفِ، أَو اسْتِبْدَالِهِ حَرَكَةً بِأُخْرَى، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَزِّزُ مِحْوَرِيَّةَ الكَلِمَةِ الَّتِي حَدَثَ فِيْهَا ذَلِكَ.

وَلا بُدَّ مِنَ التَّوْطِئَةِ لِهَذَا البَحْثِ بِمَا يُمْكِنُ أَنْ يُتَّكَأَ عَلَيْهِ فِي تَعْزِيْزِ هَذَا الانْزِيَاحِ، أَو اسْتِبْدَالِ حَرَكَةٍ بِأُخْرَى:

أَوَّلاً: البَاحِثُوْنَ العَرَبُ المُعَاصِرُوْنَ وَمَا وَرِثُوْهُ مِنَ النُّحَاةِ القُدَامَى:

وَلا يَخْفَى أَنَّ البَاحِثِيْنَ العَرَبَ المُعَاصِرِيْنَ فِي مَسَائِلِ اللُّغَةِ ثَلاثُ شِيَعٍ:

١- شِيْعَةٌ تُسَيْطِرُ عَلَيْهَا الحَمَاسَةُ لِكُلِّ مَا هُوَ رِثَّةٌ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وَتُكَبِّلُ بِقُيُوْدِ هَذِهِ الرِّثَّةِ مُتَّخِذَةً أُسْوَتَهَا، وَقُدْوَتَهَا قَوْلَ القَائِلِ: لَيْسَ فِي الإِمْكَانِ أَبْدَعُ مِمَّا كَانَ؛ وَلِذَلِكَ تُطَالِعُنَا بِرَفْضِ كُلِّ مَا جَدَّ مِنْ عُلُوْمِ اللُّغَةِ كَالمَنَاهِجِ اللُّغَوِيَّةِ المُعَاصِرَةِ: الوَصْفِيِّ، وَالتَّوْلِيْدِيِّ، وَالوَظِيْفِيِّ، وَعِلْمِ لُغَةِ النَّصِّ الَّذِي يَدُوْرُ فِيْ فَلَكِهِ نَحْوُ النَّصِّ، وَعِلْمِ اللُّغَةِ الاجْتِمَاعِيِّ، وَالنَّفْسِيِّ، وَغَيْرِهِمَا.

وَيَنْتَحِلُ مَنْ يَتَشَيَّعُوْنَ لِهَذَا الفَرِيْقِ أَعْذَاراً تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ النُّحَاةَ العَرَبَ بَلَغُوا فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ ذَرْوَةَ السَّنَامِ، وَأَنَّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَافَرَ فِي هَذِهِ المَنَاهِجِ

اللُّغَوِيَّةِ المَعَاصِرَةِ لَهُ جُذُوْرٌ، أَوْ بُذُوْرٌ، أَو إِرْهَاصَاتٌ عِنْدَ القُدَامَى، وَعَنْ أَنَّ العَرَبِيَّةَ تَخْتَلِفُ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ العَالَمِيَّةِ فِي خَصَائِصِهَا، وَلِذَلِكَ لا يُمْكِنُ إِخْضَاعُهَا لِسُلْطَانِ مَا يَجِدُّ مِنْ عُلُوْمٍ لُغَوِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ.

٢- شِيْعَةٌ تُسَيْطِرُ عَلَيْهَا الحَمَاسَةُ لِكُلِّ مَا يَجِدُّ مِنْ عُلُوْمٍ لُغَوِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ، وَهُوَ تَحَمُّسٌ قَدْ يُفْضِي إِلَى إِنْكَارِ تِلْكَ الرِّثَّةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ القَدِيْمِ؛ لأَنَّ طَبِيْعَةَ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ لا تَحْتَمِلُ مَا فِي هَذِهِ الرِّثَّةِ مِنْ تَأْوِيْلاتٍ، وَتَخْمِيْنَاتٍ، وَتَوَهُّمَاتٍ، وَأَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ كَغَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ العَالَمِيَّةِ تَخْضَعُ لِسُلْطَانِ النَّظَرِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةِ الحَدِيْثَةِ.

٣- شِيْعَةٌ تَحْتَلُّ مَنْزِلَةً بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ، وَهَذَا الاحْتِلالُ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ لِلنَّحْوِ العَرَبِيِّ أَثَراً، وَإِسْهَاماً فِي الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَأَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يَنْبَتَّ هَذَا النَّحْوُ عَمَّا يَجِدُّ مِنْ عُلُوْمٍ لُغَوِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ، إِذْ لا بُدَّ مِنَ الإِفَادَةِ مِنْ هَذِهِ العُلُوْمِ الَّتِي تُسْهِمُ فِي تَفْسِيْرِ بَعْضِ المَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ، وَتَرْقَى بِهَا، وَتَزِيْدُهَا وُضُوْحاً، وَجَلاءً، وَفِي الكَشْفِ عَمَّا يَكْمُنُ فِي النُّصُوْصِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ نُكَتٍ بَلاغِيَّةٍ، وَعَنَاصِرِ رَبْطٍ تُسْهِمُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ النُّصُوْصِ تَعَامُلاً كُلِّيّاً، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَبْلَ الخَوْضِ فِي مَسَائِلِ هَذَا البَحْثِ الَّذِيْ قَدْ يُسْهِمُ فِي تَعْزِيْزِ حَمَاسَةِ أُوْلَئِكَ الَّذِيْنَ يَتَعَصَّبُوْنَ لِلنَّحْوِ العَرَبِيِّ بِمَسَائِلِهِ المُخْتَلِفَةِ أَيَّمَا تَعَصُّبٍ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُنْبِئُ فِي نَظَرِهِمْ، أَوْ تُوَهُّمِهِمْ- عَنْ أَنَّ مَا فِيْهِ يَحْمِلُ مَعَاوِلَ هَدْمٍ لِتُرَاثٍ عَرَبِيٍّ، مُتَمَاسِكٍ عَلَى مَرِّ العُصُوْرِ.

وَلِيَطْمَئِنَّ أُوْلَئِكَ الغُيُرُ عَلَى هَذَا التُّرَاثِ بِأَنَّنِي مِنْ أَكْثَرِ المُتَحَمِّسِيْنَ لَهُ المُقَدِّرِيْنَ لِتِلْكَ الجُهُوْدِ، وَالإِسْهَامَاتِ الوَاسِعَةِ فِي هَذَا المَيْدَانِ، وَهِيَ جُهُوْدٌ

وَإِسْهَامَاتٌ لا بُدَّ مِنْ تَعْزِيْزِهَا بِالشَّرْحِ، أَو الزِّيَادَةِ، أَو التَّعْلِيْلِ بِالاتِّكَاءِ عَلَى هَذِهِ المَنَاهِجِ، وَتِلْكَ النَّظَرِيَّاتِ؛ لأَنَّ كُلَّ العُلُوْمِ -أيّاً كَانَتْ- قَابِلَةٌ أَنْ تَتَأَثَّرَ، وَتُؤَثِّرَ، فَلا يَصِحُّ أَنْ تَبْقَى جَامِدَةً مُحَنَّطَةً، وَكَأَنَّنَا نَعِيْشُ فِي عُزْلَةٍ تَامَّةٍ عَمَّا يَجِدُّ، وَيَتَطَوَّرُ، وَهَذِهِ سُنَّةُ الحَيَاةِ.

وَلَسْتُ أَدَّعِي أَنَّ مَا أَرْغَبُ فِي تَحْقِيْقِهِ فِي هَذَا البَحْثِ يَدُوْرُ فِي فَلَكِ العُلُوْمِ اللُّغَوِيَّةِ العَصْرِيَّةِ؛ لأَنَّ غَايَتِي القُصْوَى، وَضَالَّتِي فِيْهِ التَّخَلُّصُ مِنْ تِلْكَ التَّوَهُّمَاتِ، أَو التَّخَيُّلاتِ، أَو التَأوِيْلِ الَّتِي لا مُحْوِجَ إِلَيْهَا، وَالتَّي لا تَحْتَمِلُهَا طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَلَيْسَ بِخَافٍ أَنَّهَا يُصَارُ إِلَيْهَا لإِخْضَاعِ الشَّوَاهِدِ العَرَبِيَّةِ الفَصِيْحَةِ لِسُلْطَانِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ، أَو الصَّرْفِيِّ الَّذِي تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النُّحَاةُ.

ثَانِياً: أَنَّ رُوَاةَ اللُّغَةِ، وَنُحَاتَهَا، وَتَصْرِيْفِيِّيْهَا يُمْكِنُ وَسْمُهُمْ بِالقُصُوْرِ فِي اسْتِقْصَاءِ الشَّوَاهِدِ.

وَلَهُمُ العُذْرُ فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّ هَذَا الاسْتِقْصَاءِ يَتَطَلَّبُ جُهُوْداً مُضْنِيَةً تَحْتَاجُ إِلَى وَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ، وَهِيَ وَسَائِلُ يفْتَقِرُوْنَ إِلَيْهَا، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا القُصُوْرَ:

أ - أَنَّ الأَمْثِلَةَ المَصْنُوْعَةَ تَشِيْعُ فِي كَثِيْرٍ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ، وَالصَّرْفِ، وَمِنْ هَذِهِ الأَبْوَابِ: الاسْتِثْنَاءُ، وَالاشْتِغَالُ، وَالتَّصْغِيْرُ، وَغَيْرُهَا مِمَّا يُطَالِعنَا فِي تَآلِيْفِ النَّحْوِ المُخْتَلِفَةِ.

ب- أَنَّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُوْسَمُ بِالشُّذُوْذِ، أَو النُّدْرَةِ، أَوْ بِمَا سُمِعَ مِمَّا لا يُقَاسُ عَلَيْهِ شَائِعٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى بِوُضُوْحٍ، وَجَلاءٍ تَامَّيْنِ فِي جَمْعِ التَّكْسِيْرِ الَّذِي لا بُدَّ مِنْ رَجْعِ النَّظَرِ فِي قَوَاعِدِهِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْهَا النُّحَاةُ، وَالتَّصْرِيْفِيُّوْنَ؛ لأَنَّ كَثِيْراً مِمَّا وُسِمَ بِالشُّذُوْذِ، أَو النُّدْرَةِ لا يَخْضَعُ لِسُلْطَانِ مَا تَوَافَرَ لَدَيَّ مِنْ

أَمْثِلَةٍ، أَوْ شَوَاهِدَ دُوِّنْتُهَا فِي مُؤَلَّفِي (جَمْعُ التَّكْسِيرِ فِي العَرَبِيَّةِ)، وَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُكَوَّنٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ أَجْزَاءٍ.

جـ- أَنَّ الأَمْثِلَةَ المَصْنُوعَةَ اتَّكَأَ عَلَيْهَا النَّحْوِيُّونَ، وَالتَّصْرِيفِيُّونَ فِي بِنَاءِ قَوَاعِدِهِمْ النَّحْوِيَّةِ، أَو الصَّرْفِيَّةِ، أَو تَعْزِيْزِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ يَكُوْنُ لَهَا أَثَرٌ مَا فِي تَعَدُّدِ تَحْرِيْكِ حَرْفِ الإِعْرَابِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ بِأَكْثَرَ مِنْ حَرَكَةٍ، وَهُوَ تَعَدُّدٌ أَفْضَى إِلَى الإِسْهَامِ فِي ابْتِكَارِ الأَوْجُهِ التَّأْوِيْلِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ.

وَقَدْ يَكُوْنُ المَصِيْرُ إِلَى مِثَالٍ مَصْنُوْعٍ يَدُوْرُ فِي فَلَكِ عَدَمِ إِجَازَةِ مَسْأَلَةٍ مَا؛ لأَنَّ المَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلاَّ شَيْءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ، عَلَى أَنَّ (شَيْءٌ) لا يَصِحُّ أَنْ يُبْدَلَ مِنْ مَوْضِعِ (بِشَيْءٍ)؛ لأَنَّ (مَا) الحِجَازِيَّةُ مُهْمَلَةٌ، وَلأَنَّ خَبَرَهَا مَنْفِيٌّ أُبْدِلَ مِنْهُ مُوْجَبٌ.

د - أَن الأَمْثِلَةَ المَصْنُوْعَةَ قَدْ تَكُوْنُ مِنَ الأَسْبَابِ الَّتِي جَعَلَتِ النُّحَاةَ يُجِيْزُوْنَ فِي بَعْضِ الأَلْفَاظِ فِي بَعْضِ التَّرَاكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ حَرَكَةٍ إِعْرَابِيَّةٍ، أَو يَتَوَهَّمُوْنَ وُرُوْدَ ذَلِكَ عَنِ العَرَبِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لا يَصِحُّ المَصِيْرُ إِلَيهَا إِذَا لَمْ يُطْمَأَنَّ إِلَى ذَلِكَ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ إِخْضَاعُهُ لِسُلْطَانِ مَا مَرَّ:

- جَوَازُ رَفْعِ الاسْمِ بَعْدَ (كَم) الخَبَرِيَّةِ، وَنَصْبِهِ، وَجَرِّهِ، كَمَا فِي: كَمْ غُلامٍ، وَغُلاماً، وَغُلامٌ- قَامَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ (كَمْ) فَاعِلٌ فِي المَعْنَى، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ سَيَأْتِي التَّفْصِيْلُ فِيْهَا فِي مَكَانِهِ.

وَمِمَّا عُدَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ[1]:

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٨١؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣/ ٤٦٠.

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ　　　فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِيْ

عَلَى أَنَّ النَّصْبَ عَلَى تَمْيِيْزِ (كَمْ) الخَبَرِيَّةِ، وَهُوَ نَصْبٌ جَائِزٌ فِي لُغَةِ تَمِيْمٍ فِي تَمْيِيْزِهَا خَبَرِيَّةً كَانَتْ، أَو اسْتِفْهَامِيَّةً تَهَكُّمِيَّةً بِقَيْدِ كَوْنِهِ مُفْرَداً، وَعَلَى أَنَّ الجَرَّ بَعْدَهَا خَبَرِيَّةً إِمَّا بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ عَلَى المَذْهَبِ البَصْرِيِّ، وَإِمَّا بِحَرْفِ جَرٍّ مَحْذُوْفٍ عَلَى المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ، وَعَلَى أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى الابْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الخَبَرَ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِيْ)، وَيَكُوْنُ تَمْيِيْزُهَا فِي هَذَا الوَجْهِ مَحْذُوْفاً، وَهُوَ حَذْفٌ يَجُوْزُ فِيْهَا مَعَهُ أَنْ تَكُوْنَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ، إِذَا قُدِّرَ المَحْذُوْفُ ظَرْفاً، أَوْ عَلَى المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ إِذَا قُدِّرَ المَحْذُوْفُ مَصْدَراً لِلْفِعْلِ (حَلَبَتْ)، وَالتَّقْدِيْرُ: كَمْ وَقْتٍ، أَوْ كَمْ حَلْبَةٍ.

- جَوَازُ نَصْبِ (غُدْوَةٍ)، وَرَفْعِهَا، وَجَرِّهَا بَعْدَ: لَدُنْ، كَمَا فِي: لَدُنْ غُدْوَةً، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُوْلِ، أَوْ عَلَى خَبَرِ (كَانَ) المَحْذُوْفَةِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ كَمَا فِي: لَدُنْ غُدْوَةٌ، عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ لِـ(كَانَ) المَحْذُوْفَةِ، أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ، أَو عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالفَاعِلِ، وَأَنَّ الجَرَّ كَمَا فِي: لَدُنْ غُدْوَةٍ عَلَى الإِضَافَةِ.

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي مَنْعِهَا مِنَ الصَّرْفِ إِذَا أُرِيْدَ بِهَا الدَّلالَةُ عَلَى وَقْتٍ مُحَدَّدٍ، أَو مُعَيَّنٍ، وَفِي صَرْفِهَا إِذَا لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فِيْهَا المُتَكَلِّمُ.

وَيَدُوْرُ فِي هَذَا الفَلَكِ أَيْضاً: لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوْسَى، عَلَى أَنَّ المُرَادَ كُلُّ جَبَّارٍ، وَقَهَّارٍ، وَلِذَلِكَ صُرِفَا.

وَمِنْ ذَلِكَ: إِذَا مَاتَ كِسْرَى فَلا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا مَاتَ قَيْصَرُ فَلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، عَلَى أَنَّ كِسْرَى، وَقَيْصَرَ اسْمَا (لا) النَّافِيَةِ للجِنْسِ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِهِمَا اسْمُ

جِنْسٍ لِكُلِّ قَاهِرٍ، وَجَبَّارٍ.

وَمِنْهُ: قَضِيَّةٌ وَلا أَبَا حَسَنٍ، عَلَى أَنَّ (أَبَا) اسْمُ لا النَّافِيَةِ للجِنْسِ، مَنْصُوْبٌ عَلَى أَنَّ المُرَادَ اسْمُ الجِنْسِ.

وَمِنْهُ: لا عَنْتَرَةَ يَغْضَبُ لِحُرْمَةِ قَوْمِهِ، عَلَى أَنَّ المُرَادَ اسْمُ جِنْسٍ لُكِلِّ شُجَاعٍ.

وَالكُوْفِيُّوْنَ لَمْ يَشْتَرِطُوْا تَنْكِيْرَ اسْمِ (لا) النَّافِيَةِ للجِنْسِ لِكَثْرَةِ الشَّوَاهِدِ، وَمِنَ النُّحَاةِ مَنْ قَدَّرَ مُضَافاً مَحْذُوْفاً مُوْغِلاً فِي التَّنْكِيْرِ، وَمِنْ ذَلِكَ: مِثْلُ.

جَوَازُ رَفْعِ (صَوْتَ) الثَّانِي، وَنَصْبِهِ، فِي مِثْلِ: لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى البَدَلِ، وَالنَّصْبَ عَلَى المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، أو عَلَى البَدَلِ المَقْطُوْعِ كَمَا يَظْهَرُ لِي، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا دَوَّنَهُ النُّحَاةُ مِنْ أَقْوَالٍ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ.

- جَوَازُ رَفْعِ (الجَامِلُ)، وَجَرِّهِ بَعْدَ (رُبَّمَا)، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي دُوَادِ الإِيَادِيِّ[1]:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ   وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

عَلَى أَنَّ (الجَامِلُ) مُبْتَدَأٌ، وَأَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ كَافَّةٌ هَيَّأَت (رُبَّ) لِلدُّخُوْلِ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وَالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ، أو خَبَرٌ لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ، وَالجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ صِفَةٌ لِـ(مَا) النَّكِرَةِ المَوْصُوْفَةِ، عَلَى أَنَّ (رُبَّ) لَيْسَتْ مَكفُوفَةً؛ لأَنَّ المَكْفُوْفَةَ تَلِيهَا الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ، وَهُوَ قَوْلٌ مَنْسُوْبٌ إِلَى سِيبَوَيْهِ، فَتَكُوْنُ (مَا) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ لَفْظاً بِـ(رُبَّ)[2].

- جَوَازُ النَّصْبِ، وَالبِنَاءِ عَلَى الفَتْحِ، وَالرَّفْعِ فِي صِفَةِ اسْمِ (لا) النَّافِيَةِ

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ١٧٧؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: ٣/ ٧١؛ مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ٣٣٤، ٤/ ٨٦.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري،مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ٣٣٤؛ المبرد، المقتضب: ٢/ ٤٨.

للجِنْسِ المَبْنِيِّ، كَمَا فِي: لا رَجُلَ ظَرِيْفَ وَظَرِيْفاً، وَظَرِيْفٌ فِيْهَا[1]، عَلَى أَنَّ الفَتْحَ مَحْمُوْلٌ -عِنْدَ النُّحَاةِ- عَلَى تَوَهُّمِ تَرْكِيْبِ الصِّفَةِ، وَالمَوْصُوْفِ قَبْلَ دُخُوْلِ (لا) كَتَرْكِيْبِ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَأَضْرَابِهَا مِنَ الأَعْدَادِ المُرَكَّبَةِ تَرْكِيْباً مَزْجِيّاً، أَو عَلَى أَنَّ الفَتْحَةَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ عَلَى وَفْقِ مَحَلِّ المَوْصُوْفِ، وَهُوَ اسْمُ (لا)، وَأَنَّ التَّنْوِيْنَ حُذِفَ رَغْبَةً فِي تَحْقِيْقِ المُشَاكَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وَيَعُوْدُ تَقْيِيْدُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ بِأَنْ تَكُوْنَ قَبْلَ دُخُوْلِ (لا) إِلَى أَنَّهُ لا يُصَارُ إِلَى تَرْكِيْبِ ثَلاثَةِ أَشْيَاءَ فِي العَرَبِيَّةِ.

وَالنَّصْبُ مَحْمُوْلٌ عَلَى مُرَاعَاةِ مَحَلِّ اسْمِ (لا) المَبْنِيِّ، وَهُوَ النَّصْبُ، أَمَّا الرَّفْعُ فَمَحْمُوْلٌ عَلَى تَوَهُّمِ مُرَاعَاةِ مَحَلِّ (لا)، وَاسْمِهَا، وَهُوَ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ.

وَهَذِهِ الأَوْجُهُ الجَائِزَةُ فِي النَّعْتِ مُقَيَّدَةٌ بِأَلاَّ يَكُوْنَ مَفْصُوْلاً عَنْ مَنْعُوْتِهِ، وَأَلاَّ يَكُوْنَ غَيْرَ مُفْرَدٍ (المُضَافُ، وَالمُشَبَّهُ بِهِ)، وَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ هَذَانِ الشَّرْطَانِ لا يَصِحُّ أَنْ يُصَارَ إِلَى البِنَاءِ لِتَعَذُّرِهِ مَعَ الطُّوْلِ، كَمَا فِي: لا رَجُلَ فِيْهَا ظَرِيْفاً، أَو ظَرِيْفٌ، وَلا رَجُلَ صَاحِبَ بُرٍّ، أَو صَاحِبُ بُرٍّ فِيْهَا، ولا رَجُلَ طَالِعاً جَبَلاً، أَو طَالِعٌ جَبَلاً فِيْهَا.

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كَوْنِ المَنْعُوْتِ (اسْمُ لا) غَيْرَ مُفْرَدٍ مِنْ حَيْثُ جَوَازُ الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَامْتِنَاعُ البِنَاءِ، كَمَا فِي: لا غُلامَ سَفَرٍ مَاهِراً، أَو مَاهِرٌ فِيْهَا، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُوْلٌ عَلَى النَّعْتِ المَقْطُوْعِ، أَو عَلَى مَوْضِعِ (لا) مَعَ اسْمِهَا، كَمَا يَظْهَرُ لِي:

وَمِنَ النَّعْتِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ النَّعْتُ المُوَطِّئُ، وَهُوَ الجَامِدُ المَوْصُوْفُ بِمُشْتَقٍّ، وَهُوَ نَعْتٌ يَجُوْزُ فِيْهِ الأَوْجُهُ الثَّلاثَةُ، كَمَا فِي: لا مَاءَ مَاءَ بَارِداً، أَو مَاءً بَارِداً، أَو مَاءٌ

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٢-١٣؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣*٢٩٠، ٥/ ١٢٠، ٢٤٥.

بَارِدٌ، عَلَى أَنْ يُنَوَّنَ نَعْتُ الجَامِدِ؛ لأَنَّ العَرَبَ لا تُرَكِّبُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ (لا النَّافِيَةَ للجِنْسِ، وَاسْمُهَا، وَنَعْتُ اسْمِهَا، وَصِفَةُ هَذَا النَّعْتِ الجَامِدِ)، وَقِيْلَ: إِنَّ هَذَا النَّعْتَ الجَامِدَ لا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ تَوْكِيْداً لَفْظِيّاً، أَو بَدَلاً، لأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِوَصْفٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ النَّكِرَةِ المُخَصَّصَةِ، وَالمَوْصُوْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مُطْلَقٌ، أَوْ خَالٍ مِنَ الوَصْفِ، فَلا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ تَوْكِيْداً، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي عَدَمِ جَوَازِ كَوْنِهِ بَدَلاً لِعَدَمِ تَحَقُّقِ المُسَاوَاةِ بَيْنَ البَدَلِ، وَالمُبْدَلِ مِنْهُ، وَقِيْلَ: إِنَّ التَّوْكِيْدَ جُوِّزَ مَعَ الوَصْفِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[1]، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي البَدَلِ، أَو عَطْفِ البَيَانِ لِكَوْنِهِمَا أَوْضَحَ مِنَ المَتْبُوْعِ، وَقِيْلَ: إِنَّ التَّوْكِيْدَ، وَالبَدَلَ جَائِزَانِ عَلَى أَنَّ صِفَةَ الأَوَّلِ اسْمِ لا النَّافِيَةِ للجِنْسِ -مَنْوِيَّةٌ لِدَلالَةِ صِفَةِ التَّوْكِيْدِ، أَو البَدَلِ عَلَيْهَا، أَو عَلَى أَنَّ صِفَةَ هَذَا البَدَلِ، أَو التَّوْكِيْدِ طَارِئَةٌ[2].

- جَوَازُ الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالبِنَاءِ فِي المَعْطُوْفِ عَلَى اسْمِ (لا) النَّافِيَةِ للجِنْسِ مَعَ تَكَرُّرِ (لا)، كَمَا فِي: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ، وَلا قُوَّةٌ، وَلا قُوَّةً -إِلاَّ بِالله، وَهَذَا القَوْلُ فِيهِ أَوْجُهٌ:

أ - فَتْحُ المَعْطُوْفِ، وَالمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ المَعْطُوْفَ تَبِعَ المَعْطُوْفَ عَلَيْهِ فِي الفَتْحِ لِتَحْقِيْقِ المُشَاكَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ.

ب- فَتْحُ المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ، وَنَصْبُ المَعْطُوْفِ مُنَوَّناً، عَلَى أَنَّ (لا) الثَّانِيَةَ قَبْلَ المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ زَائِدَةٌ لِتَوْكِيْدِ النَّفْيِ، وَأَنَّ حَرَكَةَ المَعْطُوْفِ الإِعْرَابِيَّةَ تَابِعَةٌ لِمَوْضِعِ اسْمِ (لا)، وَهُوَ النَّصْبُ.

جـ- فَتْحُ المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ، وَرَفْعُ المَعْطُوْفِ عَطْفاً عَلَى مَوْضِعِ (لا)، واسْمِهَا،

---

(١) العلق: ١٥-١٦.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٢-١٤.

وَهُوَ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ، وَهَذَا التَّعْلِيْلُ يَدُوْرُ فِي فَلَكِ التَّوَهُّمِ، وَالتَّخَيُّلِ، أَوْ عَلَى أَنَّ (لا) الثَّانِيَةَ قَبْلَهُ عَامِلَةٌ عَمَلَ (لَيْسَ)، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا اسْمُهَا، عَلَى أَنَّ خَبَرَهَا مَحْذُوْفٌ، أَو أَنَّ خَبَرَ (لا) النَّافِيَةِ لِلجِنْسِ هُوَ المَحْذُوْفُ إِذَا عُدَّ الخَبَرُ المَذْكُوْرُ خَبَراً لِـ(لا) العَامِلَةِ عَمَلَ (لَيْسَ).

د - رَفْعُ المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ، وَفَتْحُ المَعْطُوْفِ (رَفْعُ الأَوَّلِ، وَفَتْحُ الثَّانِي)، عَلَى أَنَّ (لا) الأُوْلَى عَامِلَةٌ عَمَلَ (لَيْسَ)، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ (لا) النَّافِيَةُ لِلجِنْسِ.

هـ- رَفْعُ الأَوَّلِ (المَعْطُوْف عَلَيْهِ)، وَالثَّانِي (المَعْطُوْف)، عَلَى أَنَّ الأَوَّلَ اسْمُ (لا) العَامِلَةِ عَمَلَ (لَيْسَ)، وَأَنَّ الثَّانِيَ مَعْطُوْفٌ عَلَيْهِ عَطْفَ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ، وَيَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ كِلاهُمَا مُبْتَدَأً، عَلَى أَنَّ فِي الكَلامِ حَذْفَ خَبَرِ أَحَدِهِمَا، فَيَكُوْنُ العَطْفُ مِنْ بَابِ عَطْفِ الجُمَلِ لا عَطْفِ المُفْرَدَاتِ.

أَلا تَفْرِضُ علينا هذه الأَوْجُهُ الجائِزَةُ سُلْطَانَهَا لِرَجْعِ النَّظَرِ في تلك التَّأْويلاتِ، أو التَّوَهُّمات التَّي تَدُورُ في فلكها، والَّتي تَصِلُ فيها هذه الأَوْجُهُ إلى عِشْرِيْنَ: "(قَوْلُهُ: خَمْسَةُ أَوْجُهٍ): أي إِجْمالاً، وثَلاثَةَ عَشَرَ تَفْصِيْلاً؛ لأَنَّ ما بَعْدَ الأُولى إِمَّا مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ، أَو مَرْفُوعٌ بالابتِداءِ، أو على إِعْمالِ (لا) عَمَلَ (لَيْسَ)، وما بَعْدَ الثَّانِيَةِ كذلك، أَوْ مَرْفُوْعٌ بالعَطْفِ على مَحَلِّ (لا) مَعَ اسْمِها، فهَذِهِ اثْنا عَشَرَ، والثَّالِثَ عَشَرَ بِنَاءُ ما بَعْدَ الأُولى على الفَتْحِ، ونَصْبُ ما بَعْدَ الثَّانِيَةِ، وهي بالقِسْمَةِ العَقْلِيَّةِ عِشْرُوْنَ حاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَة ما بَعْدَ الأُوْلى: الفَتْح، والنَّصْب، والرَّفْع بوَجْهَيْهِ في خَمْسَة ما بَعْدَ الثَّانِيةِ، هذِهِ الأَرْبعة، والرَّفْعُ بالعَطْفِ على مَحَلِّ (لا) مَعَ اسْمِها يَسْقُطُ مِنْها نَصْبُ ما بَعْدَ الأُوْلى مَضْرُوْباً في خَمْسة ما بَعْدَ الثَّانِيَةِ، ورَفْع ما بَعْدَ الأُوْلى بَوَجْهَيْهِ مَعَ نَصْبِ ما بَعْدَ الثَّانِيَة، إذا

سَمِعْتَ ما تَلَوْناهُ عليكَ عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَ شَيْخِنَا والبَعْضِ تَبْعاً للتَّصْرِيحِ، واثْنا عَشَر تَفْصِيْلاً لم يُوافِقِ القِسْمة الواقِعِيَّة، ولا العَقْلِيَّة"[1].

ويَأْخَذُ العَطْفُ على اسْمِ (لا) هذهِ دونَ تكرُّرها، أوْ دُوْنَ فَصْلٍ حُكْمَ الصِّفَةِ، كما مَرَّ ما عَدا البِناءَ، وكما في: لا رَجُلَ وامْرَأةٌ فيها، ولا رَجُلَ وامْرَأةَ فِيها، وكما في قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ عبد مناةَ بْنِ كنانةِ:

فَلا أَبَ وابْناً مِثْلَ مَرْوانَ وابْنِهِ ... إذا هو بالمَجْدِ ارْتَدى وتَأَزَّرا

بِنَصْب (ابْنَ)، وَرفْعِهِ، على أَنَّ البناءَ على الفَتْحِ لا يَجُوْزُ فيهِ لوجودِ حَرْفِ العَطْفِ فاصِلاً، على الرَّغْمِ مِنَ أَنَّ الأَخْفَشَ حَكَى: لا رَجُلَ، وامْرَأةَ، بالبِناء على الفَتْحِ، وهذا القَوْلُ مَحْمُولٌ عندَ النُّحاةِ على الشُّذُوذِ لَمَا مَرَّ، أو على أَنَّ في الكلامِ حَذْف (لا) النَّافية للجِنْس، والتَّقْدِيْرُ: لا رَجُلَ، ولا امْرَأةَ فيها.

وحُكْمُ البَدَلِ في هذه المَسْأَلَةِ كَحُكْمِ النَّعْتِ المَفْصُولِ إذا كانَ صالحاً لتَعْمَلَ فيه (لا)؛ لأَنَّ البَدَلَ عندَ النُّحاةِ على نِيَّةِ إعادَة العامِلِ، كما في: لا أَحَدَ رَجُلاً وامْرَأةً فيها، ولا أَحَدَ رَجُلٌ وامْرَأةٌ فيها، وإنْ لم يَصْلُحْ ما يُمْكِنُ عَدُّهُ بدلاً لِتَعْمَلَ فيه (لا) النَّافية للجِنْس -وجَبَ رَفْعُهُ، كما في: لا أَحَد زَيْدٌ، وعَمْرٌو فيها، على البَدَلِ مِنْ مَحَلِّ (لا)، واسْمِها، على أنَّ العامِلَ فيه الابْتِداءُ المَعْنَوِيُّ.

وبَعْدُ فإنَّ ما مَرَّ منْ أَوْجُهٍ إعرابيَّةٍ جائزَةٍ تَدُوْرُ في فلَك ما عُدَّ شاهداً- يَحْتَاجُ إلى ما يُعَزِّزُ سَماعَهُ، ووُرُوْدَهُ عن العَرَب بالحَرَكاتِ الإعرابيَّة، لئلاَّ يُصْبِح غَيْرُ المَسْمُوْعِ، أو المَسْمُوْعُ غَيْرُ المُحرَّكِ بالحَرَكات الإعرابيّة، أو المَصْنوعُ خاضِعاً لِسُلْطانِ التَّوَهُّماتِ، والتَّخَيُّلاتِ، والتَّأْويلاتِ التَّي لا مُحُوج إليها، أوْ يُصْبِحَ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٢.

مَسْرَحاً لها يَتنافَسُ المتنافِسون فيه في ابْتِكاراتِها.

- جَوازُ جَرِّ الاسْمِ بعْدَ (لا سيَّما)، ورَفْعِهِ، ونَصْبِهِ، كما في[1]: جاءَوا ولاسيَّما رَجُلٌ، ورَجُلٍ، ورَجُلاً، على أَنَّ الرَّفْعَ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ، وأَنَّ (ما) اسْمٌ مَوْصولٌ، والتَّقْديرُ: ولا سيَّما هو رَجُلٌ، وأنَّ خَبَرَ (لا) النَّافيَة للجِنْسِ مَحْذُوفٌ، أو على أَنَّه مَنْصُوْبٌ على الاستِثْناءِ؛ لأَنَّ (لا سيَّما) بمعنى (إلاَّ)، ومِنْ أَخَواتِها: لا سِوَى ما، ولا تَرَ ما، ولَوْ تَرَ ما، ولا مِثْلَ ما، على أنَّها أدَواتٌ يَجِبُ رَفْعُ الاسْمِ بَعْدَها على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ، إذْ لا يَصِحُّ عَدُّ (ما) زائِدَةً، وجَرُّ ما بَعْدَها؛ لأَنَّ الأفْعالَ لا تُضَافُ، على أَنَّ الأَوْلَى أنْ تَكُوْنَ (ما) مَوْصُوْلَةً في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْل به للفِعْلِ قَبْلَها، وفاعِلُ هذا الفِعْلِ مُسْتَتِرٌ وجُوْباً، والاسْمُ المَرْفُوْع بعدَ هذه الأدوات ومُبْتَدَؤهُ المَحْذوفُ صِلَةُ المَوْصُوْلِ.

ويُعْرَبُ الاسْمُ المَعْرِفَةُ بعدَ (لا سيَّما) إذا كان مَنْصُوباً- مَفْعُولاً به لفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ عند النُّحاةِ، والتَّقْديرُ: أَخُصُّ زَيْداً، في قَوْلِكَ: ولاسيَّما زَيْداً.

والفِعْلُ بَعْد أَخَواتِ (لا سيَّما) حُذِفَتْ ياؤُه تَخْفِيفاً، وشُذوذاً، أو للجَزْمِ بعدَ (لا) النَّاهِيَة.

والجَرُّ مَحْمُوْلٌ على المُضافِ إليه، على أَنَّ (ما) زائِدَةٌ، وأَنَّ خبر (لا) مَحْذُوفٌ، أمَّا النَّصْبُ فَمَحْمُولٌ على أَنَّ هذا الاسْمَ تَمْييزٌ لـ(سِيّ)، أو (ما)، على أَنَّها نَكِرَةٌ تامَّةٌ لا زائِدَةٌ؛ لأنَّ النَّكِرَةَ التَّامَّةَ لا تَحْتاجُ إلى نَعْتٍ بَعْدَها يُخَصِّصها.

- جَوازُ نَصْبِ الاسْمِ بعد المُبْتَدأ بعد (إذا) الفجائيَّة، ورَفْعِهِ، كما في قَوْلِكَ:

---

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ١/ ٤٠٥-٤٠٦.

فَتَحْتُ البابَ فَإِذَا زَيْدٌ واقِفٌ، أو واقِفاً، على أنَّه مرفُوْعٌ على خَبَرِ المُبتدإ بَعْد (إذا) الفجائِيَّة، وأنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الحالِ مِنْ هذا الاسْمِ على أنَّ الخَبَرَ شِبْهُ الجُمْلة مِنْ (إذا) الفجائِيَّة؛ لأنَّها ظَرْفُ مَكانٍ، أو زمانٍ في أَحَدِ قَوْلَين.

ويَدُوْرُ في هذا الفَلَكِ الخِلافُ النَّحويُّ بين سيبَوَيْهِ، والكسائيِّ من حَيْثُ جَوازُ مَجِيْءِ ضَمِيْرِ النَّصْب، أوْ عَدَمِهِ فيما يُسَمَّى بالمَسْأَلَة الزُّنبوريَّة: كُنْتُ أَظُنُّ أنَّ العَقْرَبَ أشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُوْرِ فإذا هو هِيَ، أو فإذا هو إيَّاها، وهي مسأَلَةٌ سيأْتي التَّفْصِيْل فيها في مكانٍ آخَرَ.

- جَوازُ نَصْب الاسْمِ بعد (قَدْ)، وجَرِّه: تُسْتَعْمَلُ (قد) في العربيَّة اسماً، وحَرْفاً على أنَّ في الاسْم قَوْلَيْنِ:

(١) أنَّها اسْمُ فِعْلٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُوْن، على أنَّها بمعنى: يَكْفي، أو: كفَى، كما في: قَدْ زَيْداً دِرْهَمٌ، وقَدْني دِرْهَمٌ، على أنَّ (زَيْداً) مَفْعُوْل به، وأنَّ (دِرْهَمٌ) فاعِلٌ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: كفى زَيْداً دِرْهَمٌ، وكفاني دِرْهَمٌ، وأنَّ (كَفَى) تَتَعدَّى إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْح.

(٢) أنَّها اسْمٌ مُرَادِفٌ لـ(حَسْبُ)، على أنَّ فيها وَجْهَيْنِ:

أ – أنْ تَكُوْنَ مَبْنِيَّةً؛ لأنَّها تُشْبِهُ (قَدْ) الحرفيَّة في اللَّفظ، وقِيْل إنَّ هذا الشَّبَهَ ليس سبَباً مُوْجِباً لبنائِها، فيكُوْنُ الاسْمُ بَعْدَها مُضافاً إليه، كما في: قَدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ، على أنَّها في مَحَلِّ رَفْعٍ على الابْتِداء، وَ(دِرْهَمٌ) خَبَرُ هذا المُبْتَدإ.

وقد تَدْخُل نُوْنُ الوقاية لتَفْصِلَ بينها وبين ياء المُتَكلِّم كما في: قَدْني دِرْهَمٌ، لتَبْقَى الدَّالُ ساكِنَةً، إذ لَوْلاها لَقِيْلَ: قَدِي دِرْهَمٌ.

ب– أنْ تَكُوْنَ مُعْرَبَةً، على أنَّ البِناءَ أكْثَرُ؛ لأنَّ مُلازَمَتَها للإضافَةِ يُضْعِفُ هذا

البِناءَ، وهذا مَذْهَبُ الكوفيِّيْنَ؛ ولذلك يُقال على وَفْقِ هذا المَذْهَبِ: قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ، وقَدِي دِرْهَمٌ، كما يُقالُ: حَسْبُهُ دِرْهَمٌ، وحَسْبِي.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَ (قَدْ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُها اسماً، واسْمَ فِعْلٍ يَكْمُن في أن الاسْمَ بَعْدَها يَكُوْنُ مَنْصُوباً إذا كانَتْ اسْمَ فِعْلٍ، ويَكُوْنُ مَجْرُوْراً إذا كانت اسماً، كما مرَّ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّها قَدْ تَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ في بَعْضِ الشَّواهِدِ، كما في قَوْل حمَيْد بن مالك الأَرْقَط[1]:

قَدْني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ
لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيْحِ المُلْحِدِ

على أنَّ الأُوْلى (قَدْني) يَجُوْزُ أنْ تَكُوْن اسماً بمعنى (حَسْبُ) على أنَّها مبنيَّة، وأنْ تكونَ اسْمَ فِعْل، وأنَّ الثَّانيَة (قَدِي) يجوز أنْ تكونَ اسماً بمعنى (حَسْبِي)، وأنْ تَكُوْنَ اسْمَ فِعْلٍ، على أنَّ النُّوْنَ حُذِفَتْ للضَّرُوْرَة الشِّعْرِيَّة، كما قِيْل.

وذَكَرَ ابْنُ هشامٍ أنَّها يجوزُ أنْ تَكُوْنَ اسْمَ فِعْلٍ لَمْ يُذْكَرْ مَفْعُوْلُهُ، على أَنَّ الياءَ للإطلاقِ، والكَسْرَةَ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن.

وبَعْدُ فلا شَكَّ أنَّ للنُّحاةِ أثراً بيِّناً في تكْثِيرِ الأَوْجُهِ الإعرابيَّة النَّاتجةِ عَنْ تكْثير الحركة الإعرابيّة، وهي مَسْأَلة تَفْتَقِرُ إلى الشَّواهِدِ العربيَّة الَّتي يُمْكِنُ أنْ يُطْمَأَنَّ بها إلى هذه الاحْتمالات، والتَّوَهُّماتِ، وهي مَسْأَلَةٌ قد تُنْبِئُ عن أنَّ بَعْضَ الشَّواهِد قد وَصَلَتْ إلينا غَيْرَ مُحَرَّكَةٍ نَحْوِيّاً، ولذلك أَصبَحَتْ مَسْرَحاً للتَّأْويلات، والتَّخْمينات الَّتي تَتَبَدَّى مِنها اجتهاداتُ النُّحاةِ، وأَفْكارُهُمْ النَّحويَّة.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ٢٥٦، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٥٣، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٧، ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ١٢٤.

- قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: إنَّ قائمٌ، على أنَّ أَصْلَ هذا القَوْلِ: إنْ أنا قائمٌ، على أنَّ هَمْزَةَ (أنا) حُذِفَتْ اعْتِباطاً، وأُدْغِمَتْ نُونُ (إنْ) في نُوْنَ (أنا)، وحُذِفَتْ أَلِفُ هذا الضَّمِيْرِ في وَصْلِ الكلامِ، كما قِيْلَ[1].

وقِيْلَ: إنَّ هذا القَوْلَ سُمِعَ: إنَّ قائماً، على أنَّ (إنْ) المُخَفَّفَة عامِلَةٌ على مَذْهَبِ المُبَرِّدِ، والكسائِيّ، وأنَّها في القَوْلِ الأَوَّلِ مُهْمَلَةٌ على مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، والفرّاءِ.

ومِنْ إعْمالِها قَوْلُ أعْرابيٌّ سَمِعَهُ الكَسائِيُّ، كما قِيْلَ: إنَّا [كذا] قائماً، على أنَّ المُرادَ: إنْ أنا قائماً.

ومِنْهُ قَوْلُ أهْلِ العالِيَةِ: إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بالعافية[2]، وإنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَّكَ، وقراءَةُ سعيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: ﴿إنِ الَّذِيْنَ تَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عباداً أمْثالَكُمْ﴾[3]، بتَخْفِيْفِ (إنْ)، ونَصْبِ (عباداً).

- جوازُ رَفْعِ (خَيْرٌ فَخَيْرٌ)، و(شَرٌّ فَشَرٌّ)[4] ونَصْبِهِا في قَوْلِ العَرَبِ: النَّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بأَعْمالِهِمْ، إنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ، وإنْ شَرٌّ فَشَرٌّ، على أنَّ لهذا القَوْلِ ثَلاثَ رِواياتٍ.

(١) إنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ، وإنْ شَرٌّ فَشَرٌّ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ عند النُّحاةِ: إنْ كانَ في عَمَلِهِ خَيْرٌ فجزاؤُه خَيْرٌ، وإنْ كانَ في عَمَلِهِ شَرٌّ فَجَزاؤُهُ شَرٌّ.

(٢) إنْ خَيْراً فَخَيْراً، وإنْ شَرّاً فَشَرّاً، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: إنْ كانَ عَمَلُهُ خَيْراً فَهُوَ

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ١٣٥.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ١١٦.

(٣) الأعراف: ١٩٤.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٤٤٧، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٣، ابن مالك، شواهد التوضيح: ٧١، سيبويه، الكتاب: ١/ ١٣٠، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٣.

يُجْزَى خَيْراً، وإنْ كان عَمَلُهُ شَرّاً فَهُو يُجْزَى شَرّاً.

(٣) إنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ، وإنْ شرّاً فَشَرّاً.

وذَكر ابْنُ مالِكٍ أنَّه ربَّما جُرَّ المَقْرُوْنُ بـ(إنْ)، و(إنْ لا) إذا عادَ اسْم (كان) إلى مَجْرُوْرٍ بحَرْفٍ، كما في: المَرْءُ مَقْتُوْلٌ بما قُتِلَ بِهِ إنْ سَيْفٍ فَسَيْفٌ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: إنْ كانَ قَتْلٌ بسَيْفٍ فَقَتْلُهُ بسَيْفٍ أيْضاً.

ومِنْهُ ما رَوَاهُ يُوْنُسُ بْنُ حَبِيْبٍ: مَرَرْتُ برَجُلٍ صالحٍ إنْ لا صالِحٍ فَطالِحٍ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: إنْ لا يَكُنِ المَرُوْرُ بِصالِحٍ فالمُرُوْرُ بطالِحٍ، وقِيْلَ: إنَّ هذا الجَرَّ في هذه المَسْأَلَة يَعُوْدُ إلى قُوَّةِ الدّلالَة على الجارِّ لتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ.

- جوازُ رَفْعِ (تَمْر)، وجَرِّهِ في: ألا طَعامَ ولَوْ تَمْرٌ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: ولو يَكُوْنُ عِندَنا تَمْرٌ، ولَوْ تَمْراً، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: ولو كان الطَّعامُ تَمْراً[١].

وقِيْلَ: إنَّ (لَوْ) خاصّةٌ بالفِعْل، على أنَّه قد يَلِيْها اسْمٌ مَرْفوعٌ العامِلُ فيه فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ، أو اسْمٌ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ، أو على أنَّهُ خَبَرُ (كانَ) المَحْذُوْفَة.

وذَكَرَ ابْنُ هِشامٍ[٢] أنَّه قَدْ يَلِيْها اسْمٌ مَرْفُوْعٌ يُعْرَب مُبْتَدأً على أنَّ ما بَعْدَه الخَبَرُ في الظَّاهِرِ.

ومِمَّا عُدَّ شاهِداً على ما مَرَّ قَوْلُ العَرَبِ: لَوْ ذاتُ سِوارٍ لطَمَتْني، وقَوْلُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّاب: لو غَيْرُكَ قالَها يا أبا عُبَيْدَةَ، و: لَوْ زَيْداً رَأَيْتُهُ أكْرَمْتُهُ، والحَدِيْثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيْفُ: «الْتَمِسْ ولَوْ خاتَماً من حَدِيْدٍ»[٣]، و: اضْرِبْ ولَوْ زَيداً، و:

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٤٣.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٣/ ٤١٨-٤١٩.

(٣) انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، كتاب النكاح، باب تزويج المعسر: ٩/ ١٠٠، ١١٣، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٣/ ٤١٨ (الحاشية).

ألا ماءَ ولو بارِداً، وغَيْرُ ذلك.

- جَوازُ نَصْبِ (زَيْد)، وجَرِّهِ في: حَسْبُكَ وزَيْداً دِرْهَمٌ، بالجَرِّ، والنَّصْبِ، على أنَّ النَّصْبَ على المَفْعُوْل مَعَه، وأنَّ الجَرَّ بالعَطْفِ على الضَّميرِ المُتَّصِل في (حَسْبُكَ)، أو بإضْمار (حَسْبُ) أُخْرَى، والتَّقْدِيْرُ: حَسْبُكَ وحَسْبُ زَيْدٍ[1].
- جَوازُ نَصْبِ الاسْمِ، ورَفْعِهِ فيما يُعَدُّ من باب الإلغاءِ: اخْتَصَّتِ الأَفْعالُ القَلْبِيَّة بالإلغاءِ، والتَّعْلِيْقِ عن العَمَل إلاَّ الفِعْلَيْنِ الجامِدَيْنِ: هَبْ، وتَعَلَّمْ؛ لأَنَّ هذِه الأَفْعالَ ضَعِيْفَةٌ لِخَفاءِ مَعانِيْها، لكَوْنِها قَلْبِيَّةً، ولأَنَّ ما يَتَعلَّق بها الأَحْداثُ، كالقِيام، والعِلْم، أمَّا ما يَتَعَلَّقُ بالأفْعالِ الأُخْرى فالذَّاتُ، ولذلك ليس لها تَأْثِيْرٌ في المَفْعُوْل به كتَأْثِيْرِ الأَفْعالِ الأُخْرى[2].

والمُرادُ بالإلْغاء مَنْعُ هذه الأفْعالِ من نَصْبِ مَفْعُوْلَين أصْلُهما مُبْتَدأٌ، وخَبَرٌ، وإبْطَالُ عَمَلِها لَفْظاً، ومَحَلاًّ، وَيَعُوْدُ السَّبَبُ في هذا الإلْغاءِ إلى عَدَم الحِفاظ على الرُّتْبَة في تَراكيبها اللُّغَوِيَّة، وهذه الرُّتْبَةُ تَتَبَدَّى فيما يأْتي:

١- أنْ يَتَقَدَّمَ الفِعْلُ القَلْبِيُّ على مَفْعُوْلَيْه، وهي الرُّتْبَةُ الأَصِيْلة الَّتي يَجِب أنْ يَعْمَل مَعَها هذا الفِعْلُ، كما في: ظَنَنْتُ عَبْدَ الله قائماً.

٢- أنْ يَتَوَسَّطَ الفِعْلُ القَلْبِيُّ مَفعُوليه، وهي مَسْأَلَةٌ يَسْتَوِيْ فيها الإلْغاءُ والإعْمالُ، كما في قَوْلِكَ: عَبْدُ الله ظَنَنْتُ قائِمٌ، وقائماً، وقَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

شَجَاكَ -أظُنُّ- رَبْعُ الظَّاعِنِيْنا ... ولَمْ تَعْبَأْ بِعَـذْلِ العـاذِلِيْنَ

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ١٤١.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٦-٢٧.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٨، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٥/ ٥٦، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٢٣٠.

على أنَّ هذا الشَّاهِدَ يُرْوَى بنَصْبِ (رَبْع)، ورَفْعِهِ على الإلْغاءِ، والإعْمالِ، وقِيْل: إنَّه يَجُوْزُ أنْ تَكُوْن (أَظُنُّ) زائدَةً، أو لَغْواً، على أنَّ (رَبْع) فاعِلٌ للفِعْلِ (شَجاكَ).

٣- أنْ يَتأَخَّرَ الفِعْلُ القَلْبِيُّ عن مَفْعُوْلَيْهِ، على أنَّ القَوْلَ في هذا الفِعْلِ مِنْ حَيْثُ الإلْغاءُ، والإعْمالُ كالقَوْلِ في سابِقِه، وقِيل: إنَّ الإلْغاءَ أرْجَحُ مِنَ الإعْمالِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

آتٍ المَـوْتُ تَعْلَمُوْنَ فلا يُـرْ هِبْكُمْ مِنْ لَظَى الحُرُوْبِ اضْطِّرامُ

على أنَّ الفِعْلَ القَلْبِيَّ (تَعْلَمُوْنَ) مُلْغًى، فلم يَعْمَل في مَفْعُوْلَيْهِ، وهما: آتٍ المَوْتُ، على أنَّ (المَوْتُ) مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ اسْمُ الفاعِلِ (آتٍ).

٤- أنْ يَسْبِقَ الفِعْلَ القَلْبِيَّ المُتَقَدِّمَ على مَفْعُوْلَيْهِ كَلِمَةٌ أُخْرى، كما في: مَتى ظَنَنْتَ زَيْداً قائِماً، على أنَّ الإعْمالَ أَرْجَحُ، أَوْ واجِبٌ؛ لأنَّ المُعْتَدَّ به في هذه المَسْأَلَةِ مَجِيءُ هذا الفِعْلِ قَبْلَ مَعْمُوْلَيْهِ، وهو وُجُوْبٌ يُفْضِي إلى تَأْوِيْلِ ما جاءَ على خِلافِهِ، كما في قَوْلِ كَعْب بْنِ زُهَيْرٍ[2]:

أَرْجُوْ وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها وما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْوِيْلُ

على أنَّ ظَاهِرَ هذا الشَّاهِدِ يُنْبِئُ عن إلْغاءِ الفِعْلِ (إخالُ) على مَذْهَبِ الأَخْفَش، والكوفيِّيْنَ، وقِيْل: إنَّ الإلْغاءَ يَعُوْدُ إلى تَقَدُّمِ حَرْفِ النَّفْيِ (ما) على هذا الفِعْلِ، أمَّا الإعْمالُ فمَحْمُوْلٌ على أنَّ المَفْعُوْلَ الأوَّلَ ضَمِيْرُ الشَّأْنِ المَحْذُوْفُ، وأنَّ الجُمْلَةَ (لَدَيْنا مِنْكِ تَنْوِيْلُ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ الثَّاني.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٨.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٩.

ومِنْ ذلك أَيْضاً قَوْلُ بَعْضِ الفزارِيِّيْنَ[1]:

كذاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ

على أَنَّ الفِعْلَ (رَأَيْتُ) مُلْغًى على الرَّغْمِ مِنْ وُقُوْعِهِ قَبْلَ مَفْعُوْلَيْهِ، والقَوْلُ مِنْ حَيْثُ الإِعْمالُ كالقَوْلِ في سابِقِهِ.

وقِيْلَ: إِنَّ الإِلْغاءَ يُعَدُّ قَبِيْحاً فيما يَأْتي:

(١) أَنْ يُؤَكَّدَ الفِعْلُ بمَصْدَرِهِ، كما في: زَيْدٌ ظَنَنْتُ الظَّنَّ- قائمٌ.

(٢) أَنْ يُؤَكَّدَ الفِعْلُ باسْمِ الإِشارَةِ عائِداً على المَصْدَرِ المَفْهُوْمِ مِنْ هذا الفِعْلِ، كما في: زَيْدٌ ظَنَنْتُ ذاكَ (الظَّنَّ)- مُنْطَلِقٌ، وهو أَقَلُّ قُبْحاً مِنْ سابِقِه.

(٣) أَنْ يُؤَكَّدَ الفِعْلُ بضَمِيْرٍ عائِدٍ إلى المَصْدَرِ المَفْهُوْمِ مِنْ هذا الفِعْلِ، كما في: زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ (الظَّنَّ)- مُنْطَلِقٌ، وهو أَقَلُّ قُبْحاً مِنَ الأَوَّلِ.

(٤) أَلاَّ تَدْخُلَ لامُ الابْتِداء على الاسْمِ، فإِنْ دَخَلَتْ وَجَبَ الإِلْغاءُ، كما في: لَزَيْدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ.

(٥) أَلاَّ يُنْفَى الفِعْلُ، فإِنْ نُفِيَ امْتَنَعَ العَمَلُ، كما في: زَيْدٌ قائِمٌ لم أَظُنَّ، كما قِيْلَ، لِبِناءِ الكلامِ على النَّفْيِ[2]؛ وكما يُفْهَمُ.

وبَعْدُ فَيَتَبَدَّى لي أَنَّ هذه المَسْأَلَة تَفْتَقِرُ إلى شَواهِدَ يُمْكِنُ أَنْ يُطْمَأَنَّ إليها، إِذْ لا يُسْتَبْعَدُ أَن يَكُوْنَ للنُّحاةِ أَثَرٌ فيها مِنْ حَيْثُ الضَّبْطُ الإِعرابِيُّ، ولَعَلَّ ما يُعزِّزُ ذلك أَنَّ الشَّاهِدَ الأَخِيْرَ جاءَ مَرْفُوْعَ القافِيَةِ عند الشُّرَّاحِ، ومَنْصُوْبَها في الحماسة، كما في (**شرح الشَّواهد للعينيّ**)[3].

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٩.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٧.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٩.

- جوازُ رَفْعِ (غَيْر) بالتَّنْوِيْن، ونَصْبِها بلا تَنْوِيْنٍ، ونَصْبِها بالتَّنْوِيْن، في مِثْل: قَبَضْتُ عَشْرةً لَيْس غَيْرَ، بالفَتْحِ على أَنَّها مُعْرَبَةٌ، على أنَّ المُضافَ إليه مَنْوِيٌّ، وفي هذا القَوْلِ حَذْفُ اسْمِ (لَيْسَ)، ويَجُوْزُ أنْ تَكُوْنَ مَبْنِيَّةً على أنَّها اكْتَسَبَت البِناءَ مِنْ إضافَتِها إلى مَبْنِيٍّ، ويَجُوْزُ أنْ يُقالَ: لَيْسَ غَيْراً، ولَيْسَ غَيْرٌ، على أَنَّ الحَرَكةَ إعْرابيَّةٌ، على أنَّ التَّنْوِيْنَ إمَّا أنْ يَكُوْنَ تَنْوِيْنَ تَمْكِيْن، أو تَعْوِيْضٍ.

ومن ذلك قراءة رَفْعِ (غَيْر)، وجَرِّها، ونَصْبِها في قَوْلِه تعالى: ﴿ما لَكُمْ مِنْ إلهٍ غَيْرُهُ﴾[1]، على أنَّ الرَفْعَ مَحْمُوْلٌ على النَّعْتِ، أو البَدَلِ من مَوْضِعِ (إلهٍ)؛ لأَنَّ (مِنْ) زائِدَةٌ، وأنَّ الجَرَّ على النَّعْتِ، أو البَدَلِ مَنْ (إلهٍ) لَفْظاً، وأنَّ النَّصْبَ على الاسْتِثْناءِ، وهي قراءَةُ عيسى بْنِ عُمَرَ.

ومن ذلك أَيْضاً قَوْلَهُ تعالى: **﴿وفي الأَرْضِ آياتٌ للمُوْقِنِيْن... وفي مُوْسَى إذْ أَرْسَلْناهُ إلى فِرْعَوْنَ... وفي عادٍ... وفي ثَمُوْدَ وقَوْمَ نُوْحٍ إنَّهُمْ كانوا قَوْماً فاسِقِيْن﴾**[2]، على أنَّ في (قَوْمَ نُوْحٍ) ثَلاثَ قِراءاتٍ[3]:

أ – بالجَرِّ، وهي قراءَةُ أبي عَمْرٍو، والأَخَوَيْنِ عَطْفاً على (وفي الأَرْض)، أو على (وفي مُوْسَى)، أو على (وفي عادٍ)، أو على (وفي ثَمُوْدَ)، وهو الأَرْجَحُ لكونِهِ قَرِيْباً مِنَ المَعْطُوْف عليه.

ب – بالنَّصْب، وهي قراءَةُ الباقِيْنَ من السَّبْعَةِ، وفي هذه القراءَةِ سِتَّةُ أَوْجُهٍ: النَّصْبُ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيْرُهُ: وأَهْلَكْنا قَوْمَ نُوْحٍ، أو: واذْكُرْ قَوْمَ نُوْحٍ، والعَطْفُ على

---

(١) الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥.

(٢) الذاريات: ٢٠-٤٦.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٥٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ١٤١، الزمخشري، الكشاف: ٤/ ١٩، القرطبي، تفسير القرطبي: ٨/ ١٤١.

مَفْعُوْلِ (فَأَخَذْناهُ)[1]، أو على مَفْعُوْلِ (فَنَبَذْناهُمْ في اليَمِّ)[2]، أو على مَفْعُوْلِ (فأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ)[3]، أو على محَلِّ (وفي مُوْسَى)، كما ذَكَر النُّحاةُ.

جـ- بالرَّفْعِ، وهي قراءَةُ أبي السَّمَّال، وابْنِ مُقْسِمٍ، وغَيْرِهما- على الابْتداءِ عَلَى أنَّ الخَبَر مُقَدَّرٌ، والتَّقْدِيْرُ: وقَوْمُ نُوْحٍ أَهْلَكْناهُمْ، وغيْرُ ذلك.

- جوازُ رَفْعِ الاسْمِ بعدَ (أمَّا)، ونَصْبِهِ فيما سُمِعَ، كما يُفْهَمُ: أمَّا العَبِيْدُ فَذُوْ عبيدٍ، وأمَّا قُرَيْشاً فأنا أفْضَلُها، وأمَّا العَبْدُ فَذُوْ عَبْدٍ، وأمَّا عَبْدانِ فذُوْ عَبْدَيْنِ، بالرَّفْعِ، والنَّصْب، على أنَّ الرَّفْعَ هو المُخْتار: "وزَعَمَ يُوْنُسُ أنَّهُ قَوْلُ أبي عَمْرٍو، وذلك قَوْلُكَ: أمَّا العَبِيْدُ فذُوْ عَبِيْدٍ، وأمَّا العَبْدُ فَذُوْ عَبْدٍ، وأمَّا عَبْدان فَذُوْ عَبْدَيْنِ، وإنَّما اخْتِيْرَ الرَّفْعُ؛ لأنَّ ما ذَكَرْتُ في هذا الباب أسْماءٌ، والأسْماءُ لا تَجْرِي مَجْرَى المَصادِرِ... وَزَعَمَ يونُسُ أنَّ قَوْماً مِن العَرَبِ يقولونَ: أمَّا العَبِيْدَ فَذُوْ عَبِيْدٍ، وأمَّا العَبْدَ فَذُوْ عَبْدٍ، يُجْرُوْنَه مُجْرى المَصْدَرِ سواء، وهو قليْلٌ خبيثٌ، وذلك أنَّهم شبَّهُوْه بالمَصْدَرِ كما شبَّهوا (الجَمَّاءَ الغَفيرَ) بالمَصْدَرِ، وشَبَّهُوا خَمْسَتَهُمْ بالمَصْدَرِ، كأنَّ هؤلاءِ أجازُوا: هو الرَّجُلُ العبيْدَ، والدَّراهِمَ، أي للعَبِيْد، والدَّراهِم، وهذا لا يُتَكَلَّمُ به، وإنَّما وَجْهُهُ، وصُوابُهُ الرَّفْعُ، وهو قَوْلُ العَرَبِ، وأبي عَمْرٍو، ويونُسَ، ولا أَعْلَم الخليلَ خالَفَهُما..."[4].

---

(1) الآية: ٤٠: ﴿فأخذناه وجنوده...﴾.
(2) الآية: ٤٠: ﴿فنبذناهم في اليم﴾.
(3) الآية: ٤٤.
(4) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٧-٣٨٩، وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ٣٧٢-٣٧٤، الدسوقي، حاشية الدسوقي على المغني: ١/ ٦٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ٣٢، المبرد، المقتضب: ٣/ ٢٧، المالقي، رصف المباني: ٢٩٧، الهروي، الأزهية: ٥٣.

وذكر السِّيرافيُّ أنَّ المُبَرِّدَ لا يُجِيْزُ النَّصْبَ، وأنَّ سِيْبَوَيْهِ يُجِيْزُه على ضَعْفِهِ، وأنَّ الزَّجَّاج يَحْمِلُهُ على تَقْدِيْرِ مَصْدَرٍ مُضافٍ: أمَّا مِلْكَ العبِيْدِ فذو عَبِيْدٍ[1].

وأهْلُ الحجازِ يَنْصِبُونَ ما بَعْدَ (أمَّا)، وهو نَصْبٌ تَخْتَارُه تَمِيمُ إذا كان مَصْدَراً: "ومَسْأَلَةُ: أمَّا عِلْماً فعالِمٌ -يَلْزَمُ أَهْلَ الحجازِ فيهِ النَّصب، وتَخْتارُه تميم"[2].

والنَّصْبُ عند ابنِ هشامٍ على المفعول به لِفِعْلٍ محذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ: مَهما ذَكَرْتَ العَبِيْدَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ عندَه في المَصْدَر الَّذي يَأْتِي بَعْدَ (أمَّا) في هذه المَسْأَلَة في مِثْلِ: أمَّا العلْمَ فعالِمٌ وأمَّا عِلْماً فعالِمٌ والتَّقْدِيْرُ: مَهْما ذَكَرْتَ علماً، وهذا الإعْراب عندَهُ أسْهَلُ، وأحْسَنُ مِنْ كَوْنه مَفْعُولاً مُطْلَقاً العامِلُ فيه ما بَعْدَ الفاء، أو مَفْعُوْلاً له إنْ كانَ مَعْرِفَةً، أو حالاً إنْ كانَ نَكِرَةً؛ لأنَّ ما بَعْدَ الفاء لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها، ويَجُوْز أنْ يَكُوْنَ العاملُ مَحْذُوفاً يُقَدَّرُ قَبْلَ الفاء.

ويَتَبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أنَّ نَصْبَ غَيْرِ المَصْدَرِ في هذه المَسْأَلة نادِرٌ، ضَعِيْفٌ، خَبِيْثٌ، وأنَّ بَعْضَ النُّحاةِ قَدْ أنْكَرُوْهُ، وأنَّ الأَوْلى رَفْعُ المَصْدَر أيْضاً، وهو رَفْعٌ يُعَزِّزُه أنَّ بني تميم لا يُجِيْزُون في المَصْدَرِ المَعْرِفَةِ في هذه المَسأَلَةِ إلاَّ الرَّفْعَ، كما في: أمَّا عِلْمُنا فَذُو عِلْمٍ، على أنَّ النَّصْبَ صِيْرَ إليه لِجَذْب الانْتِباه إلى هذه الكلمة، على أنَّها المِحْوَرُ، أو البُؤْرَةُ في هذا التَّرْكِيب.

- جوازُ رَفْعِ ما بَعْدَ (ليتما)، ونَصْبُهُ، أو ما بَعْدَ (إنَّ)، وأخَواتِها إذا اتَّصَلَتْ بها (ما) الكافَّة، على أنَّ النَّصْبَ قَلِيْلٌ، كما يُفْهَمُ مِمَّا في (حاشية الصبَّان على شَرْح الأشمونيِّ): "(وقد يَبْقى العَمَلُ): قد للتَّقْليل بالنِّسبة لغير (لَيْتَ)،

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٩ (حاشية: ١).

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٤.

وللتَّحقيق بالنِّسبة لـ(لَيْتَ)؛ لأنَّ إعمالَها كثِيْرٌ بل أوْجَبَهُ بَعْضُهُم..."[1]، ومِمَّنْ أجازَ الإعْمالَ مَعَ هذه الحُروفِ فَضْلاً عن (لَيْت) قياساً الزَّجَّاجُ، وابْنُ السَّرَّاج، وقَد تَبِعَهُم في ذلك ابْنُ النَّاظِمِ، وهي مَسْألَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ؛ لأنَّ (ما) أزالَت اخْتصاصَ هذه الحُروفِ بالأسماء، وهيَّأَتْها للدُّخولِ على الأفْعالِ.

وعلى الرَّغْمِ مِنْ إجازة الإعْمالِ مَع غَيْرِ (ليْتَ) من الحُروفِ في هذه المَسْأَلَة فإنَّ المُجيزينَ لم يُزَوِّدونا بشاهِدٍ فَصِيْحٍ يُمْكِنُ أن يُعَزِّزها، أو أنْ يُتَّكأ عليه فيها.

ومِمَّا عُدَّ شاهِداً على إعْمالِ (لَيتَما)، وإهْمالِها قَوْلُ النَّابغة[2]:

قالَتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا   إلى حَمامَتِنا أو نِصْفَهُ فَقَدِ

بنَصْبِ (الحمامَ)، ورَفْعِهِ، على أنَّ النَّصْب أرْجَحُ عِنْد النَّحْوِيّيْنَ كما ذَكَر ابْنُ هشام، وأنَّ رُؤْبَةَ كان يُنْشِدُ هذا الشَّاهدَ بالرَّفْعِ، على أنَّ (ما) كافَّةٌ، وأنَّ اسْمَ الإشارَةِ مُبْتَدأ، وأنَّ (الحَمامُ) بَدَلٌ منْهُ، وذَهَبَ بَعْضُ النُّحاةِ إلى وُجُوْبِ إعْمالِها.

وقَدْ عَدَّ بَعْضُ الأُصوليِّيْنَ، والبيانيِّيْن (ما) الكافَّة لـ(إنَّ)- نافِيَةً، لإفادَتِها الحَصْرَ، وهو قَوْلٌ لا يُصارُ إليه عِنْدَ النُّحاةِ[3].

وبَعْد، فإنَّ إجازَة إعمالِ غَيْرِ (لَيْتَ) في هذه المَسْألة يَفْتَقِرُ إلى شواهِدَ تُعَزِّزُهُ، وأنَّ إعْمالَ (لَيْتَ)، وإهْمالَها يُمْكِنُ أنْ يُتَناسَى إعْمالُها لتَحقيقِ الاطِّراد في العَمَلِ، على أنَّ النَّصْبَ يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ على أنَّ المُتكلِّمَ قَصَدَ المُخالَفَةَ لجَذْبِ

---

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٤/ ٧٨، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٨٤.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٤٢.

الانْتِباهِ إلى ما بَعْدَها لتَوْكِيْدِه، ولاسيَّما أنَّ في هذا الشَّاهِدِ رِوايَتَيْنِ.

- جوازُ الضَّمِّ، والفَتْحِ في المُنادَى، وهي مَسْأَلَةٌ تَتَبدَّى بوُضُوحٍ فيما يَأْتِي[1]:

أنْ يَكُوْنَ التَّابِعُ لَفْظَةَ (ابْن) الواقِعَةِ بَيْنَ عَلَمَيْنِ: أجازَ النُّحاةُ في (زَيْد) العلم المُفْرَد في قَوْلِكَ: أزَيْدُ بنَ سَعِيْدٍ، الضَّمَّ، والفَتْحَ، على أنَّ الضَّمَّ مَحْمُوْلٌ على الأَصْلِ، وهو ضَمُّ المُنادَى العَلَمِ المُفْرَدِ، وأنَّ الفَتْحَ مَحْمُوْلٌ إمَّا على الإتْباعِ للَفظَةِ (ابْنَ)، لأنَّ الحاجِزَ بينَهما غَيْرُ حَصِيْنٍ؛ لأنَّه ساكِنٌ، وإمَّا على تَوَهُّمِ تَرْكِيْبِ الصِّفَةِ، والمَوْصُوْفِ تَرْكِيْباً مَزْجِيّاً مِنْ حَيْثُ جَعْلُهُما كلِمَةً واحِدَةً، أو على أنَّ كلمة (ابْن) زائدةٌ فَصَلَتْ بين المُتَضايِفَيْنِ (زَيْدَ سَعِيْدٍ)؛ لأنَّ ابْنَ الشَّخْصِ تَجُوْزُ إضافَتُهُ إليه.

وهذه المَسْأَلَةُ مُقَيَّدَةٌ بكَوْنِ لَفظة الابْنِ صِفَةً، لَيْسَت مُثَنَّاةً ولا مجموعةً، وَمُضافَةً إلى عَلَمٍ آخَر، وكَوْنِ البُنُوَّةِ حقيقِيَّةً، وبِكَوْنِ المنادَى علماً مُفرداً، صَحِيْحَ الآخِرِ.

وإنْ كانَتْ لَفْظَةُ الابْنِ في هذه المسْأَلَةِ بَدَلاً، أو عَطْفَ بَيَانٍ، أو مُنادًى، أو مَفْعُوْلاً به لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ -وجَبَ ضَمُّ المُنادَى؛ لأنَّ تَرْكِيْبَه مع ما مَرَّ لا يَصِحُّ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك قَوْلُ أحَدِ الرُّجّازِ[2]:

يا حَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجارُوْد   سُرادِقُ المَجْدِ عليكَ مَمْدُوْد

على أنَّ (حَكَمَ) يَجُوْزُ فيه الضَّمُّ، والفَتْحُ كما مَرَّ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّ ما لَمْ يَخْضَعْ لسُلْطانِ هذه القُيُوْدِ السَّابقة لا يَصِحُّ أنْ

---

(١) انظر التفصيل في هذه المسألة في: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٤/ ٨٠، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٩١.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٤٢.

يَأْخذَ حُكْمَ المُنادى الَّذي يَخْضَعُ لهذا السُّلْطانِ، كما في: يا رَجُلُ ابْنَ عَمْرٍو، الَّذي يَجِبُ فيه الضَّمُّ؛ لأنَّه نَكِرَةٌ، وهي نَكِرَةٌ يَجُوْزُ أنْ تَكُوْنَ غَيْرَ مَقْصُوْدَةٍ، فَتُنْصَب، أو تُنْصَب إذا كانَتْ مَوْصُوْفَةً، كما قِيْلَ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ: يا زَيْدُ الفاضِلِ ابن عَمْرٍو، مِنْ حَيْثُ وُجُوْبُ الضَمِّ؛ لأَنَّ لَفْظَةَ ابْنِ لم تَتَّصِلْ به بل فُصِلَتْ عنه بالصِّفة، وفي قَوْلِكَ: يا زَيْدُ الفاضِلُ؛ لأنَّه غَيْرُ مَوْصُوْفٍ بهذه اللَّفْظَةِ، وهي مَسْأَلَةٌ لَمْ يَتَقَيَّدْ بها الكوفيّون، كما في قَوْلِ جَرِيْر[1]:

فَما كَعْبُ بْنُ مامَةَ وابْنُ أَرْوَى بأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرَ الجَوادا

على أنَّ (الجَوادا) نَعْتٌ لـ(عُمَرَ) على المَحَلِّ، والرَّفْعُ على اللَّفْظِ جائِزٌ، على أنَّ فَتْحَةَ (عُمَرَ) مَحْمُوْلَةٌ على أنَّ الأَصْلَ: يا عُمَرا، على مَذْهَب مَنْ يُجِيْزُ إلحاقَ هذه الأَلِف في غَيْر النُّدْبَةِ، والاستِغاثة، والتَّعَجُّب، أو على أنَّ هذا الأَصْلَ: يا عُمَراً بالتَّنْوِيْنِ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّة، وقد حُذِفَ هذا التَّنْوِيْنُ لالْتِقاء السَّاكِنَيْنِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في وُجُوْبِ الضَّمِّ في مِثْلِ: يا زَيْدُ ابْنَ أَخِيْنا؛ لأَنَّ لَفْظَةَ (ابْن) لَيْسَتْ مُضافَةً إلى عَلَمٍ، كما مَرَّ.

وقِيْلَ: إنَّ فَتْحَةَ ابْنِ فيما تَوافَرَتْ فيه قُيُوْدُ ضَمِّ المُنادَى المَوْصُوْفِ بهذه اللَّفْظة -فَتْحَةُ إعْرابٍ، وهو مَذْهَبُ جُمْهورِ النُّحاةِ، أو فَتْحَةُ بناءٍ لِتَرَكُّبِها مَعَ مَوْصُوْفِها، وهو مَذْهَبُ عَبْد القاهِرِ الجُرْجانِيّ، وقِيْلَ: إنَّه رُبَّما تُضَمُّ هذه اللَّفْظَةُ إتْباعاً للمَوْصُوْفِ المَضْمُومِ؛ لأنَّه رُوِي عن العَرَبِ فيما حَكاهُ الأَخْفَشُ عن بعْضِهِمْ: يا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٤٣.

وتَأْخذُ لَفْظَةُ (ابْنة) في هذه المَسْأَلةِ حُكْمَ مُذَكّرِها (ابْن) عند بَعْضِ النُّحاةِ، أمّا لَفْظَةُ بِنْتٍ فلَيْسَت كذلك، إذ يَجِبُ ضَمُّ العَلَمِ المُنادى المُفْرَد مَعَها، كما في: يا هِنْدُ بنْتَ عَمْرٍو؛ لأنّها بَعِيْدَةُ الشَّبَهِ بابْنٍ في اللَّفْظِ، أو كَثْرَةِ الاستِعْمالِ، أو أنَّ الفَتْحَ مُمْتَنِعٌ معها لتَعَذُّرِ الإتْباع، لأنَّ الفاصِلَ، وهو الباء المُتَحَرِّكَةُ، حاجِزٌ حَصِيْنٌ، والقَوْلُ نَفْسُه في (بُنَيٍّ) تَصْغِيْرِ ابْنٍ[1].

ويُعامَلُ مُعامَلَةَ العَلَم المُفْرَدِ الصَّحيح الآخِرِ في هذه المَسْأَلةِ (فُلانٌ)، و(ضُلٌّ)، و(سَيِّدٌ) في المَذْهَب الكُوْفِيِّ، كما في: يا فُلانُ بْنَ فُلانٍ، ويا ضُلُّ بْنَ ضُلٍّ، ويا سَيِّدُ بْنَ سَيِّدٍ، ولا تَصِحُّ هذه المَسْأَلَةُ في المَذْهَب البَصْرِيِّ.

وغيرِ ذلك مِمّا وَرَد فيه الرَّفْعُ، أو النَّصْبُ، أو الجرُّ، وهي مَسْأَلَةٌ سَتَبَدّى بوُضُوْحٍ، وتَفْصيلٍ في مَكانِها.

ولا شَكَّ في أنَّ النُّحاةَ لهم أثرٌ في كَوْن الكلِمة رُوِيَتْ بالنَّصب، أوِ الرَّفْعِ، أو الجرِّ للتَّنافُس في التَّأْوِيْلِ، والتَّعْلِيْلِ، وهذه الرِّواية تحْتاجُ إلى أنْ يُتَثَبَّتَ منها لِيُطْمَأَنَّ إليها عند بناءِ القاعِدَة النَّحْويّة عليها، وليس بخافٍ أنَّ النُّحاةَ يُكْثِرونَ مِنْ تَوَهُّم النَّصْبِ، أو الرَّفْعِ، أو الجرِّ في تلك الأسْماءِ الَّتي لا تَظْهَرُ على أَواخِرِها الحَرَكاتُ الإعْرابيّة كالمبنيّات، والأسماءِ المَقْصُوْرَةِ، والحُروفِ المُقَطَّعَةِ؛ لتحقِيْقِ التَّنافُس، والتَّسابُقِ في ابْتكارِ التَّعليلاتِ والتَّأْويلاتِ، والأَوْجُهِ الإعرابيَّة المُخْتَلِفة.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ احْتِماليَّةَ تَأْثِيْرِ النُّحاةِ في الرِّوايَة ما يُطالِعنا مِنْ أَقْوالٍ، كما في "ويَجُوْزُ رَفْعُهُ، ويَمْتَنِعُ بناؤُهُ على الفَتْحِ، وأمّا ما رَواهُ الأَخْفَشُ من نَحْوِ: لا رَجُلَ، وامْرَأَةَ فشاذٌّ..."[2]، وغَيْرِ ذلك فَضْلاً عمّا مَرَّ، "...ولَوْ رُفِعَ على اللَّفْظ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٤٣.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٣-١٤.

لجازَ، ولكنَّ القَوافيَ مَنْصُوْبَةٌ..."[1].

- جَوازُ رَفْعِ تابعِ المُنادَى المَضْمُوْمِ، ونَصْبِهِ: أَجازَ النُّحاةُ في تابعِ المُنادَى غيرِ المُضافِ، أو المُقْتَرِنِ بـ(أل) الرَّفْعَ على اللَّفْظِ، والنَّصْبَ على المَحَلِّ، كما في: يا غُلامُ بِشْرٌ، وبِشْراً، وبِشْرُ بالضم، على أنَّ الأخِيْرَةَ بَدَلٌ من المُنادَى المَبْنِيّ؛ لأنَّ هذا البَدَلَ على نيَّةِ إعادة العامل، والرَّفْعُ، والنَّصْبُ بالتَّنوِيْن مَحْمُولانِ على عَطْفِ البيانِ.

ومِنْ ذلك التَّوْكِيْدُ، كما في: يا تَمِيْمُ أَجْمَعُوْنَ على اللَّفظِ، ويا تَمِيْمُ أَجْمَعِيْنَ حَمْلاً على المَحَلِّ.

ويَجِبُ نَصْبُ هذا التَّابِعِ إذا كان مُضافاً، وعُدَّ بدلاً من المَضْمُوْمِ؛ لأنَّ الإبْدالَ يكون على نيَّةِ إعادَةِ العامِلِ، كما في: يا زَيدُ أبا عَبْدِ الله، ويا زَيْدُ وأبا عَبْدِالله؛ لأنَّ العاطِفَ كالنائِب عَن العامِلِ، ويجُوزُ على مَذْهَبِ المازِنيِّ، والكوفيِّيْنَ: يا زَيْدُ وعَمْراً، ويا عَبْدَ الله وبَكْراً.

ويَجُوْزُ في المَعْطُوْفِ المُقْتَرِنِ بحَرْفِ التَّعْرِيْف على العَلَمِ المُفْرَدِ المَبْنِيِّ على الضَّمّ في هذه المَسْأَلَة- الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، كما في: يا زَيْدُ والحَسَنُ الوَجْهِ؛ لأنَّ تَقْدِيْرَ حَرْفِ النِّداءِ قَبْلَهُ لا يَصِحُّ؛ ولذلك عُدَّ شَبِيْهاً بالنَّعْتِ في هذه المَسْأَلَةِ، على أنَّ الخَلِيْلَ، وسِيْبَوَيْهِ، والمازِنيّ يَخْتارُوْنَ الرَّفْعَ لِتَحقِيْق المُشاكَلَةِ اللَّفْظِيَّة، وكثرَتِهِ في الكلامِ العربيّ.

وللنَّحْوِيِّيْنَ في قراءَة السَّبْعَة: ﴿يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾[2]، بنَصْبِ

---

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٤٣ (شرح شواهد العيني).
(٢) سبأ: ١٠.

(والطَّيْرَ) أرْبَعَةُ تَأْوِيْلاتٍ[1]:

أ - أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على (فَضْلاً) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ولقد آتَيْنا داوُوْدَ مِنّا فَضْلاً﴾.

ب- أنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْل مَعَهُ، وهو تَأْوِيْلٌ عَدَّهُ ابْنُ الخَشَّابِ ضعِيْفاً.

جـ- أنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْل به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: وسَخَّرْنا له الطَّيْرَ.

د - أنَّهُ مَنْصُوْب على العَطْفِ على مَوْضِعِ (جبالُ)؛ لأنَّه لَمْ يَلِ حَرْفَ النِّداءِ، فلا يأْخُذُ حُكْمَ ما يَلِيْهِ في هذه المَسْألَة؛ ولأنَّ في النَّصْب حَمْلاً للقرآن على الظَّاهِرِ، وإجْماعاً للقُرَّاءِ ما عدا الأَعْرَجَ؛ ولأنَّ المُعَرَّفَ بـ(أل) يُشْبِهُ المُعَرَّفَ بالإضافَةِ مِنْ حَيْث كَوْنُها تُعَرِّفُهُ، وكَوْنُ المُضَافِ يَتعرَّفُ بالإضافَةِ، أو يتَخَصَّصُ بها؛ ولذلك قِيْل إنَّ الرَّفْعَ واجِبٌ إذا كانت (أل) مِنْ بنيَة الكلمةِ، كاليَسَعِ، أو للَمْحِ الأَصْلِ كالَّتي في الحارِثِ، والعبَّاسِ، والضَّحَّاكِ.

ويَجِبُ في تابع (أيٍّ) في أُسْلُوْب النِّداء الرَّفْعُ، كما في: يا أيُّها الرَّجُلُ عند النُّحاة؛ لأنَّه المنادَى في الحقيقةِ لا (أيّ) الَّتي تُعَدُّ وَصْلَةً لِنِدَاءِ هذا الاسْمِ المُقْتَرَن بـ(أل)، فلا يَصِحُّ أنْ يَكُوْنَ مَحَلُّه النَّصْبَ؛ لأنَّه على حَسَب أُصُوْلِهِم ليس مَفْعُوْلاً به بل تابعٌ له.

وأجازَ المازِنيُّ النَّصْبَ في هذه المَسْأَلَة لأنَّ تابعَ ما لَه مَحَلٌّ في الإعْرابِ يَنْبَغي أنْ يَكُوْنَ له مَحَلٌّ كذلك، وهو النَّصْبُ على النَّعْتِ، أو عَطْفِ البيانِ، كما يَظْهَر لِي، على الرَّغم من أنَّ عَطْفَ البيانِ مُقَيَّدٌ بالجُمُوْدِ.

وذَكَر ابْنُ الباذش أنَّ هذا النَّصْب مَسْمُوْعٌ مِن العَرَبِ، وهي مَسْأَلَةٌ

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٥٩، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٢٦٣، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٤٩.

تُعَزِّزُها قراءةُ الشُّذُوذِ[1]: ﴿قُلْ يا أيُّها الكافِرِيْنَ﴾[2]، بنَصْب (الكافِرِيْنَ).

وقِيْلَ إنَّ (أل) في هذا التابع في هذه المَسْأَلَةِ جِنْسِيَّةٌ تحَوَّلَتْ إلى الحُضُوْرِيَّةِ كالَّتي في تابعِ اسْمِ الإشارَةِ، كما في: جاءَ هذا الرَّجُلُ، وهو حُضُوْرٌ اكتَسَبَتْهُ مِنْ كَوْنِ مَدْخُوْلِها صِفَةً لِنَكِرَةٍ مَقْصُوْدَةٍ تُنْبِئُ عَنْ مَقْصُوْدٍ مُعَيَّنٍ حاضِرٍ، كما قِيْلَ.

ويَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ هذا التابعُ مُقْتَرِناً بـ(أل) الَّتي تُنْبِئُ عن لَمْحِ الأصْلِ، كما في: يا أيُّها الحارثُ، أو العبَّاسُ، أو الضَّحَّاكُ، وهو قَوْلُ الفرَّاءِ، والجَرْميّ على أنَّ مَذْهَبَ جُمْهُوْرِ النُّحاة يَكْمُنُ في مَنْعِ هذه المَسْأَلَةِ.

وأجازَ الأَخْفَشُ في هذا التَّابِعِ في هذه المَسْأَلَةِ أنْ يَكُوْنَ خَبَراً لمبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ، على أنَّ (أيّ) مَوْصُوْلٌ اسْميٌّ، وأنَّ الجملَةَ الاسْمِيَّةَ صِلَتُها، وهي إجازَةٌ لا تَصِحُّ عند النُّحاةِ؛ لأنَّها لو كانت كذلك لجازَ ظُهُوْرُ هذا المُبْتَدإِ المَحْذُوفِ في الكلام العربيّ، ولجازَ أنْ تَكُوْنَ جُمْلَةُ الصِّلةِ فِعْلِيَّةً.

وذَهَبَ الكُوْفِيُّوْنَ، وابْنُ كَيْسانَ إلى أنَّ أصْلَ: يا أيُّها الرَّجُلُ -في هذه المَسْأَلَةِ- هو: يا أيُّهذا الرَّجُلُ (يا أيُّهاذا الرَّجُلُ) على أنَّ اسْمَ الإشارَةِ حُذِفَ مُسْتَغْنِيْنَ عنه بحَرْفِ التَّنْبيه.

ويجبُ في تابعِ صِفَةِ (أيٍّ) في هذه المَسْأَلَةِ الرَّفْعُ، مُفْرَداً كان، أو مُضافاً، كما في قَوْلِ رُؤْبَةَ[3]:

يا أيُّهذا الجاهِلُ ذُوْ التَّنَزِّيْ ... لا تُوْعِدَنِّي حَيَّةً بالنَّكْزِ[4]

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٠.

(٢) الكافرون: ١.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٢.

(٤) التَّنَزِّي: ميل الإنسان إلى الشر، والنكز: اللسع.

على أنَّ (ذُوْ التَّنَزِّي) صِفَةٌ لـ (الجاهِلُ) صِفَةِ (أَيّ).

وتُوْصَفُ (أَيٌّ) في هذه المَسْأَلَة باسْمِ الإشارَةِ، كما في قَوْلِ ذي الرُّمَّةِ[1]:

ألا أَيُّهذا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقادِرُ

على أنَّ اسْمَ الإشارَةِ (هذا) صِفَةٌ لـ(أَيُّ)، وأنَّ اسْمَ الإشارَةِ هذا وُصِفَ بما فيه (أل)، وهو (الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ)، وتُقَيَّدُ هذه المَسْأَلَةُ بِخُلُوِّ اسْم الإشارة من حَرْفِ الخِطابِ، وهو الكافُ، على الرَّغْمِ من أنَّ ابْنَ كَيْسانَ أجازَ هذه المَسْأَلَة، كما في: يا أَيُّها ذاكَ الرَّجُلُ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في جواز وَصْفِها في هذه المَسْأَلَةِ باسْمٍ مَوْصُوْلٍ فيه (أل)، كما في: يا أَيُّها الَّذي نَزَّل عليه الذِّكْرُ.

ولم يُقَيِّد ابْنُ عُصْفُوْرٍ، وابْنُ مالِكٍ الوَصْفَ باسْم الإشارة في هذه المَسْأَلَةِ بأنْ يَكُوْنَ مَتْبُوْعاً باسْمٍ مُقْتَرِنٍ بـ(أل)، كما في[2]:

أَيُّهـذانِ كُـلا زَادَكُـمـا ودَعاني واغِلاً فِيْمَنْ وَغَلْ[3]

وهي مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عندَ غَيْرِهما.

ويَأْخُذُ اسْمُ الإشارَةِ مُنادىً حُكْمَ صِفَةِ (أَيٍّ) في هذه المَسْأَلَةِ من حَيْثُ وجُوْبُ ذِكْرِها، ورَفْعِها، واقْتِرانِها بـ(ألْ)، كما مَرَّ، وكما في: يا ذا الرَّجُلُ، ويا ذا الَّذي قامَ، على أنْ يُقَيَّدَ هذا الوُجُوْبُ بكَوْنِ تَرْكِ هذه الصِّفَةِ لا يَسْتَطِيْعُ المُخاطَبُ به تَبَيُّنَ هذا المُنادَى دُوْنَ الحاجَةِ إلى وَصْفِهِ.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٢.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٢.

(٣) الواغل: الداخل على القوم وهم يشربون.

وَيَتَبَدَّى ذلك في عَدِّ اسْمِ الإشارَةِ وَصْلَةً لِنِداء هذه الصِّفةِ، كما في قَوْلِك لرجُلٍ قائِمٍ بينَ قَوْمٍ جُلُوْسٍ: يا هذا القائِمُ، وإنِ اسْتَطاعَ أَنْ يَتَبَيَّنَهُ في هذه المَسْأَلَةِ دُوْنَ ذِكْرِ صِفَةٍ له بأَنْ يَكُوْنَ اسْمُ الإشارَةِ هو المَقْصُوْدُ بالنِّداءِ، وهي مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في تَقْدِيْرِ المُتَكَلِّم الوُقُوْفَ عليه، أو نيَّته إيَّاهُ- فلا يَلْزَمُهُ أَيُّ قَيْدٍ من القُيُوْدِ السَّابِقَةِ، ما عَدا قَيْدَ الاقْتِرانِ بـ(أل) الَّذي يَجِبُ أَنْ يُراعَى، ويُتَقَيَّدَ به في هذه المَسْأَلَةِ؛ ولذلك تَأْخُذُ صِفَتُهُ حُكْمَ صِفَةِ غَيْرِه مِن المُنادَيات المبنيَّة على الضَّمِّ، كما في: يا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ، ويا سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ، على أنَّ في (سَعْدَ) المُنادَى بالفَتْحِ- ثلاثَةَ أَوْجُه[1]:

أ - أَنْ تَكُوْنَ الفَتْحَةُ فَتْحَةَ إِعْرَابٍ؛ لأنّه مُنادًى مُضافٌ، على أنَّ (سَعْدَ) الثَّانِيَةَ زائِدَةٌ فَصَلَتْ بينَ المُتَضايِفَيْنِ (سَعْدَ الأَوْس)، وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ، وقِيْلَ إنَّ (سَعْدَ) الثَّاني تَوْكيْدٌ لَفْظيٌّ.

ب- أن يَكُوْنَ الأَوَّلُ مُضافاً، على أنَّ المُضافَ إليهِ مَحْذُوْفٌ دَلَّ عليهِ المَذْكُوْرُ، على أنَّ الثَّانيَ مُضافٌ إلى هذا المُضاف إليه المَذْكُوْر، وهو قَوْلُ المبَرّد، وعلى أنَّ فيه ستّة أَوْجُهٍ إعرابيَّة، وهي أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوباً على النِّداء المُسْتَأْنَفِ، أو على المفعول به لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيْرُهُ: أَعْني، أو على عَطْفِ البيانِ، أو البَدَلِ، أو التَّوْكِيْدِ، أو النَّعْتِ.

جـ- أنْ يَكُوْنَ الأَوَّلُ، والثَّاني مُرَكَّبَيْنِ تَرْكِيْباً مَزْجِيّاً كتَرْكِيْب أَحَدَ عَشَرَ، وأَضرابِهِ، ولذلك بُنِيَ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ، على أنَّهما مُضافانِ، وهو قَوْلُ الأَعْلَمِ. أما ضَمُّ الأَوَّلِ فلكَوْنِهِ اسْمَ عَلَمٍ مُفْرداً، وقِيْلَ: إنَّ هذا الضَّمَّ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٤.

أَحْسَنُ الوَجْهَيْنِ.

ومن ذلك أيْضاً قَوْلُ جَرِيْرٍ[1]:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمْ　　　لا يَلْفِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

وقَوْلُ عبدِ اللهِ بْنِ رَواحَةَ، أو بَعْضِ وَلَدِ جَرِيْرٍ[2]:

يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ　　　تَطاوَلَ اللَّيْلُ عليْك فانْزِلِ

ويَجُوْزُ في الثَّاني إذا لم يَكُنْ مُضافاً، كما في قَوْلِك: يا زَيْدُ زَيْدُ- أنْ يُضَمَّ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الأَوَّلِ، وأن يُرْفَعَ، ويَنْصَب على أنّه عَطْف بيانٍ على اللَّفْظِ، أو المَحلِّ.

ويَجُوْزُ في الاسْم الثَّاني في هذه المَسْأَلَةِ أنْ يَكُوْنَ اسْمَ جِنْسٍ فَضلاً عن كَوْنِهِ عَلَماً، كما في: يا رَجُلُ رَجُلَ قَوْمٍ، أو وَصْفاً، كما في: يا صاحِبَ صاحِبَ زَيْدٍ، وهو مَذْهَبُ البصرِيِّيْن في هذه المَسْأَلَة، أمَّا الكوفيُّوْنَ فَأَوْجَبُوا ضَمَّ الأَوَّلِ فيها إذا كان اسْمَ جِنْسٍ، ونَصْبَهُ مُنَوَّناً إذا كانَ صِفَةً، كما في: يا صاحِباً صاحِبَ زَيْدٍ، أو ضَمَّهُ بلا تَنْوِيْنٍ.

ويَجُوْز في مِثْلِ قَوْلِ العَرب: يا ابْنَ أُمَّ، ويا ابْنَ عَمَّ، ويا ابْنَةَ عَمَّ- فَتْحُ المِيْمِ، وكَسْرُها، على أنَّ في الفَتْحِ تَأْوِيْلَيْنِ[3]:

أ - أنَّ أَصْلَ ما مَرَّ: يَا ابْنَ أُمّا، ويا ابْنَ عَمّا، ويا ابْنَةَ عمّا، على أنَّ أَصْلَ الأَلْف ياءُ المُتَكلِّم، وقد حُذِفَتْ هذه الأَلِفُ تَخْفِيْفاً لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، ولذلك بقِيَتْ الفَتْحَةُ دالَّةً عليها، وهو قَوْلُ الكسائيّ، والفَرَّاء، وأبي عُبَيْدَةَ، وغيرِهِمْ.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٤.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٣.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٧.

ب- أنَّ اللَّفظَتَيْنِ في هذه المَسْأَلَةِ رُكِّبَتا تَرْكِيْباً مَزْجِيّاً، ولذلك بُنِيَتا على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ، كما مرَّ، وهو قَوْلُ سيبوَيْهِ، والبصريِّيْن.

ويُحْمَلُ الكَسْرُ في هذه المَسْأَلَةِ على حَذْفِ المُضاف إليه، وهو ياءُ المُتَكَلِّم، وقد بقِيَت الكَسْرَةُ دليلاً عليها، وقِيْل إنَّ هذا الحَذْفَ مُقَيَّدٌ بكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، ولذلك لم يُجِيْزُوا حَذْفَ هذه الياءِ فيما لم يَكْثُرْ اسْتِعْمالُهُ، كما في: يا ابْنَ أخِي، ويا ابْنَ خالي.

ومِما جاءَ بالكَسْرِ، والفَتْحِ في هذه المَسْأَلَةِ قِراءَةُ: ﴿قالَ يا ابْنَ أُمَّ﴾[1].

وبَعْدُ فلعَلّ هذه الأَوْجُهَ الجائزَةَ في هذا الأُسْلُوْبِ، وما يَدُوْرُ في فَلَكِها من تَأْوِيْلاتٍ، وتَوَهُّماتٍ -تَفْرِض علينا سُلْطانَها لِرَجْعِ النَّظَرِ في هذه المَسْأَلَةِ من حَيْثُ الاستِغْناءُ عن الأَمْثِلَةِ المَصْنُوْعَةِ الَّتي لَجَأَ إليها النُّحاةُ لتَوْسِيْعِ قواعِدِهم، وأُصُوْلِهم، ومن حَيْثُ التَّخْفِيْفُ من تلك التَّوَهُّماتِ، والتَّأْوِيلاتِ الثَّرَّةِ على أنْ يُراعَى المَعْنَى المُرادُ في هذا التَّخْفِيْفِ، ولَعلَّ المَصِيْرَ إلى أنَّ الاتِّكاءَ على حَرَكَةٍ يُمْكِنُ أنْ تُعَدَّ أصِيْلَةً، وإلى أنَّ تلْكَ الحركتَيْن الأُخْرَيَيْن، أو تلك الحَرَكَةَ الأُخرى صِيْرَ إليها رَغْبَةً في المخالَفَةِ لِجَذْبِ الانْتِباهِ إليها، لتَوْكِيْدِها - يُؤَدِّي إِلَى التَّخَلُّصِ مِنْ كَثِيْرٍ مِنَ التَّأْوِيلاتِ، ولا يَخْفَى ما للمُتَكَلِّم وتَوَاصُلِهِ الإخباريّ مع المُخاطَبِ من أَثَرٍ في مِثْلِ هذا الانْزِياحِ، أو الإبْدالِ.

- جَوازُ جَرِّ صِفَةِ المُسْتَغاثِ به، ونَصْبِها، كما في قَوْلِكَ: يا لَزَيْدٍ الشُّجاعَ للمَظْلُوْمِ، على أنَّ النَّصْبَ مَحْمُوْلٌ على مَوْضِعِ المُسْتَغاثِ له، وهو قَوْلُ ابْنِ الأثيرِ: "لا يَبْعُدُ نَصْبُ الصِّفَةِ حَمْلاً على المَوْضِعِ..."[2]؛ لأنَّ مَوْضِعَهُ

(١) الأعراف: ١٥٠.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٦٤.

النَّصْبُ على المَفْعُوْل به، على أنَّ الرَّضيَّ قَدْ جَزَم بامْتِنَاعِ غَيْرِ الجَرِّ، وهي مَسْأَلَةٌ يُمْكنُ أنْ يَكُوْنَ الغَرَضُ مِن النَّصْبِ فِيْهَا جَذْبَ الانْتباهِ إلى هذه الصِّفَةِ، لتَوْكيدِها.

ثالثاً: أنَّ الخلافاتِ النحويَّة أفْضَتْ إلى تكثيرِ الأَوْجُهِ الإعرابيَّة:

لقد أدَّى افتنانُ النُّحاة بالتَّأْويلات، وتَكْثِيرِ الأوجُهِ الإعرابيَّة على حَسَب مَذاهِبِهم النَّحويَّة -إلى تَوَهُّم جَوازِ تَحْرِيك حَرْفِ الإعْرابِ بأكْثَرَ من حَرَكة إعرابيَّة، وفي العربيَّة شواهِدُ ثَرَّةٌ أُخْضِعَتْ لسُلْطانِ هذه المسْألة، ومن ذلك قَوْلُ المتَنَبي[1]:

كَفَى ثُعَلاً فَخْراً بأنَّكَ منْهُمُ وَدَهْرٌ لا أمْسَيْتَ مِنْ أهْلِهِ أهْلُ

على تَوَهُّمِ كَوْنِ (دَهْرٌ) مَرْفُوْعاً، ومَجْرُوْراً، ومَنْصُوْباً على أنَّ في الرَّفْعِ وَجْهَيْن:

أ - أنْ يَكُوْنَ مُبْتَدَأً مَحْذُوْفَ الخبرِ، والتَّقْدِيْرُ: ودَهْرٌ يَفْتَخِرُ بِكَ، على أنَّ مَسَوِّغَ الابْتِداءِ بالنَّكرةِ كَوْنُها مَوْصوفَةً.

ب- أنْ يكُوْنَ مَعْطُوْفاً على فاعِلِ (كَفَى)، وهو المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أنَّ)، وما في حَيِّزِها على أنَّ الباءَ زائِدةٌ.

والجَرُّ مَحْمُوْلٌ على عَطْفِهِ على (فَخراً) على تَوَهُّمِ رَفْعِهِ على أنَّه فاعِلُ (كَفَى)، وأنَّ الباء مُتَعَلِّقَةٌ بـ(فَخْراً)، ويَكُوْن (أهْلٌ) خَبْراً لمُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: هو أَهْلٌ لأنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ.

والنَّصْبُ مَحْمُوْلٌ على العطْفِ على (ثُعَلاً)، على أنَّ (أَهْلٌ) خَبَرٌ لمُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ، كما مَرَّ، وهو قَوْل المَعَرِّيِّ، وذَهَبَ الرَّبعيُّ إلى أنَّه مَعْطُوْفٌ على اسْمِ (أنَّ)،

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ١٥٣.

وأَنَّ (أَهْلٌ) مَعْطُوْفٌ على خَبَرِها، وقِيْلَ: إنَّهُ لا مَعْنَى للبَيْتِ على هذا التَّقْدِيْرِ.

ويَعُدُّ ابْنُ هِشامٍ ما ذَهَبَ إليهِ المَعَرِّيُّ مِنْ بابِ التَّعَسُّفِ: "ولا يَخْفَى ما فيهِ من التَّعَسُّفِ، وشَرْحُهُ أَنَّهُ عَطْفٌ على المَفْعُوْلِ المُتَقَدِّمِ، وهو (ثُعَلاً)، والفاعِلِ المتَأَخِّرِ، وهو (أَنَّكَ مِنْهُم) مَنْصُوباً، ومَرْفُوعاً، وهما (دَهْراً)، و(أَنَّ)، ومَعْمُولاها، وما تَعَلَّقَ بخبرِها، ثُمَّ حُذِفَ المَرْفوْعِ المَعْطُوْف اكْتِفاءً بدلالَةِ المَعْنى"[1].

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما مَرَّ أَنَّ ابْنَ هشامٍ طالَعَنا بإفْرادِ مكانٍ لـ"قد يَكُوْنُ للشَّيْءِ إعْرابٌ إذا كانَ وَحْدَهُ، فإذا اتَّصَلَ به شَيْءٌ آخَرُ تَغَيَّرَ إعْرابُهُ، فيَنْبَغي التَّحَرُّزُ في ذلك"[2]؛ ومِمَّا عَدَّهُ من ذلك: ما أَنْتَ، وما شَأْنُكَ، على أنَّهما مبتدأٌ وَخَبَرٌ، فإذا ذُكِرَ (وزَيْداً) بَعدَهما: ما أَنْتَ وزَيْداً، وما شَأْنُك وزيداً- كان (أَنْتَ) فاعلاً لِفِعلٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: ما تَصْنَعُ، أو ما تَكُوْن؟

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: كيفَ أَنْتَ؟ وكيْفَ أَنْتَ وزَيْداً؟ على أَنَّ (كَيْفَ) في المثالِ الثَّاني حالٌ، ويكونُ (زيداً) مَفْعُوْلاً معَه في هذه الأمْثلَةِ.

رابعاً: أنَّ المُتكَلِّم يُمْكِنُ أنْ يُوْسَمَ بأنَّه مَلِكُ عَمَليَّة الكلامِ يَتَحَكَّم فِيْها:

لا يَخْفَى ما للمُتَكَلِّمِ مِنْ أَثَرٍ رَئِيْسٍ في الحَرَكاتِ الإعرابيَّة، فهو الَّذي يَرْفَعُ، ويَنْصِبُ، ويَجُرُّ، ويَحْذِف، ويَزِيْدُ، ويَضَعُ كلمةً مَوْضِعَ أُخْرَى، وغير ذلك مما يُخْضِعُه لسُلْطانِ مُعْتَقَداتِهِ، وأَعْرافِهِ، وعاداتِهِ، وما يُكِنُّهُ مِنْ مَعانٍ، ويَرْغَبُ في أَنْ يُوْصِلَهُ إلى المُخاطَبِ، أو المُخاطَبِيْنَ، أو السَّامِعِ، أو السَّامِعِيْنَ بوسائِلَ

---

(١) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ١٥٦.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٦٢١-٦٢٢.

مُؤَثِّرة في هؤلاء يُمْكِنُ أن تَتَبدَّى لهم مِن كلام المُتَكَلِّم الَّذي يَجِبُ أن يكُوْنَ مُحِيْلاً لهم على أشياءَ يَعْرِفُونَها حتَّى المَعْرِفة من خِلالِ وسائِلَ، وقرائِنَ مُتَعَدِّدة تكونُ في داخِلِ الكلام، أو خارِجِه، فهذا المُتَكَلِّم مُنْتِجٌ، أو مُؤَلِّفٌ، وهؤلاء السَّامِعُوْنَ قُرَّاءٌ محلِّلونَ، وناقِدون غايَتُهُمُ القُصْوَى تبيُّن مُرادِ هذا المُتَكَلِّم.

فالمُتَكَلِّم هو الَّذي يَرْفَعُ، ويَنْصِبُ، ويَجُرُّ، ويَسْتَبْدِلُ حَرَكَةً بأُخرى، ويَضَعُ كَلِمَةً مَوْضِعَ أُخرى، أو جُمْلَةً مَوْضِعَ أُخرى، فهو الَّذي يَضَعُ جَمْعَ القِلَّة مَوْضِعَ جَمْعِ الكَثْرَةِ، أو جَمْعَ الكَثْرَةِ مَوضِعِ جَمْع القلَّة، ويضَعُ اسْم الفاعِلِ مَوْضِعَ اسْمِ المَفْعُوْل، أو اسْمَ المَفْعُوْل مَوْضِع اسْم الفاعل، ويَضَعُ جَمْعَ العُقَلاءِ مَوْضِعَ جَمْعِ غَيْرِهِم، ويضَعُ الفِعْلَ الماضيَ مَوْضِعَ المُضارِعِ، أو المُضارِعَ مَوْضِعَ الماضي، وغير ذلك مِنَ المسائِل الثَّرَّة الَّتي تطالعنا في القرآنِ الكرِيْمِ، وقراءاتِهِ، والكلام العربيِّ نَظْمِهِ ونَثْرِهِ.

فهو الَّذي يَقْصِدُ ما مَرَّ لتَحْقيق ما يُرِيْدُ أنْ يُوْصِلَهُ إلى السَّامِعِيْن، أو المُخاطِبِيْنِ بشَكْلٍ مُؤَثِّرٍ جليٍّ.

ولا يَخْفَى ما لما في المجتمع من عادات، وتقالِيْدَ، وأعْرافٍ، ومُعْتَقَداتٍ من أَثَرٍ في هذا المُتَكَلِّمَ الَّذي يَخْضَعُ لسُلْطان ما مَرَّ.

ولعلَّ ما يَشْهَدُ لأَثَرِ هذا المُتَكَلِّم في عمليّة الكلامِ الرَّئيْس أنَّ بَعْضَ الظُّروفِ يجوزُ مَنْعُها مِن الصَّرْفِ، وصَرْفُها على حَسْبِ قَصْدِه، كما في: غُدْوَة، وبُكْرَة، وسَحَر، وأمْسِ، على أنَّ هذه الظُّروفَ تُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إذا أُرِيْد بها وَقْتٌ مُعَيَّنٌ، أو مُحَدَّدٌ، وتُصْرَفُ إذا لم يُرَد بها ذلكَ الوَقْتُ[1].

---

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس (غدو، ٣٩/ ١٤٣).

ويتبدّى هذا الأثرُ في الأعلامِ الّتي يُمْكِنُ أن تكُوْنَ معارِفَ، أو نكِراتٍ على حَسْبِ قَصْدِه، ورَغْبَتِهِ كما في: جاءَ زيْدٌ وزَيْدٌ آخرُ، ومَرَرْتُ بعُثْمانَ، وعثمانٍ آخر، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الأعْلام كافَّةً، ولعلَّ هذا الأثرَ جَعَلَ الكوفيّين يمنَعُوْنَ العَلَمَ مِنَ الصَّرْفِ لعلّةٍ واحِدَةٍ، وهي العلميَّة، وهذا الأثرُ يُقِرُّ به القُدامَى كأبي سَعيدِ السِّيرافيّ: "اعْلَمْ أنَّ المَعْرِفَةَ تُشارِكُ النَّكِرَةَ في مَوْضِعَيْن، وإنَّما يكُوْنُ التَّعْرِيْفُ والتَّنْكِيْرُ فيهما على قَصْدِ المُتكلِّم..."[1].

ويتبدّى ذلك أيْضاً في قَوْلِ أبي عبد الله كاتِبِ المَهْديّ: قُرَى عربيَّةٌ، بتَنْوِيْنِ (قُرَى)، وحَذَفَ شبيبُ بن شبَّة هذا التَّنْوِيْنَ: قُرَى عربيَّةٌ، ولذلك يُجيْبُ أبو قُتَيْبَةَ الجُعْفيُّ الكوفيُّ النَّحْوي سائِلِيَهُ عَنْ سَبَبِ هذه المُخالَفَة: "إنْ كُنْتَ أرَدْتَ القُرى الّتي بالحجاز يُقالُ لها: قُرَى عَرَبيَّة، فَهي لا تَنْصَرِفُ، وإنْ كُنْتَ أرَدْتَ قُرًى من السَّوادِ نَوَّنْتَ، قالَ: إنَّما أرَدْتُ الَّتي بالحِجاز، قالَ: هو كما قالَ شَبيْبٌ"[2].

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإن المُتكلِّمَ يَرْفَعُ، ويَنْصِبُ، ويَجُرُّ على حَسَب قَصْدِه، ونِيَّته، ورَغْبتِهِ في تَحْقِيْقِ مَعْنًى ما، أو فِكْرَةٍ ما، فلسانُهُ قد يَنْزاحُ عن المَأْلُوْفِ الفَصِيْح الشّائع على وَفْقِ ما مَرَّ، وهذا الانْزياحُ وسَمَهُ النُّحاةُ القُدامَى بالغَلَطِ، ومن ذلك ما جاءَ في كتابِ سيبَوَيْهِ: "واعْلَمْ أنَّ ناساً مِنَ العَرَبِ يَغْلِطُون، فيَقُولون: إنَّهُمْ أجْمَعُوْنَ ذاهِبُوْنَ، وإنَّك وزَيْدٌ ذاهبانِ، وذاك أنَّ مَعْناهُ مَعْنَى الابْتِداءِ..."[3].

ويتبدّى لي أنَّ هذا الانْزِياحَ مقْصُوْدٌ مُرادٌ، ولعلَّ ما يُعزِّزُ هذا التَّبدّي ما

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ١٧٦.
(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ١٨٤-١٨٥.
(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٠؛ وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٧٣)؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٨٧.

جاء في (**حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني**): "واعْتُرِضَ بأنَّه كيف يُسْنِدُ الغَلَطَ إلى العَرَبِ، وأُجِيْبَ بأنَّهُ لا مانِعَ مِن ذلك لما سَبَقَ مِنْ أنَّ الحَقَّ قُدْرَةُ العَرَبِيِّ على الخَطأ إذا قَصَدَ الخُرُوْجَ على لُغَتِهِ، والنُّطْقَ بالخَطَأ، وقِيْلَ: مُرادُ سِيْبَوَيْهِ بالغَلَطِ مُجَرَّدُ تَوَهُّم أنْ ليس في الكلام (إنّ)، وهذا هو ما يَدُلُّ عليهِ بَقيَّةُ كلامِهِ، كما بَسَطَهُ في (المُغْني)، ويُحْتَمَلُ أنَّ مُرادَهُ بالغَلَطِ شِدَّةُ الشُّذُوْذِ"[1].

وجاءَ في (مغني اللبيب): "ومُرادُهُ بالغَلَطِ ما عَبَّرَ عنهُ غَيْرُهُ بالتَّوَهُّم، وذلك ظاهِرُ كلامه، ويُوَضِّحُهُ إنْشادُهُ البَيْتَ، وتَوَهَّمَ ابْنُ مالكٍ أنَّهُ أرادَ بالغَلَطِ الخَطَأَ، فاعْتُرِضَ عليه بأنَّا مَتَى جَوَّزْنا ذلك عليهِمْ زالَتْ الثِّقَةُ بكلامِهِمْ، وامْتَنَعَ أن نُثْبِتَ شيْئاً نادراً لإمْكَانِ أنْ يُقالَ في كُلِّ نادِرٍ: إن قائِلَهُ غَلِطَ"[2].

وجاءَ في كتاب (**الإنصافِ في مسائل الخلاف**): "وأمَّا ما حَكَوْهُ عن بَعْضِ العرَبِ: إنَّك وزَيْدٌ ذاهبان، فقد ذكر سيبَوَيْه أنَّهُ غَلَطٌ من بَعْضِ العَرَب، وهذا لأنَّ العَرَبِيَّ يتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ إذا اسْتَهْواهُ ضَرْبٌ مِنَ الغَلَطِ، فَيَعْدِلُ عن قِياسِ كلامِهِ..."[3].

وفي قَوْلِ العَرَبِ السَّابِق: إنَّهُمْ أجْمَعُوْنَ ذاهِبُوْنَ، وإنِّي وزَيْدٌ ذاهبان، وقَوْلِ ضابئ بن الحارث التَّمِيْمِيِّ البُرْجُمِيِّ[4]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدِيْنَةِ رَحْلُهُ ... فإنِّي وقَيَّارٌ بِها لغَرِيبُ

تَأْوِيْلان:

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٨٧.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٨٧.

(٣) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٩١.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٧٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٦٣، ٨/ ٦٨؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨.

أ - أنَّ العَطْفَ عَطْفُ تَوَهُّمٍ يَكْمُن في تَوَهُّم عَدَمِ ذِكْرِ (إنَّ).

ب- أنَّ في الكلام حَذْفَ مُبْتَدإٍ مَعْطُوْفٍ عليه ما بَعْدَ الواوِ، والتَّقْدِيْرُ: إنَّك أنْتَ وزَيْدٌ ذاهِبان.

ويُحْمَلُ قَوْلُهُمْ: إنَّهُمْ أَجْمَعُوْن ذاهِبُون عَلَى حَذْفِ ضَمِيْرٍ مُنْفَصِلٍ يُعْرَبُ مُبْتَدأً مُؤَكَّداً بـ(أَجْمَعُونَ)، والتَّقْدِيْرُ: إنَّهُمْ هُم أَجْمَعُوْنَ ذاهِبُوْنَ، على أنَّ (أَجْمَعُوْنَ) تَوْكِيْدٌ مَعْنَوِيٌّ لهذا المُبْتَدإِ المَحْذُوْف.

ويُعَزِّزُهُ أيْضاً ما يُوْسَمُ عند النُّحاةِ بالعَطْفِ على التَّوَهُّم، كما مرَّ، وكما في عَطْفِ المَجْرور على خَبَرِ (ما) الحجازيَّة، أو لَيْسَ المَنْصُوْبِ، كما في[1]: ليسَ زَيْدٌ قائماً ولا قاعِدٍ، بالجَرِّ على تَوَهُّم وجُوْدِ الباء الزَّائدة في خَبر (لَيْس)، ومِنْهُ أيضاً قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أبي سلمى[2]:

بدا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابِقٍ شَيْئاً إذا كانَ جائيا

على أنَّ (سابِقٍ) مَعْطُوْفٌ على تَوَهُّمِ جَرِّ خبر (لَيْس) بالباء الزَّائِدَة.

وقَوْلُ الشَّاعِرِ الآخَرِ[3]:

ما الحازِمُ الشَّهْمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ ... إن لَمْ يَكُنْ للهَوَى بالحَقِّ غَلاَّبا

وقَوْلُ الأَحْوَصِ اليَرْبُوْعِيِّ[4]:

مَشائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ... ولا ناعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُها

وهذا التَّوَهُّمُ في هذه المَسْأَلَةِ مُقَيَّدٌ بِصِحَّةِ دُخُوْلِ العامِلِ المُتَوَهَّم، وكثْرةِ

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٧٨.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٧٩.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٧٩.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٧٨.

دُخُوْلِ هذا العامِلِ في الكلامِ العربيّ، كما مَرَّ، ولذلك يُعَدُّ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

وما كُنْتُ ذا نَيْرَبٍ فيْهِمُ ... ولا مُنْمِشٍ فِيْهِمُ مُنْمِلِ

غَيْرَ حَسَنٍ، لتَوَهُّمِ دُخُوْلِ الباءِ على خَبَرِ (كان).

والقَوْلُ نَفْسُهُ في الالْتِجاءِ إلى هذا التَّوَهُّمِ في عَطْفِ المَنْصُوْبِ على خَبَرِ (ما)، أو (لَيْسَ) المَجْرُوْرِ، كما في قول عُقَيْبَةَ بن هُبَيْرَةَ الأسديّ[2]:

مُعاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَدِيْدا

على أنَّ (الحَدِيْدا) مَعْطُوْفٌ على خَبَرِ (لَيْس) المَجْرُوْر بالباء الزَّائِدة على تَوَهُّمِ نَصْبِ هذا الخَبَرِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في الالْتِجَاءِ إلى هذا التَّوَهُّمِ في عَطْفِ مَنْصُوْبٍ على مَجْرُوْرٍ بَعْدَ (غير)، كما في: قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وعَمْراً، على تَوَهُّمِ وَضْعِ (إلاَّ) مَوْضِعَ (غَيْر).

ويُطالِعُنا العَطْفُ على التَّوَهُّمِ في الأفعالِ المَجْزُوْمَةِ بلا جازِمٍ، ومن ذلك[3]:

- قراءَةُ غَيْرِ أبي عَمْرو: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إلى أجَلٍ قَرِيْبٍ فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِيْنَ﴾[4]، على أنَّ (وأَكُنْ) مَعْطُوْفٌ (فأَصَّدَّقَ) على تَوَهُّمِ: إنْ أَخَّرْتَني أَصَّدَّقْ، وأَكُنْ.
- قِراءَةُ قُنْبُلٍ: ﴿إنَّهُ مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرْ﴾[5]، بإثْبات ياءِ (يَتَّقِي)، وجَزْمِ (ويَصْبِرْ)، على تَوَهُّمِ جَزْم (يتّقي) بـ(مَنْ) الشَّرْطيَّة، أو على نِيَّة الوَقْفِ، أو

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٧٩.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٨٣.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٤٨٠.

(٤) المنافقون: ١٠.

(٥) يوسف: ٩٠.

على أنَّ (مَنْ) شَرطيَّةٌ، وأنَّ الياءَ ناشئةٌ مِنْ إشْباعِ الكَسْرةِ.

وفي كَوْنِ هذا العَطْفِ في الفِعْلِ مِنْ بابِ عَطْفِ التَّوَهُّم، أو العَطْفِ على الموضِعِ -خلافٌ بين النُّحاةِ[1].

ويُعَزِّزُ هذا الانْزِياحَ المَقْصُودَ في هذه المَسْأَلة الغَلَطُ في اسْتِعْمالِ لُغَةٍ أُخْرى غيرِ لُغَةِ المُتكلِّم، كما في قَوْلِ الفَرَزْدَقِ[2]:

فَأَصْبَحُوا قَد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

على أنَّ (بَشَرٌ) اسْمُ (ما) الحجازيَّة، وأنَّ (مِثْلَهُم) خَبَرُها المَنْصُوبُ، على الرَّغْمِ مِن أنَّ تَقْدِيْمَ خَبَرِها على اسْمِها يَجْعَلُها مُهْمَلةً، ولذلك قِيْلَ إنَّ الفَرَزدَق التَّميميَّ أرادَ أن يَسْتَعْمِلَ لُغَةَ أَهْلِ الحجازِ في (ما) الحجازيّة، فَأَخْطَأَ في هذا الاسْتِعْمالِ في أَحَدِ التَّأْوِيْلاتِ.

ويُمْكِنُ أنْ يُعْتَدَّ في هذه المَسْأَلَة بما يُسَمَّى بتداخُلِ اللُّغات، ولاسيَّما في المسائلِ الصَّرْفيَّة.

والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما وُسِمَ بالألغازِ النَّحْويَّة الَّتي صُنِّفَتْ فيها التَّصانِيْفُ مِنْ حَيْثُ إنَّ المُتَكَلِّمَ يَرْغَبُ في أنْ يَجْذِبَ انْتِباهَ السَّامِعِ إلى مَوْضِعِ الإلغازِ لتَعْزِيْزِ ما في ذِهْنِهِ مِنَ مَعانٍ، وأَفْكارٍ.

أَلاَ يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ ما رُوِي عَن الفرَّاء: له عليَّ أَلْفٌ إلاَّ أَلْفيْنِ- دليلاً على هذا القَصْدِ، والرَّغْبَةِ مِنْ حَيْثُ جَذْبُ انْتِباهِ السَّامِعِ، أو المُخاطَب إلى المَوْضِعِ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يُوْسَمَ بالغَلَطِ؟

---

(١) انظر: كتابنا: التأويل النحوي في القرآن الكريم.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ٢٢، ٤/ ٣٩٣.

ألا يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ قَوْلُ ابْنِ مالكٍ:

ورَفْعَ مَفْعُوْلٍ به لا يَلْتَبِس   ونَصْبَ فاعِلٍ أَجِزْ ولا تَقِسْ

دليلاً بيِّناً على هذه المَسْألَةِ؟

ألا يُعَزِّزُ القَلْبُ الإعْرابيُّ هذه المَسْألَةَ، كما في: خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمارَ، وكَسَرَ الزُّجاجُ الحجَر، وغيْرِ ذلك مِنَ الأقوالِ الأُخرى؟

ألا يُعَزِّزُ بدَلُ الغَلَط، أو البَدَلُ المبايِنُ هذه المَسْألَةَ بوضُوحٍ، كما في قَوْلِكَ: أَوَّلُ الخُلَفاءِ الرَّاشِديْنَ عليُّ بْنُ أبي طالبٍ أبو بَكْرٍ الصِّدِّيْقُ، على أنَّ هذا الغَلَطَ قَدْ يَعُوْدُ إلى النِّسيانِ، أو اللِّسانِ، أو الجَهْلِ، أوِ الرَّغْبَةِ في جَذْبِ الانْتِباه إلى الكلمة المِحْوَرِيَّةِ في التَّرْكيب اللُّغويّ؟

ألا يُمْكِنُ أنْ يُتَّكَأَ في تَعْزِيْزِ هذه المَسْألَة على ما يُوْسَمُ بالجَرِّ على الجِوارِ، كما في قَوْلِ العَرَب: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ؟، وهي مَسْألَةٌ سيَأْتي الحَدِيْثُ عنها في مَكانِها.

ألا يُعَدُّ القَطْعُ الإعرابيُّ دليلاً بيِّناً على هذا الانْزِياحِ في هذه المَسْألَة؟ وهو قَطْعٌ أفْرَدْتُ له كتاباً خاصّاً.

ومِمَّا يمكن عَدُّهُ مِنْ بَابِ المُعَزِّزِ لأَثَرِ المُتَكَلِّمِ فِي هَذَا الانْزِيَاحِ مِنَ القَطْعِ[1]:

- قَوْلُ العَرَبِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةٍ نَفْسُه، برفْعِ (نَفْسُهُ) على التَّوْكِيْد المَعْنَوِيّ لفاعِلِ الاسْمِ الجامِد (أَبِي عَشْرَةٍ) على تَوَهُّمِ الاشْتِقاقِ فيه على أنَّهُ بمعنى الوالِد.
- قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ كُلُّهُمْ، بِرَفْعِ (كُلُّهُمْ) على التَّوْكِيْدِ المَعْنَوِيّ

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٦٣٩-٦٤٠؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٣٤١.

للضَّمير المُسْتَتِر في (عَرَبٍ) على تَوَهُّمِ الاشْتِقاقِ فيه، على أَنَّهُ بمعنى الفُصَحاءِ.

- قَوْلُهُم: مَرَرْتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه، برَفْعِ (كُلُّهُ) على التَّوْكِيْدِ المَعْنَوِيِّ للضَّمير المُستَتِر في (عَرْفَجٍ) على تَوَهُّمِ الاشْتِقاقِ فيه، على أَنَّهُ بمعنَى الخَشِنِ.
- قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُوْنَ، بِرَفْعِ (أَجْمَعُوْنَ) على التَّوْكِيْدِ المَعْنَوِيِّ للضَّمير المُسْتتر في (عَرَبٍ) على تَوَهُّمِ الاشْتِقاقِ فيه، على أَنَّ العَرَبَ بمَعنَى الفُصَحاءِ.

ويتَبَدَّى لي أَنَّ ما مَرَّ يُعَدُّ دَليلاً بيِّنا على قَصْدِ العربيِّ الفَصِيْح هذا الانْزِياحَ لجَذْب الانْتِباه، لتَوْكِيْد الكلمة، على أَنَّ النُّحاةَ لم يَعُدُّوْهُ مِنْ باب التَّوْكِيْدِ المُنْقَطِع؛ لأَنَّ الانْقِطاعَ عِندَهم الغَرَضُ منه المَدْحُ، أو الذَّمُّ، وهي مَسْأَلَةٌ لا تَتَوافَرُ في التَّوْكِيْدِ الَّذي جيء به لغَرَض تَوْكيد الكلمة فقط.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذه المَسْألة ما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ بابِ القَطْعِ[1] قَوْلُ ابنِ سَعْدانَ: "وإِذا أَلْقَيْتَ مِنْ نَعْتِ الاسْمِ الأَلِفَ، واللاَّمَ -فانْصِبِ النَّعْتَ على القَطْعِ، والحالِ، تَقُوْلُ: خَرَجَ عَبْدُ الله نبيلاً على القَطْعِ، وإِنَّما صارَ قَطْعاً؛ لأَنَّ الكلامَ قد تَمَّ دُوْنَهُ ألا تَرى أَنَّك تَقُوْلُ: خَرَجَ عَبْدُ الله، فيكُوْن كلاماً تامّاً، وتَقُولُ: خَرَجَ عَبْدُ الله خُرُوجاً حَسَناً -نَصَبْتَ (خُرُوْجاً)؛ لأَنَّه مَصْدَرٌ، والمَصْدَرُ ما شَقُّوا آخِرَهُ مِنْ أَوَّلِهِ"[2].

ومِمَّا يُعَزِّزُ أَثَرَ المُتَكَلِّمِ في هذا الانْزِياحِ، وقَصْدَه له أَنَّ العَرَبَ تَخْتارُ الحَرَكَةَ

---

(١) تحدثت عن القطع الإعرابي في مؤلف آخر، وهو: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع).

(٢) ابن سعدان الكوفي، مختصر النحو، دراسة وتحقيق حسين عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة: ٢٣٧، الحولية: ٢٦، ١٤٢٦-٢٠٠٥م؛ ٤٦.

الإعرابيَّة الَّتي تُنْبِئُ عن المَعْنَى المُرادِ في كُلِّ -ما يُمْكِنُ أنْ يَحْتَمِلَ الإنْباءَ عَنْ أكْثَرَ مِنْ مَعْنًى، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ القَارِئِ مِنْ حَيْثُ الاخْتِيَارُ، ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك:

- ﴿وكُلَّ شَيْءٍ أحْصِيْناه في إمامٍ مُبِيْنٍ﴾[1]، بنَصْبِ (كُلَّ)؛ لأنَّ هذا النَّصْبَ لا يُنْبِئُ إلاَّ عَنْ مَعْنىً واحِدٍ، وهو: أنَّا أحْصَيْنا كُلَّ شَيْءٍ في إمامٍ مُبِيْنٍ، وهو المُرادُ على أنَّ الرَّفْعَ قد انْزاحَ اللِّسانُ عَنْهُ؛ لأنَّ هذا الرَّفْعَ قد يُنْبِئُ عَنْ أنَّا أحْصَينا كُلَّ شَيْءٍ في إمامٍ مُبِيْنٍ، فيكُوْنُ قَوْلُهُ (أحْصَيْناهُ) صِفَةً لـ(شَيْءٍ) على أنَّ الخَبَرَ شِبْهُ الجُمْلَةِ (في إمام)، والمَعْنَى: أنَّ كُلَّ شَيْءٍ أحْصِيْناهُ هو في إمامٍ مُبِيْنٍ، وعن أنَّ ما لَمْ يُحْصَ لَيْسَ في إمامٍ مُبِيْنٍ، فيكُوْن المَعْنَى أنَّه أحْصَى أشْياءَ وَلَمْ يُحْصِ أشياءَ أُخرى[2].

وهي مَسْأَلَةٌ نبَّه عليها ابْن جنّيٍّ في (الخصائِص)[3]، إذْ ذَكَرَ أنَّ العَرَبَ كانت تَحْتاط لَتثْبيت المَعْنَى المُرادِ المَقْصُودِ بالوَسائِلِ المُمْكِنَةِ.

- قَوْلُهُ تعالى: ﴿إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾[4]، بنَصْبِ (كُلَّ شَيْءٍ) للإنْباءِ عن المَعْنَى المُرادِ، وتَثْبِيتِهِ؛ لأنَّ الرَّفْعَ قَدْ يُنْبِئُ عَنْ أنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ هو بقَدَرٍ، وعَنْ أنَّ ما لَمْ نَخْلُقْهُ مَسْكُوْتٌ عَنْهُ، وهي مَسْأَلَةٌ قَدْ يُفْهَمُ مِنْها أنَّ هُنالِكَ أشْياءَ لم يَخْلُقْها الله وإنَّما خَلَقَها غَيْرُه.
- قَوْلُك: عِنْدي راقُوْدُ خَلٍّ، وراقُوْدٌ خلاًّ، على أنَّ الرَّفْعَ قَدْ يُنْبِئُ عن أن عِنْدَهُ وِعاءً للخَلِّ، وعَنْ أنَّ عِنْدَهُ خَلاًّ، وأنَّ النَّصْبَ لا يُنْبِئُ إلاَّ عَنْ مَعْنَىً واحِدٍ، وهو أنَّ عِنْدَهُ خَلاًّ، إذْ لا يَصِحُّ أنْ يَكُوْنَ عِنْدَهُ راقُوْدٌ يَخْلُو مِنَ الخَلِّ.

---

(١) يس: ١١٢.

(٢) انظر: فاضل السامرائي: الجملة العربية والمعنى: ١٤٢-١٦٢.

(٣) انظر: ٣/ ١٠١.

(٤) القمر: ٤٩.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿سَأُصْلِيْهِ سَقَرَ، وما أَدْراكَ ما سَقَرُ﴾[1]، بإعادة (سَقَر) لَفْظاً بوَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعِ الضَّمِيْرِ للإنْباء عَنِ المُرادِ؛ لأنَّ ذِكْرَ الضَّمِيْرِ (ما أدْرَاك ما هِيَ) قد يُخْضِعُ هذا المُرَادَ لسُلْطانِ الاحْتِمالِ الَّذي قَدْ يَلْجأ إليهِ المُخاطَبُ، أو السَّامِعُ إذا لَمْ يَسْمَعِ الاسْمَ الأوَّلَ لِسَبَبٍ ما؛ ولذلك أُعِيْدَ ذِكْرُ هذا الاسِمْ للتَّخَلُّصِ من هذا الاحْتِمالِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما كُرِّرَ فيه الاسْمُ مِنْ مَواضِعَ في القرآن الكريْم، أو غَيْرِه[2].

- قراءَةُ الجُمْهورِ: ﴿وأذانٌ مِنَ اللهِ ورَسُوْلِهِ إلى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِّ الأكْبَرِ أنَّ اللهَ برِيْءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ ورَسُوْلُهُ...﴾[3]، برَفْعِ (رَسُوْلُهُ)، وفيه ثلاثَةُ أَوْجُهٍ[4]:

أ - أنَّه مُبْتَدأ على أنَّ الخَبَرَ مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: ورَسُوْلُهُ بَرِيْءٌ مِنْهُم.

ب- أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في الخَبَرِ.

جـ- أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على مَحَلِّ اسْمِ (أنَّ).

ويُنْبِئُ الانْزِياحُ مِنْ نَصْبِهِ إلى رَفْعِهِ عَنْ التَّنْبِيْه عَلَى أنَّ الرَّسُوْلَ ليس كاللهِ سُبْحانَهُ في البَراءَة؛ لأنَّ براءَتَهُ تَتْبَعُ بَراءَةَ اللهِ في هذه المَسْألة؛ لأنَّ العَطْفَ على لَفْظِ الجَلالَةِ لَفْظاً يُصَيِّرُهما مُسْتَوِيَيْنِ في البَراءَة.

وفي قِراءَة عيسى بْنِ عُمَرَ، وزَيْدِ بْن عَلِيٍّ، وابْنِ أبِي إسْحقَ (ورَسُوْلَهُ) بالنَّصْبِ وَجْهان:

---

(١) المدثر: ٢٦-٢٧.

(٢) انظر: القارعة: الآية: ٩-١١؛ الإسراء: ١٠٥؛ وانظر في هذه المسألة: د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: ٤٤-١٤٥.

(٣) التوبة: ٣.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٧-٨؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ١٧٣؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٦.

أ - أَنَّهُ مَعْطُوْفٌ على لَفْظِ الجلالَةِ، وهو عَطْفٌ لا يُنْبِئُ عَنِ المَعْنى السَّابِقِ، كما مَرَّ.

ب- أنَّه مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْلِ مَعَهُ.

وفي قِراءَةِ الحَسَنِ البَصْريِّ: (ورَسُولِهِ) بالجَرِّ وَجْهانِ أيْضاً:

أ - أنَّه مُقْسَمٌ به، على أنَّ جَوَابَ القَسَمِ مَحْذُوْفٌ.

ب- أنَّه مَجْرُوْرٌ على الجِوارِ.

ويَتَبَدَّى لي أنَّ الانْزِياحَ مِنَ النَّصْبِ إلى الجَرِّ يُنْبِئُ عَنْ أنَّ بَرَاءَةَ الرَّسُوْلِ لَيسَتْ كبَراءَةِ الله مِنَ المُشْرِكِينَ.

- قِراءَةُ الجُمْهورِ: ﴿إنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا والَّذين هادُوا والصَّابِئُوْنَ والنَّصارَى مَنْ آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ﴾[1]، برَفْعِ (الصَّابِئُوْن)، وفي هذا الرَّفْعِ أوْجُهٌ عِنْدَ النُّحاةِ[2]:

أ - أنَّهُ مرفوع بالابْتِداءِ، وخَبَرُهُ مَحْذُوف، والتَّقْدِيْرُ: والصَّابِئُوْنَ كذلك، وهو قَوْلُ البَصْرِيِّيْن.

ب- أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على (الَّذِيْن) الَّذي في مَحَلِّ رَفْعٍ على الابْتِداءِ، على أنَّ (إنَّ) بمعنى (نَعَم)، فيكُوْن (مَنْ آمَنَ...) خبراً عَنْ المبتدأ، وما عُطِفَ عليه.

جـ- أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على الضَّمِيْرِ في (هادُوا) وهو قَوْلُ الكسائيِّ.

د - أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على مَحَلِّ اسْمِ (إنَّ)؛ لأنَّه في الأصْلِ قبل دُخولِها مُبْتَدأٌ.

هـ- أنَّهُ مُبْتَدأ خَبَرُهُ (مَنْ آمَنَ...)، على أنَّ خَبَرَ (إنَّ) مَحْذُوْفٌ.

و - أنَّهُ مَنْصُوْبٌ على لُغَةِ بني الحارِثِ، وغَيْرِهم، فيكُون مَعْطُوفاً على اسْمِ

---

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٥٣؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٠؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٦٣١؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ٣١١، ٢/ ٣٦٤.

(إنَّ).

ز - أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على اسْمِ (إنَّ) على أنَّ فَتْحَةَ النُّونِ علامَةُ نَصْبِهِ.

ويتَبَدَّى لي أنَّ الانْزِياحَ مِن النَّصْب (والصَّابِئِيْنَ) إلى الرَّفْعِ- يَعُوْدُ إلى الإنْباءِ عن تَوْكِيد هذه اللَّفْظَةِ بجَذْبِ الانْتِباه إليها، وعَن أنَّ الصَّابِئِيْن أبْعَدُ المَذْكُوْرِيْن قَبْلَهُمْ في الضَّلالِ، وذَكَر الدُّكتور فاضل السَّامرَّائيّ أنَّ تَوْكِيْدَهُمْ أقَلُّ: "فكان تَوْكِيْدُهم أقَلَّ، فعطَف على غَيْرِ إرادَةِ (إنَّ)"[1].

وقِراءَةُ أُبَيِّ بْن كَعْبٍ، وغَيْرِه بنَصْب (والصَّابِئِيْنَ) مَحْمُوْلَةٌ على العَطْف على اسْم (إنَّ) لا انْزِياحَ فيها.

- قَوْلُهُ تعالى: ﴿والمُوْفُوْنَ بعَهْدِهِمْ إذا عاهَدُوا والصَّابِرِيْنَ في البأْساءِ والضَّرَّاءِ﴾[2]، بنَصْبِ (والصَّابِرِيْنَ)، وفيه وَجْهانِ[3]:

أ - أنْ يَكُوْنَ منصوباً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ.

ب- أنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على (ذَوِي القُرْبَى)، في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وآتَى المالَ على حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى...﴾[4].

وَيظْهَرُ لي أنَّ الانْزِياحَ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ يَعُوْدُ إلى تَحْقِيْقِ تَوْكِيْد هذه اللَّفْظَة بجَذْبِ الانْتِباه إلَيهَا، والإنْباءِ عَنِ المَدْح، وهي مَسْأَلَةٌ لا تَتَحقَّقُ في العَطْفِ لَفْظاً على المَعْطُوْفِ عليه.

- قَوْلُكَ: أنا مُكْرِمُ مُحَمَّدٍ وخالِداً، بنَصْبِ المَعْطُوْفِ (خالِداً)؛ لأنَّه مَعْطُوْفٌ

---

(١) د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: ١٩٨.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٥٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ١٧؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٣١.

(٤) البقرة: ١٧٧.

على مَوْضِع (مُحَمّدٍ)؛ لأنَّ إضافَةِ (مُكْرِمُ) إليه إضافَةٌ لَفْظِيَّةٌ في نيَّة الانْفِصالِ، ويَجُوْزُ عِنْد النُّحاةِ أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وأُكْرِم خالِداً، على أنَّ في الإعْراب الأوَّل تَنْبيهاً على أنَّ فيه إنْباءً عن وُقُوْعِ الإكْرامِ في الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ الَّذي يَتَبَدَّى مِنْ إعْمال اسْمِ الفاعِلِ، وهو إعْمالٌ لا يَتحقَّقُ إلاَّ إذا دَلَّ اسْمُ الفاعِلِ على الحالِ، والاسْتِقْبالِ عِنْدَ البَصريِّيْن، وفي الزَّمن الماضي؛ لأنَّ هذا الإكْرامَ قد يكُوْن في الماضي وغَيْره.

ويُنْبِئُ جَعْلُهُ مَعْمُوْلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ عن الدَّلالَةِ على الثُّبوتِ، والحَدَثِ، والتَّجَدُّدِ على أنَّ الزَّمَنِ يُحَدِّدُه الفِعْلُ المُقَدَّرُ[1].

ويَتَبَدَّى لي أنَّهُ لا مُحْوِج إلى تَقْدِيْرِ فِعْلٍ عامِلٍ؛ لأنَّ هذا الانْزِياحَ يَعُوْدُ إلى المَعْنَى الَّذي يَدُوْر في فَلَك تَوْكِيْدِ الكَلمة الَّتي حَدَثَ فيها الانْزياحُ بجَذْبِ الانْتباهِ إليها للتَّفكُّرِ فيها.

ويُعَزِّزُ رَغْبَةَ العربيّ في اسْتِبدالِ حَرَكةٍ بأُخرى فَضْلاً عَمّا مَرَّ- ما جاء في حاشية يس على (شَرح التَّصريح على التَّوْضِيح): "إنَّ في الافتنان لمخالفة الإعراب، وغَيْرِ المَأْلُوْفِ- زِيادَةَ تَنْبِيْهِ، وإيْقاظٍ للسَّامع، وتَحْرِيْكٍ مِنْ رَغْبَتِهِ في الاسْتِماعِ سِيَّما مَعَ الْتِزامِ حَذْفِ الفِعْلِ، أو المُبْتَدَأ، فإنَّهُ أَدَلُّ دَليلٍ على الاهْتِمام"[2].

وذَكَرَ بَعْضُ النُّحاةِ أنَّ العَرَبَ يَخْرُجُوْنَ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، أو النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ لتَخْتلِفَ ضُرُوْبُ الكلام، وتتبايَنَ هَذِهِ الضُّرُوْبُ[3].

---

(١) انظر: د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: ١٩٨-١٩٩.

(٢) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، حاشية يس الحمصي: ٢/ ١١٧.

(٣) انظر: ابن جني، المحتسب: ١/ ١٩٨.



وذَكَرَ الفَرّاءُ[1] أنَّ العَرَبَ يَهْدِفُوْن فيما يَجعَلُوْن فيه النَّعْتَ مُخالِفاً لمنعوتِهِ في كلامِهم- إلى تَحْقِيق وَضْعٍ جَديْدٍ فيه يكونُ فيه النَّعْتُ غَيْرَ تابعٍ لأوَّلِهِ.

ويُنْبِئُ كلامُ ابْنِ جِنِّيْ[2]: عَنْ أنَّ اخْتلافَ الجُمَلِ في الكلام العربيِّ يُفْضِي إلى جَعْلِهِ أفانِيْنَ، وضُرُوباً.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ أنَّ المُتكَلِّم يَمْلِكُ زِمامَ عَمليَّة النُّطْقِ، ويَتَحَكَّمُ فيه لإيْصالِ السَّامِعِ، أو المُخاطب ما في ذِهْنِهِ مِنْ مَعانٍ، وأفْكارٍ بأُسْلُوْبٍ مُؤَثِّرٍ في نَفْسِيَّتِهِ - قَوْلُ سِيبوَيْهِ: "ومِمَّا يَنْتَصِبُ في هذا البابِ على إضْمارِ الفِعْلِ المَتْرُوكِ إظْهارُهُ: ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾[3]، ووَراءَكَ أَوْسَعَ لك، وحَسْبُكَ خَيْراً لَكَ؛ لأنَّك حَيْنَ قُلْتَ: انْتَهِ، فأنْتَ تُرِيْدُ أنْ تُخْرِجَهُ مِنْ أمْرٍ، وتُدْخِلَهُ في آخَرَ، وقالَ الخليل: كأنَّكَ تَحْمِلُهُ على ذلك المَعْنَى، كأنَّك قُلْتَ: انْتَهِ، وادْخُلْ فيما هو خيْرٌ لك، فنَصَبْتَهُ؛ لأنَّك قَدْ عَرَفْتَ أنَّك إذا قُلْتَ له: انْتَهِ- أنَّك تَحْمِلُهُ على أمْرٍ آخَرَ، فلذلك انْتَصَبَ، وحَذَفوا الفِعْلَ لكَثْرة اسْتِعمالِهِمْ إيَّاهُ في الكلام، ولعِلْمِ المُخاطَبِ أنَّهُ مَحْمُوْلٌ على أمْرٍ حِيْنَ قالَ له: انْتَهِ، فَصارَ بدلاً من قَوْله: ائْتِ خَيْراً لك، وادْخُلْ فيما هو خَيْرٌ لك"[4].

ويُفْهَمُ مِمَّا مَرَّ أنَّ (خَيْراً) في الآيَةِ مَفْعُوْل به لِفِعْلٍ مَحْذوفٍ تَقْدِيْرُهُ: وأْتوا خَيراً لكم لا خَبَرٌ لـ(يَكُنْ) المَحْذُوْف هو واسْمُهُ، والتَّقْدِيْرُ: انْتَهُوا يَكُنْ خَيْراً لكم، ولِلنُّحاةِ في هذه الآيَةِ أَرْبَعَةُ أقوالٍ[5].

---

(١) انظر: معاني القرآن: ١/ ١٠٥.

(٢) انظر: المحتسب: ١/ ١٩٨.

(٣) النساء: ١٧١.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨٢.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٦٤، ١٦٧.

وَمِمَّا يُعَدُّ مُعَزِّزاً لِمَكَانَةِ المُتَكَلِّمِ الَّذِي يَتَحَكَّمُ فِي عَمَلِيَّةِ النُّطْقِ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ.

- قراءَة: ﴿لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[1] بالبناءِ على الضَّمِّ[2]، وقِراءَةُ: ﴿مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ﴾ بجرِّ الظَّرْفين دُوْنَ تَنْوِيْن على نِيَّةِ لَفْظِ المُضافِ إليه، وقِراءَة: ﴿مِنْ قَبْلٍ ومِن بَعْدٍ﴾ بجَرِّهما مُنَوَّنَتَيْنِ على نِيَّة مَعْنَى المُضافِ إليه لا لَفْظِهِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: جاءَ أَمْسِ بالبِناءِ على الكَسْرِ، أو الحَمْلِ على المَمْنُوعِ مِن الصَّرْفِ لتَحقِيْق أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْن أَمْسِ الَّذي يُنْبِئ عَنِ اليَوْمِ الذي قَبْلَ يَوْمِكَ هذا، وأَمْسِ آخَر لَيْس مُحَدَّداً، أو مُعَيَّناً.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: يا رَجُلُ إذا كانَت النَّكِرَةُ مَقْصُوْدَةً، ويا رَجُلاً إذا لَمْ تَكُنْ كذلك، وفي: جاءَ عُمَرُ وعُمَرٌ آخَرُ، وسِيْبَوَيْهِ وسِيْبَوَيْهٍ آخَرَ.

ولعلَّ ما مَرَّ يُنْبِئ بجَلاءٍ ووُضُوحٍ عن أَنَّ هنالِك تَواصُلاً إِخْبارِيّاً بَيْنَ المُتَكَلِّم والسَّامِع.

- جَزْمُ المُضارِعِ، ورَفْعُهُ في جَوابِ الأَمْرِ، أو الطَّلَبِ: يُرْفَعُ المُضارِعُ، ويُجْزَمُ في هذه المَسْأَلة على حَسَبِ نِيَّة المُتكلِّم، وقَصْدِه في التَّعبيرِ عمَّا في ذِهْنِهِ من مَعانٍ، وأَفْكارٍ، وهي مَسْأَلةٌ يَتَبيَّنُها السَّامِعُ، أو المُخاطَبُ لما بَيْنَهُ وبَيْن المُتَكَلِّمِ مِنْ تَواصُلٍ إِخْبارِيٍّ فَضْلاً عن تلك الظُّرُوف الاجْتِماعيَّة، والنَّفْسِيَّة، وغَيْرِها التَّي قِيْلَ فيها هذا الكلام الذي يُشَكِّلُ نَصّاً كامِلاً.

والقَوْلُ نَفْسُه في رَفْعِ المُضارِعِ، أو جَزْمِهِ في جَواب شَرْطٍ فِعْلُهُ ماضٍ، كما في قَوْلك: إنْ دَرَسْتَ تَنْجَحْ، أو تَنْجَحُ، على أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُولٌ على اسْتِبدال الضَّمَّة بالسُّكونِ لتَحقِيْقِ مَعْنًى يُفَكِّر في تَبيُّنِهِ السَّامِعُ، أو المُخاطَبُ، أو القارِئُ، أو النَّاقِدُ.

---

(١) الروم: ٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٣١-٣٢.

- بناءُ الاسْمِ على ما يُنْصَبُ به بَعْدَ (لا) النَّافية للجِنْسِ، ونَصْبُهُ مُنَوَّناً، ورَفْعُهُ على أنَّها العامِلَةُ عَمَلِ (لَيس).

ولا شَكَّ في أنَّ مَنْ يَتَحَكَّمُ في هذه المَسْأَلَةَ المُتَكَلِّمُ ليُعَبِّرَ عمَّا في ذِهْنِهِ مِنْ مَعانٍ، وأَفْكارٍ، أو ليُوْصِلَها إلى السَّامِعِ على أنَّ خَبر (لا) التَّي بُنِيَ الاسْمُ مَعَها شِبْهُ الجُمْلة (له)، وأنَّهُ مَحْذوفٌ مَعَ تِلْكَ التَّي نُوِّنَ الاسْمُ مَنْصُوباً بَعْدَها؛ لأَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ مَعْمُوْلٌ للاسْمِ المُنَوَّنِ، أمَّا المَرْفُوْعُ فإمَّا أنْ يَكُون مُبْتَدأ، أو اسْماً لـ(لا) العامِلَةِ عَمَل (لَيْس).

- مَنْ أنْتَ زَيْداً؟ ومَنْ أنْت زَيْدٌ؟

يَعْتَدُّ سِيبوَيْهِ في نَصْب زَيْدٍ، ورَفْعِهِ بوَضع المُتَكلِّم والمُخاطَب في هذا القَوْلِ بقَوْلِهِ: "وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: مَنْ أَنْتَ زَيْداً؟ فَزَعَمَ يُوْنُس أَنَّهُ عَلَى قَوْلِهِ: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْداً، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي كَلامِهِمْ، وَاسْتُعْمِلَ، واسْتَغْنُوا عَنْ إظْهَارِهِ، فَإنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ زَيْداً لَيْسَ خَبَراً، وَلا مُبْتَدأً، ولا مَبْنِياً عَلَى مُبْتَدَإٍ، فَلا بُدَّ مِنْ أنْ يَكُوْنَ عَلَى الفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَنْتَ مُعَرِّفاً ذَا الاسْمِ، وَلَمْ يَحْمِلْ زَيْداً عَلَى مَنْ، وَلا أَنْتَ، وَلا يَكُوْنُ مَنْ أَنْتَ زَيْداً إلاَّ جَوَاباً، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا زَيْدٌ، قَالَ: فَمَنْ أَنْتَ ذَاكِراً زَيْداً. وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُ، وَذَلِكَ قَلِيْلٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَنْتَ كَلامُكَ، أو ذِكْرُكَ زَيْدٌ..."[1].

- قَوْلُ العَرَبِ: شاةٌ ذَبِيْحٌ، وهذه ذَبِيْحَةُ فُلانٍ:

يُفْهَمُ مِنْ كلام سيبويه أَنَّ إلحاقَ علامَةَ التَّأْنِيْث بالصِّفة التَّي يَسْتَوي فيها المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ -يُنْبِئُ عَن غَرَضٍ مَعْنَويٍّ يَكْمُنُ في أنَّ الذَّبِيْح التَّي ذُبِحَتْ فِعْلاً، وأَنَّ الذَّبِيْحَة التَّي لم تُذْبَحْ: "تقولُ: شاةٌ ذَبِيْحٌ كناقَةٍ كَسِيْرٍ، وهذه ذَبِيْحَةُ فُلانٍ،

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٢-، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٢٨.

وذَبِيْحَتُكَ، وذلك أَنَّكَ لم تُرِدْ أنْ تُخْبِرَ أنَّها قَدْ ذُبِحَتْ، ألا تَرَى أنَّك تَقُوْلُ ذلك وهي حِيَّةٌ، فإنَّما هي بمنْزِلَةِ ضَحِيَّةٍ، وتَقُوْلُ: شاةٌ رَميٌّ إذا أَرَدْتَ أنْ تُخْبِرَ أنَّها قَدْ رُمِيَتْ، وقالوا: بِئْسَ الرَّمِيَّةُ الأَرْنَبُ، إنَّما تُرِيْدُ: بِئْسَ الشَّيْءُ مِمَّا يُرْمَى، فهيَ بِمَنْزِلَةِ الذَّبِيْحَةِ..."[1].

- إعْمالُ (لا) النَّافِيَة للجِنْس في المَعْرِفَةِ على تَوَهُّمِ كَوْنِ هذه المَعْرِفَةِ في الدَّلالَةِ نَكِرَةً كاسْمِ الجِنْس على حَسَب التَّواصُلِ الإخْباريِّ بين المُتكَلِّم، والمُخاطَبِ، كما يُفْهَمُ مِنْ كلام سيْبَوَيْهِ: "فإنَّهُ جَعَلَهُ نَكِرَةً [كأنَّهُ قال: لا هَيْثَمَ مِن الهَيْثَمِيْنِ]... فإذا جَعَلْتَ أَبا حَسَنٍ نَكِرَةً حَسُنَ لك أنْ تُعْمِلَ (لا)، وعلم المُخاطَبُ أنَّهُ قَدْ دَخَلَ في هؤلاءِ المنكُوْرِيْنَ عَلِيٌّ [وأنَّهُ قَدْ غُيِّبَ عَنْها]، فإنْ قُلْتَ: إنَّهُ لم يُرِدْ أنْ يَنْفِيَ كُلَّ مَنْ اسْمُهُ عَليٌّ، فإنَّما أَرادَ أنْ يَنْفِيَ مَنْكُوْرِيْنَ كُلُّهم في قَضِيَّته مِثْلُ عليٍّ، كأَنَّهُ قال: لا أَمْثالَ عليٍّ لهذه القَضِيَّةِ، ودَلَّ هذا الكلامُ على أنَّهُ ليس لها عَلِيٌّ، وأنَّهُ قد غُيِّبَ عنها"[2].
- تَبَيُّن المُخاطَبِ مُرادَ المُتكلِّم بالاتِّكاء على ما في قَوْلِ المُتكلِّمِ مِنْ أدلَّةٍ لَفْظِيَّةٍ وغَيْرِها، كما في قَوْلِ سِيْبَوَيْهِ: "ومِثْلُ ذلك قَوْلُ العَرَبِ: مَنْ كَذَبَ كان شَرّاً له، يُرِيْدُ: كان الكَذِبُ شَرّاً له إلاَّ أنَّهُ اسْتَغْنَى بأَنَّ المُخاطَبَ قَد عَلِمَ أنَّهُ الكَذِبُ لقَوْله (كَذَبَ) في أَوَّلِ حَدِيْثِهِ..."[3].

ومِنْ ذلك قَوْلُ العَرَب: اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئْباً، في الدُّعاءِ على غَنَمِ رَجُلٍ، على أنَّ النَّصْبَ (ضَبُعاً) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يتَبيَّنُه السَّامِعُ، أو المُخاطبُ: "ومِنْ ذلِك قَوْلُ

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٦٤٨.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٩١.

العَرَبِ في مَثَلٍ مِنْ أَمْثالِهِم: اللَّهمَّ ضَبُعاً، وذِئْباً، إذا كان يَدْعُو بذلك على غَنَمِ رَجُلٍ، وإذا سَأَلْتَهُم: ما يَعْنُوْنَ قالُوا: اللَّهُمَّ اجْمَعْ فيها ضَبُعاً وذِئْباً، وكُلُّهُمْ يُفَسِّرُ ما يَنْوِي، وإنَّما سَهُلَ تَفْسِيْرُهُ عِنْدَهم لأَنَّ المُضْمَرَ قَدِ اسْتُعْمِلَ في هذا الموضوع عندهم بإظْهارِهِ"[1].

- قَوْلُ العَرَبِ في المَثَلِ: "رَمَتْني بدائِها، وانْسَلَّتْ"[2]: قِيْلَ: إنَّ علامَةَ التَّأْنِيْث فيه لا تُطْرَحُ إذا كان المَضْرُوْبُ له مُذَكَّراً، وهي مَسْأَلَةٌ يتَبيَّنها المُخاطَبُ، والمُتكَلِّمُ؛ لأَنَّ الأَمْثالَ لا تُغَيَّرُ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِهِم في المَثَل: "الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ"[3] إذا كان المَضْرُوْبُ له مُذَكَّراً.

- ما جاءَ في كتاب سِيْبَوَيْهِ: "وأَمَّا قَوْلُهُ: شَيْءٌ ما جاءَ بِكَ، فإنَّه يَحْسُنُ وإنْ لَم يَكُنْ على فِعْلٍ مُضْمَرٍ؛ لأَنَّ فيه مَعْنَى: ما جاءَ بِكَ إلاَّ شَيْءٌ، ومِثْلُهُ مَثَلٌ للعَرَبِ: (شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب)[4]، وقَدْ ابْتُدِئ في الكلام على غَيْرِ ذا المَعْنَى، وعلى غَيْرِ ما فِيْهِ مَعْنَى المَنْصُوْبِ، ولَيْس بالأَصْلِ"[5]، ويُفْهَمُ مِنْ تَفْسير سيبَوَيْهِ للقَوْل الأَوَّلِ أَنَّ المُتكلِّم هو الَّذي يَرْفَعُ، ويَنْصِبُ على حَسَب المَعْنَى المُرادِ على أَنَّ تَقْدِيْرَ القَوْلِ الثَّاني: ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلاَّ شَرٌّ، على الرَّغْمِ من أنَّ هذا التَّفْسِيْرَ على خِلافِ الأَصْلِ.

ومنه قَوْلُ العَرَبِ: أَمْتٌ في الحَجَرِ لا فِيْكَ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ليَكُنِ الأَمْتُ

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٥٥.

(٢) انظر: العسكري، جمهرة الأمثال: ١/ ٣٠٨؛ الزمخشري، المستقصى: ١/ ٢٢١.

(٣) انظر: الزمخشري، المستقصى: ١/ ٣٢٩؛ الميداني: مجمع الأمثال: ٢/ ٦٨.

(٤) انظر: الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب: ١/ ١٣٠؛ الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٠.

(٥) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٢٩.

(العِوَجُ) في الحَجَرِ لا فِيْك، وأنَّ المَعْنَى على الدُّعاءِ: أَبْقاكَ اللهُ بَعْدَ فَناءِ الحِجارة، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ هذه الحِجارَةَ تُوْصَفُ بالبَقاءِ، والخُلُوْدِ، وقِيْلَ: إنَّ هذا المَثَلَ مِنْ باب الإخْبارِ الَّذي أُرِيْدَ به الدُّعاءُ، والتَّقْدِيْرُ: جَعَلَ اللهُ في حَجَرٍ أَمْتاً لا فِيْكَ، وهو قَوْلُ المُبَرِّدِ. وذَكَرَ ابْنُ سِيْدَه أنَّ العَرَبَ رَفَعُوا (أَمْتٌ) على الرَّغْمِ من أنَّ فيه مَعْنَى الدُّعاءِ؛ لأنَّهُ ليس بجارٍ على الفِعْلِ، وحَسُنَ الابْتِداءُ بالنَّكِرَةِ؛ لأنَّهُ في قُوَّةِ الدُّعاءِ[1].

- أنَّ أبا عَمْرو بْن العَلاءِ ذَكَر أنَّ الأُسارَى هم مَنْ كانوا في الوَثاقِ، وأنَّ الأَسْرى الَّذين أُخذوا ولم يُشَدُّوا: "ولَمْ يَعْرِفْ أَهْلُ اللُّغَةِ فَرْقاً بَيْن أُسارَى، وأَسْرَى إلاَّ ما حكاهُ أبو عُبَيْدَةَ عَنْ أبي عَمْرو بن العلاء أَنَّهُ قالَ: ما كان في الوَثاقِ فَهُمُ الأُسارى، وما كان في اليَدِ فَهُمُ الأَسْرى، ونَقَلَ عَنْهُ بعضُهُمْ الفَرْقَ بمَعْنًى آخَرَ، فقال: ما جاءَ مُسْتَأْسِراً فَهُمُ الأَسْرَى، وما صارَ في أَيْدِيْهِمْ فَهُمُ الأُسارَى، وحكى النَّقَّاش عن ثَعْلَبٍ أنّه لما سَمِعَ هذا الفَرْقَ قال: هذا كلامُ المجانِيْنِ، وهي جُرْأَةٌ مِنْهُ على أبي عَمْرٍو..."[2].

ولعلَّ ما أَلْجَأَ أَبا عَمْرٍو إلى ما مَرَّ قراءاتُ (أُسارَى) في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وإنْ يَأْتُوْكُمْ أُسارَى تُفادُوْهُمْ﴾[3]، وهي: (أُسارَى) في قراءَة الجماعة غَيْر حَمْزَة، و(أَسْرَى) في قِراءَةِ حَمْزَةَ، و(أَسارَى) في قراءَةِ غَيْرِهم[4].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٢٩؛ الزبيدي، تاج العروس (أمت، ٤/ ٤٢٥-٤٢٦).

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤٨٢؛ وانظر: القرطبي، تفسير القرطبي: ٢/ ٢٠.

(٣) البقرة: ٨٥.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤٨٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ٢٩١؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ١٤٠.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿...وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِمْ فإنَّ الإنْسانَ كفُوْرٌ لله مُلْكُ السَّمواتِ والأَرْضِ يَخْلُقُ ما يَشاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشاءُ إناثاً ويَهَبُ لِمَنْ يَشاءُ الذُّكُوْرَ﴾[1]: لعلَّ ما يَفْرِضُ سُلْطانَهُ على القارِئِ، أو المُفَسِّرِ، أو المُعْرِب في هذا القَوْل- ما يَأْتي:

١- ذِكْرُ الإناثِ قَبْلَ الذُّكُوْرِ، ولكن هذا التَّقْدِيْمَ تُرُوْجِعَ عنه في الآيَةِ اللاَّحِقَة: ﴿أو يُزَوِّجُهُمْ ذُكْراناً وإناثاً﴾[2]، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وإنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذكر وأُنْثَى﴾[3]، و﴿فجَعَلَ منهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ والأُنْثَى﴾[4].

ويتبَدَّى لي أَنَّ في هذا التَّقْدِيْمِ تَنْبِيْهاً على أَنَّ المُقَدَّمَ أَكْثَرُ أَهَمِّيَّةً عِنْدَ القائِلِ مِنَ المُقَدَّم عليه (الذُّكُوْر)، وهي مَسْأَلَةٌ تَنَبَّهَ إليها الزَّمَخْشَرِيُّ: "لَمَّا ذَكَرَ إذاقَةَ الإِنْسانِ الرَّحْمَةَ، وإِصابَتَهُ بضِدِّها أَتْبَع ذلك أَنَّ له المُلْكَ، وأَنَّهُ يُقَسِّمُ النِّعْمَةَ، والبَلاءَ كيْفَ أَرادَ، ويَهَبُ لعبادِهِ مِنَ الأَوْلادِ ما تَقْتَضِيْه مَشِيْئَتُهُ، فيخُصُّ بَعْضاً بالإِناثِ، وبَعْضاً بالذُّكُوْرِ، وبَعْضاً بالصِّنْفَيْنِ جمِيْعاً، ويُعْقِمُ آخَرِينَ، فلا يَهَبُ لهم ولداً قَطُّ. فإِنْ قُلْتَ: لِمَ قَدَّم الإناثَ أَوَّلاً على الذُّكُوْر مَعَ تَقْدِيْمِهِمْ عَلَيْهِم، ثُمَّ رَجَعَ، فقَدَّمَهُمْ...قُلْتُ: لأَنَّهُ ذَكَرَ البَلاءَ في آخِرِ الآيَةِ الأُوْلى، وكُفْران الإنسان بِنِسْيانِهِ الرَّحْمَةَ السَّابِقَةَ عِنْدَه، ثم عقبه بِذِكْر مُلكِهِ، ومَشِيْئَته، وذَكَرَ قِسْمَةَ الأَوْلادِ، فقَدَّمَ الإِناثَ؛ لأَنَّ سِياقَ الكلامِ أَنَّهُ فاعِلٌ ما يشاؤهُ لا ما يشاؤهُ الإنْسانُ، فكان ذِكْرُ الإِناثِ اللاَّتي من جُمْلَةِ ما يشاؤه الإِنْسانُ -أَهَمَّ، والأَهَمُّ

---

(١) الشورى: ٤٨-٤٩.

(٢) الشورى: ٥٠.

(٣) الحجرات: ١٣.

(٤) القيامة: ٣٩.

واجِبُ التَّقْدِيْم، وليلي الجِنْس الذي كانَتِ العَرَبُ تَعُدُّهُ بَلاءً، ذَكَر البَلاءَ، وأَخَّرَ الذُّكُوْرَ..."[1].

وهذا التَّقْدِيْمُ أرادَهُ القائِلُ؛ ليخاطِبَ ذلك المُجْتَمِعَ الَّذي يُؤْثِرُ الذَّكَرَ على الأُنْثَى، وعلى الرَّغْمِ من هذا الإِيْثارِ، والرَّغْبَةِ في تحقيقِهِ فإِنَّ هذا المُجْتَمَع لا يَمْلِكُ تَحْدِيْدَ جِنْسِ الجَنِيْنِ، إذ لو كان الأَمْرُ كذلك لما رَغِبَ أَحَدٌ في أنْ يُرْزَقَ أُنْثَى، وهي رَغْبَةٌ لو تَحَقَّقَتْ لأفْضَت إلى انْقراضِ البَشرِ لانْعِدامِ التَّكاثُرِ.

٢- أنَّ الإِناثَ جاءَتْ في هذا القَوْل نَكِرَةً، وأنَّ الذُّكُوْر جاءَت مُعَرَّفَةً، وهي مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ عن أنَّ المَعْرِفَةَ أَكْثَرُ شُهْرَةً وتَبَيُّناً، وأَحَقُّ بالتَّقَدُّم على الإِناثِ؛ لأَنَّ المُجْتَمَعَ العربيّ يُؤْثِرهم علَيْهِنَّ، لأَنَّهُمْ حُماتُهُ فُرْساناً وغَيْرَهُم، على أنَّ (أل) عَهْدِيَّةٌ، كما يَظْهَرُ لي، وأَنَّ اللهَ تَدارَك، هذا التَّأْخِيْرَ المَقْصُوْدَ لتحقِيْق ما مَرَّ، ولذلك أَعْطى كليهما حَقَّهُ من التَّقْدِيْمِ مُنكَّراً في: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً، وإِناثاً﴾[2].

٣- أنَّ اللهَ اخْتارَ مِنْ جُمُوعِ الذَّكَرِ ذُكُوْراً، وذُكْراناً، وهذه الجُموعُ هي: ذُكُوْرٌ، وذُكُوْرَةٌ، وذِكارٌ، وذِكارَةٌ، وذُكْرانٌ، وذِكَرَةٌ، ويُكَسَّرُ الذَّكَرُ (العَوْفُ) من الإِنسانِ في العربيَّة على: ذُكُوْرٍ، ومَذاكِيْرَ، وذِكارَةٍ، وقِيْلَ: إنَّ المَذاكِيْرَ لا واحِدَ لها صِيْرَ إليها لتحقيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بين تَكسِيْرَي الذَّكر بمَعْنَى العُضْوِ (العَوْف)، والفَحْلِ، وإنَّ واحِدَهَا القياسيَّ: مُذَكَّرٌ.

ويتبدَّى لي أنَّ هذا التَّنْوِيْعَ في جَمْع الذَّكَرِ فيه تَنْبِيْهٌ على مكانَة الذَّكَرِ في المُجْتَمَع العربيّ، وأَهمِّيَّته، وهما بناءَانِ (فُعُوْلٌ، وفُعْلانٌ) مِنْ أَبْنِيَةِ الكَثْرَةِ مُطَّردان

(١) الزمخشري، الكشاف، الكشاف: ٣/ ٤٧٤-٤٧٥.

(٢) الشورى: ٥٠.

كما يَظْهَرُ لِي، ولَوْ أُرِيْدَ المُساواة بَيْنَ جَمْعِ الأُنْثَى التَّكْسيريِّ (إناث)، وجَمْعِ الذَّكَرِ - لَقِيْلَ: ذِكارٌ، وهو جَمْعٌ قِياسِيٌّ، وعليه فإنَّ هذه المخالَفَةَ وهذا التَّنْوِيْعَ مُرادانِ، على الرَّغْم من أَنَّ تَكْسيرَ الأُنْثَى (فُعْلَى) على (فِعالٍ) يُعَدُّ شاذّاً.

وذكر كُراعٌ[1] أنَّه ليس في كلام العَرَبِ (فَعَلٌ) يُكَسَّرُ على (فُعُوْلٍ)، و(فُعْلانٍ) إلاَّ الذَّكَرُ، وهي مَسْأَلَةٌ لا أَتَّفِقُ معه فيها؛ لأنَّ في العربيَّة ما يزيد على أَرْبَعيْن كلمةً منه كُسِّرَتْ على (فُعُوْلٍ)، وما يَزِيْدُ على عِشْرِيْنَ كلمةً مِنْهُ كُسِّرَت على (فُعْلان)[2].

وجَمْعُ الأُنْثَى في العربيَّة: إِناثٌ، وأُنُثٌ (جَمْعُ الجَمْعِ)، وأَناثَى كما في الشِّعْرِ[3].

ويتَبَيَّنُ مِنْ جَمْعِ الأُنْثَى في العربيَّة قِلَّةُ ما تُكَسَّرُ عليه هذه اللَّفْظَةُ، وهي قِلَّةٌ قد تُنْبِئ عن عَدَمِ شيوعها، وكَثْرَة اسْتِعْمالها، وعَنْ أَنَّ المُتَكَلِّم العربيّ لا يُفَكِّر فيها مَوْلُوْداً، ولذلك لم يَتَصَرَّف في اللَّفْظَةِ التَّي تُنْبِئ عنها على خِلاف الذَّكَرِ؛ لأَنَّ كثير الاسْتِعمالِ يُكْثِرُ العربُ من التَّصَرُّف فيه، فكلمة (أُفٍّ) لها في العربيَّة أكثَرُ من أَرْبَعِيْنَ لُغَةً[4]، وكلمة عَبْدٍ لها ما يَزِيْدُ على عِشْرين جَمعاً[5].

وتَكْسِيْرُ (أُنْثَى) على إِناثٍ يُعَدُّ مِنْ بابِ ما يُحْفَظُ في العربيَّة كَرُبَّى (الشَّاة إذا وَلدت) ورِبابٍ.

وتَتَبَدَّى كَثْرةُ اسْتِعمالِ لَفظة الذَّكَرِ من اخْتِيار لَفْظَةٍ خَفيفَةٍ (فَعَل)

---

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس (ذكر، ١١/ ٢٨١-٢٨٢).
(٢) انظر كتابنا: جموع التكسير في العربية، وهو في ثمانية أجزاء (قيد الطبع).
(٣) انظر: كتابنا: جموع التكسير في العربية، الزبيدي، تاج العروس (أنث، ٥/ ١٥٩).
(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس (أفف، ٢٣/ ٢١-).
(٥) انظر: كتابنا: جموع التكسير في العربية.

بالإضافة إلى لفظة الأُنْثَى (فُعْلَى).

وتتَبَدَّى أَهَمِّيَّةُ الذُّكُوْرِ بالإضافة إلى الإناثِ مِمَّا تُنْبِئُ عنه هذه اللَّفْظَةُ في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿**إِنْ يَدْعُوْنَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ إِناثاً وإِنْ يَدْعُوْنَ إِلاَّ شَيْطاناً مَرِيْداً**﴾[1]، من خِلالِ الدَّلالَةِ، وتِسْعِ القراءات، وهي[2]:

أ - القراءَةُ المَشْهُوْرَةُ (إِناثاً).

ب- قراءة الحَسَنِ (أُنْثَى) بالإِفْرادِ.

جـ- قِراءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وأَبِي حَيْوَةَ، وغَيْرِهما: (أُنُثاً)، وهي قراءَةٌ فيها ثلاثَةُ تَأْوِيْلاتٍ، وَأَنَّها جَمْعُ إِناثٍ، وإِناثٌ جَمْعُ أُنْثَى، فتَكُوْنُ مِنْ باب جَمْعِ الجَمْعِ، وأَنَّها جَمْعُ (أَنِيْثٍ)، وهو الرَّجُلُ المُخَنَّثُ الضَّعيفُ، وأَنَّها من باب المُفْرَد على زِنَةِ (فُعُلٍ).

د - قِراءَة سَعْد بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وابْنِ عُمَرَ، وغَيْرِهما (وَثَناً) على أَنَّها مُفْرَدٌ يُرادُ بها الجَمْعُ.

هـ- قِراءَة سعيد بن المسيّب، وابْنِ عبَّاسٍ، وغَيْرِهما (أُثُناً)، على أَنَّها جَمْعُ وَثَنٍ، أو أَنَّها مِن بابِ جَمْعِ الجَمْعِ على أَنَّ الوَثَن كُسِّرَ على: وِثانٍ، وأَنَّ الوِثانَ كُسِّرَتْ على وُثُنٍ، ثمّ أُثُنٍ الَّذي قُلِبَتْ فيه الهَمْزَةُ وَاواً.

و - قراءَة أَيُّوب السّختياني: "وُثُناً"، على أَنَّها أَصْلُ القراءة السَّابقة.

ز - قراءة عطاءٍ: "أُثْنا" بإِسْكانِ الثَّاءِ.

ح - قراءة أَبي السّوار: "وُثْناً" بإِسْكان الثاء.

---

(١) النساء: ١١٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٩١-٩٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٣٥٢.

وممَّا تُنْبِئُ عنه هذه اللَّفْظَةُ في قراءاتِها التِّسْع: الإناثُ جَمعاً للأُنْثى، والمُخَنَّثِ الضَّعِيْف، والأَوْثان ، لأَنَّ أَصْنامَهُمُ التَّي كانوا يَعْبُدونَها سُمِّيَتْ إِناثاً؛ لأَنَّهم كانوا يُلْبِسُونَها الحُلِيَّ، ويُسَمُّونها بأَسْماءٍ مُؤَنَّثَةٍ في الغالِب.

- أَنَّ الإِمامَ الشَّافِعِيَّ -رضي اللهُ عنه- ذَكَرَ أَنَّ قراءَةَ نافِعٍ، وابْنِ عامِرٍ، وحَفْصٍ: ﴿**فاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إلى المرافِقِ وامْسَحُوا بِرُؤُوْسِكُمْ وأَرْجُلَكُمْ**﴾[1]، بِنَصْبِ الأَرْجُلِ- تُنْبِئُ عَن أَنَّ هناكَ قوماً يَجِبُ عليهِمُ الغَسْلُ، وأَنَّ قراءة السَّبْعة الباقِيْنِ بجَرِّها تُنْبِئ عن أَنَّ هناك قَوْماً آخَرِيْن أُجِيْزَ لَهُمُ المَسْحُ[2].

- أَنَّ في إضافَةِ اسْمِ التَّفْضيل من حَيْثُ كَوْنُها مَحْضَةً، أو غَيْرَ مَحْضَةٍ (لفظيّة) خلافاً بين النُّحاة، إذ ذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاج، وأبي عليٍّ الفارسيّ إلى أَنَّها غَيْرِ مَحْضَةٍ، وذهب سِيْبَوَيْهِ، وغَيْرُهُ إلى أَنَّها مَحْضَةٌ[3]، على أَنَّ غَيْرَ المَحْضَةِ يُمْكِنُ أَنْ يُصارَ إليها إذا أُرِيْد بها الزِّيادَةُ على مَنْ أُضِيْفَ إليه اسْمُ التَّفْضيل، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلِ القَوْم، على أَنَّ المُرادَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَل مِنْهُم، وقِيْلَ: إنَّ هذه الإضافَةَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ مَحْضَةً إذا كان المُضافُ بَعْضَ المُضافِ إليه، وهي مَسْأَلَةٌ فيها خِلافٌ بَيْن النَّحويِّيْنَ أيضاً.

- قَوْلُك: ما ما الطالِبُ ناجِحٌ، وما إنِ الطالِبُ ناجِحٌ: يَجُوزُ في هذا القَوْلِ إِعْمالُ (ما) الحجازِيَّة، وإِهْمالُها على حَسَبِ نِيَّة المُتَكَلِّم وتَواصُلِهِ الإِخْباريِّ

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) انظر: السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد: ٢/ ١٧٣؛ وانظر تخريج هاتين القراءتين في السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢١٠.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٤٢؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٢٧٢.

مع المُخاطَب، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

بَني غُدانَةَ ما إنْ أنْتُمُ ذَهَبٌ ... ولا صَرِيْفٌ ولكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

على أنَّ هذا القَوْلَ رُوِيَ بنَصْب (ذَهَباً، ولا صَرِيْفاً)، ورَفْعِه، على أنَّ (إنْ) مُؤَكِّدَةٌ لـ(ما) لا زائدة، وهو قَوْلُ الكُوفيِّيْنَ.

وفي إعمالِها وإهمالِها إذا ذُكِرَتْ (ما) بَعدَها وَجهانِ أَيْضاً:

أ - أنَّ عَمَلها يَبْطُلُ إذا أُكِّدت بـ(ما).

ب- أنَّ عَمَلَها يَبْقَى، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:

لا يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّياً فَما ... ما مِن حِمامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِما

وقِيْلَ: إنَّ هذا القَوْل شاذٌّ.

ولعلَّ هذا الإِعْمالَ، والإِهْمالَ يَتَحَكَّمُ فيهما المُتَكَلِّمُ، والمُخاطَبُ، على أنَّ (ما) الثَّانِيَةَ إذا عُدَّتْ نافِيَةً تَحَوَّل الكلامُ المَنْفِيُّ إلى مُثْبَتٍ؛ لأنَّ نَفْيَ النَّفْيِ إثْبات.

- قَوْلُ العَرَبِ[3]: أَنْتَ أَكْرَمُ عليَّ مِنْ أنْ أضْرِبَكَ، وأَنْتَ أَنْكَدُ مِنْ أنْ تَتْرُكَهُ، على أنَّ ظاهِر هذين القَوْلَيْن: أَنْتَ أَكْرَمُ عليَّ مِنَ الضَّرْب، وأَنْتَ أَنْكَدُ مِنَ التَّرْكِ، وهذا الظَّاهِرُ لا يَجُوْزُ؛ لأَنَّ المَعْنَى لَيْس بَيِّناً عليه: "قالَ أبو إسْحاق الزَّجاج: إنْ قَدَّرْتَهُ أَنْتَ أَكْرَمُ عليَّ مِنْ ضَرْبِكَ لم يَجُزْ؛ لأَنَّك لا تُرِيْدُ هذا، وإنْ حُمِلَ المَعْنَى عليه بَطَلَ، وتَهْذِيْبُ الكلامِ هو: كأَنَّ قائلاً قال: أَنْتَ تَضْرِبُني، فَنَسَبَ الضَّرْبَ إلى نَفْسِه، فقالَ الآخَرُ: أَنْتَ أَكْرَمُ عليَّ مِنْ صاحِبِ الضَّرْبِ الَّذي نَسَبْتَهُ إلى نَفْسِك، وليس لك، فكأَنَّهُ قالَ: أَنْتَ أَكْرَمُ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٧؛ السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١١٢.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١١٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢١٣.

عليّ مِمَّن يَسْتَحِقُّ ما زَعَمْتَ أَنَّهُ لك، ونَسَبْتَهُ إلى نَفْسِكَ"[1].

ويَظْهَرُ لي أنَّ التَّقْدِيْرَ الظاهِرَ لهذا القَول: أَنْتَ أَكْرَم مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ، على أَنَّ المُرادَ: أنت أَرْفع مِنْ أنْ تَسْتَحِقَّ مِثْلَ هذا الضَّرْب.

ويُمْكِنُ أنْ يَتَبَدَّى المَعْنَى بوُضوحٍ مِن قَوْل القائِل الذي تربِطُهُ وشائِج قويَّةٌ متِيْنَةٌ بالضَّارِب: أَنْتَ تَضْرِبُني، على أَنَّ المُرادَ: أَأَسْتَحِقُّ هذا الضَّرْبَ مَعَ هذه الوشائج؟ ولذلك يُجِيْبُ المُخاطَبُ هذا القائِل: أَنْتَ أَكْرَمُ عليَّ مِنَ الضارِبِ.

- أَنَّ السَّامِعَ المُنْكِرَ لِكَلامِ المُتَكَلِّمِ، أَو الشَّاكَّ فِيْهِ قَدْ يَلْجَأُ إِلَى اسْتِعْمَالِ وَسِيْلَةٍ تُنْبِئُ عَنْ ذَلِكَ: كَحَرْفِ الإِنْكَارِ: أَزَيْدَنِيْه؟ وَأَزَيْدِنِيه؟ وَأَزَيْدُنِيه؟ فِي: رَأَيْتُ زَيْداً، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ، وَهَذَا زَيْدٌ: "وَقَدْ يَقُوْلُ لَكَ الرَّجُلُ: أَتَعْرِفُ زَيْداً؟ فَتَقُوْلُ: أَزَيْدَنِيه؟ إِمَّا مُنْكِراً لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُوْنَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِمَّا عَلَى خِلافِ المَعْرِفَةِ. وَسَمِعْنَا رَجُلاً مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ قِيْلَ لَهُ: أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ البَادِيَةُ؟ فَقَالَ أَنَا إِنِيْه؟! مُنْكِراً لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُوْنَ عَلَى خِلافِ أَنْ يَخْرُجَ، وَيَقُوْلَ: قَدْ قَدِمَ زَيْدٌ، فَتَقُوْلُ: أَزَيْدُنِيه؟ غَيْرَ رَادٍّ عَلَيْهِ مُتَعَجِّباً، أَوْ مُنْكِراً عَلَيْهِ أَنْ يَكُوْنَ رَأْيُهُ عَلَى غَيْرِ أَنْ يَقْدم، أَوْ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُوْنَ قَدِمَ، فَقُلْتَ: أَزَيْدُنِيْه؟..."[2].

خامساً: أن القارِئَ يَكُوْنُ اخْتِيارُهُ لقراءَةٍ ما هادِفاً لا عارِضاً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ القراءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ، ولعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ قَوْلُهُ تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾[3]، على أَنَّ في

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٣ (حاشية رقم: ٣).

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٢٠.

(٣) الحج: ٦٣.

(فتُصبِحُ) قَوْلَيْنِ[1]:

١- أَنَّهُ فِعْلٌ مُضارِعٌ في اللَّفْظِ ماضٍ في المَعْنَى، على أَنَّهُ مَعْطُوفٌ على (أَنْزَلَ).

٢- أَنَّهُ فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوعٌ على الاستِئْناف.

وذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إلى أَنَّ كَوْنَ هذا الفِعْلِ مُضارِعاً يُنْبِئُ عَنْ نُكْتَةٍ بلاغيَّةٍ: "وهي إفادَةُ بَقاءِ أَثَرِ المَطَرِ زَماناً بَعْدَ زَمانٍ، كما تَقُولُ: أَنْعَمَ عليَّ فُلانٌ عامَ كذا فأَرُوحُ، وأَغْدو شاكراً له، ولو قُلْتَ: رُحْتُ، وغَدَوْتُ -لَمْ يَقَعْ ذلك المَوْقِعَ، فإنْ قُلْتَ: فما لَهُ رُفِعَ، ولم يُنْصَبْ جواباً للاستِفْهامِ؟ قُلْتُ: لو نُصِبَ لأَعْطى عَكْسَ الغَرَضِ؛ لأنَّ مَعْناهُ إثْباتُ الاخْضِرارِ، فيَنْقَلِبُ بالنَّصْبِ إلى نَفْيِ الاخْضِرارِ، مِثالُهُ أَنْ تَقُولَ لصاحِبِك: أَلَمْ تَرَ أَنِّي أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ فَتَشْكُرُ، إنْ نَصَبْتَ فأَنْتَ نافٍ لشُكْرِهِ شاكٍ تَفْرِيطَهُ فيه، وإنْ رَفَعْتَهُ فأَنْتَ مُثْبِتٌ للشُّكْرِ، وهذا وأَمْثالُهُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَرْغَبَ مَنِ اتَّسَمَ بالعِلْمِ في عِلْمِ الإعْرابِ، وتَوْقِيرِ أَهْلِهُ"[2].

وذَكَرَ ابْنُ عطيَّةَ أَنَّ (فَتُصْبِحُ) بمنْزِلَةِ: فتَضْحَى، أو تَصِيرُ: "عبارَةٌ عن اسْتِعمالِها إثْرَ نُزُوْلِ الماءِ، واسْتِمْرارِها لذلك عادَةً، ورَفْعُ قَوْلِهِ (فتُصْبِحُ) مِنْ حَيْثُ الآيَةُ خَبَرٌ، والفاءُ عاطفةٌ، ولَيْسَتْ بجَوابٍ؛ لأنَّ كَوْنَها جَواباً لِقَوْلِهِ (أَلَمْ تَرَ) فاسِدُ المَعْنَى"[3].

سادساً: أَنَّ المَعْنَى يَفْرِضُ سُلْطانَهُ على المُتَكَلِّمِ، والقارئِ، أو السَّامِعِ الَّذي يَلْجأ إلى وَجْهٍ تَأْوِيْلِيٍّ يُنْبِئُ عَنْ خُضُوْعِهِ لهذا السُّلطان، ويَكْفي دَلِيْلاً على

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٢٩٧-٢٩٨؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٢١؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١١/ ٢١٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٣٨٦.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٢١.

(٣) ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١١/ ٢١٥؛ وانظر التفصيل في هذه المسألة في: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٢٩٧-.

هذِهِ المَسْأَلَة تأوِيْلُ النُّحاةِ لِمَا يَأتِي:

• **رَعْياً لك، وسَقْياً لك**[1]:

لا يَصِحُّ أنْ يَتعلَّقَ الجارُّ والمَجْرُوْرُ (لك) بالمَصْدَر الَّذي يُسْتَعْمَلُ في الدُّعاءِ (سَقْياً، ورَعْياً) على سَبِيْلِ المَفْعُوْل به، على أنَّ اللاَّم للتَّقْوِيَةِ؛ لأنَّ المَعْنَى على هذا التَّعَلُّقِ يَفْسُدُ، إذْ يَصير عليه: سَقْياً يا أللهُ (دُعاء) لَكَ، أو: اسْقِ يا أللهُ لكَ، فيكونُ السَّقْيُ مِنَ الله، وله، فتكونُ الجُمْلةُ مُشْتَملةً في آنٍ واحِدٍ على صِيْغَتَيْنِ لخطابِ اثنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، على أنَّ فاعِلَ المَصْدَرِ النَّائب عن فِعْلِ الأَمْرِ ضميرٌ يَعُوْدُ على لَفْظِ الجَلالَة، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الضَّمِيْرِ المتَّصل في (لك)، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ هذا الضَّمير لمخاطبٍ غَيْرِ الله.

وللتَّخَلُّص مِمَّا مَرَّ أُعْرِبَ (لك) خبراً لمبتدإٍ محذوف وجوباً، والتَّقْدِيْرُ: اسْقِ، يا أللهُ، الدُّعاءُ لك أيُّها المُخاطَبُ، وارْعَ، يا أللهُ، الدُّعاءُ لك أيُّها المُخاطَبُ، على أنَّ الضَّمِيْرَ الَّذي في مَحَلِّ جَرٍّ في (لك) مَفْعُوْلٌ به في المَعْنَى، والتَّقْدِيْرُ: اسْقِ، يا أللهُ، فُلاناً، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّهُ لا يُعْرَبُ مَفْعُولاً به.

ويتَبَدَّى لي أنَّ المَعْنَى يُمْكِنُ أن يَصِحَّ، ويَسْتَقِيْم:

أ - بأنَّ هنالك تواصُلاً، أو وضْعاً تخابُرِيّاً بين المتكَلِّم، والمُخاطَب، زيادةً على الظُّروف الَّتي قيل فيها هذا القَوْلُ.

ب- بأنَّ المُتَكَلِّمَ قَصَدَ هذا النَّظْمَ، أو الانْحِرافَ فيه عن المَأْلوف رَغْبَةً في جَذْبِ الانْتباه إلى اللَّفْظَةِ الَّتي يُمْكِنُ أنْ تُعَدَّ مِحْوراً، وهي ضَمِيْرُ المُخاطَبِ، على أنَّ المُرادَ أنَّ اللهَ رَحِيْمٌ بِعبادِهِ، فكأنَّ هذا المخاطَبَ قَرِيْبٌ جدّاً إلى الله،

---

(1) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ١/ ٥١٦.

مُلْتَصِقٌ به، ولذلك تُوهِّم أنَّ السَّقْيَ لله، على أنَّ عبادَهُ مُنَزَّلُون هذه المَنْزِلَةَ فكأنَّهم اللهُ في هذا الدُّعاءِ.

جـ- بأنَّ في الكلام مُضافاً محذوفاً، على أنَّ التَّقْدِيرَ: يا اللهُ، سَقْياً لعَبْدِكَ المُخاطَبِ.

د - بأنَّ الخطاب وُضِعَ مَوْضِعَ ضمير الغيبَة لتَنْزيل هذا الضَّمير (ضَميْر الغيْبَة) مَنْزِلَةَ ضمير الخِطاب مِنْ حَيْثُ الحُضُوْرُ وتَواصُلُ المُتَكَلِّم به.

وقد عُدَّت هذه اللام عند النُّحاةَ للتَّبين على أنَّ المرادَ: إرادَتي لك، أو: أعْني لك، على أنَّ هذا القَوْلَ، وأضْرابَهُ يَتَكَوَّنُ من جُمْلَتَيْن، إحْداهُما: سَقْياً، والأُخرى: الدُّعاءُ لك، أو إرادَتي لك، أو أعْني لك.

- **بُؤْساً لَكَ، وسُحْقاً لَكَ، وبُعْداً لَكَ:**

الضَّميْرُ في (لَكَ) في هذه الأقْوالِ فاعِلٌ في المَعْنَى على خِلافِهِ في: سَقْياً لك، ورَعْياً لك الَّذي يُعْرب في هذين القَوْلَيْنِ، وأَضْرابِهِما مَفْعُولاً في المَعْنَى، على أنَّ التَّقْدِيْر: ابْؤُسْ، واسْحُقْ، وابْعُد، وهذا مِنْ باب الدُّعاءِ عليه بالبُؤْسِ، والسُّحْقِ، والبُعْدِ (الهلاك)، فكأنَّ المَعْنَى، والتَّقْدِيْر: بَؤُسْتَ، وسَحُقْتَ، وبَعُدْت، والمَعْنَى: صِرْتَ بائِساً، وساحِقاً، وباعِداً، على الرَّغْم من أنَّ هذا الضَّميرَ لا يُعْرَبَ فَاعِلاً؛ لأنَّه لو أُعْرِبَ كذلك لما صارَ التَّرْكِيْبُ مُشْتَمِلاً على خِطابَيْنِ لمخاطبينِ مُختَلفَيْن، بل يكونُ مُشْتَمِلاً على خطابَيْن بلَفْظَيْن مُخْتَلِفَيْن، والمُخَاطَبُ واحِدٌ فيهما، والتَّقْدِيْرُ: سَحُقْتَ الدُّعاء لك، بَعُدْتَ الدُّعاء لك، وهذا على خِلاف ما في: سَقْياً لك؛ لأنَّ المُخاطَب فيه غير المُخاطَب في المجرور في (لك)، وهو الكاف.

وعلى الرَّغْم من اتِّحاد الضَّميرَيْنِ في: سُحْقاً لك، وبُعْداً لك، وبُؤْساً لك،

فإنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ يُعْرَبُ خَبَراً لُمبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوباً: الدُّعاءُ لك، فيكون الكلام مُشْتَمِلاً على جُمْلَتَيْنِ لا جُمْلَةً واحِدَةً، ولا يَصِحُّ أنْ يتعلَّق الجارُّ والمجرورُ فيها بالَمصْدَرِ النائب عن فِعْله؛ لأنَّ هذا التَّعَلُّقَ يكونُ للمَفْعُوْل به لا للفاعِلِ، فيكون المانِعُ فيها ليس كالمانعِ في مِثْلِ: سَقْياً لك، وأَضْرابه.

ويُحْصَرُ ما مَرَّ (في مِثْلِ: سَقْياً لك، وبُؤْساً لك) في المَصادِرِ النَّائبة عن فِعْل الأَمْرِ، وفي كَوْنِ المَجْرُور باللام ضَمِيْرَ المُخاطَب المُتَّصِل، وعليه فإنَّ مِثْلَ قَوْلك: شُكْراً لكَ كثيراً لا يُعدُّ من ذلك؛ لأنَّ التَّقْدِيْرَ: أَشْكُرُ لك شُكْراً، وقَوْلِك: سَقْياً للرَّجُلِ، ورَعْياً له، وأضْرابِها مِمَّا تكونُ فيه اللاَّمُ للتَّقْوِيَةِ، على أنَّها حَرْف جرٍّ زائد أو شَبِيْهٌ بالزَّائد، على أنَّ ما بَعْدَها مفعول به للمَصْدَر، ويجوزُ أنْ تكون غَيْرَ زائدة تتعلَّق بالمَصْدَرِ، فكأنَّ التَّقْدِيْرَ: اسْقِ يا رَبُّ الرَّجُلَ، وارْعَهُ.

ويُمْكِنُ أنْ تُعامَلَ المَصادرُ مِنْ باب: سُحْقاً لك، وبُؤْساً لك، وبُعْداً لك – معامَلَة: سَقْياً لك، ورَعْياً لك، على أنَّ المُرادَ أنَّ البُؤْس، والهلاك، والسُّحْقَ تكون بأمْرِ الله، فكأنَّه هو الفاعِلُ لا المُخاطَبُ.

ولا شَكَّ في أنَّ لاخْتيار الحركةِ الإعرابيَّة ولاسيَّما في القراءات القرآنيَّةِ – أَثَراً في رَغْبَةِ القارِئ في الإنْباء عن المَعْنَى الَّذي يُرِيْدُهُ، ولذلك آثَرَ هذه القراءَةَ على غَيْرِها، وهي مَسْأَلَةٌ تُعَدُّ مِنْ مسائِل الانْزِياحِ لتحقيق المَعْنَى المُرادِ، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه مِنْ ذلك فَضْلاً عَمَّا مَرَّ[1]:

- قراءَة نافِعٍ، والكسائيّ، وغَيْرِهما: ﴿وزُلْزِلُوا حتَّى يَقُوْلُ الرَّسُوْلُ﴾[2]،

---

(١) انظر في هذه المسألة كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع).

(٢) البقرة: ٢١٤.

برَفْعِ (يَقُوْلُ) بَعْدَ (حتَّى)، وهي مَسْأَلَةٌ مُقَيَّدَةٌ بثلاثَةِ قُيُوْدٍ[1].

١ - أنْ يَكُوْنُ زَمَنُ المُضارِعِ في الحالِ أي حالِ وقُوْعِ الفِعْلِ، أو مُؤَوَّلاً بالحالِ بالإضافَةِ إلى زَمَنِ التَّكَلُّمِ، كما في قَوْلِكَ: سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُها، على أنَّ هذا القَوْلَ قِيْلَ في أثناءِ الدُّخُوْلِ، أمَّا المُؤَوَّلُ بالحالِ فيَدُوْرُ في فَلَكِ حِكايَةِ الحالِ الماضِيَةِ، على أنَّ المُرادَ أنْ تُراعَى حالَتُهُمْ في الوَقْتِ الذي كانَ الرَّسُوْلُ، والَّذِيْنَ مَعَهُ يَقُوْلُوْنَ كَذا، وكَذا.

٢ - أنْ هذا الفِعْلُ مُسَبَّبٌ عَمّا قَبْلَ (حتَّى)، وكُلُّ ما لا يَخْضَعُ لسُلْطانِ هذا القَيْدِ لا يَصِحُّ رَفْعُهُ، كما في: سِرْتُ حتَّى تَطْلُعُ الشَّمْسُ؛ لأَنَّ طُلُوْعَ الشَّمْسِ ليس مُسَبَّباً عَنِ السَّيْرِ، وفي: ما سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُها؛ لأنَّ الدُّخُوْلَ لا يَتَسَبَّبُ عنِ السَّيْرِ، وفي: هَلْ سِرْتَ حتَّى تَدْخُلُها؟؛ لأنَّ السَّيْرَ لَمْ يتَحَقَّقْ وُقُوْعُهُ لكَوْنِهِ بَعْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهامِ (هلْ).

وقِيْلَ: إنَّ هذه المَسْأَلَة يَجُوْزُ فيها أنْ يُقالَ: أيُّهُمْ سارَ حتَّى يَدْخُلُها، ومَتَى سِرْتَ حتَّى تَدْخُلُها؛ لأنَّ هذا السَّيْرَ مُحَقَّقُ الوُقُوْعِ، ولذلك يَصِحُّ أنْ يكون سَبباً؛ لأنَّ الشَّكَّ يَكْمُنُ في الفاعِلِ، والزَّمَانِ أنْفُسِهِا، كما ذكر ابْنُ هشامٍ[2].

وذَهَبَ الأخْفَشُ إلى إجازَةِ الرَّفْعِ بعد النَّفْيِ على تَوَهُّمِ أنَّ أَصْلَ الكَلامِ إيْجابٌ قَبْلَ أنْ تَدْخُلَ أَداةُ النَّفْيِ، وهي أَداةٌ تُوُهِّمَ دُخولُها بعْدَ هذا الأصل على الكلامِ كُلِّهِ لا على ما قَبْلَ (حتَّى) خاصّةً.

وذكر ابْنُ هشامٍ أنَّ هذه المَسْأَلَةَ لو عُرِضَتْ على سِيْبَوَيْهِ لَمَا مَنَعَها؛ لأنَّ

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ٢٧٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ١٤٠؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٧٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢/ ٢٧٨؛ الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١/ ١٣٧.

المَنْعَ يَكْمُنُ في النَّفْيِ المُسَلَّطِ على النَّفْيِ.

ويَظْهَرُ لي أنَّ الأخْفَشَ في هذا المَذْهَب قد سَبَقَ التَّوْليديِّيْن التَّحويليِّيْن المعاصِريْن في هذا الأصْلِ التَّوْليديّ.

٣- أنْ يَكُوْن المُضارِعُ بَعْدَ (حتَّى) في هذه المَسْأَلَة فَضْلَةً، وعليه فإنَّ ما لا يَخْضَعُ لسُلْطانِ هذا القَيْدِ لا يَجُوْزُ الرَّفْعِ فيه، كما في: سَيْرِي حتَّى أَدْخُلَها، على أنَّ الرَّفْعَ يُبْقِي المُبْتَدأ بلا خَبَرٍ، وفي: كان سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَها، إذا عُدَّت (كانَ) ناقِصَةً، أمَّا إذا عُدَّتْ تامَّةً جازَ الرَّفْعُ، والقَوْلُ نَفْسُه في: كانَ سَيْرِي أَمْسِ حتَّى أَدْخُلُها، على أنَّ (أَمْسِ) يتَعَلَّق بالخَبَرِ المَحْذُوفِ وُجُوباً، وهي مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ لو جُعِلَ هذا الظَّرْفُ مُتَعَلِّقاً بـ(سَيْرِي)[١].

- جوازُ رَفْعِ (رَأْسها)، ونَصْبِهِ، وجَرِّهِ في: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتَّى رَأْسِها، وحتَّى رَأْسَها، وحتَّى رَأْسُها، على أنَّ الجَرَّ مَحْمُوْلٌ على أنَّ (حتَّى) حَرْفُ جَرٍّ بمَعْنَى (إلى) التَّي تُنْبِئُ عن انتِهاءِ الغايَةِ المَكانيَّة، وتَجُرُّ ما بَعْدَها[٢]، وأنَّ النَّصْبَ مَحْمُوْلٌ على أنَّها حَرْفُ عَطْفٍ كالواوِ، فيكُوْنُ الرَّأْسُ قَدْ أُكِلَ في هذا، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: أَعْجَبَتْني الجارِيَةُ حتَّى حَدِيْثُها[٣]، وأنَّ الرَفْعَ مَحْمُوْلٌ على أنَّها حَرْفُ ابْتِداءٍ، فيكونُ ما بَعْدَها مُبْتَدأً خَبَرُهُ مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: حتَّى رَأْسُها مَأْكُوْلٌ، فَيَكُوْنُ الرَّأْسُ دَاخِلاً في الأَكْلِ إذا كانت

---

(١) انظر التفصيل في نصب المضارع بعد (حتى) في كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع).

(٢) انظر التفصيل في نصب المضارع بعد (حتى) في كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع)؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ٢٦٣، ٢٨١، ٢٩٣.

(٣) انظر التفصيل في نصب المضارع بعد (حتى) في كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع).

عاطِفَةً، وحَرْفَ ابْتِداءٍ، وقِيْلَ إنَّ في الأَوَّلِ خلافاً.

وبِمّا رُوِي بالأَوْجُهِ الثَّلاثَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

عَمَمْتَهُمْ بالنَّدَى حتَّى غُواتِهم   فَكُنْتَ مالِكَ ذِي غيٍّ وذي رَشَدِ

بجَرِّ (غُواتِهم)، ورَفْعِهِ، ونَصْبِهِ.

وقَوْلُ أَبِي مَروانَ النَّحوِيِّ، أو المُتَلَمِّس[2]:

أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقاها

بجرّ (نَعْله)، ورَفْعِها، ونَصْبِها، على أنَّ النَّصْبَ بِفِعلٍ مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُه الفِعْلُ المُتَأَخِّر، أو بالعَطْفِ، والبَصْرِيُّوْنَ لا يُجِيْزُوْنَ الرَّفْعَ بعدَ (حتَّى) إذا لم يُذْكَر الخَبَرُ، وهو جائِزٌ على المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ.

وجاء في الكتابِ لسيبوَيْهِ: "وحَدَّثَنا مَنْ يُوْثَقُ به أنَّ بَعْضَ العَرَبِ قِيْلَ له: أَمَا بِمَكانِ كذا، وكَذا وَجْذٌ؟ وهو مَوْضِعٌ يُمْسِكُ الماءَ، فقالَ: بَلى، وِجاذاً، أي أعْرِف بها وِجاذاً"[3].

ويُفْهَمُ مِنْ كلامِ ابْنِ هشام أنَّه قاسَ حَذْفَ الفِعْلِ في هذا القَوْلِ على ذِكْرِهِ في الحَدِيْثِ الَّذيْ يُقالُ فيه للعَبْد يَوْمَ القِيامَة: "أَتَذْكُر يَوْمَ كذا، وكذا؟ فعَلْتَ كذا، وكذا"[4].

ويَتَبَدَّى لي أنَّ المُتَكَلِّمَ قَدِ انْزاحَ لسانُهُ مِنْ رَفْعِ (وجاذٌ) إلى نَصْبها لجذب

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ٢٩٣؛ المرادي، الجنى الداني: ٥٥٣.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ٢٦٥، ٢٨١، ٢٩٣؛ السيوطي، شرح شواهد مغني اللبيب: ١/ ٣٧٠؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ١٩؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢١٤.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢٩؛ وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٣/ ٥٦.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٣/ ٥٦.

الانْتِباه، على أنَّ الأَصْلَ: بَلى، فيها وِجاذٌ، وعليه فلا مُحْوِجَ إلى تَوَهُّمِ فِعْلِ عامِلِ النَّصْبَ فيها؛ لأَنَّ فِي عَدِّها مُبْتَدأً مُطَابَقَةً للسُّؤالِ المُصَدَّرِ بـ(أَمَا).

أَمَّا الحَدِيْثُ النَّبويُّ الشَّرِيْفُ فلَيْس مِن باب القَوْل السَّابق لما يَأْتِي:

١ - أَنَّ فِي السُّؤَالِ المُصَدَّرِ بالهَمْزَةِ فِعْلاً، وهو (أَتذْكُرُ).

٢ - أَنَّ الفِعْلَ العامِلَ مَذْكُوْرٌ لا مَحْذُوْفٌ، وهُو (فَعَلْتَ).

٣ - أَنَّ نَصَّ الحَدِيْثِ فِي (صَحِيْحِ مُسْلِم) لا يُعَزِّزُ ما مَرَّ: "...فتُعْرَضُ عليهِ صِغارُ ذُنُوبِهِ، فيُقالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذا، وكَذا، وكَذا، وكَذا، وعَمِلْتَ يَوْمَ كَذا، وكَذا، وكَذا، وكَذا، فيَقُوْلُ: نَعَمْ..."[1].

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾[2]، قِيْلَ: إنَّ (حِيْنِ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّ الغَفْلَةَ تَسُدُّ مَسَدَّهَا، وَالتَّقْدِيْرُ: وَدَخَلَ المَدِيْنَةَ عَلَى غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا، وَقِيْلَ إِنَّ (عَلَى) دَخَلَتْ فِي هَذِهِ الآيَةِ؛ لأَنَّ الغَفْلَةَ هِيَ المَقْصُوْدَةُ، وَقِيْلَ إِنَّ (عَلَى) بِمَعْنَى (فِي)[3].

- أَنَّ البَدَلَ لا يَصِحُّ فِي كُلِّ مَا يَكُوْنُ مَفْهُوماً مِنَ المُبْدَلِ مِنْهُ، كَما فِي قَوْلِكَ: انْتَصَرَ المَلِكُ جُنُوْدُهُ فِي المَعْرَكَةِ، وَقَطَعَ المَلِكُ سَيَّافُهُ يَدَ اللِّصِّ؛ لأَنَّ المَعْنَى بَيِّنٌ مِنْ حَيْث إِنَّ مَنْ يَنْتَصِرُ الجُنُوْدُ لا المَلِكُ، وَإِنَّ مَنْ يَقْطَعُ اليَدَ السَّيَّافُ.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٣/ ٥٦؛ صحيح مسلم: ٣/ ٤٧ (نقلاً عن المحقق).

(٢) القصص: ١٥.

(٣) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي: ١٣/ ٢٦٠، النحاس، إعراب القرآن: ٣/ ٢٢٢.

الانْزِياحُ والمَرْفُوعاتُ

مِمَّا يُمْكن إخْضاعُهُ لِسُلْطانِ الانْزِياح:

- **الانْزِياحُ والحالُ:**

مِمَّا يُمْكِنْ عَدُّهُ من ذلك:

١ – قَوْلُ العَرَب: أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ[1].

للنُّحاة في تَأْوِيْلِ هذا القَوْلِ ستَّةُ أقْوالٍ:

أ - أنَّ أَصْلَه: انْطَلَقْتُ لأنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً، على أنَّ المَفْعُوْلَ لأجْلِهِ المَسْبُوْقَ بلام التَّعليل قُدِّم للاخْتِصاص، وأنَّ الجارَّ (اللام) حُذِفَ اخْتِصاراً، ثم جِيْءَ بـ(ما) لتكوْن عِوَضاً من (كان) الَّتي حُذِفَتْ، وانْفَصَل اسْمُها، ثم أُدْغِمَتْ نُوْنُ (أنْ) في ميم (ما)، وعليه فإنَّ إعرابَ (مُنْطَلِقاً) في هذا القَوْلِ خبَرُ (كان) المَحْذُوْفة، على أنَّ (أمَّا) فيه مُرَكَّبَةٌ مِنْ (أنْ) المَصْدَرِيَّة، و(ما) التَّعْويضيَّة الزَّائِدَة، وأنَّ الفاءَ دَخَلَتْ في بعْض الشَّواهِدِ لأنَّها تُشْبِهُ فاء الجزاءِ؛ لكَوْن الأوَّلِ سبباً، والثَّاني مُسَبَّباً، وهو مَذْهَبُ البصريِّيْنَ.

ب- أنَّ (أنْ) المَصْدَرِيَّة في المَذْهَب البَصريِّ تُعَدُّ شَرْطيَّةً في المَذْهب الكوفيِّ بدليلِ دُخُوْلِ الفاءِ في خَبَرِها؛ لأنَّهم يُجِيْزُون فَتْحَ هَمْزَة (إنْ) الشَّرطيَّة، فتكُوْن (كان) قد حُذِفَتْ، وجيْء بـ(ما) عِوَضاً منها، كما في المَذْهَب البَصريِّ.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٤/ ٤٩٦؛ السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٠٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/ ١٤٤، ٢/ ٩٨؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٤.

جـ- أنَّ رَفع الاسْمِ (أنت)، ونَصْبَ الخَبَرِ (مُنْطَلقاً) بـ(ما) العاملَة عمل (ليس)، وليس بـ(كان) المَحْذُوفة، لأنَّها عِوَضٌ منها، وهو مَذْهَبُ ابْن جِنِّيٍّ، وشَيْخِهِ أبي عليٍّ الفارسيِّ.

د - أنَّ (كان) المَحْذُوفة تامَّة، على أنَّ (مُنْطَلِقاً) حالٌ في هذا القَوْلِ.

هـ- أنَّ (ما) زائِدَةٌ لا عِوَضٌ، ولذلك يَجُوْزُ إظْهارُ (كان) مَعَها، كما في: أمَّا كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، وهو قَوْلُ المُبَرِّد الَّذي رُدَّ بأنَّ هذا القَوْل جَرَى مَجْرى المَثَل فلا يَصِحُّ أنْ يُغَيَّر؛ لأنَّه يُقالُ كما سُمِعَ فَضْلاً عن أنَّ هذا المَوْضِعَ ليس مِنْ مَواضِعِ زِيادَة (ما) كما ذَكَر ابْنُ دُرَيْدٍ.

و - أنَّ رِوايَة مِثْلِ هذا القَوْلِ بكَسْرِ هَمْزَة (إمَّا)، وذِكْرِ (كان)، والفاء: إمَّا كنْت مُنْطَلِقاً انْطَلَقْت، كما يَظْهَر لي[1].

ومِمَّا عُدَّ شاهداً في هذه المَسْأَلَةِ: أمَّا أَنْتَ برّاً فاقْتَرِبْ، أمَّا زَيْدٌ ذاهِباً ذَهَبْتُ، وقِيْل: إنَّ هذا لم يُسْمَعْ إلاَّ في ضَمِيْرِ المُخاطَبِ، وعلى الرَّغْم من ذلك فإنّ سيبويْه أجازَ أنْ يكون اسْمُ (كان) اسْماً ظاهراً كما في المثال السَّابِق.

وبَعْدُ فيَتَبيَّن لنا أنَّ هنالك خِلافاً بَيْن النَّحْويّيْن في كلِّ عُنْصُرٍ مِن عناصِرِ هذا التَّرْكِيْبِ، وهي مَسْأَلَةٌ تَفْرِضُ على القارِئ، أو الدَّارِس أن يَتَوقَّف عِندَها؛ لِرَجْع النَّظَرِ في هذا الخِلافِ، وهو رَجْعٌ يَكْمُنُ فيما يأْتي:

أ - في تلك الشَّواهِدِ الَّتي اعْتُدَّ بها في هذه المَسْأَلَةِ، وهي شواهِدُ قَلِيْلَةٌ جداً، كما في كتُب النَّحْوِ، شاهِدٌ شِعْريٌّ، وهو قَوْلُ العبَّاس بْنِ مِرْداسٍ[2]:

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ٣٧٥؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٤.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ٣٧٥؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٤.

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ   فإنَّ قَوْمي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

وآخَرُ نَثْرِيٌّ، وهو: أمَّا أنتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، وقَولان آخران الغالِبُ أنَّهما مَصْنُوْعان، وهما: أمَّا أَنْتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ، وأمَّا زَيْدٌ ذاهِباً ذَهَبْتُ.

أ - أنَّ هذه الشَّواهِدَ يُسَيْطِرُ عليها عند النُّحاةِ التَّأْوِيْلُ، والتَّخْمِيْن لإخضاعِها لسلطان الأَصْل النَّحويّ، فليس بخافٍ ما فيها من حذفٍ، وتَعوِيْضٍ، وتقديْمٍ، وتَأْخِيْرٍ.

ب- أنَّ هذين الشَّاهِدَيْنِ المَسْمُوْعَيْن عن العرب لا بُدَّ من أن يَطْمَئِنَّ الدَّارِسُ إِلَى أنَّهما سُمِعا عن العَرَبِ هكذا دُوْنَ تَصَرُّفٍ أو حَذْفٍ، أَوْ زِيادَةٍ.

جـ- أنَّ هذين الشَّاهِدَيْن، أو غَيْرَهما بحاجَةٍ إلى تَبَيُّنِ النَّصِّ الكامِلِ الَّذي اشْتَمَل عليهما؛ لأنَّ المَنْهَجَ العلميَّ السَّوِيَّ يَقْتَضي ذلك.

د - أنَّ هذه الشَّواهِدَ أيّاً كانَتْ لا بُدَّ مِنْ أنْ يتَبَيَّنَ القارئُ، أو الدَّارِسُ وَضْعَ المُتَكَلِّم، والمُخاطب فيها، وما يُؤَثِّرُ فيها مِنْ ظُرُوْفٍ اجتماعِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ، كالأَعْرافِ، والعاداتِ، والتَّقالِيْدِ، والمُعْتَقَداتِ، وغيرِها مِن المُؤَثِّرات الأُخْرى.

ولو حاوَلْنا أنْ نُخْضِعَ هذه الشَّواهِدَ لسُلْطانِ المَناهج اللُّغويَّة المعاصِرَة لوَجَدْنا اخْتِلافاً بيِّناً بين النُّحاة القدامَى، وبَيْنَهُم، وهو اخْتِلافٌ يتَبَدَّى مِنْ تَبَيُّنِ تَعامُلِ هذه المَناهِج مَعَها:

أ - أنَّ الوصْفيِّين لا يَلْجَؤُون إلى التأْوِيْلِ، والتَّعْلِيْلِ؛ لأنَّهم يتَقَيَّدُون بما سُمِعَ، على أنَّ المَكْتُوْبَ لا يُعْتَدُّ به، ولا تُبْنَى عليه قواعِد.

ب- أنَّ التَّوْليديِّيْنَ التَّحْويليِّيْن لا يَعُدُّون (كان) أو (إن) الشَّرْطيَّة مِن العوامِلِ الَّتي تُؤَثِّر في إعْرابِ ما بَعْدَها؛ لأنَّها عناصِرُ زِيْدَت على الأصْلِ التَّوْليديّ المُتَوَهَّم، وهو: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، على أنَّ حَرَكَةَ (مُنْطَلِقاً) عِنْدَهم حَرَكَةُ اقْتِضاءٍ اقْتَضَتْها طبيعة اللُّغة.

جـ- أنَّ الوظيفيِّين يُعْرِبون (أنْتَ) في: أنْتَ مُنْطَلِقٌ -فاعلاً لاسْمِ الفاعِلِ (مُنْطَلِقٌ)، أو فاعِلاً لـ(كان) لو ظَهَرَت على أنَّ (مُنْطَلِقاً) عِنْدَهُمْ وَظيفَةٌ دلاليَّةٌ لا تَرْكيبيَّة؛ لأنَّ الوظيفَة التَّرْكيبية تكادُ تَكُوْنُ مَحْصُوْرَةً عِنْدَهم في الفاعِلِ، والمَفْعُوْل به، ولذلك يَعُدُّونَ المبتدأ وظيفَةً تَداوُليَّة يتَداوَلُها المُتَكَلِّم والمُخاطَبُ.

وبَعْدُ فإنَّه يتَبَدَّى لي مِنْ هذه الشَّواهِد -تَوهُّمُ انْزياحِ لسان العربيّ الفصيح مِن الرَّفْع إلى النَّصْب على وَفْقِ ما يَأْتي على أنْ تُراعَى ظُرُوفِ المُتَكَلِّم، والسَّامِع الاجتماعيّة، والنَّفْسِيَّة، وغيْرُها مِمَّا له أثَرٌ في هذه الشَّواهِدِ:

أ - أنْ يُتَوَهَّمَ أنَّ أصْلَ (أمَّا) هو: أمَا أداة الاستِفْتاح الَّتي تُنْبِئُ عن التَّنْبِيهِ، وهو يَكْمُن في تَنْبِيهِ المُخاطَب، أو السَّامِعِ، أو القارئ، أو النَّاقِدِ -على ما يَأْتي بعد هذه الأداة، على أنَّ أصْلَ هذه الشَّواهِدِ الابْتِداءُ، والخَبَرُ: أنْتَ مُنْطَلِقٌ في: أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، على أنَّ الفاءَ -لَوْ وُجِدَت- حَرْفٌ يُنْبِئُ عَنِ التَّعْليل؛ ولذلك صِيْرَ إلى نَصْب الخَبرِ لجَذْب الانْتباه إليه لتَوْكِيْدِهِ، على أنَّهُ البُؤْرَةُ، أو المِحْوَرُ في هذه التَّراكِيْبِ، وأضْرابِها.

ب- أنْ يُتَوَهَّمَ أنَّ أصْلَ هذا التَّرْكِيْبِ: أمَّا، أو إمَّا أنْتَ مُنْطَلِقٌ انْطَلَقْتُ، على أنَّ الجُمْلَة الاسميَّة قائِمةٌ مَقامَ فِعْلِ الشَّرْطِ؛ لأنَّ (مُنْطَلِقٌ) يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ

إذا عُدَّتْ (أمَّا)، و(إمَّا) مُنْبئةٌ عن الشَّرْط، أو على أنَّ (أمَّا) الَّتي قِيْل إنَّ أصْلَ التَّرْكِيْبِ مَعَها هو: لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ- زائِدةٌ لأجْل المَعْنى، لا أثَرَ لها في إعْرابِ ما بَعْدَها الَّذي هو جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ خَبرُ مُبْتَدَئِها (مُنْطَلِقٌ) الَّذي حَدَثَ فيه انْزِياحٌ، كما مَرَّ.

ولعلَّ هذا الانْزِياحَ على الرَّغْمِ مِمَّا فيه من تَوَهُّمٍ -يَقْضِي على تلك التَّخْمينات من حَيْثُ الحَذْفُ، أو التَّعْوِيْضُ اللَّذين يُطالِعانِنَا في أَقْوالِ النُّحاة.

- **الحال المؤكِّدَة لمضمون الجُمْلة:**

كما في: زَيْدٌ أخُوْكَ عَطُوْفاً، على أنَّ (عَطُوْفاً) حال مُؤَكِّدَة لمضمونِ الجُمْلة الاسميَّة (زَيْدٌ أخوكَ)، وهي جُمْلَةٌ مُقَيَّدَةٌ في هذه المَسْأَلة بِكَوْنِ رُكْنَيها جامِدَيْن مَعْرِفَتَيْنِ؛ لأنَّه لا يُؤَكَّد إلاَّ ما هو مَعْرُوف على المَذْهب البصريّ، وأنَّ مَضْمُوْنَ الجُمْلَةِ مَعْنَى المَصْدَر المَأْخُوذ من المُسْند فيها مُضافاً إلى المُسْنَدِ إليه إنْ كانَ المُسْنَدُ مُشْتَقَّاً كما في: زَيْدٌ قائمٌ، أو قام زَيْدٌ، على أنَّ هذا المَصْدَر فيهما: قِيامُ زَيْدٍ، وإنْ كانَ المُسْنَدُ جامِداً فالمَصْدَرُ المَأْخُوْذُ هو الكَوْنُ المُضافُ إلى المُسْنَدِ إليه، والتَّقْدِيْرُ: كَوْنُ زَيْدٍ أخاً، على أنَّ التَّوْكيد يَكْمُنُ في العَطْفِ، والحُنُوِّ.

ويَعُوْدُ سَبَبُ كَوْنِ كلا رُكْني هذه الجُمْلة جامِداً إلى أنَّه لو كانَ أحَدُهما مُشْتقاً لكان هو العامل في هذه الحالِ، وبذلك تكُوْنُ مُؤَكِّدَةً لعامِلِها لا لمَضْمُوْنِ الجُمْلَة.

وعَدَّ ابْنُ مالِكٍ في (شرح التَّسْهيل) الحالَ في هذه المَسْأَلة مِنْ باب المُؤَكِّدة لعامِلِها؛ لأنَّ المُؤكِّدة لعاملها موافِقةٌ له في المَعْنَى دون اللّفظ، على أنَّ الأَبَ، والحَقَّ في: هو الحَقُّ بيِّناً -صالحان للعَمَلِ؛ لأنَّ الأَبَ مُؤَوَّل بالعاطِفِ، والحَقَّ

مُؤَوَّلٌ بالصّفة المُشَبّهة (بَيِّنٌ)، وهذه الحالُ يجبُ تأْخِيرُها؛ لأنّها تَوْكِيْدٌ، والتَّوْكيد يجب تأْخيرُه عن المُؤَكَّد.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك في هذه المَسْأَلة قولُ سالم بن دارة اليَرْبُوْعيّ[1]:

أنا ابْنُ دارَةَ مَعْرُوْفاً بها نَسَبِيْ   وهَلْ بدارَةَ يا للنَّاسِ مِنْ عارِ

على أنَّ (مَعْرُوْفاً) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ الاسميَّة (أنا ابْنُ دارَةَ)، وأنَّ (نَسَبِيْ) نائبُ فاعِلٍ.

وبَعْدُ فإنَّ ما يُعَدُّ مِنْ باب الحال المُؤَكِّدَة لمضمون الجُمْلَةِ يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ أصْلُها خبراً، والتَّقْدِيْرُ: زَيْدٌ أَخُوْكَ عَطُوْفٌ، وهُو الحقُّ بَيِّنٌ، وأنا ابْنُ دارَةَ مَعْرُوْفٌ بها نَسَبِيْ، على أنَّ (أَخُوْك) في الجملة الأُوْلى بَدَلٌ مِنَ المبتدأ (زَيْدٌ)، والقَوْلُ نَفْسهُ في الجُمْلَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ، ولكنَّ هذا الخَبَرَ انْزاحَ لسان المُتَكَلِّم فيه مِن الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، أو تَحَوَّلَ الرَّفْعُ إلى النَّصْبِ لجَذْبِ الانْتباهِ إلى هذه الكلمةِ لتَوْكِيدها، وَيُمْكِنُ عَدُّ (هو) في: هُوَ الحقُّ بَيِّناً -ضَمِيْرَ شَأْنٍ عَلَى أَنَّ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ بَعْدَهُ خَبَرُهُ.

- **الحالُ المُفْرَدةُ وصِفَتُها المُؤَوَّلانِ بمشْتَق:** كما في:

أ - بعْتُهُ الشَّيْءَ يَداً بيَدٍ، على أنَّ الحالَ (يَداً) المَوْصُوفَة بشبه الجُمْلة (بيَدٍ)، وأنَّ صاحِبَ الحالِ الفاعِلُ، والمَفْعولُ به، والمُرادُ: مُقابضَيْنِ، وغَيْرِ ذلك مِمَّا يُنْبِئُ عن المُفاعَلَةِ[2].

ب- كلمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ، وهذا القَوْل للنُّحاةِ فيه ثَلاثَةُ أقْوالٍ:

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٥.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٠؛ عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٣٦٩؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٤٤-٤٥؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ١٠-١١.

١- أنَّ مَجْمُوْعَ (فاهُ إلى فِيَّ) هو الحال (المَوْصُوْفُ وصِفَتُهُ)، على أنَّ المُرادَ (مُشافَهَةً) أو (مُشافِهَيْنِ)، وهو عند سيبَوَيْهِ اسْمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المَصْدَر.

٢- أنَّ (فاهُ) مَفْعُوْلٌ به لِحالٍ مَحْذُوفة، والتَّقْدِيْرُ: جاعلاً فاهُ إلى فِيَّ، على أنَّ (فاهُ) نابَ مناب عاملِهِ في هذه المسْألة، وهو قَوْلُ الكُوْفِيِّيْن.

٣- أنَّ (فاهُ) مَنْصُوْبٌ على نَزْعِ الخافِضِ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: كَلَّمْتُهُ مِنْ فِيْهِ إلى فِيَّ، وهو قَوْلُ الأَخفَشِ، وهذا القَوْلُ رَدَّهُ المُبَرِّدُ؛ لأنَّ الإنسانَ يتكَلَّمُ مِنْ نَفْسِهِ لا مِنْ غَيْرِه، على أنَّ قَوْلَ الأخفَش قد يُحْمَلُ على القَلْبِ عِندَ ابن هِشامٍ، والتَّقْدير: كلَّمْتُه فِيَّ إلى فِيْهِ؛ لأنَّ المَعْنَى بَيِّنٌ، على أنَّ المُتكَلِّمَ على هذا القَلْبِ يتكَلَّمُ مِنْ نَفْسِهِ لا مِنْ غَيْرِه.

جـ- بِعْتُهُ البُرَّ مُدّاً بِمُدٍّ، أو بِعْتُهُ البُرَّ مُدّاً بكذا، (مُسعَّراً)، وجاوَرْتُهُ مَنْزِلَهُ إلى مَنْزِلِيْ (مُلاصَقَةً)، وناضَلْتُهُ قَوْسَهُ عن قَوْسِي (مُدافَعَةً)، وكلَّمْتَ المُنْكِرَ عَيْنَهُ إلى عَيْنِي (مُواجَهَةً)، وجالَسْتُهُ جَنْبَهُ إلى جَنْبي[1].

د - بِعْتُهُ الشاءَ شاةً ودرْهَمٍ، وشاةً ودِرْهماً، على أنَّ الواوَ بمعنى الباء، ويجوزَ أنْ تكون (شاةٌ) مَرْفُوْعَةً على الابتداء أيْ بعْتُهُ الشَّاءَ شاةٌ بِدِرْهَمٍ مِنها[2].

وبَعْدُ فإنَّ هذه الأَحْوالَ المُفْرَدَةَ يَجُوْزُ فيها الرَّفْعُ على الابْتِداءِ، والخَبرِ: كلَّمْتُهُ فُوْهُ إلى فِيّ، وبِعْتُهُ البُرَّ مُدٌّ بكذا، أو بِمُدٍّ[3]، على أنَّ الجملة الاسميّة في مَوْضعِ نَصْبٍ على الحال، وأنَّ الرَّابِط مُقَدَّرٌ في كُلِّ ما لا رابِط فيه، كما في: بعتُهُ البُرَّ مُدٌّ بِمُدٍّ مِنْهُ.

---

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٣٦٩.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٣/ ٣٧٣، ٦/ ٤٤٧.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧١-١٧٢.

وذَكَر الأُستاذ عبّاس حَسَن أنَّ (عَيْنَهُ) في: كَلَّمْتُ المُنْكِرَ عَيْنَهُ إلَى عَيْنِي (مُوَاجَهَةً) لا يَحْسُنُ أنْ تكونَ بدلاً من (المُنْكِرَ) في (عَيْنَهُ)، لأنَّ المَعْنَى لا يَصِحُّ مع إعادة العامِلِ مَعَ هذا البَدَلِ، إذ يصِيرُ التَّقْدِير على ذلك: كلَّمْتُ عينَهُ، ويُمْكِنُ أنْ يُتَخَلَّصَ من ذلك بكَوْنها عَطْفَ بيانٍ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّ الأصْلَ -كما يَظْهَرُ لي- الرَّفْعُ، إذْ صيْرَ إلى النَّصْب لتحقيقِ تَوْكيد هذه الكلمة مَوْضِعِ الانْزياحِ بجَذْبِ الانتِباهِ إليها.

- **الاسْم المَنْصُوب بَعْد (ما أفْعَلَ) في التَّعَجُّبِ**[1]:

يُعْرَبُ المُتَعَجَّبُ منه عند النُّحاةِ مَفْعُوْلاً به، أو مُشَبَّهاً به، على أنَّهُ في المَعْنَى مُحَوَّلٌ مِنْ فاعِلٍ؛ لأنَّ (أفْعَلَ) مَنْقُوْلٌ مِنْ (فَعُلَ)، على أنَّ أصْلَ ما أَحْسَنَ زَيْداً- هو: حَسُنَ زَيْدٌ، وهو أصْلٌ يُمْكِنُ أن يُسْتَغْنَى به عن هذا الإعراب، ويُكتَفَى بإعرابه فاعِلاً مَنَعَ مِنْ ظُهُوْرِ الضَّمّةِ حَرَكَةُ الانْزِياحِ؛ لأنّ ما يقتضيه هذا الأُسْلُوْبُ من خصائِصَ فَرَضَ عليه هذه الحركَةَ لتَوْكِيْدِه بجَذْبِ الانتباه إليه.

ويَجُوْزُ أنْ تكون الهَمْزَةُ في (أفْعَلَ) للصَّيْرُوْرَة على أنَّ المُرادَ: شيْءٌ حَسُنَ به زَيْدٌ، أو صار به ذا حُسْنٍ، والأَوْلى أنْ تكُوْن (ما) جِيْءَ بِهَا للإنْباءِ عن مَعْنَى التَّعَجُّب، فلا مَحَلَّ لها من الإعرابِ.

ويَعُدُّ التَّوْليديُّون التَّحويليُّون (زَيْداً) في القَوْلِ السَّابِقِ مُبْتدأ خَبرُه (أَحْسَنَ)، على أنَّ الفَتْحَةَ حَرَكةُ اقْتِضاءٍ في المبتدإ والخَبَرِ[2].

- **المَنْصُوبُ، والمَجْرُوْرُ، والمَرْفُوع بعْد (كم) خبريَّةً، واستفْهاميَّةً:**

قِيْلَ: إنْ تمييزَ (كم) الاستفهاميّة مَنْصُوْبٌ كما في قَوْلك: كم طالباً في

---

(١) انظر في هذا الأسلوب كتابنا: وسائل المدح والذَّمّ، والتعجب في العربية والمحورية (قيد الطبع).
(٢) انظر التفصيل في هذه المسألة في كتابنا: وسائل المدح والتعجب في العربية والمحورية (قيد الطبع).

الفَصْل، على أنَّ (كم) في محل رفع على الابتداء، وإنَّ تمييز (كَمْ) الخبريَّة مفْرَدٌ مَجْرُوْرٌ، أو جَمْعٌ مَجْرُوْرٌ، على أنّه مُضافٌ إليه في المَذْهَب البَصريّ، ومَجْرُوْرٌ بحَرْفِ جَرٍّ مَحْذوفٍ في المَذْهَب الكوفيّ، وقيلَ: إنَّ المَرْفُوع مُبْتدأ خَبَرُه ما بَعْدَه على أنَّ (كم) إمَّا أن تُعْرَبَ ظرفاً، أو مفعولاً مطلقاً، أو غيرهما على حَسَب التَّرْكيب اللُّغويّ، وقيل: إنَّ النَّصْبَ، والجَرَّ يَعُوْدَانِ إلى تَحقيقِ أَمْنِ اللَّبسِ بين (كم) خَبَرِيَّةً، واستِفهاميَّةً.

ويتَبَدَّى لي أنَّ في الاسْم بعد (كَمْ) بنوعيها انْزِياحاً لجَذْب الانْتِباه إليه فَضْلاً عَنْ تحقيق أمْنِ اللَّبْس بين نَوْعَيْها، على أنّه إمَّا أنْ يكونَ مُحَوَّلاً عن مُبْتدأ، أو مَفْعُولٍ به، أو مَفْعُوْلٍ مُطْلَقٍ، أو مَفْعُولٍ فيه على حَسَب التَّراكيب اللُّغَوِيَّة، على أنْ (كم) جِيْءَ بها لأجْل المَعْنَى، فلا مَحَلَّ لها مِنَ الإعْرابِ كما في المنهج التَّوليديّ التَّحويليّ، على الرَّغْمِ مِنْ كَونِها كنايَةً عن العَدد، كما في: كم طالبٍ في الفَصْل، على أنَّ (طالبٍ) مُبْتَدأ، وفي: كم طالب قابَلْتُ، على أنَّ (طالبٍ) مَفْعُولٌ به، أو مُبْتدأٌ على مَذْهَب من يُجِيْزُ حَذْفَ عائد المبتدأ المنصوب، وفي: كم ساعَةٍ قَرَأْت الكتابَ، على أنَّ (ساعَةٍ) مَفْعُوْل فيه، وفي: كم مَشْيٍ مَشَيْتُ، على أنَّ (مَشْيٍ) مَفْعولٌ مُطْلَقٌ.

- **تَقدُّم مَعْمُولِ المُضافِ إليه عليه:**

في هذه المَسْأَلَة ثلاثةُ أقْوالٍ[1]:

أ - المَنْعُ مُطْلَقاً، وهو قَوْلُ الجُمْهُورِ.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٦٢٩-٦٣١؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٢٧٨؛ ابن مالك، شرح التسهيل: ٣/ ٢٣٦؛ ثعلب، مجالس ثعلب: ١٦٩؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٩٤.

ب- جَوازُ تَقدِيْم مَعْمُولِ ما أُضِيْفَتْ إليه (غيرُ) مُطْلقاً، وهو قولُ السِّيرافيّ، والزَمَخشريّ، وابن مالكٍ، وغيرِهم.

جـ- جوازُ تقدِيم المَعْمُولِ إذا كان هذا المعمولُ ظَرْفاً.

وذَكَر ابْنُ هشامٍ أنَّ قَوْلَكَ: أنا زَيْداً غَيْرُ ضارِبٍ -صحيح؛ لأنَّهُ بمعنى: أنا زَيْدٌ لا أَضْرِبُ، على تَوَهُّمِ عَدَمِ الإضافة، كما يُفْهَمُ، فلا يَصِحُّ أنْ يُقالَ عِنْدَهُ: أنا زَيْداً أَوَّلُ ضارِبٍ، أو: مِثْلُ ضارِبٍ.

وقَد عَزَّزَ رَأْيَهُ بقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وهو في الخِصام غَيْرُ مُبِيْنٍ﴾[1]، على أنَّ (في الخِصامِ) يَتَعَلَّقُ بـ(مُبِيْنٍ) حَمْلاً على المَعْنى، وبقَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:

فَتًى هو حَقّاً غَيْرُ مُلْغٍ تَوَلُّهُ ... ولا تَتَّخِذْ يَوْماً سِواهُ خليْلا

على أنَّ (حَقّاً) مَفْعُوْلٌ به لاسْمِ الفاعِلِ (مُلْغٍ).

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّه لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ عِنْدَهُ: جاءَني زَيْداً غَيْرُ ضارِبٍ؛ لأنَّ النَّافي (غير) لا يَحُلُّ مكانَ غَيْرِه.

وبَعْدُ فإنَّ هذه المَسْأَلَةَ كما في المثالِ المَصْنُوْعِ يُمْكِنُ إخضاعُها لسُلْطانِ الانْزِياح مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ لجَذْبِ الانْتباهِ إلى هذا المُقَدَّم لتوكيدِهِ فَضْلاً عن تَوْكِيْدِه بالتَّقدِيْم، على أنَّ الأَصْلَ: أنا زَيْدٌ غَيْرُ ضَارِبٍ، على أنَّ (زَيْدٌ) مُبْتدأٌ ثانٍ خبرُهُ (غَيْر)، وأنَّ مَفْعُوْل اسْمِ الفاعِلِ (ضارِبٍ) محْذُوف، وأنَّ الجُمْلَةَ الاسميَّة خَبَرُ المُبْتدأ الأَوَّل (أنا)، والرَّابِط ضَمِيرُ المَفْعُولِ بِهِ المَحْذُوفِ.

---

(١) الزخرف: ١٨.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٦٣٠؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: ٦٥٣؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٢٧٨؛ ابن مالك، شرح التسهيل: ٣/ ٢٣٦.

- **الجَرُّ على الجِوارِ:**

مِمَّا استَشْهَدَ به النُّحاةُ على هذه المَسْأَلَةِ قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بجَرِّ (خَرِبٍ)، على الرَّغْمِ من أَنَّهُ صِفَةٌ لـ(جُحْرٌ)، وذَكَرَ ابْنُ هشامٍ[1] أنَّ الأَكْثَرَ الرَّفْعُ، وللنَّحويّيْن في الجَرِّ على الجِوار قَوْلان:

أ - أنَّ مِنْهُم مَنْ أَنْكَرَهُ، كالسِّيْرافيّ، وابْنِ جِنّي، على أنَّ الأَصْلَ عند ابْنِ جِنِّيٍّ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ، على أنَّ هذا النَّعْتَ مِنْ باب النَّعْتِ السَّبَبِيِّ لا الحقيقيِّ، وأَنَّ الأَصْلَ عِنْدَ السِّيرافيّ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبِ الجُحْرِ منه.

ب- أنَّ منْهُم مَنْ أجازَهُ حَمْلاً على ما في الكلام العربيّ من شواهِدَ[2]، ويكون في النَّعْتِ، والعَطْفِ، والتَّوكيدِ، ومِنَ النَّعْتِ قَوْلُ امْرِئِ القَيْس[3]:

كأَنَّ أبانا في عَرانِيْنِ وَبْلِهِ   كبيْرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

بجَرّ (مُزَمَّلِ) لُمجاوَرَتِهِ (بِجادٍ) على الرَّغْم مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً لـ(كبيْرٌ) المَرْفُوْعَة.

ومِنَ العَطْفِ قِراءَةُ السّلميّ، والحسن البصريّ، والكسائِيّ، وغَيْرِهم: **﴿يَطُوْفُ عليهم ولدانٌ بأكْوابٍ وأبارِيْقَ وحُوْرٍ عَيْنٍ﴾**، بجَرِّ (وحُوْرٍ عَيْنٍ) عَطْفاً على (بأَكْوابٍ وأَبارِيْقَ)، على أنَّ هذا العَطْفَ مِنْ بابِ العَطْفِ على الجِوارِ[4]،

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٦/ ٦٦٠؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٣٠٥؛ ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٠٣؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٢١٧؛ ابن جني، الخصائص: ١/ ١٩٢، ٣/ ٢٢٠.

(٢) انظر هذه المسألة في كتابنا: الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٦١٠.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٦٦٠.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢٥٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٢٠٦؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ١٩٤.

على أنَّ الأَصْلَ أنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على (وِلْدانٌ مُخَلَّدُوْن) لا على ما قَبْلَهُ؛ لأنَّ المَعْنَى لَيْس على أنَّ هؤلاءِ الوِلدانُ المُخَلَّدون يطُوْفون عليهم بالحُوْرِ العِيْنِ في أَحَدِ التَّأْوِيْلات.

ومِنْهُ قِراءَة: ﴿**فاغْسِلُوا وجُوْهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ وامْسَحُوا بِرُؤُوْسِكُمْ وأَرْجُلِكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ**﴾[1]، بجَرِّ (وأَرْجُلِكُمْ) لأَنَّهُ مُجاوِرٌ لـ(بِرُؤُوسِكُمْ) على أنَّه في المَعْنَى مَعْطُوْفٌ على (أَيْدِيَكُم)؛ لأنَّ الأَرْجُلَ حُكْمُها عند أَهْلِ السُّنَّةِ الغَسْلُ لا المَسْحُ، وفي هذه القِراءَةِ تَأْوِيْلاتٌ أُخْرى[2].

ومِنَ التَّوْكِيْدِ قَوْلُ أبي الغريب الأَعْرابِيِّ[3]:

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِيْ الزَّوْجات كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

بجَرِّ (كُلِّهم) لُمجاوَرتِه (الزَّوجاتِ)، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّه تَوْكِيْدٌ لـ(ذَوِي) المَفْعُوْل به، ولذلك فإنَّ وَجْهَهُ النَّصْبُ لا الجَرُّ.

وذَكَرَ ابْنُ هِشام[4] أنَّ ما عليهِ المُحَقِّقُوْنَ أنَّ الجَرَّ على الجِوارِ يكونُ في النَّعْتِ قَليلاً، وفي التَّوْكِيْدِ نادِراً، وأنَّهُ لا يَكُوْنُ في عَطْفِ النَّسَقِ؛ لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ يَمْنَعُ هذا التَّجاوُرَ.

وبَعْدُ فإنَّ ما مَرَّ مِنْ حَمْلٍ على الجِوارِ في النَّعْتِ، أو التَّوْكِيدِ، أو عَطْفِ النَّسَقِ الأَوْلى أنْ يُحْمَلَ على الانْزِياح مِنْ حَرَكةٍ إعْرابيَّةٍ إلى أُخْرى لتَوْكِيدِ الكلمةِ

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٤٣٧؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٦٦٢؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: ٩٦٢؛ همع الهوامع: ٤/ ٣٠٤، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٠٤.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٦/ ٦٦٢؛ وانظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٤٣٧؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٣٠٤.

مَوْضِع الانْزِياح بجَذْبِ الانْتباهِ إليها، فلا نُحْوجَ إلى تَوَهُّمِ الجرِّ على الجِوارِ، أو غَيْرِه مِنَ التَّأْوِيْلات.

- **تَقدُّم الحال على عاملها الظَّرْف:**

أجازَ بَعْضُ النُّحاةِ تَقَدُّمَ الحال على عامِلها الفِعْل الَّذي يَتَعَلَّقُ به الظَّرْفُ، كما في: زَيْدٌ جالساً في الدَّارِ، على أنَّ الأصْلَ: زَيْدٌ في الدَّارِ جالِساً، على الرَّغْمِ من أنَّ ما يُحْمَلُ على الاتِّساع في هذه المَسْألة الظَّرْفُ، والجارُّ والمَجْرُوْرُ؛ لأنَّهما لا تَظْهَرُ عليهما حَرَكةٌ إعْرابيّة، وذَكَر الدُّسوقيُّ[1] أنَّ المُعْتَمَدَ عَدَمُ الجَوازِ؛ لأنَّ هذه المَسْأَلَةَ مَحْصُوْرَةٌ عِنْدَهُ في الظَّرْف، والجارّ والمَجْرُوْر، كما في قَوْلِهم: أَكُلَّ يَوْمٍ لك ثوبٌ، على أنَّ (كُلَّ يَوْمٍ) مَعْمُوْلٌ لما يَتَعَلَّقُ به (لك) على أنَّه خَبَرٌ لـ(ثَوْبٌ).

ويتَبَدَّى لي أنَّ المَعْنَى يُنْبِئُ عَن أَنَّ أَصْلَ هذا القَوْلِ: زَيْدٌ جالِسٌ في الدَّارِ، على أنَّ (في الدَّارِ) يتَعَلَّقُ بـ(جالِسٌ) الَّذي هو خبر المبتدأ (زيْد)، على أنَّ فيه انْزِياحاً مِن الرَّفْعِ إلى النَّصْب، لجَذْب الانْتباه إليه لتحقيق تَوْكِيدِه.

- **عَطْفُ ما بَعْدَ (بل) على ما قَبْلَها بَعْدَ النَّفْيِ، أو النَّهْيِ:**

تُنْبِئ (بل) إذا سَبَقَها نَفْيٌ، أو نَهْيٌ عن نَفْيِ الحُكْمِ عمَّا قَبْلَها، وإثْباتِهِ لما بَعْدَها، كما في: ما قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، و: لا يَقُمْ زَيْدٌ بل عَمْرٌو، على أنَّ القِيامَ مَنْفِيٌّ عَنْ (زَيْدٌ) ومُثْبَتٌ لـ(عَمْرٌو) في هذين المِثالَيْنِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ إجْماع النُّحاة على هذه المَسْأَلَةِ فإنَّ المُبَرِّدَ، وعَبدَ الوارِثَ أَجازا أنْ تَنْقُلَ مَعْنَى النَّفْيِ، أو النَّهْيِ إلى ما بَعْدَها، إذ يَصِحُّ أنْ يُقالَ على هذه الإجازَة: ما زَيْدٌ قائِماً بَل قاعِداً، وبَل قاعِدٌ، على أنَّ النَّفْيَ انْتَقَل إلى ما بَعْدَها في النَّصْبِ، وأنَّ الإثْباتَ حُكْمُ ما

---

(١) انظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٢/ ٣١٥.

بَعْدَها، كما مرَّ.

وَيَظْهَرُ لي أنَّ هذه المَسْأَلَةَ يُمْكِنُ إخْضاعُ النَّصْبِ للانْزِياح مِنَ المَرْفوع إلى المَنْصُوْبِ لجَذْبِ الانْتباه إلى ما بَعْدَها؛ لأنَّه المقصودُ، أو المِحْوَرُ، أو البُؤْرةُ بلا تَقَيُّدٍ بالمُرادِ بهما في النَّحْوَيْنِ التوليديّ التَّحْويليّ، والوَظيفيّ، وهو انْزِياحٌ يَتَحَقَّقُ به إجماع النُّحاةِ في هذه المَسْأَلَة[1].

- **وُقُوْع المشتق بين حَرْفي جَرٍّ مُتَفِقَيْنِ مَسْبُوْقَيْنِ بمبتدإٍ، أو اسم (كان)، أو إحدى أَخَواتِها، أَو اسْمِ (إِنَّ)، أَو إِحْدَى أَخَوَاتِهَا:**

يجِبُ نَصْبُ هذا المُشْتَقِّ في هذه المَسْأَلة على المَذْهب الكوفيّ[2]، وعليه فإنَّ رَفْعَهُ على الخَبَرِ يُعَدُّ لَحْناً عِنْدَهُم، على الرَّغْم مِنْ أنَّ هذا الرَّفْعَ جائِزٌ على المَذْهَب البَصريّ، كما في قَوْله تعالى: ﴿**فكان عاقِبَتُهما أنَّهما في النَّارِ خالِدَيْنِ فيها**﴾[3]، على أنَّ (خالِدَيْنِ) حالٌ، وأنَّ (في النّارِ) خَبَرُ (إنَّ)، وقَوْلِكَ: زَيْدٌ في الدَّارِ قائماً فيها، وإنَّ زَيْداً في الدَّارِ قائماً فيها.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّ رَفْعَ (راغِبٌ) في: إنَّ زَيْداً في الدَّارِ راغِبٌ فِيْك- واجِبٌ لاخْتِلاف الجارَّيْنِ، والمَجْرُوْرَيْنِ.

وَلَعَلَّ فِي حَمْلِ المَسْأَلَةِ عَلَى الانْزِيَاحِ تَوْكِيْداً لِلْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِيَاحِ.

- **الانْزِياحُ من الرَّفْعِ إلى النَّصْب فيما يُسَمى بالمَصادِرِ التَّشْبيهيَّة أو العَكْسُ:**

كما في: لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ، وصَوْتَ حمارٍ، على أنَّ الرَّفْعَ والنَّصْبَ

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ١٨٧-١٨٨؛ المرادي، الجنى الداني: ٢٣٧؛ السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٥٥؛ المبرد، المقتضب: ٤/ ١٨٨، ٢٠١.

(٢) انظر: الجمل: ١٤١؛ ابن خالويه، القراءات: ١/ ٨٧-٨٨.

(٣) الحشر: ١٧.

مُتكافِئتانِ، وأنَّ النَّصْبَ أرْجَحُ، كما قِيْلَ[1].

ولعَلَّ في هذه الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، أو من النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ إنْباءً عَن مَعْنىً خاصٍّ يَكْمُن في أنَّ النَّصْبَ يَعُوْدُ إلى تَحْقِيْقِ الإنْباءِ عن الحالِ، وأنَّ الرَّفْعَ يَعُوْدُ إلى الإنْباء عن أنَّ صَوْتَهُ صَوْتُ حِمارٍ[2].

- **رَفْعِ الاسْمِ المَسْبوقِ بالواو التي قبلها مُبْتدأٌ خبرهُ (كيْفَ):**

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ من ذلك قَوْلُكَ: كَيْفَ أنْتَ وزَيْدٌ، وزَيْداً؟ على أنَّ الرَّفْعَ أرْجَحُ عند النُّحاة؛ لأنَّ العَطْفَ جائِزٌ على الضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ (أنْت)، وأنَّ النَّصْبَ على المَفْعُول مَعَه.

والحَقُّ عند الدكتور فاضل السَّامرَّائيّ عَدَمُ تَرْجِيْحِ أَحَدِهما على الآخَر؛ لأنَّ كِلَيْهما يُنْبِئُ عن مَعْنَى خاصٍّ: "والحَقُّ أنَّه لا وَجْهَ أَوْلَى مِنْ وَجْهٍ؛ لأنَّ المَعْنَى مُخْتَلِفٌ، ذلك أنَّ مَعْنَى العَطْفِ أنَّ السُّؤالَ عَنْه وعَنْ زَيدٍ، أي كَيْفَ أنْتَ، وكَيْفَ زَيْدٌ؟ ومَعْنَى النَّصْبِ السُّؤالُ عن العلاقَةِ بينَهما، فإنْ أرَدْتَ السُّؤالَ عن العلاقَةِ بينَهما نَصَبْتَ لا غَيْر، وإنْ أرَدْت السُّؤالَ عن كُلِّ واحِدٍ مِنْهما عَطَفْتَ لا غير"[3].

- **الانْزياحُ مِنْ ذِكْرِ (أنْ) في خَبَرِ (عَسى) -وهو الغالِبُ- إلى حَذْفِها، وَمِنْ حَذْفِهَا من خَبَرِ (كادَ)- وهو الكثيرُ- إلى ذِكْرِها،** كما في: عَسَى زَيْدٌ أنْ يَنْجَحَ، ويَنْجَحُ، وكادَ زَيْدٌ يَنْجَحُ، وأنْ يَنْجَحَ، على أنَّ ذِكْرَ (أنْ) في خَبَرِ (عَسى)، و(كاد) يُنْبِئُ عن الاسْتِقْبالِ، وأنَّ حَذْفَهَا يُنْبِئُ عن تَقْرِيْبِ الحَدَث

---

(١) انظر: خالد الأزهري، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٨١-١٨٢؛ تحدثت عن هذه المسألة في موضع آخر.

(٣) د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: ٢٧٤.

مِن الحالِ[1].

- **الانْزياح مِنَ الرَّفْعِ على الخَبَرِ إلى النَّصْب على الحال، أو البَدَل:**

ومن ذلك: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ما جِئْتُمْ إنَّ اللهَ سَيُبْطِلُهُ﴾[2]: يُفْهَمُ مِمَّا في مَظانِّ القراءاتِ، وإعْرابِ القرآنِ أنَّ (السِّحْرُ) لم يُقْرَأ بالنَّصْبِ، وأنَّ الفَرَّاءَ أجازَ نَصْبَهُ[3]، وفي تَأْوِيْلِ هذا النَّصْبِ، وجهان:

أ - أنْ يَكُوْنَ بدَلاً من (ما) الاسْتِفهاميّة الّتي في مَحَلِّ نَصْبٍ على الاشْتِغَال، والتَّقْدِيْرُ: أيَّ شيْءٍ أتَيْتُمْ جِئتم به آلسِّحْرَ في قِراءَةِ أبي عَمْرٍو (آلسِّحْرُ) بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ.

ب- أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ، على أنَّ (ما) شَرْطِيَّة، وأنَّ في الكلام إضْمارَ الفاءِ مَعَ (إنَّ اللهَ سَيُبْطِلُهُ)، وأنَّ الألِفَ واللاَّم فيه زائِدتانِ.

وذَكَرَ مَكِّيُّ بن أبي طالِبٍ أنَّ ما ذَهَبَ إليه الفَرَّاءُ قد يُنْبِئُ عن أنَّ (ما) الشَّرْطيّة في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَصْدَريّة، وأنَّ السِّحْرَ مَصْدَرٌ واقِعٌ مَوْقِعَ الحال، ويُعَزِّزُه أنَّ حَرْفَ التَّعْرِيْفِ عُدَّ زائِداً؛ لأنَّ الحالَ تكُوْنُ نَكِرَةً.

ويَظْهَرُ لي أنّه لا مُحْوِجَ إلى مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ، والتَّأْوِيْلِ؛ لأنّه يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ نَصْبُ (السِّحْرَ) على انْزِياحِ اللِّسان العربيّ الفَصِيْحِ لتَوْكِيْد هذه الكَلِمَة مَوْضِعِ الانْزياح بِجَذْبِ الانْتِباهِ إليها، على أنَّ الأَصْلَ الرَّفْع على خَبَرِ المُبْتَدأ (ما جِئْتُم بِهِ).

---

(1) انظر: د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: ٢٧٥؛ معاني النحو: ٢/ ٦٦٨.

(2) يونس: ٨١.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ٢٥٢؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٨٩؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ٤٧٥؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٨٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ١٨٣.

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك قَوْلُكَ: هذا الرَّجُلُ واقفاً، وهأنذا عالماً، على أنَّ الأَصْلَ: هذا الرَّجُلُ واقِفٌ، وعلى أنَّ الرَّجُلَ بَدَلٌ من اسْمِ الإشارة، والقولُ نَفْسُه في المِثال الآخر على أنَّ أَصْلَهُ: ها أنا ذا عالِمٌ.

ومِمَّا يُمْكِنُ إِخْضَاعُهُ لسُلْطانِ هذا الانْزِياحِ في القرآن الكريم:

(١) قِراءَة الجُمْهورِ: ﴿وهذا بَعْلِي شيْخاً﴾[1]، بِنَصْبِ (شيْخاً)، وفي هذا النَّصْبِ وَجْهانِ[2]:

أ - أنَّه مَنْصُوْبٌ على الحالِ، على أنَّ العامِلَ في هذه الحال مَعْنَى التَّنْبِيهِ، أو الإشارة.

ب- أنَّه مَنْصُوبٌ على خَبَرَ التَّقْرِيْب عند الكوفيِّيْن.

ويتَبَدَّى لي أنَّ الأَصْلَ قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، والأَعْمَشِ (شَيْخٌ) بالرَّفْعِ، وفي هذا الرَّفْعِ أَوْجُهٌ:

أ - أنْ يَكُوْنَ مَرْفُوْعاً على الخَبَرِ بَعْدَ الخَبَرِ.

ب- أنْ يَكُوْن مَرْفُوْعاً على خَبَرِ (هذا) على أنَّ (بَعلي) عَطْفُ بَيانٍ، أو بَدَلٌ.

جـ- أنْ يَكُوْنَ مَرْفُوْعاً على البَدَل مِن (بَعْلي).

د - أنْ يَكُوْنَ مَرْفُوْعاً على خَبَرِ المُبْتَدإِ (بَعْلي)، على أنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّة في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خَبَرِ اسْمِ الإشارَة.

هـ - أنْ يَكُوْنَ خَبَرَ مُبْتَدإٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُه: هو شَيْخٌ.

---

(١) هود: ٧٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٥٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٢٤٤؛ ابن جني، المحتسب: ١/ ٣٢٤.

ولعلَّ في هذا الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ كما مَرَّ إلى النَّصْبِ تَنْبيهاً على أَهَمِّيَّةِ هذه اللَّفظة على أَنَّها البُؤْرَةُ، أو المِحْوَرُ.

(٢) قِراءةُ العامَّةِ: ﴿فتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خاوِيَةً﴾[١]، بنَصْب (خاوِيَةً) على الحالِ على أنَّ العامِلَ فيها مَعْنى الإشارة.

ولَعلَّ قِراءَةَ عيسى (خاوِيَةٌ) بالرَّفْعِ تُعَدُّ أَصْلاً لقراءَة العامَّة، وفي هذا الرَّفْع ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[٢]:

أ - أنْ تَكُوْنَ خَبَرَ اسْمِ الإشَارةِ (تِلْكَ)، على أنَّ (بُيُوتُهُمْ) بَدَلٌ مِنهُ.

ب- أنْ تَكُوْن خبراً ثانياً.

جـ- أنْ تَكُوْنَ خَبَرَ مُبْتَدإٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ: هي خاوِيَةٌ.

(٣) قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وهو الحَقُّ مُصَدِّقاً لما مَعَهُمْ﴾[٣]، على أنَّ (مُصَدِّقاً) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ[٤]، على أنَّ الأَصْلَ، كما يَظْهَرُ لي: وهو الحَقُّ مُصَدِّقٌ لما مَعَهم، على أنَّ القَوْلَ في رَفْعِهِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ.

(٤) قَوْلُهُ تعالى: ﴿ولَهُ الدِّيْنُ واصِباً﴾[٥]، على أنَّ (واصِباً) حالٌ مِن (الدِّيْنُ)[٦]، والأَصْلُ كما يَظْهَرُ لي: ولَهُ الدِّيْنُ واصِبٌ، كما مَرَّ.

---

(١) النمل: ٥٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٦٢٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٨٦؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٣/ ٢١٨.

(٣) البقرة: ٩١.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٥١٥-٥١٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ٩.

(٥) النحل: ٥٢.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٢٣٦.

(٥) قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وهذا صِراطُ رَبِّك مُسْتَقِيماً﴾[1]، على أنَّ (مُسْتَقِيماً) حالٌ مُؤَكِّدَة من (صِرَاطُ رَبِّكَ)[2]، على أنَّ الأَصْلَ كما يَظْهَرُ لي: وهذا صِراطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمٌ، على الخبر الثَّاني.

(٦) قَوْلُهُ تعالى: ﴿وأنَّ هذا صِراطي مُسْتَقِيماً﴾[3]، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْلِ في سابِقِهِ.

(٧) قَوْلُهُ تعالى: ﴿إذا وَقَعَتِ الواقِعَةُ ليس لوَقْعَتِها كاذِبَةٌ خافِضَةٌ رافِعَةٌ﴾[4]، بِرَفْعِ بِرَفْعِ (خافِضَةٌ رافِعَةٌ) على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ: هي خافِضَةٌ رافِعَةٌ[5].

وقِراءَةُ زَيْدُ بن عليٍّ، وعيسى، والحَسَن، وأبي حَيْوَةَ، وابنِ مقسم، واليَزِيْدِيّ بنَصْبِها على الحالِ، ولا شكَّ في أنَّ أَصْلَ هذا النَّصْبِ الرَّفع، وأنَّهُ صِيْرَ إليه لتأْكيدِها بجَذْبِ الانْتِباهِ إِلَيْهِا.

- **الانْزِياحُ مِنْ رَفْعِ الاسْمِ بعد اسْمِ الاسْتِفهام إلى النَّصْبِ:**

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن ذلك: قَوْلُهُ تَعالى: ﴿قالُوا ادْعُ لنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لنا ما لَوْنُها﴾[6]، على أنَّ (لَوْنُها) مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ (ما) الاسْتِفْهامِيَّة، أو خَبَرُها.

وذَكَرَ العُكْبَرِيُّ أنّه لَوْ قُرِئَ (لَوْنَها) بالنَّصْبِ على المَفْعُوْل به لَعُدَّتْ (ما) زائِدة[7]، وهي مَسْأَلَةٌ يُمْكِنُ حَمْلُها على الانْزِياح مِن الرَّفْعِ إلى النَّصْب لتَوْكِيْدِ

---

(١) الأنعام: ١٢٦.
(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ١٤٧.
(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ١٤٧.
(٤) الواقعة: ١-٣.
(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ١٩٢-١٩٣؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٣٠٧؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٧/ ١٩٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٢٠٣.
(٦) البقرة: ٦٩.
(٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤٢٣.

هذه اللَّفظَة على أنَّ حَرَكَةَ هذا الانْزياحِ لا يُعْتَدُّ بها.

ولَعلّ ما يُعَزِّزُ ما أذْهَبُ إليه أنَّ هذا النَّصْب فيما مَرَّ -عُدَّ مِنْ بابِ النَّصْبِ على القَطْعِ.

- **الانْزِياحُ مِن رَفْعِ ما بعد (بل) الإضْرابيَّة الانْتِقاليّة، و(لَكِنْ) إلى نَصْبِه، كَما مَرَّ: ومِنْ ذَلِكَ:**

(١) قِراءَةُ الجُمْهورِ: **﴿ولا تَحْسَبَنَّ الَّذيْن قُتِلُوا في سَبِيْل الله أَمْواتاً بَلْ أَحْياءٌ عندَ رَبِّهِم يُرْزَقُوْن﴾**[١]، على أنَّ (أحْياءٌ) خَبرٌ لِمُبْتَدأٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: بل هم أَحْياءٌ؛ لأنَّ (بَلْ) الَّتي تُنْبِئُ عَنِ الإضْرابِ الانْتِقالي لا تُسَمَّى عاطِفَةً في الحقيقة إلاَّ في المُفْرَداتِ؛ لأنَّها تَعْطِفُ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ، كما في مَواضِعَ كَثِيْرَةٍ في القرآن الكريم[٢].

وقِراءَةُ ابْنِ أبي عَبْلَةَ (بل أحْياءً) فيها وَجْهانِ[٣]:

أ - أنْ يَكُوْنَ (أحْياءً) مَعْطُوْفاً على (أَمْوَاتاً)، كما في قَوْلِكَ: ظَنَنْتُ زَيْداً قائِماً بل قاعِداً، وهو قَوْلُ العُكْبَرِيِّ.

ب- أنْ يَكُوْن مَنْصُوْباً بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: بَلْ أَحْسَبُهُم أَحْياءً، وهو قَوْلُ أبي إسحق الزَّجَّاج، والزَّمَخْشريّ، وقِيْل: إنَّ الأَوْلَى أنْ يَكُوْنَ الفِعْلُ المُقَدَّرُ: اعْتَقِدْهُمْ، أو اجْعَلْهُمْ، وقِيْل: إنَّ (حَسِبَ) تَأْتِي لليقين.

ويَظْهَرُ لي أنَّ في الالْتِجاء إلى الانْزياح تَخَلُّصاً مِنْ هذه التَّقْديراتِ،

---

(١) آل عمران: ١٦٩.

(٢) انظر كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى (قيد الطبع).

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٤٨٢-٤٨٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ١١٣؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٧٩؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٥٠٤.

والتَّأْوِيلات فَضْلاً عن تَوْكِيْد الكلمة المِحْوَرِ، أو البُؤْرَةِ بجَذْب الانْتِباهِ إليها للتَّفَكُّرِ فيها، وفي سَبَب هذا الانْزِياحِ.

(٢) قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ما كانَ مُحَمَّدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ولكِنْ رَسُوْلُ الله وخاتَم النَّبِيِّيْن﴾[١]، برَفْعِ (رَسُوْلُ الله)، وتَخْفِيْف (لكِنْ)، في قِراءَة زَيْدِ بْن عليٍّ، وابْنِ أَبي عَبْلَةَ على الابْتداءِ على أنَّ الخَبَرَ مُقَدَّرٌ، أو على الخَبَرِ على أنَّ المُبْتَدأ مُقَدَّرٌ.

وقِراءَةُ العامَّةِ بنَصْبِ (رَسُوْلَ الله)، والتَّخْفِيْف مَحْمُولَةٌ على أنَّ نَصْبَهُ على خَبَرِ (كان)، والتَّقْدِيْرُ: ولكِنْ كانَ رَسُوْلَ الله، أو على العَطْفِ على خَبَرِ (كان) وهو (أبا أَحَدٍ)، على أنَّ الأَلْيَقَ عند النُّحاةِ الأَوَّلُ؛ لأنَّ (لكِنْ) لَيْسَت عاطِفَةً لوُجُودِ الواو، وهي مُخْتَصَّةٌ بالدُّخُولِ على الجُمَل[٢].

ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أنْ تُحْمَلَ هذه القِراءَةُ على الانْزِياحِ مِن الرَّفْعِ، كما مرَّ - إلى النَّصْب، كما مرَّ.

(٣) قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وما كانَ هذا القُرآنُ أنْ يُفْتَرَى مِنْ دُوْنِ الله ولكِنْ تَصْدِيْقَ الَّذي بَيْنَ يَدَيْهِ وتَفْصِيْلَ الكتابِ﴾[٣]، بنَصْبِ (تَصْدِيْقَ)، وتَخْفِيفِ (لكِنْ)، وفي هذا النَّصْبِ أرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[٤]:

أ - أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على خَبَرِ (كانَ).

ب- أنَّهُ خَبَرُ (كان) المَحْذُوْفة، والتَّقْدِيْرُ: ولكن كانَ تَصْدِيْقَ، وهو قَوْلُ

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٢٨؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ١٨١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٢٣٦؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٤/ ١٩٦.

(٣) يونس: ٣٧.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢٠٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ١٥٧؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ٦٥.

الكسائيّ، والفَرّاء، والزَّجّاج، وابن سَعْدان، والزَّجّاج.

جـ- أنّه مَفْعُوْلٌ له، على أنَّ الفِعْل العامِلَ مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: ولكِنْ أُنْزِلَ للتَّصْدِيْقِ.

د - أنّه مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: ولكِنْ يُصَدِّقُ تَصْدِيْقَ الَّذي بَيْنَ يَدَيْهِ من الكتب.

وقِراءَةُ عيسى بن عُمَرَ (تَصْدِيْقُ) بالرَّفْعِ مَحْمُوْلَةٌ على تَقْدِيْرِ مُبْتدإٍ: ولكن هو تَصْدِيْقٌ.

والقَوْلُ في هذه الآيَةِ مِنْ حَيْثُ الانْزِياحُ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

- **الانْزِياحُ مِن الرَّفْعِ على الابْتداءِ إلى النَّصْب:**

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن ذلك:

(١) قَوْلُهُ تَعالى: **﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ هُدًى للنَّاسِ وبَيِّنَاتٍ مِنَ الهُدَى والفُرْقانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾**[١]، على أنَّ في (شَهْرُ رَمضانَ) أَوْجُهاً[٢]:

أ - أنّه مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ (الَّذي أُنْزِلَ فيهِ القُرْآنُ)، أو (فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فلْيَصُمْهُ) على أنَّ الفاءَ زائِدَةٌ على مَذْهَبِ الأَخْفَش.

ب- أنَّهُ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ذَلِكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ، أو المَكْتُوبُ شَهْرُ رَمَضانَ.

---

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٧٦؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ١١٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٣٩؛ الأخفش، معاني القرآن: ١/ ١٥٩.

(٢) أَنَّهُ بَدَل مِنَ (الصِّيامُ) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذِيْن آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ﴾[١]، وهو قَوْلُ الكَسائيِّ، وبَعِيْدٌ عند السَّمين الحلبي لكثرة الفَصْلِ بَيْنَ البَدَلِ، والمُبْدَلِ منه؛ ولأنَّه لا يَكُوْن إلاَّ مِنْ باب بَدَل الاشْتِمالِ، وهو على خِلافِهِ؛ لأنَّ بَدَلَ الاشْتِمالِ يَكُوْنُ في الغالِبِ في المَصادِرِ، ويَصِحُّ ذلك على تَقْدِيْرِ مُضافٍ: صِيامُ شَهْرِ رَمَضانَ، على أَنَّهُ مِنْ بابِ بَدَل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، أو البَدَلِ المُطابِقِ، وبذلك يُتَخَلَّصُ مِن إبْدالِ الظَّرْفِ (شَهْرُ) مِن المَصْدَرِ (الصِّيامُ).

وقِراءَةُ مُجاهِدٍ، وهارُوْن الأَعْوَرِ بالنَّصْبِ فيها خَمْسَةُ أَوْجُهٍ:

أ - أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُه: صُوْمُوا شَهْرَ رَمَضانَ، وهو أَوْجَهُها كما قِيْلَ.

ب- أنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنْ (أيّاماً مَعْدُوْداتٍ) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿أَيَّاماً مَعْدُوْداتٍ فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ﴾[٢]، على أنَّ الأيّامَ المَعْدُوْداتِ هي شَهرُ رَمَضانَ، وهو بَعِيْدٌ لكثرة الفَصْلِ بَيْنَ البَدَلِ، والمُبْدَلِ منه.

جـ- أنْ يكونَ مَنْصُوْباً على الإغراءِ، وهو قَوْلُ أَبي عُبَيْدَةَ، والحُوفيّ.

د - أنْ يكونَ مَعْمُوْلاً لـ(وأَنْ تَصُوْمُوا) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وأَنْ تَصُوْمُوا خَيْرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ﴾[٣]، وفي هذا الوَجْهِ فَصْلٌ بَيْنَ المَوْصُوْلِ، وصِلَتِهِ بأَجْنَبِيٍّ، وهذا الأجنَبِيُّ هو (خَيْرٌ)، وهو خَبَرُ المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ (وأَنْ تَصُوْمُوا)، والإخْبارُ عَنِ المَوْصُوْل لا يَتِمُّ إلاَّ بَعْد تَمامِ صِلَتِهِ، على أَنَّ

(١) البقرة: ١٨٣.
(٢) البقرة: ١٨٤.
(٣) البقرة: ١٨٤.

(شَهْرُ) مِنْ تَمام هذه الصِّلَةِ، وأنَّ المَوْصُوْلَ الحَرْفِيَّ (وأَنْ تَصُوْمُوا).

هـ- أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوباً بـ(تَعْلَمُوْن) في الآيةِ السَّابقة، على أنَّ في الكلامِ حَذْفَ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ: تَعْلَمُوْنَ شَرَفَ شَهْرِ رَمَضانَ.

ويَظْهَرُ لي أنَّ الالْتِجاءَ إلى الانْزِياحِ مِنَ الضَّمَّةِ إلى الفَتْحة يُخَلِّصُنا مِنْ هذه التَّأْوِيْلاتِ، والتَّقْديراتِ فَضْلاً عن المَعْنَى الَّذي يَتَحَقَّقُ من هذا الانْزِياحِ، ويُعَزِّزُه قِراءَةُ الجُمْهورِ بالرَّفْعِ، كما مَرَّ.

(٣) قِراءَةُ هارُوْن العتكيّ، ورُؤْبَةَ، وسُفيان بْنِ عُيَيْنَةَ: ﴿الحَمْدَ للهِ﴾[١]، بالنَّصْبِ، وفي هذه القراءَةِ وَجْهانِ[٢]:

أ - أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ، وهذا المَصْدَرُ نائبٌ عَن فِعْلِهِ المَحْذُوْف، كما في قَوْلِ العَرَبِ: حَمْداً، وشُكْراً لا كُفْراً، والتَّقْدِيْرُ: أَحْمَدُ الله حَمْداً، فيكونُ المَصْدَرُ نائِباً عَن جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، وهذا الفِعْلُ لا يَصِحُّ إظْهارُهُ لِئَلاَّ يُجْمَعَ بين البَدَلِ والمُبْدَل منه.

ب- أنْ يكونَ مَنْصُوباً على المَفْعُول به بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: اقْرَؤوا الحَمْدَ، أو: اتْلُوا الحَمْدَ، كما في قَوْلِ العَرَبِ: اللَّهُمَّ ضَبُعاً، وذِئْباً، والتَّقْدِيْرُ: اللَّهُمَّ اجْمَعْ ضَبُعاً وذِئْباً.

ولا شَكَّ في أنَّ هذين الوَجْهَيْنِ لا يَحْتَمِلُهما النَّظْمُ، ولعلَّ في الالْتِجاء إلى الانْزِياح أَوْلَى مِنَ التَّأْوِيْلِ والتَّوَهُّم على أنَّ (الحَمْدَ) مبتدأٌ مَنَع مِن ظُهُوْر الضَّمَّةِ عَلَى آخِرِهِ حَرَكةُ الانْزِياحِ، كما يَظْهَرُ لي.

---

(١) الفاتحة: ١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٨؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١/ ١٠٢.

- **الانْزِياحُ مِنَ الرَّفْعِ على العَطْفِ إلى النَّصْب:**

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك: قَوْلُهُ تَعالى: ﴿**إنَّه يَراكُمْ هو وقَبِيلُهُ**﴾[1]، برفْعِ (قَبِيْلُهُ)، وهذا الرَّفْعُ فيه ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[2]:

أ - أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على فاعِلِ (يَراكم) الضَّميرِ المُسْتَتِرِ، ولذلك أُكِّدَ هذا الضَّميرِ بالضَّميرِ المُنْفَصِلِ (هو)، كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿**اسْكُنْ أنتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ**﴾[3]، على الرَّغْمِ من وُجود الفاصِلِ، وهو الضَّميرِ المُتَّصل في (يَراكُمْ).

ب- أنَّهُ مَعْطُوْفٌ على مَوْضِعِ اسْم (إنَّ).

جـ- أنَّهُ مُبْتَدأٌ مَحْذُوْفُ الخَبَرِ.

وقِراءَةُ اليَزِيْدِيّ (وقَبِيْلَهُ)، بالنَّصْبِ فيها وَجْهانِ[4]:

أ - أنَّهُ مَنْصُوْبٌ عَطْفاً على اسم (إنَّ) في اللَّفْظ، على أنَّ الضَّمير في (إنَّهُ) المَعْطُوْف عليه عائدٌ على الشَّيْطان.

ب- أنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْلِ مَعَهُ، على أنَّ الضَّمِيرَ في (إنَّهُ) عائِدٌ على الشَّيْطانِ، أو ضَمِيرُ الشَّأنِ.

ولا شَكَّ في أنَّ الالْتجاءَ إلى الانْزياح يُعَزِّزُ قِراءَةَ الجُمْهُورِ، ويُخَلِّصُنا من التَّأْوِيْلِ، والتَّقْدِيْرِ فَضْلاً عن المَعْنَى الَّذي يَتَحَقَّقُ به.

---

(١) الأعراف: ٢٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٢٩٢-٢٩٣؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٢٨٤؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٧٥.

(٣) البقرة: ٣٥.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٢٩٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٢٨٤؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤٣.

- **الانْزِياحُ مِنَ الرَّفْعِ على الفاعِلِ إلى النَّصْب:**

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك:

(١) قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْها فإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[١]، على أنَّ في (قَلْبُهُ) أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ[٢]:

أ - أَنَّهُ فاعِلٌ لاسْمِ الفاعِلِ (آثِمٌ).

ب- أَنَّهُ مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ (آثِمٌ).

جـ- أَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ من الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (آثِمٌ)، وهو الفاعِلُ.

د - أَنَّهُ فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبَرِ على أنَّ (آثِمٌ) مُبْتَدأٌ على مَذْهَبِ الكوفِيِّينَ الَّذين لا يُقَيِّدُوْنَ هذه المَسْأَلَة بتَقَدُّمِ نَفْيٍ أو ما يُشْبِهُهُ.

وقِراءَةُ ابْنِ أبي عَبْلَةَ (قَلْبَهُ) بالنَّصْبِ، وفي هذا النَّصْبِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ:

أ - أنْ يَكُوْنَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ مِنْ اسْمِ (إنَّ).

ب- أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّشْبِيْه بالمَفْعُوْلِ به، كما في قَوْلِك: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، وللنَّحوِيِّيْن في هذا الوجْهِ ثلاثَةُ مَذاهِبَ: الجَوازُ مُطْلَقاً، والمَنْعُ مُطْلَقاً، والجَوازُ في الشِّعْرِ، والمَنْعُ في النَّثْرِ.

جـ- أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيْزِ، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً على المَذْهَبِ الكُوْفِيّ، والبصرِيُّوْنَ لا يُجِيْزُوْنَهُ.

ويُفْهَمُ مِمَّا في (تاج العروس)[٣] أنَّ الفِعْلَ (أَثَم) يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلٍ

---

(١) البقرة: ٢٨٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٦٨٤؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٠٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٣٥٧؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٢/ ٣٨٠.

(٣) انظر: أثم، ٣١/ ١٨٥.

صَرِيْح، كما في: أَثَمَهُ اللهُ تعالى في كذا (عَدَّهُ عليه آثماً)، وأثَمَهُ: أَوْقَعَهُ في الإثْمِ. ويُعَزِّزُ هذه التَّعْدِيَةَ قِراءَةُ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ "أَثَمَ قَلْبَهُ"، على أنَّ المُرادَ: جَعَلَ قَلْبَهُ آثِماً.

ويَظْهَرُ لي أنَّ المَعْنَى على أنَّ (قَلْبَه) فاعِلٌ لاسْمِ الفاعِلِ، وهو مَعْنَى يَتَحَقَّقُ في هذه القِراءَةِ بالالْتِجاءِ إلى الانْزِياح الَّذي يُصارُ فيه إلى تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إليها.

(٢) قَوْلُهُ تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ﴾[١]، برَفْع (آدَمُ) على الفاعِلِ، ونَصْبِ (كلماتٍ) على المفعول به[٢]، وقراءَةُ ابْنِ كثير بنَصْبِ (آدَمَ)، ورَفْعِ (كلمات)، على أنَّ مَنْ تَلَقَّاكَ فَقَدْ تَلَقَّيْتَهُ، وأنَّ الكلماتِ تُعَدُّ سبباً في تَوْبَتِهِ، ولذلِكَ جُعِلَتْ فاعلاً.

ويَظْهَرُ لي أنَّ للانْزِياحِ مِن الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ أثراً في الرَّغْبَةِ في الإنْباءِ عن المَعْنَى السَّابِق فَضْلاً عن الكَشْفِ عن أَهَمِّيَّة الكلمات وأثرها في التَّوبة بجَذْب الانْتِباهِ إليها لتَوْكِيْدِها.

(٣) قَوْلُهُ تعالى: ﴿إنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عبادِهِ العلماءُ﴾[٣]، برَفْعِ (العلماءُ)، على الفاعِلِ، ونَصْبِ (الله) على المفعول به في قِراءَة العامَّة.

وقِراءَة عُمر بن عبد العزيْزِ، وأبِي حَنِيْفَةَ، وأبي حَيْوَة برَفْعِ لَفْظ الجلالَةِ، ونَصْبِ (العلماءَ)، على أنَّ المُرادَ أنَّ اللهَ يُعَظِّمُ مِنْ عبادِهِ العُلَماءَ[٤].

ولعلَّ الحَمْلَ على الانْزِياح مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْب يحافِظُ على الأَصْلِ فَضْلاً

---

(١) البقرة: ٣٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٢٩٥.

(٣) فاطر: ٢٧.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢٣١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٣١٢؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٤/ ٣٤٤؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٣٠٨.

عن تحقيق نُكتةٍ بلاغيّة، وهي أنّ الله يَخْشَى فسادَ علمائِهِ، وذلك بتَوْكِيد الكلمةِ مَوضِعِ الانْزياحِ.

(١) قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وإذ ابْتَلَى إبْراهِيْمَ رَبُّهُ﴾[1]، بنَصْبِ (إبْراهِيْمَ) على المَفْعُوْل به، ورَفْعِ (رَبُّهُ) على الفاعِلِ، وقراءَةُ ابن عَبّاسٍ، وأبي الشَّعْثاءِ، وأبي حَنِيْفَةَ برَفْعِ (إبْراهيم)، ونَصْبِ (ربّه)، على أنَّ المُرادَ أنَّ إبْراهيم دَعا رَبّه[2]، ولذلك سُمّي الدُّعاءُ ابتلاءً مجازاً.

ولا شَكَّ في أنَّ في الحَمْلِ على الانْزِياح خُضُوعاً لسُلْطان قراءَة العامَّة، فَضْلاً عن تحقيْقِ نُكْتَةٍ بلاغيّة، وتَوْكيدِ الكلِمَة مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إليها.

ومِمّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن الكلام العربيّ قَوْلُ العَرَب: ما أَغْفَلَهُ عَنْك شيْئاً، وهو قَوْلٌ كتَبَ فيه جيمس بلمي مَقالاً بعنوان (نصّ صعب في كتاب سيبويه)، ترجمة الدكتور محمد كاظم البكّاء، ونُشِرَ عام (١٩٨٦)، في مجلة الضاد، (١٤١٠هـ-١٩٩٠): "هذا بابٌ من الابتِداءِ يُضْمَرُ فيه ما يُبْنَى على الابْتِداءِ، وذلك قَوْلُكَ: لولا عبدُ الله لكانَ كذا، وكذا، أمَّا (لكانَ كذا وكذا) فحديثٌ مُعَلَّقٌ بِحَدِيْثِ لَوْلا، وأمَّا عبدُ الله فإنَّهُ مِنْ حَدِيْثِ لَوْلا... فَكَأَنَّهُ قال: لولا عبدُ الله كان بذلك المكانِ، ولولا القِتالُ كانَ في زَمانِ كَذا وكَذا، ولكنَّ هذا حُذِفَ حيث كَثُرَ اسْتِعمالُهم إيّاهُ في الكلام كما حُذِفَ الكلامُ مِنْ (إمّا لا)، زَعَمَ الخليلُ، -رَحِمَهُ اللهُ- أنَّهُمْ أرادُوا: إنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فافْعَلْ كذا، وكذا إمّا لا،

---

(١) البقرة: ١٢١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢٣١، ٢/ ٩٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ٣٧٤.

ولكنّهم حَذَفُوْهُ لكثرتِهِ في الكلامِ، ومِثْلُ ذلك (حينئذٍ، الآن)، إنَّمَا تُرِيْدُ: واسْمَعِ الآنَ، و(ما أَغْفَلَهُ عنك، شيئاً) أي دَعِ الشَّكَّ عنكَ، فَحُذِف هذا لكثرة اسْتِعْمَالِهِمْ..."[1].

ولتتبدّى هذه المَسْأَلَةُ بِوُضُوْحٍ لا بُدَّ مِنْ تَدْوِيْنِ آراءِ القُدامى والمحدثين فيها:

آراءُ القدامى:

أ - قَوْلُ أبي عليٍّ الفارسيِّ في (البغداديّات): "وسأَلْتُهُ[2] عن قَوْلِ سيبوَيْهِ في حَدِّ الابتداءِ: ما أَغْفَلَهُ عنكَ شَيْئاً أي دَعِ الشَّكَّ، فقالَ: لم يُفَسِّرْهُ أبو العبَّاسِ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ (مَا) اسْتِفْهَاماً، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ نَفْياً؛ لأَنَّ الفِعْلَ يَبْقى بلا فاعِلٍ، قالَ: والوَجْهُ أَنْ يكونَ (مَا أَغْفَلَهُ) تَعَجُّباً، ويَنْتَصِبُ (شَيْئاً) بكلامٍ آخَرَ، كَأَنَّ رَجُلاً قَدَّرَ أَنَّ رَجُلاً مَعْنِيٌّ بِأَمْرِهِ، فَقِيْلَ له: ما أَغْفَلَهُ عنكَ، أي هو غَيْرُ مَعْنِيٍّ، ويَنْتَصِبُ شَيْئاً بـ(دَعْ)، ونَحْوِهِ مِنَ الفِعْلِ، كأنَّه قال: دَعْ شَيْئاً هو غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِهِ، ودَعِ الشَّكَّ في أَنَّهُ غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِهِ، قالَ: وَيدُلُّكَ على أَنَّ نَصْبَ (شَيْئاً) على كلامٍ آخرَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ مَعَ ما هو مِنْ كلامَيْنِ كَقَوْلِهِ: حِيْنَئِذٍ الآنَ، وفَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: حِيْنَئِذٍ، واسْمَعِ الآنَ، وإِمَّا لا"[3].

ب- قَوْلُ المَازِنيِّ: "سَأَلْتُ الأَخْفَشَ عَنْ حَرْفٍ رَوَاهُ سيبويه عن الخليل في بابٍ من الابتداء يُضْمَرُ فيه ما بُنِيَ على الابتداءِ، وهو قَوْلُهُ: ما أَغْفَلَهُ عنك شَيْئاً أيْ دعِ الشَّكَّ، ما معناهُ؟ قال الأَخْفَشُ: أنا مُنْذُ وُلِدْتُ أَسْأَلُ عن هذا"[4].

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٩-١٣٠.

(٢) المسؤول ابن السراج.

(٣) أبو علي الفارسي، البغداديات: ٢٦٩.

(٤) ابن قتيبة، مشكل القرآن: ٦٥.

جـ- قَوْلُ المَازِنِيّ أيْضاً: "سَأَلْتُ الأَصْمَعِيَّ، وأبَا زَيْدٍ، وأبا مَالِكٍ عنه، وقالوا: ما نَدْرِيْ ما هو؟"[١].

د - قَوْلُ السِّيرافيِّ: "هذا الحَرْفُ ما فَسَّرَهُ مَنْ مَضَى إلى أنْ مات المبرِّدُ، وفَسَّرَهُ أبو إسحق الزَّجّاج بعد ذلك، فقال: معناهُ على كلامٍ قد تَقَدَّمَ، كَأَنَّ قائِلاً قَالَ: زَيْدٌ لَيْسَ بغافِلٍ عَنِّيْ، فقال المجيبُ: بَلَى، مَا أَغْفَلَهُ عنك؟ انظرُ شَيْئاً، أي تفَقَّدْ أمْرَكَ، فاحتَجَّ به على الحَذْفِ، يريدُ حَذْف (انْظُر) النَّاصِبِ (شيْئاً)"[٢].

هـ- جَاءَ في (تاج العروس): "وقَوْلُ الجَوْهَريّ نَقْلاً عنهم: ما أَعْقِلُهُ عنك شيْئاً، أي دَعِ عنك الشَّكَّ، هذا حَرْفٌ رَوَاهُ سيبويهِ في بابِ الابتداء، كأنَّهُ قال: ما أَعْلَمُ شيْئاً مِمَّا تقولُ، فَدَعْ عنك الشَّكَّ ، ويستدلُّ بهذا على صِحَّةِ الإضْمَارِ في كلامِهِمْ للاختصارِ، وكذلك قَوْلُهُمْ: خُذْ عَنْكَ، وسِرْ عَنْكَ، وقَالَ بكر المازنيّ: سَأَلْتُ أبَا زَيْدٍ، والأَصْمَعِيَّ والأَخْفَشَ، وأبا مَالِكٍ عن هذا الحَرْف فقالوا جميعاً: ما نَدْرِيْ ما هُوَ؟، وقَالَ الأَخْفَش: أنا مُنْذُ خُلِقْتُ أَسْأَلُ عن هذا، قالَ ابْنُ بِرِّيّ: هَذَا تَصْحِيفٌ، والصَّوَابُ: ما أَغْفَلَهُ عنك بالفاءِ، والغَيْنِ، وهكذا رواهُ سيبويْهِ، وهكذا صرَّحَ بِهِ أبو محمَّدٍ إسماعيل بن محمَّد بن عبدوس النَّيسابُوْرِي أَنَّهُ تَصْحيفٌ، والمَسْمُوْعُ بالغَيْنِ والفَاءِ، وكذا بِخَطِّ أبي سهل الهَرَوِيِّ، وأبي زكريّا"[٣].

و - أَنَّ ابْنُ جَنِّيٍّ رَفَضَ أنْ يَكونَ (شيْئاً) مَنْصُوْباً على المفعول المُطْلَقِ النَّائِبِ عن

(١) ابن قتيبة، مشكل القرآن: ٦٥.

(٢) حاشية الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: ٢/ ١٢٩.

(٣) تاج العروس، عقل، غفل: ٣٠/ ٢٣-٣٣.

المَصْدَرِ على تَوَهُّمِ تَقْدِيْرِه: ما أَغْفَلَهُ عنكَ غُفُوْلاً؛ لأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لا يحتاجُ إلى تَوْكِيْدٍ بالمَصْدَرِ لما فيه مِنْ إنْبَاءٍ عن المبالغة الَّتي فيه، أو الَّتِيْ يُنْبِئُ عنها[1].

ز - أنَّ ابْنَ مَنْظُوْرٍ يَعُدُّ تَفْسِيْرَ سيبوَيْهِ هذه العبارَةِ، غَيْرَ مُقْنِعٍ: "فَأَمَّا ما حَكَاهُ سيبَوَيْهِ أَيْضاً مِنْ قَوْلِ العَرَبِ: ما أَغْفَلهُ عنك شَيْئاً، فَإِنَّهُ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: أيْ دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، وهذا غَيْرُ مُقْنِعٍ.."[2].

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ:

أ - أنَّ بَعْضَ النُّحاةِ لم يَتَمَكَّنْ مِنْ التَّوَصُّلِ إلى تَأْوِيْلٍ لهذه العبارَةِ، ولذلكَ صَرَّحَ بأَنَّهُ لا يَدْرِيْ مَا هِيَ؟.

ب- أنَّ هُنَاكَ رِوايَةً أُخرى، وَهِيَ: ما أَعْقَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا وُسِمتْ بالتَّصْحِيْفِ.

جـ- أنَّ بَعْضَهُمْ كَالمُبَرِّدِ لم يُفَسِّرْها.

د - أنَّ بَعْضَهمُ ذَهَبَ إلى أنَّ (ما) يُمْكِن أَنْ تَكُوْنَ اسْتِفهَامِيَّةً، وأَنْ تَكُوْنَ تَعَجُّبِيَّةً، ولا يجوزُ أَنْ تَكُوْنَ نَافِيَةً على أَنَّ (شَيْئاً) مَفْعولٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عن المَصْدَرِ، كَمَا مَرَّ.

أَنَّ فِي نَصْبِ (شَيْئاً) فِيْ هَذَا التَّرْكِيْبِ خِلافاً فِيْ تَقْدِيْرِ العَامِلِ:

- أَنْ يَكُوْنَ (دَعْ): ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً (غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِكَ)، دَعْ شَيْئاً هو غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِهِ على تَوَهُّمِ أنَّ رَجُلاً قَدَّرَ أَنَّ هُنَاكَ رَجُلاً آخَرَ مَعْنِيّاً بِه، بِأَمْرِهِ،

---

(١) الصاد: ٢١٤.

(٢) ابن منظور، لسان العرب: شيأ، ١/ ١٠٤.

فيكُوْنُ في هذا القولِ جملتان: ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ، و: دَعْ شَيْئاً.

- أنْ يَكُوْنَ (انْظُرْ)، على تَوَهُّمِ أَنَّ قائِلاً قَالَ: زَيْدٌ لَيْسَ بغافِلٍ عَنِّيْ، فَرُدَّ عليه: بلى ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ، انْظُرْ شَيْئاً (تَفَقَّدْ أَمْرَكَ).
- أَنَّ ما مَرَّ مِنْ تَأْوِيْلٍ يَدُوْرُ فِيْ فَلَك التَّوَاصُلِ بين المُتَكَلِّم، والسَّامِعِ، أو السَّامِعِيْن.

آراءُ المحدثين: مِنْ هَؤلاءِ:

١ - جِيْمس بلمي (مُسْتَشْرق أمريكيٌّ):

لَعَلَّ أَهَمَّ مَا عَزَّزَ بِهِ مَا ذَهَبَ إليه مِنْ حَيْثُ إِنَّ الأصلَ في هذا التَّرْكِيب أنْ يَكون: مِمَّا أَغْفَلَهُ: عَنْكَ شَيْئاً:

أ - أَنَّ الجُزْءَ الأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ العِبَارَة، كَمَا هي، عديْمُ المَعْنَى، وأَنَّ شَرْحَ سيبويْهِ غَيْرُ وافٍ لها.

ب- أَنَّ هُنالك عدداً من النُّحَاةِ القُدَامَى، وَوَاضِعي المَعَاجِمِ قَدْ واجهوا مُشْكِلَةً في هذه العبارة، والقَوْلُ نَفسه مع مستشرقين متأخِّرين، ومِنْ هَؤلاء القُدامَى زِيادَةٌ على ما مَرَّ ابْنُ قُتَيْبَةَ الذي رَوَى عَنْ المازنيّ وغَيْرِه أَقْوَالاً فِيْ هَذِهِ المَسْأَلة، كَمَا مَرَّ.

ومِنْهُم ابْنُ جِنِّيِّ الَّذِيْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مِنَ المُسْتَحِيْلِ أن يُعْرَبَ (شَيْئاً) فيها مفعولاً مُطْلَقاً نائباً عن المصدر، كما جاء في (**لسان العرب**) و(**تاج العروس**، شيئاً): "وحَكَىْ سِيْبَوَيْهِ عَنْ قَوْلِ العَرَبِ: ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَيْ دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، قالَ ابْنُ جِنِّيٍّ: ولا يجوز أنْ يَكُوْنَ (شَيْئاً) مَنْصُوباً على المصدرِ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ: مَا أَغْفَلَهُ عنك غُفُوْلاً، ونحو ذلك؛ لأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّب قَدْ اسْتَغْنَى بِما

حَصَلَ فِيْهِ مِنْ مَعْنَى المُبَالَغَةِ عَنْ أَنَّ يُؤَكِّدَ بِالمَصْدَرِ، قَالَ: وأَمَّا قَوْلُهُم: هو أَحْسَنُ مِنْكَ شَيْئاً فَإِنَّهُ مَنْصُوْبٌ على تَقْدِيْرك بِشَيْءٍ، فَلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ أُوْصِلَ إِلَيْه ما قَبْلَهُ، وذلك أنَّ مَعْنَى: هو أَفْعَلُ مِنْهُ -فِيْ المُبالغةِ- كمعنَى: ما أَفْعَلَهُ، فكما لم يَجُزْ: هو أَقْوَمُ مِنْهُ قِيَاماً كذلك، كذا في (لسان العرب)، وقد أَغْفَلَهُ المُصَنِّفُ"[1].

وَيَذْكُرُ المُسْتَشْرِقُ أَنَّ تَأْوِيلاتِ هَؤُلاءِ المُتَقَدِّمِيْنَ لهذه العبارة لا تَزِيْدُ على ما ذَكَرَهُ سيبويْهِ، وهُوَ تَفْسِيْرٌ، او تَأْوِيْلٌ لَيْسَ مُقْنِعاً، كما في (لسان العرب)[2]، كما مَرَّ.

أ - أَنَّ هَذِهِ العِبارَةِ مِمَّا اسْتَأْنَفَ بِهِ سيبويهِ الكلامَ، وليس مِنْ كَلامِ شَيْخِهِ الخَليل بن أحمدَ؛ ولذلك ذكر بعضَ الشَّوَاهد على حَذْفِ الفِعْل لكثرة الاسْتِعْمَالِ، كما في: (هل مِنْ طعامٍ؟)، وغيرِ ذلك.

ب- أَنَّهُ يَتَقَيَّدُ في هذا المَذْهَبِ بثلاثة أشياءَ: الالْتِزام بالسُّهُوْلَةِ، والحِفاظ على حقيقة أُسْلُوب سيبويْهِ، وبيان كيفيَّة حُصُوْلِ التَّحرِيْف.

٢- الدكتور محمد كاظم البكاء:

لَمْ يُوَافِقْ جيمس بلمي فيما ذَهَبَ إليه مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَصْلَ هذه العبارة: عمَّا أَغْفَلَهُ: عَنْكَ شَيْئاً؛ على أَنَّهَا مِنْ كَلامِ سيبوَيْهِ في أَثْناءِ حديثه عن علَّة الحَذْفِ في: إمَّا لا: "٣- إِنَّ الَّذي يَبْدُوْ مِنْ ظاهر النَّصِّ في الباب المُشارِ إِلَيْهِ أَنَّ سيبويْهِ بَعْدَ أَنْ اسْتَشْهَدَ بِمَا زَعَمَهُ الخليل؛ لِيوَضِّحَ سَبَبَ الحَذْفِ في قَوْلِهِمْ (إمَّا لا)، عَطَفَ عليه قَوْلَهُ: (ومِثْل ذلك: حِيْنَئِذٍ الآنَ...)، وَقَوْلَهُ: (وما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً...)، وهما مثالانِ مِنْ قَبِيْلٍ واحِدٍ أُضْمِر فيهما فِعْلَ أَمْرٍ، فهما إذن اقْتِبَاسٌ مِنَ الخَلِيْلِ في

---

(١) الزبيدي، تاج العروس، شيأ: ١/ ٣٠٣.

(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، شيأ: ١/ ١٤٠.

مَوْضِعِ تَعْلِيْلِ الحَذْفِ فِي (إِمَّا لا) فقط، ونَصُّ تعليله له (ولكنَّهُمْ حَذَفُوْهُ لكَثْرَتِهِ فِي الكَلامِ)، وبِهِ انْتَهى، أمَّا المثالانِ (حِيْنَئِذٍ الآنَ)، و(ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً) فَلَمْ يَقْتَبِسْهما سيبويْهِ مِنَ الخليل، وإنَّما ذَكَرَهما مَعاً، ثم أَوْرَدَ غيْرَها مِمَّا له علاقَةٌ بِمَوْضُوعِ الحَذْفِ فِيْ بَابِ الابْتِدَاءِ، فلا وَجْهَ إِذَنْ لتَغْيِيْرِ الكلامِ إلى ما يَصِيْرُ بِهِ أَنَّ سيبوَيْه قد نَصَّ على غَفْلَةِ شَيْخِهِ، وَسَهْوِهِ عَنْ ذِكْرِ مِثَالٍ ليس في حَذْفِهِ، أو حَذْفِ غَيْرِه مانِعٌ يُذْكَرُ"[١].

وقَدْ حَاوَلَ الدَّكْتُوْرُ الفَاضِلُ أَنْ يُوَهِّنَ ما احْتَجَّ به هذا المستشرقُ مِنْ أدِلَّةٍ، وحُجَجٍ.

والَّذي يَتَبَدَّى لِي أَنَّ هذه العبارةَ تُعَدُّ مِنْ بَابِ الَّلحْنِ، أو الغَلَط المَقْصُوْدِ لِجَذْبِ الانْتِبَاهِ إِلَى لَفْظَةِ (شَيْئاً)، وَيُمْكِنُ أَنْ تُدْرَجَ في باب القَطْعِ الإعرابِي لأجْلِ إِبْرَازِ المَعْنَى، وإظْهَارِهِ، وتَنْبِيْهِ السَّامِعِ على مكانة هذه اللَّفْظَةِ المِحْوَرِيَّة، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ كَوْنَها مِنْ بَابِ هذا الغَلَطِ، أو اللَّحْنِ المَقْصُوْدِ -قَوْلُ أَبِي البركات الأنباريّ: "وأَمَّا ما حَكَوْهُ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَان، فقد ذكر سيبوَيْهِ أَنَّهُ غَلَطٌ مِنْ بَعْضِ العَرَبِ، وهذا لأَنَّ العَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالكلمة إذا اسْتَهْواهُ ضَرْبٌ مِنَ الغَلَطِ، فَيَعْدِلُ عَنْ قِياس كلامِهِ، كَمَا قالوا: ما أَغْفَلَهُ عنك شَيْئاً، وَكَمَا قَالَ زُهَيْرٌ، ... صِرْمَةُ الأَنْصارِيُّ:

بدا لِيْ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابِقٍ شيئاً إذا كَانَ جائيا

فقال: سابِقٍ، على الجَرِّ، وكان الوَجْهُ: سابقاً، بِالنَّصْبِ..."[٢]. على أَنَّ (شَيْءٌ) في الأَصْلِ فَاعِلٌ، وأَنَّ (ما) نَافِيَةٌ، ولا مُحْوِجَ إلى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَاةُ

---

(١) الضَّاد: ٢١٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٩١.

الْمُتَقَدِّمُوْنَ وَمِنْ تَبِعَهُمْ مِنَ المحدثين في هذه المَسْأَلَةِ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَيْضاً أَنَّ تَأْوِيْلاتِ هَؤُلاءِ النُّحاةِ المختلفة الَّتِيْ تَدُوْرُ فِيْ فَلَكِ نَصْبِ هذه الَّلفْظَةِ في هذا القَوْلِ -يُمْكِنُ أَنْ تُنْبِئَ عَنْ إِرْهَاصَاتٍ، أَو بُذُورٍ أُوْلَى للمنهج الوظيفيّ المعاصِرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ فِيْ أَنَّ هُنَالِكَ تَواصُلاً بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، والسَّامِعِ، أَوْ السَّامِعِيْنَ زيادَةً عَلَى تِلك الظُّرُوْفِ الَّتي قِيْلَت فيها هذه العِبَارَة، فالَّذِيْ أُغْفِلَ، أو تُجُوْهِلَ فِيْ أَمْرٍ ما يُجِيْبُ الْمُتَكَلِّمَ قائِلاً تَوَهُّماً: أَغْفَلَنِي فِيْ أَشْيَاءَ كَثِيْرَةٍ، وهي إِجَابَةٌ يُمْكِنُ أَنْ تُنْبِئَ عَنْ شَكٍّ هَذَا الْمُجِيْبِ بالوَشِيْجِ الْمَتِيْنِ بَيْنَهُ وبَيْنَ الْمُتَحَدَّث عنه، وهي مَسْأَلَةٌ يَتَصَدَّى الْمُتَكَلِّمُ إِلَى إِنْكَارِهَا بِقَوْلِهِ: دَعْ شَيْئاً مِنْ ذَلك التَّوَهُّمِ، والتَّخَيُّلِ، على أَنَّ قَوْلَ سِيْبَوَيْهِ: دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، يُعَدُّ مِنْ باب تَفْسِيْرِ المَعْنَى لا تَفْسِيرِ الإِعْرابِ.

وَيُمْكِن أَنْ يَكُوْنَ (شَيْئاً) مِنْ قَوْلِ السَّامِعِ عَلَى أَنَّ (مَا) اسْتِفهَامِيَّةٌ، أَو تَعَجُّبِيَّةٌ، وعَلَى أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: انْظر شَيْئاً، فَرَدَّ الْمُتَكَلِّمُ عليْهِ قَائِلاً: دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ.

وَيُعَزِّزُ هَذِهِ الإِرْهَاصَاتِ، أَوْ البُذُوْرَ الأُوْلَى لهذا الْمَنْهَجِ الوَظِيْفِيِّ- أَنَّ لَفْظَةَ (شَيْئاً) هِيَ الكَلمةُ المِحْوَرُ، أَو الْمُهِمَّةَ في هذا القَوْلِ، ولذلك تُسْهِمُ الأَلْفَاظُ الأُخْرَى فِيْ تَعْزِيْزِ هذه المِحْوَرِيَّة، وتَتَبَدَّى هذه المِحْوَرِيَّةُ فِي القَطْعِ الإِعْرَابِيِّ، أو قَصْدِ اللَّحْنِ فِيْهَا قَصْداً لِجَذْبِ الانْتِبَاهِ إِلَيْهَا، أَوْ فِيْ إِعْرَابِهَا مَفْعُوْلاً بِه لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، كَمَا مَرَّ (انْظُرْ، أو: دَعْ) أيّاً كَانَتْ (مَا) في هذه التَّأْوِيْلاتِ السَّابِقَةِ.

ويَتَبَدَّى لِي أَنَّ حَمْلَ هذا القَوْل على الانْزِياح أَوْلى؛ لأنَّه يُخَلِّصُنا مِنْ كُلِّ هَذِهِ التَّأويلات، والتَّوَهُّماتِ فَضْلاً عن توكيد الكلمة مَوْضِعِ الانْزِياحِ على أَنَّ الأَصْلَ: ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْءٌ.

- **الانْزِياحُ مِن الرَّفْعِ على المُبْتدإ إلى الجَرِّ:**

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك: قراءَةُ الحسن البصريّ: ﴿الحَمْدِ للهِ﴾[1]، بكَسْرِ دالِ (الحَمْدِ)، على أنَّ هذه الكَسْرَةَ حَرَكَةُ إِتْباعٍ لكَسْرَةِ لامِ الجَرِّ بَعْدَها، وهي لُغَةُ تَمِيْم، وبعْضِ غَطفانَ مِنْ حَيْثُ إتْباعُ الأَوَّلِ للثَّاني لتَحْقِيْقِ التَّجانُسِ، كما في: اضْرِبِ السَّاقَيْنِ أُمُّكَ هابِلُ، بضَمِّ نون المُثَنَّى إتْباعاً لضَمَّةِ (أُمُّكَ)، وقَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ[2]:

ويلِمِّها في هَـواءِ الـجَوِّ طالِبَـةً ولا كهذا الَّذي في الأَرْضِ مَطْلُوْبُ

على أنَّ الأَصْلَ: وَيْلٌ لأُمِّهِ، وعلى أنَّ اللاَّمَ الأُوْلَى حُذِفَتْ، ثُمَّ نُقِلَتْ ضَمَّةُ الأُمِّ إلى لام الجَرِّ بَعد حَذْفِ حَرَكتها -لِثِقَلِ ضَمَّةِ الهَمْزَةِ، ثُم أُتْبِعَتِ اللاَّمُ حَرَكَتَها حَرَكَةَ المِيْم، فَصارَت: وَيْلِمِّها، ويُقالُ: ويْلُمِّهِ دُوْنَ إتْباعٍ.

ألا يُمْكِنُ إخْضاعُ هذه القراءَةِ، وغَيْرِها مِمَّا حُمِلَ على الإتْباع لسُلْطانِ الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إلى الجَرِّ لتَوْكيد الكلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياح.

- **الانْزِياحُ مِنَ الرَّفْعِ على العَطْفِ على خَبَرِ (إنَّ) إلى النَّصْبِ:**

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن ذلك: قَوْلُهُ تَعالى: **﴿قُلْ لا أَجِدُ فيما أُوْحِيَ إلَيَّ مُحَرَّماً على طاعِمٍ يَطْعَمُهُ إلاَّ أَنْ يَكُوْنَ مَيْتَةً أو دَماً مَسْفُوْحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيْرٍ فإِنَّهُ رِجْسٌ أو فِسْقاً أُهِلَّ لغَيْرِ اللهِ﴾**[3]، على أنَّ في (فِسْقاً) ثلاثةَ أَوْجُهٍ[4]:

---

(١) الفاتحة: ١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤١؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١١٤.

(٣) الأنعام: ١٤٥.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ١٩٨-١٩٩؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٥٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٤٣.

أ - أنْ يَكُوْنَ مَعْطُوفاً على خَبَرِ (يَكُوْنَ)، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: أو فِسْقاً مُهَلاً به لغيرِ الله، وفيه جَعْلُ العَيْنِ المُحَرَّمَةِ الفِسْقَ نَفْسَهُ مُبالَغَةً، أو على حَذْفِ مُضَافٍ.

ب- أنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على مَحَلِّ المُسْتَثْنَى، والتَّقْدِيْرُ: إلاَّ أنْ يَكُوْنَ مَيْتَةً، أو إلاَّ فِسْقاً.

جـ- أنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً له، على أنَّ العامِلَ فيه (أُهِلَّ)، على أنَّ فيه فَصْلاً بين حَرْف العَطْف (أَوْ) وَالمَعْطُوْفِ (أُهِلَّ)، والمَفْعُوْلِ له، على أنَّ العامِلَ فيه مُؤَخَّرٌ عنه، وأنَّ المَعْطُوْفَ عليه هو (يكُوْن)، وهو قَوْل الزَّمَخْشَرِي، وقد عَدَّه أبو حيَّانَ مُتكلِّفاً جداً، وخارِجاً عن الفَصاحَةِ تَرْكيباً[1].

ويَظْهَرُ لي أنَّ الالْتِجاءَ إلى الانْزِياحِ الَّذي تُسْتَبْدَلُ فيه الفَتْحَةُ بالضَّمةِ- يُعَزِّز حَمْلَ القُرآنِ على ظاهِره، وهَجْرَ التَّأْوِيْلِ، والتَّكلُّفِ فضْلاً عن تَحْقيق نُكْتَةٍ بلاغيَّةٍ على أنَّ الأَصْلَ: فإنَّهُ فِسْقٌ، أو رِجْسٌ، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّهُ لم يُقْرأْ بالرَّفْعِ.

- **الانْزِياحُ مِن العَطْفِ على الفاعِلِ إلى النَّصْبِ، والجَرِّ:**

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ من ذلك: قَوْلُهُ تعالى: **﴿يَطُوْفُ عَلَيهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدُوْنَ بأَكْوابٍ وأباريْقَ وكَأْسٍ مِنْ مَعِيْنٍ... ولَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُوْنَ وحُوْرٌ عِيْنٌ﴾**[2]، بالرَّفْعِ (وَحُورٌ عِيْنٌ) في قِراءَةِ غيرِ الأَخَوَيْنِ من السَّبْعَةِ، وهي قِراءَةٌ في تَأْوِيْلِها أَوْجُهٌ[3]:

أ - أنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على (وِلْدانٌ)، على أنَّهُنَّ يَطُفْنَ عليهم بالأَكْوابِ، وغَيْرِها للخِدْمَةِ، والتَّلَذُّذِ، كما قيل.

---

(١) انظر التفصيل في البحر المحيط: ٣/ ٢٤٣.

(٢) الواقعة: ١٧-٢٢.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٢٢-؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٢٠٦؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٧/ ٢٠٤؛ الزمخشري، الكشاف: ٤/ ٥٤.

ب- أنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على الضَّمير المُسْتكِنِ في (مُتَّكِئِيْنَ) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿مُتَّكِئِيْنَ عليها مُتَقابِلِيْنَ﴾[1]، للفَصْلِ بين المَعْطُوْفِ، والمَعْطُوْفِ عليه.

جـ- أنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على مُبْتَدإٍ، وخَبَرٍ مَحْذُوْفَيْنِ، والتَّقْدِيْرُ: لَهُمْ هذا كُلُّهُ، وحُوْرٌ عِيْنٌ.

د - أنْ تَكُوْنَ مُبْتَدأً حُذِفَ خَبَرُه، والتَّقْدِيْرُ: ولَهُمْ حُوْرٌ عِيْنٌ، أو ثَمَّ حُوْرٌ عِيْنٌ.

هـ- أنْ تَكُوْنَ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُه: ونِساؤُهم حُوْرٌ عِيْنٌ.

وقِراءَةُ أُبَيٍّ، وعَبدِ الله "وحُوْراً عِيْناً" بالنَّصْب -فيها وَجْهانِ:

أ - أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ويُعْطَوْنَ، حُوْراً عَيْناً، أو ويَرِثُوْنَ حَوْراً عَيْناً.

ب- أنْ تَكُوْنَ مَعْطُوفةً على مَعْنَى (يطُوْفُ عَلَيْهم)؛ لأنَّ مَعْناهُ: يُعْطَوْن كذا، وكذا.

وقِراءَة النَّخعيّ: "وحُورِ عِيْنٍ"، بالجر فيها أوْجُهٌ:

أ - أنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على (جَناتِ النَّعِيْمِ) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿أُولئكَ المُقَرَّبُوْنَ في جَنَّاتِ النَّعِيْمِ﴾[2]، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: هم في جَنَّاتِ النَّعِيْمِ، وفاكِهةٍ، ولَحْمِ طَيْرٍ، وحُوْرٍ عِينٍ، وهو قَوْلٌ ذَكَرَه الزَّمَخْشَرِيّ، وفيه بُعْدٌ عند أبي حيّان لما فيه مِنْ تَفْكِيْكِ النَّظْمِ المُترابِط بَعْضُهُ ببَعْضٍ، ولَيْس الأمْرُ كذلك عند السَّمِيْن الحَلَبِيّ؛ لأنَّه مَحْمُوْلٌ على حَذْفِ مُضافٍ تَقْدِيْرُه: وفي مُقارَبَةِ حُوْرٍ عِيْنٍ.

---

(١) الواقعة: ١٦.

(٢) الواقعة: ١١-١٢.

ب- أنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على (بأكوابٍ)، على أنَّ (يطُوْف) بمَعْنَى يُنَعَّمُوْن فيها بأكوابٍ، وحُوْرٍ.

جـ- أنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على (بأكوابٍ) دُوْنَ تَأْوِيْلٍ، على أنَّ المُرادَ أنَّ الوِلدانَ يَطُوْفون عليهم بالحُوْرِ أيْضاً للتَّلَذُّذِ.

ولعلَّ في حَمْلِ الكلامِ على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، والجَرّ تَخَلُّصاً مِنَ التَّأْوِيْلِ، والتَّوَهُّمِ فَضْلاً عن تَوْكيد هذه الكلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إليها للتَّفَكُّر فيها؛ ولأنَّ طَوافَ الحُوْرِ العِيْنِ فيه تَكْرِيْمٌ لهؤلاءِ بتَحْقِيْقِ التَّلَذُّذِ، أو الخِدْمَةِ، وفي هذا الطَّوافِ إعْطاءُ هؤلاءِ الوَقْتَ الكافي للاخْتِيار.

- **الانْزِياحُ مِنَ الرَّفْعِ على الإتْباعِ لوَصْلَةِ نِداءِ ما فيه (أل) إلى النَّصْبِ:**

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك قراءَةُ الشُّذوذِ: **﴿قُلْ يا أيُّها الكافِرِيْنَ﴾**[1]، بالنَّصْبِ كما في (**حاشية الصبَّان**)[2]، على الصِّفَةِ لـ(أيّ) على المَوْضِعِ، وهذا النَّصْبُ أجازَهُ المازِنيّ قياساً على صِفَةِ غَيْرِه مِنَ المُنادَيات المَضْمُوْمة.

ولا شَكَّ في أنَّ الانْزِياحَ مِنَ الرَّفْعِ في هذه المَسْأَلَة إلى النَّصْبِ يُؤَكِّدُ هذه اللَّفْظَةَ بجَذْبِ الانْتِباه إليها؛ لأنَّها هي المُنادى في الحقيقة لا (أيُّ).

- **الانْزِياحُ مِن رَفْعِ المَعْطُوْفِ إلى نَصْبِهِ:**

مِمَّا يُعدُّ من ذلك قَوْلُهُ تَعالى: **﴿ولكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ والملائكَةِ والكتابِ والنَّبِيِّيْنَ وآتَى المالَ على حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى واليَتامَى والمَساكِيْنَ وابْنَ السَّبِيْلِ والسَّائِلِيْنَ وفي الرِّقابِ وأقامَ الصَّلاةَ وآتَى الزَّكاةَ والمُوْفُوْنَ بعَهْدِهِمْ**

---

(١) الكافرون: ١.

(٢) انظر: ٣/ ١٥٠.

إذا عاهدوا والصَّابِرِيْنَ في البَأْساءِ والضَّرَّاءِ أُولئكَ الَّذيْن صَدَقُوا وأُولئك هُمُ المُتَّقُوْنَ﴾[1]، على أنَّ في (والصَّابِرِيْنَ) وَجْهَيْنِ[2]:

أ - أنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً به لِفِعلٍ مَحْذُوْف، والتَّقْدِيْرُ: وأَمْدَحُ الصَّابِرِيْنَ، على أنَّ كَوْنَهُ مَنْصُوْباً، وما يُمْكِنُ أنْ يُعْطَفَ عليه مَرْفُوعاً -يَعُوْدُ إلى الرَّغْبَة في المُخالَفَةِ بَيْنَ وُجُوهِ الإعراب لتَكَرُّرِ الصِّفات، كما ذكر أبو عليٍّ الفارسيُّ: "وهو أَبْلَغُ؛ لأنَّ الكلامَ يَصِيْرُ على جُمَلٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِخِلافِ اتِّفاقِ الإعْرابِ، فإنَّه يَكُوْن جُمْلَةً واحِدَةً، وليس فيها مِنَ المُبالَغةِ ما في الجُمَلِ المُتَعَدِّدَة..."[3].

ب- أنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على (ذَوِي القُرْبَى).

ولعَلّ ما يُعَزِّزُ الانْزِياحَ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْب قِراءَةُ الحَسَنِ، والأَعْمش، ويَعْقُوْبَ (والصَّابِرُوْنَ)، وذَكَر الزَّمَخْشَرِيُّ[4] أنَّهُ قُرِئ (والمُوْفِيْن)، و(والصَّابِرِيْنَ).

- **الانْزِياح مِن الرَّفْع على خَبرِ المُبْتدإ بَعْدَ إهْمالِ (ما) الحجازيَّة إلى النَّصْب:**

في (ما) مِنْ حَيْثُ الإعمالُ، والإهْمالُ لُغَتان: لُغَة أهْلِ الحجاز الَّذين يَرْفَعُوْنَ المُبْتدأ، ويَنْصِبون الخَبر بها حَمْلاً على (لَيْس) بقُيودٍ، ولُغَة أهْلِ تَميْم الَّذين يُهْمِلُونَها، فيَكُوْنُ ما بَعْدَها مُبْتَدأً وخَبراً.

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٥٠؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٣١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٧.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٥٠.

(٤) انظر: الكشاف: ١/ ٣٣١.

وعلى الرَّغم مِنْ تلك القُيودِ فإنَّ الخَبَرَ جاءَ مَنْصُوباً على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَسْبُوْقاً بـ(إلاَّ)، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن ذلك:

قراءَةُ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وما أَمْرُنا إلاَّ واحِدَةً﴾[1]، بِنَصْبِ (واحِدَةً) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ كما يُفْهَمُ مِنْ كلام الفَرَّاءِ[2].

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

وما الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنوناً بِأَهْلِهِ وما صاحِبُ الحاجات إلاَّ مُعَذَّبا

على أنَّ (مَنْجَنونا) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نائِب على المَصْدَرِ، والعامِلُ فيه مَحْذُوف تَقْدِيْرُه: وما الدَّهْرُ إلاَّ يَدُوْرُ دَوَرانَ مَنْجَنُوْنٍ كما في: ما زَيْدٌ إلا سَيْراً، والتَّقْدِيْرُ: ما زَيْدٌ إلاَّ يَسِيْرُ سَيْراً.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في (مُعَذَّباً) مِنْ حَيْثُ كونُهُ مَفْعُولاً مُطْلَقاً (مَصْدَرٌ مِيْمِيٌّ) العامِلُ فيه مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: وما صاحِبُ الحاجاتِ إلاَّ يُعَذَّبُ مُعَذَّباً.

ويَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ (مَنْجَنُوْناً)، و(مُعَذَّباً) مَفْعُوْلَيْنِ لِفِعْلَيْنِ مَحْذُوْفَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ، والتَّقْدِيْرُ: يُشْبِهُ مَنْجَنُوْناً، ويُشْبِهُ مُعَذَّباً.

ومِمَّا لَمْ يَخْضَعْ لِسُلْطانِ تِلْك القُيودِ أيْضاً قَوْلُ الفَرَزْدَق[4]:

فَأَصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هم قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

على أنَّ (مِثْلَهُمْ) على حَسَب الظَّاهِرِ خَبَرُ (ما) الحجازيَّة على الرَّغْمِ مِنْ تَقَدُّمِهِ على اسْمِها، ولِلنُّحاةِ في تَأْوِيْلِه أَقْوالٌ:

---

(١) القمر: ٥٠.

(٢) انظر: معاني القرآن: ٣/ ١١١؛ وانظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: ٣/ ٢٩٩.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٨.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٨.

أ - أَنَّهُ وسِمَ بالشُّذوذ.

ب-أَنَّهُ وُسِمَ بالغَلَطِ؛ لأنَّ الفَرَزْدق نطَقَ بغَيْرِ لُغَتِهِ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذلك فإنَّ بَعْضَ النُّحاةِ ذَكَرَ أَنَّ العَرَبِيَّ لا يَعْجَزُ عنِ النُّطْقِ بلُغة قَوْم آخرين، ويُعَزِّزُ ذلك أَنَّ العَرَبَ تَكَلَّمَتْ بلغاتِ الحَبشِ، والفُرْسِ، واليهودِ، وغَيْرِهم.

جـ- أنَّ (مِثْلَهُمْ) مُبْتَدَأ على أنَّ فَتْحَةَ اللاَّمِ بِنائِيَّةٌ؛ لإضافة مِثْل إلى مَبْنِيٍّ، وهو الضَّميرُ المُضافُ إليه.

د - أنَّ الخَبَرَ مَحْذُوْفٌ على أنَّ المُبْتَدَأَ (بَشَرٌ)، وأنَّ (مِثْلَهُم) حالٌ مِن الضَّمير، المُسْتَتِرِ في الخَبَرِ المَحْذُوْفِ، وتَقْدِيْرُه: مَوْجُوْدٌ.

ويَظْهرُ لي أنَّ الالْتجاءِ إلى الانْزِياحِ من الرَّفْعِ إلى النَّصْب يُخَلِّصُنا مِنْ هذه التَّأْوِيلات والتَّوَهُّماتِ فَضلاً عن تحقيق التَّوْكِيدِ، ولَسْتُ أَسْتَبْعِدُ حَمْلَ (ما) الحجازيّة على (ما) التميميَّة غير العامِلَة، على أنَّ نَصْب خَبَرِها يُعَدُّ مِنْ باب الانْزياح مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْب، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك أنَّ الكُوْفِيِّيْن لا يعُدُّونها عاملاً في الخَبَرِ؛ لأنَّه مَنْصُوْبٌ عندهم بعد حَذْف حَرْفِ الصِّفة، أو حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ في مِثْلِ قَوْلِك: ما زَيْدٌ مُتَأَخِّراً هو: ما زَيْدٌ بمُتَأَخِّرٍ، على أنَّ حَرَكة حَرْفِ الصِّفة انْتَقَلَت إلى الخبَرِ على تَوَهُّمِ أنَّ حَرَكتَهُ الفَتْحَةُ.

بَابُ الاشْتِغَالِ وَالانْزِيَاح مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ

ومِمَّا يُمْكِنُ إخْضاعُهُ لسُلْطانِ اسْتِبدالِ حَرَكَةٍ بأخْرى: الاسْمُ الَّذي شُغِل عنه العامِلُ بعْدَه بضميْرِه، كما في قَوْلِك: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وأضْرابِهِ من الشَّواهِدِ في القُرآن الكريْم، وقراءاتِهِ، والكلام العربيّ نَظْمِه ونَثْرِه، وهي مَسْأَلَةٌ فيها خِلافٌ بَيْن النُّحاة مِنْ حَيْثُ وُجُوْبُ نَصْبِ الاسْم المَشْغُوْل عنه أو جَوازِهِ إذا تَوافَرَت قُيُوْدُ هذا النَّصْب، على أنَّ لهم فيها قَوْلَيْنِ:

أ - وُجُوْبُ النَّصْبِ.

ب- جوازُ النَّصْبِ، وهـو جوازٌ قد يُعَدُّ راجحاً، أو مَرْجوحاً، أو مُسْتَوِياً مع الرَّفْعِ إذا لم يَعْرِض ما يَجْعَلُ هذا النَّصْبَ مِنْ باب الوُجوبِ(١).

وللنُّحاة في إعْراب الاسْمِ المَنْصُوْب في باب الاشْتغال ثلاثَةُ أقْوالٍ:

أ - أنْ يكون مَنْصُوْباً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ من لَفْظ الفِعْل الظَّاهر بَعْدَهُ الَّذي يُفَسِّرُه، على أنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ من هذا الفِعْل وفاعِلِه تفسِيْرٌ للجملة الَّتي قَبْلَها، وهو قَوْلُ البصرِيِّيْنَ.

ب- أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بالفِعْل الظَّاهِرِ المُؤَخَّرِ على أنَّ عَمَلهُ في الضَّمِيْرِ مُلْغًى، وهو قَوْلٌ قد يُرَدُّ بأنّ هذا الضَّمِيْرَ قد لا يتَعَدَّى إليه الفِعْلُ إذا كان لازماً إلاَّ بحَرْفِ جَرٍّ، كما في قَوْلِكَ: زَيْداً غَضِبْت عليه، وهي تَعْدِيَةٌ لا تَسْمَحُ بإلْغاءِ هذا العَمَلِ؛ لأنَّ هذا الاسْمَ المَجْرُورَ مَطْلُوْبُ هذا الفِعْلِ في الحقيقة.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٦-، السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٨.

جـ- أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بالفِعْلِ بعدَهُ، على أنَّ هذا الفِعْلَ يَعْمَل في الاسْمِ وضَمِيْرِه، وهي مَسْأَلَةٌ يُجْعَلُ فيها المُتَعَدِّي إلى مفعولٍ واحِدٍ مُتَعَدِّياً إلى اثْنَيْنِ، والمُتَعَدِّي إلى اثْنَيْن مُتَعَدِّياً إلى ثَلاثةٍ، وبذلك تُؤدِّي إلى خَرْمِ القاعِدَة الَّتي انْتَهى إليها النُّحاة على حَسَب ما في العربيَّة من شَواهِدَ.

ويُمْكِنُ أنْ يُعْرَبَ بَدلاً مِنَ الضَّمِيْرِ؛ لأنَّه يُفَسِّرُه على الرَّغْمِ مِن أنَّ البَدَلَ لا يتَقَدَّم على المُبْدَل مِنْهُ، على أنّه قُدِّم في اللَّفْظ لئلاَّ يَعُوْدَ هذا الضَّمِيْرُ على اسْمٍ مُتَأَخِّرٍ في اللَّفْظ، والرُّتبَة، وهي عَوْدَةٌ أجازَها النُّحاةُ في هذه المَسْأَلَةِ.

ويتَبَدَّى لي أنَّه يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على ظاهِرِه لو ذَهَبْنا إلى أنَّ الأَصْلَ في هذا الباب الرَّفْعُ على الابْتداء على أنَّ الجُمْلة الفعليَّة من الفِعْل، وفاعِله، ومَفْعُوْله خَبَرُ هذا المبتدأ، على أنَّ الفَتْحَةَ اسْتُبْدِلَتْ بالضَّمَّةِ لتحقيق جَذْب الانْتباهِ إلى هذه اللَّفظة لتوكيدِها، وَتَبْيِيْنِ أهمِّيَّتِها في هذا التَّرْكيب اللُّغويّ.

ولعلَّ ما يُعَزِّز أنَّ الرَّفْعَ أصْلٌ في هذا البابِ ما يأْتي:

(١) أنَّ الرَّفْعَ واجِبٌ في المواضِعِ التَّالية:

أ - **وُقُوْعُ الاسْمِ في هذه المَسْأَلة بعد (إذا) الفجائيَّة**، كما في قَوْلِك: فَتَحْتُ البابَ فإذا أَسَدٌ واقِفٌ، أو واقِفاً، لأنَّ (إذا) هذه لا يليها فِعْلٌ ظاهِرٌ، أو مُقَدَّرٌ، وعليه فإنَّ مَعْمُوْلَ هذا الفِعْل المُقَدَّرِ لا يَلِيْها، على أنَّ ما بَعْدَها مُبْتَدأٌ.

ب- **وُقُوْعُ الاسْم بعد واوِ الحالِ**، كما في قَوْلِك: دَخَلْتُ البَيْت والدَّرْسُ يكتُبُهُ مُحَمَّدٌ؛ لأنَّ واوَ الحالِ لا يَلِيْها إلا اسْمٌ مَرْفُوع على الابْتداءِ إذا كانت هذه الحالُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، أو فِعْلاً مُضارعاً مُثْبَتاً يَكُوْن خبراً لمبتدأ محذوفٍ؛ لأنَّ هذه الواوَ لا يُعْتَدُّ بها رابطاً في مِثْلِ قولِك: زُرْتُ محمّداً ويَقْرأُ، على أنَّ

التَّقْدِيْرَ: زُرْتُ محمّداً وهو يَقْرَأُ، وَحَضَرَ مُحَمَّدٌ وَالكِتَابُ يَقْرَؤُهُ؛ ولذلك صِيْرَ إلى جَعْلِ الجُمْلة بعدَ هذه الواو اسميَّةً لئلاّ يُقَدَّرَ المُضارعُ بَعْدَها.

جـ- **وُقُوْعُ الاسْمِ بَعْدَ لامِ الابْتِداءِ**، كما في قَوْلِك: إِنِّي لَيُوْسُفُ قابَلْتُهُ.

د - **وُقُوْعُ الاسْمِ بَعْدَ (لَيْتَما)**، كما في قَوْلك: ليتما محمّدٌ قابَلْتَهُ، لأنَّها لا يليْها فِعْلٌ ظاهِرٌ، أو مُقَدَّرٌ، وعليه فإنَّ مَعْمُوْلَ هذا الفِعْلِ المُقَدَّر لا يَلِيْها.

هـ- **أَنَّهُ لَيْس في القرآن الكريم مُشْتَغَلٌ عنه واجِبُ النَّصْب، ولا الرَّفْع**[1].

و - **وقُوْعُ الاسْمْ قَبْلَ ما لا يَسْمَحُ للفِعْلِ بعدَهُ بالعَمَلِ فيما قَبْلَهُ**، وهي مَسْأَلَةٌ تَكْمُن فيما يَأْتي:

(١) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بين هذا الاسم والفِعْلِ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَعْمَل فيه - أَدواتُ الاستثْناءِ الَّتي تَمْنَعُ ما بَعْدَها أَنْ يَعْمَلَ فيما قَبْلَها، كما في قَوْلك: ما الدَّرْسُ إلاّ يَقرَؤُه عليٌّ.

(٢) أنْ يكونَ الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسْمِ والفِعْلِ الَّذي بَعْدَه -(لا) النَّافيَةَ الَّتي تَتَصَدَّرُ جوابَ القَسَم، كما في قَوْل المتلمّس (جرير بن عبد المَسيح)[2]:

آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ   والحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوْسُ

على أنَّ التَّقْدِيْر: لا أَطْعَمُهُ، وهذه الجُمْلَةُ المُصَدَّرَةُ بـ(لا) النَّافِيَةِ المَحْذُوْفَة جَوابُ القَسَم (آلَيْتُ)، ولذلك لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَل ما بَعْدَها فيما قَبْلها، وحَمْلاً على هذا الأَصْلِ لا يَصِحُّ أن يكُوْنَ (حَبَّ العِراقِ) مَنْصُوْباً على الاشْتِغالِ، كما في: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، على أنَّ نَصْبَ (حَبَّ العراقِ) محْمُولٌ على إسْقاط حَرْفِ الجَرِّ

---

(١) انظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩/ ٣.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣/ ٣١٩؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ١٧؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٦.

(على)، والتَّقْدِيْرُ: آلَيْتُ على حَبِّ العِراقِ.

وقِيْل إنَّ حَرْف التَّنْفيس الرَّاجِحُ فيه أنْ يَعْمَلَ ما بَعْدَهُ فيما قَبْلَهُ، كما في قَوْلك: زَيْدٌ، أو زيداً سأخْبِرُهُ، أو سَوْفَ أَضْرِبُهُ"[1].

(٣) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بين هذا الاسْمِ والفِعْلِ الَّذي بَعْدَه -أداةَ عَرْضٍ، كما في قَوْلِ عَمْرِو بن قَعَّاس المُراديّ، أو أعْرابيٍّ"[2]:

أَلا رَجُلاً جزاهُ اللهُ خيْراً ... يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ

على أنَّ هذا القَوْلَ رُوِيَ برَفْعِ (رَجُلاً)، ونَصْبِهِ، وجَرِّه، وعلى أنَّ الرَّفْعَ مَحْمُولٌ على الفاعِلِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ (يَدُلُّ)، والتَّقْدِيْرُ: ألا يَدُلُّ رَجُلٌ على مُحَصِّلَةٍ، وهو تَأْوِيْلُ ابْنِ بَرِّيٍّ، أو على الابْتِداءِ الَّذي أُخْبِرَ عنه بالجُمْلَة الفعليّة (يَدُلُّ...)، وهو الأَوْلى، والأظْهَرُ؛ لأَنَّهُ أَقَلُّ تَكَلُّفاً، وخاضِعٌ لسُلْطانِ الأَصْلِ النَّحْويِّ في باب الاشْتغالِ.

والنَّصْبُ مَحْمُوْلٌ على أنَّهُ مَفْعُوْل به ثانٍ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: ألا تُرُوْني رَجلاً، وهو تَأْوِيْلُ الخليل بن أَحْمَد، أو مَفْعُوْلٌ أوّل للفِعْلِ (أَجِدُ)، والتَّقْدِيْرُ: ألا أَجِدُ رَجُلاً، أو لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً كما في: زَيْداً رَأَيْتُهُ، والتَّقْدِيْرُ: ألا جَزَى الله رجلاً جَزَاهُ خيراً، على أنَّ (ألا) للتَّنْبيهِ، كما ذكر ابْنُ هشام.

وذَهَب يُوْنُسُ بْنُ حبيب إلى أنَّ (ألا) للتَّمَنِّيْ على أنَّ (رَجُلاً) اسْمُ (لا) النافية للجِنْسِ نُوِّن للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّة.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ الفاصِلِ أداةَ عَرْض.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٦.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ١/ ٤٥٠؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٥٩؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١٠١.

(٤) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسْمِ، والفِعْلِ الَّذي بَعْدَهُ -لامَ الابْتداءِ، كما في قولك: الكتابُ لأنَا قارِئُهُ.

(٥) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسْمِ، والفِعْلِ الَّذي بَعْدَهُ -حَرْفَ نَفْيٍ، كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ ما ضَرَبْتُهُ.

(٦) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بين هذا الاسْمِ، والفِعْلِ الَّذي بَعْدَهُ - (كَمْ) الخَبَرِيَّة، كَما فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ كَمْ ضَرَبْتُهُ، عَلَى أَنَّ تَمْيِيْزَ (كَمْ) الخَبَرِيَّةِ مَحْذوفٌ، والتَّقْدِيْرُ: كم ضَرْبَةٍ ضَرَبْتُه، على أنَّ (كَمْ) في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْل المُطْلَق، ويَجُوْزُ أنْ تَكُوْنَ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الظَّرْفِيَّة على أنَّ تَمْيِيْزَها يُنْبِئُ عن الظَّرْفيَّة، والتَّقْدِيْر: كم وَقْتٍ ضَرَبْتُهُ، وأنْ تَكُوْن في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتداء على أنَّ تَمْيِيْزَها المَحْذُوْفَ اسْمُ جِنْسٍ، والتَّقْدِيْرُ: كَمْ رَجُلٍ ضَرَبْتُهُ.

وفي (كَمْ) الخبَرِيَّة في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿**سَلْ بني إسْرائِيْلَ كم آتَيْناهُمْ مِنْ آيَةٍ**﴾[1]، قَوْلانِ[2]:

أ - أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِع رَفْعٍ على المبتدأ، على أنَّها كنايَةٌ عن جماعَةٍ، وأنَّ تَمْيِيْزها مَحْذُوْفٌ، وأنَّ (مِن) في (مِنْ آيَةٍ) زائدةٌ في مَفْعُوْل الفِعْل (آتى).

ب- أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِع نَصْبٍ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُقَدَّرُ بَعْدها يفَسِّرُه الفِعْلُ المَذْكُوْرُ.

وقِيْل: إنْ عُدَّت (مِنْ) بيانيَةً أُعْرِبَتْ مَفْعُوْلاً ثانياً للفِعْلِ، ولا يَصِحُّ هذانِ الوَجْهانِ فيها لعَدَم وجُوْدِ الرَّابطِ.

ويَظْهَرُ لي أنَّ الأَوْلى في القَوْلَيْن السَّابقَيْنِ أنْ يَكُوْنَ إعْرابُها مُبْتَدأً على

---

(١) البقرة: ٢١١.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٦.

حَسَبِ ما مرَّ؛ لأنَّ في هذا الإعْرابِ تخَلُّصاً مَنْ تَقْدِيْرِ فِعْلٍ عامِلٍ.

(٧) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسْمِ، والفِعْلِ الَّذي بَعْدَهُ -(إنَّ)، أو إحْدى أخَواتِها، كما في قَوْلك: زَيْدٌ إنِّي ضَرَبْتُهُ.

وقِيْلَ: إنَّ (إنَّ) يَجُوْزُ أنْ يَقَعَ قَبْلها الاسْمُ المَنْصُوبُ على الاشْتِغالِ؛ لأنَّها أُمُّ الباب بقيد كَوْن الفِعْل المَشْغُوْلِ ماضياً لفظاً، ومَعْنًى، أو مَعْنًى، كما في: عَمْراً إنْ لَقِيْتَهُ فسَلِّمْ عليه، وعَمْراً إنْ لَمْ تُقابِلْهُ فانْسَهُ؛ لأنَّ المُضارِعَ بَعْدَها لا بُدَّ من أنْ تَجْزِمَهُ، أمَّا الماضي، أو المُضارِعُ المَسْبوق بـ(لم) فلا أثَرَ لها فيهما.

(٨) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسْمِ، والفِعْلِ الَّذي قَبْلَهُ -أداةَ استِفْهامٍ، كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ هل أكْرَمْتَهُ؟.

(٩) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسْمِ، والفِعْلِ الَّذي بَعْدَهُ -أداةَ عَرْضٍ وتَحْضِيض، كما في قَوْلِك: زَيْدٌ هَلاَّ قَابَلْتَهُ.

(١٠) أنْ يَكُوْن الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسْمِ، والفِعْلِ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَعْمَلَ فيه- اسْماً مَوْصُوْلاً، كما في قَوْلِك: زَيْدٌ الَّذي ضَرَبْتُهُ.

(١١) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسْمِ، والفِعْلِ الَّذي بَعْدَهُ -اسْماً مَوْصُوْفاً بجُمْلَةٍ فِعْلِيَّة، كما في قَوْلِك: زَيْدٌ رَجُلٌ قابَلْتُهُ.

(١٢) أنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسْمِ، والفِعْلِ الَّذي بَعْدَه -مُبْتَدأً ثانياً، كما في: زَيْدٌ أنْتَ تَضْرِبُهُ، وهندٌ عَمْرٌو يَضْرِبُها؛ لأنَّ الفاصِلَ (أنْتَ)، و(عَمْرٌو) أجْنَبِيٌّ، والمَفْصُوْلَ لا يَعْمَلُ، ولذلك لا يُفَسِّر، على الرَّغْمِ مِن أنَّ الكسائيّ أجازَ النَّصْب قياساً على اسْمِ الفاعلِ العامِلِ، كما في قَوْلك: زَيْداً أنْتَ ضارِبُهُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ العامِلِ اسْمَ مَفْعُوْلٍ، كما في: أزَيداً أنْتَ

مَحْبُوسٌ عليه، والباطِلُ الحَقُّ مَنْصُوْرٌ عليهِ، أو على شياطِيْنِه[1].

ز - **وُقُوْعُ الاسْمِ قَبْلَ فِعْلِ التَّعَجُّبُ (أَفْعِلْ بـ)**، كما في قَوْلِكَ: السَّماءُ أَحْسِنْ بها؛ لأنَّ الضَّمِيْرَ في (بها) في أُسْلُوْبِ التَّعَجُّب في مَحَلِّ رَفْع على الفاعِلِ لا في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْل به، على أنَّ (أفْعِلْ) فِعْلٌ ماضٍ جاءَ على صُوْرَةِ الأَمْرِ، ولا يَدُلُّ على الطَّلَبِ.

وذَهَبَ الزَّمخشريُّ إلى أنَّ هذا الفِعْلَ في هذا الأُسْلُوبِ أمْرٌ في الحقيقَةِ، وأنَّ الباءَ للتَّعدِيةِ، على أنَّ امْتِناع نَصْب الاسْمِ قَبْلَهُ عندَهُ -يَعُوْدُ إلى أنَّ هذا الفِعْلَ- جامِدٌ، غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وهي مَسْأَلَةٌ لا تَسْمَحُ له بالعَمَلِ فيما قَبْلَهُ[2].

ح - **وقُوْعُ الاسْمِ قَبْلَ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ**، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مُحَمَّدٌ إِنْ قَابَلْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ لَهَا صَدَارَةُ الجُمْلَةِ، فَلا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيْمَا قَبْلَهَا حَمْلاً عَلَى أَنَّ مَعْمُوْلَهَا، أَو مَعْمُوْلَ عَامِلٍ بَعْدَهَا -لا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا، وَمَا يُوْسَمُ مِنَ العَوَامِلِ بِمَا مَرَّ لا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ دَلِيْلاً عَلَى العَامِلِ المَحْذُوْفِ.

ط - **وقُوْعُ الاسْمِ قَبْلَ فِعْلٍ مُسْنَدٍ إِلَى ضَمِيْرِهِ المُتَّصِلِ**، كما في قولك: أَزَيْدٌ ظَنَّهُ نَاجِياً، على أَنَّ المُرادَ: أَزَيدٌ ظَنَّ نَفْسَهُ ناجِياً، وعلى أنَّ فاعِل فِعْلِ الظَّنِّ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُوْدُ على (زَيْدٌ)، فيكون هذا الفاعِلُ قَدْ فُسِّرَ بضَمِيْرِ المَفْعُوْل الَّذي يُعَدُّ فَضْلَةً، وتَصِحُّ هذِهِ المَسْأَلَةُ إذا فُصِلَ هذا الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ، كما في: زَيْداً لَمْ يَظُنَّه ناجِياً إلاَّ عَمْرو؛ لأنَّ الضَّمِيْرَ المُنْفَصِل كالأَجْنَبِيِّ، كما قِيْل[3].

ي - **وُقُوْعُ الاسْمِ قَبْل أحَدِ المُعَلِّقاتِ**، كما في: زَيْدٌ كيف وَجَدْتَهُ، وزَيْدٌ ما

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥١؛ عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ١٢٦-.
(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٧.
(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٠.

أَضْرِبُهُ، وعَمْرٌو لأَضْرِبَنَّهُ، وغير ذلك.

ك- **أَنْ يَكُوْنَ الاسْمُ مَتْلُوّاً بعامِلٍ يُشْبِه الفِعْلَ كاسمي الفاعل، والمَفْعُوْل مَسْبُوْقَين بـ(أَل)**، كما في قَوْلِك: زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُه، فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: زَيْداً أنا الضَّارِبُهُ؛ لأنَّ ما في صِلَة (أل) لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها؛ لأنَّ الصِّلَة متمِّمَةٌ للمَوْصُوْلِ على أنَّها كالجُزْءِ مِنْهُ.

ل - **أَنْ يَكُوْنَ الاسْمُ مَتْلُوّاً بالصِّفةِ المُشَبَّهَةِ عاملاً**، كما في: وَجْهُ الأَبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ، فلا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: وَجْهَ الأَبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ؛ لأنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَة لا تَنْصِبُ مَفْعُوْلاً به صَرِيحاً، والقَوْل نَفْسُه في كون المَشْغُوْل عَنْهُ ظَرْفاً عِنْد بَعْض النُّحاة، على الرَّغْم من أنَّها يَجُوْزُ أنْ تَعْمَلَ في هذا الظَّرْفِ؛ لأنَّهُ يكفيه رائِحةُ الفِعْلِ.

(٢) **أنَّ الرَّفْعَ في مِثْلِ قَوْلِك: زَيْداً ضَرَبْتُهُ عُدَّ أَرْجَحَ مِنَ النَّصْب**؛ لأنَّ فيه حَمْلاً للكلامِ على الظَّاهِرِ الَّذي يُعَدُّ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ على غَيْرِ الظَّاهِرِ الَّذي يُطالِعُنا في النَّصْب، على أنَّ الرَّفْعَ الأَصْلُ، والنَّصْبَ الفَرْعُ[١].

(٣) **أنَّ ما عُدَّ شاهِداً على النَّصْب في هذه المَسْأَلَةِ رُوِي بالرَّفْع الَّذي يُعَدُّ أَصْلاً**، ومِنْ ذلك: أنَّ النَّصْبَ على الاشْتِغالِ لا يَصِحُّ إلاَّ إذا صَحَّ الابْتداء بالمُشْتَغَلِ عنه[٢]، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿**وجَعَلْنا في قُلُوْبِ الَّذيْنَ اتَّبَعُوْهُ رَأْفَةً ورَحْمَةً ورَهْبانِيَّةً ابْتَدَعُوْها**﴾[٣]، على أنَّ في (ورَهبانِيَّةً) وَجْهَيْن[٤]:

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٢٥.

(٣) الحديد: ٢٧.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٢٥٤-٢٥٥؛ الزمخشري، الكشاف: ٤/ ٦٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٢٢٨-.

أ - أنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على (رَأْفَةً ورَحْمَةً)، على أنَّ (جَعَل) بمعْنَى: خَلَقَ، أو صَيَّرَ، و(ابْتَدَعُوْها) في مَحَلِّ نَصْب على الصِّفَةِ لـ(رَهْبانيَّةً)، على أنَّها وُصِفَتْ بالابْتِداع؛ لأنَّها تُكْتَسبُ على خِلافِ الرَّأْفَةِ والرَّحْمَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهما مِنْ بابِ الغَرِيْزَةِ.

ب- أنَّها مَنْصُوْبَةٌ على الاشْتِغالِ، وهو قَوْلُ أبي عليٍّ الفارِسيّ، والزَّمَخْشَريّ، والعُكبريِّ، وغَيْرِهِمْ، وهذا الإعْرابُ يُعَزِّزُ مَذْهَبَ المُعْتَزِلَةِ مِنْ حَيْثُ إنَّ ما يَفْعَلُهُ الإنْسانَ يَكُوْنُ مَخْلُوْقاً له، فتَكُوْنُ الرَّهْبانِيَّةُ لَيْسَت مِنْ خَلْقِ الله؛ لأنَّها مِنْ فِعْلِ الإنْسانِ، فهي على خِلافِ الرَّأْفَةِ، والرَّحْمَةِ عَلَى أنَّهما مِنْ فِعْلِ الله؛ ولذلك نُسِبَتا إليه، وَقَدْ رَدَّ أبو حيَّان النَّحويّ على هؤلاءِ نَحْوِيّاً مِنْ حَيْث إنَّ الاسْمَ المَنْصُوْبَ على الاشْتغال يجبُ أنْ يَصْلُح للرَّفْعِ بالابْتداءِ، فإذا لَمْ يَصْلَح فلا يَصِح أنْ يُصارَ إلى الحَمْلِ على النَّصْبِ على الاشْتِغال، وهي مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في هذه الآيَة في أنَّ (رَهْبانيّةً) نَكِرَةٌ لا مُسَوِّغَ للابْتِداء بها؛ ولذلك لا يَصْلُح عِنْدَهُ أنْ تُنْصَبَ على الاشْتِغالِ.

ولا يُوافِقُ السَّمِيْنُ الحلبيُّ عَلَى مَا ذَهب إليه أبو حيَّان في هذه المَسْأَلة لِسَبَبَيْن:

أ - أنَّ النَّصْبَ على الاشْتِغالِ لا يُقَيَّدُ بصحَّة وقُوْع المَنْصُوْبِ على الاشْتِغالِ مُبْتَدأ، كما في قراءَة الحَسَن بن عبد العَزِيْزِ، وعيسى الثَّقفيّ، وعيْسى الكُوْفيّ، ومُجاهِد، وأبي حَيْوَةَ، وغَيْرِهِمْ: ﴿سُوْرَةً أَنْزَلْناها﴾[1]، بنَصْبِ (سُوْرَةً)، وفي النَّصْبِ أَرْبَعَةُ أَوْجُه:

---

(١) النور: ١.

(١) أنَّها مَنْصُوْبَةٌ على الاشْتِغالِ، والتَّقْدِيْرُ: أنْزَلْنا سُوْرَةً أنْزَلْناها، وهُوَ وَجْهٌ لا يَصِحُّ عندَ أبي حيَّانَ كما مَرَّ إلاَّ إذا قُدِّرَتْ صِفَةٌ.

(٢) أنَّها مَنْصُوْبَةٌ بفعل لا يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ، والتَّقْدِيْرُ: اتْلُ، أو: اقْرَأ سُوْرَةً.

(٣) أنَّها مَنْصُوْبَةٌ على الإغْراءِ، كما قِيْلَ، والتَّقْدِيْرُ: دُوْنَك سُوْرَةً، وهو قَوْلُ الزَّمَخْشريّ، وهو وجْهٌ لا يَصحُّ عند أبي حيَّان أيْضاً؛ لأنَّه لا يُجِيْزُ حَذْفَ أداة الإغْراءِ.

(٤) أنَّها مَنْصُوْبَةٌ على الحال من ضَمير النَّصْب في (أنْزَلْناها)[1].

وقِراءةُ الرَّفْع فيها وَجْهان:

(١) أنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً على الابْتِداءِ،على أنَّ (أنْزَلْناها) صِفَةٌ لها، وأنَّ الخبَرَ جُمْلَةُ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿الزَّانِيَةُ والزَّاني فاجْلِدوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهما﴾[2].

(٢) أنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: هذه سُوْرَةٌ.

ب- وَقِيْلَ إنَّ فِي الآيَةِ مُسَوِّغاً لِلنَّصْبِ، وهو عَطْفُها على (رَأفَةً ورَحْمَةً).

(٤) أنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ الَّذي يُشْبِهُ اسْم الشَّرْط، والذي في خَبَرِه الفاءُ -لا يُنْصَبُ على الاشْتِغالِ، كما سَيأتي.

(٥) أنَّ اسْم الإشارةِ الَّذي تُزادُ في خَبَرِهِ الفاءُ فيه خِلافٌ مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ والنَّصْبُ على الاشْتِغالِ، كما سَيأتي.

(٦) أنَّ في مَجِيْءِ الضَّمِيْرِ المُنْفَصِلِ (إيَّاي) مَنْصُوْباً على الاشْتِغال تَوَهُّماً في تَأْوِيْلِهِ، كما سَيأتي.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٣٧٨؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٩٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٤٢٧.

(٢) المائدة: ٢.

(٧) أنَّ جَوابَ القَسَمِ لا يُفَسِّرُ عامِلاً مَحْذُوفاً على سَبِيْلِ الاشْتِغالِ، كما سَيأْتِي.

(٨) أنَّ نَصْبَ الاسْمِ المَشْغُوْل عنه الفِعْلُ العامِلُ المَفْصُولُ عنه ضَمِيْرُ المَشْغُوْلِ عنه أَقَلُّ حسْناً مِنْهُ مَعَ عَدَم الفَصْلِ، وقد يكُوْنُ الفاصِلُ حَرْفَ خَفْضٍ، كما في: زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ، أو بغُلامِهِ، أو مُضافاً إلى هذا الضَّمِيْرِ، كما في: زَيْداً ضَرَبْتُ أخاهُ، على أنَّ رَفْعَ الاسْمِ السَّابِقِ أحسَنُ، وأولى مِنَ النَّصْبِ في هذه المَسْأَلَة سواء أكانَ ضَمِيْرُ المَشْغُوْل عَنْه مَفْصُوْلاً عن الفِعْلِ المَشْغُوْل أمْ غَيْرَ مَفْصُوْلٍ[1].

(٩) أنَّ هنالك مواضِعَ يكادُ يَكُوْنُ الرَّفْعُ فيها كالوَاجِبِ، ومِنْ هذه المواضِع:

أ - أنْ يَكُوْنَ العامِلُ (لَيْسَ)[2] الَّتي لا يَصِحُّ في الغالِب أنْ يتَقَدَّمَ خَبَرُها عليها؛ لأنَّها غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ، كما في زَيْدٌ لَسْتَ مِثْلَهُ، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ سيبَوَيْهِ أجازَ هذه المَسْأَلة؛ لأنَّه يُجِيْزُ تَقْدِيْمَ خَبَرِها عليها: زَيْداً لَسْتَ مِثْلَهُ، على أنَّ التَّقْدِيْر: بايَنْتُ زَيداً لَسْتَ مثْلَهُ، وهذه الإجَازَةُ عند عبَّاس حسن[3]-على الرَّغم مِنْ قِلَّةِ أنْصارِها- مَقْبُوْلَةٌ، وفيها تَوْسِعَةٌ.

ب- أنْ يَكُوْنَ العامِلُ (كان)، كما في قَوْلِكَ: مُحَمَّدٌ كان عليٌّ مِثْلَهُ، على الرَّغْمِ مِن أنَّ المازنيّ، وبَعْضَ الكوفيِّين أجازوا الاشْتغالَ فيها: محمّداً كان عليٌّ مِثْلَهُ.

جـ- أنْ يَكُوْنَ العامِلُ اسْمَ فاعِلٍ، أو مَفْعُوْلٍ مُكَسَّراً، كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ أنْتُم ضُرَّابُهُ؛ لأنَّ هذا الجمْعَ لا يَقْوَى على أنْ يُفَسِّرَ كما قِيْلَ؛ ولأنَّ شبَهَهُ بالفِعْلِ يكون بَعيْداً[4]، وقِيْل إنَّ الجَمْعَ السالمَ تَجُوْزُ فيه هذه المَسْأَلَة، كما في: زَيْداً

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨٣.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٢.

(٣) انظر: النحو الوافي: ٢/ ١٢٧.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٢.

أَنْتُمْ ضارِبُوهُ، وزَيداً أَنْتُنَّ ضارِباتُهُ.

د - أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ مَصْدَراً، وفي هذه المَسْأَلَة -عند النُّحاة- ثَلاثَةُ أَقْوالٍ[1]:

(١) الجوازُ مُطْلَقاً: ومن المَصْدَرِ الَّذي بمَعْنَى الأَمْرِ: زَيْداً ضَرْباً إِيَّاهُ، ومِنَ المَسْبُوْقِ باسْتِفْهامٍ: أَزَيداً ضَرْباً أَخاهُ، ومِنَ الَّذي يَنْحَلُّ بحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ وفِعْلٍ: زَيْداً ضَرْبَهُ قائماً، على أَنْ يُضَمَّنَ العامِلُ المَحْذُوف وُجُوْباً فِعْلاً يُفَسِّرُهُ المَصْدَرُ المَذْكُوْرُ، والقَوْلُ نَفْسُه في غير المَسْبُوْق باسْتِفهامٍ، أو في غَيْرِ ما يَكُوْنُ بمعنى الأَمْرِ، أو ما لا يَنْحَلُّ بحرفٍ مَصْدَرِيٍّ وفِعْلٍ على مَذْهَب المُبَرِّدِ، والسِّيرافِيّ اللَّذَيْنِ أجازا أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُوْلُ هذا المَصْدَرِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المَوْصُوْلَ الحرفيَّ والحرف المَصْدَرِيّ: أَنْ، أو ما، أو غيرهما، لا يُسْمَح بذلك عند جُمْهُوْرِ النُّحاةِ.

(٢) المَنْعُ مُطْلَقاً؛ لأَنَّ مَعْمُوْل المَصْدَرِ لا يَتَقَدَّمُ عليه.

(٣) الجَوازُ بقَيْدِ أَنْ يَكُوْنَ هذا المَصْدَرُ بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ، وهي مَسْأَلَةٌ تَتَحَقَّقُ إذا كان بمَعْنَى الأَمْرِ، أو مَسْبُوقاً باستِفْهامٍ، أو يكونَ غَيْرَ صالحٍ لأَنَّ يَنحَلَّ، كما مَرَّ؛ لأَنَّ هذا المُنْحَلَّ لا يَتَقَدَّمُ مَعْمُوْلُهُ عَلَيْه.

(١٠) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ اسْمَ فِعْلٍ، أو مَصْدَراً[2]، قِيْل: إِنَّ الاسْمَ المَتْلُوَّ باسْمِ فِعْلٍ يجِبُ رَفْعُهُ، زَيْدٌ عَلَيْكَهُ[3]؛ لأَنَّ اسْمَ الفِعْلِ لَيْسَ مُشْتَقاً، أو صِفَةً تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، على أَنَّ (زَيْدٌ) مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ اسْمُ الفِعْلِ، ومَعْمُوْلُهُ لا

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٢؛ عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ١٢٦-١٠ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨٤-.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٥٤.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨٤؛ السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٤.

اسْمُ الفِعْلِ وَحْدَهُ؛ لأنَّه لا مَحَلَّ له من الإعرابِ، كما قِيْلَ، وذَهَبَ قَوْمٌ إلى أنَّ الخَبَرَ الفِعْلُ النَّائِبُ عنه اسْمُ الفِعْلِ.

وأجازَ الكسائيُّ أنْ يَكُوْنَ (زَيْدٌ) مَنْصُوْباً على الاشْتِغال بفِعْلٍ، أو اسْمَ فِعْلٍ مَحْذُوْفَيْنِ وُجُوْباً بقَيْدِ عَدم تَوافرِ مانِعٍ من المَوانِعِ كما مَرَّ، كالفاء في خَبَرِ الاسْمِ المَوْصُوْلِ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿والَّذين كَفَرُوا فتَعْساً لهم﴾[1]، على أنَّ الاسْمَ المَوْصُوْل في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتِداءِ خَبرُه المَصْدَرُ المَنْصُوْب وفِعْلُهُ المَحْذُوْف، والتَّقْدِيْرُ: تَعَسَهُمُ اللهُ تَعْساً؛ لأنَّ هذه الفاء تَمْنَعُ ما بَعْدَها أنْ يَعْمَلَ فيما قَبْلَها.

(١١) أنْ يَكُوْنَ الاسْمِ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مَشْغُولاً عنه -مَسْبُوقاً بـ(أمَّا) بعد حرف عَطْفٍ، قَبْلَهُ جُمْلَةٌ فعليَّةٌ، كما في قَوْلِك: قامَ زَيْدٌ وأمَّا عَمْرٌو فأكْرَمْتُهُ، على أنَّ الرَّفْعَ أَجْوَدُ من النَّصْبِ؛ لأنّ ما بَعْدَ (أمّا) مُسْتَأْنَفٌ، مَقْطُوْعٌ عَمَّا قَبْلَهُ[2].

(١٢) أنَّ ما يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ الاسْمُ المَشْغُوْل عَنْهُ فيه واجِبَ النَّصْبِ، أو كالواجِبِ فيه خِلافٌ بَيْنَ النُّحاةِ، إذ أجاز بَعْضُهُم فيه الرَّفْع، وهي مَسْأَلَةٌ -على الرَّغْمِ من أنَّ الأكْثَرَ، والأرْجَحَ النَّصْبُ- تَكْمُنُ في كَوْنِ هذا الاسْمِ مَسْبُوقاً بإحدى الأدَواتُ المختصَّة بالدُّخول على الفِعْلِ، وهذه الأدواتُ هي:

أ - أدَواتُ الشَّرْطِ الجازمة، كما في: إنْ عَلِيّاً قابَلْتَهُ فأكْرِمْهُ وإنْ عَلِيّاً تُقابِلْهُ فسَلِّمْ عليه، وكَيْفَما محمّداً تُقابِلْهُ فأكْرِمْهُ، وحَيْثُما محمّداً تُقابِلْهُ فسَلِّمْ عليه، وغير ذلك مِنْ أدَوات الشَّرْطِ الَّتي تَدْخُلُ على فِعْلِ الشَّرْطِ[3].

---

(١) محمد: ٨.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٩؛ السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٥؛ عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٣٦.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٤-٧٩.

وعلى الرَّغْمِ مِنْ هذا الأَصْلِ السَّابق فإنَّ بَعْضَ النُّحاةِ أجازَ أنْ يُرْفَعَ ما بَعْدَ هذه الأدَوات على الابْتِداء لا الفاعِلِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ اسْتَجارَكَ فأَجِرْهُ﴾[1]، و﴿وإنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[2]، وهذه الإجازَة يُمْكِنُ أنْ تَفْرِضَ سُلْطانَها على المَنْصُوبِ بَعْدَ هذه الأدواتِ إذا رَغِبْنا في القِياس عليها.

ويُفْهَمُ مِمَّا في (حاشية الصبَّان على شَرْح الأشمونيّ) أنَّ بَعْضَ النُّحاة أجازَ الرَّفْعَ بعد أدوات الشَّرْطِ، والتحضِيْض، والاستِفهام لا على الفاعليّة "يَنْبَغي جوازُ الرَّفْعِ بالابتداءِ عندَ مَنْ أجازَ وُقُوْعَ المُبْتَدأ بَعْدَ أَدواتِ الشَّرْط، والتَّحْضيضِ، والاستِفهام"[3]، على الرَّغْمِ مِنْ أنّه قيل إنَّ هذه الأَدَواتِ لا يليها في النَّثْرِ إلاَّ الفِعْلُ الصَّريح: "وسَيجِيْءُ أنّهُ لا يَليها في النَّثْرِ إلاَّ الفِعْلُ الصَّرِيْحُ ما لَمْ تَكُنْ أداةُ الشَّرْطِ (إذا) مُطْلَقاً، أو (إنْ) والفِعْل الماضي"[4].

ب- أَدَواتُ التَّحْضِيْضِ: هلاَّ علياً أكْرَمْتَهُ، على أنَّ التَّحْضِيْضَ طَلَبٌ بحَثٌّ، والعَرْضَ طَلَبٌ بِلِيْنٍ[5]، على الرَّغْمِ من أنَّ روايَة الرَّفْعِ لم تُطالِعْني في هذه المَسْأَلَة.

ويَجُوْزُ أنْ تُحْمَلَ (ألا) على الإنْباءِ عن العَرْضِ، أو التَحضِيْضِ على حَسَبِ نِيَّة القائِلِ، وتَواصُلِهِ الإخْباريّ مع المُخاطَبِ، أو السَّامِعِ.

---

(١) التوبة: ٦.

(٢) النساء: ١٧٦.

(٣) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٤.

(٤) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٤.

(٥) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ١/ ٤٤٨-٤٥٠.

ومِنَ الشَّواهِدِ الَّتي تُطالِعُنا في (مُغْني اللبيب)[1]:

(١) قَوْلُهُ تَعالى: ﴿أَلا تُحِبُّوْنَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لكم﴾[2].

(٢) قَوْلُهُ تَعالى: ﴿أَلا تُقاتِلُوْنَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمانَهُمْ﴾[3].

(٣) قَوْلُ عَمْرو بن قَعَّاس، أو أَعْرابِيٍّ:

أَلا رَجُلاً جَزاهُ اللهُ خيراً ... يَــدُلُّ على مُحَصِّلَــةٍ تَبِيْتُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَلا تُرُوْنِي رَجُلاً جَزاهُ اللهَ خَيْراً، أو أَلا هاتِ رجلاً، أو أَلا جَزى رَجُلاً جَزاهُ على أَنَّها للاسْتِفْتاحِ، كما قِيْلَ.

ورُوِيَ هذا الشَّاهِدُ بالرَّفْعِ، والجَرِّ، على أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُوْل على الفاعليَّة لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يَدُلُّ عليه الفِعْلُ المَذْكُوْرُ (يَدُلُّ)، كما ذَكَرَ ابْنُ بَرِّيٍّ، أو على الابْتِداءِ على أَنَّ خَبَرَهُ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّة (يَدُلُّ...)، وهذا التَّقْدِيْرُ الأَخِيْرُ يُعَزِّزُ إجازَةَ رَفْعِ ما بَعْدَ هذه الأداةِ على الابتداء لا الفاعليَّة، وهو تَعْزِيْزٌ قد يُتَّكأُ عَلَيْه في إجازة الرَّفْعِ في باب الاشْتِغالِ في هذه المَسْأَلة.

والجَرُّ مَحْمُوْلٌ عندَ النُّحاةِ على تَقْدِيْرِ حَرْف جَرٍّ مَحْذُوْفٍ: أَلا مِنْ رَجُلٍ، أو على حَذْفِ مُضافٍ: أَلا دَلالَةَ رَجُلٍ.

وذَهَبَ يُوْنُس بْنُ حَبِيْبٍ إلى أَنَّ (أَلا) للتَّمَنِّي، على أَنَّ (رَجُلا) اسْمُ (لا) النَّافية للجِنْسِ نُوِّنَ للضَّرُوْرَةِ.

وتَدْخُلُ (أَلا) الَّتي تُنْبِئُ عن التَّنْبيه عَلَى الجُمْلَتَيْنِ الفِعْلِيَّةِ، كما في قَوْلِهِ

---

(١) انظر: ١/ ٤٤٨-٤٥٠.

(٢) النور: ٢٢.

(٣) التوبة: ١٣.

تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾[1]، والجُمْلَةَ الاسميَّة، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفهاءُ﴾[2]، و﴿أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ الله لا خَوْفٌ عليهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُوْن﴾[3]، على أنَّها تَفِيدُ التَّحْقِيْقَ أَيْضاً، ولذلك قِيْلَ: إنَّ الجُمْلَةَ الَّتي بَعْدَها لا تكادُ تَقَعُ إلاَّ مُصَدَّرَةً بما يُتَلَقَّى به القَسَمُ[4].

جـ- أداة الشَّرْطِ غير الجازمة (لو)، كما في: لَوْ زَيْداً رأَيْتَهُ[5]، على أنَّها حَرْفُ شَرْط غَيْرُ جازِمٍ، وقِيْلَ: إنَّ الجَزْمَ بها لُغَةٌ مُطَّرِدة، وإنَّه يَجُوْزُ أنْ يُجْزَمَ بها في الشِّعر لا في النَّثْرِ[6].

ويأْتي بَعْدَها المَصْدَرُ المُؤَوَّل مِنْ (أنَّ)، وما في حَيِّزِها، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَها وبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيْداً﴾[7]، على أنَّها حَرْفُ امْتِناعٍ لامتِناع، وأنَّ مَفْعُوْلَ (تَوَدُّ) مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: تَوَدُّ تَباعُدَ ما بَيْنَهما، والقَوْلُ نَفْسُه في جَوابِها، والتَّقْدِيْر: لو أنَّ بَيْنَها وبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيْداً لَسُرَّتْ بذلك، على أنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّل من (أنَّ)، وما في حَيِّزِها في موضِعِ رَفْعٍ على الابتِداء على مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، أو على الفاعِلِ على مَذْهَبِ المُبَرِّدِ.

---

(١) هود: ٨.

(٢) البقرة: ١٣.

(٣) يونس: ٦٢.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ١/ ٤٤١؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ٦١؛ الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١/ ٣٣١.

(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٣.

(٦) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣٨٧؛ المرادي، الجنى الداني: ٢٨٦؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١٦٣٣؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٣٤٢؛ المالقي، رصف المباني: ٢٩١.

(٧) آل عمران: ٣٠.

ولا يَصِحُّ أنْ تكُوْنَ مَصْدَرِيَّةً لئلاَّ يتَجاوَرَ حرفان مَصْدَرِيَّانِ، وهو تَجاوُزٌ لا يتحقَّقُ إلاَّ قليْلاً[1]، ويُمْكِنُ أنْ تُحْمَلَ (لو) على الزِّيادة، كما يَظْهَرُ لي.

ومِنْ ذلك قَوْلُه تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُوْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾[2]، وقَوْلُ تَوْبَةَ بن الحُمَيِّرِ[3]:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ ودُوْنِيْ جَنْدَلٌ وصَفائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيْمَ البَشَاشَةِ، أو زَقَا ... إليها صَدًى مِنْ جانِبِ القَبْرِ صائِحُ

د – أَدَواتُ الاسْتِفْهامِ ما عدَا الهَمْزَةَ: قِيْلَ: إنَّ أَدَواتِ الاسْتِفْهامِ ما عدا الهَمْزَة تَخْتَصُّ بالدُّخُوْلِ على الفِعْلِ إذا وقَعَ في حَيِّزِها؛ لأنَّ الاسْتِفهامَ في غَيْرِ الهَمْزَة طارِئٌ عليها بالتَّطَفُّلِ على الهَمْزَةِ، كما قِيْلَ[4]، والهَمْزَةُ تدخُلُ على الاسْمِ على الرَّغْمِ مِنْ وُجُوْدِ الفِعْلِ في حَيِّزِها، لأنَّها أُمُّ البابِ يُتوسَّعُ فيها كغيرِها مِنْ أُمَّهاتِ الأَبْوابِ، كما في (إنَّ)، و(كان)، و(كادَ)، وغَيْرِها، وعلَى الرَّغْمِ مِنْ هذا التَّوسُّعِ فإنَّ دُخُوْلَها على الفِعْلِ أكْثَرُ مِنْه على الاسْمِ.

ومِنْ خَصائِصِ هذه الهَمْزَةِ زِيادَةً على ما مَرَّ –جوازُ الحَذْفِ، والدُّخُوْلُ على حَرْفِ النَّفْيِ، وبَعْضِ حُرُوْفِ العَطْفِ (الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ)، وأَدَواتِ الشَّرْطِ[5].

الشَّرْطِ[5].

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٤٣٠.

(٢) الشعراء: ١٠٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣٨٨؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٣٢. ٤/ ٣٢.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٣.

(٥) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٤؛ مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ١/ ٧٥.

وقِيْلَ: إنَّ الاسْمَ لَوْ جاءَ مَرْفوْعاً بَعْدَ أَدَوات الاستِفهام لَعُدَّ مَرْفُوْعاً على الفاعِلِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْف لا على الابْتِداء لئلاَّ تَخْرُجَ هذه الأَدَواتُ عَمَّا وُضِعَتْ له مِنْ حَيْثُ الاخْتِصاصُ بالفِعْل، كما في: أَين زَيْداً وَجَدْتَهُ؟ ومَتى الوَعْدَ تُحَقِّقُهُ؟، وهَلْ مُرادَكَ نِلْتَهُ؟.

ولا يُعَدُّ قَوْلُكَ: أَيْنَ زَيْدٌ، ومَتَى الوَعْدُ، مِنْ بابِ ما مَرَّ لِخُلُوِّ هاتَيْنِ الجُمْلَتَيْنِ مِنَ الفِعْلِ.

وذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّه إذا اجْتَمَعَ بَعْدَ أَداة الاستِفهامِ الفِعْلُ، والاسْمُ -قُدِّمَ الفِعْلُ؛ ولذلك يُعَدُّ قَوْلُكَ: أَيُّهم زَيْدٌ ضَرَبْت- قَبِيْحاً[1].

والهَمْزَةُ كما مَرَّ تَدْخُلُ على الفِعْلِ والاسْمِ، كما في: أَمحمّداً رَأَيْتَهُ؟، و: أَمحمّدٌ رَأَيْتَهُ؟

وذَكر الأَشمونيّ[2] أَنَّهُ لا يَقَعُ الاشْتِغالُ بَعْدَ أَدَواتِ الشَّرْطِ، والاسْتِفْهامِ إلاَّ في الشِّعر، وأَمَّا في النَّثْر فإنَّه لا يَلِيْها إلاَّ صَرِيْحُ الفِعْلِ إلاَّ إذا كانت أَداةُ الشَّرْطِ (إذا)، أو (إنْ) مَتْلُوَّةً بالفِعْل الماضي.

(١٣) أنَّ هنالكَ مَواضِعَ يَجُوْزُ فيها رَفْع الاسْمِ، ونَصْبُهُ: ومِمَّا اخْتِيْرَ فيه النَّصْبُ عِنْدَ النُّحاة:

أ - أنْ يَكُوْنَ الفِعْلِ العامِلُ المَشْغُوْلُ بضَمِيْرِ الاسْمِ السَّابِق من أَفْعالِ الطَّلَب الَّتي تَدُوْرُ في فَلَكِ الأَمْرِ، والنَّهْيِ والدُّعاءِ، كما في: محمّداً قابِلْه، ومحمّداً لِيُكْرِمْهُ عَمْرٌو، ومحمّداً لا تَضْرِبْهُ، وزَيْداً أَصْلَحَ اللهُ شَأْنَهُ[3]، واللَّهُمَّ عَبْدَكَ

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٣.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٥.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٣؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٦.

ارْحَمْهُ، وزَيْداً لا تُؤَاخِذْهُ، والمُجاهِدَ رَحِمَهُ اللهُ، وغَيْرِ ذلك.

وقِيْلَ: إنَّ المُخْتارَ في هذه المَسْأَلَةِ النَّصْبُ؛ لأَنَّ وُقُوْعَ هذه الجُمَلِ الَّتي تُنْبِئُ عمّا مَرَّ قَلِيْلٌ في الكلام العربيّ[1]، وهي مَسْأَلَةٌ تَحْتاج إلى اسْتِقْراءٍ لَهُ، واسْتِقْصاءِ ما فيه مِنْ شَواهِدَ؛ لأنَّ ما مَرَّ مِنْ أَمْثِلَةٍ يَكادُ يَدُوْر في فلَك المِثالِ المَصْنُوْعِ.

واخْتارَ ابْنُ بابَشاذ الرَّفْعَ في فِعْلِ الأَمْرِ الَّذي يُنْبِئُ ما قَبْلَهُ، أو الاسْمُ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مَشْغُولاً عنه -عن العُمُوْمِ، كالاسْمِ المَوْصُوْلِ الَّذي يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ في العُمُوْمِ، والإبْهامِ، كما في قَوْلِهِ تَعالى: **﴿واللَّذانِ يأْتيانِها مِنْكُمْ فآذُوْهُما﴾**[2]، وقَوْلِهِ تَعالى: **﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهما﴾**[3]، وقَوْلِهِ تعالى: **﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِيْ فاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾**[4]، ولذلك يَخْتارُ النَّصْبَ فيما يَدُلُّ على الخُصُوْصِ، كما في: زَيْداً اضْرِبْهُ.

ولَعَلَّ في إجْماعِ القُرَّاء السَّبْعة على قِراءة الرَّفْعِ -دلِيْلاً على أنَّ الأَصْلَ الرَّفْعُ لا النَّصْب، ولَسْتُ أُنْكِرُ أنَّ المانِعَ مِنْ قِراءَة النَّصْب الأَصْلُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ النُّحاةِ، وهو أَصْلٌ يَكْمُنُ في أنَّ الفاءِ لا تَدْخُلُ على الخَبَرِ عِنْدَ سِيْبَوَيْه في هذا المَوْضِعِ، ولذلك يَحْمِلُ هذه الآيَةَ وأضرابَها على الخَبَرِ المَحْذُوْفِ، والتَّقْدِيْرُ: مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُم حُكْمُ الزَّانِيَةِ، والزَّانِي، ومِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُم حُكْمُ السَّارِقِ، والسَّارِقَةِ، على أنَّ الجُمْلَةَ الأَمْرِيَّةَ في هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَةٌ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٧.

(٢) النساء: ١٦.

(٣) المائدة: ٣٨.

(٤) النور: ٢.

(٥) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٧؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ٤٩٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٤٧٧؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٧٠، ٧٢.

وقائِلَةٍ: خَوْلانُ فانْكِحْ فَتاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: هذه خَوْلانُ.

وذَهَب المُبَرِّدُ إلى أنَّ الاسْمَ المُقْتَرِنَ بـ(أل) في هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ -مُبْتَدأٌ، على أنَّ الفاءَ دَخَلَتْ على خَبَرِهِ؛ لأنَّ هذا المُبْتَدأَ يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ، على أنَّ (أل) مَوْصولٌ حَرْفِيٌّ، وعلى أنَّ ما في جَوابِ الشَّرْطِ لا يَعْمَلُ في الشَّرْطِ، وهي مَسْأَلَةٌ لا تُجِيْزُ أنْ يُنْصَبَ هذا المُبْتَدأُ بما في هذا الجوابِ، وما لا يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ فيما قَبْلَهُ لا يَصِحُّ أنْ يُفَسِّرَ باسْمٍ مَنْصُوْبٍ قَبْلَهُ.

ويُمْكِنُ أنْ يُتَّكأَ في إجازَةِ النَّصْبِ -لو قُرِئَ به- على إجازَةِ الأَخْفَشِ زِيادَةَ هذه الفاء في الخبر بلا قَيْدٍ، وهي زِيادَةٌ مُقَيَّدَةٌ عِنْدَ الفَرَّاءِ بكَوْنِ الخَبَرِ أَمْراً، أو نَهْياً.

ب- أنْ يَكُوْنَ الاسْمُ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مِنْ بابِ المَشْغُوْل عَنْهُ- مَتْلُوّاً بما يُمْكِنُ أنْ يَلِيهُ فِعْلٌ في الغالِبِ من الأَدَواتِ، على مَذْهب بَعْضِ النُّحاةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابْنَ البَاذِشِ، وابْنَ خَرُوْفٍ جَعَلا الرَّفْعَ، وَالنَّصْبَ مُتَساوِيَيْنِ، وَهَذِهِ الأَدَواتُ هِيَ:

(١) هَمْزَةُ الاسْتِفهامِ كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿أَبَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُهُ﴾[١]، على أنَّ أدَواتِ الاسْتِفْهامِ الأُخرى على خِلافِ الهَمْزَةِ في هذه المَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ وُجُوْبُ نَصْبِ ما بَعْدَها، كما مَرَّ؛ لأنَّ الهَمْزَةَ أُمُّ الباب.

والرَّفْعُ جائِزٌ في هذه المَسْأَلَةِ أَيْضاً، كما في قَوْلِكَ: أَزَيْدٌ قابَلْتَهُ؟ كَمَا فِيْ قِراءَةِ

---

(١) القمر: ٢٤.

أَبِي السَّمَّالِ بِرَفْعِ (بَشَرٌ وَاحِدٌ)[١].

وذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ إلى أنَّ الرَّفْعَ واجِبٌ إذا كانَ الاسْتِفهامُ عن الاسْمِ، كما في قَوْلِكَ: أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أمْ عَمْرٌو؟ ولذلك عَدَّ ما جاءَ فيه الاسْمُ المُسْتَفْهَمُ عَنْهُ مَنْصُوْباً شاذّاً في هذه المَسْأَلَةِ، كما في قَوْلِ جَرِيْرٍ[٢]:

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسِ أَمْ رِياحاً   عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشابا

على أنَّ الاسْتِفْهامَ عَنْ ثَعْلَبَةَ، وعلى الرَّغْمِ مِن ذلك فإنَّه لَمْ يُرْفَعْ على مَذْهَب ابْن الطَّراوة بل نُصِبَ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ، والتَّقْدِيْرُ: ساوَيْتُ ثَعْلَبَةَ، ولم يُقَدَّرْ: عَدَلْتُ؛ لأنَّهُ لا يَصِلُ إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ.

وقِيْلَ: إنَّ الحَقَّ عَدَمُ وُجُوْب الرَّفْعِ؛ لأنَّ السُّؤَالَ عَنِ الاسْمِ يُوْجِبُ دُخُوْلَ الاسْمِ عليه فقط، سواء أكان مَرْفُوْعاً أمْ مَنْصُوباً، وهي مَسْأَلَةٌ يُعَزِّزُها قَوْلُك: أَزَيْداً ضَرَبْتَ أم عَمْراً؟، بلا عائِدٍ، على الرَّغْمِ مِن أنَّ الاسْتِفْهامِ عنِ الاسْمِ لا عَنِ الفِعْلِ.

وهذا النَّصْبُ واجِبٌ في هذا المثال -كما قِيْلَ- بالإجماع: "إنَّما هو عَنْ الاسْمِ مع أنَّهُ واجِبُ النَّصْبِ إجْماعاً"[٣]، ولَسْت أَتَّفِقُ مَعَ هذا القَوْلِ؛ لأنَّ الكُوْفِيِّيْنَ أجازُوا حَذْفَ العائِدِ المَنْصُوْب، ومَنَعَهُ البَصرِيُّوْنَ.

ولا يُعْتَدُّ في هذه المَسْأَلَةِ بالفاصِلِ إنْ كانَ ظَرْفاً؛ لأنَّ الظَّرْفَ يُتَوَسَّعُ فيه، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الفَصْلِ بالمَفْعُوْل بِهِ على مَذْهَبِ الأَخْفَش، كما في: أَأَنْتَ زَيْداً

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ١٣٩، ابن جني، المحتسب: ٢/ ٢٩٨، أبو حيان النحوي: البحر المحيط: ٨/ ١٧٩.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٨.

(٣) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٨.

تَضْرِبُهُ؟ على الرَّغْمِ من أنَّ سِيْبَوَيْهِ يَمْنَعُ النَّصْبَ مَعَ هذا الفاصِلِ.

وتُقَيَّدُ هذه المَسْأَلَةُ بعَدَمِ الفَصْلِ بين الهَمْزَةِ وما يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مَشْغُولاً عنه، على أنَّ الرَّفْعَ هو المُخْتارُ إنْ تَحَقَّقَ هذا الفَصْلُ، كما في: أأَنْتَ زَيْداً تَضْرِبُهُ؟، وأأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ؟.

ويَعُوْدُ اخْتِيارُ الرَّفْعِ بتَحَقُّقِ الفَصْلِ؛ لأنَّ الاسْتِفهامَ يَكُوْنُ عَنِ الضَّمِيْرِ بَعْدَ الهَمْزَةِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، أو نَصْبٍ- إلى أنَّ حَمْلَ النَّصِّ على ظاهِرِه أَوْلى من حَمْلِهِ على تَقْدِيْرِ فِعْلٍ عامِلٍ، وفاعِلِه.

وقِيْلَ: إنَّ هذا الاخْتِيارَ مُقَيَّدٌ بعَدَمِ جَعْلِ الضَّمِيْرِ المُنْفَصِلِ فاعِلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، على أنَّ هذا الضَّمِيْرَ بَرَزَ، وانْفَصَلَ بَعْدَ حَذْفِ الفِعْلِ، أو بعَدَمِ جَعْلِ هذا الضَّمِيْرِ مُبْتَدأً.

وقِيْلَ: إنَّ النَّصْبَ واجِبٌ إذا لَمْ يُحْمَلِ الرَّفْعُ على الابْتِداءِ؛ لأنَّ الاسْتِفْهام يَكُوْنُ في هذه الحالَة عن الفِعْلِ الواقِعِ على ما بَعْدَ الضَّمِيْرِ، على أنَّ الرَّفْع يُنْبِئُ عن أنَّ هذا الاسْتِفهامَ يَكُوْنُ عن مُجَرَّدِ الفِعْلِ، وقِيْل: إنَّ النَّصْبَ مُخْتارٌ لا واجِبٌ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَ النُّحاةِ ما عدا الفَرَّاءَ إنْ وَلِيَ هذا الاسْمَ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مَشْغُوْلاً عَنْه -فِعْلٌ مِنْ بابِ (ظَنَّ) في هذه المَسْأَلَة، كما في: أَعَبْدَ الله ظَنَنْتَهُ قائِماً أم غَيْرَهُ؟ أمَّا الفَرَّاءُ فأَوْجَبَ رَفْعَ هذا الاسْمِ مَعَ هذا الفِعْلِ: أَعَبْدُ الله ظَنَنْتَهُ قائِماً؟ لأنَّ مِنْ عادَةِ العَرَبِ إلْغاءَ هذا الفِعْلِ إذا لَمْ تَكُنْ فيه الهاءُ، كما في: عَلِيٌّ ظَنَنْتُ مُجْتَهِدٌ، وقِيْلَ: إنَّ الإلْغاءَ، والإعْمالَ، في تَوَسُّطِ (ظَنَّ) بَيْنَ مَفْعُوْلَيْها- سَواءٌ، على أنَّ العامِلَ اللَّفْظِيَّ ضَعُفَ بهذا التَّوَسُّطِ، ولذلك قاوَمَهُ الابْتِداءُ على المَذْهَبِ البَصْرِيِّ، وقِيْلَ: إنَّ الإعْمالَ أَقْوى؛ لأنَّ العامِلَ اللَّفْظِيَّ أَقْوى مِنَ

العامِلِ المَعْنَوِيّ[1]، وأَلْحَقَ الأَخْفَشُ سائِرَ الأَدَواتِ بالهَمْزة من حَيْثُ تَجْوِيْزُ الرَّفْعِ أَيْضاً.

(٢) أَدَواتُ النَّفْيِ التَّالِيةِ: ما، ولا، وإنْ، كما في: ما زَيْداً رَأَيْتُهُ، ولا عَمْراً كَلَّمْتُهُ[2]، وإنْ محمّداً رَأَيْتُهُ[3]، على أنَّ سِيْبَوَيْه يَخْتارُ الرَّفْعَ لأَنَّهُ يَخْلُو مِنْ تَقْدِيْرِ فِعْلٍ عامِلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوباً، وهو أَوْلَى عندَه مِنْ غَلَبَةِ الدُّخُوْلِ على الفِعْلِ.

(٣) ظَرْفُ المَكانِ (حَيْثُ) دُوْنَ (ما)، كما في: اجْلِسْ حَيْثُ زَيْداً ضَرَبْتَهُ[4]، على أنَّ النَّصْبَ رُجِّحَ على الرَّفْعِ مَعَها؛ لأَنَّها تُنْبِئُ عَنِ الشَّرْطِ كحُرُوفِهِ الَّتي تَطْلُبُ الفِعْلَ، كما مرَّ.

وما مرَّ مِنْ مَواضِعَ يَجُوْزُ فيها النَّصْبُ، والرَّفْعُ - يُعَدُّ فِيْهَا النَّصْبُ أَرْجَحَ؛ لأَنَّ في الرَّفْعِ تَصْيِيْراً للجُمْلَةِ الطلبيّة خَبراً عن المبتدأ، على الرَّغْمِ مِن جَوازِهِ، وهو جَوازٌ يُعَدُّ قَلِيْلاً بالإضافةِ لغَيْرِ الطَّلَبِيَّة، وإيْقاعاً للمبتَدأ بعد هَمْزَةِ الاستِفْهام، وأَضْرابِها، وهي مَسْأَلَةٌ تُعَدُّ قَليلةً بالإضافَةِ لكَثْرَةِ دُخُوْلِها على الأَفعال، وعَطْفاً للجُمْلَةِ الاسْمِيَّة المَسْبُوْقة بحَرْفِ عَطْفٍ غَيْرِ مَفْصُوْلَة بـ(أمّا) -على جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ قَبْلَها[5]؛ لأنَّ اتِّفاق المُتَعاطفَيْنِ مِنْ حَيْثُ كونُهما جملتَيْنِ اسْميَّتَيْنِ، أو فعليَّتَيْنِ- أَحْسَنُ مِنْ تَخالُفِهِما، وقِيْلَ: إنَّ التَّخالُفَ قبِيحٌ، قَلِيْلٌ.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٨؛ السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٤.

(٢) قيل إن (ولا عمراً) مقتطع من كلام، والتقدير: لا زيداً رأيته ولا عمراً كلمته؛ لأن (لا) التي يليها الماضي غير الدعائية، يجب تكريرها، وذكر الصبان أنه يمكن أن يستغني عن هذا التكرير بـ(ما) النافية؛ لأنها مثلها في الدلالة على النفي، وفي الرسم الإملائي (لا، وما).

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٨.

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٤.

(٥) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ١٣٥؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٩.

جـ- أنْ يَكُوْنَ الاسْمُ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مَشْغُوْلاً عَنه بعد عاطِفٍ غير مَفْصُوْلٍ عنه بـ(أمَّا)، وأنْ يَكُوْنَ المَعْطُوْفُ عليه جُمْلَةً فِعْلِيَّةً: قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ، على أنَّ النَّصْبَ عُدَّ أَرْجَحَ لتحَقُّقِ تناسُب المَعْطُوْفِ، والمَعْطُوْفِ عليه من حَيْثُ كَوْنهما جُمْلَتَيْنِ فعليَّتَيْنِ.

د - أنْ يَجِيْءَ الاسْمُ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مَشْغُوْلاً عنه بعد ما يُشْبِهُ العاطِف مثل (حتَّى)، و(لكن) حرفَيْ الابْتِداءِ، كما في: أَكْرَمْتُ القَوْمَ حتَّى زَيْداً أَكْرَمْتُهُ، وما قامَ زَيْدٌ لكِنْ عَمْراً ضَرَبْتُهُ، وهذا الوَجْهُ عُدَّ أَرْجَحَ مِنَ الرَّفْعِ[1]: أَكْرَمْتُ خالِداً حتَّى زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وقامَ بَكْرٌ لكنْ عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ؛ لأنَّ (حتَّى) عاطِفَةٌ لا تَقَعُ إلاَّ بَيْنَ كُلٍّ، وبَعْضٍ، و(لكِنْ) عاطِفَةٌ لا تَقَعُ إلاَّ بَعْدَ النَّفْيِ، أو شِبْهِهِ.

هـ- أنْ يَكُوْنَ الاسْمَ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مَشْغُوْلاً عنْهُ -جواباً لسُؤالٍ[2]، كما في: زَيْداً ضَرَبْتُهُ -جواباً لسُؤالِ السَّائِلِ: أَيَّهُمْ ضَرَبْته؟.

و - أنْ يُصارَ إلى نَصْبِ الاسْمِ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مَشْغُوْلاً عنه للتَّخَلُّصِ مِمَّا يُمْكِنُ أنْ يُوْهِمَ غَيْرَ الصَّواب، كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[3]، على أنَّ رَفْعَ (كُلّ) يَجْعَلُ السَّامِعَ، أو القارِئَ يَتَوَهَّمُ أنَّ قَوْلَهُ (خَلَقْناهُ) صِفَةٌ لـ(شَيْءٍ)، وهي صِفَةٌ مُخَصِّصَةٌ، وهو تَخْصِيْصٌ لا يُنْبِئ فيه عن خَلْقِ كُلِّ الأشْياءِ بِقَدَرٍ، على أنَّ الخَبَرَ (بِقَدَرٍ)[4]، على أنَّ النَّصْبَ يُنْبِئ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٧٩-٨٠.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٦؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨٠.

(٣) القمر: ٤٩.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٢٩٢-٢٩٣؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٧٤.

عن عُمُوم خَلْق الأَشْياءِ جميعِها خَيْرِها، وشَرِّها بقَدَرٍ، وهذا هو الُمرادُ، وهو على خِلافِ جَعْلِ الجُمْلةِ الفعليّة صِفَةً لـ(شيْءٍ) على رَفْعِ (كُلّ)، لأنَّ المَعْنَى عليه يُنْبِئُ عن وُجودِ شيْءٍ لم يُخْلَق بقَدَرٍ، وقِراءَةُ الرَّفْع مَحْمُوْلَةٌ على أنَّ قَوْلَهُ (خَلَقْناهُ) في مَوْضِعِ رفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدأ (كُلُّ شيْءٍ)، والجُمْلَةُ الاسميّة في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خَبَرِ (إنَّ)، و(بقَدَرٍ) حالٌ.

وقِيْلَ: إنَّ المانِعَ من الرَّفْعِ، أو تَرْجِيْحَ النَّصْبِ على الرفْعِ يَعُوْدُ إلى أنَّ الجُملة الفعليَّة (خَلَقْناهُ) صِفَةٌ، كما مَرَّ، والفِعْلَ في هذه الصِّفةِ لا يَعْمَلُ فيما قَبلها، وهي مَسْأَلَةٌ تُؤَدّي إلى أنْ لا يُفَسِّر.

ويُمْكِنُ أنْ يُتَخَلَّصَ مِنْ هذا الإيْهام بجَعْلِ قَوْلِهِ (خَلَقْناهُ) خَبراً للمبتدأ، على أنَّ شبه الجُملة (بقَدَرٍ) حالٌ من الضَّميرِ المُتَّصِل في (خلَقْناهُ).

وذَهَب الرَّضيُّ إلى أنَّ المَعْنَى على الوَصْفِ بالمخْلُوقيَّة رَفْعاً، أو نَصْباً: "اعْتَرَضَهُ الرَّضيُّ بأنَّ المَعْنَى على الوَصْفِ بالمَخْلُوقية رفَعْتَ، أو نَصَبْتَ، جَعلْتَ على الرَّفْعِ (خَلَقْناهُ) صِفَةً، أو خَبَراً؛ إذْ لا يَصِحُّ أنْ يُرادَ كُلُّ ما وَقَعَ عليه الشَّيْءُ؛ لأنَّه تَعالَى لم يَخْلُقْ جميعَ المُمْكِناتِ غير المُتناهية؛ لأنَّ الخَلْقَ الإيْجادُ، وغَيْرُ المُتناهِيْ لا يَدْخُلُ تَحْتَ الوُجُوْدِ، فلا بُدَّ على كُلِّ حالٍ مِنْ تَقْيِيْدِ الشَّيْءِ بكَوْنِهِ مَخْلُوقاً، فالمَعْنَى على النَّصْبِ، وعلى الرَّفْعِ مَعَ كَوْنِ (خَلَقْناهُ) خَبَراً: كُلُّ شَيْءٍ مَخْلُوْقٍ خَلَقْناهُ بقَدَرٍ، وعلى الرَّفْعِ مَعَ كَوْنِ (خَلَقْناهُ) صِفَةَ (كُلُّ شَيْءٍ) خَلَقْناهُ كائِنٌ بقَدَرٍ، والمَعْنَيانِ مُتَّحِدانِ"[1].

وقَدْ اسْتَدركَ السَّعْدُ على ما ذَهَبَ إليه الرَّضيُّ: "وأَجابَ السَّعْدُ بأنَّ

---

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨٠.

الشَّيْءَ اسْمٌ للوُجُودِ، أو مُقَيَّدٌ به، فلا يَرِدُ أنّهُ لا يَخْلُقُ ما لا يَتناهَى مَعَ وُقُوْعِ لَفْظِ الشَّيْءِ عليه، على أنَّهُ لو سَلَّمَ التَّقْيِيْدَ بالمَخْلُوْقِ فلا نُسَلِّمُ اتِّحادَ المَعْنَيَيْنِ لظُهُوْرِ الفَرْقِ بأنَّ المَعْنَى الأَوَّلَ يَفِيْدُ أنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوْقٍ مَخْلُوْقٌ له تَعالى بخِلافِ الثّاني فإنَّ مُفادَهُ أنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوْقٌ له تَعالى -كائِنٌ بقَدَرٍ، والمَحْكُوْمُ عليه في الأَوَّلِ أَعَمُّ منه في الثاني مَفْهُوْماً بل..."[1].

وقَدْ يُوْهِمُ وجُوْدُ شَيْءٍ فيما مَرَّ بلا قَدَرٍ أنّه غَيْرُ مَخْلُوْقٍ، وهي مَسْأَلَةٌ تُعَزِّزُ مَذْهَبَ المُعْتَزِلَة في أفْعالِ العِباد الاختياريَّة، والشَّرِّ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ باب تَساوِيْ الرَّفْعِ، والنَّصْبِ في هذه المَسْأَلَة -أنْ يَكُوْنَ الاسْمُ المَشْغُوْل عنه واقِعاً بَعْدَ حَرْفِ عَطْفٍ لَيْسَ مَفْصُوْلاً عنه بـ(أمّا)، وقَبْلَهُ جُمْلَةٌ خَبَرُ المُبْتَدَأُ فيها جُمْلَةٌ فِعليَّةٌ، على أنْ يَكُوْنَ هذا المُبْتَدأُ ليس (ما) التَّعجُّبيَّة، وأنْ يَكُوْنَ في الجُمْلَةِ بَعْد العاطِفِ ضَمِيْرٌ رابطٌ يَعُوْد على هذا المُبْتدأ قَبْل العاطِفِ إذا صِيْرَ إلى نَصْبِ المَشْغُوْلِ عنه، ليتمَّ رَبْطُها بالمبْتدأ؛ لأنَّها مَعْطُوْفة على خَبَرِه، لتحقِيْق التَّشاكُل بين الجُمْلتَيْن المُتعاطِفَتَيْنِ، كما في: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ، وزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وعَمْراً أكْرَمْتُهُ، وهِنْدٌ ضَرَبْتُها وزَيْداً كلمْتُهُ في دارِها.

ويُمْكِنُ أنْ تَقُوْمَ الفَاءُ مَقامَ الضَّمِيْرِ في الرَّبْطِ؛ لأنَّها تُنْبِئُ عَنِ السَّببيَّة، ولذلك تَرْبِطُ إحْدى الجُمْلَتَيْنِ بالأُخْرى كالضَّمِيْرِ، كما في: زَيْدٌ قامَ فعَمْراً أكْرَمْتُهُ أو: زَيْدٌ قام فعَمْرٌ أكْرَمْتُهُ.

وأجازَ أبو عليٍّ الفارسيُّ، وبعْضُ النَّحويِّيْنَ النَّصْبَ مَعَ خُلُوِّ الرابِطِ الضَّمِيْرِ، أو الفاءِ.

---

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨٠؛ السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٦.

وقِيْلَ: إنَّ سيبَوَيْهِ، وغَيْرَهُ لم يُقَيِّدوا هذه المَسْأَلَة بوُجود الضَّمِيرِ الرَّابِطِ قياساً على إجماعِ القُرَّاء على نَصْبِ ﴿والسَّماءَ رَفَعَها﴾[1]، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ هذه الجُمْلَة الفعليَّة مَعْطُوْفَةٌ على قَوْلِهِ: ﴿والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدانِ﴾[2]، وتَخْلُو مِن الرَّابط الضَّمِير الَّذي يَعُوْدُ على النَّجْمِ، والشَّجَرِ، وهي مَسْأَلَةٌ تُعَلَّلُ بأنَّ الثَّوانِيَ يُغْتَفَرُ فيها ما لا يُغْتَفَرُ في الأَوائِلِ[3].

ويَمْنَعُ الأَخْفَشُ، والسِّيرافيُّ ما أجازَهُ سيبوَيْهِ، وغَيْرُهُ مِنْ حَيْثُ النَّصْبُ مع عَدَمِ وُجُوْد هذا الرَّابِط الضَّمِيرِ، أو الفاءِ.

وقِيْلَ: إنَّ الواو، وثُمَّ حَرْفي العَطْفِ كالفاءِ في هذه المَسْأَلَةِ[4]، وإنَّ الواوَ للجَمْعِ في المُفْرَدات، فلا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: هذانِ يَقُوْمُ، ويَقْعُدُ، وهي مَسْأَلَةٌ يُمْكِنُ أنْ تُحْمَلَ على أنَّها للجَمْعِ في المُفْرَداتِ في أحَدِ قَوْلَيْنِ.

وقِيْلَ: إنَّ ما يُشْبِهُ حُرُوْفَ العَطْفِ يُعامَلُ مُعامَلَتَها في هذه المَسْأَلَةِ، ومن ذلك (حتَّى)، و(لكِنْ)، و(بَلْ) أحْرُف الابْتِداءِ، كما في: أنا ضَرَبْتُ القَوْمَ حتَّى عَمْراً، على أنَّ النَّصْبَ أو الرَّفْعَ لا يُحْتاجُ فيها إلى رابِطٍ مِمَّا مَرَّ؛ لأنَّ هذه الأَحْرُف أَحْرُفُ ابْتِداءٍ لا أَحْرُفُ عَطْفٍ.

ويُعامَلُ ما يَعْمَل عَمَلَ الفِعْلِ كالمُشْتَقِّ الَّذي يَنْصِبُ مَفْعُوْلاً به في هذه المَسْأَلَة مُعامَلَةَ الفِعْلِ، كما في: هذا ضارِبٌ زَيْداً وعَمْراً يُكْرِمُهُ من حَيْثُ تَساوي النَّصْبِ، والرَّفْع، وأمَّا المُشْتَقُّ غير الناصِب للمَفْعُوْل به فالرَّفْعُ مَعَهُ أَجْوَدُ، كما

---

(١) الرحمن: ٧.

(٢) الرحمن: ٦.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨١.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨١؛ السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٥٧.

في: هذا قائِمُ الأَبِ وعَمْرٌو يُكْرِمُهُ هو، وهذا قائمُ الأَبِ، وعَمْراً يُكْرِمُهُ هو.

ولا نُحْوِج إلى الرَّابِط في أُسْلُوْبِ التَّعَجُّب (ما أَفْعَلَ) في هذه المَسْأَلة، كما في: ما أَحْسَنَ زَيْداً وعَمْراً أَكْرَمْتُهُ؛ لأنَّ (زَيْداً) مَفْعُوْلٌ به لا مُبْتَدَأ، فلا ضَرُوْرَة إلى عَوْدِ ضَمِيْرٍ عليه، والقَوْلُ نَفْسُه من حَيْثُ عَدَمُ الحاجَةِ إلى ضَمِيْرٍ يَعُودُ على المُبْتَدَأ (ما التَّعَجُّبِيَّة)؛ لأنَّ العَطْفَ عليها لا يَصِحُّ، إذْ لو صَحَّ لتَسَلَّطَتْ (ما) التَّعَجُّبِيَّة هذه على الجُمْلَةِ المَعْطُوْفة؛ لأنَّ التَّعَجُّبَ لم يَنْوِهِ المُتَكَلِّمُ، ولَمْ يَقْصِدْهُ، على أنَّ الرَّاجِحَ في هذه المَسْأَلَةِ العَطْفُ على الجُمْلَةِ الاسْمِيَّة كُلِّها عُدَّتْ إنْشائِيَّةً، أو خَبَرِيَّةً.

وللنَّحويِّيْن في الاسْمِ المَرْفُوْعِ بعد الأَدَواتِ الَّتي تَخْتَصُّ بالدُّخولِ على الفِعْلِ، كما في قَوْلك: إنْ مُحمَّدٌ جاءَ فأَكْرِمْهُ- ثلاثَةُ أَقْوالٍ:

(١) أنْ يُعْرَبَ مُبْتَدأ على أنَّ ما بَعْدَه (الجملة الفعلية) خَبَرُهُ، وأنَّ هذه الجملة الاسميَّة قائمةٌ مَقامَ الفِعْل.

(٢) أنْ يُعْرَبَ فاعلاً للفِعْلِ بَعْدَه على المَذْهَب الكوفي ، وهو مَذْهَبٌ اعْتَدَّ به الوظيفيُّوْن في المَنْهَجِ الوَظيفيّ.

(٣) أنْ يُعْرَبَ فاعِلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ بَعْدَهُ.

ويَخْتارُ عباس حَسَن الرَّأْيَ الأَخير على الرَّغْمِ مِمَّا فيه مِنْ تَأْوِيْل يَكْمُنُ في حَذْفِ فِعْلِ الفاعِلِ: "والحَقُّ يَقْتَضينا أنْ نَحْكُمَ على كُلِّ وَجْهٍ مِنْ أَوْجُهِ الإعْرابِ الثَّلاثة بالضَّعْفِ، ولكنَّ الضَّعْفَ في حالة تَقْدِيْرِ عامِلٍ مَحْذُوْفٍ أَخَفُّ، وأَيْسَرُ..."[1]، مُتَّكِئاً على ما يَلي:

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ١٤٩.

أ - أَنَّ في إعْرابِهِ مُبْتَدَأً في مِثْل قَوْلِك: إنْ عاقِلٌ يَنْصَحْكَ يَنْفَعْكَ- تَصْيِيْراً للجملة الفِعْلِيّةِ بَعْدَهُ خَبَراً عنْهُ، وهو إِعْرابٌ يُفْضِي إلى أنْ تَدْخُلَ أداةُ الشَّرْطِ (إنْ) الَّتي تُنْبِئُ عن التَّعْلِيْق (أنْ يَكُوْنَ جَوَابُ الشَّرْطِ مُتَرَتِّباً على فِعْلِه في العَدَم، والوُجُود) الَّذي لا يَتَحقَّق إلاَّ في المُسْتَقْبل -على جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ تُفِيْد الثُّبُوْت في أكْثَرِ الصُّورِ، وهي مَسْأَلَة على خِلافِ التَّعْلِيْق، وتُؤَدِّي إلى التعارُضِ في الجُمْلَةِ الواحدة بَيْنَ ما تُنْبِئُ عَنه أداةُ الشَّرْطِ، وما يُنْبِئُ عنه المُبْتَدأُ، وخَبَرُهُ، وهذا التَعارض يُتَخَلَّص منه بالالْتجاءِ إلى الجُمْلة الفِعْلِيَّة الَّتي لا تَقْبل التَّعْلِيق، ولا تعارُضِهِ عِنْده.

ويُعَزِّزُ مَذْهَبه السَّابِق بأنَّ بَعْضَ النُّصُوْصِ تُنْبِئُ عَنْ رَفْعِ الفِعْل (يَنْصَحك) في المِثال السَّابق في بَعْضِ اللَّهْجاتِ، وهو رَفْعٌ يُوْجِب تَقْدِيْرَ فِعْلِ مُضارِعٍ مَجْزُوْمٍ فِعلاً للشَّرْطِ بَدَلاً من (يَنْصَحْكَ) المَرْفُوْع، وهو تَقْدِيْرٌ فيه تَكَلُّف، وتَمَحُّل يُسْتَغْنَى عنه بتَقْدِيْرِ فِعْلٍ مَجْزُوْمٍ عامِلٍ في المَرْفُوْعِ بَعْدَ أداةِ الشَّرْطِ.

وَيُعَزِّزُهُ أَنَّ فِي إِعْرَابِهِ مُبْتَدَأً فَصْلاً بِالمُبْتَدَإِ بَيْنَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الجَازِمَةِ، وَفِعْلِهَا المَجْزُوْمِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عَلَى المَذْهَبِ البَصْرِيِّ.

وَيُعَزِّزُهُ أَيْضاً بِأَنَّ (إِنَّ) لا يَصِحُّ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى المُبْتَدَإِ المَسْبُوْقِ بِأَدَاةِ الشَّرْطِ.

ب- أَنَّ فِي إعْرابِهِ فاعِلاً لِلْفِعل بِعْدَهُ عَلَى المَذْهَبْ الكُوْفِيّ فَصْلاً بَيْنَ أداةِ الشَّرْطِ الجَازِمَة، وفِعْلِهِ الَّتي تَجْزِمُهُ، وَهُوَ فَصْلٌ مَمْنُوْعٌ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ رَأْيٌ ضَعِيْفٌ لا يُعْتَدُّ بِهِ عِنْدَهُ.

جـ- أَنَّ فِي الأَخْذِ بِأَنَّ الاسْمَ المَرْفُوْعَ فَاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً يُسْراً،

وَخِفَّةٍ، وَعَدَمَ الخَلْطِ بَيْنَ المَعَانِي، وَالمَدْلُوْلاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَتَخَلُّصاً مِنَ التَّدَاخُلِ بَيْنَ القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، وَمَسَايَرَةً لِلْحَمْلِ عَلَى التَّقْدِيْرِ الَّذِي يُعَدُّ بَاباً وَاسِعاً فِي العَرَبِيَّةِ.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ حُجَجٍ سَاقَهَا الأُسْتَاذُ الفَاضِلُ لِتَرْجِيْحِ كَوْنِ الاسْمِ المَرْفُوْعِ بَعْدَ الأَدَوَاتِ المُخْتَصَّةِ بِالدُّخُوْلِ عَلَى الأَفْعَالِ- فَاعِلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً- لا يُمْكِنُ أَنْ يُلْغِي القَوْلَيْنِ الآخَرَيْنِ اللَّذَيْنِ يُحْمَلُ النَّصُّ فِيْهِمَا عَلَى الظَّاهِرِ إِلَى حَدٍّ مَا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قِيَامِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ مَقَامَ الفِعْلِ الَّذِي تَخْتَصُّ بِهِ أَدَاةُ الشَّرْطِ، وَمِنْ تَقْدِيْمِ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ، وَمِنَ الدَّلالَةِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُنْبِئَ عَنْهَا هَذِهِ الأَقْوَالُ فَضْلاً عَنْ أَنَّ النُّحَاةَ لَمْ يَسْتَقْصُوا الكَلامَ العَرَبِيَّ كُلَّهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ مِنْهَا فِي اطرادِ القَوَاعِدِ، وَالأُصُوْلِ.

وبَعْدُ فيَتَبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ باب الاشْتِغال تَكَفَّلَ النُّحاةُ بتَّوْسِيْعِه لما يَأْتِي:

(١) أَنَّ هذا البابَ تَشيعُ فيه الأمْثِلَةُ المَصْنُوْعَةُ الَّتي اتَّكأ عليها النُّحاة لتَعزيز أحْكامِهِمُ النَّحويّة فيه.

(٢) أن هذا البابَ تَشيعُ فيه الخلافات النَّحْويَّة والأحْكامُ المتعدِّدة، وهو شيُوْعٌ يُؤَدِّي إلى نُفُور كثيرٍ من الدَّارِسِيْنَ، والرَّاغبين في نحو العربيَّة.

(٣) أنَّ المَعْنَى يَكاد يَخْتَفِي في كثيرٍ من مسائِلِ هذا الباب المُتَعَدِّدة، وخلافات النُّحاة فيه.

(٤) أنَّ التَّواصُلَ الإخْبارِيَّ بين القائِل، أو المُتكَلِّم، أو المُنْتِج والسَّامِعِ، أو المُخاطَبِ، أو القارِئ- يَكادُ يَكُوْنُ غَيْرَ مُتَوافِرٍ.

(٥) أنَّ تَقْدِيْرَ فِعْلٍ عامِلٍ في المَنْصُوْبِ في هذا الباب يُنْبِئُ عن عَدَم حَمْلِ النَّصِّ

على ظاهِرِه، وهو حَمْلٌ يُعَدُّ على خِلافِ الأَصْلِ.

(٦) أنَّ هذا البابَ لا بُدَّ من اخْتِصارِهِ، وتَهْذِيْبِهِ، وإعادَةِ ترتيبِهِ لِيَتحقَّقَ التَّيْسِيْرُ: "أُسْلُوْبُ الاشْتِغالِ بمعناهُ العامِّ دَقِيْقٌ، يَتَطَلَّبُ بَراعَةً في تَأْلِيْفِهِ، وضَبْطِهِ كَيْ يَسْلَمَ مِن الخَطَأ، والالْتِواءِ، والتَّفَكُّكِ، فَحَبَّذا الاقتِصاد في اسْتِعْمالِهِ"[1]، و"زادَ فَرِيْقٌ مِنَ النُّحاةِ شُرُوْطاً أُخْرى للاشْتِغالِ رفَضَها سِواهُ بحُجَّةِ أنَّها لا تَثْبُتُ على التَّمْحِيْصِ، وهذا رأْيٌ سَدِيْدٌ حَمَلنا على إهمالِها ادِّخاراً للجهد، وإبْعاداً لنَوْعٍ مِنَ الجَدَلِ لا خَيْرَ فيه للنَّحْوِ"[2].

(٧) أنَّ النُّحاةَ يَكادُوْنَ يُجْمعونَ على أنَّ الرَّفْعَ أولى من النَّصْبِ في كلِّ ما يَجُوْزُ فيه الأَمْران؛ لأنَّ في الالْتِجاءِ إليه حَمْلاً للنَّصِّ على ظاهِرِه، وخُلُوَّاً من الحَذْفِ، وتَقَيُّداً بالأَصْلِ، على الرَّغْمِ من أنَّ النَّصْبَ عرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وأنَّ بَعْضَ النُّحاة قد مَنَعُوهُ، وأنَّ بَعْضَهُم يكادُ يَحْصُرُه في كَوْنِ العامِلِ شَبِيْهاً بالفِعْلِ[3]، كما مرَّ.

وقِيْلَ: إنَّ ما لا يَخْضَعُ لسُلْطانِ الأُصُوْلِ الَّتي انْتَهى إليها النُّحاةُ في هذا الباب -لا يُقاسُ عليه بَلْ يُحْفَظُ، ويُسْتَعْمَلُ.

(٨) أنَّ هنالك بَعْضَ الأَمْثِلةِ يَكُوْنُ فيها الفِعْلُ المُقَدَّرُ مُخالفاً للفِعْلِ المَذْكُوْر لَفْظاً، ومَعْنىً كما في جوابِ المُتَلقِّي للسائِلِ: كتاباً أَقْرؤه -جواباً لسُؤالِ السَّائِلِ: ماذا اشْتَرَيْتَ، على أنَّ هذا القَوْلَ لا يُعَدُّ مِنْ باب الاشْتِغالِ؛ لأَنَّ العامِلَ المَذْكُوْرَ لَيْس صالحاً ليَعْمَلَ في الاسْمِ المَنْصُوْبِ قَبْلَهُ، أو ليُفَسِّر

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ١٤٩.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ١٣٨.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨٢.

العامِلَ المَحْذُوْفَ، وعليه فإنَّ حَذْفَ هذا العامِلِ في هذا المِثالِ، وأضْرابِهِ يُعَدُّ مِن باب الجَوازِ، لا الوُجوبِ، وهي مَسْأَلَةٌ لَيْسَت كذلك في باب الاشْتِغالِ؛ لأنَّ العامِلَ المَذْكُوْرَ بَعْدَ المَشْغُوْل عنه يكُوْن كالعِوَضِ من الفِعْلِ العامِلِ المَحْذُوْفِ وُجوباً، وهي مَسْأَلَةٌ لا يَصِحُّ الجَمْعُ فيها بين العِوَض، والمُعَوَّض عنه[1].

ويتَبَدَّى لنا مِمَّا مَرَّ أنَّ الالْتِجاءَ إلى الأَصْلِ في هذا الباب، وهو الرَّفْعُ على الابْتداءِ -يُمْكِنُ التَّخَلُّص به مِنْ كُلِّ ما يُمْكِن أنْ يَدُوْرَ في فلَك التَّوَهُّمِ، والتَّعليلاتِ، والتَّأْوِيلاتِ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طبيعَةُ اللُّغةِ العربيَّة، على أنَّ النَّصْب يُمْكِن إخْضاعُهُ لسلطان اسْتِبدالِه بالرَّفْعِ، لتحقيق جَذْبِ الانتِباه إلى هذه الكلمة الَّتي اسْتُبْدِلَتْ حركَتُها، وهو جَذْبٌ يُفْضي إلى تَوْكِيْدِها، والتَّفكُّر فيها، ويُمْكِنُ أنْ تُوْسَمَ بأنَّها المِحْورُ في هذا الأُسْلوبِ الَّذي تتضامُّ فيه القرائِنُ كُلُّها لتحقيق هذه المِحْوَرِيَّة، وهي مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إلى تيسير هذا الباب، وتَقْرِيْبِهِ إلى الطَّلَبة، والمُريدين بالتَّخَلُّصِ مِنْ كثير من الخلافات، والتَّأْوِيْلات، والتَّعليلات، وكثيرٍ مِنَ الأحْكامِ النَّحويَّة الَّتي يَعْسُرُ على الدَّارِسِيْن تَبَيُّنُها، والوقوفُ عِندَها في الغالب إلاَّ ببَذْلِ قُصارى الجُهْدِ، والتَّفَكُّرِ، والتَّأَمُّلِ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّ إعْرابَ الاسْمِ المَرْفُوْعِ مُبْتَدأً أَوْلَى، وأظْهَرُ مِنْ إعرابِه فاعِلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ في كُلِّ ما يَحْتَمِلُ ذلك في هذا الباب.

ولعلَّ في هذا الإعرابِ تَخَلُّصاً مِن الخلافات النَّحويَّة في إعرابِ الجملة التَّفسيريَّة في حالِ نَصْب الاسْمِ في هذا البابِ، وهي خلافات تَكْمُنُ فيما يأتي:

---

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ١٣٨.

أ - أنَّها لا مَحَلَّ لها من الإعراب[1]، وهو قَوْلُ جُمْهُوْرِ النُّحَاةِ أيّاً كان مَحَلُّ الجُمْلَةِ الَّتي قَبْلَها الإعرابيّ.

ب- أنَّ لها مَوْضِعاً إعرابياً بقيد كوْنِ الجُمْلة قَبْلَها لها مَوْضِعٌ إعْرابيٌّ، فإنْ لم يكن لهذه الجملة مَوْضِعٌ فإنَّ المُفَسِّرَةَ لا مَوْضِعَ لها كذلك، هو مَذْهَبُ الشَّلوبين، وهو اخْتيارُ عبّاس حَسَن أيْضاً: "وقد يكُوْنُ الأنْسَبُ الأَخْذَ بالرَّأْيِ القائِلِ إنَّها تُسايِرُ الجُمْلَةَ المَحْذُوْفَةَ (المُفَسَّرة)، وتُماثِلُها في مَحَلِّها الإعرابيّ، وعَدَمِهِ، كما تماثِلُها في لَفْظِها، ومَعْناها على الوَجْهِ السّالف، وعلى هذا إنْ كانت الجُمْلَةُ المَحْذُوْفَةُ (المُفَسَّرةُ) لا مَحَلَّ لها من الإعْرابِ فالمُفَسِّرَةُ كذلك لا مَحَلَّ لها مِن الإعرابِ... وإنْ كانَتِ الجُمْلَةُ المَحْذُوْفَةُ (المُفَسَّرَةُ) لها مَحَلٌّ مِنَ الإعْرابِ فالَّتي تُفَسِّرُها تُسايِرُها، وتُماثِلُها فيه..."[2].

ويَتَكِئُ الأُستاذُ الفاضِلُ في هذا الاختيارِ على ما يَأْتي:

(١) أنَّ في العربيَّة كلماتٍ تُفَسِّرُ ما قَبْلها، وهي كلِماتٌ قد تُسايِرُ ما قَبْلَها في الإعرابِ، ومِنْ هذه الكلماتِ:

- ما بَعْدَ (أيْ) التَّفسيريَّة، كما في: هذا سِوارٌ مِنْ عَسْجَدٍ أَي ذَهَبٍ، على أنَّ (ذَهَبٍ) بَدَلٌ، أو عَطْفُ بَيانٍ مِنْ (عَسْجَدٍ).
- ما بَعْد واوِ العَطْفِ، كما في قَوْلِك: الماءُ الصّافي يُشْبِهُ اللُّجَيْنَ والفِضَّةَ، على أنَّ الواو حَرْفُ عَطْفٍ للتَّفْسِيْرِ؛ لأنَّ ما بَعْدَها يُفَسِّرُ ما قَبْلها، ولذلك يَأْخُذُ إعْرابَهُ.

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٥/ ١٢٣؛ عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ١٤٠.
(٢) عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ١٤٠.

وقد يُعَدُّ هذا العَطْفُ مِن بابِ عَطفِ المُترادِفاتِ على الرَّغْمِ من أنَّ بَعْض النُّحاةِ، والفُقَهاءِ كابن تيميَّة، وتلميذه ابْنِ قَيِّم الجوزيَّة قد أَنْكَرُوا أنْ يكونَ في العربيَّة مِثْلُ هذا العَطْفِ؛ لأنَّ كُلَّ كِلمةٍ لها دَلالَةٌ خاصَّة.

- أنَّه لا مَعْنَى للتَّفْرقة بين الألفاظ الَّتي تُؤَدِّي مهمَّةً واحِدَةً إلاَّ أنْ يكونَ هنالك سبَبٌ قويٌّ، وهو سببٌ لَمَّا يُتَبَيَّنْ، على أنَّ الَّذي تبَيَّنَ هو أنَّ الكلام المَأْثُورَ الفَصِيْحَ يُؤَيِّدُ أَصْحابَ هذا الرَّأْيِ، وهو رَأْيٌ يُؤَدِّي إلى التَّيسيرِ بغيْر ضَرَرٍ، وإلى مَنْعِ تَعَدُّدِ الأقْسامِ، والأَحْكامِ.
- أنَّ الجُمْلَةَ المُفَسِّرَةَ قد يَكُوْنُ لها مَوْضِعٌ إعرابيٌّ كتِلْكَ الَّتي تَقَعُ خَبراً عن ضَميرِ الشَّأْنِ على الرَّغْم مِنْ كَوْنِها مُفَسِّرَةً له، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هو اللهُ أَحَدٌ﴾[1]، وتِلْك الَّتي تَقَعُ مَفْعُوْلاً ثانِياً لـ(ظَنَّ)، أو إحْدَى أَخَواتِها، كما في: ظَنَنْتُهُ الصَّدِيْقُ نافِعٌ، على أنَّ الجُمْلَةَ الاسميَّة في موضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْل الثاني لـ(ظنَّ)، على أنَّ مَفْعُوْلَها الأوَّلَ ضَميرُ الشَّأْنِ.

ويُنْكِرُ ابْنُ هشامِ الأَنْصارِيُّ[2] أنْ يَكُوْنَ لهذه الجُمْلَةِ مَوْضعٌ إعْرابيٌّ مِنْ حَيْثُ كوْنُها عَطْفَ بَيانٍ، أو بَدَلاً على مَذْهَبِ الشَّلَوْبين؛ لأنَّ الجُمْهُورَ لم يُثْبِتُوا وُقُوْعَ الجُمْلَةِ بَدلاً أو عَطْفَ بيانٍ عندَه، ولأنَّ جُمْلَةَ الاشْتِغالِ لَيْسَت مِنَ الجُمَلِ الَّتي يُمْكِنُ أنْ تُسَمَّى في الاصطلاح جُمْلَةً مُفَسِّرةً على الرَّغْمِ مِمَّا يتَبَدَّى منها من التَّفْسِيْر، كما في قَوْلِ هشام المرِّيّ، أو مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ القُرَشيّ[3]:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ... ومَـنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منَّـا مُفَزَّعـا

---

(١) الصمد: ١.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ١٢٣-١٢٦.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ١٢٣.

على أنَّ الجُمْلَةَ التَّفْسِيْرِيَّة (نُؤْمِنْهُ) بَدَلٌ مِنَ الجُمْلَة الفِعليَّة قَبْلها الَّتي حُذِف فِعْلُها وبقي فاعلها، أو عَطْفُ بيانٍ؛ لأنَّهُ لم يَثْبُت في الكلام العربيِّ جَوازُ حَذْف المَعْطُوْفِ عليه عَطْفُ بيانٍ، أمَّا حَذْفُ المُبْدَلِ منه فمختلفٌ فيه عندَهُ.

وذَهَبَ أبو علي الفارسيّ[1] إلى أنَّ جَزْم (نُؤْمِنْهُ) بأداةِ شَرْطٍ مُقَدَّرة، كما في قَوْلِ النَّمِر بن تَوْلَب[2]:

لا تَجْزَعيْ إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُــهُ فإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِيْ

على أنَّ (أَهْلَكْتُهُ) مَجْزُوْمٌ بـ(إنْ)، والتَّقْدِيْر: إنْ أَهْلَكْتُ.

ويَظْهَرُ لي أنَّه يُمْكِنُ أنْ تُعْرَبَ هذه الجُمْلَةُ الَّتي عُدَّتْ مُفَسِّرَةً، أو بَدَلاً، أو عَطْفَ بيان كما مرَّ- تَوْكيداً لَفْظِيّاً للجُمْلة الأُوْلى التي حُذِف فيها الفِعْلُ العامِلُ لو ذَهَبْنا هذا المَذْهَب، والتَّقْدِيْرُ في مِثْلِ قَوْلِك: زَيْداً رأيْتَه: رَأَيْتُ زَيْداً رَأَيْتَه، على أنَّ الضَّميرَ في الجُمْلَة المُؤَكِّدة صِيْرَ إليه لأنَّ مُفَسِّرُه مُقَدَّمٌ لَفْظاً، ورُتْبةً، على أنَّ الفِعْلَ العامِلَ مِن الجُمْلَةِ المُؤَكَّدَةِ قد حُذِفَ وبَقِيَ مَعْمُوْلُهُ دَلِيْلاً عليه، كما يَظْهَرُ لي، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ مِنْ شَرْطِ المَحْذُوْفِ أنَّهُ لا يَصِحُّ أنْ يَكُوْنَ مُؤَكَّداً، كما ذَكَر الأَخْفشُ، وقد تَبِعَهُ في هذه المَسْأَلةِ أبو عليّ الفارسيّ[3]، وابْنُ جِنِّيٍّ، وابْنُ مالِكٍ، فلا يَصِحُّ أنْ يُقالَ عِنْدَهم: الَّذي رَأَيْتُ نَفْسَهُ زَيْدٌ، على أنَّ (نَفْسَهُ) تَوْكِيْدٌ مَعْنَوِي للضَّمِيْر مَفْعُوْلِ فِعْلِ الرُّؤْيَة: الَّذي رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ زَيْدٌ، وقِيْل إنَّ ذلك يَعُوْدُ إلى أنَّ المُؤَكِّدَ مُرِيْدٌ للطُّوْلِ، والحَذْفَ مُرِيْدٌ للاختصارِ، وبذلك يَتَحقَّقُ في إجازة هذه المَسْأَلة عِنْدَهم التناقُضُ.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٥/ ١٢٥.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٥/ ١٢٥.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٣٣٨-٣٣٩؛ ابن جني، الخصائص: ١/ ٢٨٨.

ومِمَّن أجازَ هذا الحَذْفَ في هذه المَسْأَلَةِ الخليلُ بْنُ أَحْمَدَ: "فإنَّ سيبَوَيْهِ سَأَلَ الخليلَ عن نحو: مَرَرْتُ بزَيْدٍ، وأتاني أَخُوْهُ أَنْفُسُهُما، كيف يُنْطَقُ بالتَّوْكيدِ، فأجابَهُ بأنَّهُ يُرْفَعُ بتَقْدِيْرِ: هما صاحِبايَ أنفُسهما، ويُنْصَبُ بتَقْدِيْرِ: أَنْفُسَهما، ووافَقَهما على ذلك جَماعةٌ، واسْتَدَلُّوا بقَوْلِ العرب: إنَّ مَحَلاً، وإن مُرْتَحلاً، وإنَّ مالاً، وإنَّ وَلَداً، فَحَذَفَ الخَبَرَ مع أنَّهُ مُؤَكَّدٌ بـ(إنَّ) وفيه نَظَرٌ، فإنَّ المُؤَكَّدَ نِسْبَةُ الخَبَرِ إلى الاسْمِ لا نَفْسُ الخَبَرِ"[1].

ويُفْهَم مِمَّا في (مُغْني اللبيب) أنَّ حَذْفَ المُؤَكَّدِ لدليل جائِزٌ: "وأمَّا حَذْفُ الشَّيْءِ لدليلٍ، وتَوْكيده فلا تنافي بَيْنَهما؛ لأنَّ المَحْذُوفَ لدليلٍ كالثَّابِتِ، ولِبَدْرِ الدِّيْنِ بْنِ مالِكٍ مع والِدِه في المَسْأَلَةِ بَحْثٌ أجادَ فيه"[2].

وجاءَ في (حاشية الأَمِيْرِ على مُغْني اللبيب): "حاصِلُهُ أنَّ حَذْفَ المُؤَكَّدِ جائِزٌ نَقْلاً، قالوا: أنْتَ سَيْراً، أي تَسِيْرُ سَيْراً، وعَقْلاً؛ لأنَّ المَحْذُوْفَ أحْوجُ للتَّأْكِيدِ، ومَنْعُ ابْنِ عَقِيْلٍ أنَّ المَحْذُوْفَ مُؤَكَّدٌ (بالفَتْحِ) كادَ أنْ يَكُوْنَ مكابَرَةً"[3].

ومِن شُروط المُشْتَغَلِ عنه فَضْلاً عمَّا مرَّ أنْ يَكُوْنَ مُخْتَصّاً لا نكِرَةً مَحْضَةً؛ لِيَصْلُحَ أنْ يَكُوْنَ مُبْتَدأ، ولذلك قِيْلَ إنَّ (رَهْبانِيَّةً) في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلْنا فِي قُلُوبِ الَّذِيْنَ اتَّبَعُوْه رَأْفَةً ورَحْمَةً ورَهبانِيَّةً ابْتَدَعُوْها﴾[4] لا تَصْلُحُ أنْ تَكُوْنَ

---

(١) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٣٤١-٣٤٢؛ وانظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٤٧؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١١٧٩-١١٨٠.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٥/ ٣٤٢.

(٣) الأمير، حاشية الأمير على مغني اللبيب: ٢/ ١٥٩؛ وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٥/ ٣٤٢ (حاشية رقم ١٤).

(٤) الحديد: ٢٧.

مُبْتَدأ؛ لأنَّها نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ، على الرَّغْمِ من أنَّ أَبا عليٍّ الفارسيّ، والزَّمخشريَّ، والعكبريَّ- أجازُوا النَّصْبَ على الاشْتِغالِ، لأنَّ الرَّهْبانِيَّةَ مِنْ فِعْلِ العَبْدِ لا فِعْلِ اللهِ على مَذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ، وقِيْلَ إنَّها مَعْطُوْفَةٌ على (رَأْفَةً ورَحْمَةً).

وممَّا يُعَزِّزُ هذا النَّصْبَ قراءةُ مُجاهِدٍ، وعيسى بنِ عُمَرَ وغَيْرِهما: ﴿سُوْرَةً أَنْزَلْناها﴾[1] بنَصْبِ (سُوْرَةً)[2] على الاشْتِغالِ.

وقِيْلَ إنَّ الاشْتِغالَ جازَ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ورُسُلاً قد قَصَصْناهُمْ عليك﴾[3]؛ لأنه جاء في مَوْضِعِ تَفْصِيْلٍ[4]، كما سَيَأْتي.

ولِتَزْدادَ المَسْأَلَةُ وُضُوْحاً، وجَلاءً رَأَيْتُ أنْ أُدَوِّنَ ما في القرآنِ الكرِيْمِ، وقراءاتِهِ ممَّا يَخْضَعُ لسُلْطانِ الاشْتِغالِ على وَفْقِ قَواعِدِ النُّحاةِ، وأُصُوْلِهِمْ.

والحَدِيْثُ عَنِ المُشْتَغَلِ عنهُ في القرآنِ الكرِيْمِ، وقِراءاتِهِ يقْتَضي الحدِيْثَ عَنِ المسائِلِ التاليةِ[5]:

(٢) تَرْجِيْحُ النَّصْبِ على الرَّفْعِ ليَتَحَقَّقَ العَطْفُ على جُمْلَةٍ فِعْلِيةٍ في آياتٍ كثيرة، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من ذلك في هذه المَسْأَلَةِ:

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿**ورُسُلاً قَدْ قَصَصْناهُمْ عَليك مِنْ قَبْلُ ورُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عليك**﴾[6]، بنَصْبِ (ورُسُلاً)، وهو نَصْبٌ فيه ثَلاثَةُ أَقْوالٍ[7]:

---

(١) النور: ١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٢٥٦.

(٣) النساء: ١٦٢.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٣٩٨.

(٥) انظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩/ ٣-٤٧.

(٦) النساء: ١٦٤.

(٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٦٤.

أ - أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الاشْتِغالِ.

ب- أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً عَطْفاً على مَعْنَى **﴿إنَّا أَوْحَيْنَا إليك كما أَوْحَيْنا إلى نُوْحٍ والنَبِيِّيْنَ مِنْ بَعْدِهِ وأَوْحَيْنا إلى إبْراهِيْمَ﴾**[1]، على أنَّ المُرادَ: وأَرْسَلْنا، ونَبَّأْنا نُوْحاً ورُسُلاً.

جـ- أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وأَرْسَلْنا رُسُلاً.

وقِراءَةُ أُبَيٍّ برَفْعِ (ورُسُلٌ) في المَوْضِعَيْن مَحْمُوْلَةٌ على الابْتِداءِ خَبَرُهُ ما بَعْدَهُ؛ لأنَّ الابْتِداءَ بالنَّكِرَةِ سُوِّغَ بالعَطْف عليه، أو على الخَبَرِ لِمُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وهم رُسُلٌ[2].

ولعلَّ تَرْجِيْحَ النَّصْبِ يَعُوْدُ إلى أنَّ المَعْطُوْفَ عليه جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ: **﴿وآتَيْنا دَاوُدَ زَبُوْراً﴾**[3]، وبذلك يتحقَّقُ التَّماثُلُ بَيْنَ المَعْطُوْفِ، والمَعْطُوْفِ عليه.

- قَوْلُهُ تَعالى: **﴿إنَّما يَسْتَجِيْبُ الَّذِيْنَ يَسْمَعُوْنَ والمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللهُ﴾**[4]، على أنَّ في (المَوْتَى) ثَلاثَةَ أَقْوالٍ[5]:

أ - أنَّهُ مَرْفُوْعٌ على المُبْتَدإِ.

ب- أنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغالِ.

جـ- أنَّهُ مَرْفُوْعٌ عَطْفاً على الاسْمِ المَوْصُوْلِ قَبْلَهُ، على أنَّ المَوْتَى هُمُ الكُفَّارُ.

---

(١) النساء: ١٦٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٥٩-١٦٠؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٤/ ٣١١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٣٩٨.

(٣) النساء: ١٦٣.

(٤) الأنعام: ٣٦.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٦١٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ١١٨.

وتَرْجِيْحُ النَّصْبِ على الرَّفْعِ يعُوْدُ إلى كَوْنِ المَعْطُوْفِ عليه جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿والظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذابا أَلِيْماً﴾[1].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فَرِيْقاً هَدَى وفَرِيْقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾[2]، بنَصْب (فَرِيْقاً) في الموضِعَيْنِ بتأْوِيْلَيْنِ[3]:

أ - أنْ يكونَ الأَوَّلُ مَنْصُوْباً بالفِعْل بعْدَه (هَدَى) على المفعُول بِه، وأنْ يكونَ الثاني مَنْصُوْباً على الاشْتِغالِ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ وُجُوْباً يفَسِّرُهُ (حَقَّ) مَعْنىً، والتَّقْدِيْرُ: وأَضَلَّ فرِيْقاً حَقَّ علَيْهِم، أو: خَذَلَ فَرِيْقاً، وهو تَقْدِيْرُ الزَّمَخْشَرِيّ.

ب- أنْ يَكُوْنَ الأَوَّلُ مَنْصُوْباً على الحالِ من واوِ الجماعَةِ في (تَعُوْدُون) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَادْعُوْهُ مُخْلِصِيْنَ لَهُ الدِّيْنَ كما بَدَأَكُمْ تَعُوْدُوْنَ﴾[4]، ويَكُوْن الثاني مَعْطُوْفاً على الأَوَّلِ، أو مَنْصُوْباً على الاشْتِغالِ كما مَرَّ.

ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أنْ يُرْفَعَ الأَوَّلُ، والثَّاني على الابْتداء، وهو الأَصْلُ الَّذي انْزاحَ عنه اللِّسانُ باسْتِبْدالِ الفَتْحَةِ بالضَّمَّةِ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ولَقَدْ جَعَلْنا في السَّماءِ بُرُوْجاً إلاَّ مِن اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهابٌ مُبِيْنٌ والأَرْضَ مَدَدْناها وأَلْقَينا فيها رواسِيَ﴾[5]، على أنَّ (والأَرْضَ) مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغالِ، وقِيْلَ: إنَّ النَّصْبَ راجِحٌ من حَيْثُ

---

(١) الإنسان: ٣١.

(٢) الأعراف: ٣٠.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ١٩٩-٢٠٠، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٧٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٢٨٨.

(٤) الأعراف: ٢٩.

(٥) الحجر: ١٦.

كَوْنُ المَعْطُوْفِ عليه جُمْلَةً فِعليَّةً، وهي قَوْلُهُ: ﴿ولقد جَعَلْنا في السَّماءِ...﴾[1]، وعدَّ أبو حيَّانَ مِمَّا يُرَجِّحُ النَّصْب أيْضاً عَطْفَ جُمْلَةٍ فِعْليَّةٍ على جُمْلَةِ الاشْتِغالِ، وهي ﴿وأَلْقَيْنا فيها رواسِيَ﴾.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ولقَدْ خَلَقْنا الإنْسانَ مِنْ صَلْصالٍ مِن حَمَإٍ مَسْنُوْنٍ والجانَّ خَلَقْناهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نارِ السَّمُوْمِ﴾[2]، على أنَّ (الجانَّ) مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغالِ، وأنَّ النَّصْبَ رُجِّحَ على الرَّفْع لكَوْنِ المَعْطُوْفِ عليه جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ﴿ولَقَدْ خَلَقْنا الإنْسانَ﴾[3].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿خَلَقَ الإنْسانَ مِنْ نُطْفَةٍ فإذا هُوَ خَصِيْمٌ مُبِيْنٌ والأَنْعامَ خَلَقَها﴾[4]، قِيْلَ: إنَّ العامَّةَ على نَصْبِ (والأَنْعامَ) على الاشْتِغالِ؛ لأنَّهُ أرْجَحُ مِن الرَّفْعِ؛ لأنَّ المَعْطُوْفَ عليه (خَلَقَ الإنْسانَ) جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، أو على العَطْف على (الإنْسانَ)، وقِيْلَ: إنَّ قِراءَةَ الشُّذوذِ بالرَّفْعِ (والأَنْعامُ) مَرْجُوْحَةٌ لما مَرَّ[5].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وجَعَلْنا اللَّيْلَ والنَّهارَ آيَتَيْنِ فمَحَوْنا آيَةَ اللَّيْلِ وجَعَلْنا آيَةَ النَّهارِ مُبْصِرَةً لتَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ولتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِيْنَ والحِسابَ

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ١٥١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٤٥٠، ٧/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٢) الحجر: ٢٧.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ١٥٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٤٥٣.

(٤) النحل: ٥.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ١٩٠-١٩١؛ الزمخشري، الكشاف: الكشاف: ٢/ ٤٠١؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٨/ ٣٧١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٤٤٧.

وكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاه تَفْصِيْلاً وكُلَّ إنسانٍ أَلْزَمْنَاهُ طائِرَهُ في عُنُقِهِ﴾[1]، على أنَّ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾، و﴿كُلَّ إنْسانٍ...﴾ مَنْصُوْبَانِ على الاشْتِغالِ، والنَّصْبُ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ عند النُّحاةِ لكَوْنِ المَعْطُوْفِ عليه جُمْلَةً فِعْليَّةً، وقِيْلَ: إنَّ النَّصْبَ يَعُوْدُ إلى العَطْفِ على (الحِسابَ)[2].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وما أَرْسَلْناكَ إلاَّ مُبَشِّراً ونَذِيراً وقُرْآناً فَرَقْناهُ﴾[3]، على أنَّ نَصْبَ (وقُرْآناً) فيه أَوْجُهٌ[4]:

أ - أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: وآتَيْناكَ قُرْآناً.

ب- أنه مَنْصُوْبٌ عَطْفاً على الضَّمير المُتَّصِل في (وأَرْسَلْناكَ).

جـ- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ عَطْفاً على (مُبَشِّراً ونَذِيْراً).

د - أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغال، وقِيْلَ: إنَّه لا يَصِحُّ رَفْعُهُ على الابتداء لعدم وجُوْد مَسَوِّغ للابتداء به؛ لأنَّه نَكِرَةٌ إلاَّ إذا تُوهِّم أنَّ هنالِك صِفَةً مَحْذُوْفَةً، والتَّقْدِيْرُ: وقُرْآناً أيَّ قُرْآنٍ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وكانوا لنا عابِدِيْنَ ولُوْطاً آتَيْنَاهُ حُكْماً وعِلْماً﴾[5]، على أنَّ (ولوطاً) مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغال، وأنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ؛ لأنَّ المَعْطُوْف عليه جُمْلَةٌ فِعليّة، كما مرَّ، وقِيْلَ: إنَّهُ لم يُقْرأْ بالرَّفْعِ[6].

---

(١) الإسراء: ١١-١٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٣٢٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١٤.

(٣) الإسراء: ١٠٥-١٠٦.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٢٥-٤٢٦؛ الفراء، معاني القرآن: ٢/ ١٣٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٨٧.

(٥) الأنبياء: ٧٣-٧٤.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ١٣٨؛ أبو حيان النحوي، البحر

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ومِمَّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُوْنَ والبُدْنَ جَعَلْناها لكُمْ مِنْ شَعائِرِ اللهِ﴾[1]، على أنَّ (والبُدْنَ) مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغالِ، وقُرِئ بالرَّفْعِ على الابْتِداءِ، وقِيْلَ: إنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ من الرَّفْعِ لكَوْنِ المَعْطُوْفِ عليه جُمْلَةً فِعْلِيَّةً[2].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وكُلاًّ ضَرَبْنا له وكلاًّ تَبَّرْنا تَتْبِيْراً﴾[3]، على أنَّ (وكُلاًّ) الأُوْلى مَنْصُوْبَةٌ على الاشْتِغالِ على تَوَهُّم كَوْنِ (ضَرَبْنا) بمَعْنَى: حَذَّرْنا، أو ذَكَّرْنا، أو مَعْطُوْفَةٌ على ما تَقَدَّمَ[4].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فَقُلْنا اذْهَبا إلى القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بآياتِنا فَدَمَّرْناهُمْ تَدْمِيْراً وقَوْمَ نُوْحٍ لَمَّا كَذَّبُوْا الرُّسُلَ أَغْرَقْناهُمْ وجَعَلْناهُمْ للنَّاسِ آيَةً﴾[5]، على أنَّ (قَوْمَ نُوْحٍ) يَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على الضَّميرِ المُتَّصِلِ في (ودَمَّرْناهُمْ)، أو مَنْصُوْباً على الاشْتِغالِ، وهو أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ لكَوْنِ المَعْطُوْفِ عليه جُمْلَةً فِعْلِيَّةً على أنَّ (لَمَّا) ظَرْفُ زَمانٍ لا حَرْفُ وُجُوْبٍ لوُجُوْبٍ؛ لأنَّ هذا الحَرْفَ يُوْجِبُ أنْ يَكُوْنَ (أَغْرَقْناهم) جَواباً له.

وَيَجُوْزُ عند النُّحاةِ أنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً به لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ: واذْكُرْ قَوْمَ نُوحٍ[6].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿إنَّا نُحْيِيْ المَوْتَى ونَكْتُبُ ما قَدَّموا وآثارَهُمْ وكُلَّ شَيْءٍ

المحيط: ٦/ ٨٧.

(١) الحج: ٣٦.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٢٥٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٣٦٩.

(٣) الفرقان: ٣٩.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٤٨٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٤٩٩.

(٥) الفرقان: ٣٦-٣٧.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٤٨٣.

أَحْصَيْناهُ فِي إِمامٍ مُبِيْنٍ﴾[1]، على أنَّ (وكُلَّ شَيْءٍ) مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغال، وأنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِن الرَّفْعِ في قراءة أبي السَّمَّال- على الابْتِداء؛ لأنَّ المَعْطُوْفَ عليه جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ[2].

- قَوْلُهُ تَعالى: **﴿أَفَلَمْ يَنْظُروا إلى السَّماءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْناها وزَيَّنَّاها وما لها مِنْ فُرُوجٍ والأَرْضَ مَدَدْناها﴾**[3]، على أنَّ (والأَرْضَ) مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغال، وهو أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ لكَوْنِ المَعْطُوْف عليه جُمْلَةً فِعْلِيَّةً.
- قَوْلُهُ تَعالى: **﴿وقَوْمَ نُوْحٍ مِنْ قَبْلُ إنَّهم كانوا فاسِقِيْنَ والسَّماءَ بَنَيْناها بأَيْدٍ وإنَّا لمُوْسِعُوْنَ والأَرْضَ فَرَشْناها﴾**[4]، على أنَّ (السَّماءَ)، و(الأَرْضَ) مَنْصُوْبَانِ على الاشْتِغالِ، وهو الأَرْجَحُ مِنْ قِراءَةِ أبي السَّمَّالِ، وابنِ مُقْسم برَفْعِهما على الابْتداء خَبَرُهُ ما بَعدَ كِلَيْهما؛ لأنَّ المَعْطُوْفَ عليه جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ[5].
فِعْلِيَّةٌ[5].
- قَوْلُهُ تَعالى: **﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ في رَحْمَتِهِ والظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُم عَذاباً أَلِيْماً﴾**[6]، على أنَّ (الظالِمِيْنَ) مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغال مَعْنًى، والتَّقْدِيْرُ: وعَذَّبَ الظالِمِيْنَ، كما في: زَيْداً مَرَرْتُ به، أي: جاوَزْتُ زَيْداً، ولابَسْتُهُ، وهو أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ في قِراءَةِ الزُّبَيْرِ، وابْنِ أَبِي عَبْلَةَ، وغَيْرِهما- على الابْتِداءِ على أنَّ

---

(١) يس: ١٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢٥٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٣٢٥.

(٣) ق: ٦-٧.

(٤) الذاريات: ٤٦-٤٨.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٥٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ١٤٢.

(٦) الإنسان: ٣١.

خَبَرُهُ ما بَعْدَهُ (أَعَدَّ لَهُمْ)[1].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وكَذَّبوا بآياتِنا كِذّاباً وكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْناهُ كِتابا﴾[2]، على أنَّ نَصْبَ (كُلَّ شَيْءٍ) مَحْمُوْلٌ على الاشْتِغالِ، وهو أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ في قِراءَةِ أَبي السَّمّالِ على الابْتداء، وما بَعْدَهُ الخَبَرُ؛ لأنَّ المَعْطُوْفَ عليه جُمْلَةٌ فعليَّة[3].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿أَغْطَشَ لَيْلَها وأَخْرَجَ ضُحاها والأَرْضَ بعدَ ذلك دَحاها أَخْرَجَ منها ماءَها ومَرْعاها والجِبالَ أَرْساها﴾[4]، على أنَّ (الأَرْضَ)، و(الجِبالَ) مَنْصُوْبان على الاشتغال، وهذا النَّصْبُ أَوْلى مِنْ رَفْعِهِما على الابْتِداء في قِراءَةِ الحَسَنِ، وابْنِ أَبي عَبْلَةَ، وأَبي حَيْوَةَ، وأَبي السَّمّال، وعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ؛ لأنَّ المَعْطُوْفَ عليه جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ[5].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فقَدَّرَهُ ثمَّ السَّبِيْلَ يَسَّرَهُ﴾[6]، على أنَّ (السَّبِيْلَ) (السَّبِيْلَ) مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغالِ، وهي مَسْأَلَةٌ تُوْجِبُ أنْ يكونَ الضَّمِيْرِ في (يَسَّرَهُ) عائداً عليه، ويَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ مَفْعُولاً ثانياً للفِعْلِ (يَسَّرَ) على أنَّ الضَّمِيْرَ يَعُوْدُ على الإنسانِ، وأنَّ هذا الفِعْلَ مُضَمَّنٌ مَعْنَى (أَعْطَى)[7].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿والشَّمْسُ تَجْري لِمُسْتَقَرٍّ لها ذلِكَ تَقْدِيْرُ العَزِيْزِ العَلِيْمِ والقَمَرَ

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٦٢٧؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٣٤٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٤٠٢؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ٨/ ٤٠٢.

(٢) النبأ: ٢٨-٢٩.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٦٦٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٤١٥.

(٤) النازعات: ٢٩-٣٢.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٦٨٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٤٢٣؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٩/ ٢٠٥.

(٦) عبس: ١٩-٢٠.

(٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٦٩٠-.

قَدَّرْناه منازِلَ حتَّى عادَ كالعُرْجُوْنِ القَدِيْمِ﴾[1]، بنَصْبِ (القَمَرَ) في قراءة غيرِ أبي عَمْرٍو، ونافِعٍ، وابن كثيرٍ مِنَ السَّبْعَةِ -على الاشْتِغالِ، وبرَفْعِهِ في قِراءَةِ نَافِعٍ وأَبِي عَمْرٍو، وابْنِ كَثِيْرٍ عَلَى الابْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ في هذه المَسْأَلَةِ إنْ رُوْعِيَتِ الجُمْلة الفعليَّة في الجُمْلَةِ ذات الوَجْهين (والشَّمْسُ تَجْرِي) الَّتي تَتَكَوَّنُ مِن الجملةِ الاسميّة، والفِعْلِيَّةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ الرَّفْعِ أَرْجَحَ إن رُوْعِيَت الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿إليْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ والعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[2]، بِرَفْعِ (العَمَلُ)، وفيه وَجْهان[3]:

(١) أَنَّهُ مَعْطُوْفٌ على (الكَلِمُ الطَّيِّبُ)، على أنَّ (يَرْفَعُهُ) مُسْتَأْنَفٌ، وأَنَّ الضَّمير وُحِّدَ على الرَّغْمِ من أنَّ المُرادَ الكَلِمُ الطَّيِّبُ، والعَمَلُ الصالِحُ لاشْتراكهما في صِفَةٍ واحِدةٍ، وهي الصُّعُوْد، ويَظْهَرُ لي أنَّ هذا التَّوْحِيْدَ يُنْبِئ عن تلازُمِهما، وتلاصُقِهما.

(٢) أنه مُبْتدأ خبَرُهُ (يَرْفَعُهُ)، على أنَّ الفاعِلِ ضَمِيْرٌ يَعُوْدُ على الله، أو على المُبْتَدإِ (العَمَلُ)، على أنَّ ضَمِيْرَ النَّصْبِ يَعُوْدُ على صاحِبِ العَمَلِ، والتَّقْدِيْرُ: يَرْفَعُ صاحِبَهُ، أو على (الكَلِمُ)، وقد رَدَّهُ ابن عطيَّة، وَذَكَرَ أَنَّه لا يَصِحُّ على مَذْهَب أهل السُّنَّة؛ لأنَّ الكَلِمَ الطَّيِّبَ مَقْبولٌ عندَهم وإنْ كان صاحِبُه عاصِياً، ويجوز أنْ يَعُوْدَ ضَمِيْرُ الرَّفْعِ على الكَلِم، وضَمِيْرُ

---

(١) يس: ٣٨-٣٩.

(٢) فاطر: ١٠.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢١٧؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١٣/ ١٥٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٣٠٤؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٤/ ٣٣١.

النَّصْب على العَمَلِ.

وقراءَةُ ابن أَبي عَبْلَةَ، وعِيْسى بنصْب (والعَمَلَ الطَّيِّبَ) مَحْمُوْلَةٌ على الاشْتِغالِ، على أنَّ النَّصْبَ أرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ؛ لأنَّ المَعْطوفَ عليه جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللهُ عليهم من بَيْنِنا﴾[1]، على أنَّ في (هؤُلاءِ) وَجْهَيْنِ[2]:

(١) أنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغال، على أنَّ المُفَسِّر يكونُ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى (مَنَّ اللهُ عليهم)، والتَّقْدِيْرُ: أَفَضَّلَ اللهُ هؤلاءِ مَنَّ عليهم.

(٢) أنَّهُ في موضِعِ رَفْعٍ على المبتدأ خَبَرُهُ (مَنَّ اللهُ عليْهم)، على أنَّ النَّصْبَ أرْجَحُ عند النُّحاةِ؛ لأنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفهام الأَغْلَبُ أنْ يأتِيَ بَعْدها فِعْلٌ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿قالُوا أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾[3]، بنَصْبِ (بَشَراً) على الحالِ مِن ضَمِيْرِ النَّصْبِ في (نَتَّبِعُهُ)، أو على الاشْتِغالِ، وقِراءَةُ أبي السَّمَّالِ برَفْع (بَشَرٌ)، و(أَحَدٌ)، أو برَفْعِ (بَشَرٌ) ونَصْبِ (أَحَداً) على أنَّ (بَشَرٌ) مُبْتَدأٌ و(أَحَدٌ) صِفَتُهُ، وخَبَرُهُ (نَتَّبِعُهُ)، وقيلَ: إنَّه مَرْفوعٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَبْنِي للمَفْعُوْلِ، والتَّقْدِيْرُ: أَيُنَبَّأُ بَشَرٌ[4]، ولا مُحْوِجَ إلى مِثْلِ هذا التَّأْوِيل؛ لأنَّ حَمْلَ القرآن على الظَّاهر أَوْلى مِنْ حَمْلِهِ على التَّأْوِيْل إذا لم يَكُنْ هُنالك مُحْوِجٌ.

---

(١) الأنعام: ٥٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٦٤٨.

(٣) القمر: ٢٤.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ١٣٨-١٣٩؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٢٩٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ١٧٩.

• قَوْلُهُ تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1]، بنَصْب (كُلَّ شَيْءٍ) في قِراءَة العامّة على الاشْتِغالِ، على أنَّ النَّصْبَ أرْجَحُ مِنْ قِراءَة أبي السَّمّالِ بالرَّفْع، أو واجِبٌ عندَ بعضِ النُّحاةِ لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ في الرَّفْعِ أنَّ (خَلَقْناهُ) صِفَةٌ لِكُلٍّ، أو شَيْءٍ على أنَّ الخبَر (بقَدَرٍ)، فيكُوْنُ المَعْنَى في هذا الإعْراب: أنَّ ما لا يَكُوْنَ مَخْلُوْقاً لله تعالى ليس بقَدَرٍ، وهذا المَعْنَى لا يَصِحُّ عندَ أهْلِ السُّنَّةِ.

وذَكَرَ العُكْبَرِيُّ أنَّ النَّصْبَ أوْلَى؛ لأنَّ فيه إنْباءً عن عُمومِ الخَلْقِ على خِلافِ الرَّفْعِ الَّذي لا يُنْبِئُ عن هذا العُمُوْمِ، كما مرَّ.

ويُفْهَمُ مِن كلامِ مَكِّيِّ بن أبي طالبٍ[2] أنَّ الاخْتِيارَ على المَذْهَب البَصْرِيِّ الرَّفْعُ في هذه، كما في قَوْلِك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وأنَّ الاخْتِيارَ على المَذْهَب الكوفيِّ، النَّصْبُ؛ لأنَّهُ قد تَقَدَّمَ في هذا القَوْلِ عامِلٌ عَمِلَ فيما بَعْدَهُ، وهو (إنَّ)، وهذا العامِلُ يَطْلُبُ الفِعْلَ بَعْدَه ليكُوْنَ خبراً له، وهذا النَّصْبُ يُعَزِّزُهُ إجْماعُ القُرَّاءِ عليه.

ويتَبيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أنَّ ما يُرَجِّحُ النَّصْبَ على الاشْتِغالِ في هذه الآيَة إنْباؤهُ عن العُمُومِ، إذْ لو لم يُنْبِئ عنه للَزِمَ أنْ تَكُوْنَ هنالِك أشْياءُ لم تُخْلَقْ بقَدَرٍ، أو أن تَكُوْنَ هنالك مَخْلُوْقاتٌ لغَيْرِ الله تعالَى، وإجْماعُ القُرَّاءِ عليه، وأنَّ ما قَبْلَ الفِعْل عامِلُ (إنَّ) يَطْلُبُهُ[3].

وذَهَبَتْ فِرْقَةُ القَدَرِيّة إلى أنَّ القراءَة بالرَّفْعِ على أنَّ (خَلَقْناهُ) صِفَةٌ، كما مرَّ.

---

(١) القمر: ٤٩.

(٢) انظر: إعراب مشكل القرآن: ٢/ ٣٤٠-٣٤١.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ١٤٦-١٤٧؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١٥/ ٣١٥.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ أنَّ للمَعْنَى أَثَراً بيِّناً في هذا التَّرْجِيْحِ- تَرْجِيْحُ الرَّفْعِ على النَّصْبِ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وكُلُّ شيْءٍ فَعَلُوْهُ في الزُّبُرِ﴾[1]؛ لأنَّ النَّصْبِ يُنْبِئُ عن أَنَّهُم فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ في الزُّبُرِ على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ هنالِكَ أشْياءَ كثيْرَةً لم يَفْعَلُوْها، وقِراءَةُ الرَّفْعِ هي الَّتي يُتَخَلَّصُ بها مِمَّا مَرَّ؛ لأنَّ المَعْنَى عليها: كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ ثابِتٌ في الزُّبُرِ، وهو المُرادُ[2].

ويتَبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أنَّ ما يُرَجَّحُ فيه النَّصْبُ على الرَّفْعِ في باب الاشْتِغالِ- يَكْمُنُ فيما يَأْتي:

(١) أنْ يَكُوْنَ ما قَبْلَ المَنْصُوْب على الاشْتِغال المَسْبُوْق بعاطِفٍ -جُمْلَةً فِعْلِيَّةً؛ ليتحقَّق الانْسِجامُ بَيْنَ المَعْطُوْفِ والمَعْطُوْفِ عليه.

(٢) أنْ يَكُوْنَ ما بَعْدَ المَنْصُوْب على الاشْتِغالِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً مَعْطُوْفةً على جُمْلة الاشْتِغالِ، ليتحقَّقَ الانْسِجامِ بين المَعْطُوْفِ، والمَعْطُوف عليه.

(٣) أنْ تُراعَى الجُمْلَةُ الفِعْليَّة في الجُمْلَةِ المَعْطُوْفِ عليها ذات الوجْهَيْن (الاسْميّة والفِعْليَّة)، على أنَّه إنْ رُوعِيَت الاسْمِيَّةُ رُجِّحَ الرَّفْعُ.

(٤) أنْ يُجْمِعَ القُرَّاءُ على النَّصْب.

(٥) أنْ يُؤَدِّيَ الرَّفْعُ إلى فَسادِ المَعْنَى عند بعض الفِرق الإسلاميَّة كالسُّنَّة.

(٦) أنْ يُوْجَدَ عامِلٌ قَبْل المَنْصُوْب على الاشْتِغالِ يَطْلُبُه كما مَرَّ في ﴿إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾.

---

(١) القمر: ٥٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ١٤٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ١٨٤.

(٧) أنْ يَكُوْنَ النَّصْبُ مَذْهَبَ بعْض النُّحاةِ.

(١) تَرْجِيْحُ الرَّفْعِ على النَّصْبِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك في القرآن الكريم:

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فأَمَّا الَّذينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُم عذاباً شَدِيْداً في الدُّنيا والآخِرَة﴾[1]، على أنَّ في (الَّذين كَفَرُوا) وَجْهَيْنِ[2]:

(١) أنه في مَحَلِّ رَفْعٍ على المُبْتَدأ خَبَرُهُ (فَأُعَذِّبُهُمْ...) على زيادة الفاءِ في خَبر المَوْصُوْلِ.

(٢) أنَّهُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الاشْتِغال، وهو ضَعِيْفٌ؛ لأنَّ (أمَّا) لا يَأْتي بَعْدها إلاَّ المُبْتَدأ، وذَهَبَ بَعْضُ النُّحاة إلى أنَّ النَّصْبَ يكُوْنُ بِفِعْلٍ مُتَأَخِّرٍ عن الاسْمِ لا قَبْلَهُ، ليَفِرَّ من مَجِيْءِ الفِعْل بعد (أمَّا)، والتَّقْدِيْرُ: فأَمَّا الَّذيْنَ كَفَرُوا أُعَذِّبُ فَأُعَذِّبُهُمْ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وأَمَّا ثَمُوْدُ فهَدَيْناهُمْ﴾[3]، برَفْعِ (ثَمُوْدُ) على الابْتِداءِ، وخَبَرُهُ (فهَدَيْناهُمْ)، وهو المُتَعَيِّنُ؛ لأنَّ (أمَّا) لا يَلِيْها إلاَّ المُبْتدأُ، ولذلك عُدَّت القِراءةُ الشَّاذَّةُ بنَصْبِ (ثَمُوْدَ) عند النُّحاةِ ضَعِيْفَةً جدّاً على الرَّغْمِ مِنْ تَقْدِيْر الفِعْل العامِلِ بَعْدَ المَنْصُوْبِ، والتَّقْدِيْرُ: وأَمَّا ثَمُوْدَ هَدَيْناهُمْ فهَدَيْناهم[4].

---

(١) آل عمران: ٥٦.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٢١٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٤٧٥.

(٣) فصلت: ١٧.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٥٢٠، ٣/ ٢١٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٤٩١؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٥/ ٣٤٩.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وأَمَّا الَّذينَ آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالحاتِ فيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾[1]، على أنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلُ مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ (فَيُوَفِّيهِمْ...)، على زيادة الفاءِ[2].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ذلك نَتْلُوْهُ عليك مِنَ الآياتِ﴾[3]، على أنَّ في (ذلك) ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ[4]:

(١) أَنَّهُ في مَوْضع رَفْعٍ على الابْتِداء خَبَرُه (نَتْلُوْهُ..)، وهو الأَوْلى، والأَرْجحُ؛ لأنَّ النَّصْبَ على الاشْتِغالِ يَحْتاجُ إلى إضمارِ فِعْلٍ عامِلٍ لا مُحْوِجَ إليه.

(٢) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغال.

(٣) أنْ يَكُوْن في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿والَّذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَناتٍ﴾[5]، على أنَّ في (والَّذين آمَنُوا...) أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ[6]:

(١) أَنَّهُ مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ (سَنُدْخِلُهُمْ).

(٢) أَنَّهُ في مَحَلِّ نَصْبٍ عَطْفاً على اسْم (إنَّ) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إنَّ الَّذينَ كَفَرُوا بآياتِنا﴾[7]، على أنَّ الخَبر (سَنُدْخِلهُمْ).

(٣) أَنَّهُ في مَوضِع رَفْعٍ عَطْفاً على مَوْضِعِ اسْمِ (إنَّ).

---

(١) آل عمران: ٥٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٢١٦.

(٣) آل عمران: ٥٨.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٢١٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٤٧٦-٤٧٧.

(٥) النساء: ٥٧.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٢٧٥؛ ٣/ ٣٥٥.

(٧) النساء: ٥٦.

(٤) أنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغال، على أنَّ الرَّفْعَ أرْجَحُ، وأفْصَحُ لِعَدَمِ وُجُوْدِ مُرَجِّحٍ للنَّصْبِ على الاشْتِغالِ، كما في: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وزَيْداً ضَرَبْتُهُ، على أنَّ الرَّفْعَ أوْلَى، وأرْجَحُ؛ لأنَّهُ لا مُحْوِج إلى تَقْدِيْرِ فِعْلٍ مَحْذُوْفٍ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عظيماً﴾[1]، على أنَّ في (أُوْلئِكَ) وَجْهَيْنِ[2]:

(١) أنَّهُ في مَوْضِع رَفْع على الابتداء خَبَرُهُ (سَنُؤْتِيْهِمْ...)، وهو الأَوْلى، والأَرْجَحُ.

(٢) أنَّهُ في مَوْضِع نَصْبٍ على الاشْتِغالِ، وَهُوَ تَأْوِيْلٌ لا مُحْوِجَ إلَيْهِ كَمَا مَرَّ؛ لأنَّ قَوْلكَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أرْجَحُ مِن: زَيْداً ضَرَبْتُهُ.

وَقِيْلَ: إنَّ مَا يُضَعِّفُ هَذَا النَّصْب تَقْدِيْرُ الفِعْلِ العَامِلِ بَعْدَ المَنْصُوْبِ؛ لأنَّ هَذَا العَامِلَ المُقْتَرِنَ بِحَرْفِ التَّسْوِيْفِ لا يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ فِيْهِ، كَمَا في قَوْلِكَ: زَيْداً سَأَضْرِبُ.

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[3]، عَلَى أنَّ فِي (مَنْ) وَجْهَيْنِ[4]:

(١) أنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبَرُ مَا بَعْدَهَا.

(٢) أنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ، على أنْ يُقَدَّرَ الفِعْلُ المَحْذوفُ العامِلُ فيها بَعْدها؛ لأنَّها من الأسماءِ الَّتي لها صَدارَة الجملة، وعلى أنَّ الفِعْلَ

---

(١) النساء: ١٦٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٥٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٣٩٧.

(٣) الأنعام: ٣٩.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٦١٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ١٢٣.

المَذْكُوْرَ يُفَسِّرُ المَحْذُوْفَ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، والتَّقْدِيْرُ: مَنْ يُشْقِ اللهُ يَشَأْ إِضْلالَهُ، ومَنْ يُسْعِدْ يَشَأْ هِدايَتَهُ.

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ كَوْنَها في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتداءِ أَوْلَى، وأَرْجَح من النَّصْب على الاشْتِغال؛ لأَنَّ في هذا الرَّفْعِ حَمْلاً للقُرْآن على ظاهره.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿والَّذين كَذَّبوا بآياتِنا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُوْن﴾[1]، على أَنَّ في (والَّذِيْنَ كَذَّبوا...) وَجْهَيْنِ[2]:

(١) أَنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتداءِ، وهو الأَرْجَح، كما مَرَّ.

(٢) أَنْ يَكُوْنَ في موضع نَصْبٍ على الاشْتِغالِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ذلك مِنْ أَنْباءِ القُرَى نَقُصُّهُ عليك﴾[3]، على أَنَّ في (ذلكَ) وَجْهَيْنِ[4]:

(١) أَنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتداءِ.

(٢) أَنْ يَكُوْن في مَوْضِعِ نَصْب على الاشْتغال، على أَنَّ الرَّفْعَ أَرْجَحُ؛ لأَنَّهُ لا تَأْوِيْلَ بالحَذْفِ فيه، كما مَرَّ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ البَوارِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَها﴾[5]، على أَنَّ في نَصْبِ (جَهَنَّمَ) أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ[6]:

---

(١) الأعراف: ١٨٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٥٢٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٤٣١.

(٣) هود: ١٠٠.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٨٤؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٩٢.

(٥) إبراهيم: ٢٩.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ١٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٤٢٤.

(١) أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على البَدَلِ مِنْ (دارَ البَوارِ).

(٢) أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على عَطْفِ البيانِ مِنْ (دارَ البَوارِ)، ويَقَعُ الإحْلالُ في هذين الوَجْهَيْنِ في الآخِرة.

(٣) أنْ تكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الاشْتِغالِ، على أنَّ الإحْلال في هذا الوَجْهِ يَقَع في الدُّنيا؛ لأنَّ قَوْلَهُ (جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَها) يَقَعُ في الآخِرةِ.

(٤) أنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً في قراءَةِ ابْنِ أبي عَبْلَةَ (جَهَنَّمُ يَصْلَوْنها) على المبْتَدإ، على أنَّ الجُمْلَةَ بَعْدَها خَبَرُ هذا المُبْتَدإِ، أو على الخَبَرِ على أنَّ المُبْتَدأ مَحْذُوْفٌ، وأن قَوْلَهُ (يَصْلَوْنها) حالٌ مِنْ (دارَ البَوارِ)، أو (جَهَنَّمَ)، أو مِنْ (قَوْمَهُمْ).

وقِيْلَ: إنَّ الرَّفْعَ في هذه القِراءَةِ أَوْلَى، وأرْجَحُ مِنَ النَّصْبِ على الاشْتِغال؛ لأنّه لا يُوْجَدُ مُرَجِّحٌ يُرَجِّحُ النَّصْبَ بهذا التَّأْوِيْلِ، أو ما يَجْعَلُهُ مُساوِياً له، ولذلك فإنَّ الأَوْلى في قراءَة النَّصْبِ أنْ تُحْمَل على غير الاشْتِغال.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وتِلْكَ القُرَى أَهْلَكْناهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[١]، على أنَّ في (تلْكَ) وَجْهَيْنِ[٢]:

(١) أنْ تكون في مَوْضِع رَفْعٍ على المُبْتَدإ على أنَّ (أَهْلَكْناهم) خَبَرٌ ثانٍ، و(القرى) خَبَرٌ أَوَّل، أو في مَوْضِع نَصْبٍ على الحال، ويجوز أنْ تَكُوْن (القُرى) صِفَةً لاسْمِ الإشارةِ، أو عَطْفَ بيان، أو بَدَلاً منه، على أنَّ (أَهْلَكْناهُمْ) الخَبَرُ.

(٢) أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ.

---

(١) الكهف: ٥٩.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٥١٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١٤٠.

ولعَلَّ ما يُرَجِّحُ الرَّفْعَ على النَّصْب التَّخَلُّص مِن التَّأْوِيْلِ، والتَّقْدِيْر اللَّذين في النَّصْبِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ومَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إنِّي إلهٌ مِنْ دُوْنِهِ فذلِكَ نَجْزِيْهِ جَهَنَّمَ﴾[1]، على أنَّ في (ذلك) وَجْهَيْنِ[2]:

(١) أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِع رَفْعٍ على الابْتِداءِ.

(٢) أنْ تَكُوْن في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ، على أنَّ الرَّفْعَ أَوْلَى، وأَرْجَحُ؛ لأنَّه يَخْلُوْ مِن حَمْلِ القُرآن على غَيْرِ الظَّاهِرِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿والَّذيْن آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالِحاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ في الصَّالِحِيْنَ﴾[3]، على أنَّ في (والَّذِيْن) وَجْهَيْنِ[4]، كما في القَوْل السَّابِقِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ والَّذين مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْناهُمْ﴾[5]، على أنَّ في (والَّذين مِنْ قَبْلِهِمْ) ثلاثَةَ أَوْجُهٍ[6]:

(١) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِع رَفْعٍ عَطْفاً على (قَوْمُ تُبَّعٍ).

(٢) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتداءِ، على أنَّ (أَهْلَكناهم) خَبَرُهُ.

(٣) أن يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ، على أنَّ الرَّفْع على الابْتِداءِ أَرْجَحُ مِنَ النَّصْب؛ لأنَّ فيه حَمْلاً للقرآن على ظاهرِهِ، وهَجْراً للتَّأْوِيْلِ بلا داعٍ.

---

(١) الأنبياء: ٢٩.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ١٤٦.

(٣) العنكبوت: ٢٩.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٢.

(٥) الدخان: ٣٧.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٢٦.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿الَّذينَ كَفَرُوا وصَدُّوا عن سَبِيْلِ الله أَضَلَّ أَعْمالَـهُم﴾[1]، على أنَّ في (الَّذين كفروا) وَجْهَيْنِ: الرَّفْعُ على الابتِداء، والنَّصْبُ على الاشْتِغالِ[2]، وأنَّ الرَّفْعَ أَوْلَى، وأَرْجَحُ، كما مرَّ.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿والَّذيْن آمَنُوا وعَمِلوا الصالِحاتِ وآمَنُوا بما نُزِّلَ على مُحَمَّدٍ وهو الحَقُّ من رَبِّهِمْ كفَّرَ عَنهم سَيِّئاتِهِمْ﴾[3]، على أنَّ القَوْلَ في (والَّذيْنَ آمَنُوا) كالقَوْلِ في سابِقِهِ فَضْلاً عن كَوْنِ الفِعْلِ المُقَدَّر في النَّصْبِ على الاشْتِغالِ: رَحِمَ الَّذين آمَنُوا[4].

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿والَّذينَ كَفَرُوا فتَعْساً لهم وأضَلَّ أعمالَـهُم﴾[5]، على أنَّ في (والَّذينَ كَفَرُوا) وَجْهَيْنِ[6]:

(١) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على المبتدأ، على أنَّ الخَبَرَ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيْرُ: والَّذين كَفَرُوا فتَعِسُوا، وأُتْعِسُوا يَدُلُّ عليه (فتَعْساً) المَعْمُوْلُ له.

(٢) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ على أنَّ المُفَسِّرَ (فتَعْساً)، وهو قَوْلُ الزَّمخشريّ، وأَبي حيَّان، وهي مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَ السَّمين الحلبيّ؛ لأنَّ اللاَّمَ في (لَهُم) للتَّبْيين، وهي تَتَعَلَّق بـ(أَعْني)، والرَّفْعُ أَوْلى، وأَرْجَحُ، كما مرَّ.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وأُخْرى لم تَقْدِرُوا عليها قد أحاطَ اللهُ بها﴾[7]، على أنَّ في

---

(١) محمد: ١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٨٣.

(٣) محمد: ٢.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٨٣.

(٥) محمد: ٨.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٨٧-٦٨٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٧٦؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٥٢٣.

(٧) الفتح: ٢١.

(وأُخْرَى) أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ[1]:

(١) أنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً على الابتداءِ، خَبَرُهُ (قَدْ أحاطَ اللهُ بها)، أو مَحْذُوفٌ تَقْدِيْرُهُ: وثَمَّ أُخْرى لم تَقْدِروا عليها.

(٢) أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الاشْتِغالِ، على أنْ يَكونَ الفِعْلُ المُقَدَّرُ مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ المُفَسِّر، والتَّقْدِيْرُ: وقَضَى اللهُ أُخْرَى.

(٣) أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ليس على شَرِيْطَةِ التَّفْسيرِ بل يُفْهَمُ مِنْ دَلالة السِّياق عليه، والتَّقْدِيْرُ: وَعَدَ اللهُ أُخْرى.

(٤) أنْ تَكُوْنَ مَجْرُوْرَةً بـ(رُبَّ) مُقَدَّرَةً، على أنَّ الواوَ واوُها، وهو قَوْلُ الزَّمَخْشريِّ على الرَّغْمِ من أنَّ أبا حيَّان قد ذَكَرَ أنَّ (رُبَّ) لم تَأْتِ جارَّةً لَفْظاً في القرآنِ، على الرَّغْمِ مِن أنَّها يُمْكِنُ أنْ تَكُوْنَ جارَّةً في قولِهِ تَعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَروا لو كانوا مُسْلِمِيْنَ﴾[2]، على أنَّ (ما) في أحَدِ وَجْهَيْنِ نَكِرَةٌ مَوْصُوْفَةٌ بالجُمْلَةِ بَعْدَها، فتَكُوْنُ في مَوْضِعِ جَرٍّ بـ(رُبَّ) تَقْدِيْراً[3].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿والَّذِيْنَ آمَنُوا واتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بإيمانٍ أَلْحَقْنا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[4]، على أنَّ في (والَّذِيْنَ آمَنُوا) ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ[5]:

(١) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على المُبْتَدإِ، على أنَّ الخَبَرَ قَوْلُهُ (أَلْحَقْنا بِهِم

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٧١٤-٧١٥؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٥٤٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٩٧.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ١٤٠.

(٤) الطور: ٢١.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٧٠؛ الزمخشري، الكشاف: ٤/ ٢٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ١٤٩.

ذُرِّيَّتَهُمْ).

(٢) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضع نَصْبٍ إمَّا على الاشْتِغالِ، على أنَّ الفِعْلَ الْمُقَدَّر يكون مِنْ مَعْنَى (أَلْحَقْنا)، وتَقْدِيْرُه: وأَكْرَمْنا الذين آمَنُوا، وإمَّا على أنَّهُ مَفْهُوْمٌ مِن السِّياقِ، على أنَّ هذه الآيَةَ في هذا التَّقْدِيرِ لَيْسَتْ منَ الاشْتِغالِ.

(٣) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ جَرٍّ عَطْفاً على (بحُوْرٍ عِيْنٍ) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿مُتَّكِئِيْنَ على سُرُرٍ مَصْفُوْفَةٍ وزَوَّجْناهُمْ بحُوْرٍ عِيْنٍ﴾[١]، وهو قَوْلُ الزَّمَخْشري الذي يُنْكِرُهُ أبو حيَّان، ويُدافِعُ عنه تِلْمِيْذُهُ السَّمِيْنُ الحلبيُّ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿مَهْما تَأْتِنا به مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بها فما نَحْنُ لك بمُؤْمنينَ﴾[٢]، على أنَّ في (مَهْما) وَجْهَيْنِ[٣]:

(١) أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتداءِ، على أنَّ ما بَعْدَها الخَبَرُ.

(٢) أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ، على أنْ يُقَدَّر الفِعْلُ العامِلُ بَعْدَها، أو على الظَّرْفيّة على مَذْهَبِ بَعْضِ النُّحاةِ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فقَدْ رَحِمَهُ﴾[٤]، على أنَّ في (مَنْ) وَجْهَيْنِ[٥]:

(١) أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ، على أنَّ خَبَرَها ما بَعْدَها.

---

(١) الطور: ٢٠.

(٢) الأعراف: ١٣٢.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٤٣٢؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٢٧.

(٤) الأنعام: ١٦.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٥٥٩-٥٦٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٨٦-٨٧.

(٢) أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْل به للفِعْلِ بَعْدها (يَصْرِفْ) في قراءَة الأَخَوَيْن (حمزة، والكسائيِّ)، وأبي بكْرٍ عن عاصِمٍ، أو على الاشْتِغالِ بفعلٍ مِنْ مَعْنَى المُفَسِّرَ لا مِنْ لَفْظِهِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿سَلْ بني إسْرائِيْلَ كم آتَيْناهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾[1]، على أنَّ في (كَمْ) وَجْهَيْنِ[2]:

(١) أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، وفي نَصْبها وَجْهانِ:

أ - أنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً ثانياً لـ(آتَيْنَاهُمْ).

ب- أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الاشْتِغالِ، على أنْ يُقَدَّرَ الفِعْلُ العامِلُ فيها بَعْدَها؛ لأنَّها مِنَ الأسْماءِ الَّتي لها الصَّدارَةُ، والتَّقْدِيْرُ: كَمْ آتَيْنا آتَيْناهُم، على أنْ يَكُوْنَ تَمْيِيزُها مَحْذُوْفاً لتَصْحِيْحِ عَوْدَةِ الضَّميرِ في (آتَيْناهم)، والتَّقْدِيْرُ: كَمْ مِنْ قَوْمٍ آتَيْناهُمْ، لأنَّه لو كان تَمْيِيْزُهَا (مِنْ آيَةٍ) لما صَحَّت عَوْدَةُ الضَّمِيرِ علَيْها؛ لأنَّ الفِعْلَ المُفَسِّرَ يَجِبُ أنْ يَعْمل في ضَميْرِ المَشْغُوْل عنه، أو في سَبَبِهِ.

(٢) أنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ على أنَّ الخَبَرَ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ بَعْدَها، والعائِدُ مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: كم آتَيْناهُمُوها، أو آتَيْناهم إيَّاها، وقد وَسَمَ أبو حيَّان هذا الوَجْهَ بالضَّعْفِ لحذف العائد المَنْصُوب على المَذْهَبِ البصريِّ، على الرَّغْمِ مِن أنَّ الكوفيِّيْنَ أَجازوا مِثْلَ هذا الحَذْفِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قالَ مُوْسَى ما جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إنَّ اللهَ سَيُبْطِلُهُ﴾[3]، على أنَّ

---

(١) البقرة: ٢١١.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ١٢٦-١٢٧؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٣٦٦؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٢/ ١٤٧.

(٣) يونس: ٨١.

في (ما) أَوْجُها[1]:

(١) أنَّها اسْتِفهاميَّةٌ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ، على أنَّ الخَبَرَ (جِئْتُمْ به)، وأنَّ الاسْتِفهامَ يُنْبِئُ عَنِ الإنْكارِ.

(٢) أنَّها مَوْصُوْلةٌ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتداء على أنَّ الخَبَرَ (السِّحْرُ).

(٣) أنَّها اسْتِفهامِيَّةٌ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ على أنْ يُقَدَّرَ الفِعْلُ العامِلُ من معْنَى المُفَسِّر (جئتُم) بَعْدَها، والتَّقْدِيْرُ: أيَّ شَيْءٍ أَتَيْتُم جِئْتُم به.

ولا يَصِحُّ أنْ تَكُوْنَ (ما) اسْماً مَوْصُوْلاً في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغال؛ لأنَّ ما في صِلَتِها لا يَعْمَلُ فِيْما قَبْلَها، وأنَّ الصِّلَةَ لا تَعْمَل في المَوْصُوْلِ أيضاً.

وبَعْدُ فيَتَبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أنَّ مُرَجِّحات الرَّفْعِ على الابْتِداء على النَّصْبِ على الاشْتِغالِ- تكْمُنُ فيما يَأْتي:

(١) أنْ يكونَ الاسْمُ بعد (أمّا).

(٢) ألاَّ يَكُوْنَ هنالِكَ مُحْوِجٌ إلى حَمْلِ الكلام على غَيْرِ ظاهِرِهِ، وهو حَمْلٌ يَكْمُن في تَقْدِيْرِ فِعْلٍ عامِلٍ يفَسِّرُه الفِعلُ المَذْكورُ، فَضْلاً عن كَوْنِ هذا العامِلِ يُقَدَّرُ مِنْ مَعْنَى المُفَسِّرِ لا مِنْ لَفْظِهِ في بَعْضِ الشَّواهِدِ، كما مرَّ.

(٣) عَدَمُ صِحّة تَسَلُّطِ العامِلِ على المَعْمُوْلِ لمانِعٍ كحَرْف التَّسْوِيْف إذا قُدِّر العامِلُ مُتَأَخِّراً، كما في: زَيْداً سَأَضْرِبُ.

(٤) عَدُّ البَصرِيِّيْن الرَّفْعَ في مِثْل: زَيْدٌ ضَرَبْتُه أَوْلى، وأَرْجَحُ مِنْ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ؛

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢٤٩-٢٥٤؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٨٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ١٨٣؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٤٧؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٩/ ٧٥.

لأنَّ الرَّفع يَخْلُو من التَّأْوِيْلِ، كما مرَّ.

(٥) ألاَّ يُوْجَدَ مُرَجِّحٌ مِن مُرَجِّحاتِ النَّصْبِ على الاشْتِغالِ، أو يَجْعَلُهُ مُساوِياً للرَّفْعِ، كما مرَّ.

(٦) أنْ يُؤَدِّيَ النَّصْبُ عَلَى الاشْتِغالِ إلى أنْ يَكُوْنَ الضَّميْرُ المَنْصُوبُ بالمُفَسِّر، والعائِدُ على المَشْغُوْل عَنْهُ- مَعْمُوْلاً لِفِعْلٍ آخَرَ غيرِ المُفَسِّر، كما في قَوْله تعالى: ﴿والَّذِيْنَ كَفَرُوا فتَعْساً لَهُمْ وأَضَلَّ أَعْمالَـهُمْ﴾[1]، كما مرَّ.

(٧) تَقْدِيْرُ الفِعْلِ العامِلِ في المَنْصُوْب على الاشْتِغال بعد الأسْماءِ الَّتي لها صَدارَةُ الجُمْلة كأسماءِ الاسْتِفْهام، والشَّرْطِ، وهو تَقْدِيْرٌ يُؤَدِّي إلى حَمْلِ النَّصِّ على غَيْرِ ظاهِرِه.

(٨) عَدَمُ صِحَّةِ عَمَلِ ما في صِلَةِ الموصُوْل فِيْما قَبْلَها، وعَدَمُ صِحَّة عَمَل الصِّلَة في الاسْمِ المَوْصُوْلِ، وهي مَسْأَلَةٌ تُنْبِئ عَن عَدَم جوازِ نَصْبِ المَوْصُوْل فيها على الاشْتِغالِ، وعن أنَّ الرَّفْعَ الأَصْلَ واجِبٌ.

ويتَبَيَّن لنا أنْ تِلك الأسْماءَ الَّتي لا تَظْهَرُ على أواخِرِها علامَةٌ إعْرابيَّة يَكْثُرُ فيها التَّأْوِيْلُ، والتَّقْدِيْرُ، كالرَّفْعِ على الابْتِداءِ، والنَّصْبِ على الاشْتِغالِ، وغَيْرِهما كالأسماء المبنيَّة، والمَقْصُوْرة، والمُضافةِ إلى ضَميْرِ المُتكلِّم.

(٢) اسْتِواءُ الرَّفْعِ، والنَّصْبِ في هذا الأُسْلُوب:

تُعَدُّ المَواضِعُ الَّتي يَسْتَوِي فيها الرَّفْعُ والنَّصْبُ في هذه المَسْأَلَةِ قلِيْلَةً، وهي مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى في الجملةِ المَعْطُوْف عليها ذاتِ الوَجْهَيْنِ، كما مَرَّ، ومن ذلك:

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿والشَّمْسُ تَجْري لِمُسْتَقَرٍّ لها ذلك تَقْدِيْرُ العَزِيْزِ العَلِيْمِ والقَمَرَ

(١) محمد: ٨.

قَدَّرْناهُ مَنازِلَ حَتَّى عادَ كالعُرْجُوْنِ القَدِيْمِ﴾[1]، بِرَفْعِ (والقَمَرَ) كما في قِراءَةِ نافِعٍ، وأَبِي عَمْرٍو، وابنِ كثيرٍ، مِنَ السَّبْعَةِ- على الابْتِداءِ، وبِنَصْبِهِ في قِراءَةِ غَيْرِهِمْ على الاشْتِغالِ، والجُمْلَةُ ذاتُ الوَجْهَيْنِ هي قَوْلُهُ تَعالَى: (والشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لها) على أنَّ (والشَّمْسُ) مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ (تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لها)، فتَكُوْن الجُمْلَةُ اسْمِيَّةً، والجُمْلَةُ الأُخْرى هي الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ الواقِعةُ خَبراً للمبتدأ، فالعَطْفُ على الاسمِيَّة يرَجِّحُ الرَّفْع، والعَطْفُ على الفِعْلِيَّةِ يُرَجِّحُ النَّصْبَ[2].

(٣) أنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ الَّذي يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ، والَّذي في خَبَرِه الفاءُ- لا يَصِحُّ أنْ يُنْصَبَ على الاشْتِغالِ؛ لأنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لا يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ فيه جوابُهُ.

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك في القرآن الكريم[3]:

- قَوْلُهُ تَعالَى: **﴿واللاَّتِي يَأْتِيْنَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾**[4]، على أنَّ في (اللاَّتي يَأْتِيْنَ) وَجْهَيْنِ[5]:

(١) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ، على أنَّ الخَبَرَ قَوْلُهُ (فاسْتَشْهِدُوا)، والفاء زائِدَةٌ في خَبَرِ المَوْصُوْلِ؛ لأنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ، وأنَّه مَحْذُوْفٌ، تَقْدِيْرُه: فيما يُتْلَى عليكُمْ حُكْمُ اللاَّتي.

---

(١) يس: ٣٨-٣٩.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢٧٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٣٣٦؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٥/ ٢٦.

(٣) انظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩/ ١٧.

(٤) النساء: ١٥.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٦١٦؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٧١-٧٢؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٨٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ١٩٥.

(٢) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، على أنَّ فيه وَجْهَيْنِ:

أ - أنَّهُ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يَدُلُّ السِّياقُ عليه، والتَّقْدِيْرُ: اقصِدُوا، أو تَعَمَّدُوا.

ب- أنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغالِ عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ؛ لأنَّ الفِعْلَ العامِلَ المَحْذُوْفَ وُجُوباً يُقَدَّرُ بعد اسْم الشَّرْط، أو الاستِفْهام، أو المَوْصُولِ المُشبِهِ لاسْمِ الشَّرْطِ، وهُوَ شَبَهٌ لا يَجْعَلُهُ مِثْلَهُ في كُلِّ شَيْءٍ، وهو قَوْلُ مَكيٍّ بن أَبي طالِبٍ.

ولم يُجِزْ هذا النَّصْبَ على الاشْتِغالِ نُحاةٌ آخَرُوْنَ مُتَّكِئِيْنَ على أنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ الذي يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ في هذه المَسْأَلَة من حَيْثُ إنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لا يُنْصَبُ على الاشْتِغالِ؛ لأنَّهُ لا يَعْمَلُ فيه ما قَبْلَهُ.

وقِيْلَ: إنَّ ما بَعْدَ الفاءِ لا يَعْمَلُ فيها قَبْلَها لو حَذفنا الضَّمِيْرَ الَّذي يَعُوْدُ على المَشْغُوْل عنه، وإنَّ النَّصْبَ أرْجَحُ مِن الرَّفْعِ؛ لأنَّ الإِخْبار بالجُمْلَةِ الأَمْرِيَّةِ قَلِيْلٌ في العربيّة.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿واللَّذان يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فآذُوْهُما﴾[1]، على أنَّ القَوْل في (وَاللَّذان) كالقَوْل في (واللاَّتي) كما مرَّ.
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿والَّذِيْنَ عَقَدَتْ أَيْمانُكُمْ فآتُوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾[2]، على أنَّ في (والَّذِيْن عَقَدَتْ..) أرْبَعَةَ أَوْجُهٍ[3]:

---

(١) النساء: ١٦.

(٢) النساء: ٣٣.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٦٦٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٢٣٨؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٨٨.

(١) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ، على أنَّ الخبَرَ (فآتُوْهُمْ) على زيادَةِ الفاءِ في خَبَرِ المَوْصُوْلِ.

(٢) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ، وقِيْلَ: إنَّهُ أرْجَحُ مِنْ سابِقِهِ لأنَّ بَعْدَهُ طَلَباً.

(٣) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ عَطْفاً على (الوَالِدان والأَقْرَبُوْنَ) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ولِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ مِمَّا تَرَكَ الوالِدانِ والأَقْرَبُوْنَ...﴾[1].

(٤) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفاً على (مَوالِيَ).

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهما﴾[2]، على أنَّ في قراءَةِ الجُمْهور برَفْعِ (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ) وَجْهَيْنِ[3]:

(١) أنْ يَكُوْنَ (السَّارِقُ) مَرْفُوْعاً على الابْتِداءِ على أنَّ خَبَرَهُ مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: فيما يُتْلَى عليكُم السَّارِقُ والسَّارِقَةُ.

(٢) أنْ يَكُوْنَ مَرْفُوْعاً على الابْتِداءِ، على أنَّ خَبَرَهُ (فاقْطَعُوا أَيْدِيَهما) على أنَّ الفاءَ زائِدةٌ في خَبَرِ المقترن بـ(أل) المَوْصُوْلة.

وقراءَةُ عيسى بن عُمَرَ، وابْنِ أَبي عَبْلَةَ بنَصْبِها (والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ) مَحْمُوْلَةٌ على الاشْتِغالِ، على الرَّغْمِ مِن وُجود الفاءِ في المُفَسِّر كما مرَّ.

وهذه القِراءَةُ عند سيبوَيْهِ أَرْجَحُ من قِراءَةِ الرَّفْعِ لوجُود الأَمْرِ (فاقْطَعُوا)؛ لأنَّ قَوْلَكَ: زَيْداً فاضْرِبْه- أَحْسَنُ مِنْ: زَيْدٌ فاضْرِبْهُ، وهو تَرْجِيْحٌ

---

(١) النساء: ٣٣.

(٢) المائدة: ٣٨.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢٥٨؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٧١-٧٢؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٦١١.

رَدَّهُ الفَخْرُ الرَّازِيّ مُتَّكِئاً على ما يلي:

(١) أنَّ الطَّعْنَ في قِراءَةِ الرَّفْعِ المُتَواتِرَة المَنْقُوْلَةِ عن الرَّسُوْلِ ﷺ -باطِلٌ قَطْعاً، لا يُصارُ إليه.

(٢) أنَّ قِراءَة النَّصْبِ لو كانت أَرْجَحَ مِنْ قِراءَةِ الرَّفْعِ لوَجَبَ أنْ يَقْرَأ أَحَدُ القرَّاء ﴿**واللَّذان يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فآذوهما**﴾[1] بالنَّصْبِ أيضاً.

(٣) أنَّ اخْتِيارَ قِراءَةِ النَّصْبِ يُنْبِئُ عن أنَّ السَّرِقَةَ لا تَدُلُّ على أنَّها عِلَّةٌ لوُجُوْبِ القَطْعِ، وهي مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ عنها قراءَة الرَّفْعِ[2].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿**والزَّانِيَةُ والزَّاني فاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهما مِئَةَ جَلْدَةٍ**﴾[3]، القَوْلُ في قراءَة الرَّفْعِ، وقراءَة عِيْسى الثَّقَفِيّ، ويحيى ابن يَعْمَر، وغَيْرِهما بالنَّصْبِ -كالقَوْلِ في سابِقَتِها[4].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿**والَّذِيْن يَرْمُوْنَ المُحْصَناتِ ثمَّ لم يَأْتوا بأَرْبَعَةِ شُهَداءَ فاجْلِدُوْهُمْ**﴾[5]، على أنَّ القَوْلَ في (والَّذين يَرْمُوْن) كما في أَضْرابِهِ، وكما مرَّ[6].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿**والَّذِيْنَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُوْنَها في سَبِيْلِ الله فَبَشِّرْهُمْ بعَذابٍ أَلِيْمٍ**﴾[7]، على أنَّ فيه ما في أَضْرابِهِ مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ على

---

(١) النساء: ١٦.

(٢) انظر التفصيل في هذه المسألة: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢٦٠-٢٦١.

(٣) النور: ٢.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٣٧٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٤٢٧؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٤٧.

(٥) النور: ٤.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٣٨١-.

(٧) التوبة: ٣٤.

الابْتِداءِ، والنَّصْبُ على الاشْتِغالِ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿والَّذِيْنَ يَبْتَغُوْنَ الكتابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيمانُكُمْ فكاتِبُوْهُمْ إنْ عَلِمْتُمْ فيهم خَيْراً وآتُوْهُمْ﴾[1]، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْلِ في أَضْرابِهِ مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ على الاشْتِغال[2].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿مَنْ قَدَّمَ لنا هذه فَزِدْهُ عَذاباً ضِعْفاً في النَّارِ﴾[3]، على أنَّ (مَنْ) (مَنْ) يَجُوْزُ فيها أنْ تَكُوْنَ اسماً موصولاً، وهذا الاسْمُ المَوْصُوْلُ في إعرابِهِ وَجْهان[4]:

أ - أنْ يكونَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتداءِ على أنَّ الخَبَرَ (فَزِدْه عَذاباً..) على زِيادَةِ الفاءِ في خَبَرِ المَوْصُوْلِ.

ب- أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغال، كما مرَّ.

وقِيْلَ: إنَّ النَّصْبَ على الاشْتِغالِ يَجُوْزُ في كَوْنِها شَرْطِيَّةً، أو استفهاميَّةً على أنْ يُقَدَّرَ الفِعْلُ العامِلُ بَعْدَها[5].

وبَعْدُ فيَتَبَدَّى مِمَّا مَرَّ أنَّ مِنَ النُّحاةِ مَنْ لَمْ يُجِزِ النَّصْبَ على الاشْتغال لعدم صلاحِيّة الإخبارِ بالجُمْلة الأَمْرِيَة عن المبتدإ، ومِنْهم مَنْ رَجَّحَهُ لما مَرَّ.

(٤) أنَّ اسْمَ الإشارة الَّذي تَقَعُ الفاءُ في خَبَرِه يَجُوْزُ أنْ يُنْصَبَ على الاشْتِغال:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ من ذلك في القُرآنِ الكَرِيمِ:

---

(١) النور: ٣٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٤٠٠.

(٣) ص: ٦١.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٣٩٢.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٣٩٢.

• قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ذلكُمْ فذُوْقُوْهُ وأنّ للكافِرِيْنَ عَذابَ النَّارِ﴾[1]، على أنَّ في (ذلكُمْ) أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ[2]:

(١) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: العِقابُ ذلِكُم.

(٢) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِداءِ على أنَّ الخَبَرَ مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: ذلك الخِطابُ.

(٣) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على المبتدإ على أنَّ خَبَرَهُ (فذُوْقُوْهُ) على زِيادَةِ الفاء على مَذْهَبِ الأَخْفَشِ الَّذي يجيزُ هذه الزِّيادَةَ مُطْلَقاً دُوْنَ تَقْيِيْدِهَا بكون المبتدإِ مُتَضَمِّناً مَعْنَى الشَّرْطِ.

(٤) أنْ يكونَ في موضع نَصْبٍ على الاشْتِغالِ.

ويُفْهَمُ مِمَّا في مظانِّ إعْراب القرآن أنَّ الاشْتِغالَ لا يَصِحُّ إلاَّ على مَذْهب الأَخْفَشِ السَّابِق، وأنَّ النَّحوِيِّيْن الآخرين يُجِيْزون هذه المَسْأَلَةَ، على تَوَهُّم أنَّ تَقْدِيْرَ قَوْلِكَ: زَيْداً فاضْرِبْهُ –هو: تَنَبَّهْ فاضْرِبْ زَيْداً، وهو تَكَلُّفٌ لا مُحْوِجَ إليه.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّ (فَلْيَذُوْقُوْه) لا يجُوْزُ أن يُعْرَبَ خَبراً عنْ (ذلِكُمْ) لاقْتِرانِهِ بالفاء، وهي مَسْأَلَةٌ تَمْنَعُ الحَمْلَ على الاشْتِغالِ، كما مرَّ.

• قَوْلُهُ تَعالى: ﴿هذا فَلْيَذُوْقُوْهُ حَمِيْمٌ وغَسَّاقٌ﴾[3]، على أنَّ في (هذا) أَوْجُهاً[4]:

---

(١) الأنفال: ١٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٥٨١؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ١٤٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٤٧٢.

(٣) ص: ٥٧.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٣٨٧-٣٨٨؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٣٧٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٤٠٥-٤٠٦.

أ - أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الابْتِداء، وخَبَرُهُ (حَمِيْمٌ وغَسَّاقٌ)، على أنَّ قَوْلَهُ (فَلْيَذُوْقُوْهُ) جُمْلةٌ اعْتِراضيَّةٌ.

ب- أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغال، والتَّقْدِيْرُ: لِيَذُوْقُوا هذا.

جـ- أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ، على أنَّ الخَبَرَ مَحْذُوْفٌ، تَقْدِيْرُهُ: هذا للطَّاغِيْنَ.

د - أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ، تَقْدِيْرُهُ: الأَمْرُ هذا.

هـ- أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ، وخَبَرُهُ (فَلْيَذُوْقُوْهُ) على زِيادَةِ الفاءِ على مَذْهَبِ الأَخْفَشِ.

(٥) أنَّ الضَّمِيْرَ المُنْفَصِلَ يَجُوْزُ أنْ يُنْصَبَ على الاشْتِغال:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ عَلَى مَذْهَبِ النُّحاةِ:

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿**وأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوْفِ بِعَهْدِكُمْ وإِيَّايَ فارْهَبُوْنِ**﴾[١]، على أنَّ في (إِيَّايَ) وَجْهَيْنِ[٢]:

(١) أنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ، والتَّقْدِيْرُ: وإِيَّايَ ارْهَبُوا فارْهبوني، والفِعْلُ العامِلُ قُدِّرَ مُتَأَخِّراً عَنْ (إِيَّايَ) لِئلاَّ يَصِيْرَ ضَميراً مُتَّصِلاً لو قُدِّرَ قَبْلَهُ، على الرَّغْمِ من أنَّ بَعْضَ النُّحاةِ أَجازَ ذلك: ارْهَبُوْني فارْهَبُوْني، والفاءُ في (فارْهَبُوْنِ) فيها قَوْلانِ للنُّحاةِ:

أ - أنَّها واقِعَةٌ في جَوابِ أَمْرٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيْرُهُ: تَنَبَّهُوا فارْهَبُوْنِ، كما مَرَّ، كما في: زَيْداً فاضْرِب أي تَنَبَّه فاضْرِبْ زَيْداً، على أنَّ المَفْعُولَ به قُدِّمَ على الفاءِ بَعْدَ

---

(١) البقرة: ٤٠.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣١٤-٣١٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٧٦.

حَذْف الفِعْل (تَنَبَّهْ) لِئَلاَّ تَقَعَ هذه الفاءِ في صَدْرِ الجُمْلَةِ.

ب- أنّها زائِدَةٌ.

(٢) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْل به للفعلِ (فارْهبونِ)، على أنَّ أصْلَ هذا القَوْل: وتَنَبَّهُوا فارْهَبُوْنِ، ثمَّ قُدِّم المَفْعُوْل به؛ ولذلك انْفَصَل الضَّمِيْرُ، وجِيْءَ بالفاء حِيْنَ حَدَثَ هذا التَّقْدِيْمُ، وحُذِفَ فِعْلُ الأَمْرِ (تَنَبَّهُوا)، وهي مَسْأَلَةٌ أَفْضَتْ إلى تَجاوُرِ الواوِ، والفاءِ: وفإيَّايَ ارْهَبُوا، ثُمَّ قُدِّمَ المَفْعُول به على الفاءِ لإصْلاحِ اللَّفْظ، فَصارَ التَّقْدِيْرُ: وإيَّايَ فارْهَبُوا، ثُمَّ أُعِيْد ذِكْرُ المَفْعُوْل به رَغْبَةً في التَّوْكِيْدِ وتَكْمِيْل الفاصلة، وبذلك يَكُوْنُ الضَّمِيْرُ المُنْفَصِلُ المُقَدَّمُ مَفْعُوْلاً به للفِعْلِ (ارْهَبُوا) المَذْكُوْر، على أنّه لا حَذْفَ في هذا التَّأْوِيْلِ المُتَوَهَّمِ، وقيل: إنَّه لا يَبْعُدُ أنْ يُؤَكَّدَ المُنْفَصِلُ بالمُتَّصِلِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في العَكْسِ.

ولم يُطالِعْني نَحْوِيٌّ أجازَ أنْ يكون الضَّمِيْرُ المُنْفَصِلُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على أنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (فارْهَبُوْنِ) خَبَرُهُ، وهذا الرَّفْعُ يُعَزِّزُ مَذْهَبَ مَنْ لم يُجِزِ النَّصْبَ على الاشْتِغال إلاَّ بِصلاحية جَوازِ الرَّفْعِ على الابْتِداءِ، ويَظْهَرُ لي أنَّ هذا الرَّفْعَ جائِزٌ حَمْلاً على وَضْعِ ضَمِيْرِ النَّصْب مَوْضِعَ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ، كما في المَسْأَلَةِ الزُّنْبُوْرِيَّةِ: كُنْتُ أَظُنُّ أنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبورِ فإذا هو هي، وفإذا هو إيّاها، وكما في مِثْلِ قَوْلِكَ: لولاك، ولَوْلاهُ، ولَوْلايَ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إنَّما هو إلهٌ واحِدٌ فإيَّايَ فارْهَبُوْنِ﴾[1]، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْل في سابِقِهِ.

---

(١) النحل: ٥١.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إنَّ أَرْضِي واسِعَةٌ فإيَّايَ فاعْبُدُونِ﴾[1]، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْلِ في سابِقِهِ[2].

(٦) أنَّ جَوابَ القَسَم لا يُفَسِّرُ عامِلاً مَحْذُوْفاً في أُسْلُوْبِ الاشْتِغالِ، وأنَّ ما بَعْدَ (إلاَّ) لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها:

يكاد النُّحاةُ يُجْمِعُوْن على أنَّ جَوابَ القَسَمِ لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَهُ؛ لأنَّ لَهُ صَدارَةَ الجُمْلَةِ إلاَّ قَلِيْلاً مِنْهُم، وهي مَسْأَلَةٌ تُوْجِبُ رَفْعَ الاسْمِ المُحْتَمِلِ للنَّصْب على الاشْتِغالِ، كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ لأَضْرِبَنَّهُ، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك في القرآن الكريم:

• قَوْلُهُ تعالَى: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُم﴾[3]: من القِراءاتِ في هذه الآيَةِ قِراءَةُ نافِعٍ، وابْنِ كَثيرٍ بتَخْفيف (إنْ)، و(لَمَا)، ونَصْبِ (كُلاًّ)، وقِراءَةُ أَبي بَكْرٍ عن عاصِمٍ بتَخْفيف (إنْ)، وتَشْدِيْدِ (لَمَّا)، ونَصْبِ (كُلاًّ)، وقراءَةُ أُبَيٍّ، والحَسَنِ، وأَبانِ بْن تَغْلِب بتَخْفِيْف (إنْ)، وتَشْدِيْدِ (لَمَّا)، ورَفْعِ (كُلٌّ)، وقِراءَةُ الأَعْمَشِ (وإنْ كُلٌّ إلاَّ) بتَخْفِيْف (إنْ)، ورَفْعِ (كُلٌّ)، وَوَضْعِ (إلاَّ) مَكان (لَمَا)[4].

وفي نَصْبِ (كُلاًّ) بَعْدِ (إنْ) وَجْهانِ:

---

(١) العنكبوت: ٥٦.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ١٥٧.

(٣) هود: ١١١.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٩٦-٤١٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٢٢٦؛ ابن مجاهد، كتاب السبعة: ٣٣٩؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٦١؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ٨٢؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٩٥؛ الفراء، معاني القرآن: ٢/ ٢٧٩، مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤١٥.

أ - أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بـ(إنْ) المُخَفَّفَةِ فِي إِحْدَى لُغَتَيْنِ مِنْ لُغَاتِ العرب؛ لأَنَّها مُشَبَّهَةٌ في النَّصْبِ بالفِعْلِ الَّذي يَعْمَلُ مَذْكُوراً، ومَحْذُوفاً، والإعمالُ، والإهمال فيهما خِلافٌ بيْنَ النُّحاةِ.

واللاَّمُ في (لَمَا) في هذه القراءة لامُ (إنْ) الدَّاخلة على الخَبَرِ، و(ما) يَجُوْزُ فيها أنْ تَكُوْنَ اسماً مَوْصُوْلاً اسْتُعْمِلَتْ لِمَنْ يَعْقِلُ، وأنْ تَكُوْنَ نكِرَةً مَوْصُوْفَةً على أنَّ جُمْلَةَ القَسَمِ، وجَوابَهُ صِفَةٌ لها، على أنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ، وصِلَتَهُ، أو المَوْصُوْفَ وصِفَتَهُ خَبَرُ (إنْ).

وأجازَ بَعْضُ النُّحاةِ أنْ تَكُوْنَ اللاَّمُ مُوَطِّئَةً للقَسَمِ، ولذلك جِيْءَ بـ(ما) لتَفْصِلَ بَيْنَ هاتَيْنِ اللاَّمَيْنَ (المُوَطِّئَة، والواقِعَة في خَبَرِ إنْ)، وقِيْلَ إنَّ اللاَّمَ الأُوْلى لامُ (إنْ)؛ لأَنَّها تَدْخُلُ على الخَبَرِ، وهو القَسَمُ الَّذي يُتَلَقَّى بجوابٍ مُصَدَّرٍ باللاَّمِ.

- أَنَّها نافِيَةٌ بمَعْنَى (ما)، و(لَمَّا) بمَعْنَى (إلاَّ) في قِراءَةِ أَبِي بَكْرٍ عن عاصِمٍ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وإنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عليها حافِظٌ﴾[1]، و﴿وإنَّ كُلُّ ذلك لَمَّا مَتاعُ الحَياةِ﴾[2]، على أنَّ (كُلاًّ) مَنْصُوْب بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيْرُهُ: وإنْ أَرَى كُلاًّ، أو: وإنْ أَعْلَمُ.

وقِيْلَ إنَّ بَعْضَ النُّحاةِ قَدَّرَهُ بعد (لَمَّا) مِنْ لَفْظِ (لَيُوَفِّيَنَّهُم)، على أنَّ (كُلاًّ) مَنْصُوْبَةٌ على الاشْتِغالِ، وهو تَقْدِيْرٌ فيه بُعْدٌ كَبِيْرٌ كما ذَكَرَ السَّمين الحلبيُّ: "...والتَّقْدِيْرُ: وإنْ كُلاًّ إلاَّ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ، وفي هذا التَّقْدِيْرُ بُعْدٌ كَبِيْرٌ، أو امْتِناعٌ؛ لأنَّ

---

(١) الطارق: ٤.

(٢) الزخرف: ٣٥.

ما بَعْد (إلاَّ) لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها"[1]، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ كَثِيْراً مِنَ النُّحاةِ قد أنْكَرَ مَجِيْءَ (لَمَّا) بمَعْنَى (إلاَّ)، على الرَّغْمِ من أنَّهُ قِيْلَ إنَّها لُغَةُ هُذَيْل، وفي (لَمَّا) أكْثرُ مِنْ وَجْهٍ.

وجاءَ في (مُغْني اللبِيْب)[2] أنَّ اللاَّمَ في (لَمَا) بمَعْنَى (إلاَّ)، على أنَّ في النَّصْبِ على الاشْتِغالِ مانِعيْنِ أحَدُهما (إلاَّ)؛ لأنَّ ما بَعْدَها لا يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ فيما قَبْلَها، والآخَرُ جَوابُ القَسَمِ؛ لأنَّهُ لا يَعْمَل في جُمْلَةِ القَسَمِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: **﴿والَّذيْنَ هاجَرُوا في الله مِنْ بَعْدِ ما ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ في الدُّنْيا حَسَنَةً﴾**[3]، على أنَّ في (والَّذيْن هاجَرُوا..) وَجْهَيْنِ[4]:

(١) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ، على أنَّ جُمْلَةَ القَسَمِ وَجَوَابَهُ خَبَرُهُ.

(٢) أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشْتِغالِ، وهو قَوْلُ العُكْبَرِيّ، والتَّقْدِيْرُ: لَنُبَوِّئَنَّ الَّذين هاجروا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ، وهو وَجْهٌ رُدَّ؛ لأنَّ جَوابَ القَسَم لا يَعْمَل فيما قَبْلَهُ، ولذلك لا يَصِحُّ أنْ يُفَسِّرَ عامِلاً، ولذلك لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: زَيْداً لأَضْرِبَنَّ، ولا زَيْداً لأضْرِبَنَّهُ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: **﴿والَّذيْن آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالحات لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفاً﴾**[5]، على أنَّ في (والَّذيْنَ آمَنُوا...) وَجْهَيْنِ[6]: الرَّفْعُ على الابْتِداء،

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٤٠٨.

(٢) انظر: ٦٥٣ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٣) النحل: ٤١.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٢٢٠-٢٢١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٤٩٣.

(٥) العنكبوت: ٥٨.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢٥.

والنَّصْبُ على الاشْتِغالِ، على أنَّ فيه ما في سابِقِهِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿والَّذيْن آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالِحاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُم سَيِّئاتِهِمْ﴾[1]، على أنَّ في (والذيْنَ آمَنُوا...) ما في سابقِهِ مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ على الابْتِداءِ، والنَّصْبُ على الاشْتِغالِ[2].

وبَعْدُ فيَتَبَيَّنُ لنا مِمَّا مَرَّ أنَّ الالْتِجاءَ إلى النَّصْبِ على الاشْتِغالِ في الغالِب يَعُوْدُ إلى ما يَأْتي:

(١) إلى افْتِتان النُّحاةِ بتَكْثِيْرِ الأَوْجُهِ الإعْرابيَّة في كُلِّ ما لا تَظْهَرُ على آخِرِه حَرَكَةٌ إعْرابِيَّةٌ كالأسْماءِ المَبْنِيَّة، والأسْماءِ المَقْصُوْرَة.

(٢) إلى القِراءات القرآنيَّة.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنَ القِراءَاتِ الَّتي يُمْكِنُ إخْضاعُها لسُلْطانِ أُسْلُوبِ الاشْتِغالِ زِيادَةً عمَّا مَرَّ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَرُسُلاً قد قصَصْناهم عليكَ ورُسُلاً لم نَقْصُصْهمْ عَلَيْك﴾[3]، قِراءَةُ أُبَيٍّ (ورُسُلٌ) بالرَّفْعِ، على أنَّ في هذا الرَّفْعِ وَجْهَيْنِ[4]:

(١) أنْ يَكُوْنَ مَرْفُوعاً على الابْتِداءِ، على أنَّ مُسَوِّغَ الابْتِداءِ بالنَّكِرةُ العَطْفُ عليها، أو التَّفْصِيْلُ، كما في قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ[5]:

---

(١) العنكبوت: ٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٢.

(٣) النساء: ١٦٤.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٥٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٣٩٨؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ٦/ ١٨.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٦٠؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ١٤٢.

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وثَوْبٌ أَجُرُّ

وقَوْلِهِ أَيضاً[1]:

إذا ما بَكَى مِنْ خَلْفِها انْصَرَفَتْ له بِشِقٍّ وشِقٌّ عِنْدَنا لم يُحَوَّلِ

(٢) أَنْ يَكُوْنَ مَرْفوعاً على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وهُمْ رُسُلٌ.

وفي قراءَةِ النَّصْبِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ:

(١) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الاشْتِغالِ، على أنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ لكَوْنِ المَعْطُوْفِ عليه جُمْلَةً فِعْلِيَّةً.

(٢) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ عَطْفاً على أنَّ (أَوْحَيْنَا) بمَعْنَى (أَرْسَلْنا)، والتَّقْدِيْرُ: أَرْسَلْنا، ونَبَّأْنا نُوْحاً ورُسُلاً، على أنَّ قَوْلَهُ (قَدْ قَصَصْناهُمْ) صِفَةٌ لـ(رُسُلاً).

(٣) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وأَرْسَلْنا رُسُلاً.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فمِنْهُم مَنْ يَقُوْلُ أَيُّكُمْ زادَتْه هذه إيماناً﴾[2]، على أنَّ رَفْعَ (أَيُّكُمْ) في قِراءَةِ الجُمْهورِ بالابْتِداءِ، وما بَعْده الخَبر، وأنَّ قراءَةَ زَيْدِ بْنِ عليٍّ، وعُبَيْد بن عُمَيْرٍ بنَصْبِها مَحْمُوْلَةٌ على الاشْتِغالِ على أَنْ يُقَدَّرَ الفِعْلُ العامِلِ بَعْدَها، وقَدْ عَدَّ الأَخْفَشُ النَّصْبَ أَحْسَنَ مِنَ الرَّفْعِ؛ لأنَّ فيه إجْراءَ اسْمِ الاسْتِفْهامِ مُجْرَى الأَسْماءِ المَسْبُوْقَةِ بأداةِ الاستِفهام، كما في: أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ[3].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ في السَّمواتِ والأَرْضِ يَمُرُّوْنَ عليها وهُمْ مُعْرِضُوْنَ﴾[4]، على أنَّ (الأَرْضِ) مَعْطُوْفَةٌ على (السَّمواتِ)، وجُمْلَةُ

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٦٤.

(٢) التوبة: ١٢٤.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ١٤٠-١٤١؛ الأخفش، معاني القرآن: ٢/ ٣٣٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ١١٦.

(٤) يوسف: ١٠٥.

(يَمُرُّوْنَ) حالٌ مِنَ (الأَرْضِ) إذا عادَ الضَّميرُ عليها، أو صِفَةٌ (مِنْ آيَةٍ) أو حالٌ مِنْها؛ لأنَّها نَكِرَةٌ مَوْصُوْفَة.

وقِراءَةُ السُّدِّيِّ (والأَرْضَ) بالنَّصْبِ مَحْمُوْلَةٌ على الاشْتِغالِ على أنْ يَقَدَّرَ الفِعْلُ المَحْذُوْفُ المُفَسَّرُ مِنْ مَعْنى الفِعْلِ المُفَسِّرِ (يَمُرُّوْنَ عليها)، والتَّقْدِيْرُ: يَطْؤُونَ الأَرْضَ يَمُرُّوْنَ عليها، أو: يَسْلُكُوْنَ الأَرْضَ يَمُرُّوْنَ عليها.

وقِراءَةُ عِكْرِمَةَ، وعَمْرِو بْنِ فائِدٍ (والأَرْضُ) مَحْمُوْلَةٌ على الابْتِداءِ على أنَّ الخَبَرَ الجُمْلَةُ بَعْدَهُ (يَمُرُّوْنَ عليها)[1].

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿سُوْرَةٌ أَنْزَلْناها وفَرَضْناها﴾[2]، على أنَّ في (سُوْرَةٌ) وَجْهَيْنِ[3]:

(١) أنْ تكونَ مُبْتَدأً، على أنَّ الجُمْلَةَ الفعليَّةَ بعدها (أَنْزَلْناها...) صِفَةٌ لها وأنَّ الخَبَرَ إمَّا أنْ يَكُوْنَ مَحْذُوفاً، والتَّقْدِيْرُ: فيما يُتْلَى عَلَيْكُم سُوْرَةٌ أَنْزَلْناها، وإمَّا أنْ يَكُوْنَ (الزَّانِيَةُ والزَّانِي) في قوله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ والزَّانِي فاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهما مِئَةَ جَلْدَةٍ**﴾[4].

(٢) أن تكون خبراً لمبتدإ محذوف، والتقدير: هذه سورة.

وَقِرَاءَةُ الحَسَنِ بن عبد العزيز، وعيسى الثَّقَفِيِّ، وعيسى الكوفيِّ، ومجاهِدٍ،

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٥٦٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٣٥١؛ ابن جني، المحتسب: ١/ ٣٤٩؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ٩/ ٢٧٢.

(٢) النور: ١.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٣٧٧؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١١/ ٢٦١؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ١٩٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٤٣٠؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٢/ ١٥٨؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٤٦.

(٤) النور: ٢٠.

وأبي حَيْوَةَ، وآخرين (سُوْرةً) بالنصب، على أنَّ في هذا النَّصْبِ أوجهاً:

(١) أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: اتْلُ سُوْرَةً، أو اقْرأْ سُوْرَةً.

(٢) أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الاشْتِغالِ، والتَّقْدِيْرُ: أنْزَلْنا سُوْرَةً أنْزَلْناها، على أنَّ في هذا الوَجْهِ إشْكالاً، وهو عَدم وُجودِ مُسَوِّغٍ للابْتِداءِ بالنَّكِرَة؛ لأنَّ مِنْ شرْطِ النَّصْبِ على الاشْتِغالِ كما مرَّ صلاحِيَةَ رَفْعِ الكلمة المَشْغُوْلِ بها العامِلُ على الابْتِداءِ إلاَّ إذا تُوُهِّمَ أنَّ هنالِك صِفَةً مَحْذُوْفَةً، كَمَا مَرَّ.

(٣) أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الإغراءِ، والتَّقْدِيْرُ: دُوْنَك سُوْرَةً، وهو وَجْهٌ رَدَّهُ أبو حيَّان؛ لأنَّ أداةَ الإغْراءِ لا تُحْذَفُ عندَه.

(٤) أنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الحالِ من ضمير النَّصْب في (أنْزَلْناها).

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿يُلْقُوْنَ السَّمْعَ وأَكْثَرُهُمْ كاذِبُوْنَ والشُّعراءُ يتَّبِعُهُم الغاوُونَ﴾[1]، على أنَّ (الشُّعراءُ) مَرْفُوْعَةٌ بالابْتِداءِ، والجملة بَعْدَهُ الخَبَرُ[2]، وقراءَةُ عِيْسى (والشُّعَراءَ) بالنَّصْبِ مَحْمُوْلَةٌ على النَّصْب على الاشْتِغالِ.
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ذلك هو الفَضْلُ الكبِيْرُ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُوْنَها﴾[3]، على أنَّ (جَنَّاتُ عَدْنٍ) مُبْتَدإ خَبَرُهُ ما بَعْدَهُ، أو بَدَلٌ مِنَ (الفَضْلُ)[4]، أو خَبَرٌ ثانٍ لاسْم الإشارة، أو خَبَرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ، وقراءَةُ الجَحْدَرِيّ (جَناتِ) بالنَّصْبِ مَحْمُوْلَةٌ على النَّصْبِ على الاشْتِغالِ.

---

(١) الشعراء: ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٥٦٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٤٨؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٣/ ١٥٢.

(٣) فاطر: ٣٣.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٣٣٢؛ الزمخشري، الكشاف: ٣٣٠٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٣١٤؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٤/ ٣٥٠.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿رَبُّ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ لا إله إلاَّ هو فاتَّخِذْهُ وَكِيْلاً﴾[1]، بِرَفْعِ (رَبُّ) في قراءَةِ الابْتِداءِ على أنَّ الخَبَرَ (لا إله إلاَّ هُوَ)، أو على خبرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هُوَ رَبُّ المَشْرِقِ.

وقِراءَةَ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ (رَبَّ) بالنَّصْبِ مَحْمُوْلَةٌ على الاشْتِغالِ، والتَّقْدِيْرُ: فاتَّخِذْ رَبَّ المَشْرِقِ فاتَّخِذْه، أو على النَّصْبِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ لأَجْلِ المَدْحِ، أو على البَدَلِ مِنْ (اسْمَ رَبِّكَ)[2]، أو عَطْفِ البيان.

وقِراءَةُ الأَخَوَيْنِ، وأَبِي بَكْرٍ، وابْنِ عامِرٍ (رَبِّ) بالجَرِّ مَحْمُوْلَةٌ على النَّعْتِ لـ(رَبِّكَ)، أو البَدَلِ، أو عَطْفِ البيانِ له، أو على القَسَمِ بإِضْمارِ حَرْفِ القَسم.

ولِيَكتَمِلَ بابُ الاشْتِغالِ؛ لا بُدَّ مِنَ الحَديث عَنِ الاشْتِغالِ في الاسْمِ المَرْفوع.

القَوْلُ في هذه المَسْأَلَة كالقَوْلِ في الاشْتِغالِ فِيْ المَنْصُوْبِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الفِعْلِ رافِعاً لضَميرِ اسْمٍ سابِقٍ، كما في: أَزَيْدٌ قامَ، أو رافِعاً لِمُلابِسِ ضَمِيْرِ هذا الاسْمِ، كما في: أَزَيْدٌ قامَ أَبُوْهُ سواءٌ أكانَ هذا المَرْفُوْع فاعلاً كما مَرَّ، أَمْ نائِبَ فاعِلٍ، كما في: أَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ، وأَزَيْدٌ مَضْرُوْبٌ أَخُوْهُ.

ويَكُوْنَ هذا الاسْمُ الَّذي شُغِلَ عنه الفِعْلُ بضَمِيْرِه أو بملابِسِ ضَمِيْرِه- فاعلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً، أو مُبْتَدأً على أنَّ ما بَعْدَهُ الخَبَرُ، وله في هذه المَسْأَلَة ثَلاثُ حالاتٍ[3]:

---

(١) المزمل: ٩.

(٢) المزمل: ٨: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٨٦؛ المبرد، المقتضب: ٢/ ٧٤-٧٥؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٩/٩.

(١) وُجُوْبُ الرَّفْعِ على الابْتِداء:

أ - ومِن ذلك: وقُوْعُ هذا الاسْمِ بعد (إذا) الفُجائِيَّة، كما في قَوْلِك: خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ قامَ؛ لأنَّها لا يَأْتِي بَعْدَها إلاَّ المُبْتَدأ.

ب- وُقُوْعُ هذا الاسْمِ بَعْد (ليْتَما) على أنَّ (ما) كافَّةٌ، كما في: ليْتَما زَيْدٌ قامَ؛ على أنَّها لَوْ قُدِّرَتْ زائدَةً غَيْرَ كافَّةٍ عُدَّ الرَّفْعُ جائزاً لا واجِباً؛ لأنَّ (لَيْتَ) في هذه المَسْأَلَة يُمْكِن أنْ تَكُوْنَ عامِلَةً، وأنْ تَكُوْنَ مُهْمَلَةً.

وتُعامَلُ (ليْتَما) إذا عُدَّتْ (ما) مَصْدَرِيَّةً معامَلَتَها مَعَ الكافَّةِ على أنَّ المَرْفُوْعَ بَعْدها فاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ؛ لأنَّهُ يَجِبُ أنْ يَأْتِيَ بَعْدَها فِعْلٌ ظاهِرٌ، أو مُقَدَّرٌ في الغالِب.

(٢) وُجُوْبُ الرَّفْعِ على الفاعِلِيَّة:

ومِنْ ذلك: وقُوْعُ الاسْمِ بَعْدَ أدَواتِ الشَّرْط الَّتي يَلِيْها فِعْلُ الشَّرْط، ومِنْهُ في القرآن الكرِيْم:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وإنِ امْرَأَةٌ خافَتْ مِنْ بَعْلِها نُشُوْزاً﴾[١]، على أنَّ في (امْرَأَةٌ) وَجْهَيْنِ[٢]:

(١) أنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً يُفَسِّرُه الفِعْلُ المَذْكُوْرُ على أنَّ هذا الوَجْهَ مِنْ باب الاشْتِغالِ، ولا يَجُوْزُ أنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً على الابْتِداءِ؛ لأنَّ أداةَ الشَّرْطِ لا يَليها إلاَّ الفِعْلُ، وهو مَذْهَبُ جُمْهُوْرِ البَصْرِيِيْنَ، والتَّقْدِيْرُ: وإنْ خافَتْ امْرَأَةٌ خافَتْ.

---

(١) النساء: ١٢٨.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٠٧-١٠٨؛ الأخفش، معاني القرآن: ١/ ٢٤٦، ٣٢٧.

وقد عَزَّزَ البَصرِيُّوْنَ مَذْهَبَهُمْ بمَجِيْءِ الفِعْل المُضارِعِ مَجْزُوْماً بعد أَدَاةِ الشَّرْطِ، كما في قَوْل عديٍّ[1]:

ومَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوْهُ ... وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ السَّاقِي

(٢) أنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً على فاعِلِ الفِعْلِ المَذْكُورِ نَفْسِهِ على مَذْهَبِ الكوفيِّيْن؛ لأنَّهم يُجِيْزون تَقَدُّمَ الفاعِلِ، كما في: زَيْدٌ قامَ، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّه نُسِبَ إليهم الرَّفْعُ على الابتداء.

(٣) أنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً على الابْتِداء على مَذْهَب الأَخْفَش خَبَرُهُ ما بَعْدَهُ، على أنَّ الجُمْلة الاسميَّة قائمةٌ مقامَ فِعْل الشَّرْطِ، كما يُفْهَمُ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ له وَلَدٌ﴾[2]، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْل في سابِقِهِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ﴾[3]، على أنَّ في (أَنْتُم) ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ، كما يَظْهَرُ لي[4]:

(١) أنْ يَكُوْنَ فاعلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وجُوْباً يُفَسِّرُهُ المَذكور، وهو مَذْهَبُ البَصرِيِّيْنَ.

(٢) أنْ يكون مُبْتَدأً ما بَعْدَهُ الخَبر، وهو قَوْلُ الأَخْفَشِ.

(٣) أنْ يَكُوْنَ فاعلاً للفِعْلِ بَعْدَهُ، كما مرَّ.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٠٧؛ المبرد، المقتضب: ٢/ ٧٦.

(٢) النساء: ١٧٦.

(٣) المائدة: ١٠٦.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٤٦٢؛ الأخفش، معاني القرآن: ١/ ٢٤٦.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[1]، على أنَّ القَوْلَ في (أَحَدٌ) كالقَوْلِ في سابِقِهِ[2].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وإنْ طائِفتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ اقْتَتَلُوا فأَصْلِحوا بينَهما﴾[3]، على أنَّ القَوْلَ في (طائفَتانِ) كالقَوْل في سابِقِهِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[4]، على أنَّ في (الشَّمْسُ) ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ[5]:

(١) أنْ تَكُوْنَ فاعِلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وجُوْباً يُفَسِّرُه المذكوْرُ على أنَّها نائِبُ فاعِلٍ، وهو مَذْهَب البصريِّيْنَ.

(٢) أنْ يَكُوْنَ مَرْفُوعاً على الابْتداءِ، وهو قَوْلُ الأَخْفَشِ، والكوفيِّيْن، كما مرَّ.

(٣) أنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعة على نائب الفاعِلِ؛ لأَنَّ الفاعِلَ أو نائِبه يجوز أنْ يتَقَدَّمَ على فِعْلِهِ على المَذْهب الكوفيِّ، كما مرَّ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في كلِّ ما جاء من الأَسْماءِ مَرْفُوْعَةً بعد (إذا)، كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾[6]، و﴿إذا السَّماءُ انْفَطَرَتْ﴾[7].

---

(١) التوبة: ٩.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ١٢-١٣.

(٣) الحجرات: ٩.

(٤) التكوير: ١.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٦٩٩؛ الزمخشري، الكشاف: ٤/ ٢٢١.

(٦) الانشقاق: ١.

(٧) الانفطار: ١.

(٣) تَرْجِيْحُ الرَّفْعِ على الفاعليَّة على الرَّفْع على الابتداء:

يَكاد تَرجِيْحُ الرَّفْعِ على الفاعلية على الرَّفْع على الابتداء يَكْمُنُ فيما يَأْتي:

(أ) مَجِيْءُ الاسْمِ بَعْد أداةٍ هي أَوْلى بالفِعْلِ من الاسْمِ، ومِنْ ذلك:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنين﴾[1]، على أنَّ في (أَنْتَ) وَجْهَيْنِ[2]:

أ - أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الفاعِلِ بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وهو الأَرْجَحُ لِوُقوعِ الاسْمِ بعد أداةٍ هي أَوْلى بالفِعْلِ.

ب- أنْ يكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتداء، على أنَّ الجُمْلَةَ بَعْدَه الخَبَرُ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بآلِـهَتِنا يا إبْراهِيْمُ﴾[3]، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْلِ في سابِقِهِ.

- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُوْنَهُ أمْ نَحْنُ الخالِقُوْنَ﴾[4]، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْلِ في سابِقِهِ[5].

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فقالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُوْنَنا فكَفَرُوا وتَوَلَّوْا﴾[6]، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْلِ في سابِقِهِ[7].

---

(١) يونس: ٩٩.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢٧٠؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٥٤.

(٣) الأنبياء: ٦٢.

(٤) الواقعة: ٥٩.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٢١٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٣٢٤.

(٦) التغابن: ٦.

(٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٣٤٨.

(ب) أنْ يَكُوْنَ المَعْطُوْفُ عليه جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، مِنْ ذلك:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ولا يُؤْخَذُ مِنها عَدْلٌ ولا هُمْ يُنْصَرُوْنَ﴾[1]، على أنَّ في (هُمْ) وَجْهَيْنِ[2]:

أ - أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتداءِ على أنَّ الخَبَرَ ما بَعْدَهُ، قِيْلَ: إنه جِيْءَ بالْمُبْتَدأ مُخْبَراً عنه بالْمُضارِعِ للتَّنْبِيْهِ على الْمُبالَغَةِ، والتَّوْكيد في عَدَمِ النُّصْرَة.

ب- أنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على نَائِبِ الفَاعِلِ عَلَى أَنَّ الفِعْلَ مَحْذُوْفٌ وُجُوباً يُفَسِّرُهُ المَذْكُوْر، وقِيْلَ: إنَّهُ أَرْجَحُ مِنْ سابِقِهِ لكَوْنِ المَعْطُوْف عليه جُمْلَةً فِعْلِيَّةً.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ العَذابُ ولا هم يُنْصَرُوْن﴾[3]، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْلِ في سابِقِهِ[4].

(ج) أنْ يَكُوْنَ الفِعْلُ الْمُضارِعُ مَسْبُوقاً بلام الأمْرِ، كما في:

زَيْدٌ لِيَقُمْ، لئلاَّ يُخْبَرَ عن الْمُبْتَدإ بالجُمْلَة الطَّلَبِيَّة التَّي فيها خِلافٌ في هذه المَسْأَلَة، على الرَّغْمِ مِن أنَّ الفِعْلَ المَحْذُوْفَ يجِبُ أنْ يَكُوْنَ مَسْبُوْقاً بهذه اللاَّم، والتَّقْدِيْرُ: لِيَقُمْ زَيْدٌ لِيَقُمْ.

(٤) اسْتِواءُ الرَّفْعِ على الابْتِداءِ، والفاعِلِ:

مِمَّا عَدَّهُ النُّحاةُ شاهِداً على هذا الاسْتِواءِ: زَيْدٌ قامَ وعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَه، على

---

(١) البقرة: ٤٨.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٣٩؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٢٧٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٩١.

(٣) البقرة: ٨٦.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤٩٢.

أنَّ الاستواءَ يَعُوْدُ إلى تَحْقِيْق التَّناسُقِ بين المُتَعاطِفَيْنِ، فالرَّفع على الفاعليّة أرْجَح للعَطْف على الجملة الفِعْلِيَّة (قامَ)، والرَّفْعُ على الابْتداءِ أرْجَحُ للعَطْفِ على الجُمْلة الاسْمِيَّة زَيْدٌ قامَ.

(٥) تَرْجِيْحُ الرَّفْعِ على الابْتِداءِ عليه على الفاعِلِيَّة:

مِمَّا اسْتَشْهَدَ به النُّحاةُ: زيْدٌ قامَ، على أنَّ الابْتداءَ أرْجَحُ عند المُبرِّدِ، وتابِعِيْهِ، على الرَّغْم من أنَّ الكوفيِّيْن يَعُدُّوْنَهُ فاعِلاً للفِعْلِ بَعْدَهُ، كما مَرَّ.

الانزِياحُ وفاعِلُ (كَفى)

لهذا الفِعْل في الكلام العربيّ ثلاثةُ اسْتِعمالاتٍ من حَيْثُ التَّعديَةُ، واللُّزومُ تَحَدَّثْت عنها في مُؤَلف آخَر[١]، على أنَّ مَوْضُوْعَ الحَدِيْثِ في هذه المَسْألة الاسْتِعمالُ الَّذي يَكُوْنُ فيه هذا الفِعْلُ لازماً مَسْبُوْقاً فاعِلُهُ بالباء الزَّائِدَة عند النُّحاةِ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وكَفَى باللهِ حَسِيْباً﴾[٢]، و﴿وكفَى باللهِ وَلِيّاً﴾[٣]، وفي القرآنِ الكريم ما يَزِيْدُ على خَمْسَةٍ وعِشْرِيْنَ مَوْضعاً مِنْ هذا الفِعْلِ.

وقِيْلَ: إنَّ زِيادَةَ هذه الباءِ في فاعِلِ هذا الفِعْلِ غالبةٌ، ومِنْ عَدم اقْتِرانِ هذا الفاعِلِ بهذا الحَرْفِ قَوْلُ عَبْدِ بني الحَسْحاس[٤]:

عُمَـيْرَةَ ودِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غادِيـاً   كفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهيا

وقَوْلِ الآخَرِ[٥]:

أعـانَ عليَّ الدَّهْرَ إذْ حَـلَّ بَرْكُـهُ   كفَـى الدَّهْـرُ وكُـلْـتَـهُ بـي كافيـا

على أنَّ عَدَمَ هذه الزِّيادَة في هذين الشَّاهِدَيْنِ قليْلَةٌ، أو نادِرَةٌ، أو تَخْضَعُ لسُلْطانِ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ فيه هذا الفِعْلُ لَيْسَ المُرادَ به في هذه المَسْأَلَة، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذْهَبُ إليه:

(١) أنَّ الإقْرارَ بعَدَمِ هذه الزِّيادة في فاعِلِ هذا الفِعْلِ، يَفْتَقِرُ إلى شواهِدَ أُخْرى

---

(١) انظر: وسائل المدح، والتعجب في العربية والمحورية (قيد الطبع).

(٢) النساء: ٦.

(٣) النساء: ٤٥.

(٤) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف: ١/ ١٦٨.

(٥) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف: ١/ ١٦٩.

تُعَزِّزُهُ، وهي مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى من اسْتِعمالِ هذا الفِعْلِ في القرآن الكرِيْم، وهو اسْتِعْمالٌ يُنْبِئُ عنْ وجُوْبِ اقْتِرانِ هذا الفاعِلِ بهذه الباءِ الزَّائدة، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الكلام العربيّ نَظمِه، ونَثْرِه الَّذي لم يُطالِعْنا فيه إلا شاهِدان على حَسَبِ ما في (الإنْصافِ في مسائل الخِلافِ)[1]، وبَعْضِ المظانِّ الأُخرى.

(٢) أنَّ النُّحاةَ لم يُزَوِّدونا بشاهِدٍ من الكلام العربي المنْثُوْرِ لم تُزَدْ فيه هذه الباءُ.

(٣) أنَّ ما عُدَّ شاهداً في هذه المَسْأَلة لا يُمْكِنُ الاعْتدادُ بِهِ؛ لأنَّ الضَّرُوْرَةَ الشِّعْرِيَّة قد تَكُوْن السَّبَبَ في عَدَمِ هذه الزِّيادة.

(٤) أنَّ إجْماعَ النُّحاةِ على أنَّ الزِّيادة هي الغالبَةُ في هذه المَسْأَلة -يُنْبِئُ عن أنَّ عَدَمَها نادِرٌ، قَلِيْلٌ، وهي نُدْرَةٌ، وقِلَّةٌ لا تُسْهِمُ في الدَّعْوَةِ إلى القياسِ عليها.

(٥) أنَّ ما زَوَّدَنا به النُّحاة مِن شواهِدَ في هذه المَسْأَلَة يُمْكِنُ أنْ يَخْضَعَ لسُلْطانِ التَّأْوِيْلِ الَّذي يُصَيِّرُ فيه هذا الفِعْلُ مِمَّا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلٍ واحِدٍ صَرِيْحٍ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إليه قَوْلُ ابْنِ هشام: "وَوَجْهُ ذلك على ما اخْتَرْناهُ أنَّه يَسْتَعْمِلُ (كَفَى) هنا بمعنى (اكْتَفِ)"[2]، ويُعَزِّزُ هذا الاخْتِيارَ قَوْلُ الدَّمامِينِيّ: "وكأنَّ المُصَنِّف لم يَرْتَضِهُ، ولذلك عَبَّرَ بـ(قالُوا)..."[3].

وَيُنْبِئ قَوْلُ ابن هشامٍ (على ما اخْتَرْناهُ) عن أنَّ الباء في فاعِلِ (كفَى) غَيْرُ زائِدَةٍ؛ على أنَّ (كفَى) بِمَعْنَى (اكْتَفِ).

وفي (كفَى) اللازِم في هذه المَسْأَلَة للنُّحاةِ قَوْلان[4]:

---

(١) انظر: ١/ ١٦٨-١٦٩؛ وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ١٥١.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ١٩.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ١٥٢، حاشية رقم ١.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٨٦؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٣٢؛ أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٤٣؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٨١.

(١) أنَّهُ اسْمُ فِعْلٍ.

(٢) أنَّهُ فِعْلٌ.

ولهُمْ في فاعِلِ هذا الفِعْلِ ثلاثةُ مَذاهِبَ:

(١) أنَّهُ المَجْرُوْرُ بالباء الزَّائِدَةِ فيه باطِّرادٍ، وهو الصَّحيْحُ عند السَّمين الحلبيّ، وغَيْرِه، على أنَّ هذه الزِّيادَةَ تُنْبِئُ عن مَعْنَى الأَمْرِ، والتَّقْدِيْرُ: اكْتَفِ بالله، وهو قَوْلُ أبي البقاء العُكْبَرِيّ.

(٢) أنَّهُ مُضْمَرٌ، والتَّقْدِيْرُ: كفَى الاكتِفاءُ، على أنَّ (بالله) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْل به، وهو قَوْلُ ابْنِ السَّرَّاج، وقد رُدَّ هذا المَذْهَبُ بأنَّ المَصْدَرَ لا يَعْمَلُ مَحْذُوْفاً إلاَّ في الضَّرورة الشِّعْرِيَّةِ عند البَصْرِيِّيْن، على أنَّ المَعْمُوْلَ الجارُّ والمَجْرُوْرُ (بالله).

(٣) أنَّه ضَمِيرُ الاكْتِفاءِ، على أنَّ الباءَ ليست زائِدَةً؛ لأنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ يَتَعَلَّقُ بالفاعِلِ، وهي مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ على المَذْهَبِ البَصرِيّ؛ لأنَّهم لا يُجِيْزُوْنَ إعْمالَ المَصْدَرِ مُضْمَراً، على أنَّ مُصْطَلَح الإضْمارِ عندَهُمْ يَشْمَلُ الحَذْفَ القِياسيَّ (حَذْف الفاعِلِ)، وهي مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَهم، وقِيْل إنَّ الجارَّ، والمَجْرُوْرَ يَتَعَلَّقان بالفِعْلِ لا بالفاعِلِ، وهو قَوْلُ مَكِّيّ ابن أبي طالِبٍ[١]، والزَّجاجِ[٢]: "وقالَ الزَّجاجُ دَخَلَتْ لتَضَمُّنِ (كَفَى) مَعْنَى (اكْتَفِ)، وهو مِنَ الحُسْنِ بمكانٍ، ويُصَحِّحُه قَوْلُهُمْ: اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَل

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٨٧؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: ٤/ ١٣٧؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٣٢؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ١٤٨.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٢/ ١٤٨.

خَيْراً يُثَبْ عليه، أي لِيَتَّقِ، ولْيَفْعَل؛ بدليل جَزْم (يُثَبْ)"[1].

وما في كتاب الزَّجاج (معاني القرآن وإعْرابه): "مَعْناه: وكفى اللهُ شهيْداً، والباءُ دَخَلَتْ مُؤَكِّدَةً، والمَعْنَى: اكْتَفُوا باللهِ في شهادَتِهِ"[2].

وذكَرَ ابْنُ هِشامٍ أنَّ ما يُوْجِبُ المَصِيْرَ إلى قَوْلِ الزَّجّاج السَّابق -تَرْكُ الباء في قَوْلِ العَرَبِ: كَفَى بِهِنْدٍ، على أنَّ الفاعِلَ مُجَوِّزٌ لا مُوْجِبٌ، وهي مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ عن أنَّ (كفَى) بمعنى (اكْتَفِ) فِعْلِ الأَمْرِ، على أنَّ الفاعِلَ مُضْمَرٌ.

وذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ أنَّ فائِدَةَ زِيادَةِ الباءِ على الفاعِلِ -تُنْبِئُ عن أنَّ مَعْنَى الخَبَرِ الأمْرُ، والتَّقْدِيْرُ: اكْتَفُوْا باللهِ، وهو قَوْلُ الزَّجّاجِ، والعُكْبَرِيِّ أيضاً، كما مَرَّ.

وذَكَرَ ابْنُ عِيْسَى أنَّ هذه الزِّيادَةَ تُنْبِئُ عن أنَّ الاتِّصالَ صارَ مِنْ باب اتِّصالِ المُضافِ، واتِّصالِ الفاعِلِ: "وقالَ ابن عِيْسَى: إنَّما دَخَلَتِ الباءُ في (كَفَى باللهِ)؛ لأنَّه كان يَتَّصِلُ اتِّصالَ الفاعِلِ، وبدُخُوْلِ الباء اتَّصَلَ اتِّصالَ المُضافِ، واتِّصالَ الفاعِلِ؛ لأَنَّ الكفايَةَ منه تَعالَى لَيْسَتْ كالكِفايَةِ مِنْ غَيْرِه، فَضُوْعِفَ لَفْظُها لمُضاعَفَةِ مَعْناه، ويَحْتاجُ إلى فِكْرٍ"[3].

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ أنَّ هذا الفِعْلَ (كَفَى) في هذه المَسْأَلَة ليس بمعنى (اكْتَفِ) اسْتِعْمالُ مُضارِعِهِ مَسْبُوْقاً فاعِلُهُ بالباءِ الزَّائِدَة، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: **﴿أَوَ لم يَكْفِ بِرَبِّك أَنَّهُ على كُلِّ شَيْءٍ شَهِيْدٌ﴾**[4]، على أنَّ الباءَ زائِدَةٌ في فاعِلِ

---

(١) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ١٤٨.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٣٤ (حاشية الخطيب)، مغني اللبيب: ٢/ ١٤٨؛ وانظر: الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٧/ ٤٠٧.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٣٨٧.

(٤) فصلت: ٥٣.

(يكفِ)، والمَفْعُوْل مَحْذُوْفٌ كما ذَكَرَ العُكْبَرِيُّ[1]، والتَّقْدِيْرُ: أَلَمْ يَكْفِكَ رَبُّكَ، وأنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ من (أنَّ)، وما في حَيِّزها في مَوْضِعِ جَرٍّ على اللَّفْظِ، أو رَفْعٍ على المَحَلِّ؛ لأنَّهُ بَدل مِنَ الفاعِلِ، أو في مَوْضع نَصْبٍ على حَذْفِ لامِ الجرِّ على أنَّه مَفْعُوْلٌ له.

ويَرَى الدُّكْتور فاضل السَّامِرَّائيّ[2]، أنَّ مَعْنَى هذا التَّرْكيب في هذه المَسْأَلة: ما أَكْفَى (ما أفْعَلَ).

والمَنْصُوْبُ في هذا التَّرْكيبِ يُعْرَبُ تَمْيِيْزاً، أو حالاً عند النُّحاة، على أنَّ التَّمْيِيْز أَوْلَى مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، كما يَظْهَرُ لي؛ لأنه تَمْيِيْزٌ مَنْقُوْلٌ مِنَ المُضافِ الذي يُعْرَبُ فاعِلاً، كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وكَفَى بالله حَسِيْباً﴾[3]، والتَّقْدِيْرُ: وكَفَى حَسْبُ الله، وكفايَتُهُ؛ لأنَّ الحَسِيْبَ بمعنى المُكافي بالحساب؛ ولأنَّ الحالَ تُنْبِئُ عن التَّنَقُّلِ وعَدَمِ الثُّبُوْتِ على خِلاف التَّمْيِيْزِ الَّذي يُنْبِئُ عَنِ الثُّبُوْتِ؛ لأنَّ المُقَدَّر مَصْدَرٌ، ويُمْكنُ أنْ يُعَدَّ نَظِيْراً لهذه المَسْأَلَةِ قَوْلُ العَرَبِ: لله دَرُّهُ فارِساً، على أنَّ (فارساً) الأَوْلَى أنْ تُعْرَب تَمْيِيْزاً لا حالاً، والحَسِيْبُ هو الرَّقِيْبُ، ولَسْتُ أُنْكِرُ أنَّ الحالَ في حَقِّ الله تَكُوْنُ ثابِتَةً لا مُتَنَقِّلَةً، على أنَّ ذلك لا يَكُوْنُ مَعَ غَيْرِهِ إلاَّ بتَوَهُّمٍ، وتَأْوِيْلٍ.

والتَّمْيِيْزُ يُعَدُّ الأَوْلَى نَحوِيّاً عندَ بَعْضِ النَّحْوِيِّيْن لصلاحية دُخُوْل (من) عليه، كما قِيْل[4].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٢٩؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٧٤؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٨٨.

(٢) انظر: معاني النحو: ٤/ ٢٥٠.

(٣) النساء: ٦.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٨٧؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٣٣٢.

وبَعْدُ فلا شَكَّ في أنَّ هذا الخلاف في هذا التَّرْكِيب، في فِعْلِه، وفاعِلِه، وتَمْيِيْزِه- يَفْرِضُ على الباحِثَ رَجْعَ النَّظَرِ فيه مُعْتَدّاً بالمَعْنَى المُرادِ، وسلامة التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ خُضوعُه لسُلْطان نَظْم الكلامِ العربيّ في الغالِبِ، ويتَبَدَّى لي أنَّ في هذا التَّرْكيبِ انْزِياحاً لتحقيْق نكتَةٍ بلاغِيَّةٍ يَرْغب القائِلُ أو المُتكَلِّمَ -أيّاً كان- في تَحْقِيْقِها، وهو انْزِياحٌ يَكْمُنُ في أنَّ المَنْصُوْبَ أَصْلُهُ الرَّفْعُ على الفاعِلِ؛ لأنّه -كما مرَّ- تَمْيِيْزٌ مَنْقُوْلٌ مِن الفاعِلِ المُضافِ، وأنَّ الباء أصِيْلَةٌ لا زائِدَةٌ، وأنَّ الفِعْلَ (كفَى) على ظاهِرِه دُوْنَ أن يُتَوَهَّمَ أنَّهُ بمَعْنَى (اكْتَفِ)، أو بمعنى (أَكْفَى)، أو غَيْر ذلك، على أنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ فيه شِبْهُ جُمْلَةٍ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ من النكرَة المَوْصُوْفَة؛ لأنّها في الأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ، والتَّقْدِيْرُ في مِثْلِ قَوْلِنا: كفَى بزَيْدٍ رَجُلاً: كفَى رَجُلٌ كائناً بزَيْدٍ.

ويُفْهَمُ مِمَّا في **(حاشِيَة الصَّبَّان على شَرْح الأشموني)** أنَّ (زَيْدٌ) خَبَرٌ لمبتدإٍ مَحْذُوْف: "ثمَّ قالَ ما مُلَخَّصُهُ: فتَمْيِيْزُ النِّسْبَةِ قد يَكُوْنُ نَفْسَ المَنْسُوْبِ إليه، كما في: لله دَرُّ زَيْدٍ رَجُلاً، وكفَى بزَيْدٍ رَجُلاً، إذِ المَعْنَى: لله دَرُّ رَجُلٍ هو زَيْدٌ، وكفَى رَجُلٌ هو زَيْدٌ، وقد يكونُ متعَلَّقه كما في نحو: طابَ زَيْدٌ عِلماً"[1].

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّني أذْهَبُ إلى أنَّ المَنْصُوْبَ فاعِلٌ لهذا الفِعْلِ، ومَنَعَ من ظُهُوْرِ الضمَّة على آخِرِه حَرَكَةُ الانْزِياحِ، وأنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ مِنْ هذا المَنْصُوْبِ، على أنَّ هذا الانْزِياح يَكْمُنُ وراءَهُ الرَّغْبَةُ في جَذْبِ الانْتِباه إلى هذه الكلمة المُنْزاحة لتَوْكِيْدها، ويُعَزِّزُ هذا التَّوْكِيْدَ في جَعْلِها بُؤْرَةً، أو مِحْوَراً في هذا التَّرْكيب- اخْتِلافُ النُّحاةِ في كُلِّ عُنْصُرٍ مِن عَناصِرِه.

---

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٨.

وقد يَقُوْلُ قائِلٌ: ألا يَكْفي ما في النَّحْوِ مِن تَوَهُّماتٍ، وتَخَيُّلاتٍ تَجْعَلُهُ عَسِراً مُسْتَعْصِياً على الدَّارِسِيْنَ؟

ولكنَّ هذا القَوْلَ يتلاشَى بأنَّ في العَرَبيَّةِ حَرَكاتٍ أُخْرى تُعَدُّ نَظِيْراً لحَرَكة الانْزِياح هذه، كما في الحَرَكات التالية: الجِوار، والإتْباع، والنَّقْل، والقَطْعِ، والحِكايَةِ، والإتْباع على المَحَلِّ، واللَّفْظِ، وغيرِ ذلك.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الانْزِياحَ أنَّ لكُلِّ أُسْلُوْبٍ خَصائِصَ تميزُهُ مِن غَيْرِه من الكلامِ العربيِّ الآخَر.

ولعلَّ الرَّغْبَة في التَّيْسير الحقيقي في هذه المَسْأَلة يُمْكِنُ أنْ تتحَقَّقَ باستِعمالِ هذا التَّرْكِيْب دُوْنَ أنْ يُصارَ إلى إعْرابِه؛ لئلاً تُفْسِدَ جمالَهُ، ودلالاته، على أنَّه من الجوامِدِ المَوْرُوْثة التَّي لا تَخْضَعُ لسُلْطانِ الأَصْلِ النَّحوي كتلك الألْفاظ الَّتي لا وزْنَ صَرفيّاً لها لأنَّ أَصْلَها مجْهُوْل، كما في أسْماءِ الاستِفهامِ، والشَّرْط، والإشارة.

مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ، وَشَوَاهِدُ أُخْرَى

فِي الانْزِيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلى النَّصْبِ

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ:

- **مَنْ أَنْتَ زَيْداً، ومَنْ أَنْتَ زَيْدٌ:**

ذَكَر سيبَوَيْهِ أنَّ يُونُسَ بْنَ حَبِيْب حَمَلَ نَصْبَ (زَيْداً) في هذا القَوْلِ على تَقْدِيْرِ فِعْلٍ حُذِفَ لكَثْرة اسْتِعمالِ هذا القَوْلِ في كلام العَرَبِ، وأَنَّ رَفْعَهُ مَحْمُوْلٌ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: مَنْ أَنْتَ كلامُكَ، أو ذِكْرُكَ زَيْدٌ، على أنَّ الرَّفْعَ أَقَلُّ في الكلامِ مِنَ النَّصْبِ؛ لأَنَّ إِعْمالَ الفِعْلِ أَوْلَى من جَعْلِهِ خَبَراً لِمُبْتَدإٍ مُقَدَّرٍ عِنده.

ويَعْتَدُّ سيبَوَيْهِ بأَثَرِ المُتَكَلِّمِ، وقَصْدِه في هذه المَسْأَلة: "مَنْ أَنْت؟ كأنَّهُ يُكلِّمُ الَّذي قَالَ: أَنا زَيْدٌ أي أَنْتَ عِنْدي بمنْزلة الَّذي قال: أنا زَيْدٌ، فقِيْلَ له: مَنْ أَنْتَ زَيْداً؟ كما تَقُوْلُ للرَّجُلِ: أَطرِّي إِنَّك ناعِلَةٌ، واجْمَعي أي: أَنْتِ عِنْدي بِمَنْزِلَةِ التي يُقالُ لها هذا"[1].

ويَظْهَرُ لي أنَّ الأَصْلَ في هذا القَوْلِ هو رَفْعُ زَيْدٍ؛ لأَنَّ الضَّمِيْرَ المُنْفَصِلَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ لا خَبرٌ لِمُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ؛ لأَنَّ البَدَلَ على نِيَّة إِعادة العامِلِ، ولو عُدَّ بَدلاً من اسْم الاستِفْهامِ لوَجَبَ أنْ يُقالَ على وَفْقِ الأَصْلِ النَّحْوِيّ: مَنْ أَنْتَ أَزَيْدٌ أَمْ عليٌّ؟.

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٢٩١-٢٩٢.

- إِعْمالُ (لا) النَّافية للجِنْسِ في المَعْرِفَة:

مَنَع البَصريُّونَ أنْ تَعْمَل (لا) في هذه المَسْأَلَةِ في المَعْرفة؛ لأَنَّ اسْتِغْراقَ جميع أَفْرادِ الجِنْس لا تُنْبِئُ عنه إلاَّ النَّكِرة؛ وهذا المَنْعُ يُفْضِي إلى إلغاءِ عَمَلِها، أو تَأْوِيْلِ تِلكَ الشَّواهِدِ التَّي جاءَتْ على خِلافِ ذلك، وهو تَأْوِيْلٌ يَكْمُنُ في تَوَهُّم عَدِّ المَعْرِفَةِ اسْمَ جِنْسٍ[1]، ومِنْ ذلك:

- قَوْلُ الرَّسولِ ﷺ: «إذا ماتَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بَعْدَهُ، وإذا ماتَ قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ»[2]، على أَنَّ (كِسْرى)، و(قَيْصَر) اسْما (لا) النافية للجِنْسِ مَبْنِيّان لأَنَّهما عُوْمِلا معامَلَةَ اسْم الجِنْس في الدَّلالَةِ على ما يُوْسَمُ به كلُّ جَبَّارٍ.
- قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ﷺ: "قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ"[3]، على أَنَّ (أَبا حَسَنٍ) عُوْمِلَ مُعامَلَةَ اسْمِ الجِنْسِ في الإِنْباءِ عن كُلِّ مَنْ يُوْسَمْ بالعَدْلِ، وصَوابِ الحُكْم: لا قاضِيَ مِثْلُ أَبي الحَسَنِ لهذه القضيَّة.
- قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

"لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ للمَطِيِّ".

على أنَّ المُرادَ: لا هَيْثَمَ مِنَ الهَيْثَمِيْنَ يَقُوْم مَقامَهُ في حداءِ المَطِيِّ.

- قَوْلُ العَرَبِ: لا بَصْرَةَ لَكُم[5]، على أنَّ المُرادَ: لا بَلَدَ لَكم في أوصافِها كالبَصْرَةِ".

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٦؛ السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٩٤-١٩٥.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٩٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١٠٢، ١٠٣، ٤/ ١٢٣.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٦.

- قَوْلُ الزُّبَيْرِ الأسديّ[1]:

أَرَى الحاجاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِـدْنَ ولا أُمَـيَّـةَ بالبِـلادِ

على أنَّ (أُمَيَّةَ) اسْمُ (لا) النَّافية للجِنْسِ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ على تَوَهُّم كَوْنِهِ اسْمَ جِنْسٍ، والتَّقْدِيرُ: ولا أَمثالَ أُمَيَّةَ.

وما مَرَّ من مَعارِفَ يُعامَلُ في الدَّلالَةِ تَوَهُّماً مُعامَلَةَ النَّكِرَة، ولذلك عَمِلَتْ فيه (لا) النَّافية للجِنْسِ، وهي مَسْأَلَةٌ تَصِحُّ على المَذْهَب الكُوْفِيِّ بلا تَأْوِيْلٍ[2]؛ لأَنَّهم يَتعامَلُوْن مَعَ هذه الشَّواهِدِ تَعامُلاً ظاهِرِيّاً.

- **قَوْلُ العَرَبِ: "هذا ولا زَعَماتِك"**: بنَصْب (زَعماتِك) بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيْرُهُ عند سِيْبَوَيْهِ: ولا أَتَوَهَّمُ زَعماتِك[3].

ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَصْلَ: هذا لا زَعماتُك، برَفْعِ (زَعماتُك) على أَنَّها مَعْطُوْفَةٌ على خَبَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هذا الشَّيْءُ، أو هذا المَطْلُوْبُ لا زَعَماتُكَ، وعلى أَنَّ النَّصْبَ اسْتُبْدِلَ بالرَّفْعِ لتَوكيد الكلمة مَوْضِعِ الاسْتِبْدال، والتَّفكُّر فيها.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ زِيَادَتُهَا فِي نَحْوِ قَوْلِ العَرَبِ: كُنْتَ وَلا مَالَ لَكَ، عَلَى أَنَّ المُرَادَ: كُنْتَ لا مَالَ لَكَ، وَكَانَ زَيْدٌ وَلا أَحَدَ فَوْقَهُ، عَلَى أَنَّ المُرَادَ: كَانَ زَيْدٌ لا أَحَدَ فَوْقَهُ[4].

والقَوْلُ نَفسُهُ فِي قَوْلِ العَرَبِ: كِلَيْهِما، وتَمْراً، وكُلَّ شَيْءٍ ولا هذا، وكُلَّ شَيْءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَعْطِنِي كِلَيْهِما وتَمْراً، وأْتِ كُلَّ شَيْءٍ ولا

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٧؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١٠٢.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٩٤-١٩٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨٠.

(٤) انظر: كتابنا: الاستثناء والمحورية (قيد الطبع): ٢٥٨.

تَرتَكِبُ شَتِيْمَةَ حُرٍ[1].

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إليه مَجِيْءُ بَعْضِ ما جاءَ مَنْصُوْباً في هذه المَسْأَلَةِ مَرْفُوْعاً أيضاً، كما في قَوْلِ العَرَبِ: كلاهما وتَمْراً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ عند سِيْبَوَيْهِ: كلاهما لي، وزِدْني تَمْراً.

• **نَصْبُ ما بعدَ (إلاَّ) في الاسْتِثْناء المُفَرَّغِ على أَنَّهُ مُسْتَثْنَى على مَذْهَبِ الكسائيّ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:**

لم يَبْقَ إلاَّ المَجْدَ والقَصائِدَ ... غَيْرَك يا ابْنَ الأَكْرَمِيْنَ وَالِدَا

بنَصْب (المَجْدَ) وما عُطِف عليه على الاسْتِثْناءِ، على الرَّغْمِ من التَّفْرِيْغِ على مَذْهب الكسائي؛ لأَنَّه يُجِيْزُ رَفْعَ زَيْدٍ في قَوْلِكَ: ما قامَ إلاَّ زَيْدٌ، ونَصْبَهُ؛ وقِيْلَ إنَّ الفاعِلَ (غَيْرَك) على أَنَّها بُنِيَتْ على الفَتْحِ لإضافَتِها إلى مَبْنِيٍّ.

ويُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ الشَّاعِرُ -لو صَحَّتِ الرِّوايَةُ- قد اسْتَبْدَلَ الفتحة بالضَّمّة لتَوكِيْد الكلمةِ مَوْضِعِ الاسْتِبْدالِ (المَجْدَ والقَصائِدَ).

• **قِراءَةُ هارون العتكيّ، ورُؤْبَةَ، وسُفيان بْنِ عُيَيْنَةَ: ﴿الحَمْدَ لله﴾[3]، بنَصْبِ (الحَمْدَ)**، وفي هذه القراءَةِ الشَّاذَةِ تأْوِيْلانِ[4]:

(١) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ النائبِ مناب فِعْله في الإِخْبار، على أَنَّ هذا الفِعْلَ العامِلَ فيه مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: أَحْمَدُ اللهَ حَمْداً، كما في: حَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً، وهو التَّأْوِيْلُ الظَّاهِرُ عند النُّحاةِ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨٠.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٢٥٢.

(٣) الفاتحة: ١.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٨؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١/ ١٠٢؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٢٩.

(٢) أنَّهُ مَنْصُوْب على المَفْعُول به المَحْذُوْفِ العامِلِ فيه، والتَّقْدِيْرُ: اقْرَؤوا الحَمْدَ.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ الانْزِياحَ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ أنَّ النُحاةَ، والمُفَسِّرِيْنَ نَصُّوا على أنَّ قِراءَةَ الرَّفْعِ أَمْكَنُ، وأَبْلَغُ مِنْ قِراءَةِ النَّصْبِ؛ لأَنَّ الرَّفْعَ في المصادر التَّي تَنُوْبُ عن أفْعالِها يَدُلُّ على الثُبوتِ، والاسْتِقرارِ، أمَّا النَّصْبُ فإِنَّهُ يَدُلُّ على التَّجَدُّدِ، والحُدُوْثِ، على الرَّغْمِ من أنَّ سِيْبَوَيْهِ[1] ذَكَرَ أَنَّ عامَّةَ بني تَمِيمٍ، وناساً كثيراً مِنَ العَرَبِ يَنْصِبُوْن هذه اللَّفْظَةَ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ العَرَبِ: التُّرابَ لك، والعَجَبَ لَكَ، على تَوَهُّمِ: حَمْداً، وعَجَباً: "فتَفْسِيْرُ نَصْبِ هذا كتَفْسِيْرِهِ حَيْثُ كان نَكِرَةً، كأَنَّكَ قُلْتَ: حَمْداً، وعَجَباً، ثُمَّ جِئْتَ بـ(لك)، لتُبَيِّنَ مَنْ تَعْنِي، ولم تَجْعَلْهُ مَبْنِيّاً عليه، فتبْتدئه"[2].

(١) نَصْبُ (سلام)، ورَفْعُهُ في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ولقَدْ جاءَتْ رُسُلُنا إبْراهِيْمَ بالبُشْرَى قالوا سلاماً قالَ سلامٌ فما لَبِثَ أنْ جاءَ بِعِجْلٍ حَنيذٍ﴾[3]، على أَنَّ رَفْعَهُ بَعْد قَوْلِ إبراهِيْمَ أَحْسَنُ مِنْ نَصْبِهِ بَعْدَ قَوْلِ الملائِكَةِ تَحْقِيْقاً لقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿فَحَيُّوا بأَحْسَنَ مِنْها﴾[4]؛ لأَنَّ الرَّفْعَ يُعَدُّ أَكْثَرَ دَلالَةً على الثُّبوتِ مِنَ النَّصْب كما مَرَّ.

وفي النَّصْبِ قَوْلانِ[5]:

(١) أنَّهُ مَفْعُولٌ به لِفِعْلٍ مَحْذُوْف.

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٢٩.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٠.

(٣) هود: ٦٩.

(٤) النساء: ٨٦.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٩-٤٠، ٦/ ٣٥١-٣٥٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٢٤٠.

(٢) أَنَّهُ مَنْصُوْب على المَصْدَر بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ أَيْضاً، والتَّقْدِيْرُ: سَلَّمْنا سلاماً.

وفي الرَّفْع قَوْلان أَيْضاً:

(١) أَنَّهُ مُبْتَدأٌ حُذِفَ خَبَرُه، والتَّقْدِيْرُ: سلامٌ عليكم.

(٢) أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: أَمْرِي، أو: قَوْلِي سَلام.

ويُمْكِنُ حَمْلُ ما مَرَّ على الانْزِياح مِنَ الرَّفْع إلى النَّصْبِ، وهو الأَوْلَى، أو مِنَ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ إنْ لم يُرَدْ تَبْيِين أَنَّ سلامَ إِبْراهِيْمَ أَبْلَغُ، وأَمْكَنُ من سلامِ المَلائِكَةِ.

- قَوْلُكَ: أَتَمِيْمِيّاً مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخْرى:

ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ المُرادَ بهذا القَوْلِ التَّوْبِيْخُ لا الإِنْباءُ عن سُؤالٍ عن أَمْرٍ يَجْهَلَهُ المُتَكَلِّمُ: "وإِنَّما هذا أَنَّك رَأَيْتَ رَجُلاً في حالِ تكوُّنٍ، وتَنَقُّلٍ، فقُلْتَ: أَتَمِيْمِيّاً مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخْرى، فأَنْتَ في هذه الحالِ تَعْمَلُ في تَثْبِيْتِ هذا لَهُ، وهو عِنْدَكَ في تِلْك الحالِ في تَكَوُّنٍ، وتَنَقُّلٍ، وليس يَسْأَلُهُ مُسْتَرْشِداً عن أَمْرٍ هو جاهِلٌ به لِيُفَهِّمَهُ إِيّاهُ، ويُخْبِرَهُ عنه، ولكنَّه وبَّخَهُ بذلك"(١).

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ أَصْل هذا القَوْلِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْن: أَتَميميٌّ مَرَّةٌ، وقَيسِيٌّ أُخْرى، على أَنَّ الرَّفع على المبتدأ الذي رَفَع فاعلاً سَدَّ مَسدَّ الخَبَرِ، أو على خبر مبتدأ، والتَّقْدِيْرُ: أأَنْت تَمِيْمِيٌّ مَرَّةً، وقَيْسِيٌّ أُخْرى، على أَنَّ المُرادَ التَّوْبِيْخُ الثَّابِتُ، ولكنَّ المُتَكَلِّمَ انْزاحَ لِسانُهُ إلى النَّصْبِ للإِنْباءِ عن عَدَمِ الاسْتِقْرارِ، والثُّبوتِ، والتَّلَوُّنِ، على الرَّغْم مِنْ أَنَّ التَّقْدِيْرَ عِندَ سيبوَيْهِ: أَتَتَمَّمُ مَرَّةً، وتَتَقَيَّسُ أُخْرى: "وإِنْ أَخْبَرْتَ في هذا البابِ على هذا الحَدِّ نَصَبْتَ أَيْضاً كما نَصَبْتَ في

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٤٤.

حالِ الخَبَرِ الاسْمَ الَّذي أُخِذَ مِنَ الفِعْلِ، وذلك قَوْلُكَ: تَمِيْمِيّاً قد عَلِمَ اللهُ مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخْرَى، فلم تُرِدْ أنْ تُخْبِرَ القَوْمَ بأَمْرٍ قَد جَهِلُوْهُ، ولكنَّكَ أرَدْتَ أنْ تَشْتِمَهُ بذلك، فصارَت بدلاً من اللَّفْظِ بقَوْلك: أتَتَمَّمُ مَرَّةً، وتَتَقَيَّسُ أُخْرى..."[1].

- **قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بني أَسَدٍ يَوْمَ جَبْلَة مُتَطَيِّراً مِنْ بعيْرٍ أَعْوَرَ اسْتَقْبَلَهُ:** يا بَني أَسَدٍ، أَعْوَرَ، وذا نابٍ، على أنَّ المُرادَ تَنْبِيهُهُمْ على هذا الأَعْوَرِ؛ ليَحْذَرُوْهُ، وليس اسْتِرْشادَهم ليُخْبِرُوهُ عن عَوَرِهِ، وصِحَّتِهِ، فيكُوْنُ (أَعْوَرَ) مَنْصُوْباً على المَفْعُوْل به بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أتَسْتَقْبِلُوْنَ أعْوَرَ وذا نابٍ؟

وقد اشْتَقَّ سيبوَيْه فِعْلاً لَيْس من كلام العَرَبِ في شَرْحِهِ لهذا القَولِ: "ولَوْ مَثَّلْتَ ما نَصَبْتَ عليه الأعْيار، والأَعْوَرَ في البَدَلِ مِنَ اللَّفْظِ بالفِعْلِ -لقُلْتَ: أتَعَيَّرونَ مَرَّة، وأتَعَوَّرُون إذا أَوْضَحْتَ مَعْناهُ؛ لأنَّك إنَّما تُجْرِيهِ مَجْرَى ما لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ، وقد يَجْرِي مَجْرَى الفِعْلِ، ويَعْمَلُ عَمَلَهُ، ولكنَّهُ كانَ أَحْسَنَ أنْ تُوَضِّحَهُ بما يتكَلَّمُ به إذا كانَ لا يُغَيِّرُ مَعْنَى الحدِيْثِ، وكذلك هذا النَّحْوُ، ولكنَّهُ يُتْرَكُ اسْتِغْناءً بما يَحْسُنُ مِنَ الفِعْلِ الَّذي لا يَنْقُصُ المَعْنَى"[2].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ هِند بنتِ عُتْبَةَ[3]:

أَفي السِّلْمِ أَعْياراً جَفاءً وغِلْظَةً   وفي الحَرْبِ أَشْباهَ الإِماءِ العَوارِكِ

على أنَّ المُرادَ: أتَتَنَقَّلُوْن، وتَتَلَوَّنون مَرَّةً كذا ومَرَّةً كذا، وقد وُضِعَتْ لَفْظَةُ (أَعْياراً) مَوْضِعَ الفِعْلِ بَدَلاً من اللَّفْظُ به (أتَعَيَّرُوْن).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٤٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٤٥؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب (عور).

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٤٤٣؛ ابن منظور، لسان العرب (عور).

وفي قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

أفي الوَلائِمِ أَوْلاداً لواحِدَةٍ   وفي العِيَادَةِ أولاداً لِعَلاَّتِ

على أَنَّ المُرادَ: أَتَصِيْرونَ بِمَنْزِلَةِ أَوْلادِ الأُمِّ الواحِدة في الولائِم.

ويَظْهَرُ لي أنَّ المَعْنَى المُرادَ له أَثَرٌ بَيِّنٌ في انْزِيَاحِ لِسَانِ القائِلِ من الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ؛ لأنَّه لم يُرِدِ الاسْتِخْبارَ الذي يتَبَدَّى من الاسْتِفْهام الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ تَقْدِيْرُ الكلامِ عليه: أأَنْتُم في السِّلْمِ أَعْيارٌ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في النَّصْبِ: أتكونُونَ في السِّلْمِ أَعْياراً، وأَهُوَ أعْوَرُ وذُو نابٍ، وفي النَّصْبِ: أَيَكُوْنُ أَعْوَرَ وذا نابٍ.

(١) قراءَة غير أبي عَمْرٍو مِنَ القُرَّاءِ السَّبْعةِ: ﴿وَيَسْأَلُوْنَكَ ماذا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ﴾[2]، بنَصْبِ (العَفْوَ)، وقِراءَةُ أبي عَمْرٍو برَفْعِهِ[3]، على أَنَّ الرَّفْعَ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ: إنْفاقُكُمْ العَفْوُ على أنَّ (ما) اسْمُ اسْتِفْهامٍ في مَحَلِّ رَفْعٍ على المُبْتدأ، وخبَرُهُ الاسْمُ المَوْصُوْل (ذا)، فتكُوْن المُناسَبَةُ قد تَحَقَّقَتْ بَيْن السُّؤالِ وجَوابِهِ.

والنَّصْبُ على المَفْعُوْل به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُه: أَنْفِقُوا العَفْوَ، على أَنَّ (ماذا) في موضع نَصْبٍ على المَفْعُوْل به المُقَدَّمِ وُجُوباً للفِعْل المذكُوْر؛ لأَنَّ مَقُوْل القَوْلِ لا بُدَّ مِنْ أنْ يكون جُمْلَةً، ولا يَصِحُّ أنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً، وبذلك تَحَقَّقَتِ المُناسَبَةُ بين السُّؤالِ، والجواب في هذه القراءَةِ أَيْضاً.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٤٤؛ ابن منظور، لسان العرب (عور).

(٢) البقرة: ٢١٩.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٤٠٨، ١/ ٢٣٠.

وقِيْلَ: إنَّهُ يَجُوْزُ النَّصْبُ في مَوْضِعِ الرَّفْعِ، والرَّفْعُ في مَوْضِعِ النَّصْبِ[1] على حَسَبِ ما رُوِيَ عن العَرَبِ في هذه المَسْأَلَةِ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ وجَوابُ هذا السّؤالِ: صالِحٌ، والأَصْلُ أنْ يُقالَ إذا رَغِبْنا في تَحْقِيْقِ المناسِبةِ: صالحاً أي أَصْبَحْتُ صالحاً.

ويَظْهَرُ لي أنَّ في عَدَمِ تحقيق المناسَبةِ بين السُّؤالِ وجوابِهِ انْزِياحاً مِنَ الأَحْسَنِ، والأَوْلَى إلى ما هو أَقَلُّ حُسْناً لتَوْكيد الكلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بِجَذْبِ الانْتِباهِ إِلَيْهَا، والتَّفكُّرِ فيها انْزِياحاً، ودَلالَةً.

- **قراءَةُ أَبي جَعْفَرٍ، وشيبَةَ، وعاصِمٍ في روايَةٍ ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبون﴾**[2] ببناءِ الفِعْل لما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ونَصْبِ (قَوْماً)، وللنَّحويِّيْن في نائب الفاعِلِ ثَلاثَةُ أَقْوالٍ[3]:

(١) أنه ضَمِيْرُ مَفْعُوْل (لِيُجْزَى) الثّاني، والتَّقْدِيْرُ: لِيُجْزَى الخَيْرُ قَوْماً، على أَنَّ (قَوْماً) مَفْعُوْلُهُ الأَوَّلُ، على أَنَّ المَفْعُوْلَ الثّاني في باب (أَعْطَى) يجوز أنْ يَنُوْبَ عن الفاعل عندَهُمْ، كما في: الدِّرْهَمُ أُعْطِيَ زَيْداً.

(٢) أنَّه ضَميْرُ المَصْدَرِ الذي يَدُلُّ عليه الفِعْلُ، والتَّقْدِيْرُ: لِيُجْزَى الجَزاءُ، وهو قَوْلٌ أُقِيْمَ فيه المَصْدَرُ الَّذي لم يُصَرَّحْ به مُقامَ الفاعِلِ المَحْذُوفِ مَعَ وُجودِ المَفْعُول به.

(٣) أَنَّهُ الجارُّ والمَجْرُوْرُ (بما كانوا يَكْسِبون)، على مَذْهَبِ الأَخْفَشِ، والكوفيِّيْن.

---

(١) انظر: محمد بن حسن الفاسي (ت: ٦٥٦)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، ٢٠٠٦: ٥٨.

(٢) الجاثية: ١٤.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٤٥؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٦/ ١٦٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٤٥.

ومِمَّا أُقيم فيه الجارُّ والمَجْرُوْرُ مُقام الفاعِلِ المَحْذُوفِ مَعَ وُجُودِ المَفْعُوْلِ به الصَّرِيْحِ، قَوْلُ جَرِيْرٍ[1]:

وَلَوْ وَلَدَتْ قفِيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلابا

على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ (بذلك الجَرْوِ) نائِبُ الفاعِلِ، وأَنَّ (الكلابا) مَفْعولُ الفِعْلِ (لَسُبَّ).

وقَوْلُ رُؤْبَةَ، أو العجّاج[2]:

لمْ يُعْنَ بالعَلْياءِ إلاَّ سيِّداً ... ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلاَّ ذُو هُدى

على أَنَّ نائِب الفاعل (بالعَلْياءِ)، وأَنَّ (سَيِّداً) مَفْعُوْلُ الفِعْلِ.

ويتَبَدَّى لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى ما مَرَّ من تَوَهُّمٍ يُحْمَلُ فيه الكلامُ على غَيْرِ ظاهِرِهِ؛ لأَنَّ الانْزِياحَ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْب لتحقيق التَّوْكِيْدِ، والتَّفكُّرِ في المُرادِ يُغْنِينا عنهُ.

- **خَبَرُ (كانَ)، وأَخَواتِها المَنْصُوْبُ بعدَ ضَميْرِ الفَصْلِ الأَصْلُ فيه أنْ يكونَ خَبراً لهذا الضَّمِيْرِ:**

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك قراءَةُ عَبْدِ الله بن أبي إِسْحَاقَ، وأبي زَيْدٍ الأَنصاريّ: ﴿ولكنْ كانوا هُمُ الظالِمون﴾[3]، على أَنَّ (هم) مبتدأ خَبَرُهُ (الظَّالمون)، والجملة الاسْميَّةُ خَبَرُ (كان) على لُغةِ بني تَميم؛ لأَنَّهُمْ يَرْفَعُوْنَ ما بَعْدَ ضَمِيْرِ الفَصْلِ، وقراءَةُ العامّة: "ولكن كانوا هُمُ الظالِمِيْنَ"، بالنَّصْب على خبر (كان)، على أَنَّ (هُمْ) ضَمِيْرُ فَصْلٍ، أو تَوْكِيْدٌ لواو الجماعَةِ في (كانُوا).

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٤٦؛ ابن جني، المحتسب: ١/ ٣٩٧.
(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٤٦.
(٣) الزخرف: ٧٦.

ومِنْ ذلك أَيْضاً قِراءةُ أبي السَّمَّال، وابْن السُّميفع: ﴿وما تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوْهُ عِنْدَ الله هو خَيْرٌ وأَعْظَمُ أَجْراً﴾[1]، برَفْعِ (خَيْرٌ)، على خبر المُبْتدإ (هو)، ورَفْعِ (وأَعْظَمُ)؛ لأَنَّهُ مَعْطُوْفٌ عليه[2]، والجُمْلة الاسْميَّةُ مَفْعُوْلُ الفِعْل الثَّاني.

وقِراءَةُ غَيْرِهما بنَصْبِ (خَيْراً)، و(أَعْظَمَ)، على المَفْعُوْلِ الثاني للفِعْلِ على أَنَّ (هو) ضَمِيْرُ فَصْلٍ زائِدٌ للتَّوْكِيْدِ لا محَلَّ له مِن الإعْرابِ.

ومِنْهُ قِراءَةُ عيسى بن عُمر[3]: ﴿إنْ تَرَنِ أَنا أَقَلُّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً﴾[4]، برَفْع (أَقَلُّ) على أَنَّ (أنا) مبتدأٌ خَبَرُهُ (أَقَلُّ)، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّة هي المفعول الثاني لفِعْلِ اليقين، أو في مَوْضِع الحال على أنَّ هذا الفِعْلَ للرُّؤْيَة.

وقراءَةُ غَيْرِهِ بنَصْبِ (أَقَلَّ) مَحْمُوْلَةٌ على أَنَّ (أنا) ضَمِيْرُ فَصْلٍ، أو تَوْكِيْدٌ لياء المتكلم المَحذوفة مِنْ (تَرَنِ)، فيَكُوْن مَنْصُوْباً على المَفْعُوْل الثاني، أو الحالِ كما مَرَّ.

ومِنْهُ قراءَةٌ شاذَّةٌ حكاها أبو مُعاذ: ﴿فلَمَّا تَوَفَّيْتَني كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبُ عليْهِم﴾[5]، برَفْعِ (الرَّقِيْبُ) على خَبَرِ (أَنْتَ)، على أَنَّ الجُمْلَة خَبَرُ (كانَ)، وقراءةُ العامَّة مَحْمُوْلة على أَنَّ (أَنْتَ) ضَمِيْرُ فَصْلٍ زائِدٌ للتَّوْكِيْدِ، أو تَوْكِيْدٌ لَفْظيٌّ لاسْمِ (كان) الضَّمير المُتَّصِل[6].

---

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٠٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٣٦٧.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٩٥-٤٩٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١٢٩؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٨٥؛ سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٩٢.

(٤) الكهف: ٣٩.

(٥) المائدة: ١١٧.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٥١٨؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٣٦.

وَمِمَّا جاءَ بالرَّفْعِ في هذه المَسْأَلة على وَفْقِ ما مَرَّ - قَوْلُ قَيْسِ بنِ ذُرَيْحٍ[1]:

أُبَكِّي على لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَها   وكُنْتَ عليها بالمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ

على أنَّ (أَنْتَ) مُبْتدأٌ خَبَرُهُ ما بَعْدَهُ، وقِيْلَ إنَّ الرَّفْعَ يَعُوْدُ إلى أَنَّ القَوافِيَ مَرْفُوْعَةٌ، ويُرْوَى (أَقْدرا) بالنَّصْبِ.

وذكر سيبويه أَنَّ رُؤْبة كان يَرْفَعُ: أَظُنُّ زَيْداً هو خَيْرٌ منك: "وقد جَعل ناسٌ كثيْرٌ مِنَ العَرَبِ (هو)، وأَخواتِها في هذا البابِ بمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُبْتَدأ، وما بَعْدَهُ مَبنيٌّ عليه، فكأَنَّك تقولُ: أَظُنُّ زَيْداً أبوهُ خَيْرٌ منه، [ووجَدْت عَمْراً أَخُوْهُ خَيْرٌ منه]، فمِنْ ذلك أَنَّهُ بَلَغَنا أَنَّ رُؤْبَةَ كانَ يَقُوْلُ: أَظُنَّ زَيْداً هو خَيْرٌ مِنْكَ، ...وكانَ أبو عَمْرٍو يَقُوْلُ: إنْ كانَ لَهُوَ العاقِلُ..."[2].

وبَعْدُ فيَتَبَدَّى لي أَنَّ الأَصْلَ هو الرَّفْعُ؛ لأَنَّ الزِّيادَةَ لا يُصارُ إليها في الغالب، ولأَنَّ الجُمْلَةَ الاسْميَّة أَكْثَرُ ثباتاً، ولذلك فإِنَّ فيما مَرَّ انْزِياحاً مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ لتَحْقِيْقِ تَوْكِيْد الكَلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، وجَذْب الانْتِباه إلى التَّفَكُّرِ فيها وفي دَلالَتِها.

- **كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ، وبايَعْتُهُ يَداً بيدٍ، وبِعْتُ الشَّاءَ شاةً ودِرْهماً:** الأَصْلُ في هذه المُفْرداتِ المَنْصُوْبَةِ الرَّفْعُ على الابْتداءِ، وما بَعْدها الخَبَرُ؛ لأَنَّها تُنْبِئُ عَن الهَيْئَةِ، وهذه الهَيْئَةُ لا تُفْهَمُ مِنَ المُفْرَدِ، ولكنَّ العَرَب وضَعُوْها مَوْضِعَ لَوازِمِها المُفْرَدَة لمبادَرَةِ الوَهْمِ إليها لكَثْرة الاسْتِعْمال مِن غَيْرِ نَظَرٍ إلى أَجْزائِها، كما قِيْلَ[3]، وأَعْرَبوها إعْرابَ الحالِ، على أَنَّ الواو في (ودِرْهماً)

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٥١٨، ١٠/ ٥٢١؛ المبرد، المقتضب: ٤/ ١٠٥؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ١١٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٩٣.

(٣) انظر: مقدمة في النحو لمؤلف مجهول (قيد الطبع بتحقيقي).

بمعنى باء المُصاحَبةِ.

وما مَرَّ يُنْبِئ عن الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ لتَوْكِيْدِ الكلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ.

- **قراءَةُ إبْراهِيْمَ بْنِ أبي عَبْلَةَ: ﴿إنَّما الصَّدَقاتُ للفُقَراءِ والمَساكِيْنِ والعامِلِيْنَ عليها والمُؤَلَّفَةِ قُلُوْبُهُمْ وفي الرِّقابِ... فَرِيْضَةٌ مِنَ الله﴾[1]، برَفْعِ (فَرِيْضَةٌ) على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ عند النُّحاةِ[2].**

وقِراءَة غَيْرِهِ بنَصْبِها مَحْمُوْلَةٌ على أنَّها مَنْصُوْبةٌ على المَصْدَر العامِلُ فيه مَعْنَى الصَّدَقات، فكأنَّ التَّقْدِيْرَ: فَرَضَ الله ذلك فَرِيْضةً، أو على الحال مِنَ الفُقَراء، أو على القَطْعِ، وهو قَوْلُ الفَرَّاءِ[3]، على أنَّ فيها انْزِياحاً مِنَ الرَفْعِ إلى النَّصْب.

ويَظْهَرُ لي أنَّها يُمْكِنُ أنْ تَكُوْنَ خَبَراً للمُبْتَدأ (الصَّدَقاتُ) على أنَّ (للفُقَراء) في موضِعِ نَصْبٍ على الحالِ؛ لأنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إذا قُدِّمَتْ عليها أُعْرِبَتْ حالاً، والمَعْنَى: إنَّما الصَّدَقاتُ فَرِيْضَةٌ مِنَ الله لأَجْلِ الفُقَراءِ، والمساكين، وعليه فإنَّ الأَصْلَ الرَّفْعُ في قِراءَة ابن أبي عَبْلَة، وقراءَةُ غَيْرِه بالنَّصْبِ مَحْمُوْلَةٌ على الانْزِياح مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ لِتَوْكِيدِ هذه اللَّفْظَةِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إليها، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك أنَّ الفَرَّاءَ حَمَلَ قِراءَة النَّصْبِ على القَطْعِ الإعْرابِيِّ لتَحقيقِ المَدْحِ.

- **قراءَةُ أَمِيْرِ المؤمنين عليٍّ: ﴿إذْ قالُوا لَيُوْسُفُ وأَخُوْهُ أَحَبُّ إلى أبينا مِنَّا ونَحْنُ عُصْبَةٌ...﴾[4]،** بنَصْبِ (عُصْبَةً)، على أنَّها حالٌ مِنْ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيْرُهُ: ونَحْنُ نَجْتَمِعُ عُصْبَةً.

---

(١) التوبة: ٦٠.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٧٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٦١؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ٨/ ١٩٢؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ١٩٨.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٢/ ٤٤٤.

(٤) يوسف: ٨.

ويُفْهَمُ مِمَّا في بَعْضِ المَظانِّ[1] أنَّ (عُصْبَةٌ) مِن بابِ الحالِ التّي تَسُدُّ مَسَدَّ الخَبرِ: "والتَّقْدِيْرُ: نَحْنُ نُرى، أو نَجْتَمِعُ، فيَكُوْنُ (عُصْبَةً) حالاً إلاَّ أنَّهُ قَلِيْلٌ جِدّاً، وذلك لأَنَّ الحالَ لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخَبرِ إلاَّ بشُرُوْطٍ ذَكَرَها النُّحاةُ، نَحْوُ: ضَرْبِي زَيْداً قائماً، وأَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيْقَ مَلْتُوْتاً، قالَ ابْنُ الأَنْباريّ: وهذا كما تَقُوْلُ العَرَبُ: إنَّما العامِرِيُّ عِمَّتَهُ ،أي يَتَعَمَّمُ عِمَّتَهُ، وقال الشَّيْخُ: لَيْسَ مِثْلَهُ؛ لأَنَّ (عُصْبَةً) ليس بمَصْدَرٍ، ولا هَيْئَةٍ، فالأَجْوَدُ أنْ يَكُوْنَ مِنْ بابِ: حُكْمُكَ مُسَمَّطاً، قُلْتُ: لَيْسَ مُرادُ ابْنِ الأَنْبارِيِّ إلاَّ التَّشْبِيْهَ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ حَذَفَ الخَبَرَ، وسَدَّ شَيْءٌ آخَرُ مَسَدَّهُ في غيرِ المَواضِعِ المُنْقاسِ فيها ذلك، ولا نَظَرَ لكَوْنِ المَنْصُوْب مَصْدَراً، أو غَيْرَهُ. وقال المُبَرِّدُ: هو مِنْ بابِ: حُكْمُكَ مُسَمَّطاً أي لك حُكْمُكَ مُسَمَّطاً..."[2].

ويَظْهَرُ لي أنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى ما مَرَّ مِنْ تَأْوِيْلٍ، وتَقْدِيْرٍ؛ لأَنَّ الانْزِياحَ من الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ أَوْلَى، ويُخَلِّصُنا من هذا التَّوَهُّمِ، والتَّكَلُّفِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ: ﴿...لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ونَحْنُ عُصْبَةً﴾[3]، بنَصْب (عُصْبَةً)[4].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ الفَرَزْدَقِ: يا لَهْذَمُ حُكْمُكَ مُسَمَّطاً، على أَنَّ الأَصْلَ: حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ (مُرْسَلٌ، غَيْرُ مَرْدُوْدٍ) من حَيْثُ الانْزِياحُ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، ولا مُحْوِجَ إلى فِعْلٍ: حُكْمُكَ ثَبَت مُسَمَّطاً.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٤٤٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٢٨٣.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٤٤٢.

(٣) يوسف: ١٤.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٤٥٣.

والقَوْلُ نَفْسُهُ أيْضاً في قَوْلِ العَرَبِ: إنَّما العامِرِيُّ عِمَّتَهُ، من حَيْثُ الانْزِياحُ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، على أنَّ المَعْنَى: إنَّما العامِرِيُّ صاحِبُ عِمَّتِهِ.

- **قراءَةُ حَفْصٍ، وهارون عن ابن كثيرٍ: ﴿إنَّما بَغْيُكُمْ على أنْفُسِكُمْ مَتاعَ الحَياةِ الدُّنْيا...﴾**[1]، بنَصْبِ (مَتاعَ)، وللنَّحْوِيِّيْنَ في هذا النَّصْبِ خَمْسَةُ أقْوالٍ[2]:

(١) أنَّهُ ظَرْفُ زَمانٍ مَنْصُوْبٌ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: زَمَنَ مَتاعِ الحَياةِ الدُّنيا.

(٢) أنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الحالِ، على أنَّ العامِلَ فيها الاستقرارُ المَفْهومُ من خبرِ المبتدأ (بَغْيُكُم)، وهو (عَلَيْكُم).

(٣) أنَّهُ مَنْصُوْب على المَصْدَر المُؤَكِّد لِفِعْله المَحْذُوف، والتَّقْدِيْرُ: يَتَمتَّعُوْنَ مَتاعَ الحياةِ الدُّنْيا.

(٤) أنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَفْعُول به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: يَبْغُوْنَ مَتاعَ الحياةِ الدُّنيا.

(٥) أنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْل به العامِلُ فيه الاستقرارُ المَفْهومُ مِن الخَبرِ، أو فِعْلٌ مُقَدَّرٌ، أو المَصْدَرُ الَّذي يُعْرَبُ مُبْتدأ خَبَرُهُ مَحْذوفٌ، والتَّقْدِيْرُ: وإنَّما بَغْيُكُمْ على أنْفُسِكم مَذْمُوْمٌ، أو مَكْرُوْهٌ، أوْ مَنْهِيٌّ عنه.

وقراءَةُ السَّبْعَةِ الباقِيْنَ بالرَّفْعِ على خَبَرِ المُبْتَدإ (بَغْيُكُمْ)، أو الخَبَرِ الثاني على أنَّ الأوَّلَ شِبْهُ الجُمْلَةِ (عليكُمْ)، أو على خَبَرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هو مَتاعُ الحياةِ الدُّنيا.

ويَتَبَدَّى لي أنَّ الأوْلَى حَمْلُ قِراءَةِ النَّصْبِ على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، ولا نُحْوِجَ إلى مِثْلِ هذا التَّكَلُّف على أنَّ لَفظة (مَتاعَ) خبَرُ المُبْتَدأ، ومَعَ

---

(١) يونس: ٢٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ١٧٤-١٧٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ١٤٠.

مِن ظُهُوْرِ الضَّمَّةِ حَرَكةُ الانْزِياحِ.

- قِراءَةُ الحَسَنِ، وزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وسَعِيْد بْن جُبَيْرٍ، وغيْرِهم: ﴿قالَ يا قَوْمِ هؤلاءِ بناتي هُنَّ أَطْهَرَ لكُمْ...﴾[1]، بنَصْبِ (أَطْهَرَ)[2] على الحالِ، على أَنَّ العامِلَ فيها مَعْنَى التَّنْبِيْه، أو الإشارة، و(هُنَّ) فَصْلٌ بين الحالِ، وصاحِبِها، كما في قَوْلِ العَرَبِ: أَكْثَرُ أَكْلِي التُّفَّاحَة هي نضِيْجَةً، وهي مَسْأَلَةٌ مَنَعَها بَعْضُ النُّحاةِ، ولذلك عَدَّ (هُنَّ) مُبْتَدأً خَبَرُهُ (لكُمْ)، وهو عَدٌّ فيه تَقَدُّمُ الحَالِ عَلَى عَامِلِهَا المَعْنويّ، وقِيْلَ إِنَّ (نَضِيْجَةً) خَبَرُ كان المَحْذوفة هي واسْمُها.

وقراءَةُ الرَّفْعِ مَحْمُوْلَةٌ على أنَّ (أَطْهَرُ) خبَرَ المُبْتدأ (هُنَّ)، أو خَبَرُ المبتدأ (هؤلاءِ)، أو (بَناتي) على أنَّ (هُنَّ) ضَمِيْرُ فَصْلٍ.

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ الأَصْلَ الرَّفْعُ، وأَنَّ النَّصْبَةَ حَرَكَةُ انْزِياحٍ صِيْرَ إليها لتَوْكيد الكَلمة مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباه إليها، فلا مُحْوِجَ إلى التَّكَلُّفِ، والتَّوَهُّمِ.

- قِراءَةُ نافِعٍ، وابْنِ عامِرٍ، والكسائيّ: ﴿يا بَني آدَمَ قَد أَنزَلْنا عليكُمْ لِباساً يُوارِي سَوءاتِكُمْ ورِيْشاً ولِباسَ التَّقْوى ذلك خَيْرٌ ذلك مِنْ آياتِ الله...﴾[3]، بنَصْبِ (لباسَ التَّقْوَى) عَطْفاً على (لِباساً)[4].

وقراءَةُ غَيْرِهم (ولِباسُ التَّقوى) بالرَّفْعِ للنُّحاةِ فيها خَمْسَةُ أَوْجُهٍ:

(١) أنْ يَكُوْنُ (لِباسُ) مُبْتَدأً خَبَرُهُ الجُمْلة الاسْمِيَّة مِنْ (ذلك خَيْرٌ)، على أَنَّ

---

(١) هود: ٧٨.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٦٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٢٤٧؛ ابن جني، المحتسب: ١/ ٣٢٥.

(٣) الأعراف: ٢٦.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٢٨٨؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٦٣؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٠٩.

الرَّابِطَ اسْمُ الإِشارَةِ.

(٢) أنْ يَكُوْنَ خَبَرَ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وهو لِباسُ التَّقوى، وهو قِوْلُ الزَّجّاج.

(٣) أنْ يكونِ مُبتدأً خَبَرُهُ (خَيْرٌ) على أَنَّ ذلك فَصْلٌ بَيْنَ المبتدأ، والخبرِ، وهو قَوْلُ الحُوْفِيّ.

(٤) أنْ يكون مبتدأ خبرُهُ (خَيْرٌ) على أنَّ (ذلك) بدلٌ مِنْ (لِباسُ)، أو عطفُ بيان له، أو نَعْتٌ.

(٥) أنْ يكون مُبْتدأً خَبَرُهُ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: ولِباسُ التَّقْوَى ساتِرٌ عَوْراتِكُم.

ولعلَّ الوَجْهَ الأَوَّلَ أَظْهَرُها، وأَوْلاها، على أَنَّ الرَّفْع هو الأَصْلُ، وأنَّ قِراءة النَّصْب تَدُوْرُ في فَلَك قِراءَة الرَّفْعِ على أَنَّ النَّصْبَةَ حَرَكَةُ انْزِياحٍ، كما مَرَّ.

- **قَوْلُ العَرَبِ في المَثَلِ**: "أَغُدَّةً كغُدَّةِ البَعِيْرِ، ومَوْتاً في بَيْتِ سلوليَّةٍ"[1]، بنَصْبِ (غُدَّةً)، و(مَوْتاً)، ورَفْعِهما، على أَنَّهما مِنْ باب المَنْصُوْبِ على المَصْدَرِ، والعامِلُ فيه مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: أَأُغَدُّ. غُدَّةً، وأَمُوْتُ مَوْتاً في بَيْت سَلُوليَّة.

والرَّفْعُ على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُه: أَغُدَّتي غُدَّةُ بعِيْرٍ، وأَمَوْتي مَوتٌ في بيتِ سَلُوليّةٍ، وقِيْل إنَّ الزُّبَيْرَ اخْتارَ الرَّفْعَ الَّذي ورَدَ في (مَجْمَعِ الأَمْثال)، بلا هَمزةِ اسْتِفْهامٍ: "غُدَّةٌ كغُدَّةِ البَعِيْرِ، ومَوْتٌ في بَيْتِ سلوليَّةٍ، ويُرْوَى: (أَغُدَّةً ومَوْتا)، نَصْباً على المَصْدَرِ أي أَوْغَدُّ إِغْداداً، وأَمُوْتُ مَوْتاً"[2].

ويَظْهَر لي أَنَّ الأَصْلَ الرَّفْعُ؛ لأَنَّ الجُمْلة الاسْمِيَّة تُنْبِئُ عن الثَّبات، وعَدَمِ

---

(١) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٢٦٠؛ العسكري، جمهرة الأمثال: ١/ ١٠١؛ الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٠٧؛ الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب: ١/ ٦٨.

(٢) الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٥٧.

التَّغيُّرِ، ولذلك حَدَثَ الانْزِياحُ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ؛ لِتَحْقِيْقِ تَوْكِيْدِ الكلمة مَوضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إليها للتَّفَكُّرِ فيها وفي دَلالَتِها.

وقَدْ يُحْمَلُ هذا المَثَلُ على الانْزِياحِ من النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ كما في: صَبْرٌ جَمِيْلٌ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ عِنْد النُّحاة: صَبْري أو أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيْلٌ، أو صَبْرٌ جَمِيل أَمْثَلُ، على أنَّ في التَّقْدِيْرِ الأَخِيْرِ حَذْفَ الخَبَرِ، والأَصْلُ: صَبْراً جَمِيْلاً.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هذه المَسْأَلَةِ أَيْضاً قَوْلُهُمْ في المَثَلِ: "أَغَيْرَةً وجُبْناً"[1]، وهو قَوْلٌ عَيَّرَتْ به امْرَأَةٌ زَوْجَها الَّذي تَخَلَّفَ عن عَدُوِّهِ، وبَقِي في بَيْتِه، وضَرَبَها حِيْنَ رَآها تَنْظُرُ إلى قِتالِ الناس، على أَنَّ النَّصْبَ على المَصْدَرِ، والعامِلُ فيه مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَتَغارُ غَيْرَةً، وتَجْبُنُ جُبْناً، أو على المَفْعُول به، والعامِلُ فيه مَحْذوفٌ: أَتَجْمَعَ غَيْرَةً وجُبْناً.

ويُمْكِنُ أن يعامَلَ هذا المَثَلُ مُعامَلَةَ سابِقِهِ مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والتَّأْوِيْلُ، والانْزِياحُ على الرَّغْمِ من أَنَّهُ رُوِي بالنَّصْب في مظانِّ المثل العربيّ.

والقَوْلُ في المَثَلِ: "أَكَسْفاً، وإِمْساكاً"[2] كالقَوْلِ في سابِقِهِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُرْوَ بالرَّفْعِ وهو يُضْرَبُ للعَبُوْسِ البَخِيْلِ.

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٥٨؛ أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٢٦١؛ الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب: ١/ ٢٦٥.

(٢) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٢٦٢؛ الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٥٣؛ الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب: ١/ ٢٩٥؛ الزبيدي، تاج العروس (كسف، ٢٤/ ٢٠٩).

الانْزِياحُ مِنَ النَّصْب إلى الرَّفْع

يتبَدَّى لي أنَّ الانْزِياحَ مِنَ النَّصْب إلى الرَّفْعِ أقَلُّ في الكلامِ العربيِّ مِنَ الانْزِياحِ من الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، وهي مَسْأَلَةٌ قد تَعُوْدُ إلى أنَّ الضَّمّة عَلَمٌ للإسنادِ في الجملة الاسْمِيَّة، أو الفِعْلِيَّة، وأنَّ الفَتْحَةَ حَرَكَةٌ يُصارُ إليها في الفَضَلات كالحالِ، والتَّمْييز، والمَفْعُوْلِ له، وغير ذلك مِمَّا يُمْكِنُ إخْضَاعُهُ لسُلْطانِ الوظيفَةِ الدَّلاليَة لا التَّرْكيبيَّة، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك ما يُوْسَمُ عند الكوفِيِّيْن بالنَّصْبِ على القَطْعِ، والتَّمامِ، ولَسْتُ مع إبراهيْم مُصْطَفى مِنْ حَيْثُ إنَّ الفَتْحةَ حَرَكَةُ تَخْفِيْفٍ، أو وسِيْلَةٌ لوَصْلِ الكلام فقط، ومِمَّا يُمْكِنُ إخْضاعُهُ لسُلْطانِ الانْزِياحِ مِن هذه المَسْأَلة:

(١) الانْزِياحُ من النَّصْب على اسْم (إنَّ) إلى الرَّفْعِ:

مِمَّا يُمْكِن عَدُّهُ من ذلك:

- قَوْلُ العَرَبِ: إنَّ بك زَيْدٌ مَأْخُوْذٌ[1]: ذَهَبَ النُّحاةُ إلى أنَّ اسْم (إنَّ) في هذا المِثالِ ضَمِيْرُ الشَّأْن المَحْذُوْفِ، وهو حَذْفٌ جائِزٌ؛ لأنَّ اسْمَها ليسَ مَوْجُوْداً.

ويتَبَدَّى لي أنَّ هذا القَوْلَ يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ:

(أ) على أنَّ (إنَّ) بمعنى (نَعم)، فيكون (زَيْدٌ) مُبْتَدأ خَبَرُهُ (مَأْخُوْذٌ)، والجارّ والمَجْرُوْرَ يَتَعَلَّقُ بالخَبَرِ.

(ب) على أنَّ الأَصْلَ في اسْم (إنَّ) أن يكون مَرْفُوْعاً على مَذْهَبِ التَّوْليديّيْن، والتَّحْويليِّيْنَ الَّذين تَبِعَهُم فيه بَعْضُ الدَّارسين العَرَب المُحْدَثيْنَ.

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٣٢٠.

(جـ) على أنَّ لِسانَ المُتكلِّمَ قَد انْزاحَ مِن النَّصْبِ إلى الرَّفْع لجَذْب الانْتِباه إلى الكلمة مَوْضِع الانْزِياحِ لتَوْكِيدِها.

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُوْلِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُوْنَ»[1]، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الحَدِيْثِ انْزِيَاحاً مِنْ نَصْبِ (المُصَوِّرُوْنَ) عَلَى اسْمِ (إِنَّ) إِلَى رَفْعِهَا، وَقِيْلَ إِنَّهَا خَبَرُهَا، عَلَى أَنَّ اسْمَهَا (مِنْ أَشَدِّ) عَلَى زِيَادَةِ (مِنْ)، وَيُعَزِّزُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ حَذْفُهَا فِي إِحْدَى رِوَايَتَيْنِ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ..."، وَقِيْلَ إِنَّ اسْمَ الحَرْفِ النَّاسِخِ ضَمِيْرُ الشَّأْنِ المَحْذُوْفِ، عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً...المُصَوِّرُوْنَ) عَلَى أَنَّ (المُصَوِّرُوْنَ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَةِ (مِنْ أَشَدِّ...).

وَمِنْهُ أَيْضاً قِرَاءَةُ نَافِعٍ، وابْنِ عَامِرٍ، وَغَيْرِهِمَا: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2]، عَلَى أَنَّ فِي (هَذَانِ) انْزِيَاحاً مِنَ النَّصْبِ (هَذَيْنِ) عَلَى اسْمِ (إِنَّ) عَلَى الرَّفْعِ، وَلِلنَّحْوِيِّيْنَ فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ أَوْجُهٌ مِنْهَا أَنَّ (إِنَّ) بِمَعْنَى (نَعَمْ)، عَلَى أَنَّ (هَذَانِ) مُبْتَدَأ، وَأَنَّ اسْمَهَا ضَمِيْرُ الشَّأْنِ المَحْذُوْفِ، عَلَى أَنَّ (هَذَانِ) مُبْتَدَأ، وَمَا بَعْدَهُ (لَسَاحِرَانِ) الخَبَر، وَالجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ خَبَرُ الحَرْفِ النَّاسِخِ، وَأَنَّ (هَذَانِ) اسْمُهَا عَلَى لُغَةِ مَنْ يُلْزِمُوْنَ المُثَنَّى الأَلِفَ[3].

- قَوْلُ العَرَبِ: عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هو؟: ذَكَرَ ابن هِشام[4] أَنَّهُ يَجُوْزُ رَفْعُ (زَيْدٌ) فِي هذا القَوْلِ؛ لأنَّهُ (مَنْ) نَفْسُها في المعنى، على أنَّه مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ (مَنْ هو)،

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ٢٣١، ٣/ ١٧٧، ابن مالك، شواهد التوضيح: ١٤٨، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزينة: ١٤/ ٩٢، السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٢١٦.

(٢) طه: ٦٣.

(٣) انظر التفصيل في هذه الأوجه: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٦٥-٦٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٤٥٥.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٦/ ٦٣٩.

وأنَّ جُمْلَةَ (زَيْدٌ مَنْ هو) في مَحَلِّ نَصْبٍ، على أنَّها سادَّةٌ مَسَدَّ مَفْعُوْلَي (علم).

ويَظْهَرُ لي أنَّ في هذا التَّأْوِيْلِ بُعْداً؛ لأنَّ رَفْعَ (زَيْد) لا يَصِحُّ إلاَّ في التَّعليق في هذه المَسْأَلة، وعليه فإنَّني أَذْهَبُ إلى أنَّ أَصْلَ هذا القَوْلِ هو: عَلِمْتُ زيْداً مَنْ هو؟ على أنَّ الجُمْلة الاستِفْهاميَّةَ سادَّةٌ مَسَدَّ المَفْعُوْل الثَّاني، على أنَّ فيه انْزِياحاً من النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ لجَذْبِ الانتباهِ إلى الكلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ لتَوْكيدِها.

(٢) الانْزِياحُ من النَّصْب على المفعول به إلى الرَّفْعِ على خبر المبتدأ في جوابِ السُّؤالِ:

يتَبَدَّى هذا الانْزِياحُ فيما يَأْتي:

- قَوْلُ رُؤْبة جواباً للسُّؤَالِ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟: خَيْرٍ عافاكَ اللهُ[1]، على أنَّ التَّقْدِيْرِ: على خَيرٍ، فَحُذِفَ الخافِضُ، وبَقِيَ عَمَلُهُ: على خَيْرٍ، وهذا الجَرُّ يُعَزِّزُ ما ذَهَبَ إليه سيبَوَيْهِ من حَيْثُ إنَّ (كَيْفَ) ظَرْفٌ في مَحَلِّ نَصْبٍ بمَعْنَى: في أيِّ حالٍ، أو: على أيِّ حالٍ.

وكيْفَ عندَ الأَخْفَشِ، والسِّيرافيِّ اسْمٌ لا ظَرْفٌ، فتكون عندَهما في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خَبَرِ الابْتِداء مَعَ المُبْتَدَأ، وفي مَوْضِعِ نَصْبٍ مع غَيْرِه، وهي مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى من الإبْدالِ منها، كما في قَوْلِكَ: كيفَ زَيْدٌ؟ أَصَحِيْحٌ أم سَقِيْمٌ؟ وكيْفَ جاءَ زَيْدٌ؟ أَراكِباً أَمْ غَيْرَ راكِبٍ؟.

وقِيْلَ:إنَّ حَذْفَ الخافِضِ وبقاءَ عَمَلِهِ لا يُصارُ إليه إلاَّ فيما يَكْثُرُ اسْتِعْمالُهُ، وإنَّ قَوْلَ رُؤْبَةَ يُعَدُّ مِنْ باب الشَّاذِّ الَّذي لا يُقاسُ عليه[2].

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣/ ٤١٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣١١؛ المبرد، المقتضب: ٣/ ١٧٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١١٩؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٢٦٥.

وحَرْفُ الجَرِّ المَحْذوف ذُكِرَ في روايةٍ أخرى: "وأنَّ بَعْضَهُم قِيْلَ له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فقالَ: كَخَيْرٍ، أي: على خَيْرٍ، وقِيْلَ المَعْنَى بخَيْرٍ..."[1].

ويَظْهَرُ لي أنَّ الالْتِجاء إلى الانْزِياح يُخَلِّصُنا من هذا الحَذْفِ غَيرِ المَقِيْس؛ على أنَّ النَّصْبَ هو الأَصْلُ ظَرفاً كانت (كَيْفَ)، أو اسْماً، كما مَرَّ، وهو انْزِياحٌ يُسْهِمُ في توكِيْدِ هذه اللَّفْظَةِ مَوْضع الانْزِياح بجَذْب الانْتِباه إليها.

والقَوْل نَفْسُهُ فيما رُوِيَ عن بَعْضِ العرب أنَّه يُقالُ في جواب: كيْفَ أَصْبَحْتَ؟: صالِحٌ، على تَقْدِيْرِ: أنَا صالِحٌ، على الرَّغْمِ من أنَّ الجَوابَ الَّذي يَجِيْءُ على وَفْقِ السُّؤال هو: صالحاً، على تَقْدِيْرِ: أَصْبَحْتُ صالحاً.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في جَوابِ: ما الَّذي فَعَلْتَ: خَيْرٌ، على تَقْدِيْرِ: الذي فَعَلْتُ خَيْرٌ، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ القِياسَ أنْ يُقالَ: خيراً، على تَقْدِيْرِ: فَعَلْتُ خيراً، كما في جَوابِ: ما فَعَلْتَ؟: خَيْراً.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِي عَمْرٍو: ﴿وَيَسْأَلونَكَ ماذا يُنْفِقونَ قُلِ العَفْوُ...﴾[2]، برَفْعِ (العَفْوُ) على أنَّ (ما) اسْمُ اسْتِفْهامٍ مُبْتَدأ خَبَرُهُ (ذا) المَوْصُوْلةُ وصِلَتُها، ولذلك وَقَعَ جَوابُها مَرْفُوْعاً، ولم يُصَرْ إلى عَدِّ (ماذا) اسْم اسْتِفْهامٍ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ به لئلاَّ يَقَعَ جَوابُها مَنْصُوْباً (العَفْوَ) كما في قِراءَةِ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو مِنَ القُرَّاءِ السَّبْعة لتَتَحَقَّقَ المُناسَبَةُ بينها وبَيْنَ جوابِها، وهو الأَحْسَنُ عِنْدَ النُّحاةِ كما في قَراءَة النَّصْبِ: "والتَّقْدِيْرُ: أَنْفَقُوا العَفْوَ، وهذا هو الأَحْسَنُ، أعْنِي أنْ يُعْتَقَدَ في حال الرَّفْعِ كَوْنُ (ذا) مَوْصُوْلَةً، وفي حالِ النَّصْبِ

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣/ ١٢؛ المرادي، الجنى الداني: ٨٤؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ١٩٥؛ المالقي، رصف المباني: ٢٠٠.

(٢) البقرة: ٢١٩.

كَوْنُها مُلْغاةً، وفي غَيْرِ الأَحْسَنِ يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ بكَوْنِها مُلْغاةً مَعَ رَفْعِ جَوابِها، ومَوْصُوْلَةً مَعَ نَصْبِهِ..."[1].

ولَعَلَّ ما أَلْجَأَ النُّحاةَ إلى تَوَهُّمِ كَوْنِ (ماذا) مُرَكَّبَةً من (ما) الاسْتِفهاميّة، و(ذا) المَوْصُوْلَة -تحقِيْقُ المناسَبَةِ بينَ الجواب والسُّؤالِ رَفعاً، ونَصْباً، ولا نُحْوِج إلى ذلك؛ لأنَّ انْزِياحَ اللِّسان من النَّصْب إلى الرَّفْعِ يُخَلِّصُنا من هذا التَّوَهُّمَ، ويُحَقِّقُ المناسَبةَ فَضْلاً عن تَحْقِيْقِ مَعْنًى يَكْمُنُ في تَوْكِيدِ الكلمة مَوْضِعِ الانْزِياح بجَذْبِ الانْتِباه إليها.

ومن ذلك أَيْضاً قِراءَةُ زَيْدِ بن عليٍّ ﴿ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالوا خَيْراً﴾[2] برَفْعِ (خَيْرٌ)[3]، وجاءَ في (الكشَّاف): "فإنْ قُلْتَ: لِمَ رَفَعَ الأَوَّلَ، ونَصَبَ هذا؟ قُلْتُ: فَصْلاً بينَ جَوابِ المُقِرِّ، وجَوابِ الجاحِدِ"[4]، ويَحْمِلُ السَّمِيْنُ الحلبيُّ كلامَ الزَّمخشريّ السَّابق على العُدُولِ: "يَعْنِي أَنَّ هؤلاءِ لَمَّا سُئِلوا لم يَتَلَعْثَمُوا، وأَطْبَقُوا الجَوابَ على السُّؤالِ بيِّناً مَكْشُوْفاً مَفْعُوْلاً للإنْزالِ، فقالُوا: خَيْراً، وأُولئك عَدَلُوا بالجَوابِ عن السُّؤالِ، فقالوا: هو أَساطِيْرُ الأَوَّلِيْنَ، وليس هو من الإنْزالِ في شيْءٍ"[5].

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٤٠٨-٤٠٩؛ جمال الدين محمد بن حسن بن محمد الفاسي الحلبي (ت: ٦٥٦هـ)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، دراسة وتحقيق الطالب سعد الشلاحي، رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة الكويت، بإشراف د. محمد الطويل، مارس (٢٠٠٠م، ورقة: ١٥٩).

(٢) النحل: ٣٠.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٢١٤؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٠٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٤٨٧.

(٤) الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٠٧.

(٥) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٢١٤.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وإذا قِيْلَ لَهُمْ ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا أَساطِيْرُ الأَوَّلِيْنَ﴾[1] برَفْعِ (أساطِيْرُ الأَوَّلِيْنَ) على خَبَرِ مُبْتَدأ مُضْمَرٍ عند النُّحاةِ، كما مَرَّ، على أنَّ (ما) اسْمُ اسْتفهامٍ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ خبَرُهُ اسْمُ المَوْصُوْلِ (ذا)، وصِلَتُهُ لتحقيق الانْسِجام بين السُّؤالِ، وجوابِهِ.

ولعلَّ ما يُحَقِّقُ هذا الانْسِجامَ على أنَّ (ماذا) اسْمُ اسْتِفْهامٍ قِراءَةُ قَوْلِهِ تَعالَى: (أساطِيْرَ) بالنَّصْبِ، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: أَنْزَلَ أساطِيْرَ[2].

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ لبيد[3]:

ألا تَسْأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ

على أنَّ (نَحْبٌ) المَسْبُوْقَ بهَمْزَةِ الاستِفْهام بدَلٌ من (ذا) الاسْمِ المَوْصُوْلِ الواقع خَبَراً عن (ما) الاستِفهاميَّة لتحقيق الانْسجام -كما مَرَّ- بينَ السُّؤالِ، وجَوابه.

(٣) الانْزِياحُ مِنَ النَّصْبِ إلى الرفْع بعدَ (أن) النَّاصبة للمضارع المفْصول عنها بـ(لا) النَّافية:

ذَكَرَ النُّحاةُ[4] أنَّ الأَحْسَنَ أنْ تُفْصَل (أن) المخفَّفةُ مِن الثَّقِيلَة عن الفِعْل إذا لم يكُنْ للدُّعاء، أو جامِداً بـ(لا)، أو (لَنْ)، أو (لم)، أو حَرْفَ تَنْفِيسٍ.

ويَظْهَرُ لِي أنَّ (لا) الفاصِلةَ بينَها وبَيْنَ المُضارِعِ الأَصْلُ في (أنْ) مَعَها أنْ

(١) النحل: ٢٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٢٠٦-٢٠٧؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٠٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٤٨٤.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٢٢٩؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ٤٣٩؛ ثعلب، مجالس الثعلب: ٤٦٢؛ ابن سيده، المخصص: ١٤/ ١٠٣.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٩٢.

تَكُوْنَ ناصِبَةً للمُضارِعِ؛ لأنَّها لا تَعْمَلُ في هذا الفِعْلِ على خِلافِ (لَنْ)، و(لَمْ)، وحَرْفِ التَّنْفِيْسِ الَّذي يُعَدُّ العامِلَ في رَفْعِ المُضارِعِ على المَذْهَبِ الكوفيّ.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذْهَبُ إليه أنَّ ما وَرَدَ في القرآن الكرِيْمِ مِنْ مَواضِعَ رُفِعَ فيها الفِعْلُ بعدها مَفْصُوْلَةً عَنْهُ بـ(لا) تكادُ تكونُ نادِرَةً إذا اطْمَأَنَّ الباحِثُ، أو القارِئُ إلى ما وَصَلَ إلينا مِنْ شواهِدَ في غَيْرِ القرآنِ الكريْمِ.

ومِمَّا يُعَدُّ من ذلك قراءةُ أبي عَمْرِو بْنِ العلاء، وحَمْزَةَ، والكسائيّ: ﴿وحَسِبُوا ألاَّ تكُوْنُ فِتنةٌ﴾[1]، برَفْعِ (تكُوْنُ) على أنَّ (أنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقيلَة، اسْمُها ضَمِيْرُ الشَّأْنِ المَحْذُوْفِ.

ويُعَزِّزُ هذا الانْزِياحَ مِنَ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ قراءةُ القُرَّاء الآخرِيْنَ بنَصْبِ (تكُوْنَ) بـ(أنْ) مَفْصُوْلَةً عَنْهُ بـ(لا).

وقُيِّدَ كَوْنُ (أنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيْلَةِ بِأَنْ تَكُوْنَ مَسْبُوْقَةً بما يُنْبِئُ عن اليَقِيْنِ، ولذلك تُوُهِّم أنَّ (حَسِبَ) في هذه الآيَةِ لليَقِيْنِ لا للشَّكِّ إذا عُدَّتْ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيْلَةِ، وللشَّكِّ إذا عُدَّتْ ناصِبَةً للمُضارِعِ، ولعلَّ حَمْلَ الآيَةِ على ظاهِرِها يُعَزِّزُ كَوْنَها فيه ناصِبَةً للمُضارِعِ.

وعلى الرَّغْمِ مِنْ هذا القَيْدِ فإنَّ في العربيَّة شواهِدَ لا تَخْضَعُ فيها (أنْ) لسُلْطانِه، كما في قولِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ[2]:

أَرْجُوْ وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها ... وما إخالُ لَدَيْنا مِنْك تَنْوِيْلُ

على أنَّ (أنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيْلَة رُفِعَ الفِعْلُ بَعْدَها على الرَّغْمِ مِنْ وُقُوْعِها

---

(١) المائدة: ٧١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٦٥؛ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٥٨.

بعد ما ليس بيقِيْنٍ (أَرْجُوْ، وآمُلُ)، وهي مَسْأَلَةٌ جَعَلَتِ النُّحاةَ يُخْضِعونَ هذا الشَّاهِدَ لسُلْطانِ التَّأْوِيْلِ:

(١) أنَّها ناصِبَةٌ للمُضارِعِ على أنَّها أُهْمِلَتْ حَملاً على (ما) المَصْدَرِيَّة؛ لأنَّها لو كانَتْ مُخَفَّفَةً لَفُصِلَ بَيْنَها وبَيْنَ المُضارِعِ.

ومِنْ إهْمالِها في هذه المَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوْسَكُما ... وحَيْثُمـا كُنْتُمـا لُقِّيْتُمـا رَشَـدَا

أَنْ تَقْـرآنِ على أَسْمـاءَ ويْحَكُمـا ... مِنِّي السَّلامَ وأَلاَّ تُشْعِرا أَحَـدَا

على أنَّ (أنْ) أُهْمِلَتْ حَمْلاً على (ما) المَصْدَرِيَّة، ولَيْسَتْ مُخَفَّفَةً مِن الثَّقِيْلَة؛ لأنَّها لم تُسْبَقْ بِفِعْلٍ يُنْبِئُ عن العِلْمِ، واليَقِيْنِ، ولم يُفْصَلْ بَينَها وبيْنَ المُضارِعِ بفاصِلٍ.

(٢) أنَّها عند الكوفيِّيْنَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيْلَة على أنَّ وُقُوْعَها مَوْقِعَ (أن) النَّاصِبَةِ شاذٌّ، كوُقُوْعِ النَّاصِبَةِ مَوْقِعَها، كما في قَوْلِ جَرِيْرٍ[2]:

نَرْضَى عَنِ النَّاسِ إنَّ النَّاسَ قد عَلِمُوا ... أنْ لا يُـدانِيْنا مِـنْ خَلْقِـهِ أحَـدُ

على أنَّ القِياسَ رَفْعُ (يُدانِيْنَا) كما قِيْلَ.

ومِمَّا أُهْمِلَتْ فيه (أنْ) حَمْلاً على ما مرَّ قَوْلُ القاسمِ بْنِ مَعْنٍ[3]:

إنِّي زَعِيْـمٌ يا نُوَيْـ ... ـقَةُ إنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزاحِ

أنْ تَهْبِطِيْنَ بِلا قَوْ ... مٍ يَـرْتَعُوْنَ مِـنَ الـطِّلاحِ

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٤٦٣، ٤٥/ ٣٦٦؛ ثعلب، مجالس الثعلب: ٣٢٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ١٥.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٤٥٥-٤٥٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٢٠٤.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٤٦٣؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ١٣٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ٩.

على أنَّ القَوْلَ فيها في هذا الشَّاهد كالقول فيها في الشَّاهِدِ السَّابِقِ.

ومِمَّا يُحْمَلُ على الشُّذُوْذِ في هذه المَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُوْنَ فجادُوا　　　قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بأَعْظَمِ سُؤْلِ

على أنَّ في هذا القَوْلِ شُذوذَيْنِ أَحَدُهُمَا عَدَم الفَصْلِ بَيْنَ (أَن) المُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيْلة، والآخَرُ إهمالُها بعد العِلْم حَمْلاً على (ما)، كما مَرَّ[2].

ومِمَّا يُعَدُّ من ذلك قراءَةُ العامَّةِ: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[3]، برفْعِ (يَرْجِعُ) على أنَّ (أَنْ) مُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقِيْلَة لوُقُوعها بعد فِعْل اليقِيْنِ (يَرَوْنَ)[4].

وقراءَةُ أَبِي حَيْوَةَ، والشَّافِعِيِّ، وأبان بنَصْب هذا الفِعْلِ، على أنَّ الرُّؤْيَة بَصَرِيَّةٌ.

ويتَبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أنَّ النُّحاة لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُخْضِعُوْا للتَّأْوِيْلِ، أو التَوَهُّم -كُلَّ ما لا يَخْضَعُ لسُلطانِ ما تَوَصَّلُوا إليه مِنْ قَواعِدَ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ باب الانْزِياحِ في هذه المَسْأَلَة -قراءَةُ ابْني مُجاهِدٍ، وعباسٍ: ﴿لِمَنْ أَرادَ أن يُتِمُّ الرَّضاعَةَ﴾[5]، برَفْعِ (يُتِمُّ)، على أنَّ (أنْ) النَّاصِبَةَ أُهْمِلَتْ، كما مَرَّ، وهو قَوْلُ البصريِّيْنَ، وأنَّها المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيْلَةِ على المَذْهَب الكُوْفِيِّ[6].

ولا يَخْفَى أنَّ الحَمْلَ على الانْزِياح من النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ- أَوْلَى مِنَ التَّوَهُّم،

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٦٧.
(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٦٥-٣٧٠.
(٣) طه: ٨٩.
(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٦٨-٣٧٠؛ ٨/ ٩٠-٩١.
(٥) البقرة: ٢٣٣.
(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٤٦٣-٤٦٤.

والتَّأْوِيْلِ؛ لأنَّ فيه إنْباءً عَنْ مَعْنَى جُذِبَ الانْتِباهُ إليه، وهجْراً لهذا التَّوَهُّمِ.

ومِنْه قَوْلُهُ تَعالى: ﴿**أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِما في صُحُفِ مُوْسَى... أَلاَّ تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى**﴾[1]، على أنَّ (أنْ) مُخَفَّفَةٌ من الثَّقِيْلَةِ، وأنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْها، ومِمَّا في حَيِّزِها في مَوْضِعِ جَرٍّ على البَدَلِ من (ما) في (بِما في صُحُفِ مُوْسَى)، أوْ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: ذلك أنْ لا تَزِرُ، أو: هو أنْ لا تَزِرُ، أو في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، والتَّقْدِيْرُ: أَعْني أنْ لا تَزِرُ[2].

وليس بِمُسْتَبْعَدٍ حَمْلُ هذه الآيَةِ على الانْزِياحِ مِنَ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ النَّصْب لم يُقْرَأ بِهِ.

(٤) الانْزِياحُ من نَصْبِ المَعْطُوْفِ على اسْم (إنَّ) إلى رَفْعِهِ:

مِمَّا يُمْكِنِ عَدُّه من ذلك:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿**إنَّ اللهَ وملائكَتَهُ يُصَلُّوْنَ على النَّبِيِّ**﴾[3]، بِنَصْبِ (وملائِكَتَهُ) عَطْفاً على اسم (إنَّ)، على أنَّ خَبَرَها (يُصَلُّوْنَ على النَّبِيِّ)، على أنَّ المُرادَ أنَّ اللهَ ومَلائِكَتَهُ يُصَلُّوْنَ على النَّبِيِّ، أو أنَّهُ خَبَرٌ عَن (والملائكة)، وأنَّ خَبَرَ لَفْظِ الجلالَةِ مَحْذُوْفٌ؛ لأنَّ في الصَّلاتَيْنِ تَغايُراً، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿**هو الذي يُصَلِّي عليْكُمْ وملائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّوْرِ...**﴾[4]، على أنَّ (وملائكَتُهُ) مَعْطُوْفَةٌ على فاعل (يُصَلِّي) المُسْتَتِرِ وجوباً، وهو عَطْفٌ جائِزٌ لوجود الفاصِلِ بينهما (عَلَيكُمْ)، أو مُبْتَدأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ، والتَّقْدِيْرُ:

---

(١) النجم: ٣٦-٣٨.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ١٠٢-١٠٣.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) الأحزاب: ٤٣.

وملائكَتُهُ يُصَلُّوْنَ، على الرَّغْمِ مِن أنَّ النُّحاة قد ذكروا أنَّهُ لا يجُوْزُ حَذْفُ الخَبَرِ المَدْلُوْلِ عليه بالخَبَرِ الآخَرِ إذا اخْتَلَفَ مَدْلُوْلُ هذين الخَبَرَيْنِ إذا صِيْرَ إلى أنَّ صَلاةَ اللهِ تُغايِرُ صَلاةَ الملائِكَةِ[1].

وقراءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ المَرْوِيَّة عن أبي عمرو بن العلاء: (ومَلائِكَتُهُ) بالرَّفْعِ، فيها وجْهان:

(أ) أنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على مَحَلِّ اسْمِ (إنَّ) قَبْلَ دُخُوْلِها.

(ب) أنْ تَكُوْنَ مُبْتَدأً خَبَرُهُ مَحْذُوْفٌ، على مَذْهَبِ البصريِّيْنَ.

ولعلَّ في حَمْلِ هذه القِراءَةِ على الانْزِياحِ لتَحقيقِ المَعْنَى المُرادِ، وتَوْكِيد الكلمة مَوْضِعِ الانْزِياحِ - هَجْراً للتَّأْوِيْلِ، والتَقْدِيْرِ.

ويَتَكِئُ التَّوليديُّونَ التَّحْويلِيُّونَ الَّذيْنَ تَبِعَهُمْ إبْراهيم مُصْطَفى في (إحْياءِ النَّحْوِ) على هذه القِراءة مِنْ حَيْثُ إنَّ المَنْصُوْب بعد (إنَّ) مُبْتَدأٌ لا اسْمُها على أنَّ الفَتْحَةَ حَرَكَةُ اقْتِضاءِ اقْتَضَتها طبيعَةُ اللُّغَةِ؛ لأنَّ (إنَّ) عِنْدهم عُنْصُرٌ مِن عناصِر التَّحْوِيْلِ جِيْءَ به لأَجْلِ المَعْنى، وهو التَّوْكِيْدُ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إنَّ الَّذيْن آمَنُوا والَّذين هادوا والنَّصارَى والصَّابِئِيْنَ مَن آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صالِحاً فلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[2]، وقَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إنَّ الَّذيْن آمَنُوا والَّذيْنَ هادوا والصَّابِئِيْنَ والنَّصارَى والمَجُوْسَ والَّذين أَشْرَكُوا إنَّ اللهَ يَفْصِلُ بينَهُم يَوْمَ القيامَةِ﴾[3]، على أنَّ (والصَّابِئيْنَ) في هذين القَوْلَيْنِ مَعْطُوْفٌ على اسْمِ (إنَّ) في اللَّفْظِ، والمَوْضِعِ.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٢٦، ١٤١؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٤/ ٢٣٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٢٤٨.

(٢) البقرة: ٦٢.

(٣) الحج: ١٧.

ولكنَّ هذا العَطْفَ لا يُطالِعُنا في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ الَّذين آمَنُوا والَّذيْن هادُوا والصَّابِئُوْنَ والنَّصارَى مَنْ آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صالِحاً فلا خَوْفٌ عليْهِم ولا هُمْ يَحْزَنُوْن﴾[1]، بِرَفْعِ (والصَّابِئُوْنَ) في قراءَة الجُمْهُوْرِ، ولِلنَّحْوِيِّيْنَ في هذه القراءَة تِسْعَةُ أَوْجُهٍ[2].

(١) أنْ يَكُوْنَ مُبْتَدأً حُذِفَ خَبَرُهُ لدلالَةِ خَبرِ الأَوَّل عليه، والتَّقْدِيْرُ: إنَّ الَّذين آمَنُوا والَّذيْن هادُوا مَنْ آمَنَ بالله واليَوْمِ الآخِرَ، والصَّابِئُوْنَ كذلك، كما في: إنَّ زَيداً وعَمْرٌ قائِمٌ، على أنَّ التَّقْدِيْر: إنَّ زَيْداً قائِمٌ وعَمْرٌو كذلك، وأنَّ النيَّة فيما بَعْدَ الواوِ التَّأْخِيْرُ، وهو قَوْلِ البصريِّيْنَ.

ويَجُوْز أَنْ يَكُوْنَ خَبَرُ (إنَّ) هو المَحْذُوْف، كَمَا فِيْ قَوْلِ مالِكِ بِن العَجْلان[3]:

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأَنْتَ بِما   عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: ونَحْنُ راضُوْن، وأنْت كذلك.

وقَوْلِ ضَابِئ البُرْجُمي[4]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِها لَغَرِيْبُ

عَلَى أَنَّ التَقْدِيْرَ: فإنِّي غَرِيْبٌ وَقَيَّارٌ بِها غرِيْبٌ، على أَنَّ المَحذوفَ خَبَرُ (قَيَّار) لوُجُوْد اللام المُزْحلَقَةِ فِي خَبَرِ (إنَّ)؛ لئلاَّ تَقَع هذه اللاَّم في خَبَرِ المُبْتَدإِ؛ لأَنَّ وُقُوعَها فيه يُعَدُّ مِنْ باب القِلَّة، والضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّة.

---

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٥٣-٣٦٢؛ الزمخشري، الكشاف: ١/ ٦٣١-٦٣٢؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ٣١٢؛ الزجاج، معاني القرآن وإعراب: ١/ ٢٣٧.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٦٠٨، ٤/ ٣٥٤.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ١٧، ٤/ ٣٥٤.

ومِنْ ذلك قَوْلُ بِشْرِ بنْ خَازِم[1]:

وإلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُمُ   بُغاةٌ ما بَقِيْنا في شِقاقِ

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: أنَّا بُغاةٌ وأنْتُم كذلك.

ويُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ ضَمِيْرُ الرَّفْعِ المُنْفَصِل (أنْتُمْ) حالاً محَلَّ ضمير النَّصب (وإيَّاكُم)، فيَكُونُ الخبرُ لاسْمِ (إنَّ)، ومَا عُطِفَ عليه في هذا الشَّاهِدِ الشِّعْرِيّ.

وللتَقْدِيْم، والتَّأْخِيْرِ في هذه الآيةِ، والشَاهد الشِّعْرِيّ فائِدةٌ تَكْمُنُ في التَّنْبيه على أنَّ الصَّابئِين يُتابُ عليهم بقَيْدِ صِحَّة الإيْمان كما ذَكر الزَّمخشرِيُّ: "فائدَةُ التَّنْبيهُ على أنَّ الصَّابِئِيْنَ يُتابُ عليهم إنْ صَحَّ مِنْهُم الإيْمانُ، والعَمَلُ الصالِحُ، فما الظَّنُّ بغَيرهم؟ وذلك أنَّ الصَّابئِينَ أبْيَنُ هؤلاءِ المَعْدُوْدِيْنَ ضَلالاً وأشَدُّهُمْ عِتِيّاً، وما سُمُّوا صابِئِيْنَ إلاّ أنّهُم صَبَؤوا عَنِ الأدْيان كُلِّهَا أي خَرَجوا، كما أنَّ الشَاعِرَ قَدّمَ قَوْلَهُ (وأنْتُم) تَنْبِيْهاً على أنّ المُخاطَبِيْنَ أوْغَلُ في الوَصْفِ بالبَغْيِ مِنْ قَوْمِهِ حَيْثُ عاجل بِهِ قَبْل الخَبَرِ الّذي هو بُغَاةٌ لئلاّ يَدْخُلَ قَوْمُهُ في البغي قَبْلَهمُ مَعَ كَوْنِهِمْ أوْغَلَ فيه مِنْهُم، وأثْبَتَ قَدَماً، فإنْ قُلْتَ: فَلو قِيْلَ (والصّابئِيْن، وإيَّاكُمْ) لكانَ التَّقْدِيمُ حاصلاً، قُلْت: لَوْ قِيلَ هكذا لم يَكُن مِنْ التَقْديمِ في شيءٍ؛ لأنَهُ لا إزالَة فيه عَنْ مَوْضِعِهِ، وإنّما يُقالُ مُقَدَّمٌ، ومُؤَخَّرٌ للمُزالِ لا القَارِّ في مَكانِهِ، وتَجْري هذه الجُمْلَةُ مُجرى الاعِتراضِ"[2].

(٢) أنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على المُبْتدأ بعد (إنَّ) الّتي تُعَدُّ حَرْفَ جوابٍ بمَعنى (نَعَمْ)؛ على أنّ الخَبَرَ (مَنْ آمَنَ...) خَبرٌ لِلمُبتدإ، وما عُطِفَ عليهِ، وأنّ

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢٧٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ٦٩.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ١/ ٦٣٢، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٥٤-٣٥٥.

السُّؤَالَ الَّذي جاءَتْ (إنَّ) جَواباً عنه مُقَدَّرٌ.

(٣) أنْ يكون معطوفاً على الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (هادُوا)، وهُوَ واوُ الجَماعَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الكَسائِيِّ رَدَّه الفَرَّاءُ[1]، والزَّجَّاجُ[2]؛ لأَنَّ فيه مُشارَكَةَ الصَّابِئِ لليَهوديّ في اليَهُوْدِيَّة على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ يَهُوْدِيٍّ، وعَطْفَ الظَّاهِرِ على الضَّميرِ المُتَّصِلِ الَّذي في مَحَلِّ رَفْعٍ دُوْنَ تَأْكِيْدِهِ، وهو عَطْفٌ لَمْ يُقَيِّدْهُ الكسائيُّ بإعادة الضَّميرِ المَعْطُوفِ عليه مُنْفَصِلاً، وتَوْكِيْداً.

(٤) أنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على مَوْضِعِ اسْمِ (إنَّ) قَبْلَ دُخُولِها، وَفي هذا العَطْفِ أَرْبَعَةُ مَذاهِبَ للنُّحاةِ:

أ - المَنْعُ مُطْلَقاً، وَهُو مَذْهَبُ المحُقِّقين مِنْ النُّحاةِ.

ب- الجَوازُ بِقَيْدِ ذِكْرِ الخَبَرِ قَبْلَ ذِكْرِ المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ.

جـ- الجَوازُ بِقَيْدِ كَوْن المَعْطُوف عليه مِمَّا لا تَظْهَرُ عَلَى آخِرِهِ علامَةُ النَّصْب لزَوالِ المُخالفة اللَّفْظِيَّة، كَما في: إنَّكَ وزَيْدٌ ذاهِبان، وهو مَذْهَبُ الفَرَّاءِ.

د - الجَوازُ مُطْلَقاً، وهو مَذْهَبُ الكَسائِيّ، كَما مَرَّ، وكَما في: إنَّكَ وزَيْدٌ ذاهِبانِ، وإنَّ زَيْداً وعَمْرٌو ذاهِبْانِ.

(٥) أنْ يَكُوْنَ مُبْتَدأ خَبَرُهُ (مَنْ آمَنَ...) على أنَّ خَبَرَ (إنَّ) مَحْذوفٌ، وَهُوَ قَوْلُ هِشْام بن مُعاوِيَة.

(٦) أنْ يَكُوْنَ مُبْتَدَأً حُذِفَ خَبَرُه، عَلى أنَّهُ لا يُنْوَى به التَّأْخِيْرُ.

(٧) أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوفَاً عَلى اسْمْ (إِنَّ) لَفظاً عَلَى أَنَّهُ جَاءَ عَلَى لُغَةِ بَني الحَرْثِ،

---

(١) انظر: معاني القرآن: ١/ ٣١٢.

(٢) انظر: معاني القرآن: ١/ ٢١٣.

وغَيْرِهم مِمَّنْ يُلْزِمُوْنَ المُثَنّى الأَلِفَ فِي الأَوْضاعِ الإِعْرابِيَّة الثَّلاثة، كما في: رَأَيْتُ الزَّيْدانِ، ومَرَرْتُ بالزَّيْدانِ، وَقِيْلَ: إِنَّ هَذَا الوَجْه فَاسِدٌ، وَضَعِيْفٌ.

(٨) أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوفَاً عَلَى اسْم (إِنَّ) لَفْظاً عَلَى أَنَّ عَلامَةَ نَصْبِهِ فَتْحَةُ النُّونِ الَّتي هِيَ حَرْفُ الإِعْراب، كَمَا فِي الزَّيْتُوْنِ، وأَضْرابِها، وَقِيْلَ: إِنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ مَحْصُورَةٌ فِي اليَاءِ دُوْنَ الوَاو.

(٩) أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوفَاً عَلى اسْم (إِنَّ)؛ لأنَّ عَمَلَها لَمْ يَظْهَرْ فِيْه لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، عَلَى أَنَّ هَذا المَعْطُوْفَ بَقِيَ عَلَى رَفْعِهِ.

ولَعَلَّ فِي الالْتِجاءِ إِلى الانْزِياحِ مِنَ النَّصْبِ إِلى الرَّفْعِ تَخَلُّصَاً مِنْ حَمْلِ القُرآنِ عَلَى التَّأْوِيْلِ، والتَّوَهُّمِ؛ لأَنَ الأَصْلَ فِيهِ أَنْ يُحْمَلَ عَلى الظَّاهِرِ إذا لَمْ يَكُنْ هُنالِكَ مُحْوِجٌ، أَوْ دَاعٍ فَضْلاً عَنِ المَعْنَى الَّذي ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيّ فِي (الكَشّاف): مِنْ حَيْثُ إِنَّ الصَّابِئِيْنَ لَيْسُوا كالآخَرِيْنَ المَذْكُوْرِيْن، وَهُوَ مَعْنًى يُوجِبُ الانْزِياحَ، والقَطْعَ اللَّذَيْنِ يَفْرِضانِ سُلْطَانَهُما عَلى القارِئِ، أَوْ السَّامِعِ للتَّفَكُّرِ فِي سِرِّ هَذِهِ المُخَالَفَة، وَهُوَ تَفَكُّرٌ يُنْبِئُ عَنْ تَوْكِيْد هَذِهِ الكَلِمَة مَوْضِعِ الانْزِياح، فَيَكُوْنُ هَذا الاسْمُ مَعْطُوْفَاً عَلَى اسْم (إِنَّ)، وَمَنَعَ من ظُهُوْرِ الفَتْحَةِ حَرَكَةُ الانْزِياحِ الإِعرابِيّ.

ولِعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذا الانْزِياحَ دُوْنَ الالْتِجاءِ إِلى التَّأْوِيْلِ، والتَّوَهُّمِ- قِراءَةُ أُبَيّ وَكَعْبِ، وَ عُثْمان بن عَفَّان، وعائِشَةَ، وَالجحدريّ، وسَعيد بِنْ جُبَيْرٍ، وَغَيْرِهِم: (والصَّابِئِيْنَ) بِالياءِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ مُخالَفَتِها لِخَط المُصْحَف.

- قِرَاءَةُ الجُمْهُوْرِ: ﴿وأذانٌ مِنْ الله وَرَسُوْلِهِ إِلى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ

بَرِيْءٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلُهُ...﴾[1]، بِرَفْعِ (ورَسُوْلُهُ)، وَهِيَ قِراءَةٌ فِيها ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[2]:

(١) أَنَّهُ مُبْتَدأ خَبَرُهُ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: وَرَسُوْلُهُ بَرِيْءٌ مِنْهُم.

(٢) أَنَّهُ مَعْطُوْفٌ عَلَى الضَّميرِ الْمُسْتَتِرِ في الخَبَرِ.

(٣) أَنَّهُ مَعْطُوْفٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ (إِنَّ).

ولِعَلَّ الالْتِجاءَ إِلى الانْزِياحِ يُخَلِّصُنا مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيْلاتِ، وَهُوَ الْتِجاءٌ تُعَزِّزُهُ قِراءَةُ عِيْسى بِن عُمَرَ، وَزَيْدِ بِنِ عَلِيٍّ، وابْنِ أَبِي إِسْحَقَ: (وَرَسُوْلَهُ) عَطْفاً عَلَى لَفْظِ الجَلالَةِ اسْمِ (أَنَّ)، وَهُوَ الأَوْلى، وَقِيْلَ إِنَّهُ مَفْعُوْلٌ مَعَه.

وَفِي العَرَبِيَّةِ شَواهِدُ أُخرى تُعَزِّزُ هَذا الانْزِياحَ:

- قَوْلُ العَرَبِ، كَما يُفْهَمُ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهِبان.
- قَوْلُ ضَابِئٍ البُرْجُمِيّ، كما مَرَّ[3]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّـيَ وَقِـيَّـارٌ بِـها لَـغَرِيْـبُ

عَلَى أَنَّ (قِيَّارٌ) مَعْطُوْفٌ عَلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، اسْمِ (إِنَّ).

- قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

يَا لَيْتَنا وَهُما نَخْلو بِمَنْزِلَةٍ   حَتَى يَرَى بَعْضُنا بَعْضاً وَنَأْتَلِفُ

(١) التوبة: ٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٦؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٨/ ١٣١.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٥٨.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٥٨؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ٣١١.

عَلَى أَنَّ (وَهُمَا) مَعْطوفٌ على اسم (لَيْت)، وَهُوَ ضَمِيرِ المُتَكَلِّمَيْن.

- قَوْلُ جران العود[1]:

يا لَيْتَنِي وأَنْتِ يا لَمِيْسُ   فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ

عَلَى أَنَّ (أَنْتِ) ضَمِيرَ الرَّفْعِ المُنْفَصِل عُطِفَ على ياءِ المُتَكَلِّم اسْم (إِنَّ).

- قَوْلُ بِشْر بِنْ خازِمٍ[2]:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ   بُغَاةٌ مَا بَقِيْنا فِي شِقَاقِ

عَلَى أَنَّ (أَنْتُمْ) ضَميرَ الرَّفْعِ المُنْفَصِلَ عُطِفَ عَلَى ضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِيْن اسْم (إِنَّ).

(٥) الانْزِياحُ مِنْ نَصْبِ نَعْتِ اسْم (إِنَّ) إلى رَفْعِهِ عَلى مَذْهَبِ الكَسَائيّ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قِراءَةُ العامَّةِ: **﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالحَقِّ عِلاَّمُ الغُيُوْبِ﴾**[3]، بِرَفْعِ (عَلاَّمُ الغُيُوْبِ)، وَفِي هَذِهِ القِراءَةِ أَوْجُهٌ مِنْها[4]:

(١) أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً ثانِياً لِلمُبْتَدأ (هُوَ).

(٢) أَنْ يَكُوْنَ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذوفٍ.

(٣) أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِن الضَمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي (يَقْذِفُ).

(٤) أَنْ يَكُوْنَ نَعْتاً لِفَاعِلِ (يَقْذِفُ) المُسْتَتِرِ عَلَى مَذْهَب الكَسَائِيّ.

(٥) أَنْ يَكُوْنَ نَعْتاً لِمَحَلِّ (إِنَّ) وَاسْمِها.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٧٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ٦٩.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢٧٦.

(٣) سبأ: ٤٨.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢٠١؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٢٩٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٢٩٢.

(٦) أنْ يكُوْنَ نَعْتاً لاسْمِ (إنَّ)، وَهُوَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى المَحَلِّ[١].

وَلِعَلَّ مَا يُعَزِّزُ كَوْنَهُ نَعْتاً لاسْم (إنَّ)، أَوْ بَدَلاً مِنْهُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ هَذا البَدَلِ مُشْتَقاً -قِراءَةُ زِيْدِ بنِ عَلِيٍّ، وَعِيْسَى بنِ عُمَر، وابْنِ أَبِي إِسْحَق بالنَّصْبِ، وَقِيْلَ إِنَّهُ نُصِبَ عَلَى المَدْحِ.

أفَلا تَكْفي هَذِهِ القِراءَةُ بِأَنْ تَكُوْن مِمَّا يُعَزِّزُ الانْزِياحَ مِنَ النَّصْبِ إِلى الرَّفْعِ لِتَحْقِيْقِ المَعْنى المُرادِ، وَتَوْكِيْدِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ.

- قَوْلُ العَرَبِ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوْنَ ذَاهِبُوْنَ؛ خَطَّأَ سِيْبَوَيْه هَذا القَوْلَ: "وَاعْلَمْ أَنَّ نَاساً مِنَ العَرَبِ يَغْلطوْنَ، فَيَقُوْلُونَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوْنَ ذَاهِبُوْنَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبانِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الابْتِداءِ، فَيُرَى أَنَّهُ قَالَ: هُمْ، كَمَا قَالَ:

وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذا كَانَ جَائِيا

عَلَى مَا ذَكَرْتُ"[٢].

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ أَبِي البَرَكَات الأَنْبَارِيّ: "وَأَمَّا مَا حَكَوْهُ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهِبانِ، فَقَد ذَكَر سِيْبَوَيْهِ أَنَّهُ غَلَطٌ مِنْ بَعْضِ العَرَبِ، وَهَذا لأَنَّ العَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ إِذا اسْتَهْواهُ ضَرْبٌ مِنْ الغَلَطِ فَيَعْدِلُ عَنْ قِيَاسِ كَلامِهِ، كَمَا قَالوا: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً..."[٣].

وَقِيْلَ: إِنَّ النَاسَ أَخَذُوا عَلَى سِيْبَوَيْهِ فِي تَغْلِيْطِهِ العَرَبَ: "وَأَخَذَ النَّاسُ عَليه فِي ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَلَّطَ أَهْلَ اللِّسانِ وَهُمُ الوَاضِعُونَ، أَوْ المُتَلَقُّوْنَ مِنَ

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢٠١، ٤/ ٣٥٨؛ الزمخشري: ٣/ ٢٩٥؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٤/ ٣١٣؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٩٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٣) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٩١.

الوَاضِعِ، وَأُجِيْبَ بِأَنَّهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلى عَامَّةِ العَرَبِ غالِطُوْنَ..."[1].

وَلا شَكَّ فِي أَنَّ قَوْلَ أَبِي البَرَكاتِ الأَنْبارِيِّ يُؤَكِّدُ أَنَّ الانْزِياحَ مَقْصُوْدٌ؛ لأَنَّ العربيَّ الواضِعَ، أو المُتَلَقِّيَ يَتَكَلَّمُ على سَلِيْقَتِهِ، وسَجِيَّتِهِ في الأَصْلِ، ولذلك فَهُوَ قَاصِدٌ رَاغِبٌ فِي الانْزِياحِ لِتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بِجَذْبِ الانْتِبَاهِ إِلَيْها بِالمُخَالَفَةِ الإِعْرابِيَّةِ، وَلِذَلِكَ اسْتُبْدِلَ (أَجْمَعُوْنَ) بـ(أَجْمَعِيْنَ) فِي هَذا القَوْلِ الَّذي وُسِمَ بالغَلَط.

(٦) الانْزِياحُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى المَصْدَرِ إِلَى الرَّفْعِ على الخَبَرِ:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿...**فَأَوْلَى لهم طاعَةٌ وقَوْلٌ مَعْرُوفٌ**﴾[2]، على أَنَّ في (طاعَةٌ) خَمْسَةَ أَوْجُهٍ[3]:

أ - أَنِ تَكُوْنَ خَبَرَ (فأَوْلَى).

ب- أَنْ تَكُوْنَ صِفَةً لـ(سُوْرَةٌ) في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿**فإذا أُنزِلَتْ سُوْرَةٌ مُحْكَمَةٌ**...﴾[4]، على أَنَّ في هذا الوَجْهِ بُعْداً لكثرة الفَواصِلِ.

جـ- أَنْ تَكُوْنَ مُبْتَدأً خَبَرُهُ مَحْذُوْفٌ على أَنَّ مُسَوِّغَ الابْتِداء بها عَطْفُ (قَوْلٌ مَعْرُوْفٌ) عليها، والتَّقْدِيْر: طاعَةٌ وقَوْلٌ مَعْرُوْفٌ أَمْثَلُ.

د - أَنْ تَكُوْنَ خَبَرَ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْف تَقْدِيْرُهُ: أَمْرُنا طاعَةٌ.

هـ- أَنْ تَكُوْنَ مُبْتَدأً خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلةِ (لهم).

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣٥٨.

(٢) محمد: ٢٠-٢١.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٧٠٠؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٠٨.

(٤) محمد: ٢٠.

وقد عَدَّ النُّحاة[1] (طاعَةٌ) من باب المُبْتَدأ المَحْذُوْف وُجُوْباً؛ لأنَّهُ أُخْبِرَ عنه بِمَصْدَرٍ مَرْفُوْعٍ جِيْءَ به بدلاً من اللَّفْظِ بِفِعْلِه كما في قَوْلِ العَرَب: سَمْعٌ وطاعَةٌ، على أنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّمَ: أَسْمَعُ سَمْعاً، وأُطِيْعُ طاعَةً، على أنَّ الفِعْل حُذِفَ اكْتِفاءً بدلالَة مَصْدَرِه عليه، ثُمَّ عُدِلَ إلى الرَّفْع للإنْباءِ عن الدَّوام، وهذه الدَّلالَةُ تَتَبدَّى مِنْ جَعْلِ الجملة الفِعْلِيَّةِ اسْمِيَّةً، على أنَّ الاسْمِيَّةَ أَدَلُّ على الثُّبوتِ والدَّوامِ مِنَ الفِعْلِيَّةِ؛ ولذلك أَوْجَبُوا حَذْفَ المُبْتَدإ حملاً على إعْطاءِ الفَرْعِ حُكْمَ الأَصْلِ الذي يَكُوْنُ فيه المَصْدَرُ مَنْصُوْباً أَغْنَى عن ذِكْرِ الفِعْل العامِلِ فيه، على أنَّ هذا الفِعْلَ حُذِفَ وُجوباً.

وبَعْدُ فإنَّ السَّيْرَ في فَلَكِ تَوَهُّمِ النُّحاةِ في هذه المَسْأَلَة يَفْرِضُ علينا أنْ نَلْجَأَ إلى حَمْلِ ما عُدَّ شاهداً مِنْها على الانْزِياحِ مِن النَّصْبِ إلى الرَّفْع لتحقيق إفادَةِ الدَّوامِ، كما قِيْلَ فَضْلاً عن جَذْب الانْتِباه إلى هذه الكلمة مَوْضِع الانْزِياح الَّذي يُفْضِي إلى تَوْكِيْدِهَا، فلا مَحُوجَ إلى تَوَهُّمِ كَوْنِها مَرْفُوْعَةً؛ لأنَّها كما مَرَّ مَنْصُوْبَةٌ على المَصْدَرِ مَنَعَ مِنْ ظُهُوْرِ الفَتحةِ حَرَكَةُ الانْزِياحِ.

ومِمَّا يُعَدُّ من ذلك قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

وقالَتْ حَنانٌ ما أَتَى بِكَ هٰهُنا ... أذو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عارِفُ

على أنَّ الأَصْلَ: أَتَحَنَّنُ عليكَ حَناناً، ثمّ حُذِف الفِعْلُ، وهو حَذْفٌ صيَّرَ بَعْدَهُ إلى رَفْعِ هذا المَصْدَر للدَّلالة على الدَّوامِ والثُّبوتِ، كما مَرَّ.

وقَوْلُ الرَّاجز:

شكا إلَيَّ جَمَلِي طُوْلَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَمِيْلٌ فكلانا مُبْتَلَى

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٢١.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٢١.

وممَّا جاء فيه هذا المَصْدَرُ مَنْصُوباً قَوْلُهُ تعالى: ﴿فاصْبِرْ صَبْراً جَمِيلاً﴾[1].

(٧) الانْزِياحُ مِن نَصْبِ الاسْمِ المُسْتَثْنَى في الكلام التَّامّ المُثْبَتِ إلى الرَّفْعِ:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ:

- قراءَة جناح بن حُبَيْشٍ: ﴿فَسَجَدوا إلاَّ إبْلِيسُ أَبَى...﴾[2] بِرَفْعِ (أَبْلِيسُ)، وقراءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وابْنِ مَسْعُودٍ: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قليلٌ مِنكُمْ﴾[3]، وقِراءَةُ أُبَيٍّ، والأَعْمش، وعبد الله بن مسعودٍ: ﴿فَشَرِبوا منه إلاَّ قَلِيْلٌ مِنْهُم﴾[4].
- قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: "سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعافىً إلاَّ المُجاهِرونَ»"[5].
- قَوْلُ الشَّاعِرِ[6]:

لِدَمٍ ضائِـعٍ تَغَيَّبَ عنه أَقْرَبُوْهُ إلاَّ الصَّبا والدَّبُوْرُ

- قَوْلُ أَبِي عبد الله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ: "أَحْرَموا كُلُّهُمْ إلاَّ أَبو قَتَادَةَ لم يُحْرِمْ"[7].
- من الأَمْثلةِ التَّي ذَكَرَها سيبَوَيْهِ: لأَفْعَلَنَّ كذا، وكذا إلاَّ حِلٌّ ذلك أَنْ أَفْعَلَ كذا، وكذا..."[8].

وما مَرَّ مِنْ مَرْفوعاتٍ بعدَ (إلاَّ) في الاستِثْناءِ التَّامِّ المُثْبَتِ- يُحْمَلُ عند

---

(١) المعارج: ٥.

(٢) البقرة: ٣٤.

(٣) البقرة: ٨٣.

(٤) البقرة: ٢٤٩.

(٥) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٤٢؛ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، والأثر: ١/ ٣٢١.

(٦) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٤٣.

(٧) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٤١.

(٨) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٤٢.

النُّحاةِ على ما يَأْتِي:

(١) على أنَّه مُبْتدأٌ مَذْكُوْرُ الخَبَرِ، أو مَحْذُوْفُهُ.

(٢) على أنَّ (إلاَّ)، وما بعدها نَعْتٌ للمُسْتَثْنَى منه.

(٣) على أنَّه بَدَلٌ مِن المُسْتَثْنَى منه.

(٤) على أنَّه عَطْفُ بيانٍ.

(٥) على أنَّه مَعْطُوْفٌ على ما قَبْلَه على المَذْهب الكوفيّ؛ لأنَّ (إلاَّ) عندهم حَرْفُ عَطْفٍ بقَيْدِ أنْ يكون الخَبَرُ غَيْرَ مَذْكُوْرٍ.

(٦) أنَّ الكلامَ المُثْبَتَ يُتَوَهَّمُ فيه النَّفْيُ، وهو تَوَهُّمٌ يُصَيِّرُ الاستِثْناءَ تاماً مَنْفِياً.

ويُحْمَلُ المَجْرُوْرُ على البَدَلِ مِنَ المُسْتَثْنَى منه، أو على عَطْف البيان، أو النَّعْتِ مع (إلاَّ) للمُسْتَثْنَى منه، أو العَطْفِ عليه.

ويَظْهَرُ لي أنَّ هذا الرَّفْعَ، أو الجَرَّ في هذه المَسْألةِ يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ على أنَّ المُتكَلِّمَ قد قصَدَهُ، ورَغِبَ فيه، ليَجْذِبَ انْتِباهَ السَّامِعِ، أو السَّامِعِيْنَ إليه، لِيَتَحَقَّقَ تَوْكيْدُهُ، ومِحْوَرِيَّتُهُ، على أنَّ الحركةَ الإعرابيَّةَ الأصِيْلَةَ قد مَنع مِنْ ظُهُوْرِها حَرَكَةُ انْزِياحِ لسان المُتكَلِّمِ للإنْباءِ عن هذه المِحْوَرِيَّة.

وليَكْتَمِلَ الحَدِيْثُ عن أسْلُوْبِ الاستِثْناء؛ رأيْتُ أنْ أتَحَدَّث عن بَعْض المسائِل في هذا الأُسْلُوْب يُمْكِنُ أنْ تَدُوْرَ في فلك الانْزِياح:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فلبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً﴾[1]: غُوْيِرَ بين تمْيِيز العَدَدَيْن (أَلْفَ سَنَة)، و(خَمْسِيْنَ)، إذ جاء الأوَّلُ بلفظ السَّنَةِ، والثَّاني بلَفْظ العام؛ لأنَّ تَكْرِيْرَ اللَّفْظِ الواحِد حقيْقٌ بالاجتناب في البلاغة إذا جاء

(١) العنكبوت: ١٤.

لأجل التَّفْخِيْم، أو التَّهْوِيْلِ، وغيرهما مِمَّا يَقْصِدُهُ المتَكَلِّمُ، كما ذكر الزَّمَخشريُّ[1]، وقِيْل إنَّ الخَمْسين خُصَّ بلَفْظ العام؛ لأنَّ العَرَبَ تُعَبِّرُ عن الخِصْبِ بالعام، وعن الجَدْب بالسَّنَة.

ويَظْهَرُ لي أنَّ هذا الانْزِياحَ مَقْصُوْدٌ مُرادٌ للإنْباءِ عن ذلك المَعْنَى.

- له عليَّ مِئَةٌ إلاَّ عِشْرُوْنَ إلاَّ عَشْرَةً إلاَّ خَمْسَةً: رَفْعُ (عِشْرُوْن) ما بَعْد (إلاَّ) يُؤَدِّي إلى عَدَم إخْراجها من المُسْتَثْنى منه (مِئَةٌ)؛ لأنَّ (إلاَّ) في هذا المِثالِ بمَعْنَى (غير)، فتَكُوْنُ هي وما بَعْدَها صِفَةً لما قَبْلَها (مِئَةٌ) على أنَّ المُرادَ: له علي مِئَةٌ غَيْرُ عِشْرِيْنَ، ويَكُوْنُ الباقي في هذا المثال خَمْسَةً وتِسْعِيْنَ (٩٥)، أو خَمْسَةً وثَمانِيْنَ (٨٥) على حَسَب الوسائل الثَّلاثِ في هذه المَسْأَلة:

(١) العِشْرون لا تُسْقَطُ مِن المُسْتَثْنَى منه، كما مرَّ.

(٢) الأعْدادُ الفرديَّة تُجْمَعُ ثم تُطْرَحُ منها الأعداد الزَّوْجِيَّة: [مئة + ٥] – ١٠=٩٥.

(٣) يُطْرَحُ المَسْتَثْنَى الأَخِيْرُ مِن الَّذي قَبْلَهُ، ثمَّ يَطْرَحُ الباقي مِنَ المُسْتَثْنَى منه: مئة – (١٠–٥) = ٩٥.

(٤) تُجْمَعُ المُسْتَثْنَياتُ بَعْدَ (إلاَّ) ثُمَّ تُطْرَحُ مِن المُسْتَثْنَى مِنْهُ: ١٠٠ – (١٠+٥) =٨٥.

وذَكَر مُحَقِّقُ كتاب (المساعد على تسهِيْل الفوائد)[2] أنَّ الباقي خَمْسَةٌ وسَبْعُوْنَ اتِّكاءً على التَّصْحيح في هامِش المَخْطوطةِ، على الرَّغْم من أنَّ المُثْبَتَ في المَتْنِ خَمْسَةٌ وتِسْعُوْنَ (٩٥)، وهو الصَّحِيْحُ، كما مَرَّ.

- العَطْفُ على المُسْتَثْنَى المَنْصُوْب المُقدَّم على المُسْتَثْنَى منه: تُحَدِّدُ حَرَكَةُ

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٣؛ الكشاف: ٣/ ٢٠٠.

(٢) انظر: ١/ ٥٧٨.

المَعْطُوْفِ الإعرابيَّةُ على حَسَبِ ما يَأْتي:

(١) وُجُوْبُ نَصْبِهِ إذا كانَ المَعْطُوْفُ مُقَدَّماً على المُسْتَثْنى منه، كما في قَوْلك: قامَ إلاَّ زَيْداً وعَمْراً القَوْمُ.

(٢) جوازُ النَّصْبِ، والرَّفْعِ إذا كانَ المَعْطُوْفُ مُؤَخَّراً في المِثال السَّابق عن المُسْتَثْنَى منه، كما في: قامَ إلاَّ زَيْداً القَوْمُ وعَمْرٌو، وعَمْراً، على أنَّ النَّصْبَ أَوْلَى عند النُّحاة، وأنَّ الرَّفْعَ مَحْمُوْلٌ على تَوَهُّمِ كَوْنِ المَعْنَى في هذا المثالِ: لم يَقمْ زَيْدٌ، ولذلك عُطِف المَرْفُوعُ على (زَيْدٌ) في هذا التَّوَهُّمِ.

ويتَبَدَّى لي أنَّ الرَّفْعَ يَعُوْدُ إلى الرَّغْبَةِ في تحقيق الانْزِياح، أو استِبْدالِ الضَّمَّةِ بالفَتْحةِ لجَذْبِ الانْتِباهِ إلى اللَّفْظَةِ المِحْوَرِيَّةِ في هذا الأُسلوب، وهي المَعْطُوْف؛ لأنَّ الأَصْلَ في هذا المَعْطُوف أنْ يَتْبَعَ المَعْطُوْفَ عليه في الحركة الإعرابيَّة إذا لم يُنْوَ القَطْعُ، أو الاسْتِئْنافُ.

- ما لي إلاَّ أَبُوْكَ أَحَدٌ: يُفْهَمُ مِمَّا في كتاب سِيْبَوَيْهِ[1] أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يُحْدِثُ قَلباً إعْرابيّاً في أُسْلُوبِ الاستِثْناء، وهو قَلْبٌ يَكْمُنُ في تَصْيِيْرِ التَّابعِ، وهو المُسْتَثْنَى- مَتْبُوْعاً، وتَصْيِيْرِ المَتْبُوْعِ، وهو المُسْتَثْنَى مِنْهُ -تابعاً: "وحَدَّثنا يُوْنُسُ أنَّ بَعْضَ العَرَبِ- المَوْثُوْق بِهِمْ يَقُوْلُوْنَ: ما لي إلاَّ أَبُوْك أَحَد، فيَجْعَلُوْنَ أَحَداً بدلاً، كما قالُوا: مَرَرْتُ بمِثْلِهِ أَحَد، فجَعَلُوْه بدلاً، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: ما لي إلاَّ أبُوْك صَدِيقاً، كأنَّك قُلْتَ: لي أبوكَ صَدِيْقاً، كما قُلْتَ: مَنْ لي إلاَّ أبوكَ صَديقاً، حَيْث جَعَلْتَهُ مِثْلَ: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ أَبيك خَيْراً منه، ومِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وهو الكَلْحَبَةُ الثَّعْلبيُّ:

---

(١) انظر: ٢/ ٣٣٧-٣٣٨.

[أمَرْتُكُم أمْرِي بِمُنْقَطِعِ اللِّوى] ولا أَمْـرَ للمَعْصِـيِّ إلاَّ مُضَيَّعـا

كأنَّهُ قال: للمَعْصِيِّ أمْرٌ مُضَيَّعاً، كَمَا جَازَ: فيها رَجُلٌ قائماً، وهذا قَوْلُ الخليل رحمه الله، وقد يكونُ أَيْضاً على قَوْلِهِ: لا أَحَدَ فيها إلاَّ زَيْداً"[١]، على أنَّ (أَبُوْكَ) في هذا المثال مَتْبُوْعٌ (مُبْدَلٌ مِنهُ)، وأنَّ (أَحَدٌ) تابِعٌ (بَدَلٌ).

وذَكَرَ ابْنُ عقيلٍ[٢] أَنَّهُ لا يُمْكِنُ جَعْلُ (أَحَدٌ) في هذا المثالِ بدلاً مِنْ (أَبُوْكَ) وَحْدَهُ؛ لأنَّهُ لو جُعِلَ كذلك لأَدَّى إلى اسْتِعْمالِ (أَحَد) في الإيجاب، ولذلك جَعَلَهُ بدلاً مِنْ (أَبُوْكَ)، و(إلاَّ)، على أنَّه مِنْ باب بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، فيَكُوْنُ قَوْلُكَ: ما قامَ إلاَّ زَيْدٌ أَحَدٌ- في قُوَّةِ قَوْلك: ما قامَ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ.

وذَكَر ابْنُ الضَّائِع أنَّ المعروفَ في اللُّغَةِ أنْ يُنْصَبَ المُسْتَثْنَى إذا تَقَدَّم على المُسْتَثْنَى منه، وهو عند ابن عُصْفُوْرٍ مِنْ باب القَليلِ الَّذي لا يُقاسُ عليه، وإنَّهُ لُغَيَّةٌ ضَعِيْفَةٌ.

ويَتَبَدَّى لي أنَّ ما ذَكَرَهُ سيبويهِ يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ على قَصْدِ المُتكلِّم، ونيَّتِهِ، ورَغْبَتِهِ في هذه المخالفة، أو في انْزِيَاحِ لِسَانِهِ عَنِ المَشْهورِ الشَّائع لتحقيقِ مَعْنًى مِنْ خِلالِ جَذْبِ الانْتِباهِ إلى مَوْطِنِ هذه المُخالفة، كما في: خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمارَ، وكَسَرَ الزُّجاجُ الحَجَرَ، وأَضْرابِهما، وهي مُخَالَفَةٌ تَكْمُنُ في تَقْدِيْمِ المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى منه دُوْنَ نَصْبِهِ لتحقيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَهما.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في تَصْيِيْرِ المُتكلِّمِ المُسْتَثْنَى منه مُسْتَثْنًى، والمُسْتَثْنَى مُسْتَثْنًى مِنْهُ قاصِداً، وراغِباً في هذا القَلْبِ لجَذْبِ الانْتِباه إلى مَوْطِنِ هذا القَلْب، على الرَّغْم من اسْتِعْمالِ (أحد) في الإيجاب؛ لأنَّ ما بَعْدَ (إلاَّ) في الكلام المنفيّ

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٦٧؛ أبو حيان النحوي، ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٠٧.

مُوْجَبٌ، كما في قَوْلك: ما جاءَ القَوْمُ إلاَّ عليٌّ، أو عليّاً، على أنَّ المَعْنَى: جاءَ عليٌّ، وهي مُخالَفَةٌ مَنْوِيَّةٌ، ومُرادَةٌ.

ولا يَصِحُّ اسْتِثْناءُ (أحدٌ) مِنْ (أَبُوك)؛ لأَنَّهُ لا يَشْتَمِلُ على جَماعَةٍ ليُخْرَجَ منه المُسْتَثْنَى إلاَّ إذا تُوُهِّمَ بِأَنَّ هنالك مُضافاً مَحْذُوْفاً، والتَّقْدِيْرُ: ما لي إلاَّ قَوْمُ أَبِيْكَ أَحَدٌ.

ويُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ هذا القَوْلُ على أنَّ المرادَ التَّقْلِيْلُ مِنْ شَأْنِ (أَبُوك)، والحَطُّ مِنْ قَدْرِه؛ لأنَّ غَيْرَهُ -أيّاً كان- أَفْضَلُ منه في هذه المُشْكِلَة.

ويُمْكِنُ أنْ يُتَوَهَّمَ أنَّ الأَصْلَ: ما لي أَحَدٌ إلاَّ أَبُوْكَ، على أنَّ المُتَكَلِّم نَسِيَ، أو تَناسَى أنَّهُ قد ذَكَرَ المُسْتَثْنَى منه قبل (إلاَّ)، فتابَعَ كَلامَهُ بِذِكْر ما قد نَسِيَهُ، أو تناساهُ، وهو (أَحَدٌ).

(٨) **وَفِي العَرَبِيَّةِ شَوَاهِدُ أُخْرَى حَدَثَ فِيْهَا انْزِيَاحٌ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ، مِنْهَا:**

- قراءَةَ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿**وقُوْلُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطاياكُمْ...**﴾[1]، بِرَفْعِ (حِطَّةٌ)، ونَصْبِها، على أَنَّ الرَّفْعَ على خَبَرِ مُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: أَمْرُنَا حِطَّةٌ، أو: مَسْأَلَتُنا حِطَّةٌ، وأنَّ النَّصْبَ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ المَحْذُوْف عامِلُهُ، والتَّقْدِيْرُ: حُطَّ عنا ذُنُوْبَنا حِطَّةً.

وذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ[2] أنَّ الأَصْلَ النَّصْبُ على تَقْدِيْرِ: حُطَّ عنا ذُنُوْبَنا حِطَّةً، ولكنَّها رُفِعَتْ لِتُعْطِيَ مَعْنَى الثُّبُوْتِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

---

(١) البقرة: ٥٨.

(٢) انظر: الكشاف: ١/ ٢٨٣؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٧٣؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ٢٢٢؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١/ ٢٨٢.

(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف: ١/ ٢٨٣؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٧٣.

شَكا إِلَيَّ جَمَلِي طُوْلَ السُّرَى   صَبْرٌ جَمِيْلٌ فكِلانا مُبْتَلَى

على أنَّ الأَصْلَ: صَبْراً عليّ، فيَكُوْنُ (صَبْراً) مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ، والتَّقْدِيْرُ: اصْبِرْ صَبْراً.

وذَهَبَ ابْنُ عَطِيَّةَ[1] إلى أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُوْلٌ على الحِكاية، على أنَّها في الأَصْلِ مَنْصُوْبَةٌ، ومَنَعَ مِنْ ظُهُوْرِ حَرَكَةِ النَّصْبِ حَرَكَةُ الحِكاية؛ لأنَّهم أُمِروا أنْ يَقُوْلُوْها مَرْفُوْعَةً.

ويُمْكِنُ إِخْضاعُ هذه القِراءَةِ لسُلْطانِ الانْزِياحِ مِنَ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ، وقد يُتَوَهَّمُ أنَّ الانْزِياحَ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْب على أنَّهُ الأَصْلُ؛ لأنَّ الجُمْلة الاسْمِيَّة أكْثَرُ ثباتاً.

- قراءَةُ الشُّذُوذ: ﴿وجَعَلَ اللَّيْلَ سَكناً والشَّمْسُ والقَمَرُ حُسْباناً﴾[2]، برَفْعِ (الشَّمْسَ، والقَمَر) ونَصْب (حُسْباناً) على المُبْتَدِإِ على أَنَّ الخَبَرَ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُ: والشَّمْسُ، والقَمَرُ مَجْعُوْلانِ حُسْباناً، أو مَخْلُوْقان حُسْباناً.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ الأَصْل النَّصْبُ كما في قِراءَةِ الجُمْهُورِ عَطْفاً على (اللَّيْلَ سَكناً)؛ وبذلك يتَحَقَّقُ الانْزِياحُ مِن النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ لتَوْكِيْدِ الكلمتين مَوْضِعِ الانْزِياحِ، ولعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك بَقاءُ (حُسْباناً) مَنْصُوْبَةً على الرَّغْمِ من أَنَّ من حقِّها الرَّفْعَ أَيْضاً[3].

- قراءَةُ أَبي حَيْوَةَ: ﴿يا أَيُّها النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنا لك أَزْواجَكَ اللاَّتِي آتَيْتَ

(١) انظر: تفسير ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١/ ٢٨٥.
(٢) الأنعام: ٩٦.
(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٦٣؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٣٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ١٨٧؛ الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٤/ ١٠١.

أُجُوْرَهُنَّ وما مَلَكَتْ يَمِيْنُكَ مِمَّا أَفاءَ اللهُ عَليكَ وبَناتِ عَمِّكَ وبَناتِ عَمَّاتِكَ وبَناتِ خالِكَ وبَناتِ خالاتِكَ اللاَّتِي هاجَرْنَ مَعَك وامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنَّبِيِّ...﴾[1]، برَفْعِ (وامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ) على المُبْتَدأ عَلَى أَنَّ الخَبَرَ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: وامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ أَحْلَلْناها لَك.

وقِراءَة العامَّة بالنَّصْبِ (وامْرَأَةً مُؤْمِنَةً)، عَطفاً على مَفْعُولِ (أَحْلَلْنا).

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ في قِراءَةِ أبي حَيْوَةَ انْزِياحاً مِنَ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ لتَوْكِيْدِ الكَلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ.

- قِراءَةُ غَيْرِ الأَخَوَيْنِ: ﴿ولَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثَلاثَمِئَةٍ سِنِيْنَ﴾[2]، بتَنْوِيْنِ (مِئَةٍ) على أَنَّ (سِنِيْنَ) بَدَلٌ مِنْ (ثلاث)، وقِيْلَ إنَّها بَدَلٌ مِن (مِئَةٍ)[3].

وقِراءَةُ الضَّحَّاكِ (سِنُوْن) بالواوِ مَحْمُوْلَةٌ عِنْدَ النُّحاةِ عَلَى أَنَّها خَبَرُ مُبْتَدإٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ: هي سِنُوْنَ، ولا نَحْوجَ إلى هذا التَّأْوِيْلِ؛ لأَنَّ في إخْضاعِها لسُلْطانِ الانْزِياحِ من النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ تَخَلُّصاً مِنه، وتَوْكيداً لهذه الكلمة، كما مَرَّ.

---

(١) الأحزاب: ٥٠.

(٢) الأحزاب: ٢٥.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٧٠-٤٧١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١١٧؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٨١.

الانْزِياحُ وَالجَرُّ الجِوَارِيُّ

وممَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك:

- قراءةُ الحَسَن البَصْرِيّ: **﴿وأَذانٌ مِنَ اللهِ ورَسُوْلِهِ... أنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ ورَسُوْلِهِ﴾**[1]، بجرِّ (ورَسُوْلِهِ)، وهي قِراءَةٌ فيها وَجْهانِ[2]:

أ - أنَّهُ مُقْسَمٌ به على أنَّ الواوَ حَرْفُ قَسَمٍ، وأنَّ جوابَ القَسَم مَحْذُوْفٌ.

ب- أنَّهُ مَجْرُوْرٌ على الجِوارِ.

ولعَلَّ في حَمْلِ هذه القراءَةِ على الانْزِياحِ مِنَ النَّصْبِ إلى الجَرِّ تَوْكِيْداً للكلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إليها فَضْلاً عن أنَّ فيه حَمْلاً للكلامِ على ظاهِرِه، وعن أنَّ فيه إنْباءً عَنْ أنَّ الرَّسُوْلَ في قِراءَةِ النَّصْبِ بِمَنْزِلَةِ اللهِ في البَراءَةِ مِنَ المُشْرِكِيْنَ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في كُلِّ ما يُعَدُّ مِنْ بابِ الجِوارِ في النَّعْتِ، والعَطْفِ، والبَدَلِ مِنْ حَيْثُ الانْزِياحُ، ومِنْهُ:

- قراءَةُ غَيْرِ نافِعٍ، وابْنِ عامِرٍ والكسائيّ، وحَفْصٍ عَنْ عاصِمٍ مِن السَّبْعَةِ: **﴿يأيُّها الَّذين آمَنوا إذا قُمْتُم إلى الصَّلاةِ فاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ وامْسَحُوا برُؤُوسِكُمْ وأَرْجُلِكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ﴾**[3]، بجَرِّ (وأَرْجُلِكُمْ)،

---

(١) التوبة: ٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٨؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٦؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ١٧٣.

(٣) المائدة: ٦.

وهي قراءَةٌ فِيهَا أَرْبَعةُ أَوْجُهٍ[1]:

أ - أَنْ تَكُوْنَ مَجْرُوْرَةً على الجِوارِ، كما في قَوْلِ العَرَبِ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ على أنَّ (خَرِبٍ) صِفَةٌ لِـ(ضَبٌّ) في اللَّفْظِ، وفي المَعْنَى لـ(جُحْرُ)، والجَرُّ على الجِوارُ مُقَيَّدٌ عِنْد بَعْضِ النُّحاةِ بتَحَقُّقِ أَمْنِ اللَّبْسِ، فإذا لم يَتَحَقَّقْ لا يُصارُ إليه، كما في قَوْلِكَ: قامَ غُلامُ زَيْدٍ العاقِلِ؛ لأَنَّ جَعْلَ العاقِلِ صِفَةً لـ(غُلامُ زَيْدٍ) لا يُجِيْزُ جَرَّها على الجِوارِ.

ووسَمَ مَكِّيُّ بن أبي طالبٍ[2]، وغَيْرُهُ الحَمْلَ على الجِوارِ بالضَّعْفِ، فلا يُحْمَلُ القُرآنُ عليه.

ب- أَنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على (بِرُؤوسِكُمْ) في اللَّفْظِ، والمَعْنَى، ثُمَّ نُسِخَ ذلك بوُجوبِ الغَسْلِ.

جـ- أنَّها جُرَّتْ للتَّنْبِيْهِ على عَدَمِ الإسْرافِ في اسْتِعمالِ الماءِ؛ ولذلك عُطِفَتْ على المَمْسُوْحِ على أنَّ المُرادَ الغَسْلُ، وهو قَوْلٌ ذَهَبَ إليه الزَّمَخْشريُّ.

د - أَنْ تَكُوْنَ مَجْرُوْرَةً بحَرْف جَرٍّ مَحْذُوْفٍ يتَعَلَّقُ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ أَيضاً، وهي مَسْأَلةٌ فيها حَذْفُ الجارِّ وبَقاءُ أَثَرِهِ.

ولعَلَّ إخْضاعَ هذه القراءَةِ لسُلْطانِ الانْزِياحِ يُخَلِّصُنا من التَّأْوِيْلاتِ، فَضْلاً عما يتَحَقَّقُ بالمَصِيرِ إليه مِنْ مَعْنًى، على أَنَّ الكَسْرَةَ اسْتُبْدِلَتْ بالحَرَكة الأَصِيْلَةِ لتحقيقِ التناسُقِ اللَّفْظيِّ بين المُتَجاوِرَيْنِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في كُلِّ ما يُحْمَلُ على الجَرِّ على الجِوارِ في النَّعْتِ، والبَدَلِ،

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢١٠-٢١٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٤٣٨؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ١٣٥.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢١.

والعَطْفِ، والتوكِيْدِ[1]، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بَابِ مَا حُمِلَ على الجَرِّ الجواريّ أياً كانَتْ حَرَكَةُ المَنْعُوْتِ في المَعْنَى:

- قِراءَةُ الأَعْمَشِ، ويَحْيَى بن وَثَّابٍ: ﴿إِنَّ اللهَ هو الرَّزَّاقُ ذو القُوَّةِ المَتِيْنِ﴾[2]، بجَرِّ (المَتِيْنِ) على الجِوارِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً لـ(الرَّزَّاقُ) في المَعْنَى كما في قراءَةِ العامَّةِ بالرَّفْعِ على النَّعْتِ لـ(الرَّزَّاقُ)، أو لـ(ذو)، أو لاسْمِ (إِنَّ) على المَوْضِعِ، أو على الخَبَرِ بَعْدَ الخَبَرِ[3].
- قِراءَةُ الأَخَوَيْنِ: ﴿ولَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُوْنَ وحُوْرٍ عِيْنٍ﴾[4]، بالجَرِّ على الجِوارِ، كما مَرَّ[5].
- قَوْلُ العَرَبِ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرْبٍ، على أَنَّ (خَرْبٍ) نَعْتٌ جِوارِيٌّ، ويَظْهَرُ لي أَنَّ الضَّبَّ وُصِفَ بالخَرِبِ مَجازاً، أو أَنَّ أَصْلَ خَرِبٍ هو: حَرِبٌ بالحاءِ؛ لأَنَّها مِنْ صِفاتِ الضَّبِّ، والجَرُّ الجِوارِيُّ عِند ابْنِ جِنِّيٍّ من باب النَّعْتِ السَّبَبِيِّ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرْبٍ جُحْرُهُ.
- قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ[6]:

كأَنَّما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِها ... قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتارِ مَحْلُوْجِ

على أَنَّ (مَحْلُوْجِ) صِفَةٌ لـ(قُطْناً) في المَعْنَى.

---

(١) انظر كتابنا: الحمل على الجوار في القرآن الكريم.
(٢) الذاريات: ٥٨.
(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٦٠.
(٤) الواقعة: ٢١-٢٢.
(٥) انظر الصفحة: ١٣٤-١٣٥.
(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢١١.

• قَوْلُ الحُطيئةِ[1]:

فإيَّاكُـمْ وحَيَّـةَ بَطْـنِ وادٍ ... هَمُوْزِ النَّابِ ليس لَكُمْ بِسِيِّ

على أنَّ (هَمُوْزِ النَّابِ) صِفَةٌ في المَعْنَى لـ(حَيَّة).

• قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ[2]:

كأَنَّ ثَبِيْراً في عَرانِيْنِ وَبْلِهِ ... كَبِيْرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

على أنَّ (مُزَمَّلِ) صِفَةٌ في المَعْنَى لـ(كَبِيْرُ).

• قَوْلُ العجَّاجِ[3]:

كأنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوْتِ المُرْمِلِ

على أنَّ (المُرْمِلِ) صِفَةٌ في المَعْنَى لـ(نَسْجَ).

• قَوْلُ أبي الغريْبِ[4]:

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِيْ الزَّوْجاتِ كُلِّهِم ... أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

على أنَّ (كُلِّهِم) تَوْكِيْدٌ في المَعْنَى لـ(ذَوِي).

وغَيْرُ ذلك مِن الأَقْوالِ الأُخْرَى.

ويَظْهَرُ أنَّ قِراءَة نافِعٍ، وابْنِ عامِرٍ، والكسائِيّ، وحَفْصٍ عن عاصِمٍ: (وأَرْجُلَكُم) بالنَّصْبِ يُعَزِّزُها المَعْنَى، ولذلك تُعَدُّ -كما يَظْهَرُ لي- أَصْلاً لغَيْرِها على وَفْقِ المَعْنَى، واللَّفْظِ، على أنَّها مَعْطُوْفَةٌ على (أَيْدِيَكُمْ) على الرَّغْمِ مِنَ الفَصْلِ بَيْنَ المُتعاطِفَيْنِ بِجُمْلَةٍ اعْتِراضِيَّةٍ، أو مَعْطُوْفَةٌ على مَحَلِّ المَجْرُوْرِ (بِرُؤُوسِكُمْ).

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢١١.
(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢١١.
(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢١١.
(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٢١٢.

وقراءة الحَسَنِ بن أبي الحَسَنِ (وأَرْجُلُكُمْ) بالرَّفْعِ مَحْمُوْلَةٌ على الابْتِداءِ، على أنَّ الخَبَر مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: وأَرْجُلُكُمْ مَغْسُوْلَةٌ.

والقَوْل فيما مَرَّ مِنْ حَيْثُ الانْزِياح كالقَوْلِ في أَضْرابِهِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب الانْزِياح مِنَ الجَرِّ إلى الرَّفْعِ قراءَةُ الجُمْهُوْرِ: **﴿يَسْأَلُوْنَكَ عن الشَّهْرِ الحَرام قِتالٍ فيه﴾**[1]، بجَرِّ (قِتالٍ)، وهي قِراءَةٌ فيها ثلاثَةُ أَوْجُهٍ[2]:

أ - أنْ يَكُوْن مَجْرُوْراً على بَدَلِ الاشْتِمالِ مِنَ (الشَّهْرِ)؛ لأنَّ القِتالَ واقِعٌ في الشَّهْرِ.

ب- أنْ يَكُوْنَ مَجْرُوْراً بحَرْفِ جَرٍّ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: عَنْ قِتالٍ، وهو قَوْلُ الفَرَّاءِ.

جـ- أنْ يَكُوْنَ مَجْرُوْراً على الجِوارِ.

وقِراءَةُ الأَعْرَجِ: "قِتالٌ فيه"، بالرَّفْعِ فيها وَجْهانِ:

أ - أنَّهُ مُبْتَدأٌ سَوَّغَ الابْتِداءَ بِه نِيَّةُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ، والتَّقْدِيْرُ: أَقِتالٌ فيه.

ب- أنَّهُ فاعِلٌ لاسْمِ فاعِلٍ مَحْذُوْفٍ هو والهَمْزَةُ، والتَّقْدِيْرُ: أجائِزٌ قِتالٌ فِيهِ.

ولعلَّ في الالْتِجاء إلى الانْزِياحِ من الجَرِّ إلى الرَّفْعِ في هذه القراءَة حَمْلاً للقرآن على ظاهِرِه فَضْلاً عَنْ تَوْكِيد الكلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياح.

---

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٣٨٩؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ١٤١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ١٤٥.

الانْزِياحُ مِنَ الجَرِّ إلى النَّصْب، والرَّفْع

يَكْمُن هذا الانْزِياحُ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ فيما يُعَدُّ مِنْ باب النَّعْتِ، والبَدَل المَقْطوعين، وعَطْفِ المَنْصوب على المَجْرُوْرِ في الظَّاهر[1].

وممَّا يُمْكِنُ عَدُّه مِن هذه المَسْأَلة:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿يس والقُرْآنِ الحَكِيْم إنَّك لَمِنَ المُرْسَلِيْنَ تَنْزِيْلَ العَزِيْزِ الرَّحِيْمِ﴾[2]، في (تَنْزِيْلَ) ثَلاثُ قِراءاتٍ:

الأُولى بالرَّفْعِ، وهي قَراءَةُ نافِعٍ، وفيها وِجْهان:

(١) أنْ يَكونَ (تَنْزِيْلُ) خَبَرَ مبتدإٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُه: هو تَنْزِيْلُ.

(٢) أنْ يَكُونَ خَبراً للمُبتدإِ (يس) اسْماً للسُّوْرَةِ، والتَّقْدِيْرُ: هذه السُّوْرَةُ المسمَّاةُ (يس) تَنْزِيْلُ العَزِيْزِ الرَّحِيْمِ.

والثانيةُ بالنَّصْبِ، وهي قراءَة غَيْرِ نافِعٍ، وابْنِ كَثيْرٍ، وأبي عَمْرٍو، وأبي بَكْرٍ، وفيها وَجْهانِ:

(١) أنْ يَكُونَ (تَنْزِيْلَ) مَنْصُوْباً على المَصْدَر، على أنَّ العامِلَ مَحْذُوْفٌ.

(٢) أنْ يَكون مَنْصُوباً على المَدْح، على أن العامِلَ مَحْذُوفٌ.

والأَخِيْرَةُ بالجَرِّ، وهي قراءَة أبي حَيْوَةَ، واليَزِيْديِّ، وأبي جَعْفَرٍ، وشَيْبَة، على النَّعْتِ للقُرآنِ، أو البَدَل منه.

---

(١) انظر كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى (قيد الطبع).

(٢) يس: ١-٥.

ويَظْهَر لِي أنَّ قِراءَة الجَرِّ فيها حَمْلٌ على الظَّاهِر، وهَجْرٌ للتَّأْوِيْل على الرَّغْم مِن الفاصل بين النَّعْت ومَنْعُوْته، أو البَدَل والمُبْدَل منه، وهي مَسْأَلَةٌ يُمْكِنُ عَدُّ الجَرِّ فيها أَصْلاً على أنَّ الرَّفْعَةَ، والنَّصْبَةَ حَرَكَتا انْزِياحٍ.

- ثَلاثَةٌ أَثْواباً، وعاش الفَتى مِئتَيْنِ عاماً، الأَصْلُ أنْ يُقالَ: ثَلاثَةُ أَثْوابٍ، ومِئَتي عامٍ، على أنَّ (أثْواباً) و(عاماً) قد يكونان تَمْييزَيْن، على أنَّ فيهما انْزِياحاً مِنَ الجَرِّ إلى النَّصْبِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ من ذلك قراءَةُ غَيْرِ الأَخَوَيْنِ مِنَ السَّبْعة:

- ﴿ثلاثَ مِئَةٍ سِنِيْنَ﴾[1] بتنوين (مِئَةٍ) على أنَّ (سِنِيْنَ) بَدَلٌ مِنْ (ثَلاثَمِئَةٍ)، أو عَطْفُ بَيانٍ.

وقِيْلَ إنَّها لا يَصِحُّ أنْ تَكُوْنَ تَمْيِيْزاً؛ لأَنَّ بابَهُ الضَّرُوْرَةُ مَعَ إِفْرادِ هذا التَّمْيِيْزِ، كما في قَوْلِ الرَّبِيْعِ بن ضبع، أو يزيد بن ضَبَّةَ[2]:

إذا عاشَ الفَتَى مِئَتَيْنِ عاماً   فقَدْ أَوْدى المَسَرَّةُ والفَنـاءُ

على أنَّ الأَصْلَ (مِئَتي عامٍ).

وقَوْلِ الأَعْور الكَلبيّ[3]:

أَنْعَتُ عِيْراً مِنْ حَمِيْرِ خَنْزَرَه   في كُلِّ عِيْرٍ مِئتانَ كَمَرَهْ

على أنَّ الأَصْلَ (مِئَتا كَمَرةٍ).

- قراءَةُ الأَعْمش: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتَ﴾[4]، بحَذْف التَّنوِيْنِ مِنْ (ذائِقةٌ)،

---

(١) الكهف: ٢٥.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٧٠-٤٧١؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٦/ ٢١؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٠٨.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٠٨؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٦/ ٢٤.

(٤) آل عمران: ١٨٥.

ونَصْبِ المَوتِ على أَنَّ هذا التَّنْوِيْنَ حُذِفَ لالْتِقاء السَّاكِنَيْن[1]، وهو مُرادٌ، كما في قَوْلِ أبي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ[2]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرَ اللهَ إلاَّ قَليـلا

على أَنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّمَ: ولا ذاكِرٍ اللهَ، و(ذَائِقَةٌ المَوْتَ).

ويَظْهَرُ لي أَنَّ فيما مَرَّ انْزِياحاً مِن الجَرِّ بالإِضافَةِ إلى النَّصْبِ لتَوْكِيْدِ الكَلِمة مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباه إليها للتَّفَكُّرِ فيها.

- قِراءَةُ الحَسَنِ، وأبي عَمْرٍو في رِوايَةٍ: ﴿...والصَّابِرِيْنَ على ما أَصابَهُمْ والمُقِيْمِي الصَّلاةَ﴾[3]، بحذف النُّونِ من (والمقيمين) ونَصْبِ الصَّلاةِ[4]، على أَنَّ القَوْلَ فيها كالقَوْلِ في سابِقَتِها مِن حَيْثُ الانْزِياحُ على الرَّغْمِ مِن أَنَّ الإضافَةَ فيها وفي سابقَتِها لَفْظِيَّةٌ.

ومِنْ ذلك أَيضاً قَوْلُ عَمْرِو بْنِ امْرئِ القَيْسِ الخَزْرَجِيِّ[5]:

الحافِظُو ن عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لا يَأْتِيْهِمُ مِنْ وَرائنا نَطَفُ

على أَنَّ الأَصْلَ مَعَ حَذْفِ النُّوْنِ: الحافِظُوْ عَوْرَةِ العَشيرَة.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وقَدَّرَ فِيْها أَقْواتَها في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً للسَّائِلِيْنَ﴾[6]: في هذا

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٢٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ١٣٣؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ٤/ ٢٩.

(٢) انظر: ثعلب، مجالس الثعلب: ١٢٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٩/ ٣٤؛ المالقي، رصف المباني: ٤٩؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٢٠.

(٣) الحج: ٣٥.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٢٧٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٣٦٩؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٢/ ٥٩.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٨٥.

(٦) فصلت: ١٠.

القَوْلِ ثَلاثُ قِراءاتٍ في (سَوَاء)[1]:

(١) قراءَة العامَّة بالنَّصْب على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقْدِيرُ: اسْتَوَتْ، أو على الحالِ من (ها) في (فيْها)، أو في (أَقْواتِها)، أو مِنَ الأَرْض، في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُوْنَ بالَّذي خَلَقَ الأَرْضَ في يَوْمَيْنِ...﴾[2]، وقِيْلَ إنَّ الحالَ مِنَ (الأَرْضِ) فيه نَظَرٌ؛ لأَنَّ المَعْنَى على وَصْفِ (أيَّامٍ) بالاسْتِواءِ لا وَصْفِ (الأَرْضِ)، ويُعَزِّزُ ذلك قِراءَةُ الجَرِّ (سَواءٍ) على أنَّها صِفَةٌ للمُضافِ، أو المُضافِ إليه.

(٢) قِراءَةُ زَيْدِ بْنِ عليٍّ، والحَسَنِ، وابْنِ أبي إسحق وعِيسى، ويَعْقُوْبَ، وعَمْرِو بْن عُبَيْدٍ بالجَرِّ (سَواءٍ) على الصِّفَةِ، كما مَرَّ.

(٣) قِراءَةُ أَبي جَعْفَرٍ بالرَّفْعِ (سواءٌ) على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هي سَواءٌ لا تَزِيْدُ، ولا تَنْقُصُ، أو على مُبْتَدإٍ خَبَرُهُ (للسَّائِلِيْنَ)، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ المُبْتَدإِ نَكِرَةً لا مُسَوِّغَ للابْتِداءِ بها.

ويتَبَدَّى لي أَنَّ الأَصْلَ الجَرُّ على الصِّفَةِ على أَنَّ النَّصْبَةَ، والرَّفْعَةَ حَرَكتا انْزِياحٍ لتَوْكيد الكَلِمة مَوْضعِ الانْزِياح بجَذْبِ الانتباهِ إليها للتفكُّر فيها وفي دَلالَتِها.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٥٠٩-٥١٠؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٧٠؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٨١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٤٨٦؛ سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٩.

(٢) فصلت: ٩.

الانْزِياحُ وحَرَكَةُ المُضارِعِ

يَدُوْرُ هذا الانْزِياحُ في فَلَك ما يأْتي:

(١) الانْزِياحُ مِن الجَزْمِ إلى النَّصْبِ:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك قراءَةُ أبي جَعْفَرٍ المَنْصُوْر: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لكَ صَدْرَكَ﴾[1]، بنَصْبِ (نَشْرَحَ) على أنَّ للنُّحاةِ في تَأْوِيْلِ هذه القراءَةِ أوْجُهاً[2]:

(١) أنَّ بَعْضَ العَرَبِ مِنْ يَنْصِبُ بـ(لم).

(٢) أنَّ الفِعْلَ المُضارِعَ نُصِبَ بها قياساً على (لَنْ).

(٣) أنَّ أَصْلَ (أَلَمْ نَشْرَحَ) هو: أَلَمْ نَشْرَحَنْ، على أنَّ الفِعْلَ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ، وأنَّ نُوْنَ التَّوْكيد الخَفيفةَ حُذِفَتْ بَعْدَ بنائِه، وقِيل إنَّ في هذا الوَجْهِ شُذُوْذَين، أحَدُهُما: تَوْكِيْدُ المَنْفِيِّ بـ(لَمْ)، وحَذْفُ نُوْنِ التَّوْكِيْد في غَيْرِ الوَقْفِ، وغَيْرِ تَجاوُرِ ساكِنَيْن.

(٤) أنَّ القارئ قد بَيَّنَ الحاءَ، وأشْبَعَها؛ ولذلك تَوَهَّمَ السَّامِعُ أنَّ قِراءَتَهُ بفَتْحِها، وهو وَجْهٌ ذَكَرَهُ الزَّمَخْشريُّ.

(٥) أنَّ فَتْحَةَ الحاءِ قَد تكُوْنُ من باب الإتْباعِ لفَتْحَة لام (لَكَ).

(٦) أنَّ فَتْحَةَ الحاء قد تكُوْنُ مِنْ باب الإتْباعِ لفَتْحةِ راءِ (نَشْرَح).

---

(١) الشرح: ١.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٤٨٧؛ ابن جني، المحتسب: ٤/ ٨-٧؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٣٤٦؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٠٧؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: ١٥/ ٤٩٥؛ الشوكاني، فتح القدير: ٥/ ٤٦١؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣/ ٤٦٩، ٦/ ٧٢٣.

وذَكر الشَّوْكانيُّ[1] أنَّ هذه القراءَة لَيْسَت بجدِيْرَةٍ بأَنْ يُشْتَغَلَ بِها.

وبَعْدُ فلا مُحْوِجَ إلى مِثْلِ هذه التَّوَهُّماتِ لتَخْرِيْج هذه القراءَة؛ لأنَّ في حَمْلها على الانْزِياحِ مِنَ الجَزْمِ إلى النَّصْب تَخلُّصاً منها فَضْلاً عمَّا يُنْبِئُ عنه هذا الانْزِياحُ مِنْ حَيْثُ تَوْكِيْدُ هذه الكلمة مَوْضِع الانْزِياح.

ومِمَّا عُدَّ مِنْ ذلك قَوْلُ الرَّاجِزِ الحارِثِ بن مُنْذِرٍ[2]:

فِي أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أفِرّ   أيَوْمِ لم يُقْدَرَ أم يَوْمِ قُدِرْ

على أنَّ في (لم يُقْدَرَ) أَوْجُهاً، كما مَرَّ في الآيَة:

(١) أنَّ الفِعْلَ المُضارِعَ مَبْنيٌّ على الفَتْحِ لاتِّصاله بنون التَّوْكيد الَّتي حُذِفَتْ بَعْدَ هذا البِناءِ.

(٢) أنَّ الفَتْحَةَ ناشِئَةٌ مِنْ بابِ إعْطاءِ المُجاوِرِ حُكْمَ مُجاوِرِه، على أنَّ المُجاوِرَ (أَمْ)، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الهَمْزَةُ أَلِفاً، ولذلك فُتِحَت حاءُ (نَشْرَحَ)، كَما مَرَّ؛ لأنَّ الألِفَ يَجِبُ أنْ يكونَ ما قَبْلَها مَفْتُوحاً، وهو تَأْوِيْلُ ابْنِ جِنِّيٍّ.

(٣) أنَّ نَصْبَ الفِعْلِ المُضارِعِ جاءَ على لُغَة بَعْضِ العَرَب الَّتي تَنْصِبُ الفِعْلَ بعد (لم).

(٤) أنَّ الفِعْلَ نُصِبَ قِياساً على نَصْبِهِ بَعْدَ (لَنْ).

وذَكَرَ ابنُ مالِكٍ[3] أنَّ هنالِك لُغَةً تَرْفَعُ المُضارِعَ بَعْدَها، كما في قَوْل

---

(١) انظر: فتح القدير: ٥/ ٤٦١-.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣/ ٤٦٩؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: ٦٧٤؛ ابن جني، المحتسب: ٣/ ٩٤.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٧٥-١٥٧٦؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣/ ٤٦٧-٤٦٨.

الشَّاعِرِ[1]:

لَوْلا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لَمْ يُوْفُوْنَ بالجارِ

على أنَّ (لَمْ) مُهْمَلَةٌ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في هذا الشَّاهِدِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ مِنْ حَيْثُ الانْزِياحُ مِنَ الجَزْمِ إلى الرَّفْعِ.

(٢) الانْزِياحُ مِنَ النَّصْبِ إلى الجَزْمِ:

يُفْهَمُ مِمَّا في بَعْضِ مَظانِّ النَّحْوِ[2] أنَّ بَعْضَ الكوفِيِّيْنَ أجازَ هذه المَسْأَلَةَ حَمْلاً على لُغَةِ بني صُباحٍ مِنْ ضَبَّةَ، كما في قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ[3]:

إذا ما عَدَوْنا قالَ وِلْدانُ أَهْلِنا   تَعالَوْا إلى أنْ يَأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

على أنَّ (يَأْتِنا) جُزْمَ بـ(أَنْ)، كما قِيْلَ، وهنالِكَ رِوايَةٌ أُخْرى بإِثْباتِ الياءِ (إلى أنْ يَأْتِي).

ويُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ هذا الشَّاهِدُ على حَذْفِ الياءِ تَخْفِيْفاً كحَذْفِها من قَوْلِهِ تَعالى: ﴿والَّيْلِ إذا يَسْرِ﴾[4].

ويُمْكِنُ إخْضاعُ هذا الشَّاهِدِ لِسُلْطانِ الانْزِياحِ من النَّصْبِ إلى الجَزْمِ لِتَوْكيدِ الكَلمة.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣/ ٤٦٨؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٦.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ١/ ١٧٩؛ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٩١؛ المرادي، توضيح المقاصد: ٤/ ١٨٥، الجنى الداني: ٢٢٦.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ١/ ١٨٠؛ السيوطي، شرح شواهد مغني اللبيب: ٩١؛ المرادي، الجنى الداني: ٢٢٦؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٢٩٥.

(٤) الفجر: ٤.

(٣) الانزياح من النَّصب إلى الرَّفع:

- قراءةُ مُجاهِدٍ، وابْنِ عبَّاسٍ، وابْنُ مُحَيْصِن: ﴿لِمَنْ أَرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ﴾[1]، على أَنَّ (أنْ) النَّاصِبةَ مُهْمَلَةٌ حَمْلاً على (ما) المَصْدَرِيّة، وهو مَذْهَبُ البصرِيِّيْنَ، أو أَنَّها مُخَفَّفَةٌ من الثَّقِيلة على أنَّ اسْمَها ضَمِيرُ الشَّأْنِ المحذوف[2]، وقد شَذَّ وقُوْعُها مَوْقِعَ (أنْ) النَّاصِبة، كما شَذَّ وُقُوْعُ النَّاصِبةِ مَوْقِعَها كما في قَوْلِ جَرِيْرٍ[3]:

تَرْضى عَن النَّاسِ إنَّ النَّاسَ قَد عَلِمُوا   أنْ لا يُدانِيَنا مِنْ خَلْقِهِ أحَدُ

ومِمَّا جاءَ نَظِيراً لهذه القراءَةِ قَوْلُ القاسِمِ بْنِ مَعْنٍ[4]:

إِنِّي زَعِيمٌ يا نُـوَيْـ   ـقَةُ إنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزاحِ

أنْ تَبْكِيْنِ بَلادَ قَوْمٍ   يَرْتَعُوْنَ مِنَ الطَّلاحِ

وقَوْلُ الشَّاعِرِ:

يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسي نُفُوسَكُما   وحيثُما كنتُما لقيتُما رَشَدا

أنْ تَقْرَآنِ على أَسْماءَ ويْحَكُما   مِنِّي السَّلامَ وألاَّ تُشْعِرا أَحَدا

على أَنَّ البصريِّيْنَ لم يَعُدُّوا (أنْ) في هذين البيتَيْنِ، والقراءَةِ مُخَفَّفَةً مِن الثَّقِيلَة لعَدَمِ الفَصْلِ بيْنَها وبين الجُمْلَة الفِعليّة بعدها، وأنَّ ما قَبْلَها لَيس مِنْ

---

(١) البقرة: ٢٣٣.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٢٢٣، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ١/ ١٨٢، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٢٨٠، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١٥٢٧، المرادي، الجنى الداني: ٢٢٠، الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢/ ٣١٩.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٤٥٦-٤٦٤.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٤٦٣؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ١٣٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ٩.

أَفْعالِ العِلْمِ، واليَقيْنِ.

ويَظْهَرُ لي أنَّ هذا الانْزِيَاحَ باسْتِبْدالِ الضَّمَّة بالفَتْحَةِ يُنْبِئ عن محْوَرِيَّةِ الكلمةِ مَوْضِعِهِ، وأَهمِّيَّتها بجذْبِ انْتِباه السَّامع، أو السَّامِعِيْن إليها.

(٤) الانْزِياحُ مِنَ الجَزْمِ بحذف نون الأفعالِ الخمسة إلى إثباتها:

ومِنْ ذلك قراءَة أَبي جَعْفَرٍ، وشَيْبَةَ، وطَلْحَةَ: ﴿فإمَّا تَرَيْنَ مِنَ البَشَرِ أحَدٍ﴾[١]، بياءٍ ساكنة، ونُوْنٍ خَفِيْفَةٍ في (تَرَيْنَ)، وهي قراءةٌ تُعَدُّ شاذَّةً عند ابن جنِّي؛ لأنَّ نون الأفعالِ الخمسة لم تُحْذَفْ علامَةً للجَزْمِ[٢].

وممَّا جاءَ مُعَزِّزاً لهذه القراءَة قَوْلُ الشَّاعِرِ[٣]:

لولا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوْفُـوْنَ بالجـار

على أنَّ (يُوْفُوْنَ) لم تُحْذَفْ نُوْنُهُ علامَةً للجَزْمِ.

ولعلَّ في الالْتِجاءِ إلى انْزِياح اللِّسان العربيِّ من حَذْف النُّوْنِ علامَةً للجَزْمِ إلى إثْباتِها لتَوْكيد الكَلمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، بجَذْب الانتباه إليها - تخلُّصاً ممَّا مَرَّ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ إِخْضَاعُهُ لِسُلْطَانِ مَا مَرَّ قَوْلُ الرَّسُوْلِ ﷺ: «لا يُشِيْرُ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيْهِ بِالسِّلاحِ»[٤]، عَلَى أَنَّ (لا) نَاهِيَة، وَأَنَّ الفِعْلَ بَعْدَهَا (يُشِيْرُ) لَمْ يُجْزَمْ بِهَا.

---

(١) مريم: ٢٦.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٥٩١؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٤٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١٨٥.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٥٩١؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٤٢؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ٨.

(٤) انظر: مسلم، صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت: ٦/ ١٧٠.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُوْنٍ لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُوْنَ﴾[1]، عَلَى أَنَّ (لا) حَرْفُ نَهْيٍ فِي أَحَدِ وَجْهَيْنِ، عَلَى أَنَّ هُنَالِكَ انْزِيَاحاً مِنْ جَزْمِ الْمُضَارِعِ إِلَى رَفْعِهِ (يَمَسُّهُ بَدَلَ: يَمَسَّهُ)، عَلَى أَنَّ الضَّمَّةَ جِيْءَ بِهَا -كَمَا قِيْلَ- لأَجْلِ ضَمَّةِ ضَمِيْرِ الغَائِبِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّسُوْلِ ﷺ: «إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلاَّ أَنَّا حُرُمٌ»[2]، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا القَوْلِ انْزِيَاحاً مِنْ (نَرُدَّهُ) إِلَى (نَرُدُّهُ)[3]، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يَجُوْزُ فِي هَذَا الفِعْلِ الفَتْحُ، وَالضَّمُّ، وَالكَسْرُ عَلَى أَنَّ الفَتْحَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً، وَشُيُوْعاً.

(٥) الانْزِيَاحُ مِنْ الرَّفْعِ إِلَى الإِسْكَانِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك في القراءاتِ القرآنِيَّة:

- قراءَة الحَسَنْ البَصْرِيّ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُوْنَ أو يُحْدِثْ هم ذِكْراً﴾[4]، بإسكانِ آخِرِ الفِعْلِ (يُحْدِثْ)[5]، أو (نُحْدِثْ) بالنُّوْنِ والإسْكانِ في قراءَتِهِ في إحْدى روايَتَيْنِ، وقراءَةِ مُجاهِدٍ وأَبِي حَيْوَةَ، وفي هذه القَراءَة وَجْهانِ تَأْوِيليَّانِ:

(١) تَوَهُّمُ حَمْلِ الوَصْلِ على الوَقْفِ، وإجْرائِهِ مُجْراهُ.

(٢) حَذْفُ الضَمَّةِ لتَوالِي الحَرَكاتِ تَخْفِيفاً.

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ هذين الوَجْهَيْنِ يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَغْنَى عَنْهما بالانْزِياحِ من الرَّفعة

---

(١) الواقعة: ٧٨-٧٩.

(٢) انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري على صحيح البخاري: ٤/ ٣١، ٣٣.

(٣) انظر في هذه المسألة كتابنا: أسلوب الاستثناء والمحورية (قيد الطبع): ٢٠٦-٢٠٧.

(٤) طه: ١١٣.

(٥) انظر في ذلك: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ١١٠؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٥٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٢٦١.

إلى حَذْفها، أو إلى الإسْكانِ لتَوْكيد الكلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إليها للتَّفكُّر فيها، وفي دَلالَتِها.

- قراءَة أبان بن تَغْلِب: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فإنَّ لهَ مِعيْشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرْهُ يوم القيامة أعمى﴾[1]، بإسكان حرف الإعراب في (وَنَحْشُرْهُ) في وصل الكلام، وهيَ قِراءَةٌ فيها وَجْهانِ[2]:

(١) أنْ يكونَ هذا الفعْل مجزوماً بالعَطْفِ على مَوْضع جُمْلَةِ جَواب الشَّرْطِ (فإنَّ له مَعِيْشَةً ضَنْكاً)، كما في قراءةِ حمزَةَ، والكسائي: ﴿ومَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهُمْ﴾[3] بالجَزْم[4].

(٢) أنَّ الضَمَةُ حُذِفَتْ تَخْفيفاً، كما في قراءَة أبي عَمرو: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[5]، بإسْكانِ حرف الإعرابِ[6].

والقَوْلُ في هذه القراءَةِ من حَيْثُ الانْزِياحُ كالقَوْلِ في سابقَتِها.

- قَوْل الشاعِرِ[7]:

فَأَبْلُوني بِلِيَّتَكُمْ لعلِّي　　　أصالِحُكُمْ وأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا

(١) أنَّهُ مَحْمُولٌ على التَّخْفِيْفِ اضْطِّراراً.

---

(١) طه: ١٢٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ١١٦؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٦٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٢٨٧.

(٣) الأعراف: ١٨٦.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤١٦.

(٥) البقرة: ٦٧.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤١٦.

(٧) انظر: ابن جني، الخصائص: / ١٧٩، ٢/ ٣٤١، ٤٢٤؛ سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٠١؛ أبو البركات البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٨٠.

(٢) أَنَّهُ مَحْمُولٌ على العَطْفِ عَلى مَوْضِعِ (لَعَلِّي أُصالِحُكُمْ)؛ لأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلى جوابِ الأمْرِ، على أنَّ فِي الكلامِ حَذْفَ فاءِ الجَزاءِ.

- قِراءَة مَسْلَمَةَ بن مُحارِبٍ: ﴿وَمَنْ يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهم إليه جَمِيعاً﴾[1]، بإسْكانِ حَرْفِ الإعراب تَخْفِيْفَاً، كَمَا قِيْلَ[2].
- قِراءَةُ مَسْلَمَةَ: ﴿وأَمَّا الَّذِيْنَ اسْتَنكَفُوا واسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبْهُمْ عَذاباً أَلِيماً﴾[3]، بِإسْكانِ حَرْفِ الإعْرابِ فِي (فَيُعَذِّبْهُمْ) تَخْفِيْفَاً.
- قِراءَة سُليمان بن مَهْران الأَعْمَش: ﴿يَعِدْهُمْ ويُمَنِّيهِمْ وما يَعِدْهُمُ الشَّيْطانُ إلاَّ غُرُوْراً﴾[4]، بِإسْكانِ حَرْفِ الإعْرابَ في (يَعِدْهُمْ) تَخْفِيفَاً، كَمَا قِيْلَ[5].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿رَبَّنا وابْعَثْ فيهِمْ رَسُوْلاً مِنْهُمْ يَتْلُوْا عليهِم آياتِكَ ويُعَلِّمْهُمُ الكتابَ...﴾[6]، جاءَ في كتاب (المُحتسب): "وَمِنْ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ مُجاهِدٍ: قَالَ عَبَّاسٌ: سَأَلْتُ أبا عَمْرو عَنْ (يُعَلِّمْهُمُ الكِتابَ)، فَقالَ: أَهْلُ الحِجازِ يَقُوْلونَ: ﴿يُعَلِّمْهُمْ ويَلْعَنْهُمْ﴾[7] مُثَقَّلَة، ولُغَةُ تَمِيمٍ: (يُعَلْمْهُمْ، ويَلْعَنْهُمْ)..."[8].

وَذَكَر ابْن جِنِّيٍّ[9] أَنَّ إِسْكانَ الياءِ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ كَثُرَ فِي الكلام العربي.

---

(١) النساء: ١٧٢.
(٢) انظر: ابن جني، المحتسب: ١/ ٢٠٤.
(٣) النساء: ١٧٣.
(٤) النساء: ١٢٠.
(٥) انظر: ابن جني، المحتسب: ١/ ١٩٩.
(٦) البقرة: ١٢٩.
(٧) البقرة: ١٥٩.
(٨) ابن جني، المحتسب: ١/ ١٠٩.
(٩) انظر: الخصائص: ٢/ ٣٤١-٣٤٢.

(٦) الانْزِيَاحُ من الرَّفْعِ، أو الجَرِّ إلى الإسْكانِ في الفِعْلِ، والاسْم:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن ذَلِكَ:

- قِراءَةُ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ومَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إلى عَذابِ النَّارِ وبِئْسَ المَصِيرُ﴾[1] بسُكُوْنِ العَيْنِ في (فَأُمْتِعْهُ)[2]، وفي هذه القراءَةِ قَوْلانِ:

أ - أنَّ الرَّفْعَةَ حُذِفَتْ تَخْفِيْفاً كما في قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ[3]:

فاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إثْـماً مِـنَ اللهِ ولا واغِـلِ

وقَوْلِ جَرِيْرٍ[4]:

سِيْرُوا بَنِي العَمِّ فالأَهْوازُ مَنْزِلُكُمْ   ونَهْرُ تِيْرَى فمـا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

ويُطالِعُنا ما مَرَّ في الاسْمِ، ومِنْ ذلك قَوْلُ الأُقَيْشِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَسديّ[5]:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فِيْهِما   وقَـد بَـدا هَنْـكِ مِنَ المِئْزَرِ

على أنَّ الحَرَكَةَ الإعْرابِيَّةَ حُذِفَتْ مِنْ (هَنُكِ).

وقَوْلِ أبي نَخْلَةَ[6]:

---

(١) البقرة: ١٢٦.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ١١٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ٣٨٤.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٦٢، ٢/ ١١٠؛ ابن جني، الخصائص: الخصائص: ١/ ٧٤؛ المحتسب: ١/ ١٥؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٤٨؛ سيبويه، الكتاب: ٤/ ٢٠٤.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٦٢؛ ابن جني، المحتسب: ١/ ١١٠؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٤٨.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٦٢؛ ابن جني، المحتسب: ١/ ١١٠؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٤٨؛ سيبويه، الكتاب: ٤/ ٢٠٣.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٦٣؛ سيبويه، الكتاب: ٤/ ٢٠٣؛ ٤/ ٢٠٣؛ الفراء، معاني القرآن: ٢/ ١٢؛ ابن جني، الخصائص: ١/ ٧٥.

إذا اعْوَجَجْن قُلْتُ صاحِبْ قَوِّمِ بالـدَّوِّ أمْثـالَ السَّفِـيْنِ العُـوَّمِ

على أنَّ المُرادَ: صاحِبِيْ، فَسُكِّنَتِ الباءُ إِجْراءً لِلوَصْلِ مُجْرى الوَقْفِ.

وقِيْلَ إنَّ القِراءَةَ السَّابِقَةَ صَحِيْحَةٌ؛ لأنَّ الهَمْزَةَ ثَقِيْلَةٌ، ولذلك اجْتُرِئَ عليها بجميْعِ أنْواعِ التَّخْفِيْفِ.

- قراءَةُ قنبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِيْ ويَصْبِرْ فإِنَّ اللهَ لا يُضِيْعُ أَجْرَ المُحْسِنِيْنَ﴾[1] بالياءِ في (يَتَّقِيْ)، وجَزْمِ (ويَصْبِرْ)[2]، وهي قراءَةٌ فيها قَوْلانِ:

(١) أنَّ إثْباتَ حَرْفِ العِلَّةِ في الجَزْمِ لُغَةُ بَعْضِ العَرَبِ، كما في قَوْلِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ[3]:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنْباءُ تَنْمِي بِما لاقَتْ لَبُوْنُ بَني زِيـادِ

وقَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُوْ ولَمْ تَدَعِ

وقَوْلِ رُؤْبَةَ[5]:

إذا العَجُوْزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ ولا تَرَضَّـاهـا ولا تَـمَـلَّـقِ

والجَزْمُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ بحَذْفِ الحَرَكَةِ.

(٢) أنَّ الفِعْلَ مَرْفُوْعٌ لا مَجْزُوْمٌ، على أنَّ (مَنْ) مَوْصُوْلَةٌ لا شَرْطِيَّةٌ، على الرَّغْمِ

---

(١) يوسف: ٩٠.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٥٥٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٣٤٢.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٥٥٢.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٥٣٧؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/ ١٠٤.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٥٥٢؛ ابن جني، الخصائص: ١/ ٣٠٧؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/ ١٠٦.

مِن أنْ (ويَصْبِرْ) مَعْطُوْفٌ عليه، وهو جَزْمٌ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ التَّسْكِيْنَ لتَوَالي الحركاتِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مِنْ كلمتَيْن.

وقِيْلَ إنَّهُ مَحْمُوْلٌ على تَوَهُّمِ كَوْنِ (مَنْ) المَوْصُوْلَةِ تُشْبِهُ الشَّرْطيَّةَ، أو على إِجْراءِ الوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على عَدَمِ حَذْفِ حَرْفِ العِلَّة جَزْماً- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وإنْ تَدْعُوْهُمْ إلى الهُدَى لا يَتَّبِعُوْكُمْ...﴾[1]، على أَنَّ الخِطابَ للكفّارِ، وأَنَّ ضَمِيْرَ النَّصْبِ في (تَدْعُوْهُمْ) للأَصْنامِ، أو للرَّسُوْلِ، والمُؤْمِنِيْنَ على أنَّ ضَمِيْرَ النَّصْبِ للكُفَّارِ[2]، وقِيْلَ إنَّهُ لا يَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ هذا الفِعْلُ مُسْنَداً إلى الرَّسُوْلِ فقط؛ لأَنَّ الواوَ لَمْ تُحْذَفْ جَزْماً، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلك فإِنَّهُ قد يَكُوْنُ مَحْمُولاً على بقاء حَرْف العِلّة في هذه المَسْأَلة، كما مَرَّ.

ومِنَ الانْزِيَاحِ من الجَرِّ في الاسْمِ إِلَى الإسْكَانِ:

- قِراءَةُ حَمْزَةَ، والأَعْمَشِ: ﴿اسْتِكْباراً في الأَرْضِ ومَكْرَ السَّيِّئْ...﴾[3] بإِسْكانِ الهَمْزَة في (السَّيِّئْ) في الوَصْلِ على أَنَّها عِنْدَ النُّحاةِ مِنْ باب إِجْراءِ الوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ، أو إِجْراءِ المُنْفَصِلِ مُجْرى المُتّصِل، وحَسَّنَ هذه المَسْأَلَةَ وُقُوْعُ الكَسْرَةِ على حَرْفٍ ثَقِيْلٍ بَعْدَ الياء المُشَدَّدةِ، وهو الهَمْزَةُ.

ومِنَ النُّحاةِ مَنْ وَسَمَ هذه القِراءَةَ باللَّحْنِ، ونَزَّهَ الأَعْمَشَ عن أنْ يَكُوْنَ قَدْ قَرَأَ بها، على أَنَّهُ وَقَفَ مُسَكِّناً على تَوَهُّمِ أَنَّهُ واصَلَ الكلام[4].

---

(١) الأعراف: ١٩٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٥٣٧.

(٣) فاطر: ٤٣.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢٤١؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٧٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٣١٩؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٤/ ٣٥٨.

- قراءةُ أبي عَمْرو: ﴿فتُوْبُوا إلى بارِئْكُمْ﴾[1] باختلاسِ الهَمْزة (الإتيانُ بِحَرَكَةٍ خَفِيَّةٍ) والإِسْكانِ المَحْضِ[2]، على أنَّ القِراءةَ الثَّانِيَةَ نَسَبها بَعْضُ النُّحاةِ إلى الغَلَطِ، وهي عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[3] مَحْمُوْلَةٌ على الاخْتِلاسِ؛ لأَنَّ العَرَبَ تُسَكِّنُ المَرْفُوْعَ، والمَجْرُوْرَ في الشِّعْرِ، وعنْدَ المُبَرِّد لَحْنٌ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوْزُ التَّسْكِيْنُ مَعَ تَوالِي الحَرَكاتِ في حَرْفِ الإِعْراب، وجاءَ في (الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون)[4]: "وهذِهِ جُرْأَةٌ مِنَ المبَرِّد، وجَهْلٌ بأَشْعارِ العَرَبِ، فإِنَّ السُّكُوْنَ في حَرَكاتِ الإِعْرابِ قَد وَرَد في الشِّعْرِ كثيراً...".

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الحَرَكَةِ البِنائِيَّةِ، أَو اسْتِبْدالِ أُخْرَى بِهَا:

- قِراءَة أبان بن تَغْلِب في إِحْدى رِوايتَيْنِ: وفِرْقَةٍ: ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فإِنَّ لَهُ مَعِيْشَةً ضَنكاً ونَحْشُرْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ أَعْمى﴾[5]، بإِسْكانِ الهاءِ في وَصْلِ الكلامِ، وفي هذه القراءَةِ وَجْهانِ[6]:

(١) أَنَّها مَحْمُولة على لُغَةِ بني كلاب الَّذيْنَ يَسْكِّنُوْنَ هَذِهِ الهاءَ.

(٢) أَنَّها مَحْمُولَةٌ على إجْراءِ الوصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ.

(٣) أَنْ يَكُوْنَ هَذَا الفِعْلُ مَجْزوماً بِالعَطْفِ عَلَى جُمْلَةِ جَوابِ الشَّرْطِ (فَإِنَّ لَهُ مَعِيْشَةً ضَنْكًا)، كَمَا فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةَ، وَالكِسَائِيِّ ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ

---

(١) البقرة: ٥٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٦١-٣٦٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ٢٠٢.

(٤) ١/ ٣٦٢.

(٥) طه: ١٢٤.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ١١٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٢٨٧؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٥٥٨.

لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾[1]، بِالجَزْمِ[2].

(٤) أَنَّ الضَّمَّةَ حُذِفَتْ تَخْفِيفاً كَما فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[3]، بِإِسْكَانِ حَرْفِ الإِعْرَابِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ فيها مِنْ حَيْثُ الانْزِياحُ كالقَوْلِ فِيْ سابِقَتِهَا.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يُبَايِعُوْنَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُوْنَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فإِنَّمَا يَنْكُثُ على نَفْسِهِ ومَنْ أَوْفَى بِما عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيْهِ أَجْراً عَظِيماً﴾[4]، بِضَمِّ هاءِ الضَّمِيْرِ في (عَلَيْهُ) على لُغَةِ أَهْلِ الحِجازِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الأَكْثَرَ فِيْ مِثْلِ هذا المَوْضِعِ البِناءُ على الكَسْرِ، ولَعَلَّ هذا الانْزِياحَ مِنَ الكَسْرِ إلى الضَّمِ يُنَبِّهُ القارِئَ على أَنَّ هذا العَهْدَ مَعَ اللهِ لا مَعَ غَيْرِهِ، وهو عَهْدٌ لا بُدَّ مِنَ الحِفاظِ عليهِ، والوَفاءِ به، وبالبَيْعَةِ.
- قِراءَةُ قُنْبُل، وغَيْرِه: ﴿وجِئْتُكَ مِنْ سَبَإْ بِنَبَإْ يَقِيْنٍ﴾[5]، و﴿لَقَدْ كانَ لِسَبَإْ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾[6]، بإِسْكانِ الهَمْزَةِ حَرْفِ الإِعْرابِ في هذَيْنِ الموضِعَيْنِ حَمْلاً على إِجْراءِ الوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ، أو على تَوالي الحركاتِ[7].
- قراءَةٌ حكاها اللّحيانيّ: ﴿وإِنَّهُ لِحُبِّ الخَيْرْ﴾[8]، بإِسْكان الرَّاءِ حَرْفِ

---

(١) الأعراف: ١٨٦.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤١٦.

(٣) البقرة: ٦٧.

(٤) الفتح: ١٠.

(٥) النمل: ٢٢.

(٦) سبأ: ١٥.

(٧) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٤/ ٢٥٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٦٣؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٥٩٣.

(٨) العاديات: ٨.

الإعْرابِ في (الخَيْرِ)[1].

- قراءَةُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِيْنَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بثلاثةِ آلافٍ مِنَ المَلائكَةِ﴾[2]، بإسْكان تاء التَّأْنِيثِ حَرْف الإعراب في (بثلاثَهْ) إجْراءً للوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ[3].

ومن ذلك قراءةُ الحسن البصريّ: "ثَلاثَهْ آلافٍ"، بإجْراءِ الوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ، وقيل إنّها قراءةٌ ضَعِيْفَةٌ لأنَّ هذا الإجْراءَ في المُتَضايِفَيْنِ اللَّذيْنِ يَقْتَضِيانِ الاتِّصالَ؛ لأنَّهما كالشَّيْءِ الواحدِ[4].

- قِرَاءَةُ فرقَةٍ: ﴿إنِّيَ أخافُ عليْكُمْ يَوْمَ التَّنادْ﴾[5]، بإسكان الدّالِ بعد حَذفِ ياء المنقُوْصِ إجراءً للوَصْلِ مُجْرَى الوَقْف[6].

---

(١) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: ١٧٨.

(٢) آل عمران: ١٢٤.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٣٨٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٥١.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ١٢٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٥٠؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٣/ ٢١-٢٢.

(٥) غافر: ٣٢.

(٦) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٤٦٤؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٤٧٦.

الانْزياحُ والتَّمْيِيْزُ المُحَوَّلُ

تَمْيِيْزُ النِّسبةُ، أو تَمْيِيْزُ الجملة

للنَّحْوِيِّيْن في المُصْطَلَح الَّذي يُمْكِنُ أنْ يُنْبِئَ عن التَّحَوُّلِ في هذه المَسْأَلة – ثَلاثَةُ مَذاهِبَ[1]:

(١) تَمْيِيْزُ الجُمْلَةِ: وهو عند الأَشْمونيّ: "دافِعُ إبْهامَ ما تَضَمَّنَتْهُ مِنْ نِسْبَةِ عامِلٍ فِعْلاً كانَ، أو ما جَرَى مَجْراهُ مِنْ مَصْدَرٍ، أو وَصْفٍ، أو اسْمِ فِعْلٍ إلى مَعْمُوْلِهِ مِنْ فاعِلٍ، أو مَفْعُوْلٍ، نَحْوُ: طابَ زَيْدٌ نَفْساً..."[2].

(٢) تَمْيِيْزُ النِّسْبة: ذَكَر الصَّبَّانُ في حاشِيَتِهِ أنَّ الأَوْلى أنْ يُقالَ: تَمْيِيز النِّسْبَة لا الجُمْلَةِ لِيَنْدَرِجَ تَحْتَهُ تَمْيِيْزُ النِّسْبَةِ في غيْرِ الجُمْلَةِ، كما في: عَجِبْتُ مِنْ طِيْبِ زَيْدٍ نَفْساً، وأنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يُرادَ بالجُمْلَةِ ما يَشْمَلُها تَأْوِيْلاً، وقِيْلَ: إنَّ تَمْيِيْزَ النِّسْبَةِ أَوْلَى؛ لأنَّه يُقابِلُ في الاصْطِلاح تَمْيِيزَ المُفْرَد.

(٣) تَمْيِيْزُ الذَّاتِ: قِيْلَ إنَّ هذا المُصْطَلَحَ يَشْمَلُ نَوْعي التَّمْيِيز، تَمْيِيْزَ المُفْرَد، وتَمْيِيْزَ الجُمْلَةِ، أو النِّسْبَةِ؛ على أنَّ الذَّات (المُمَيَّز) إمَّا أنْ تَكُوْنَ مَذْكُوْرَةً، أو مُقَدَّرَةً، وهو قَوْلُ ابْنِ الحاجِبِ.

والنِّسْبَةُ عند الدَّمامِيْنِيّ لا إبْهامَ فيها؛ لأنَّ الإبْهامَ يَكْمُن في المُتَعَلِّق: "قال الدَّمامِيْني: لأنَّ النِّسْبَةَ في الحقيقَةِ لا إبْهامَ فيها، إذْ تَعَلُّق الطِّيْبِ بزَيْدٍ أَمْرٌ مَعْلُومٌ، إنَّما الإبْهامُ في المُتَعَلِّقِ الَّذي يُنْسَبُ إليه الطِّيْبُ في الحقيقة، إذْ يُحْتَمَل أنْ يَكُوْنَ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٤-١٩٥؛ عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤١٥-.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٥.

داراً، أو عَلَماً، أو غَيْرَهُما، فالتَّمْيِيْزُ في الحقيقَةِ إنَّما هو لأمْرٍ مُقَدَّرٍ يَتَعَلَّقُ بِزَيْدٍ، كما تَقَدَّم بيانُهُ"[1].

ويتبَدَّى لي أنَّ ما ذَهَبَ إليه ابْنُ الحاجِبِ، وعَزَّزَهُ الدَّمامِيْنِيُّ كما يُفْهَمُ مِن هذا النَّصِّ المُقْتَبس -أَوْلَى من تمييز النِّسبة أو الجملة؛ لأنَّه يمكن أنْ يَشْمَلَ تَمْييْزَ مَجْرُوْرِ (رُبَّ)، كما في قَوْلِك: رُبَّهُ رَجلاً، وتَمْييز فاعِلِ (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، وما يُحْمَلُ عليهما، وهو ضمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوْباً.

وعلى الرَّغْمِ مِن هذا التَبَدِّي فإنَّني لا أَذْهَبُ إلى عَدِّ المُمَيَّز مَحْذوفاً، أو مُقَدَّراً في هذه المَسْألَةِ؛ لأنَّ اللِّسان العربيّ الفَصِيْحَ انْزاحَ عَنِ الأَصْلِ الذي هو فاعِلٌ، أو مَفْعُوْلٌ أو مُبْتَدأٌ مُضافٌ- إلى نَصْبِ الكلمة مَوْضِع الانْزياح أيّاً كانَ أَصْلُها لتحقيقِ نكتَةٍ بلاغيَّةٍ تَكْمُن في توكِيْدِ هذه الكلمة بجَذْبِ الانتباه إليها للتَفَكُّرِ فيها، وعليْه فإنَّني أدْعُو إلى إعْرابها على حَسَبِ الأَصْلِ قَبْلَ الانْزياح على أنَّ حَرَكَةَ هذا الانْزِياح مَنَعَتْ الحَرَكَةَ الإعْرابيَّةَ الأَصْليَّةَ مِن الظُّهُوْرِ إذَا رَغِبْنَا في أَنْ نَدُوْرَ في فَلَكِ الأَصْلِ المُتَوَهَّمِ كَمَا فَعَلَ النُّحاةُ في بَعْضِ المَسَائِلِ، كَالعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ، وَالمَوْضِعِ، وَالمِيْزَانِ الصَّرْفِيِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، ولَسْتُ أُنْكِرُ أنَّ النُّحاةَ عَدُّوا هذا الإعْراب من بابِ تَفْسِيْرِ المَعْنَى لا الإعراب، ألا يُخَلِّصُنا هذا الإعرابُ من تَوَهُّمِ عامِلٍ يَعْمَلُ في هذا المَنْصُوْبِ؟ أَلَيْست غايَةُ المُتكلِّمِ المُتواصِلِ مع السَّامِعِ، أو المُخاطَب- إيْصالَ المَعْنَى بأخْصَرِ طَرِيْق، وأَوْضَحِها؟

وفي العامِلِ في هذه الكَلمة المَنْصُوْبة الَّتي أُعْرِبَتْ تَمْيِيْزاً عند النُّحاةِ- مَذْهبان[2]:

---

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٤-١٩٥.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٥.

(١) أنَّهُ الَّذي تضَمَّنَتْهُ الجُمْلَة لا الجُمْلَةُ نَفْسُها، وهو قَوْلُ سيبوَيْهِ، والمبرّد، والمازِنِي، ومَنْ تَبِعَهُمْ.

(٢) أنَّهُ الجُمْلَةُ نَفْسُها، وهو اخْتِيارُ ابْنِ عُصْفُوْرٍ، والمحقِّقِيْنَ، كما قِيْلَ.

وذَكَرَ الأَشْمونيُّ أنَّه يصِحُّ تَخْرِيْجُ ما ذَهَبَ إليه ابْنُ عُصْفُوْرٍ على المَذْهَبَيْنِ: "ويَصِحُّ تَخْرِيْجُ كلامِهِ هنا على المَذْهَبَيْنِ، فلا اعْتِراضَ؛ لأنَّه يَصِحُّ أنْ يُقالَ: إنَّهُ فَسَّرَ العامِلَ؛ لأنَّه رَفَعَ إبْهامَ نِسْبَتِهِ إلى مَعْمُوْلِهِ، وأنَّهُ فَسَّرَ الجُمْلَةَ؛ لأنَّهُ رَفَعَ إبْهامَ ما تَضَمَّنَتْهُ مِنَ النِّسْبَةِ"[١].

ولِتَمْيِيْزِ النِّسْبَةِ أحْكامٌ، وخَصائِصُ[٢]:

أنْ يَنْصَبَ وجُوباً إنْ كانَ أَصْلُهُ فاعِلاً، أو مَفْعُوْلاً قَبْلَ أنْ يُحَوَّل عنهما في الصِّناعَة النَّحْوِيّة، كما في: طابَ المكانُ هواءً، وشَرَحْتُ الدَّرْسَ نَحْواً، ولذلكَ لا يُعَدُّ مِنْ هذه المَسْأَلَة كُلُّ ما وَرَد عن العَرَب مِنْ بابِ الفاعِلِ في المَعْنَى دُوْنَ الصِّناعة، كما في: لله دَرُّهُ فارِساً، وأَبْرَحْت جاراً، وأَضْرابِهما، على أنَّ المُرادَ: عَظُمْتَ فارِساً، وعَظُمْتَ جاراً، على أنَّ (فارِساً)، و(جاراً) يُعَدَّان مُحَوَّلَيْنِ عن الفاعِلِ في المَعْنَى؛ لأنَّ الفاعِلَ في النَّحو هو تاءُ المُخاطَبِ؛ لأنَّهما واقِعَانِ على مَدْلُوْلِها، كما قِيْلَ.

وقيل: إنَّ المُرادَ مِنْ: لله دَرُّهُ فارِساً: الكامِلُ في فُرُوسيَّتِهِ للإنْباءِ عن التَّعَجُّبِ، فكأنَّهُ قِيْلَ: ما أَفْرَسَ هذا الرَّجُلَ.

وقِيْل: إنَّ التَّمييْزَ في مِثْلِ: لله درُّه فارِساً، ويا لَها قَضِيَّةً، وأضْرابِهما- يُعَدُّ

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٥.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٨-٢٠١؛ عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٢٢-٤٢٤.

مِنْ باب تَمْييز النِّسْبة إذا كانَ ضَمِيرُ الغَيْبَةِ مَعْلُوْمَ المَرْجِعِ، كما في: لَقِيْتُ زَيْداً فللّه دَرُّهُ فارساً، وجاءَني زَيْدٌ فيا لَهُ رَجُلاً، وإن لم يَكُنِ الضَّمِيرُ كذلك عُدَّ التَّمْييز مِنْ باب تَمْيِيْزِ المُفْرَد.

وما بَعْدَ ضَمير المُخاطَبِ، والاسْمِ الظَّاهِرِ في هذه المَسْأَلَة يُعَدُّ التَّمْيِيْزُ فيه تَمْيِيْزَ نِسْبَةٍ، كما في: زَيْدٌ حَسْبُكَ به ناصِراً، ولله دَرُّكَ عالِماً، ولله درُّ زَيْدٍ رَجُلاً، ويا لزَيْدٍ رَجلاً[1].

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ عَدَمَ تَحَوُّلِها عن الفاعِلِ نَحْوِيّاً- جَوازُ جَرِّهما بـ(مِنْ)، إذْ يَصِحُّ أنْ يُقالَ: لله دَرُّهُ مِنْ فارِسٍ، وأَبْرَحْتِ مِنْ جارٍ؛ لأَنَّ التَّمْيِيْزَ المحوَّلَ عن الفاعِلِ نَحْوِيّاً لا يَجُوْزُ جَرُّهُ بهذا الحَرْفِ الخافضِ، ويَجِبُ أنْ يَبْقَى مَنْصُوْباً.

ومِمَّا جاءَ فيه (أَبْرَحْتِ جاراً) قَوْلُ الأَعْشَى[2]:

أَقُوْلُ لها حِيْنَ جَدَّ الرَّحِيْلُ ... أَبْرَحْتِ رَبّاً وأَبْرَحْتِ جاراً

على أنَّ المُرادَ مَدْحُها بأنَّها نَفْسَها جارَةٌ مُعْجِبَةٌ، لا مَدْحُها بأنَّ جارَها مُعْجِبٌ.

ويَظْهَرُ لي أنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ هذان القَوْلانِ مُحَوَّلَيْن عن الفاعِلِ بقَيْدِ كَوْن التَّقْدِيْر: عَظُمَتْ فُروسيَّتُهُ، وعَظُمَتْ جِيْرَتُهُ.

ومِمَّا يَخْضَعُ لنيَّة المُتكَلِّم وقَصْدِه، وتواصُلِهِ الإخْباريّ مَعَ السَّامِعِ، أو المُخاطَبِ: كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفاً، على أنَّ (ضَيْفاً) يَجُوْز أنْ يَكُوْنَ مُحَوَّلاً عن الفاعل على أنَّ الضَّيْفَ لَيْسَ زَيْداً؛ ولذلك يَمْتَنِعُ دُخُوْل (مِنْ) عليه، والتَّقْدِيْرُ: كَرُمَ ضَيْفُ

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٨ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٦٠٤-٦٠٥.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٩.

زَيْدٍ، وأنْ يَكُوْنَ غيرَ مُحَوَّلٍ إنْ كانَ (زَيْدٌ) هو مَنْ كَرُمَ؛ ولذلك يَجُوْزُ أنْ تَدْخُلَ (مِنْ)، وأنْ يُعْرَب حالاً، والتَّقْدِيْرُ على تَقْدِيْرِ مِنْ: كَرُمَ زَيْدٌ مِنْ ضَيْفٍ[1].

والقَوْلُ نَفْسُه في هذا المثالِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ من حَيْثُ كَوْنُ هذا التَّمْيِيزِ مُحَوَّلاً عن الفاعِلِ بقيد كَوْنِ التَّقْدِيْرِ: كَرُمَتْ ضيافَةُ زَيْدٍ.

ومِمَّا يُعَدُّ فيه التَّمْيِيزُ مُحَوَّلاً عن الفاعِلِ -المَنْصُوْبُ بَعد (أَفْعَلِ) التَّفْضِيْلِ، كما في: أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً، على أنَّ يُؤَوَّلَ اسْمُ التَّفْضِيْلِ بالفِعْلِ، والتَّقْدِيْرُ: أَنْتَ عَلا مَنْزِلُكَ، وكَثُرَ مالُكَ في: أَنْتَ أَكْثَرُ مالاً، على أنَّ التَّفْضِيْلَ قَد اخْتَفَى في هذا التَّقْدِيْرِ، وقيل إنَّه يُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ التَّقْدِيرُ: علا مَنْزِلُكَ عُلُوّاً زائداً، وكَثُرَ مالُكَ كَثْرَةً زائِدَةً.

وقِيْلَ إنَّ هذا التّمييْز فيما مرّ مُحَوَّلٌ عن المُبْتدأ المُضافِ، على أنَّ تَقْدِيْرَ ما مَرَّ على هذا القَوْلِ: مَنْزِلُكَ أَعْلى، ومالُكَ أَكْثَرُ، ووَجْهُكَ أَحْسَنُ في قَوْلِك: أَنْتَ أَحْسَنُ وَجْهاً.

وجاءَ في (**حاشية الصَّبّان**) أنَّ ما مَرَّ لا يُرِيْدُ المُصَنِّفُ فيه المُحَوَّلَ عن الفاعِلِ: "ولا يُرِيْدُ المُصَنِّفُ بقَوْلِهِ الفاعل المعنى أنَّ هذا النَّوْعَ مُحَوَّلٌ عن الفاعِلِ كما فَهِمَ بَعْضُهُم؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: حَسُنَ وَجْهُك -لم يَسْتَفِدِ التَّفْضِيْلَ- فكَيْفَ يَكُوْنُ: أَنْتَ أَحْسَنُ وَجهاً- مُحَوَّلاً عَنْ: حَسُنَ وَجْهُكَ، وإنَّما يُرِيْدُ أنَّ هذا التَّمْيِيْزَ هو المَنْسُوْبُ إليه ذلك المَعْنَى..."[2].

وقِيْلَ: إنَّ تَمْيِيْزَ (أَفْعَلِ) التَّفْضِيْلِ لا يَكُوْنَ فاعلاً في المَعْنَى إذا كان بَعْضَ التَّمْيِيْزِ في المَعْنَى، وهي مَسْأَلَةٌ تُتَبَيَّنُ مِنْ وَضْعِ (بَعْضٍ) مَوْضِعَهُ، كما في: زَيْدٌ

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ١٤٥.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٨.

بَعْضِ الفُقهاءِ في: أَنْتَ أفْضَلُ فَقِيْهٍ، وعليه فإنَّ هذا النَّوْع يَجِبُ جَرُّ التَّمْيِيْزِ فيه بالإضافة إذا لم يَكُنْ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيْلِ مُضافاً إلى غَيْرِ هذا التَّمييز في المَعْنَى، كما في: زَيْدٌ أكْرَمُ الناسِ رَجُلاً[1].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: زَيْدٌ أفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أفْضَلُ امْرَأَةٍ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ اسْمِ التَّفْضِيْلِ بَعْضَ التَّمْييز المُضاف إليه، أو المَجْرُور بالإضافة وُجوباً[2].

وقُيِّدَ التَّمْيِيْزُ الواجِبُ نَصْبُهُ بَعْد (أفْعَلِ) التَّفْضِيْل بكَوْنه سببيّاً، كما في: أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً، وأَنْتَ أكْثَرُ مالاً على أنَّ السَّبَبِيّ هو الذي يتبَعُ في اللَّفْظِ المُخاطَبَ (أَنْت)، وفي المَعْنَى المَنْزِل؛ لأنَّه المُتَّصِفُ بالعُلُوِّ لا المُخاطَبِ.

والتَّمْيِيْزُ في هذه الأَقْوالِ، وأضْرابها مُحَوَّلٌ عن الفاعل، واسْمُ التَّفْضِيْل فيها مُحَوَّلٌ عن الفعل، والتَّقْدِيْرُ: أَنْت عَلا مَنْزِلُكَ، وكَثُرَ مالُكَ، وهذا التَحَوُّل يَعُوْدُ إلى تَكْوِيْنِ أُسْلُوْبٍ له خصائِصُ.

وفي الإنْباءِ عَنْ دَلالَةِ التَّفْضِيْلِ في مِثْل هذه الأَقْوالِ وَجْهَانِ[3]:

(١) أنَّ بَعْضَ النُّحاةِ يَذْهَبُ إلى أنَّ هذا التَّمْيِيْزَ مُحَوَّلٌ عن المُبْتَدأ لا الفاعِلِ، والتَّقْدِيْرُ: مَنْزِلَتُك أَعْلى، ومالُك أكْثَرُ، وهو تَقْدِيْرٌ يبْقى فيه بِناءُ اسْمِ التَّفْضِيل.

(٢) أنَّ بَعْضَ النُّحاةِ الآخرِيْنَ يَذْهَبُ إلى أنَّ الدَّلالَةَ على التَّفْضِيْلِ تُتَبَيَّنُ مِن السِّياقِ، على أنَّ المُرادَ أنَّهُ كثُر كَثْرَةً زائِدةً، وعلا عُلُوّاً زائداً.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٨-١٩٩؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٦٠٤-٦٠٦.

(٢) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٤٦.

(٣) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٢٦.

وقِيْلَ إنَّ اخْتِفاءَ الدَّلالَةِ على التَّفْضِيل غَيْرُ ضارٍّ بالتَّرْكيب؛ لأنَّها ليس من اللازم بقاؤها في الفِعْل الحالِّ مَحَلَّ اسْمِ التَّفْضِيْل، وكلا الرَّأْيَيْن حَسَنٌ عند عبّاس حسن على الرَّغْم مِن أنَّ الوَجْهَ الثاني أَحْسَنُ عِنْدَهُ: "وكلا الرَّأْيَيْن حَسَنٌ، ولَعَلَّ الرَّأْيَ الثَّاني بوُجْهَتَيْهِ- أَحْسَنُ؛ لأنَّ فيه تَخْفِيفاً من غَيْرِ ضَرَرٍ، وتَقْلِيلاً للأَقْسامِ بحَصْرِها في الفاعِلِ، والمفعول به"[1].

ومِمَّا عُدَّ مِنَ بَابِ التَّمْيِيْزِ غيرِ المُحَوَّلِ عن الفاعِلِ تَمْيِيْزُ فاعل (نِعْمَ)، أو (بِئْسَ)، أو (حَبَّذا)، أو (لا حَبَّذا)، ولذلك يَجُوْزُ جَرُّهُ، كما في: نِعْمَ رَجُلاً، ومِنْ رَجُلٍ زَيْدٌ، وحَبَّذا رَجُلاً، ومِنْ رَجُلٍ زَيْدٌ، وفاعِلُ هذا الفِعْلِ مُضْمَرٌ وُجُوباً يَعُوْدُ على التَّمْيِيْزِ المُتَأَخِّرِ في اللَّفْظِ والرُّتْبَةِ، ولا يَعُوْدُ على المَخْصُوْصِ بالمَدْح، أو الذَّمِّ (زَيْدٌ) سواء أكانَ مُتَقَدِّماً أم مُتَأَخِّراً، ولذلك عُدَّ هذا التَّمْيِيْزُ مِنْ باب تمييزِ المُفْرَد؛ لأنَّهُ يَعُوْدُ على المُبْهَمِ، وقِيْلَ إنَّهُ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ[2].

ويَتَبَدَّى لي أنَّ الفاعِلَ حَدَثَ فيه انْزِياحٌ من الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، على أنَّ الأَصْلَ التَّوْليديَّ هو: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وعليه فإنَّ (رَجُلا) هو الفاعِلُ على أنَّ الضَّمَّةَ مَنَع من ظُهُورِها حَرَكَةُ الانْزِياح، فلا نَحُوج إلى تَقْدِيْرِ كَوْنِ الفاعِلِ ضَميراً مُسْتَتِراً وُجُوْباً، على الرَّغْم مِن أنَّ الأَصْلَ التَّوْلِيديَّ عِنْدَ التَّوْلِيديِّيْن التَّحْوِيليِّيْنَ المُعاصِرِيْنَ هو: زَيْدٌ رَجُلٌ، على أنَّ (رَجُلٌ) قُدِّم، وزِيْدَتْ عليه (أل) لتوكيدِهِ، ثُمَّ جِيْءَ بعنْصرِ المَدْحِ، أو الذَّمِّ، وهذا العُنْصُرُ لا يُؤَثِّرُ في إعْرابِ ما بَعْدَهُ، فيكون إعْرابُ (الرَّجُلُ) في مِثْلِ: نِعْمَ الرَّجُلَ زَيْدٌ- خَبراً للمبتدإِ (زَيْدٌ)،

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٢٦.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٠٠؛ وانظر التفصيل في هذه المسألة في كتابنا: وسائل المدح والذم والتعجب في العربية والمحورية (قيد الطبع).

والقَوْلُ نَفْسُه في (رجلاً) في: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، كما يَظْهَرُ لي[1].

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ من باب غيْرِ المُحَوَّلِ في هذه المَسْألة: يا لَكَ رَجُلاً خَبِيْثاً، ويا لَكَ رَجُلاً صالحاً، ويا لك مِنْ رَجُلٍ صالحٍ، ويا لَكَ مِنْ رَجُلٍ خَبِيْثٍ، على أنَّ (يا لَكَ) يُنْبِئُ عن التَّعَجُّبِ، كما في: يا لَلْماءِ، ويا لَلْجَمالِ، وغَيْرِ ذلك مِمَّا يُطالِعُنا في أُسْلُوْبِ الاسْتِغاثة[2].

ويَظْهَرُ لي أنَّ المَنْصُوْبَ فيما مَرَّ إمَّا أنْ يُعَدَّ حالاً، وإمَّا أنْ يُعَدَّ تَمْييزاً، على أنَّ التَّمْييْزَ أَوْلَى مِنْ حَيْثُ تَعْزِيْزُ الدَّلالةِ على التَّعَجُّب، ويُمْكِنُ أنْ يَكُوْنَ مُحَوَّلاً عن المُضافِ بتَوَهُّم المَصْدَر لا المُشْتَقِّ، كما مَرَّ، والتَّقْدِيْرُ: يا لَخُبْثِه، وطِيْبِهِ.

وقد يُعَزِّزُ ما مَرَّ قَوْلُ ابْنِ سَعْدانَ كما يُتَوَهَّمُ منه: "واعْلَمْ أنَّ (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) تَرْفَعُ بهما المَعْرِفَةَ، وتَنْصِبُ بهما النَّكِرَةَ، تَقُوْلُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، رَفَعْتَ (الرَّجُل) بـ(نِعْمَ)، ورَفَعْتَ (زَيْداً) بـ(نِعْمَ)، و(الرَّجُلُ)، وتقُوْلُ: بِئْسَ الرَّجُلُ عَبْدُ الله، وتَقُوْلُ: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، رَفعتَ (زَيْداً) بـ(نِعْمَ)، ونَصَبْتَ (رَجُلاً) أرَدْتَ الرَّجُلَ، فلما أَلْقَيْتَ الأَلِفَ، واللاَّمَ نَصَبْتَ، وكذلك: نِعْمَتْ جارِيَةً جارِيَتُك"[3].

ومِمَّا يُعَدُّ مُحَوَّلاً عن الفاعِلِ تَمْيِيْزُ الأَفْعالِ الَّتي تَعْمَلُ عَمَلَ (بِئْسَ)، و(نِعْمَ)، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[4]، و﴿كَبُرَ مَقْتاً

---

(١) انظر: المالقي، رصف المباني: ٢٢١؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٣/ ٢٠١.

(٢) انظر في هذه المسألة كتابنا: وسائل المدح، والتعجب والمحورية (قيد الطبع).

(٣) ابن سعدان، مختصر النحو، تحقيق د. حسين عباس: ٧٧ (حوليات الآداب، والعلوم الاجتماعية، الرسالة: ٢٣٧، الحولية: ٢٦، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، ديسمبر).

(٤) الكهف: ٥.

عِنْدَ الله أنْ تَقُوْلُوا ما لا تَفْعَلُوْنَ﴾[1]، و﴿إنَّهُ كان فاحِشَةً ومَقْتاً وساءَ سَبِيلاً﴾[2]، على أنَّ الأصْلَ: كَبُرَتْ الكلمةُ، وكَبُرَ المَقْتُ، وساءَ السَّبِيْلُ، على أنَّ انْزِياحَ اللِّسانِ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ لِجَذْبِ الانْتِباهِ، لتَوْكِيْدِ هذه الكلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، ولعلَّ ما يُعَزِّزَ هذا الانْزِياحَ -قِراءةُ الحَسَنِ، وابْنِ مُحَيْصِنٍ، وغَيْرِهما: ﴿كَبُرَتْ كلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ﴾[3]، على أنَّ (كَلِمَةٌ) فاعِلٌ لِفِعْلِ الذَّمِّ (كَبُرَتْ)[4]، عَلَى أَنَّ الفاعِلَ مُضْمَرٌ.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك أيضاً جَوازُ جَرِّ فاعِلِ هذه الأفْعالِ بالباءِ الزّائِدَة بقَيْدِ كَوْنِهِ اسْماً ظاهِراً، وهي مَسْأَلَةٌ لا يَصِحُّ أنْ يَكُوْنَ فيها الفاعِلُ ضَمِيْراً مُسْتَتِراً، ومِنْ ذلك قَوْلُ الطِّرِمّاح بن حكيْم[5]:

حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذي لا يُرَى   مِنْهُ إلاَّ صَفْحَةٌ أَوْ لِمـامُ

على أنَّ الفاعِلَ (بالزَّوْرِ) جُرَّ بالباءِ الزّائدة.

ويَجُوْز أنْ يَكُوْنَ فاعِلُ هذه الأفْعالِ ضَمِيْراً مُطابقاً للمَخْصُوْصِ بالمَدْحِ، أو الذَّمِّ المتقدِّم، كما في: الزَّيْدُون كَرُموا رِجالاً، والزيْدان كَرُما رَجُلَيْنِ، وزَيْدٌ كَرُمَ رَجُلاً، والقَوْل نَفْسهُ في كونِ هذا المخصوص مُؤنَّثاً.

ويُمْكن أنْ يُتَوَهَّمُ التَّحوِيْلُ في هذه المَسْأَلة على أنْ يَكُوْنَ التَّقْدِيْر: الزيْدون كَرُمَت رُجولَتُهم، وهكذا دَواليك؛ لأنَّ المَنْصُوْبَ فيها له وشِيْجٌ بالفاعِلِ.

(١) الصف: ٣.

(٢) النساء: ٢٢.

(٣) الكهف: ٥.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٤٠.

(٥) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٣٩.

ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ على بُعْدٍ أَنْ يكونَ الأَصْلُ المُتَوَهَّمُ: الزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجالٌ، على أَنَّ (رِجالٌ) بدل بعْضٍ من كُلٍّ على أَنَّ الرَّابِط مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيْرُ: كَرُمُوا رِجالٌ مِنْهم، أو بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وهو الأَوْلى على أَنَّ المُبْدَل منه جِيْءَ به تَوْطِئَةً، وتَمْهِيْداً لذكر البَدَل.

ويُعَدُّ التَّمْيِيْزُ بَعْدَ كُلِّ ما يُنْبِئُ عن التَّعَجُّبِ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ النِّسْبة، كما في: ما أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً، وأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَباً، ولله دَرُّهُ عالِماً، وحَسْبُكَ بِزَيْدٍ رَجُلاً، وكَفَى به عالِماً بقَيْدِ كونِ ضَمِيْرِ الغائبِ مَعْلُوْمَ المَرْجِعيَّة، كما مَرَّ.

ومِنْ ذلك قَوْلُ الأَعْشَى مَيمون بْنِ قَيْسٍ[1]:

بانَتْ لِتَحْزُنَنا عَفارَه   يا جارَتا ما أَنْتِ جارَه؟

على أَنَّ (ما) اسْمُ اسْتِفْهامٍ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على المبتدأ خَبَرُهُ: أَنْتِ، وأَنَّ (جارَه) تَمْيِيزٌ مَنْصُوْب على أَنَّهُ مِنْ باب تَمْيِيْزِ النِّسْبَةِ، أو حالٌ.

ويَجُوْزُ أَنْ تكونَ (ما) حَرْفَ نَفْيٍ، خَرَج عن مَعْناهُ إلى التَّعَجُّبِ، على أَنَّ (أَنْتِ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ (جارَةٌ) وعلى أَنَّ المُرادَ، كما ذَكَر الأُسْتاذ عبَّاس حسن[2]: أَنْتِ شيْءٌ آخَرُ أَكثَرُ مِنْ كونِكَ جارَةً كالأُمِّ، أو الأُخْتِ، وغَيْرِهما مِمَّا له وشِيجٌ بِكِ في القرابَةِ، فَمَنْزِلَتُكِ كَمَنْزِلَةِ إحْدى هؤلاءِ، وهو مُرادٌ يُنْبِئُ عن التَّعَجُّب من حَيْثُ إنَّ عَمَلَكِ هذا لا يَصْدُرُ عن جارَةٍ وإِنَّما عن إحْدى هؤلاء.

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ هذا التَّمْيِيْز يُمْكِنُ أَنْ يكونَ مُحَوَّلاً عن مُضافٍ، والتَّقْدِيْرُ: ما أَحْسَنَ رُجُوْلَةَ زَيْدٍ، وأَكْرِم بأُبُوَّةِ أَبِي بَكْرٍ، وحَسْبُكَ بِرُجولَةِ زَيْدٍ، وكَفَى بعِلْمِهِ، ويا جارَتا جارَةٌ ما أَنْتِ؟.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٨؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٦٠٥.

(٢) انظر: النحو الوافي: ٢/ ٤٢٤.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ النِّسْبَةِ غَيْرِ الْمُحَوَّلِ: امْتَلأَ الإناءُ ماءً؛ إذْ لو قِيْلَ إنَّه مُحَوَّلٌ عَنِ الفاعِلِ لما صَحَّ؛ لأنَّ التَّقْدِيْرَ عليه يَصِيْرُ: امْتَلأَ ماءُ الإِناءِ، ويَظْهَرُ لي أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على أنَّ الحالَّ يَدُلُّ على المَحَلِّ، أو أنْ يَكُوْنَ (ماءً) مَنْصُوْباً بعد إسْقاطِ الخافِضِ، والتَّقْدِيْرُ: امْتَلأَ الإِناءُ بماء، على أنَّ الجار والمَجْرُور حالٌ مِنْ الإناءِ.

وذَكَر ابْنُ يَعِيْش، وغَيْرُه أنَّ الغَرَضَ مِنْ هذا التَّحْوِيْلِ مِن المَفْعُوْلِ به، والفاعِلِ- المُبالَغَةُ: "فإذا قُلْتَ: طابَ زَيْدٌ نَفْساً- فتَقْدِيْرُهُ: طابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ، وإذا قُلْتَ: تَصَبَّبَ عَرَقاً- فتَقْدِيْرُه: تَصَبَّبَ عَرَقُهُ... وإنَّما غَيَّرت بأنْ يُنْقَلَ الفِعْلُ عن الثَّاني إلى الأَوَّل، فارْتَفَعَ بالفِعْلِ المَنْقُوْلِ إليه، وصارَ فاعلاً في اللَّفْظِ... وإنَّما أُسْنِدَ إليه مبالَغَةً وتأْكِيْداً، ومَعْنَى المُبالَغَةِ أنَّ الفِعْلَ كانَ مُسْنَداً إلى جُزْءٍ مِنْه فَصَارَ مُسْنداً إلى الجَمِيْعِ، وهو أَبْلَغُ في المَعْنَى، والتَّأْكِيد أنَّهُ لَمَّا كانَ يُفْهَمُ منه الإسْنادُ إلى ما هو مُنْتَصِبٌ به، ثمَّ أُسْنِدَ في اللَّفْظِ إلى زَيْدٍ تَمَكَّنَ المَعْنَى"[1].

وقد تَبِعَ الأَشْمونيُّ ابْنَ يَعِيْش في هذه المَسْأَلَةِ: "حُوِّلَ الإسْنادُ عنه إلى غَيْرِه لقَصْدِ المبالغة، فلا يُغَيَّرُ عمَّا كان يَسْتَحِقُّهُ مِنْ وُجُوْبِ التَّأْخِيْرِ لما فيه مِنَ الإخْلالِ بالأَصْلِ..."[2].

وجاءَ في (**حاشية الصَّبان على شَرْح الأَشْمونيّ**): "(قَوْلُهُ: لقَصْدِ المُبالَغَةِ): أي في إسْنادِ الطِّيْبِ لزَيْد، فإنَّهُ يُفِيْدُ قَبْلَ التَّخْصِيص بالتَّمْيِيْز أنَّهُ طابَ مِنْ جَمِيْعِ الوُجُوهِ، فالمبالغةُ من حَيْثُ أَوَّلُ الكلام، وقِيْلَ لقَصْدِ الإجْمالِ، ثم التَّفْصِيْلِ، ويُشْكِلُ عليه ما مرَّ مِنْ جَوازِ التَّوَسُّطِ لِفَواتِ الإجْمالِ، ثم التَّفْصيل

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ، شرح المفصل: ٢/ ٧٥.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٠١.

بالتَّوَسُّط..."[1].

وجاءَ في (شَرْح الكافية) للرَّضِيّ: في حديثه عن أصْلِ: طابَ زَيْدٌ نَفْساً: "لِزَيْدٍ نَفْسٌ طابَتْ، وإنَّما خُوْلِفَ بها لغَرَضِ الإبْهامِ أَوَّلاً؛ ليَكُوْنَ أَوْقَعَ في النَّفْسِ؛ لأَنَّهُ يتشوّق النَّفْسُ إلى مَعْرِفَةِ ما أبهم عليها، وأَيْضاً إذا فَسَّرْتَهُ بعْدَ الإبْهامِ فقد ذَكَرْتَهُ إجْمالاً، وتَفْصِيْلاً"[2].

ومِمَّا يُمْكِنُ إخْضاعُهُ لسُلْطان هذا الانْزِياحِ في هذه المَسْأَلَةِ -انْزِياحُ اللِّسانِ مِنْ رَفْعِ مَعْمُوْلِ الصِّفة المُشَبّهة على الفاعِلِ إلى النَّصْبِ، أو الجَرِّ، كما في: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ، على أنَّ (وَجْهُهُ) فاعِلُ الصِّفَةِ المُشبَّهة (حَسَنٍ)، وقد صارَ هذا القَوْلُ بالانْزِياحِ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً، وحَسَنِ الوَجْهِ، بإضافةِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إلى فاعِلها في المَعْنَى، وهذا الانْزِياحُ يُنْبِئُ عن تَوْكِيْدِ الكلمة الّتي حَدَثَ فيها بجَذْبِ الانْتِباه إليها، وعَن المبالَغَةِ، كما ذَكَرَ النُّحاةُ: "وذلكَ أنَّكَ جَعَلْتَ الحُسْنَ للرَّجُلِ عُمُوماً، ثُمَّ خَصَّصْتَ وَجْهَهُ، فتَكُوْنُ قَدْ مَدَحْتَهُ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً لعُمُوم شَخْصِهِ، ومَرَّةً لِوَجْهِهِ، هذا مِنْ ناحِيَةٍ، ومِنْ ناحِيَةٍ أُخْرى أنَّ في هذا التَّعبيرِ إيْضاحاً بعدَ الإبْهامِ، فإنَّك عِنْدَمَا قُلْتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ، ونَوَّنْتَ الصِّفَةَ- كُنْتَ كأنَّكَ أَنْهَيْتَ الكلامَ على الإبْهامِ، ثُمَّ أَوْضَحْتَ جِهَةَ الحُسْنِ بَعْدَما أَبْهَمْتَ، وللإيْضاحِ بَعْدَ الإبْهامِ مَزِيَّةٌ"[3].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في إضافَةِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إلى فاعِلِها في المَعْنَى: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، من حَيْثُ الإنْباءُ عن المبالَغَةِ: "فإنْ قُلْتَ إذا كانَ الحُسْنُ للوَجْهِ،

---

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٠١.
(٢) الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٣ (نقلاً من الجملة العربية والمعنى: ٢١٥).
(٣) د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: ٢١٥؛ معاني النحو: ٣/ ١٧٣.

والوَجْهُ هو الفاعِلُ -فكَيْفَ جازَ إضافَتُهُ إليه، وقد زَعَمْتُمْ أنَّ الشَّيْءَ لا يُضافُ إلى نَفْسِهِ؟ فالجَوابُ أنَّكَ لم تُضِفْهُ إلا بعْدَ أنْ نَقَلْتَ الصِّفَةَ عنهُ، وجَعَلْتَها للرَّجُلِ دُوْنَ الوَجْهِ في اللَّفْظِ، وصارَ فيه ضَمِيْرُ الرَّجُلِ، فإذا قُلْتَ: حَسَنَ الوَجْهِ كان الحُسْنُ شائِعاً في جُمْلَتِهِ كأنَّه وصَفَهُ بأنَّهُ حَسَنُ القامَةِ بعد أنْ كانَ الحُسْنُ مَقْصُوراً على الوَجْهِ دُوْنَ سائِرِهِ، فلما أُرِيْدَ بيانُ مَوْضِعِ الحُسْنِ أُضِيْفَ إليه"[1].

وجاءَ في (**شَرْحِ الرَّضِيِّ على الكافية**) أنَّ فائِدَةَ الجَرِّ المَعْنَوِيَّةِ الإبْهامُ ثُمَّ التَّفْسِيْرُ: "الإبْهامُ، ثُمَّ التَّفْسِيْرُ، وإنْ لَمْ يَكُنِ الوَجْهُ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيزِ"[2].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في إجازَةِ النُّحاةِ أنْ يَكُوْنَ التَّمْيِيزُ المُحَوَّلُ في تَمْيِيْزِ النِّسْبَةِ جَمْعاً، ومُفْرَداً، على أنَّ الجَمْعَ صِيْرَ إليه لإزالَةِ اللَّبْسِ، كما في: نَظُفَ المُتَعَلِّمُ أثْواباً، وكرُمَ مُحَمَّدٌ آباءً، فهذا التَّمييز في القَوْلِ الأَوَّلِ يُنْبِئُ عن أنَّ للفاعِلِ (المُتَعَلِّم) أكْثَرَ مِنْ ثَوْبٍ على خِلافِ كَوْنه مُفْرداً يُنْبِئُ عن أنَّ له ثَوْباً واحِداً.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في القَوْلِ الآخَرِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ المُرادِ بالآباءِ الأَجْدادَ وغَيْرَهم مِنْ ذوي القرابَة.

ويُنْبِئُ قَوْلُكَ: كَرُمَ الأَوْلادَ آباءً- عن أنَّ لكُلِّ وَلَدٍ أباً، وأنَّ هؤلاءِ الأَوْلادَ ليسُوا إِخْوَةً، إذْ لو قِيْلَ: كَرُمَ الأَوْلادُ أباً- لجازَ أنْ يُنْبِئَ عن أنَّهُمْ إِخْوَةٌ[3].

ويَتَبَدَّى لي أنَّ كَوْنَ التَّمييز مُفْرداً فيما مَرَّ قد يُنْبِئُ عن نُكْتَةٍ بلاغِيَّةٍ تَكْمُنُ في الإنباء عن الاتِّحادِ، والتَّلاصُقِ، والتَّعاوُنِ، فكأنَّ لهم أباً واحداً على الرَّغْمِ مِن أنَّ لكُلِّ واحِدٍ أباً.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١٢٢؛ وانظر: د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: ٢١٦.

(٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٩ (نقلاً من: الجملة العربية والمعنى: ٢١٦).

(٣) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٢٨.

ومن ذلك المَسْأَلةُ الرَّابِعَةُ الَّتي ذكرها ابْنُ هِشَامٍ[1] في (الباب الثَّامن)، وهي وَضْعُ (غَيْرِ) مَوْضِعَ (ما) النافية، كما في: غَيْرُ قائِمٍ الزَّيْدان، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: ما قائِمٌ الزَّيْدانِ، فيكون (الزَّيْدانِ) فاعِلاً سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ؛ لأنّه لا يَصِحُّ عَدُّهما مبْتَدَأً على أنَّ (غَيْرُ قائِمٍ) الخَبَرُ لعَدَمِ المُطابقة.

ويتبَدَّى لِيَ أنَّهما يُمْكِنُ أنْ يكونا مُبْتَدأً إذا تَوَهَّمنا أنَّ عَدَمَ المُطابَقَةِ صِيْرَ إليها للإنْباءِ عن شدَّة التصاقِهِما، واتِّحادِهِما، فكأنَّهما شَخْصٌ واحِدٌ، وممَّا عُدَّ مِنْ ذلك قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

غَيْرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللَّهـ ـوَ ولا تَغْتَرِرْ بعارِضِ سِلْمِ

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: ما لاهٍ عِداكَ.

ويُفْهَمُ مِمَّا في (ارتشاف الضَّرب)[3] أنَّ الكوفيِّيْنَ أجازُوا أنْ يُقال: الزَّيْدانِ قامَ، والزَّيْدُوْنَ قامَ، على الرَّغمِ من أنَّ ابْنَ سَعْدان[4] على خِلافِ هذه الإجازة.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ التَّمْيِيْزَ المُحَوَّلَ انْزَاحَ عَنِ الأَصْلِ لِتَحْقِيْقِ المُبَالَغَةِ، وَالتَّوْكِيْدِ.

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٦/ ٦٣٢.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٦٣٣.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٧٩.

(٤) انظر: مختصر النحو، دارسة وتحقيق د. حسين أبو عباس، حوليات الآداب، والعلوم الاجتماعية، الرسالة: ٢٣٧؛ الحولية: ٢٦، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م ديسمبر: ٤٣.

الانْزِياحُ والقَلْبُ الإعرابيّ

للنُّحاةِ في القَلْب الإعْرابيّ ولاسيَّما في القرآنِ الكريْمِ، أَرْبَعَةُ أَقْوالٍ:

(١) الجَوازُ بلا قَيْدٍ.

(٢) المَنْعُ مُطْلَقاً.

(٣) الجَوازُ بقَيْدِ أنْ يُنْبِئَ عَنْ مَعْنًى بدِيْعٍ.

(٤) أنْ كتابَ الله يُنَزَّهُ عنه؛ بابهُ الشِّعْرُ، كما ذَكَرَ أبو حيَّانٍ[1] بأنَّ أصْحابَه (البِصريُّوْنَ) كما يُفْهَمُ يَخُصُّوْنَهُ بالضَّرُوْرَة.

وتحَدَّث ابْنُ هِشامٍ في (مُغْني اللبيب) عنه في القاعِدة العاشرة في الباب الثَّامِن: "القاعِدَةُ العاشِرَةُ: مِنْ فُنُوْنِ كلامِهِمْ القَلْبُ، وأَكْثَرُ وُقُوْعِهِ في الشِّعْر"[2].

ويَظْهَرُ لي أنَّ هذا القَلْبَ الإعْرابيَّ يُعَدُّ دَلِيْلاً بَيِّناً على انْزِياح اللِّسان العَرَبيّ على وَفْق نيَّةِ المُتكَلِّم، وقَصْدِه لتحقِيْقِ غَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ.

وذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيّ أنَّ القَلْبَ اتَّسَعَ في كلام العَرَب، وهي سَعَةٌ أفْضَت بهم إلى استِعْماله في غَيْرِ الشِّعْرِ[3].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٥٥، ٨/ ٣٢٦؛ وانظر: الزمخشري، الكشاف: ٣/ ١١٢٢، ١/ ٥٦٤؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٤٠١-٤٠٤؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧٠٩-٧١٨.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧٠٩-٧١٨.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٠ (الحواشي).

ومِمَّا يُعَدُّ من الكلام المَنْثُور في هذه المَسْأَلَة:

- قولُ العَرَبِ: خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمارَ، على أنَّ الأَصْلَ: خَرَقَ المِسْمارُ الثَّوْبَ، وقد صِيْرَ إلى هذا القَلْب للإنْباءِ عن أنَّ الثَّوْبَ قَوِيٌّ؛ لأَنَّ الثِّياب في تلك الفَتْرَة تكادُ تَكُوْنُ مِنَ الكَتَّانِ السَّمِيْكِ، كما يَظْهَرُ لي.
- قَوْلُ العَرَب: كَسَرَ الزُّجاجُ الحَجَرَ، على أنَّ الأَصْلَ: كَسَرَ الحَجَرُ الزُّجاجَ، والقَوْلُ في المَصِيْرِ إلى هذا القَلْب الإعرابيّ كالقَوْلِ في سابِقِهِ.
- قَوْلُ العَرَبِ: أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسي[1]، على أنَّ الأَصْلَ: أَدْخَلْتُ رَأْسِيْ في القَلَنْسُوَةِ، على أَنَّ حَرْفَ الخَفْضِ (في) يَسْبِقُ الظَّرْفَ، وقد يُنْبِئُ هذا القَلْبُ عن أنَّ القَلَنْسُوَة كانَتْ أَقَلَّ حَجْماً من الرَّأْسِ، ولذلك تَحتاجُ إلى تَوْسِعَةٍ لإدْخالِها، كما يُطالِعُنا في بَعْضِ الملابس الضَّيِّقَةِ الَّتي يَرْتَدِيها الأَطْفالُ الصِّغارُ، وبَعْضُ الشَّبابِ، والشَّوابِّ في عَصْرِنا.
- قَوْلُ العَرَبِ: أَدْخَلْتُ الخاتَمَ في إِصْبِعي، على أنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْلِ في سابقه.
- قَوْلُ الناسِ: حَكَّني رَأْسِي، وهو غَلَطٌ عِنْد ابْنِ بَرِّيٍّ[2]؛ لأَنَّ الرَّأْس لا يَحُكُّ، والصَّحِيْحُ أَنْ يُقالَ عندَه: دَعاني إلى الحَكِّ، ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَصْلَ: حَكَكْتُ رَأْسي، على أنَّه صِيْرَ إلى القَلْبِ الإعرابي للإنْباءِ عن الحاجَةِ إلى الحَكِّ، فكأَنَّ الرَّأْسَ يَقُوْمُ بذلك.
- قَوْلُ العَرَبِ: إذا طَلَعَتِ الجَوْزاءُ انْتَصَبَ العُوْدُ في الحِرْباءِ، على أنَّ الأَصْلَ:

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٣.
(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حكك، ٢٧/ ١١٧).

انْتَصَبَ الحِرْباءُ في العُوْدِ مِنْ شِدَّةِ الحَرِّ، على أنَّ الجَوْزاءَ نَجْمٌ يَعْتَرِضُ في وَسَطِ السَّماءِ[1].

- قَوْلُ العَرَبِ: أُدْخِلَ فُوْهُ الحَجَرَ[2].
- قَوْلُ العَرَبِ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحَوْضِ، وعَرَضْتُها على الماءِ[3]، على أنَّ الأَصْلَ: عَرَضْتُ الحَوْضَ على النَّاقَةِ، وعَرَضْتُ الماءَ على النَّاقَةِ، وهو قَوْلُ السَّكاكِيِّ، والزَّمَخْشَرِيِّ، والجَوْهرِيِّ، وغَيْرِهِمْ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّهُ صِيرَ إلى هذا القَلْبِ للإنْباءِ عَنْ أنَّ النَّاقَةَ قد تَكُوْنُ غَيْرَ ظَمْأَى، أو أَنَّها لا تُبْصِرُ هذا الحَوْضَ، أو لا تَهْتَدِي إليه، أو أنَّها لا تَرْغَبُ في هذا الماءِ، أو الحَوْضِ لِسَبَبٍ ما، وجاءَ في (البحر المحيط): "وليس في قَوْلِهِمْ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحَوْضِ... ما يَدُلُّ على القَلْبِ؛ لأَنَّ عَرْضَ النَّاقَةِ على الحَوْضِ، وعَرْضَ الحَوْضِ على النَّاقَةِ كُلٌّ منهما صحِيْحٌ، إذِ العَرْضُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ يَصِحُّ على إسْنادِهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنَ النَّاقَةِ، والحَوْضِ"[4].

ومِمَّا يُمْكِنُ إخْضاعُهُ لِسُلْطانِ القَلْبِ المكانِي في الشِّعْرِ:

- قَوْلُ الأَخْطَلِ[5]:

مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُوْنَ قد بَلَغَتْ ... نَجْرانَ أو بُلِّغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

---

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٥؛ أبو زيد، النوادر: ٤٠٩.

(2) سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٢.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٣؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ١٢٢.

(4) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٦٣.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ١٥٩؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٢٤١.

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: بُلِّغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَراً.

- قَوْلُ حَسَّانِ بنِ ثابِتٍ[1]:

كأَنَّ سبيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُوْنُ مِزَاجَها عَسَلٌ وماءُ

بنَصْبِ (مِزاجَها) على خَبَرِ (يَكُوْنُ)، ورَفْعِ (عَسَلٌ وماءُ) على اسْمِها، على أنَّ في هذا النَّصْب، والرَّفْعِ جَعْلاً للنَّكِرةِ اسْماً لهذا الفِعْلِ، والمَعْرِفَةِ خَبراً له، وهي مَسْأَلَةٌ على خِلافِ الأَصْلِ النَّحْوِيّ، وللنَّحْوِيِّيْنَ في هذا الشَّاهِدِ خَمْسَةُ أَقْوالٍ:

أ - أنَّ (مِزاجَها) خَبَرُ (يَكُوْنُ)، وأنَّ (عَسَلٌ، وماءُ) اسْمُها، كما مَرَّ.

ب- أنَّ اسْمَ الفِعْلِ الناسِخِ (عَسَلٌ، وماءُ)، على أنَّ (مِزاجَها) مَنْصُوْبٌ على الظَّرْفِيّة المجازِيَّة، وهذا الظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بالخَبَرِ المَحْذُوْفِ وجُوْباً، وهو قَوْلُ أَبي عليٍّ الفارسيِّ.

جـ- أنَّ الأَوْلَى رَفْعُ (مِزاجُها)، ونَصْبُ (عَسَلاً)، ورَفْعُ (ماءٌ)، على أَنَّهُ فاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: وخالَطَها ماءُ، فتكُوْنُ الواوُ حَرْفَ اسْتِئْنافٍ يَعْطفُ جُمْلَةً على أُخرى، ويَعَزِّزُ هذا الوَجْهَ رِوايَةٌ لهذا الشَّاهِدِ: يَكُوْنُ مِزاجُها عَسَلاً، وماءُ.

د - أنَّ اسْمَ (يَكُوْنُ) ضَمِيْرُ الشَّأْنِ على روايَةِ رَفْعِ ما بَعْدَها: يَكُوْنُ مِزاجُها عَسَلٌ، وماءُ، على أنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ (مِزاجُها عَسَلٌ، وماءُ) في مَحَلِّ نَصْبٍ على خَبَرِها.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧٠٩؛ ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ٣٥٦.

هـ- أنَّ (كان) زائِدَةٌ، على أنَّ (مِزاجُها) مُبْتَدأٌ -على حَسَبِ رِوايَةِ الرَّفْعِ-، و(عَسَلٌ وماءٌ) خَبَرُهُ، وهو قَوْلُ الحَسَنِ بْنِ أَسَدٍ الفارِقيّ، وهي زِيادَةٌ وسَمَها ابْنُ هِشامٍ[1]، وغَيْرُه بالخَطَأ؛ لأنَّها لا تُزادُ بلَفْظِ المُضارِعِ فَضْلاً عن أنَّها لا نُحْوِجَ إليها.

وبَعْدُ فلا نُحْوِجَ إلى مِثْلِ هذه التَّأْويْلات، والتَّوَهُّماتِ؛ لأنَّ الحَمْلَ على الانْزِياحِ في القَلْبِ الإعْرابي يُغْني عنها فَضْلاً عَمّا يُمْكِنَ أنْ يُنْبِئَ عَنْه مِنْ مَعْنًى مِنْ حَيْثُ كَوْنُ العَسَلِ مِزاجِهَا لا كَوْنُ مِزاجِهَا العَسَلَ.

ويُمْكِنُ على حَسَبِ قَصْدِ المُتَكَلِّمِ، ونِيَّتِهِ أنْ يُعَدَّ (عَسَلٌ، وماءٌ) أكْثَرَ تَعْرِيْفاً مِن (مِزَاجَها) على الرَّغْمِ من الإضافَةِ التَّي تُكْسِبُ التَّعْرِيْفَ؛ لأنَّه لا بُدَّ مِنْ أنْ يَكُوْنَ هنالك تَواصُلٌ إخْبارِيٌّ بين القائِلِ، أو المُتكَلِّمِ، أو المُنْتِجِ، أو المُؤَلِّف، والسَّامِعِ، أو القارئ، أو المُتَلَقِّي، أو المُخاطَبِ، أو النَّاقِدِ فَضْلاً عَمّا يُمْكِنُ أنْ يَخْضَعَ له هذا القَوْلُ مِنْ ظُرُوْفٍ اجْتِماعيَّة، ونَفْسِيَّةٍ، وغَيْرِها.

- قَوْلُ رُؤْبَةَ[2]:

ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرْجاؤهُ

كَأنَّ لَوْنَ أرْضِهِ سَماؤُهُ

على أنَّ الأَصْلَ: كَأنَّ لَوْنَ سَمائِهِ لغُبْرَتِها لَوْنُ أَرْضِهِ؛ لأنَّ التَّشبيه حَدَثَ فيه قَلْبٌ لتَحْقِيْقِ المبالَغةِ، وفي الكلامِ حَذْفُ مُضافٍ.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (حواشي المحقق): ٦/ ٧١٠؛ البغدادي، خزانة الأدب (تحقيق عبد السلام هارون): ٤/ ٤١.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٠؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: ١٩٧١م.

- قَوْلُ النَّمِرِ بْنِ تَوْلَب[1]:

فإنْ أَنْتَ لاقَيْتَ في نَجْدَةٍ فلا تَتَهَيَّبْكَ أنْ تُقْدِما

على أنَّ الأَصْل: فلا تَتَهَيَّبْها، وهو انْزِياحٌ يُنْبِئُ عن المبالَغَةِ في تهَيُّبِ المُخاطَبِ، وذلك بجَعْلِ النَّجْدَةِ تَتَهَيَّبُ هذا المُخاطَبَ، وهذا على خِلافِ الأَصْلِ.

- قَوْلُ ابْنِ مُقْبِلٍ[2]:

ولا تَهَيَّبُني المَوْماةُ أَرْكَبُها إذا تجاوَبَتِ الأَصْداءُ بالسَّحَرِ

على أنَّ الأَصْلَ: ولا أَتَهَيَّبُ المَوْماةَ، ولكنَّ الشَّاعِرَ انْزاحَ لسانُهُ مِنْ هذا الأَصْلِ، فجَعَلَ المَفَازَةَ لا تَتهيَّبُهُ لتَحْقيقِ المبالَغةِ: ولا تَتَهَيَّبُني المَوْماةُ.

- قَوْلُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ[3]:

كأَنَّ أَوْبَ ذِراعَيْها إذا عَرِقَتْ وقَدْ تَلَفَّعَ بالقُوْرِ العساقِيْلُ

على أنَّ الأَصْلَ: وقَدْ تَلَفَّعَ القُوْرُ بالعَساقِيْلِ[4]، وصِيْرَ إلى هذا الانْزِياحِ، أو القَلْبِ لتحقِيْقِ المبالَغَةِ؛ لأنَّها هي التَّي تَلَفَّعَتْ بالعَساقِيْلِ.

قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الوَرْدِ[5]:

فَدَيْتُ بنَفْسِهِ نَفْسِي ومالِي وما آلُوْك[6] إلاَّ ما أُطِيْقُ

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١١.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١١؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: ٩٧١.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٢؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: ٩٧٢؛ الزبيدي، تاج العروس (عسقل، ٢٩/ ٤٨٥).

(٤) القور: الربا، والعساقيل: السراب، أو قطعه.

(٥) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٢؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: ٩٧٢.

(٦) الألو: المنع.

على أنَّ الأَصْلَ: فَدَيْتُ نَفْسَهُ بِنَفْسي، كما يُقالُ في اللُّغة المَحكيّة في عَصْرِنا: أنا فَدِيْتَك ابْنَفسيْ، وأَفْدِيْك ابْنَفْسي، والقَوْل نَفْسُهُ في اللُّغة الفَصِيْحَة: "...ويَقُوْلُوْنَ: فَدَيْتُهُ بأَبي، وأُمِّي، وفَدَيْتُهُ بِمالٍ، كأَنَّكَ اشْتَرَيْتَهُ، وخَلَّصْتَهُ به إذا لم يَكُنْ أَسِيْراً، وإذا كانَ أَسِيْراً مَمْلُوْكاً قُلْتَ: فادَيْتُهُ، كذا تَقُوْلُ العَرَبُ... قالَ: وإنْ قُلْتَ: فَدَيْتُ الأَسِيْرَ- فجائِزٌ أَيْضاً، بِمَعْنَى: فَدَيْتُهُ مِمَّا كانَ فيه، أي: خَلَّصْتُهُ، وفادَيْتُ أَحْسَنُ في هذا المَعْنَى"[1]، ومِنْ ذلك أَيْضاً قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿**وفَدَيْناهُ بِذِبْحٍ**﴾[2]، على أنَّ المُرادَ: خَلَّصْناهُ به مِنَ الذّبْحِ.

ويُقالُ في العربيَّة: فدَّاهُ بنَفْسِهِ تَفْدِيَةً (قالَ له: جُعِلْتُ فِداكَ)، وأَفْداهُ الأَسِيْرَ (قَبْلَ مِنْهُ فِدْيَتَهُ).

- قَوْلُ القَطامِيّ[3]:

فلَمَّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عليها كما طَيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّياعا

على أنَّ الأَصْلَ: كما طَيَّنْتَ بالسِّياعِ (الطِّيْن) الفَدَنَ (القَصْرُ)، على أنَّ المَعْنَى أنَّ الشَّاعِرَ شَبَّه جَرَيانَ السِّمَنِ في هذه النَّاقَةِ بتَطْيِيْنِ الفَدَنِ بالسِّياعِ.

- قَوْلُ المُتَنَبِّي عندَ بَعْضٍ[4]:

وعَذَلْتُ أَهْلَ العِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ فَعَجِبْتُ كيْفَ يَمُوْتُ مَنْ لا يَعْشَقُ

على أنَّ الأَصْلَ: كَيْفَ لا يَمُوْتُ مَنْ يَعْشَقُ؛ لأَنَّهُ يَتَعَجَّبُ مِمَّن يَعْشَقُ ثم لا يَمُوْت.

---

(١) الزبيدي، تاج العروس (فدى، ٣٩/ ٢٢٢).

(٢) الصافات: ١٠٧.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٣؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: ٩٧٢.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٣- .

• قَوْلُ الشَّاعِرِ في إِنْشادِ ابن الأَعْرابِيّ[1]:

إذا أَحْسَنَ ابْنُ العَمِّ بَعْدَ إساءَةٍ   فَلَسْتُ لِشَرَّيْ فِعْلِهِ بِحَمُوْلِ

على أَنَّ الأَصْلَ: لِشَرِّ فِعْلَيْه (الإِحْسانُ، والإساءَةُ)؛ لأنَّه لا يَتَحَمَّلُ أَحَدَ هذين الشَّرَّيْنِ، وهو الإساءَةُ.

ومِمَّا عُدَّ مِنْ هذه المَسْأَلَةِ في القرآن الكرِيْمِ[2]، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْض الدَّارِسِيْنَ المُحدثِيْنَ فَضْلاً عن بعض القُدامى قد أَنْكَرُوا وُقُوْعَهُ في القرآنِ الكريم كالدُّكتور فاضِل السَّامِرَّائِيّ: "وأَمَّا مِنْ حَيْثُ وُرُوْدُهُ في القرآن الكرِيْمِ فإذا ما اطَّلَعْتَ عليه مِمَّا أَوْرَدُوْهُ على أَنَّهُ قَلْبٌ لَيس منهُ على الحقيق، وإنَّما هو جارٍ على ظاهِرِ الكلام بلا تَأْوِيْلٍ وإنْ كان لا يَبْعد -والله أَعْلَمُ- أَنْ يكُوْنَ فيه تعْبِيرٌ جارياً على القَلْبِ لاعْتبار مَعْنًى لَطِيْفٍ شأن كثيرٍ مِنَ الأَساليب"[3].

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ويَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا على النَّارِ﴾[4]، على أَنَّ الأَصْلَ عِنْدَ مَنْ أَجازَ هذا القَلْبَ هو: يَوْمَ تُعْرَضُ النَّار على الَّذين كفَرُوا، كما في قَوْلِ العَرَب: عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحَوْضِ، كما مَرَّ، وهو قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيّ[5].

ولا يَصِحُّ عِنْد أَبِي حيَّان حَمْلُ القُرْآن على هذا القَلْبِ: "ولا يَنْبَغي حَمْلُ القُرْآنِ على القَلْبِ، إِذِ الصَّحِيْحُ في القَلْبِ أَنَّهُ مِمَّا يُضْطَرُّ إليه في الشِّعْرِ، وإذا كان المَعْنَى صَحِيْحاً واضِحاً مَعَ عَدَمِ القَلْبِ فأَيُّ ضَرُوْرَةٍ تَدْعُو إليه، وليس في

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٤ (الحواشي).
(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٣-.
(٣) د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: ٢٨٤.
(٤) الأحقاف: ٢٠.
(٥) انظر: الكشاف: ٣/ ١٢٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٦٣؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٢٠.

قَوْلِهِمْ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحَوْضِ... ما يَدُلُّ على القَلْبِ؛ لأَنَّ عَرْضَ النَّاقَةِ على الحَوْضِ، وعَرْضَ الحَوْضِ على النَّاقَةِ كُلٌّ مِنْهما صَحِيْحٌ، إِذِ العَرْضُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ يَصِحُّ إِسْنادُهُ لِكُلِّ واحِدٍ مِنَ النَّاقَةِ، والحَوْضِ"[1]. والقَوْلُ في هذه الآيَةِ مِنْ حَيْثُ الانْزِياحُ، كالقَوْلِ في: عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحَوْضِ.

- قِراءَةُ غَيْرِ الأَخَوَيْنِ، وحَفْصٍ: ﴿**قالَ يا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ على بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وآتاني رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهُ فَعَمِيَتْ عليكُم**﴾[2] بِفَتْحِ العَيْنِ، والتَّخْفِيْفِ، على أَنَّ في هذه القِراءَةِ وَجْهَيْنِ[3]:

(١) أَنَّ الفِعْلَ أُسْنِدَ إلى البَيِّنَةِ مَجازاً، كما ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَلَم تَهْدِكُمْ كما لَوْ عَمِيَ على القَوْمِ دَلِيْلُهُمْ في المَفازَةِ بقُوا بِغَيْرِ هادٍ"[4].

(٢) أَنَّها مَحْمُوْلَةٌ على القَلْبِ، والتَّقْدِيْرُ: فَعَمِيْتُمْ أَنْتُمْ عَنْها، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ ... وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمسِ أَجْمَعُ

على أَنَّ المُرادَ: مُدْخِلَ رَأْسِهِ الظِّلَّ.

وجاءَ في (مَعاني القُرآنِ) للفَرَّاءِ: "وسَمِعْتُ العَرَبَ تَقُوْلُ: قَدْ عُمِّيَ عليَّ الخَبَرُ، وعَمِيَ عليّ بمَعْنَىً واحِدٍ، وهذا مِمَّا حَوَّلَتِ العَرَبُ الفِعْلَ إليه، وليسَ له، وهو في الأَصْلِ لِغَيْرِهِ، ألا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ الَّذي يَعْمَى عَنِ الخَبَرِ، أو يُعَمَّى عنه،

---

(١) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٦٣.

(٢) هود: ٢٨.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣١٤؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٦٦.

(٤) الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٦٦.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣١٤؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٢.

ولكنَّهُ في جَوازه مِثْلُ قَوْلِ العَرَبِ: دَخَلَ الخاتَمُ في يَدِي، والخُفُّ في رِجْلِيْ، وأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الرِّجْلَ الَّتي تُدْخَلُ في الخُفِّ، والإِصْبَعَ في الخاتَمِ، فاسْتَحَقُّوا بذلك إذا كان المَعْنَى مَعْروفاً لا يَكُوْنَ لذا في حالٍ، ولِذا في حالٍ، إنَّما هو لواحِدٍ، فاسْتَجازوا لهذا"[1].

ويَتَبَدَّى لي أنَّ في هذا الانْزِياح إنْباءً عن عَدَمِ تَبَصُّرِهم، وهو مِمَّا أَدَّى إلى إسْنادِ العَمَى إلى البيِّنَةِ على سَبِيْلِ المبالَغَةِ والتَّهْدِيْدِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿**لِكُلِّ أَجَلٍ كِتابٌ**﴾[2]، على أنَّ الأَصْلَ كما قِيْلَ: لِكُلِّ كتابٍ أَجَلٌ[3]، وهو أَصْلٌ يَرْفُضُهُ أَبُوْ حَيَّانَ: "لَفْظٌ عامٌّ في الأَشْياءِ الَّتي لها آجالٌ؛ لأنَّه ليس مِنْها شَيْءٌ إلاَّ ولَهُ أَجَلٌ في بَدْئِهِ، وفي خاتِمَتِهِ، وذلك الأَجَلُ مَكْتُوْبٌ مَحْصُوْرٌ، وقالَ الضَّحَّاكُ، والفَرَّاءُ: لكلِّ كِتابٍ أَجَلٌ، ولا يَجُوْزُ ادِّعاءُ القَلْبِ إلاَّ في ضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ، وأَمَّا هنا فالمَعْنَى في غايَةِ الصِّحَّة بلا عَكْسٍ، ولا قَلْبٍ، بل ادِّعاءُ القَلْبِ هنا لا يَصِحُّ المَعْنَى عليه إذْ ثَمَّ أَشْياءُ كَتَبَها اللهُ أَزَلِيَّةٌ"[4].

- قراءَةُ العامّة: ﴿**حَقِيْقٌ على أنْ لا أَقُوْلَ على الله إلاَّ الحَقَّ**﴾[5]، على أنَّ فيها أَوْجُهاً أَحَدُها القَلْبُ المكانيُّ: قَوْلُ الحَقِّ حَقِيْقٌ عليّ، كما في قِراءَةِ نافِعٍ: "حَقِيْقٌ عليَّ"، وهو الأَصْلِ الَّذي انْزاحَ عنه اللِّسانُ إلى القَلْبِ: أنا حَقِيْقٌ على قَوْلِ الحَقِّ، وجاءَ في (**الكشَّاف**): "والثَّاني: أنَّ ما لَزِمَكَ فَقَدْ لَزِمْتَهُ، فلمَّا

---

(١) الفراء، معاني القرآن: ، معاني القرآن: ٢/ ١٢.

(٢) الرعد: ٣٨.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن: ٢/ ٦٥-٦٦؛ الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٢٩٠.

(٤) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٣٩١.

(٥) الأعراف: ١٠٥.

كانَ قَوْلُ الحَقِّ حَقِيْقاً عليه كان هو حَقِيْقاً على قَوْلِ الحَقِّ أي لازِماً له"[1].

ومِنَ الأَوْجُهِ الأُخرى أنَّ (حَقِيْقٌ) مُضَمَّنٌ مَعْنى حَرِيْصٍ، وأنَّ (على) بمعنى الباء.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وآتَيْناهُ مِنَ الكُنُوْزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوْءُ بالعُصْبَةِ أُوْلِي القُوَّة﴾[2]، على أَنَّ في (لَتَنُوْءُ بالعُصْبَةِ) قَوْلَيْنِ[3]:

(١) أنَّ الباءَ في (بالعُصْبَةِ) للتَّعْدِيَةِ.

(٢) أنَّ في الكلام قَلْباً، على أنَّ الأَصْلَ: لَتَنُوْءُ العُصْبَةُ بالمَفَاتِحِ، كما في قَوْلِ العَرَبِ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحَوْضِ.

وقِيْلَ: إنَّ إجْراءَ الكلامِ على ظاهره أَوْلَى مِنَ القَلْبِ؛ لأنَّ العَرَبَ تَقُوْلُ: ناءَ الرَّجُلُ بالحِمْلِ، وناءَ الحِمْلُ بالرَّجُلِ.

ولا يَخْفَى ما في هذه المَسْأَلَةِ مِنَ الانْزِياحِ؛ لأنَّ في (ناءَ الحِمْلُ بالرَّجُلِ) مبالَغَةً أَكْثَرَ مِمَّا في (ناءَ الرَّجُلُ بالحِمْلِ).

- قراءَةٌ شاذَّةٌ غَرِيْبَةٌ: ﴿وكُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةٌ المَوْتُ﴾[4]، على أنَّ الضَّمِيْرَ في (ذائِقَةٌ) يَعُوْد على (كلّ)، وأنَّ (كُلُّ نَفْسٍ) مُبْتَدأٌ، وأنَّ (ذائِقَةٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ مُبْتَدَؤُهُ (المَوْتُ)، وأنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ مِنَ المُبْتَدأ الثَّاني وخَبَرِهِ خَبَرُ المُبْتَدَإِ الأَوَّلِ (كُلّ نَفْسٍ)، وهذه القراءَة تُعَدُّ مِنْ بابِ القَلْبِ؛ لأنَّ النَّفْسَ هِيَ

---

(١) الزمخشري، الكشاف: ٢/ ١٠٠؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٤٠١-٤٠٣؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٣٥٥.

(٢) القصص: ٧٦.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٦٩٢-٦٩٤؛ الزمخشري، الكشاف: ٣/ ١٩٠؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ٦/ ٧١٨.

(٤) آل عمران: ١٨٥.

الَّتي تَذُوْقُ المَوْتَ لا المَوْتُ[1].

- قَوْلُهُ تعالى: ﴿قالَ رَبِّ أَنَّى يَكُوْنُ لِي غُلامٌ وقَدْ بَلَغَنِيَ الكِبَرُ...﴾[2]، على أنَّ الأَصْلَ: وبَلَغْتُ مِنَ الكِبَرِ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الكِبَرِ عِتِيّاً﴾[3]، وقِيْلَ إنَّ ما بَلَغَكَ فقَدْ بَلَغْتَه[4].

- عَسَاكَ أَنْ تَنْجَحَ: قِيْلَ إنَّ في الكَافِ ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ[5]:

(١) أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى اسْمِ (عَسَى) الَّتِي عُوْمِلَتْ مُعَامَلَةَ (لَعَلَّ)، وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ.

(٢) أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى اسْمِ (عَسَى) فِعْلِ الرَّجَاءِ عَلَى أَنَّهَا وُضِعَتْ مَوْضِعَ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ (أَنْتَ)، وَهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ.

(٣) أَنَّ فِي الكَلامِ قَلْباً مَكَانِياً عَلَى أَنَّهَا جُعِلَتْ اسْماً لِـ(عَسَى) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا الخَبَرُ، وَجُعِلَ الاسْمُ خَبَراً، وَهُوَ قَوْلُ المُبَرِّدِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ.

- قَوْلُكَ: مَالِي إِلاَّ أَبُوْكَ أَحَدٌ، عَلَى أَنَّ البَدَلَ صُيِّرَ مُبْدَلاً مِنْهُ، وَالمُبْدَلَ مِنْهُ صُيِّرَ بَدَلاً؛ لأَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقَالَ: مَا لِي أَحَدٌ إِلاَّ أَبُوْكَ، كَمَا مَرَّ.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥١٩-٥٢١.
(٢) آل عمران: ٤٠.
(٣) مريم: ٨.
(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ١٥٩.
(٥) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٣٧.

الانْزِياحُ والحكايةُ

الحكايَةُ إِيْرادُ ما نَطَقَ به المُتكَلِّم كَتْباً، ونُطْقاً دُوْنَ تَغْيِيْرٍ، أو تَصَرُّفٍ، فكأنَّهُ -كما يَظْهَرُ لِي- نَصٌّ مُقْتَبَسٌ، سواءٌ أكانَ هذا المَحْكيُّ جُمْلَةً، أو جُملاً، أمْ مُفْرَداً.

ولهذه الحكايةِ في العربيَّةِ نَوْعان[1]:

(١) حكايَةُ الجُمْلَةِ: وهي نَوْعان:

أ - حِكايَةُ الجُمْلَةِ المَلْفُوْظَة، كما هي، ومِنها الجُمْلَةُ المَحْكِيَّةُ بالقَوْلِ، كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وقالُوا الحَمْدُ للهِ﴾[2]، وغَيْرِه مِمَّا يُعَدُّ مَقُوْلاً للقَوْلِ؛ لأَنَّ مَقُوْل القَوْلِ الصَّرِيْحِ، وَمَا في مَعْنَاه يَجِبُ أنْ يَكُوْنَ جملَةً إلاَّ إِذَا عُدَّا صِفَةً لِلْقَوْلِ مَصْدَراً، كَمَا فِي: قُلْتُ نَثْراً، وَشِعْراً، وَخُطْبَةً، وَغَيْرَهَا، وَقِيْلَ إِنَّهُ يُحْكَى بِالقَوْلِ المُفْرَدُ، كَمَا فِي: قُلْتُ زَيْداً، عَلَى أَنَّ المُرَادَ: قُلْتُ هَذَا اللَّفْظَ.

وَمِنْ حِكَايَةِ الجُمْلَةِ[3]:

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُوْنَ غَيْثاً ... فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالا[4]

عَلَى أَنَّ هَذَا القَوْلَ مِنْ بَابِ مَا يُمْكِنُ بِالسَّمَاعِ أَيْضاً، وَأَنَّ التَّقْدِيْرَ: سَمِعَ الشَّاعِرُ قَوْماً يَقُوْلُونَ: النَّاسُ يَنْتَجِعُوْنَ غَيْثاً، عَلَى أَنَّ (النَّاسُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ (يَنْتَجِعُوْنَ).

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٣٢١-٣٣١؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٨٨-٩٤.

(٢) الأعراف: ٤٣.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٩٣؛ المبرد، المقتضب: ٢/ ٣٠٢؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ١/ ٥٢٤؛ الهروي، الأزهية: ١٠٩، سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠١.

(٤) صيدح: اسم ناقة الشاعر، وبلال: اسم ممدوحه.

ب- حِكَايَةُ المَكْتُوْبِ: وَمِنْ ذَلِكَ: قَرَأْتُ ﴿الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ﴾[1]، وَقَوْلُ القَائِلِ: قَرَأْتُ عَلَى فَصِّهِ، (فَصُّ الخَاتَمِ): مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ.

وَقِيْلَ: إِنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ تُحْكَى الجُمْلَةُ عَلَى المَعْنَى كَمَا فِي حِكَايَةِ: زَيْدٌ قَائِمٌ: قَائِمٌ زَيْدٌ، عَلَى أَنَّ هُنَالِكَ قَائِلاً قَالَ ذَلِكَ.

وَقِيْلَ أَيْضاً: إِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الجُمْلَةِ لَحْنٌ حُكِيَتْ كَمَا هِيَ إِذَا كَانَ المَعْنَى مُتَعَيِّناً، وَبَيِّناً عَلَى الأَصَحِّ، عَلَى أَنْ يُنَبَّهَ عَلَى اللَّحْنِ لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ أَنَّ اللَّحْنَ مِنَ الحَاكِي، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ شَخْصٍ: جَاءَ زَيْدٍ (بِالجَرِّ)، عَلَى أَنَّ هَذَا القَوْلَ تَكُوْنُ حِكَايَتُهُ: قَالَ فُلانٌ: جَاءَ زَيْدٍ لَكِنَّهُ خَفَضَ زَيْداً[2].

(٢) حِكَايَةُ المُفْرَدِ: وَهِيَ نَوْعَانِ:

أ- نَوْعٌ يُسْتَعَانُ بِهِ بِإِحْدَى أَدَاتَيِ الاسْتِفْهَامِ: مَنْ، وَأَيٌّ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ الاسْتِثْبَاتُ، لأَنَّ السَّائِلَ يَتَوَلَّى طَلَبَ الإِثْبَاتِ.

- **الحِكَايَةُ بِأَيٍّ:**

يُحْكَى بِأَيٍّ فِي الوَقْفِ الاسْمُ النَّكِرَةُ يُسْأَلُ عَنْهُ بِهَا، سَوَاءٌ أَكَانَ هَذَا المَحْكِيُّ عَاقِلاً أَمْ غَيْرَ عَاقِلٍ، وَتُطَابِقُ المَحْكِيَّ فِي الإِعْرَابِ، وَالتَّذْكِيْرِ، وَالتَّأْنِيْثِ إِفْرَاداً وَتَثْنِيَةً، وَجَمْعاً وَتَذْكِيراً، وَتَأْنِيثاً، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ: قَامَ رَجُلٌ: أَيٌّ؟، وَفِي: قَامَتْ امْرَأَةٌ: أَيَّةٌ؟، وَفِي: قَامَ رَجُلانِ: أَيَّانِ؟، وَفِي: قَامَتْ امْرَأَتَانِ: أَيَّتَانِ؟، وَفِي: قَامَ رِجَالٌ: أَيُّوْنَ؟، وَفِي: قَامَتْ نِسَاءٌ: أَيَّاتٌ؟.

وَيُقَالُ فِي نَصْبِ مَا مَرَّ كَمَا فِي: رَأَيْتُ رَجُلاً: أَيّاً، وَأَيَّةً، وَأَيَّيْنِ، وَأَيَّتَيْنِ،

(١) الفاتحة: ١.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٩٣.

وَأَيِّيْنَ، وَأَيَّاتٍ، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي المَجْرُوْرِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ: أَيٌّ، وَأَيَّهْ، وَأَيِّيْنِ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيِّيْنَ، وَأَيَّاتٍ، فِي الوَقْفِ، وَيُقَالُ فِي الوَصْلِ: أَيًّا يَا هَذَا، وَأَيَّةً يَا هَذِهِ، وَهَكَذَا دَوَالَيْكَ، عَلَى أَنْ يُحْكَى بِهَا فِيهِ إِعْرَابُ المَحْكِيِّ، وَتَذْكِيْرُهُ، وَتَأْنِيْثُهُ فَقَطْ، فَلا تَصِحُّ تَثْنِيَتُهَا أَوْ جَمْعُهَا.

وَيَجُوْزُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ رَجُلاً وامْرَأَةً: أَيًّا، وَأَيَّةً بِالْمُطَابَقَةِ، وَأَيَّاً بِتَغْلِيْبِ المُذَكَّرِ عَلَى المُؤَنَّثِ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّان[1].

وَقِيْلَ: إِنَّ المُطَابَقَةَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ فِيْهَا وَجْهَانِ: المُطَابَقَةُ، وَهُوَ الأَكْثَرُ شُيُوْعاً فِي الكَلامِ العَرَبِيِّ، كَمَا ذَكَرَ السُّيُوْطِيّ[2]، وَتَرْكُهَا مَا عَدَا الإِفْرَاد، وَالتَّأْنِيْث.

وَلا تُسْتَعْمَلُ (أَيٌّ) مَقْطُوْعَةً عَنِ الإِضَافَةِ إِلاَّ فِي النِّدَاءِ، وَالحِكَايَةِ، كَمَا مَرَّ[3].

وَلا يُحْكَى بِهَا فِي الوَصْلِ، أَوِ الوَقْفِ جَمْعُ تَصْحِيْحٍ إِلاَّ إِذَا كَانَ مَوْجُوْداً فِي المَسْؤُوْلِ عَنْهُ، كَمَا فِي: رَأَيْتُ مُسْلِمِيْنَ، وَمُسْلِمَاتٍ، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَتِهِمَا وَقْفاً: أَيِّيْن، وَأَيَّات، وَوَصْلاً: أَيًّا يَا هَذَا؟ وَأَيَّةً، يَا هَذَا، أَمَّا الجَمْعُ التَّكْسِيْرِيُّ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ فَلا يُحْكَى إِلاَّ إِذَا كَانَ صَالِحاً أَنْ يُوْصَفَ بِجَمْعِ التَّصْحِيْحِ، كَمَا فِي: جَاء رِجَالٌ مُسْلِمُوْنَ، إِذْ يُقَالُ فِي الحِكَايَةِ وَصْلاً: أَيٌّ يَا هَذَا؟، وَوَقْفاً: أَيُّوْنَ؟.

وَحَمْلاً عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ مَا لا يَصِحُّ أَنْ يُوْصَفَ بِهَذَا الجَمْعِ لا يُقَالُ فِي حِكَايَتِهِ: أَيُّوْنَ، أَو أَيِّيْنَ، كَمَا فِي قَوْلِ القَائِلِ: عِنْدِيْ حَمِيْرٌ، أَو رَأَيْتُ حَمِيراً؛ لأَنَّ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٨٨.
(٢) انظر: همع الهوامع: ٥/ ٣٢١.
(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ١/ ٥٢٤.

اسْمَ الجَمْعِ هَذَا لا يُوْصَفُ بِجَمْعِ التَّصْحِيْحِ (المُذَكَّرِ السَّالِمِ)، وَهذِهِ اللُّغَةُ الفُصْحَى (حِكَايَةُ المَحْكِيِّ فِي الوَقْفِ بِمَا لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ، وَتَذْكِيْرٍ، وَتَأْنِيْثٍ، وَإِفْرَادٍ، وَتَثْنِيَةٍ، وَجَمْعٍ).

وَهُنَالِكَ لُغَةٌ أُخْرَى تَكُوْنُ حِكَايَتُهُ بِمَا لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ، وَتَذْكِيْرٍ، وَتَأْنِيْثٍ فَقَطْ، فَلا تُثَنَّى أَيٌّ، وَلا تُجْمَعُ بَلْ تُلازِمُ الإِفْرَادَ، وَالتَّذْكِيْرَ مَعَ المُذَكَّرِ أَيّاً كَانَ، وَالإِفْرَادَ، وَالتَّأْنِيْثَ مَعَ المُؤَنَّثِ أَيّاً كَانَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ المَحْكِيَّ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ وَصْلاً، ووَقْفاً يَكُوْنُ مُفْرَداً مُذَكَّراً، أَوْ مُفْرَداً مُؤَنَّثاً، مُحْتَفِظاً بِإِعْرَابِهِ، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَتِهِ مُذَكَّراً: أَيّاً، وَأَيّاً، يَا هَذَا، وَفِي حِكَايَتِهِ مُؤَنَّثاً أَيَّةً، يَا هَذِهِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، وَأَيٍّ، وَأَيٍّ يَا هَذَا، وَأَيَّةٍ، وَأَيَّةٍ يَا هَذَا، فِي حَالَةِ الجَرِّ، وَأَيٌّ، وَأَيٌّ يَا هَذَا، وَأَيَّةٌ، وَأَيَّةٌ يَا هَذَا، فِي حَالَةِ الرَّفْعِ.

وَفِي الحَرَكَاتِ عَلَى آخِرِ (أَيٍّ) الاسْتِفْهَامِيَّةِ الَّتِي يُسْتَعَانُ بِهَا فِي الحِكَايَةِ وَصْلاً، وَوَقْفاً -قَوْلانِ[1]:

(١) أَنَّهَا حَرَكَاتُ إِعْرَابٍ، عَلَى أَنَّهَا فِي الرَّفْعِ مُبْتَدأٌ مُقَدَّمٌ وُجُوْباً؛ لأَنَّ أَسْمَاءَ الاسْتِفْهَامِ لَهَا الصَّدَارَةُ، وَخَبَرُ هَذَا المُبْتَدَإِ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ فِي حِكَايَةِ: قَامَ رَجُلٌ: أَيٌّ قَامَ، وَهَذَا الخَبَرُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، وَأَنَّهَا فِي النَّصْبِ مَفْعُوْلٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُقَدَّرُ بَعْدَهَا، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ رَجُلاً: أَيّاً؟، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَيّاً رَأَيْتَ، وَأَنَّهَا فِي الجَرِّ مَجْرُوْرَةٌ بِحَرْفِ جَرٍّ مَحْذُوْفٍ يُقَدَّرُ قَبْلَهَا؛ لأَنَّ أَسْمَاءَ الاسْتِفْهَامِ لا يَعْمَلُ مَا قَبْلَهَا فِيْهَا إِلاَّ إِذَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ، أَوْ مُضَافٍ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ: أَيٍّ؟ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيْرَ: بِأَيٍّ مَرَرْتَ؟ وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي حِكَايَةِ المُثَنَّى وَالجَمْعِ تَذْكِيْراً، وَتَأْنِيْثاً فِي الوَقْفِ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٨٨.

كَمَا مَرَّ رَفْعاً، وَنَصْباً وَجَرّاً مِنْ حَيْثُ وُجُوْبُ مُطَابَقَةِ (أَيٍّ) لِلمَحْكِيِّ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وَوُجُوْبُ الاكْتِفَاءِ بِالمُفْرَدِ مُؤَنَّثاً، وَمُذَكَّراً فِي الوَصْلِ، كَمَا مَرَّ.

(٢) أَنَّهَا حَرَكَاتُ حِكَايَةٍ فِي إِفْرَادِ (أَيٍّ)، وَحُرُوْفُهَا فِي تَثْنِيَتِهَا وَجَمْعِهَا فِي الوَقْفِ، كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّهَا مَرْفُوْعَةٌ بِضَمَّةٍ مَنَعَ مِنْ ظُهُوْرِهَا حَرَكَةُ الحِكَايَةِ، أَو حَرْفُهَا (اشْتِغَالُ المَحَلِّ بِحَرَكَةِ الحِكَايَةِ، أَو حَرْفِهِ)، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي حَالَتَيِّ النَّصْبِ، وَالجَرِّ، عَلَى أَنَّهَا مَرْفُوْعَةً مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَحْذُوْفٌ، وَمَنْصُوْبَةً مَفْعُوْلٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، وَمَجْرُوْرَةً بِحَرْفِ جَرٍّ مَحْذُوْفٍ، كَمَا مَرَّ.

وَقِيْلَ إِنَّ الحَرَكَةَ وَالحَرْفَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ-إِعْرَابٌ، وَإِنَّهُمَا فِي حَالَتَيِّ الجَرِّ، والنَّصْبِ حَرَكَةُ حِكَايَةٍ وَحَرْفُهَا.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ العَرَبِيَّ قَدْ حَرَصَ عَلَى الحِفَاظِ عَلَى أَصْلِ المَحْكِيِّ فِي حِكَايَتِهِ لِتَحْقِيْقِ التَّجَانُسِ بَيْنَ الأَصْلِ غَيْرِ المَحْكِيِّ، وَالفَرْعِ المَحْكِيِّ، وَللإِنْبَاءِ عَنْ أَنَّهُ لَفَظَ بِالمَحْكِيِّ، كَمَا سَمِعَهُ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلَى تَوَهُّمِ حَذْفِ الخَبَرِ، أَو الفِعْلِ، أَو حَرْفِ الخَفْضِ، إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يُكْتَفَى بِأَنَّهُ تَابِعٌ فِي اللَّفْظِ للاسْمِ قَبْلَ حِكَايَتِهِ فِي الحَرَكَةِ أَو الحَرْفِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُتَوَهَّمَ (أيّ) عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْهُ، أَو عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى الرَّغْمِ مِن خَرْمِ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّوَهُّمِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا التَّوَهُّمَ أَنَّ بَعْضَ الكُوفِيِّيْنَ أَجَازُوا أَنْ يُعْرَبَ الوَاقِعُ بَعْدَ (مَنْ) فِي حِكَايَةِ: ضَرَبْتُ زَيْداً: مَنْ زَيْداً- بَدَلاً مِن (مَنْ)، كَمَا سَيَأْتِي، عَلَى أَنَّ (من) مَفْعُوْلٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ المَذْكُوْرُ، وَالتَّقْدِيْرُ: مَنْ ضَرَبْتَ؟.

• **الحِكَايَةُ بـ(مَنْ):**

لِلنُّحَاةِ فِي الحِكَايَةِ بِهَا مِنْ حَيْثُ الوَقْفُ، وَالوَصْلُ مَذْهَبَانِ[1]:

(١) أَنَّهَا يُحْكَى بِهَا فِي الوَقْفِ فَقَطْ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُوْرِ النُّحَاةِ مَا عَدَا يُوْنُسَ بنَ حَبِيْبٍ، عَلَى أَنَّ الأَعْلامَ قَدْ لا تَخْضَعُ لِهَذَا القَيْدِ، كَمَا يُفْهَمُ.

(٢) أَنَّهَا يُحْكَى بِهَا فِي الوَصْلِ عَلَى أَنْ تَلْحَقَهَا الزِّيَادَاتُ فِيْهِ، كَمَا فِي: مَنُوْ، يَا فَتَى؟، وَمَنَا، يَا هَذَا؟ وَمَنِي، يَا هَذَا؟، وَهَكَذَا دَوَالَيْكَ، كَمَا سَيَأْتِي، وَقَدْ نُسِبَتْ هَذِهِ المَسْأَلَةِ إِلَى لُغَةٍ لِبَعْضِ العَرَبِ، وَهِيَ لُغَةٌ شَاذَّةٌ؛ وَلِذَلِكَ قِيْلَ فِيْهَا: "وَلِشُذُوْذِهَا، قَالَ: لا يُصَدِّقُ بِهَذِهِ اللُّغَةِ كُلُّ أَحَدٍ"[2].

وَفِي كَوْنِ المَحْكِيِّ بِهَا نَكِرَةً، أَو مَعْرِفَةً مَذْهَبَانِ أَيْضاً:

(١) أَنْ يَكُوْنَ -فِي الغَالِبِ- نَكِرَةً مَذْكُوْرَةً لِلعَاقِلِ؛ لأَنَّ (مَنْ) الأَصْلُ فِيْهَا أَنْ تَكُوْنَ لِلعَاقِلِ، وَهِيَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ عَلَى خِلافِ الحِكَايَةِ بـ(أَيّ) الَّتِي يَكُوْنُ المَحْكِيُّ فِيْهَا نَكِرَةً لِلعَاقِلِ، أَو غَيْرِهِ.

(٢) أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَعْرِفَةً بِقَيْدِ أَلاَّ تَلْحَقَ (مَنْ) فِي حِكَايَةِ هَذِهِ المَعْرِفَةِ الزَّوَائِدُ النَّاشِئَةُ مِن إِشْبَاعِ الفَتْحَةِ، وَالضَّمَةِ، وَالكَسْرَةِ، الَّتِي تَلْحَقُهَا فِي حِكَايَةِ النَّكِرَةِ بِهَا، كَمَا سَيَأْتِي؛ لأَنَّ المَعَارِفَ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ مَحْكِيَّةً، وَ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ غَيْرَ مَحْكِيَّةٍ -فِي الغَالِبِ- إِذَا اسْتُفْهِمَ بِهَا عَنْهَا، وَالاسْتِفْهَامُ عَنْ هَذِهِ المَعَارِفِ لا يُسْتَعْمَلُ فِي العَرَبِيَّةِ كَثِيْراً كَالاسْتِفْهَامِ عَنِ النَّكِرَاتِ، وَلِذَلِكَ اسْتَأْثَرَت (مَنْ) فِي حِكَايَةِ النَّكِرَاتِ بِهَذِهِ الحُرُوْف الزَّائِدَةُ لِتَحْقِيْقِ التَّخْفِيْفِ

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٣٢١؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٨٩.

(٢) السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٣٢٢.

عَلَى النَّاطِقِ، لأَنَّ كَثِيْرَ الاسْتِعْمَالِ يُصَارُ إِلَى تَخْفِيْفِهِ، وَقَلِيْلَ الاسْتِعْمَالِ يُصَارُ إِلَى تَثْقِيْلِهِ لِيَتَحَقَّقَ التَّعَادُلُ بَيْنَهُمَا، وَلِذَلِكَ ذُكِرَ المَسْؤُوْلُ عَنْهَا بِهَا رَغْبَةً فِي المَيْلِ إِلَى التَّثْقِيْلِ.

وَلِلنَّحَوِيِّيْنَ فِي حِكَايَةِ المَعَارِفِ بِـ(مَنْ) أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

(١) أَنَّهَا يُحْكَى بِهَا الأَعْلامُ أَسْمَاءً كَانَتْ، أَوْ كُنًى، أَوْ أَلْقَاباً فَقَطْ؛ لأَنَّهَا كَثِيْرَةُ الاسْتِعْمَالِ، وَهِيَ كَثْرَةٌ أَهَّلَتْهَا أَنْ تَكُوْنَ جَدِيْرَةً بِالاسْتِئْثَارِ بِهَذِهِ السِّمَةِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ دُوْنَ غَيْرِهَا مِنَ المَعَارِفِ الأُخْرَى، كَمَا قِيْلَ.

(٢) أَنَّ المَعْرِفَةَ لا تُحْكَى فِي الغَالِبِ، عَلَى الرَّغْمِ مِن أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ حِكَايَةِ الضَّمِيْرِ قَدْ عُدَّ شَاذّاً، كَمَا فِي حِكَايَتِهِ فِي قَوْلِ القَائِلِ: ذَهَبَ مَعَهُمْ: مَعَ مَنِيْنَ؟.

(٣) أَنَّ المَعَارِفَ تُحْكَى جَمِيْعُهَا، وَهُوَ قَوْلُ يُوْنُسَ بِن حَبِيْبٍ.

(٤) أَنَّ المَعَارِفَ لا تُحْكَى جَمِيْعُهَا -فِي الغَالِبِ- إِلاَّ العَلَمَ بِثَلاثَةِ قُيُوْدٍ:

أ - عَدَم كَوْنِهِ مِنَ الأَعْلامِ الَّتِي يَتَحَقَّقُ الاشْتِرَاكُ فِيْهَا لا مِنَ الأَعْلامِ الَّتِي يَكُوْنُ فِيْهَا عَدَمُ الاشْتِرَاكِ بَيِّناً مُتَيَقَّناً؛ لأَنَّ عَدَمَ الاشْتِرَاكِ لا يَحْتَاجُ إِلَى الحِكَايَةِ بِـ(مَنْ)، وَإِلاَّ عُدَّت حِكَايَتُهُ مِنْ بَابِ مَا لا فَائِدَةَ فِيْهِ؛ لأَنَّهَا لا تُزَوِّدُ السَّامِعَ بِشَيْءٍ جَدِيْدٍ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: سَمِعْتُ شِعْرَ الفَرَزْدَقِ: مَنِ الفَرَزْدَق؟ لأَنَّهُ بَيِّنٌ مَعْرُوْفٌ لا يُشَارِكُهُ فِي هَذَا العَلَمِ آخَرُوْنَ.

ب- أَنْ يَكُوْنَ عَلَماً لِعَاقِلٍ.

جـ- أَلاَّ يُتْبَعَ فِي حِكَايَتِهِ بِأَحدِ التَّوَابِعِ: التَّوْكِيْدِ، أَو العَطْفِ، أَوْ البَدَلِ، أَو عَطْفِ البَيَانِ، أَو النَّعْتِ بِغَيْرِ ابْنٍ مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ إِلَى أَنَّ ذِكْرَ

هَذَا التَّابِعِ فِي حِكَايَةِ العَلَمِ تُؤَدِّي إِلَى إِطَالَةِ هَذَا العَلَمِ، وَهِيَ إِطَالَةٌ تُفْضِي إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَهُ السَّامِعُ، أو المُخَاطَبُ، أو القَارِئُ.

وَحَمْلاً عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ الحِكَايَةَ بِـ(مَنْ) لا يُصَارُ إِلَيْهَا فِي الأَقْوَالِ التَّالِيَةِ: رَأَيْتُ زَيْداً الفَاضِلَ (نَعْت)، وَرَأَيْتُ الفَاضِلَ أَخَا عَمْرٍو، وَرَأَيْتُ الفَاضِلَ نَفْسَهُ، فَلا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: مَنْ زَيْدٌ الفَاضِلُ، وَمَنْ زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو، وَمَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ، فَلا يُقَالُ مَا مَرَّ بِالنَّصْبِ كَمَا فِي الحِكَايَةِ؛ لأَنَّهُ لا يَخْضَعُ لِقُيُوْدِ الحِكَايَةِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ.

وَقِيْلَ إِنَّ العَلَمَ غَيْرَ المَوْصُوْفِ بِـ(ابْن) مُضَافَةً إِلَى عَلَمٍ- تَجُوْزُ حِكَايَتُهُ بِلا صِفَتِهِ.

وَفِي كَـوْنِ التَّابِعِ نَعْتاً مِنْ حَيْثُ جَوَازُ حِكَايَةِ العَلَمِ المَعْرِفَةِ- خِلافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ:

- أَنَّ العَلَمَ المَوْصُوْفَ لا يُحْكَى إِلاَّ إِذَا كَانَ الوَصْفُ ابْناً مَضَافاً إِلى عَلَمٍ، فَإِنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يُحْكَى؛ لأَنَّ المَوْصُوْفَ، وَالصِّفَةَ كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ القَائِلِ رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو: مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو؟.
- أَنَّهُ يُحْكَى مَعَ صِفَتِهِ بِلا قَيْدٍ، كَمَا يُفْهَمُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ.

وَفِي حِكَايَةِ الوَصْفِ المُعَرَّفِ بِـ(أَلْ) بِـ(مَنْ) خِلافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ أَيْضاً:

- أَنَّهُ يُحْكَى بِإِلْحَاقِ (مَنْ) يَاءَ النَّسَبِ المُشَدَّدَةِ بِقَيْدِ كَوْنِ هَذَا الوَصْفِ المَنْسُوْبِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، أو مُحَدَّدٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فِي تَعَرُّفِهَا، وَتَبَيُّنِهَا السَّامِعُ كَمَا فِي حِكَايَةِ: قَامَ زَيْدٌ القُرَشِيُّ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ السَّامِعِ تَبَيُّنَ هَذَا الوَصْفِ، فَيُقَالُ فِي حِكَايَتِهِ بِـ(مَنْ): المَنِيّ، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي المَنْسُوْبِ المُثَنَّى، وَالمَجْمُوْعِ تَذْكِيْراً،

وَتَأْنِيثاً، وَالإِعْرَابِ، فَيُقَالُ: المِنِيَّانِ، وَالمَنِيُّوْنَ، وَالمَنِيَّةُ، وَالمَنِيَّتَانِ، وَالمَنِيَّاتُ رَفْعاً، وَالمِنِيِّ، وَالمَنِيَّيْنِ، وَالمَنِيِّيْنَ، وَالمَنِيَّةَ، وَالمَنِيَّتَيْنِ، وَالمَنِيَّاتِ نَصْباً وَجَراً، عَلَى أَنْ تَثْبُتُ الزِّيَادَاتُ المُلْحَقَةُ فِي حِكَايَتِهِ وَصْلاً، وَوَقْفاً.

وَإِذَا اسْتَطَاعَ السَّامِعُ أَنْ يَتَبَيَّنَ الصِّفَةَ المَنْسُوْبَةَ، وَيَتَعَرَّفَهَا وَلَمْ يَسْتَطِعْ تَبَيُّنَ المَوْصُوْفِ -لا تَصِحُّ حِكَايَةُ هَذِهِ الصِّفَةِ، أَو لا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْهَا بِـ(مَنْ)، وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِي الاسْتِفْهَامِ: مَنْ زَيْدٌ القُرَشِيُّ؟ بِلا حِكَايَةٍ، إِلاَّ إِذَا اعْتُدَّ بِتِلْكَ اللُّغَةِ الَّتِي يُحْكَى بِهَا العَلَمُ المُتْبَعُ دُوْنَ قَيْدٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهَا قَلِيْلَةً غَيْرَ شَائِعَةٍ.

وَمَا مَرَّ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ اعْتَدَّ بِهِ بَعْضُ النُّحَاةِ، وَلِذَلِكَ جَعَلُوا الحِكَايَةَ فِيْمَا مَرَّ سَوَاء أَكَانَ لِلعَاقِلِ، أَمْ غَيْرِهِ؛ لأَنَّ كَلامَ سِيْبَوَيْهِ لَمْ يُنْبِئْ عَنِ التَّقْيِيْدِ، أَو التَّعْمِيْمِ، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي النَّسَبِ إِلَى أَبٍ، أَوْ أُمٍّ، أَوْ قَبِيْلَةٍ، أَو بَلَدٍ، أَو صَنْعَةٍ، كَمَا قِيْلَ[1].

- أَنَّ حِكَايَةَ هَذَا الوَصْفِ مَحْصُوْرَةٌ فِي كَوْنِهِ وَصْفاً لِعَاقِلٍ، وَهُوَ قَوْلُ المُبَرِّدِ.
- أَنَّ حِكَايَةَ هَذَا الوَصْفِ يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ فِيْهِ إِذَا كَانَ وَصْفاً لِغَيْرِ العَاقِلِ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِ القَائِلِ: رَأَيْتُ الحِمَارَ الوَحْشِيَّ، أَو المَكِّيَّ، إِذْ يُقَالُ فِيْهَا: المَايِّ، أَو المَاوِيّ، عَلَى أَنَّ (مَا) لِغَيْرِ العَاقِلِ.

وَقِيْلَ: إِنَّ الأَوْلَى، وَالأَقْيَسَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي حِكَايَةِ هَذَا الوَصْفِ المَنْسُوْبِ الَّذِيْ لِغَيْرِ العَاقِلِ- (أَيٌّ)؛ لأَنَّهَا لِحِكَايَةِ غَيْرِ العَاقِلِ، وَلأَنَّ لَهَا حَظّاً فِي الحِكَايَةِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: الأَيِّيّ (مَنْسُوْبُ أَيٍّ).

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٣٢٤.

- أَنَّ حِكَايَةَ الوَصْفِ المَنْسُوْبِ بِـ(مَنْ) فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَخْصُوْصَةٌ بِالنَّسَبِ إِلَى الأَبِ، وَالأُمِّ، وَالقَبِيْلَةِ فَقَطْ؛ لأَنَّ النَّسَبَ إِلَى البَلَدِ، كَالمَكِّيِّ، أَو الصَّنْعَةِ كَالخَيَّاطِ لَمْ تُسْمَعْ حِكَايَتُهُمَا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُحْكَيَا بِالمَبْنِيِّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ القِيَاسَ يَقْتَضِي الجَوَازَ؛ لأَنَّ الغَرَضَ مِنَ الحِكَايَةِ الاخْتِصَارُ، وَالمُحَافَظَةُ عَلَى المَحْكِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ السِّيْرَافِيِّ.

وَفِي حِكَايَةِ المَعْطُوْفِ، وَالمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ بِـ(مَنْ) خِلافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ:

- أَنَّ الحِكَايَةَ بِاسْتِعْمَالِ (مَنْ) فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ لا تَجُوْزُ؛ لأَنَّ عَطْفَ أَحَدِ الاسْمَيْنِ عَلَى الآخَرِ يُبْطِلُهُمَا، وَهُوَ مَذْهَبُ يُوْنُسَ بْنِ حَبِيْبٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّ العَطْفَ يَخْتَلِفُ عَنِ التَّوَابِعِ الأُخْرَى مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ غَيْرَ مُبَيِّنٍ لِلْمَتْبُوْعِ كَمَا فِي التَّوَابِعِ الأُخْرَى.
- أَنَّ حِكَايَتَهُمَا جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ المَحْكِيُّ مِمَّا يَخْضَعُ لِقُيُوْدِهَا، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ النُّحَاةِ، وَاسْتِحْسَانُ سِيْبَوَيْهِ؛ وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ القَائِلِ: رَأَيْتُ زَيْداً، وَأَبَاهُ، وَرَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ، وَعَمْرٍو: مَنْ زَيْداً، وَأَبَاهُ؟ وَمَنْ أَخَا زَيْدٍ، وَعَمْراً؟، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّ (أَخَا زَيْدٍ) لا يُحْكَى لأَنَّهُ غَيْرُ عَلَمٍ، كَمَا قِيْلَ.

وَقِيْلَ: إِنْ كَانَ أَحَدُ المُتَعَاطِفَيْنِ مِمَّا يُحْكَى، وَكَانَ المَعْطُوْفُ عَلَيْهِ المُقَدَّمَ - جَازَت حِكَايَةُ هَذَيْنِ المُتَعَاطِفَيْنِ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِ القَائِلِ: رَأَيْتُ زَيْداً، وَرَجُلاً: مَنْ زَيْداً وَرَجُلاً، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُحْكَى قَوْلُ القَائِلِ: رَأَيْتُ رَجُلاً وَزَيْداً؛ لأَنَّ المَعْطُوْفَ عَلَيْهِ مِمَّا لا يُحْكَى.

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ القَائِلِ: رَأَيْتَ زَيْداً، وَعَمْراً مِنْ حَيْثُ

الجَوَازُ؛ لأَنَّ المُتَعَاطِفَيْنِ مِمَّا يُحْكَى، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالُ: مَنْ زَيْداً، وَعَمْراً.

وَيَجِبُ رَفْعُ (غُلامُ) فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ غُلامَ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِغُلامِ زَيْدٍ - حَمْلاً عَلَى مَا مَرَّ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَخْضَعُ لِسُلْطَانِ قُيُوْدِ الحِكَايَةِ إِلاَّ إِذَا حُمِلَ عَلَى مَذْهَبِ يُوْنُسَ بنِ حَبِيْبٍ الَّذِي يُجِيْزُ حِكَايَةَ المَعَارِفِ كُلِّهَا.

وَتَتَبَدَّى حِكَايَةُ مَا مَرَّ مِنْ حَيْثُ عَلامَةُ الإِعْرَابِ مِنْ خِلالِ مَا يَأْتِي:

أَوَّلاً: أَنَّ فِي الحِكَايَةِ بِـ(مَنْ)، كَمَا مَرَّ - لُغَتَيْنِ:

أ - **اللُّغَةُ الفُصْحَى:** يُحْكَى فِيْهَا المَسْؤُوْلُ عَنْهُ فَقَطْ بِحَرَكَتِهِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَإِفْرَادِهِ، وَتَثْنِيَتِهِ تَذْكِيْراً، وَتَأْنِيْثاً، كَمَا مَرَّ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ المُفْرَدِ المُذَكَّرِ رَفْعاً فِي الوَقْفِ: مَنُوْ، وَجَرّاً: مَنِي، وَنَصْباً: مَنَا، وَلِلمُثَنَّى المُذَكَّرِ رَفْعاً: مَنَانْ، وَجَرّاً، وَنَصْباً: مَنَيْن، وَيُقَالُ لِلجَمْعِ المُذَكَّرِ رَفْعاً: مَنُوْنْ، وَنَصْباً، وَجَرّاً: مَنِيْنْ، وَيُقَالُ لِلمُؤَنَّثَةِ: مَنْتْ، وَمَنَهْ نَصْباً، وَجَرّاً، وَرَفْعاً، عَلَى أَنَّ الحِكَايَةَ فيها تَكْمُنُ في التَّأْنِيْثِ فَقَطْ، عَلَى أَنَّ حِكَايَةَ الإِعْرَابِ لا تُرَاعى؛ لأَنَّ الإِعْرابَ فَرْع التَّأْنِيْثِ، وأَنَّ مُراعاةَ الأَصْلِ أَوْلَى، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ الدَّلالَةَ على التَّأْنِيْثِ أَوْلَى مِنَ الدَّلالَةِ على الإِعْرابِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُنَبَّهَ على حَرَكَةِ الإِعْرابِ بالشَّفَتَيْنِ إِشارَةً، كما قِيْلَ.

والقَوْل في حكاية المَسْؤُول عنه المُؤَنَّثِ مُثَنًّى، وجَمْعاً كَحكاية المُذَكَّرِ المَسْؤُوْل عنه إِعْراباً، وإِفْراداً وتَثْنِيَةً: إذ يُقالُ: مَنْتانْ رَفْعاً، ومَنْتَيْنْ نَصْباً، وجَرّاً، على أَنَّ تَسْكِينَ التاء يُنْبِئُ عن أَنَّها لَيْسَتْ لتَأْنِيْثِ اللَّفْظَةِ التَّي لَحِقَتْها هذه التَّاءُ بل لحكايَةِ تَأْنِيْث كلِمَة أُخْرى، وهي المَسْؤُوْلُ عنها، كما قِيْلَ، وعُدَّ فَتْحُ التَّاءِ في العربِيَّةِ قليلاً. ويُقالُ في حِكايَةِ المُؤَنَّثِ مَجْمُوْعاً: مَنَاتْ.

ويتبَدَّى لنا مِمَّا مَرَّ من الأَلْفاظ المَسْؤُوْلِ عنها، أو المَحْكيَّة بـ(مَنْ) في الوَقْفِ:

- أنَّ الحِكايَةَ وَسِيْلَةٌ مِن وَسائِل التَّخفِيْف، والاخْتِصارِ؛ لأَنَّ المَعْنَى بَيِّنٌ، وجَلِيٌّ، وهو تَخْفِيْفٌ يَكْمُنُ في الاستِغْناءِ عن التَّرْكيب اللُّغويِّ الَّذي يَشْتَمِلُ على المَسْؤُول عنه بـ(مَنْ) وأَخَواتِها تأنيثاً، وتَثْنِيةً، وجَمْعاً.
- أنَّ الأَمْثِلَةَ التَّي تُطالِعُنا فيها تكادُ تكونُ مِنْ باب المَصْنُوْعِ غَيْرِ المَسْموع، على أَنَّهُ جِيْءَ بها لتَعْزِيْزِ ما تَوَصَّلَ إليه النُّحاةُ مِن ضَوابِطَ للحِكايَةِ.
- أنَّ في الحُرُوْف اللاَّحِقة لـ(مَنْ) في الحكايَةِ وَقْفاً ثَلاثَةَ أَقْوالٍ للنُّحاة:

أ - أنَّها ناشِئةٌ عَنْ إشْباع الحركاتِ، على أنَّ الحكايَةَ في هذه المَسْأَلَةِ وَقَعَتْ بالحركاتِ، وهي حركاتٌ أَفْضَى إشْباعُها إلى الحُرُوْف لتمكِيْنِ المُتَكَلِّم مِنَ الوَقْفِ على المُتَحَرِّك، وهو قَوْلُ السِّيْرافيِّ.

ب- أنَّها حُرُوْفٌ زِيْدَت في الحِكايَة، ثمَّ نَتَجَتْ عَنْها الحَركاتُ للتَّمكُّنِ مِنْ تَحْرِيْكِ ما قَبْلَ هذه الحُروفِ، وهو قَوْلُ المُبَرِّدِ، وأبي عليٍّ الفارسيّ.

جـ- أنَّها بَدَلٌ مِنَ التَّنْويْنِ، وهو قَوْلٌ ليس بشَيْءٍ عندَ أَبِي حَيَّان؛ لأَنَّ الإِبْدال من هذا التَّنْوين لُغَةُ بَعْضِ العَرَبِ في الوَقْفِ، على أنَّ كُلَّ العَرَبِ يَقُوْلُوْنَ: مَنُوْ، ومَنِيْ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّ الأَلِفَ، والياءَ في (مَنانْ)، و(مَنَيْنْ) لَيْستا عَلامتي إعْرابٍ في المُثَنَّى بل هما حَرْفان زِيْدا على (مَنْ) المَبْنيَّة في الحِكايَةِ وَقْفاً للإِنْباءِ عَنْ وَضْعِ المَسْؤُوْل عَنْهُ فيها، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الزِّيادات الأُخْرى: منْتانْ، ومنْتَيْن، ومَناتْ، على أنَّ التَّي زِيْدَت عليها هذه الحُرُوف اسْمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُوْن المُقَدَّر

على آخِرِه، ومَنَعَ مِن ظُهُوْرِهِ اشْتِغالُ المحلّ بحركة مناسبة الحرفِ الَّذي جيْء به للحكايَة، وهو في مَحَلِّ رَفْعٍ على الابْتِداءِ.

ويُمْكِنُ أنْ يُسْتَغْنَى عن هذه التَّوَهُّمات التَّي تَدُوْرُ في فلك الزّيادة اللاَّحِقَةِ بـ(مَنْ) في الحِكَايَةِ وَفْقاً بما يَأْتي:

(١) أنْ تَكُوْنَ (مَنْ) بِزِيَادَاتِها وَصْلَةَ حِكايَةٍ، على أنَّ هذه الزِّياداتِ تُنْبِئُ عَن حَركاتِ المَحْكيّ الإعرابيّة، أو حُروفِهِ، إذْ لا مُحْوِجَ إلى إعْرابِ (مَنْ) لأنَّها جِيْءَ بها لتَحْقِيْقِ الحِكايَةِ.

(٢) أنْ تَكُوْنَ بِزِيَادَاتِها مَنْحوتَةً مِن (مَنْ) والمَحْكيّ، أو المَسْؤُوْلِ عنه الذي اكْتُفِي منه بعلامة الإعراب: مَنُوْ، ومَنِي، ومَنا، وهكذا دَوالَيْكَ، على أنَّ الأَصْلَ: في الرَّفْعِ: مَنْ زَيْدٌ؟ وفي النَّصْبِ: مَنْ زَيْداً؟ وفي الجَرّ: مَنْ زَيْدٍ؟ وعلى أنَّ هذه الزِّيادات علاماتُ وَقْفٍ كما في لُغَةِ بَعْضِ العربِ الَّذين يَقِفُوْنَ على المرفُوْعِ بالواو، والمَنْصُوْبِ بالأَلف، والمَجْرُوْرِ بالياءِ فَضْلاً عن أنَّها في الأَصْلِ عَلاماتُ إعْرابٍ.

ولا مُحْوِجَ إلى تَكَلُّف إعْراب (مَنْ) مُبْتَدأ؛ لأَنَّها وَصْلَةُ الحِكاية في هذه المَسْأَلة، وأنَّها سادَّةٌ مَسَدَّ المَسْؤُوْل عنه، ووَصْلَتِهِ، ويُمْكِنُ أنْ يُتَوَهَّمَ أنَّها بزياداتِها تابِعَةٌ للمحكيّ إمَّا على سبِيْلِ البَدَلِ، وإمَّا عَلَى سَبِيْلِ عَطْفِ البيانِ على الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ خُضُوْعها لسُلْطانِ الأَصْلِ النَّحوِيّ الَّذي تَوَصَّلَ إليه النُّحاةُ.

والانْزِياحُ في هذه المَسْأَلة يكُوْنُ مِنَ الحَركة الإعْرابيَّة التَّي أَفْضَتْ إليها حِكايَةُ المَسْؤُوْلِ عنه في الوَقْفِ إلى الحرَكَة الأَصِيْلة قَبْل هذه الحكايَة؛ لأَنَّ ما يَنْشَأ مِنَ الحِكايَةِ عارِضٌ، لا أَصِيْلٌ، والاعْتِدادُ بالأَصْلِ أَوْلَى مِنَ الاعْتِدادِ

بالعارِضِ.

ب- **اللُّغَةُ الأُخرى الأَقَلُّ فصاحَةً:** يُحْكَى فيها إِعْرابُ المَسْؤُوْلِ عَنْهُ فَقط، وتُهْمَل فيه الأُمُوْرُ الأُخْرَى التَّي طالَعَتْنا في الفصِيْحَة، وهي: التَّأْنِيْث، والتَّثْنِيَة، والجَمْعُ، على أَنْ يُكْتَفَى بـ(مَنُوْ) في الرَّفْعِ، و(مَنَا) في النَّصْبِ، و(مَنِيْ) في الجَرِّ في جَمِيْعِ الأَحْوالِ.

ويتبدَّى مِن هذه اللُّغَةِ تَغْلِيْبُ المَسْؤُوْلِ عنه المُذَكَّر على غَيْرِهِ في هذه المَسْأَلَة، وهو تَغْلِيْبٌ يُنْبِئُ عن التَّخْفِيْف الَّذي يُعَدُّ مِنْ أَهَمِّ سِمات العربيَّة، والقَوْلُ في هذه اللُّغَةِ مِنْ حَيْثُ التَّخَلُّصُ مِنَ التَّوَهُّماتِ في الإِعْرابِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

وفي الحكايَة بـ(مَنْ) في الوَصْلِ، كما مَرَّ- مَذْهبان:

أ - **الاكْتِفـاءُ بـ(مَنْ) في هذه المَسْأَلَة في جميع الأَحْوالِ**، إِذْ يُقـالُ في حِكايَةِ المَسْؤُوْلِ عنه أيّاً كانَ: مَنْ يا فَتَى؟، وهو المَذْهَبُ الصَّحِيْحُ، كما قِيْلَ.

ويُحْكَى العَلَمُ بـ(مَنْ) بحَرَكَتِهِ الإِعْرابيَّةِ في لُغَةِ أَهْل الحجازِ، كما في: مَنْ زَيْدٌ؟ في حكايَةِ قَوْلِ القائِلِ: قالَ زَيْدٌ، و: مَنْ زَيْداً؟ في حِكايَةِ قَوْلِ القائِلِ: رَأَيْتُ زَيْداً، و: مَنْ زَيْدٍ؟ في حكايَةِ قَوْلِ القائِلِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، على أَنَّ (مَنْ) في هذه الأَمْثِلَةِ تُعْرَبُ مُبْتدأً خَبَرُه (زَيْدٌ) بالرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والجَرِّ، على أَنَّ الحَرَكاتِ الإِعْرابيَّة الثَّلاثَ مُقَدَّرَةٌ مَنَع مِنْ ظُهورِها حركَةُ الحكاية.

وقِيْلَ: إِنَّ حَرَكة المَحْكِيّ (زَيْدٌ) في الرَّفْع إِعْرابيَّة، على أَنْ يُكْتَفَى بتَقْدِيْر حَرَكَتي النَّصْب، والجَرّ.

وخَبَرُ (مَنْ) عند أبي علي الفارسيّ في هذه المَسْأَلة جُمْلَةٌ مَحْذُوْفَةٌ، والتَّقْدِيْرُ:

مَنْ ذَكَرْتَهُ زَيْداً، ومَنْ مَرَرْتَ به زَيْدٍ، على أَنَّ (زَيْداً) بالنَّصْبِ، والجَرِّ بَدَلٌ من الضَّمِيْرِ المَحْذُوْفِ في هذه الجُمْلة.

وعَدَّ الكُوْفِيُّون الاسْمَ المُسْتَفْهَمَ عنه مَنْصُوْباً كانَ، أو مَرْفُوعاً، أو مَجْرُوراً -بدلاً مِنْ (مَنْ)؛ على أَنَّ العامِلَ فيه مَحْذُوْفٌ يَدُلُّ عليه العامِلُ في الاسْمِ المُسْتَفْهَمِ عنه، فيكُوْنُ (زَيْد) بالرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والجَرِّ بدلاً مِنْ (مَنْ) الاستِفهامِيَّة، كما في: مَنْ زَيْداً؟ في حكاية المَنْصُوْبِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مَنْ ضَرَبْتَ، وفي حكايَةِ مَنْ زَيْدٍ؟ في حكاية المَجْرُوْر، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: بِمَنْ مَرَرْتَ؟.

وما مَرَّ مُقَيَّدٌ بَعَدَمِ اقْتِرانِ (مَنْ) بعاطِفٍ؛ لأَنَّ هذا الاقْترانَ يُبْطِلُ الحِكايَةَ، ويُوْجِبُ رَفْعَ الاسْمِ المُسْتَفْهَمِ عنه مَنْصُوْباً كانَ، أو مَجْرُوْراً: مَنْ زَيْدٌ؟

وذَكَرَ السُّيوطيُّ[1] أنَّ بني تميم لا يُجِيْزُونَ هذه الحكايَةَ في الأَصْلِ، وأَنَّ الحجازيِّيْن قد يَتْرُكُوْنَ حكاية العَلَم مَع وُجُوْد شَرْطِ حِكايتِهِ.

وعلى الرَّغْمِ مِمَّا مَرَّ فإِنَّ أَبا حيَّان يَعُدُّ الإِعْرابَ أَقْيَسَ مِنَ الحِكايَة؛ لأَنَّ فيها خُروجَ الخَبَرِ عن الرَّفْعِ المُخَصَّصِ له.

وبَعْدُ فإِنَّ انْزِياحَ لسان المُتكلِّم فيما مَرَّ يُنْبِئُ عَمّا يَأْتي:

(١) عن الرَّغْبَةِ في تحقيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ، وهو تَحْقِيْقٌ يَتَوافَرُ بلَفْظِ المَحْكيِّ- كما سُمِعَ دُوْنَ تَغْيِيْرٍ؛ لأَنَّ بَعْضَ السَّامعِيْنَ، أو المُخاطَبِيْنَ، غَيْرِ السَّائِلِ - لم يَتَمَكَّنُوا مِنْ سَماعِ قَوْلِ المُتكلِّمِ لِعَلَّةٍ ما.

(٢) عَنْ أَنَّ هذا الانْزِياحَ صِيْرَ إِليه للحِفاظِ على كَلامِ المُتَكَلِّمِ كما هو رَغْبَةً في

---

(١) انظر: همع الهوامع: ٥/ ٣٢٣-٣٢٤.

جَذْب الانْتِباهِ إلى الكلمة المَحْكِيَة التّي حافَظَتْ على حَرَكَتِها الأَصِيْلَةِ، وآثَرَتْها على الحَرَكَةِ التّي اقْتَضَاها التَّرْكِيْبُ اللُّغوِيُّ في الحِكايَةِ.

ب - **إلحاقُ الزَّوائد بها، وهو مَذْهَبُ يُونُس بنِ حَبِيْبٍ، حَكاهُ عَنْ بَعْضِ العَرَب**، كما مَرَّ، إذْ يُقال فيه كما يُقال في الوَقْفِ، كما مَرَّ، على أَنْ تُكْسَرَ نُوْنُ المُثَنّى، وتُفْتَح نُوْنُ الذُّكُورِ، وتُنَوَّنَ (مَنات) في الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والجَرِّ على حَسَب إعْراب الجَمْعِ بالأَلِف، والتّاءِ، وعلى أنْ يُشَارَ بحَرَكَةِ تَاءِ (مَنْتَ) إلى حَرَكَةِ المَحْكِيِّ.

وعَزَّزَ يُونُسُ بْنُ حَبِيْبٍ هذه اللُّغَةَ التّي بَنَى عليها مَذْهَبَهُ في هذه المَسْأَلَة - بِقَوْلِ شمر بن الحَرْث الضَّبِّي، أو جذع بن سنان الغسّاني[1]، أو غَيْرِهما:

أَتَوْا نارِيْ فَقُلْتُ: مَنُوْنَ أَنْتُمْ فقالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلاما

على أنَّ في هذا القَوْلِ شُذُوْذَيْنِ عند النُّحاةِ، الأَوَّلُ يَكْمُنُ في إثْباتِ العَلامَةِ (وْنَ)، كما مَرّ، في الوَصْلِ، وهي علامَةٌ لا تَثْبُتُ في الوَقْفِ عِنْدَهُم، والآخَرُ يَكْمُنُ في تَحْرِيْكِ النُّوْنِ، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها ساكِنَةً في الوَقْفِ.

(ب) نَوْعٌ لا يُسْتَعانُ به بإِحْدَى أداتي الاستِفهام (أيّ، ومَنْ):

وَسَمَ النُّحاةُ[2] الحكايَةَ في هذا النَّوْع بالشُّذُوذِ إذا قُصِدَ المَعْنَى، وبعَدَمِ الشُّذوذِ إذا قُصِدَ اللَّفْظُ دُوْنَ المَعْنَى: "وقَدْ أَوْضَحَ الفارِضيُّ هذه المَسْأَلَة، فقالَ: إذا نُسِبَ إلى حَرْفٍ، أو غَيْرِه حُكْمٌ هو لِلَفْظِهِ دُوْنَ مَعْناهُ -جازَ أَنْ يُعْرَبَ على حَسَبِ العَوامِلِ، وأَنْ يُحْكَى بلَفْظِهِ، فتَقُوْلُ على الإعْراب: مِنْ: حَرْفُ جَرٍّ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٩٠-٩١.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٩٣.

بالرَّفْعِ، وعلى البِناءِ: مِنْ حَرْفُ جَرٍّ بِسُكُوْنِ النُّوْنِ، وكذا نحو: قامَ: فِعْلٌ ماضٍ، فتقُوْل على الإعراب: قامَ بالرَّفْع، وقامَ بفَتْحِ المِيْم، ومِنَ الحِكايَةِ قَوْلُهُ ﷺ: «إيَّاكم ولَوْ فإنَّ لو تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطانِ»، فلَوْ: اسْمٌ إنْ قُصِدَ فيها الحِكايَةُ، قالَهُ المُصَنِّفُ في (شَرْحِ الكافية)، ورَواهُ غَيْرُه على الإعْرابِ، ولَفْظُهُ: (إيّاكُمْ واللّو فإنَّ اللَّوَّ تَفْتَحُ عَمَلِ الشَّيْطانِ)، فلَمَّا جعَلْتَ الأَداةَ اسْماً، وأَعْرَبْتَ - دَخَلَتْ عليها (أل)، والأداةُ التَّي تُعْرَبُ إنْ أَوَّلْتَها مَنَعْتَها مِنَ الصَّرْف إن اسْتَحَقَّتْ ذلك، أو بلَفْظٍ صَرَفْتَها، فنَحْوُ: قامَ إذا أُعْرِبَ فيه وَجهان: كهِنْدٍ إنْ أُوِّلَ بكلِمةٍ، ونَحْو: دَحْرَجَ إنْ أُوِّلَ بكلمةٍ مُنِعَ؛ لأَنَّهُ رُباعِيٌّ كزَيْنَبَ، ونحوُ: ضَرَبَ إنْ أُوِّلَ بكلمةٍ مُنِعَ؛ لأَنَّهُ كَسَقَرَ، وإنْ أُوِّلَ كُلٌّ بلَفْظٍ صُرِفَ، والأداة التَّي على حَرْفَيْنِ إنْ أُعْرِبَتْ وَجَبَ تَضْعِيْفُ الحَرْفِ الثَّاني إنْ كانَ لَيِّنًا، فتَقول: لَوٌّ: حَرْفُ امْتِناعٍ لامْتِناعٍ بالرَّفْعِ، وتَضْعِيْفِ الوَاوِ، وفِيٌّ: حَرْفُ جَرٍّ بالرَّفْعِ، وتَضْعِيْفِ الياءِ، فإنْ كانَ الحَرْفُ الثَّاني اللَيِّنَ أَلِفاً قَلَبْتَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً تَخَلُّصاً مِن التِقاءِ السَّاكنَيْنِ، فإنْ ضَعَّفْتَ (ما) النَّافِيَةَ قُلْتَ: ماءٌ: حَرْفُ نَفْيٍ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الأَلِفِ، وإنْ حَكَيْتَ فلا تَضْعِيْفَ، ولا قَلْبَ، بل تَأْتِي بـ(لَوْ)، و(فِيْ)، و(ما) على حالِها..."[1].

ومِمَّا عُدَّ مِن حكاية المُفرد دُوْن اسْتِعْمالِ أداتي الاسْتِفهام السَّابقتين -قَوْلُ بَعْضِ العَرب[2]: قِيْلَ له: هاتانِ تَمْرتان: دَعْنا مِنْ تَمْرتان، بحِكايَة (تَمْرتان) كما سَمِعَهُما مِنَ القائِلِ.

ومِنْهُ سَماعُ سِيْبَوَيه لرَجُلٍ سَأَلَهُ آخَرُ عن رَجُلَيْنِ إذْ قالَ هذا السائل: أَنَّهما قُرَشِيَّان، فقال الرَّجُلَ: لَيْس بقُرَشِيَّانِ، على أنَّ هَمْزَة (أنَّ) مَفْتُوحَةٌ؛ لأَنَّها مُرَكَّبة

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٩٣-٩٤.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٩٣-٩٤.

مِنْ هَمْزَة الاسْتِفْهام، وهَمْزَة (إنَّ) المَكْسُوْرة، ولذلك حُذِفَتْ هَمْزَةُ (إنَّ)، ويجوز أَنْ تُحْذَفَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ، فتُكْسَرُ الهَمْزَةُ، كما قِيْلَ.

ومِنْهُ سَماعُهُ لعَرَبِيٍّ يَقُوْل لِرَجُلٍ سَأَلَهُ: أَلَيْسَ قُرَشيّاً؟، فقالَ ذلك العربيُّ: لَيْسَ بقُرَشِيّاً.

ويَتَبَدَّى هذا الانْزِياحُ بوُضُوْحٍ، وجَلاءٍ تامَّيْنِ في أَثْناءِ إعْرابِ عناصِر التَّرْكِيْبِ اللُّغويّ، أو أَلفاظِهِ، كما في إعْرابِ (زَيْداً) في قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْداً، إذْ يُقالُ في إِعْرابِ هذه اللَّفْظَةِ: زَيْداً: مَفْعُوْل به، بِنَصْبِ (زَيْداً) على الرَّغْمِ مِن أَنَّه مُبْتَدأ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في إِعْرابِهِ مجْرُوْراً في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بزَيْدٍ، إذْ يُقالُ: زَيْدٍ: مجْرُوْرٌ بحَرْفِ الجَرّ.

وهذا الانْزِياحُ في هذه المَسْأَلة يَكْمُن في إِيْثارِ نُطْقِ اللَّفْظَةِ المُرادِ إِعْرابُها كما هِيَ للإِنْباء عن أَنَّ حَرَكتَها أوثِرَتْ على الحَرَكة الَّتي اقْتَضاها التَّرْكِيْبُ اللُّغَويُّ الجَدِيْدُ لئلاَّ يَتناسَى السَّامِعُ، أو المُخاطَبُ هذه اللَّفْظَةَ كما هي في نُطْقِ المُتَكَلِّمِ، أَو كَتْبِ الكاتِبِ، فَضْلاً عن تَوْكِيْدِها بِجَذْبِ الانْتِباهِ إِليها.

حِكايَةُ ما يُسَمَّى به أَعْلامٌ

(الأَعلامُ المَنْقُوْلَة)

يُمْكِنُ حَصْرُ ما يُنْقَلُ مِن الأَعْلامِ في العربيَّة في هذه المَسْأَلَة سَماعاً، أو قِياساً فيما يَأْتِي:

(١) ما يُنْقَلُ مِن الجُمْلة الفعليَّة، والاسْمِيَّة:

يكادُ العَلَمُ المَنْقُوْل مِنَ الجُمْلة يَكُوْنُ محْصُوْراً في الجُمْلة الفِعْلِيَّة على حَسَب المَسْمُوع منه، على أنَّ المَنْقُوْل مِنَ الاسْمِيَّة يُمْكِنُ أنْ يُصارَ إليه قِياساً على الرَّغْم مِنْ عَدَم وُرُوْدِه عن العرب، كما قِيْلَ: "ولَمْ يَرِد عن العَرَبِ عَلَمٌ مَنْقُوْلٌ مِنْ مُبْتَدأ، وخَبَرٍ، لكنَّه بمُقْتَضَى القِياسِ جائِز"[١].

والنَّقْلُ مِن الجُمْلة الفِعليَّة على حَسَب الفاعِلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ اسْماً ظاهِراً، أو ضَميراً مُتَّصلاً، أو مُسْتَتِراً، يُمْكِنُ حَصْرُهُ فيما يَأْتِي:

أ – أنْ يكونَ مَنْقُولاً مِن جملةٍ فعليَّةٍ فاعِلُ فِعْلِها الماضي اسْمٌ ظاهِرٌ، كما في: شابَ قَرْناها، وبَرَقَ نَحْرُهُ، وجادَ المَوْلَى، وجادَ الحَقُّ.

ب– أنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّة فاعِلُ فِعْلِها الأَمْرِيَ ضَمِيرٌ بارِزٌ مُتَّصِلٌ، كما في (أَطْرِقا) علماً لمفازةٍ كما في قَوْلِ أَبي ذُؤَيْبٍ خُوَيْلِدِ بْنِ خالِدِ الهُذَلِّي[٢]:

عَلَى أَطْرِقا بالياتُ الخِيامِ   إلاَّ الثُّمـامَ وإلاَّ العِصِـيّ

على أنَّ (أَطْرِقا) عَلَمٌ لِمفازَةٍ مَنْقُوْلٌ مِن الجملةَ الأَمْرِيَّة (أَطْرِقا) المُرَكَّبة مِنْ

---

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٣٣.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٣٢.

فِعْلِ الأَمْرِ (أَطْرِقْ)، وفاعِلِهِ ضَمِيْرِ التَّثْنِية، وأنَّ هذه المُفازَةَ سُمِّيَتْ بذلك؛ لأَنَّ السَّائِرِ فيها يَقُوْلُ لصاحِبَيْهِ: أَطْرِقا مَخافَةً، ومَهابةً، وأَنَّ (باليِاتُ الخِيامِ) بالرَّفْعِ مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ (على أَطْرِقا)، وبالنَّصْبِ حالٌ مِنَ (الدِّيارَ) في قَوْلِ الشَّاعِرَ نَفْسِه قَبْل، هذا الشَّاهِدِ:

عَرَفْتُ الدِّيارَ كَرَقْمِ الدَّو ... اةِ يَزْبُرُها الكاتِبُ الحِمْيَرِيْ

ويَتَعَلَّقُ (على أَطْرِقا) في هذا الوَجْهِ بـ(عَرَفْتُ).

جـ- أنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فاعِلُ فِعْلِها الماضِي ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ، ومِنْ ذلك: تَأَبَّط شَرّاً، على أَنَّ الفاعِلَ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيْرُه (هو).

ومِنْ ذلك الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ ذات الفِعْلِ المُضارِعِ، كما في قَوْلِ رُؤْبَةَ[1]:

نُبِّئْتُ أَخْوالي بَنِي يَزِيْدُ ... ظُلْماً عَلَيْنا لَهُمْ فَدِيْدُ

على أَنَّ (يَزِيْدُ) بضَمِّ الدَّالِ عَلَمٌ مُرَكَّبٌ تَرْكِيْباً إِسْنادِيّاً، وهذا التَّرْكِيْبُ الإِسْنادِيُّ فيه تَدُلُّ عليه ضَمَّةُ دالِهِ؛ لأَنَّها حَرَكَةُ حِكايةٍ، وهي حَرَكَةٌ مَنَعَتِ الحَرَكَةَ الإِعْرابِيَّةَ مِنَ الظُّهوْرِ على أَنَّ (يَزِيْدُ) مُضافٌ إليه، إِذْ لو لم تَكُنْ هذه الحَرَكَةُ كذلك لوَجَبَ أَنْ يُقالَ: بَنِي يَزِيْدَ، على أَنَّه مَمْنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

ومِنْ ذلك قَوْلُ الشاعر[2]:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعِ الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي

على أَنَّ (جلا) مُرَكَّبُ تَرْكِيْباً إِسْنادِيّاً مَنْقُوْلٌ مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فِعْلُها ماضٍ فاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوْباً، على أَنَّ الأَصْلَ: زَيْدٌ جَلا، وقِيْلَ إِنَّ هذه الجُمْلَةَ

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٣٢.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٣٣، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ٤٦٨.

صِفَةٌ لَمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ، تَقْدِيْرُه: أَنا ابْنُ رَجُلٍ جَلا الأُمُوْرَ.

ومِنْهُ (إِصْمِتْ) علماً لَمَفازَةٍ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

أَشْلَى سَلُوْقِيَّةً باتَتْ وبـاتَ بِها   بوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِها أَوَدُ

على أَنَّ (إِصْمِتَ) عَلَمٌ مَنْقُوْلٌ مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فِعْلُها أَمْرٌ فاعِلُهُ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوْباً، على الرَّغْمِ مِن أَنَّ هذا النَّقْلَ يُوْجِبُ بِناءَهُ على السُّكُوْنِ؛ وهي مَسْأَلَةٌ جَعَلَتِ النُّحاةَ يَعُدُّونَهُ مَنْقُوْلاً مِنَ الفِعْلِ وَحْدَهُ، ولذلك جاءَ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرْفِ إلاَّ إذا تُوُهِّمَ أَنَّ الفَتْحَةَ جِيْءَ بها للضَّرُوْرةِ.

وللنُّحاةِ في هذا العَلَمِ مِنْ حَيْثُ البِناءُ، أو الإِعْرابُ، أو الحكايَةُ، أَقْوالٌ[2]:

أ - أَنْ يُحْكى كما هو في الأَصْلِ، على أَنَّ إِعْرابَهُ يَكُوْنُ مُقَدَّراً؛ لأَنَّهُ مَحْكِيٌّ.

ب- أَنْ يَكُوْنَ مَبْنِيّاً.

جـ- أَنَّهُ لا يَجُوْزُ في العَلَمِ المُرَكَّب تَرْكِيْباً إسنادِيّاً مِنْ بابِ: قُمْتُ، ورَأَيْتُ، وبَرَقَتْ، وخَرَجَتْ -إلاَّ الحِكايَةُ.

د - أَنَّهُ يَجُوْزُ فيه الإِعْرابُ عندَ بَعْضِ النُّحاةِ، إذْ يُقالُ: هذا قُمْتٌ، ورَأَيْتُ قُمْتاً، ومَرَرتُ بقُمْتٍ، كما قِيْلَ[3].

ويُنْبِئُ الإِعْرابُ فيما مَرَّ عن الانْزِياحِ عن الأَصْلِ الَّذي يَدُوْرُ في فَلَكِ الحكايَةِ إلى الإِعْرابِ، وهو انْزِياحٌ يُمْكِنُ أَنْ يَجْذِبَ الانْتِباهَ إليه، فيَتَحَقَّقَ بذلك تَوْكِيْدُه، على الرَّغْمِ مِن أَنَّ الأَوْلَى الاعْتِدادُ بالأَصْلِ.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٣٣.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٣٣.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٣٣؛ السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٣٢٧.

(١) ما يُنْقَلُ مِمَّا يَعْمَلُ فيما بَعْدَهُ رفعاً، أو نَصْباً، أو جَرَّاً:

ومِن ذلك: قائِمٌ أَبُوْهُ، وضارِبٌ زَيْداً، وغُلامُ زَيْدٍ، وهذا المَنْقُوْلُ يَتَأَثَّرُ بالعوامِلِ قَبْلَهُ، كما ذَكَرَ أبو حيَّان[1]: قامَ قائِمٌ أَبُوْهُ، ورَأَيْتُ قائِماً أَبُوْهُ، ومَرَرْتُ بقائِمِ أَبُوهُ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يُحْكَى ما يُسَمَّى به في هذه المَسْأَلَة كما سُمِعَ، على أَنَّ فيه انْزِياحاً مِنَ الحَرَكة الإِعْرابيَّة التَّي تُحْدِثُها العوامِلُ إلى الحَرَكة الأَصِيْلَة (حركة الحكاية)؛ لأَنَّ في هذا الانْزِياح تَقَيُّداً بالمَسْمُوع كما هو.

(٢) ما يُنْقَلُ مِن غَيْرِ ما مَرَّ:

وهذا النَّقْلُ يتَبَدَّى فيما يَأْتِي:

أ - النَّقْلُ مِنَ الصِّفةِ والمَوْصُوْفِ، كما في: رَجُلٌ عاقِلٌ.

ب- النَّقْلُ مِنْ مَعْطُوْفٍ، ومَعْطُوْفٍ عليه، كما في: زَيْدٌ وعَمْرٌو.

جـ- النَّقْلُ مِنْ عاطِفٍ ومَعْطُوْفٍ دُوْنَ مَعْطُوْفٍ عليهِ، كما في: وزَيْدٌ، وزَيْداً، وزَيْدٍ.

د - ما يُنْقَلُ مِنْ حَرْفٍ واسْمٍ، كما في: يا زَيْدُ، و: بِزَيْدٍ، وحَيْثُما، وكَذا، وكأَيِّن، وهؤلاءِ.

هـ- ما يُنْقَلُ مِنْ حَرْفٍ، وفِعْلٍ، كما في: هَلُمَّا (إذا لم يُضْمَر فيه ضَمِيرٌ)، ويَضْرِبُوْنَ، وضَرَبُوا في لغة أَكَلُوْنِي البراغِيْثُ.

و - ما يُنْقَلُ من حَرْفَيْنِ، كما في: إِنَّما، ولَيْتَما.

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٣٢٧.

ولا شَكَّ في أنَّ ما مَرَّ غَيْرُ مَسْمُوْعٍ تَكَفَّلَ النُّحاةُ بِتَدْوِيْنِهِ في تآلِيْفِهم لِيَخْضَعَ لِسُلْطانِ القاعدَة النَّحْوِيَّة، على أَنْ يَكْتَفي فيه في هذه المَسْأَلَة بالحِكاية دُوْنَ الاعْتِداد بأَثَرِ العَوامِلِ، كما يَظْهَرُ لي، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّه قِيْلَ إنَّ المُرَكَّبَ مِنْ تابعٍ ومَتْبُوْعٍ يُعامَلُ مُعامَلَةَ المُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ إعْرابُهُ على حَسَبِ العَوامِلِ قَبْلَهُ.

وقِيْل[1]: إنَّ المُرَكَّبَ مِنْ جارٍّ ومَجْرُوْرٍ -كما يُفْهَمُ- الأَجْوَدُ فيه إعْرابُ الجارِّ مُضافاً لمَجْرُوْرِه لو سُمِّي به وَحْدَهُ، على أَنْ يُضَعَّفَ ما آخِرُهُ حَرْفُ لِيْنٍ كما في: فِي زَيْدٍ، ويَبْقَى ما لَيْس كذلك ساكِناً، كما في: مِنْ زَيْدٍ.

وقِيْلَ أَيْضاً: إنَّ الإعْرابَ والإضافَة والجْبان فيما سُمِّي بالثُّلاثيِّ، أو الثُّنائيِّ الصَّحيحِيِّ اللاَّمِ مِن الحُرُوفِ كما في: رُبَّ، ومِنْ، وإنَّ الحِكايَة في المُعْتَلِّ، كما في: فِيْ- واجِبَةٌ، كما يُفْهَمُ.

وتَجِبُ الحِكايَةُ فيما سُمِّي بالجارِّ مِنْ حَرْفٍ واحِدٍ عِنْدَ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ، على أنَّ المُبَرِّدَ، والزَّجَّاجَ أَعْرَباهُ إعْرابَ ما سُمِّي بالجارِّ مِنْ حَرْفَيْنِ آخِرُهما حَرْفُ لِيْنٍ كما مَرَّ، إذْ يُقالُ في المُسَمَّى بالباءِ في: بِزَيْدٍ: بِي زَيْدٍ.

وقِيْلَ: إنَّ الحَرْفَ المُكَوَّنَ مِنْ حَرْفٍ واحِدٍ فمُتَحَرِّكٍ، ولَيْسَ بَعْضَ كَلِمَةٍ- يُحْكَى بإشْباعِ حَرَكَتِهِ، كما يُفْهَمُ، فيُقالُ في (بِ)، و(تُ)، و(كَ) في: بِزَيْدٍ، وضَرَبْتُ، وأَكْرَمَكَ: بِي، وتُو، وكاء.

وإنْ كان ساكِناً كما في لام التَّعْرِيْفِ (ل) جِيْءَ بهَمْزَةِ الوَصْلِ في هذه المَسْأَلة، إذْ يُقالُ: قامَ أَلْ، على أَنَّ الأَلِفَ التَّي لا تَقْبَلُ الحَرَكَةَ لا تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ بها.

---

(١) ما في هذه المسألة ملخص من: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٣٢٧-٣٣١؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٣٣.

وإنْ كانَ الحَرْفُ الْمُسَمَّى به بَعْضَ كَلِمَةٍ كما في الواوِ مِنْ: أَوْ، والباءِ مِنْ: ضَرْبٍ- قِيْلَ فيهما: قَامَ أو، وقَامَ ضَرْ، بِنُطْقِ الحَرْفِ قَبْلَ هذا الحَرْفِ الْمُسَمَّى به.

وفي حكاية الحُروف في الأَفْعالِ، والأَسْماءِ، والحُرُوف حَدِيْثٌ مُفَصَّل لا نَحْوِجَ إليه؛ لأَنَّ العربيَّة تَخْلُو منه تماماً في الغالِب، على أَنَّ النُّحاةَ قد تَكَفَّلُوا بتَدْوِيْنِ هذه التَّوَهُّماتِ التَّي لا فائِدَةَ فيها لتَعْزِيْزِ ما تَوَصَّلُوا إِلَيْهِ مِنْ قواعِدَ في هذه المَسْأَلة، ولذلك آثَرْتُ تَرْكَهُ، وإِغْفالَهُ، وتَناسيَهُ؛ لأَنَّ الانْزِياحَ لا يَصِحُّ أَنْ يَدُوْرَ في فَلَك كلامٍ مَصْنُوْعٍ، كما يَظْهَرُ لي.

ولعلَّ ما لا بُدَ مِنَ التَّنْبيه عليه في هذه المَسْأَلَةِ قَطْعُ أَلِفِ الوَصْلِ في الفِعْلِ مِنْ باب (انْفَعَلَ)، وأَضْرابِه، كما في اقْتَدَر، واحْتَرم، واحْمَرَّ، وغير ذلك مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُسمَّى به مِنْ هذه الأَفْعالِ، إذْ يُقالُ: جاءَ إِنْطَلَقَ، ورَأَيْتُ إِنْطَلَقَ، وهي مَسْأَلَةٌ لا يُصارُ إليها في مَصادِرِ هذه الأَفْعالِ على الرَّغْمِ مِن أَنَّها مُصَدَّرَةٌ بأَلِف الوصْلِ؛ لقِلَّة ما جاءَ مِنَ الأَسْماء مَبْدُوْءاً بهذه الهَمْزَةِ، كما قِيْلَ، ولَعلَّ الأَوْلَى أَنْ تُقْطَعَ لتَوْحِيْدِ الأَصْلِ، واطِّرادِه؛ ولأَنَّ ما تَوَصَّلَ إليه النُّحاة مِن حَيْثُ قِلَّةُ الأَسْماءِ الْمُصَدَّرة بهذه الأَلف -لا يُطْمَأَنُّ إليه؛ لأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ تَتوافرُ فيه هذه الأَلِفُ تَظْهَرُ في مَصْدَرِهِ، ولعَلَّ ما يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إليه أَنَّ ابْنَ الطَّراوَةِ أَوْجَبَ قَطْعَ الهَمْزَةِ في هذه المَصادِرِ.

ولعلَّ في هذا القَطْعِ انْزِياحاً مِنَ عَدَمِ القَطْعِ في وَصْلِ الكَلام إلى القَطْعِ لتَوْكِيْد ما سُمِّي به مِنْ هذه الأَفْعالِ، والمَصادِرِ.

وفي المُسَمَّى بالاسْمِ المَوْصُوْلِ الَّذي وفُرُوْعِهِ في هذه المَسْأَلَةِ أقوالٌ[1]:

أ - أَنَّ (أَلْ) تُحْذَفُ إِنْ قِيْلَ إِنَّها للتَّعْرِيْفِ، ولذلك يُقالُ: جاءَ لَذ، ولَت.

ب- أَنَّها تُحْذَفُ إِنْ عُدَّتْ زائِدَةً على أَنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ مُعَرَّفٌ بالصِّلَةِ، وأَنَّها لا تُحْذَفُ، ولذلك تُحْذَفُ الصِّلَةُ؛ لأَنَّ العلميَّةَ سَدَّتْ مَسَدَّها في التَّعْرِيْفِ إذا لم تُلْحَظْ فيه الوَصْفِيَّةُ الَّتي تُوْجِبُ ذِكْرَ (أَلْ)، والصِّلَةِ، على أنَّ الياءَ تُشَدَّدُ لأنَّها تُعَدُّ حَرْفَ إِعْرابٍ، ولذلك يُقالُ: جاءَ الَّذِيُّ، ورَأَيْتُ الَّذيَّ، ومَرَرْتُ بالَّذِيِّ.

ويُقالُ في التَّسْمِيَةِ بـ(اللَّذ: لُغَةٌ في الَّذي): جاءَ لَذٌ، ورَأَيْتُ لَذا، ومَرَرْتُ بلَذٍ، على أَنَّ حَرْفَ الإِعْرابِ الذَّالُ.

وفي الاسْمِ المَوْصُوْلِ (الَّذي) سِتُّ لُغاتٍ[2]: الَّذي، واللَّذِ، واللَّذْ، والَّذِيُّ، والَّذِيُ، ولَذِ.

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٣٣١.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس (لذي).

الانْزِياحُ والعَطْفُ على المَوْضِعِ، والتَّوَهُّمِ

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن ذلك:

- قراءَةُ العامّة: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ﴾[1]، على أَنَّ (وصِبْغٍ) مَعْطُوْفٌ على (بالدُّهْنِ)، وأَنَّ قِراءَةَ الأَعْمَشِ (وصِبْغاً) بالنَّصْبِ مَعْطُوْفَةٌ على مَوْضِعِ (بالدُّهْنِ)[2].

ويتبَدَّى مِنْ هاتَيْنِ القِراءَتَيْنِ الانْزِياحُ مِن الجَرِّ إلى النَّصْب لتَوْكيد الكَلمة مَوْضِعِ الانْزِياحِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما يُعَدُّ عِنْدَ النُّحاة مِنْ باب العَطْفِ على المَوْضِعِ[3]، أو العَطْفِ على التَّوَهُّمِ[4]، وقَيَّدَ النُّحاةُ[5] العَطْفَ على المَوْضِعِ بالقُيُود التَّالِيَةِ:

(١) بإمْكانِ تَوَجُّهِ العامِلِ إلى هذا المَعْطُوْفِ، وعليه فلا يَصِحُّ في مِثْلِ قَوْلِكَ: مَرَرْت بزَيْدٍ، وعَمْراً؛ لأَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: مَرَرْت زيداً، على الرَّغْمِ من أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ أَجازَ ذلك.

(٢) بأَنْ يَكُوْنَ المَوْضِعُ أَصِيْلاً؛ ولذلك لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: هذا الضَّارِبُ زَيْداً، وأَخِيْهِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في اسم الفاعِلِ الَّذي تَتَوافَرُ فيه قُيُوْدُ الإِعْمالِ، العَمَلُ، لا الإِضافَةُ، على الرَّغْم من أَنَّ الكوفيِّيْن أجازوا هذه المَسْأَلَة قِياساً على

---

(١) المؤمنون: ٢٠.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٣٣٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٤٠١؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٢/ ١١٦.

(٣) انظر هذه المسألة في كتابنا: التأويل النحوي في القرآن الكريم.

(٤) انظر هذه المسألة في كتابنا: التأويل النحوي في القرآن الكريم.

(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٧٧-٢٧٨.

بَعْضِ الشَّواهِدِ، كما في قَوْلِ امْرِئِ القَيْس[1]:

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ ... صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ

على أنَّ (قَدِيْرٍ) مَعْطُوْفٌ على (صَفِيْفَ) على الرَّغْمِ مِن وُجُوْدِ قُيُوْدِ إعْمالِ اسْمِ الفاعِلِ.

(٣) بوُجُوْدِ العامِلِ الَّذي يَطْلُبُ المَحَلَّ، ولذلك لا يَصِحُّ عَطْفُ (عَمْرٌو) في قَوْلِك: إنَّ زَيْداً وعَمْرٌو قائِماً؛ لأن العامِلَ الَّذي أَدَّى إلى ارْتِفاعِ (عَمْرٌو) الابْتِداءُ العامِلُ الضَّعِيْفُ، وهذا العامِلُ تَلاشَى بدُخُوْلِ (إنَّ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في مِثْلِ قَوْلِك: إنَّ زَيْداً قائِمٌ، وعَمْرٌو بالعَطْفِ على مَوْضِعِ (زَيْداً)، على الرَّغْمِ مِن أَنَّ الكوفِيِّيْن وجماعَةً مِنَ البَصْرِيِّيْن أَهْمَلُوا هذا القَيْدَ.

(٤) وقُيِّدَ العَطْفُ على التَّوَهُّمِ كما في قَوْلك: لَيس زَيْدٌ قائماً بل قَاعِدٍ، على أَنَّ (قاعِدٍ) مَعْطُوْف على (قائماً) على تَوَهُّم كَوْنِهِ مَسْبُوقاً بالباءِ الزَّائدة- بقَيْدَيْن[2]:

أ - بِصِحَّة دُخُوْلِ العامِلِ المُتَوَهَّم على المَعْطُوْفِ عليه.

ب- بحُسْنِ كَثْرَةِ دُخُوْلِ العامِلِ المُتَوَهَّم على المَعْمُوْلِ المَعْطُوْفِ عليه، كما في قَوْلِ زُهَيْرِ بْن أَبي سُلْمى[3]:

بدا لي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابِقٍ شَيْئاً إذا كان جائِيا

على أنَّ (سابِقٍ)، مَعْطُوْفٌ على (مُدْرِكَ) خبر (لَيْس) على تَوَهُّمِ جَرِّهِ

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٧٨؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٢/ ٣٧٨.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٧٨.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٧٨؛ سيبويه، الكتاب: ١/ ٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨.

بالباءِ الزَّائدةِ.

ومِمَّا لَمْ يَحْسُنْ فيه العَطْفُ على التَّوَهُّمِ عِنْد النُّحاةِ العَطْفُ على خبر (كان) المُتَوَهَّمِ جَرُّهُ بالباء الزَّائِدة التَّي تَدْخُلُ قَلِيلاً في هذا المَوْضِعِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

وما كنت ذا نَيْرَبٍ فيهِمُ ولا مُنْمِشٍ فِيهِمْ مُنْمِلِ

على أنَّ (مُنْمِشٍ) مَعْطُوفٌ على مَوْضِعِ (ذا نَيْرَبٍ) على تَوَهُّمِ جَرِّه بالباء الزَّائدة، وهذا الجَرُّ بهذا الحَرْفِ قَلِيْلٌ في الكلام العربيّ.

ومِمَّا عُدَّ مِنْ ذلك قِراءَةُ غَيْرِ ابن عامِرٍ، وحَمْزَةَ، وحَفْصٍ، وعاصِمٍ، ﴿فبَشَّرْناها بإسْحَق ومِنْ وَراءِ إسْحَقَ يَعْقُوْبُ﴾[2]، برَفْعِ (يَعْقُوْبُ)، وفي هذه القراءات أَوْجُهٌ[3]:

(١) أَنَّهُ مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ شبه الجُمْلة قَبْلَهُ.

(٢) أَنَّهُ فاعِلٌ للجارِّ والمَجْرُوْرِ قَبْلَهُ على مَذْهَبِ الأَخْفَش.

(٣) أَنَّهُ فاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ويَحْدُثُ مِنْ وراءِ إسْحقَ يَعْقُوْبُ.

(٤) أَنَّهُ مَقْطُوْعٌ عمَّا قَبْلَهُ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ الانْزِياح يُخَلِّصُنا من هذه التَّأْوِيلاتِ، وهو انْزِياحٌ يَكْمُنُ في عَطْفِهِ على (بإسْحَقَ)، على أَنَّ هذا الانْزِياحَ يَكُوْنُ مِن الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، ولعلَّ

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٧٩.

(٢) هود: ٧١.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٥٦؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٨١؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٠٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٢٤٤.

ما يُعَزِّزُ ذلك قراءَةُ ابنِ عامِرٍ، وحَمْزَةَ، وحَفْصٍ عن عاصِمٍ: (ويَعْقُوْبَ)، على أَنَّ الفَتْحَةَ علامَةُ نَصْبٍ لا جَرٍّ، فكأَنَّهُ قِيْلَ: ووَهَبنا لَهُ إِسْحقَ ومِنْ وراءِ إِسْحَقَ يَعْقُوْبَ، على تَوَهُّمِ تَضمِيْنِ الفِعْلِ مَعْنَى (وَهَبْنا).

ويَجُوْزُ أَنْ يَكون مَعْطُوْفاً على مَوْضِعِ (بإِسْحقَ)؛ لأَنَّ مَوْضِعَه النَّصْبُ.

ومِنَ العَطْفِ على التَّوَهُّمِ قَوْلُ الأَحوص الرِّياحيِّ[1]:

مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ولا ناعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُها

على أَنَّ (ناعِبٍ) مَعْطُوْفٌ على (مُصْلِحِيْنَ) على تَوَهُّمِ جَرِّهِ بالباءِ الزَّائِدَة.

وقَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

ما الحازِمُ الشَّهْمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ للهَوَى بالعَقْلِ غلاَّبا

على أَنَّ القَوْلَ فيه كالقَوْلِ في سابِقِهِ مِنْ حَيْثُ عَطْفُ (بطَلٍ) على (مِقْداماً) خَبر (ما) الحجازِيَّة.

ومِنَ العَطْفِ على التَّوَهُّم العَطْفُ على المَعْنَى تَأَدُّباً إِذا كان ذلك في القُرآنِ الكرِيْم- قِراءَةُ أَبي عمرٍو: ﴿لولا أَخَّرْتَني إِلى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُوْنَ﴾[3] بنَصْبِ (وأَكُوْنَ) عَطفاً على (فَأَصَّدَّقَ) المَنْصُوْب على جَواب التَّمَنِّي الَّذي يُنْبِئُ عنه (لولا أَخَّرْتَنِي).

وقِراءَةُ أَبي عَمْرٍو هذه تُعَزِّزُ أَنَّ قِراءَةَ باقي السَّبْعَة (وأَكُنْ) بالجَزْم مَعْطُوْفَةً على مَحَلِّ (فَأَصَّدَّقَ)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ المُتَوَهَّم: إِنْ أَخَّرْتَنِي أَصَّدَّقْ، وأَكُنْ، أو على

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٣٠، ٦/ ٣٥٥؛ ابن جني، الخصائص: ٢/ ٣٥٤؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٥٢.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٧٩.

(٣) المنافقون: ١٠.

تَوَهُّمِ الشَّرْطِ الَّذي يُنْبِئُ عنه التَّمَنِّي.

ولعلَّ الالْتِجاءَ إلى الانْزِياحِ مِنَ النَّصْبِ إلى الجَزْمِ في هذه القِراءَةِ يُخَلِّصُنا من هذا التَّوَهُّمِ فَضْلاً عَمَّا يُحَقِّقُهُ مِنْ مَعْنًى، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءة عبيد بن عَمْرٍو (وأَكُوْنُ) بالرَّفْعِ على الاسْتِئْنافِ، أو القَطْعِ.

ومِن ذلك أَيْضاً قِراءَةُ قنبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِيْ ويَصْبِرْ فإِنَّ اللهَ لا يُضِيْعُ أَجْرَ المُحْسِنِيْنَ﴾[1]، بإِثْباتِ الياءِ في (يَتَّقِيْ)، وجَزْمِ (يَصْبِرْ) في الوَصْلِ، والوَقْفِ، وفي هذه القراءَةِ وَجْهانِ[2]:

(١) أنَّ الفِعْلَ مَجْزومٌ؛ لأنَّه فِعْلُ الشَّرْطِ، على أَنَّ إِثْباتَ الياءِ لُغَةُ قَوْمٍ مِنَ العَرَبِ، على أَنَّ الجَزمَ يَكُوْنُ في هذه اللُّغَةِ عند سِيْبَوَيْهِ بحَذْفِ الحَرَكةِ المُقَدَّرَةِ، على الياء.

(٢) أَنَّهُ مَرْفُوْعٌ غَيْرُ مَجْزُوْمٍ؛ لأَنَّ (مَنْ) اسْمٌ مَوْصُوْلٌ، على أَنَّ تَسْكِيْنَ راء (ويَصْبِرْ) يَعُوْدُ إلى التَّخْفِيْف مِنْ تَوالي الحَرَكاتِ، أو إلى العَطْفِ على تَوَهُّمِ كَوْنِ (مَنْ) المَوْصُوْلَة شَرْطِيَّةً، أو إلى أَنَّهُ سُكِّنَ للوَقْفِ ثمَّ أُجْرِيَ الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على التَّوَهُّمِ قِراءَةٌ مَرْوِيَّةٌ عن عبيد بن عُمَيْرٍ: ﴿يا أَهْلَ الكتابِ لِمَ تَلْبِسُوْا الحَقَّ بالباطِلِ وتَكْتُموا الحَقَّ وأَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ﴾[3]، على أَنَّ في تَوْجِيْهِها قَوْلَيْنِ[4]:

---

(١) يوسف: ٩٠.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٥٥٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٣٤٢.

(٣) آل عمران: ٧١.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٢٤٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٤٢٩.

(١) أنَّ النُّوْنَ حُذِفَتْ مِنْهُما على تَوَهُّم كَوْن الجارِّ والمَجْرُوْرِ (لِمَ) حَرْفَ جَزْمٍ، وهو قَوْلُ بَعْضِ النُّحاةِ. وقِيْلَ إِنَّهُ لا يُظَنُّ أنَّ نَحْوِيّاً ذَهَبَ إلى هذا الجَزْمِ بـ(لِمَ) ألبَتَّةَ، وإنَّ هذه القِراءَةَ مُشْكِلَةٌ لا تَبْعُدُ عن الغَلَطِ.

(٢) أنَّها حُذِفَتْ مِنْ هَذَيْن الفِعْلَيْنِ تَخْفِيْفاً، كما في قراءَةِ يحيى الذّماريّ: ﴿قالوا ساحِران تَظَّاهرا﴾[١]، بتَشْديد الظّاءِ، وحَذْفِ نُوْنِ الأَفْعالِ الخَمْسَة لأَنَّ هذا الفِعْلَ مُضارِعٌ مَرْفُوْعٌ: تَتَظاهران.

وقَدْ عُدَّتْ قِراءة الذّماريّ مِنْ باب اللَّحْنِ، وذَهَب الهُذَليُّ إلَى أنَّهُ لا مَعْنَى لهذا التَّشْدِيْدِ، وأبو الفَضْلِ صاحِبُ (**اللّوامِح في شَواذِّ القِراءات**) إلى أنَّهُ لا يَعْرِفُ لها وَجْهاً[٢].

ومِن حَذْفِ هذه النُّوْنِ أَيْضاً قَوْلُ الرَّسُوْلِ ﷺ: «لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حتَّى تُؤْمِنُوا ولا تُؤْمِنُوا حتَّى تَحابُّوا»[٣]، على أنَّ (لا) نافِيَةٌ وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلك فإنَّ النُّوْنَ حُذِفَتْ تَخْفِيْفاً، كما قِيْلَ؛ لأَنَّ المُراد: لا تَدْخُلُوْنَ الجَنَّةَ حتَّى تُؤْمِنُوا، ولا تُؤْمِنُوْنَ حتَّى تَحابُّوا، وأنَّ النَّهْي ليس مُراداً ألبَتَّةَ.

وفي العربيَّة شَواهِدُ أُخرى تُعَزِّزُ هذا الحَذْفَ مِنها قَوْلُ الشّاعِرِ[٤]:

أَبِيْتُ أَسرِي وتَبِيْتي تَدْلُكِيْ   وَجْهَك بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكي

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: وتَبِيْتِيْن تَدْلُكِيْنَ.

---

(١) القصص: ٤٨.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٦٨٣؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ١٢٤؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١٣/ ٢٩٤؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١١٣.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٦٨٣، ٣/ ٢٤٩.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٢٤٨؛ ابن جني، الخصائص: ١/ ٣٨٨؛ المحتسب: ٢/ ٢٢؛ المالقي، رصف المباني: ٣٦١.

وقَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

فإنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ ما صَنَعْتُم   سَتَحْتَلِبُوْها لاقِحاً غَيْرَ باهِلِ

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: سَتَحْتَلِبُونَها، وعلى أنَّه لا يَصِحُّ -عِنْدَ النُّحاةِ- أنْ تَكُوْنَ هذه النُّوْنُ حُذِفَتْ؛ على أنَّ هذا الفِعْلَ جَوابُ الشَّرْطِ لعَدَمِ صلاحِيَتِهِ لذلك لاقْتِرانِهِ بحَرْفِ التَّسْوِيْفِ، وهو اقْتِرانٌ يقْتَضِي فاءَ الجزاءِ غير المَذْكُوْرَةِ.

أَفَلا يُخَلِّصُنا الالْتِجاءُ إلى الانْزِياحِ من كُلِّ ما وسِمَت به القِراءاتُ كما مَرَّ فَضْلاً عن تَحْقِيْقِ المَعْنَى المُرادِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إلى الكلِمة مَوْضِعِ الانْزِياحِ؟!

ومِمَّا حُذِفَ فيه التَّنْوِيْن لالْتِقاءِ السَّاكنين عِنْدَ النُّحاةِ:

قِراءَةُ الأَعْمَشِ: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتَ**﴾[2]، بحَذْفِ تَنْوِيْنِ (ذائِقَةٌ)، ونَصْبِ (المَوْتَ) على أنَّ التَّنْوِيْنَ حُذِفَ لالْتِقاء السَّاكنَيْن، كما في قَوْلِ أبي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيّ[3]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ   ولا ذاكِرَ اللهَ إلاَّ قَلِيْلاً

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: لا ذاكِراً اللهَ.

ومِنْه قراءَة زَيْدِ بن عليٍّ، وأبان بن عثمان، وابن أبي إسحق، وغيْرِهم: ﴿**قُلْ هو اللهُ أحَدُ، اللهُ الصَّمَدُ**﴾[4]، بحَذْفِ تَنْوِيْن (أَحَد) لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن[5].

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٢٤٨.

(٢) آل عمران: ١٨٥.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٢٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ١٣٣؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ٤/ ١٩٧؛ ثعلب، مجالس ثعلب: ١٢٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٩/ ٢٣٤.

(٤) الإخلاص: ١.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٢٠، ١١/ ١٥٠، ٥/ ٤٢٧.

ومِنْهُ قَوْلُ عبد الله بْن الزِّبَعْرَى[1]:

عَمْرُوْ الَّذي هَشَمَ الثَّرِيْدَ لقَوْمِهِ ورِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُوْنَ عِجافُ

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن باب حَذْفِ التَّنْوِيْن تَخْفِيفاً على الرَّغْمِ من عَدَم الْتِقاء السَّاكِنَيْن -قِراءَةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ: ﴿فلا خَوْفُ عليهم﴾[2]، بلا تَنْوِيْنٍ، وهي قِراءَةٌ للنَّحْوِيِّيْنَ فيها ثلاثَةُ أَقْوالٍ[3]:

(١) أنَّ التَّنْوِيْنَ حُذِفَ على نِيَّةِ مُضافٍ إليه، والتَّقْدِيْرُ: فلا خَوْفُ شيْءٍ.

(٢) أنَّهُ حُذِفَ على نِيَّةِ حَرْف التَّعْرِيْفِ.

(٣) أنَّهُ حُذِفَ تَخْفِيْفاً.

ولا مُحْوِج إلى ما مَرَّ؛ لأنَّ الالْتِجاءَ الانْزِياح مِن تَنْوين الكلمة إلى عَدمِهِ يُنْبِئُ عَن مَعْنًى يَتَفَكَّر فيه القارئُ، أو السَّامِعُ، وتَوْكِيْدِ الكلمةِ مَوْضِعِ الانْزِياح فَضْلاً عن هَجْر التَّوَهُّمِ، والتَّأْوِيْلِ.

ومِنْهُ قَوْلُ العَرَب: يا بُؤْسَ للحَرْب، على أَنَّ التَّنْوين حُذِفَ تَخْفيفاً؛ لأَنَّ (بُؤْسَ) نَكِرَةٌ غَيْرُ مَقْصُوْدَةٍ، أو على أَنَّ (لِلْحَرْبِ) مُضافٌ إليه على تَوَهُّمِ زِيادَةِ اللام.

ولعلَّ في هذا الانْزِياحِ تَنْبِيهاً على أَهَمِّيَّةِ هذه الكلمة بتَوْكِيْدِها.

ومِمَّا يُمْكِنُ إخْضاعُهُ لسُلْطانِ الانْزِياحِ عَدَمُ حَذْف نُوْن الأَفْعال الخَمْسة المَعْطُوْفة على ما حُذِفَتْ فيه هذه النُّوْن، كما في قراءة عَبْدِ الله: ﴿ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٢٠.

(٢) البقرة: ٣٨.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤٠٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٦٩.

بالباطِلِ وتكْتُمُوْنَ الحَقَّ وأَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ﴾[1]، بِعَدَمِ حَذْفِ نُوْنِ (وتكْتُمُوْنَ) على أَنَّ الواو للحالِ، كما قِيْل[2] على أَنَّ في الكلام مُبْتَدأً مَحْذُوْفاً، كما في قَوْلِ العَرَب: قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ، والتَّقْدِيْرُ: وأَنْتُمْ تكْتُمُوْنَ، وأنا أَصُكُّ عَيْنَهُ، وكما في قَوْلِ عبد الله بن هَمَام السَّلُوْلِيّ[3]:

فلمّا خَشِيْتُ أَظافِيْرَهُمْ نَجَوْتُ وأَرْهُنُهُمْ مالِكا

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وأنا أَرْهُنُهُمْ.

وقِيْلَ إنَّ في هذا الإعرابِ إشْكالاً آخَرَ يَكْمُنُ في أَنَّهُمْ مَنْهِيُّوْنَ عن اللَّبْسِ مُطْلقاً، والحالُ قَيْدٌ في هذا النَّهْيِ، على أَنَّ المَعْنَى أَنَّهم نُهُوا عن ذلك بقَيْدٍ، وهذا لَيْس مُراداً إلاّ إذا عُدَّت هذه الحالُ مِنْ بابِ الحالِ اللاَّزِمَةِ، وقَدْ قَدَّرها الزَّمَخْشَرِيُّ بـ(كاتِمِيْنَ) على الرَّغْمِ مِن هذا الإِشْكالِ إذا لَمْ يُحْمَل كلامُهُ على تَفْسِيْرِ الإِعْرابِ.

وأَجازَ بَعْض النُّحاةِ أنْ تَكونَ جُمْلَةُ (وتكْتُمُوْنَ) خَبَرِيَّةً عُطِفَتْ على طَلَبِيَّةٍ: "...كأَنَّهُ تَعالَى نَعَى عَلَيْهِمْ كَتْمَهُمُ الحَقَّ مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّهُ حَقٌّ"[4].

ولعلَّ حَمْلَ هذه القراءَة على الانْزِياح يُنْبِئُ عن المَعْنَى المُرادِ، ويُخَلِّصُنا مِمّا فيها مِنْ إشْكالٍ فَضْلاً عَن تَوْكِيْدِ هذه الكلمَةِ مَوْضِعَ الانْزِياح.

---

(١) البقرة: ٤٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٢٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٨٠.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٢٥.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٣٢٥.

الانْزياحُ والممنوعُ مِنَ الصَّرْف

ذَكَر النُّحاةُ أنَّ مِمّا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْف مِن هذا الباب ما يَأْتي[1]:

(١) **الأَعْلامُ المَعْدولَةُ المَسْمُوْعَةُ غَيْرَ مَصْرُوْفَةٍ، التي مِن باب (فُعَل)**، وهي: عُمَرُ، وزُفَرُ، وثُعَلُ، وهُبَلُ، وزُحَلُ، وعُصَمُ، وقُزَحُ، وجُشَمُ، وجُمَحُ، وجُحَا، ودُلَفُ، وبُلَعُ (بطْنٌ مِنْ قُضاعَةَ)، وطُوَى (مُنِعَتْ للعلميَّة، والتَّأْنيث؛ لأنَّها اسْمُ بُقْعَةٍ)، وعُلَقُ، وفُلَقُ كَما ذَكَرَ ابْنُ خالَوَيْهِ في كتابِ (الأَسَدِ): جاءَ بعُلَقَ فُلَقَ (الدَّاهية)، وهو مِنْ أَغْرَبِ ما وَقَعَ في (فُعَلَ) المَمْنُوْعِ مِنَ الصَّرْفِ، لأنَّهُ عَلَمُ جِنْسٍ لا عَلَمُ شَخْصٍ، كما ذَكَرَ أبو حيَّان النَّحويّ.

وذَكَرَ أَبو حيَّان أَنَّ أَعْلام الأَشْخاصِ المَسْمُوْعةَ مَعْدُوْلَةٌ عَنْ (فاعِلٍ) ما عدا ثُعَلَ؛ لأنَّهُ مَعْدُوْلٌ عن أَثْعَلَ (أَفْعَل)، وأَنَّ النُّحاةَ جَعَلُوْها مَعْدُولَةً لأَمْرٍ يَجْهَلُوْنَهُ: "قال: وهذه الأَسْماءُ التّي ذَكَرْناها كُلُّها أَعْلامٌ عُدِلَتْ تَقْدِيراً عن (فاعِلٍ) إلاَّ ثُعَلَ -فَعَنْ (أَثْعَلَ)- ولو كانَتْ صِفاتٍ كحُطَمٍ، ولُبَدٍ دَخَلَتْ عليها الأَلِفُ واللاَّم، وإنَّما جَعَلْناها مَعْدُوْلَةً لأَمْرٍ نَجْهَلُهُ؛ لأَنَّ أَغْلَبَ الأَعْلامِ يَغْلِبُ عليها النَقْلُ، وهي أَنْ يَكُوْنَ لها أَصْلٌ في النَّكراتِ..."[2]، على أَنَّ الأَعلام غير المَعْدُوْلَةِ تَكُوْنُ مَصْرُوْفَةً كما في: أُدَدٍ الّذي لا يُحْفَظُ له أَصْلٌ في النَكرات، فهو إمَّا أَنْ يكونَ مَنْقُوْلاً عِندَهُ مِنْ أَصْلٍ يَجْهَلُهُ النُّحاةُ، وإمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُرْتَجَلاً.

وهذه الأَعْلامُ التّي سُمِعَتْ عن العَرَبِ مَمْنُوْعَةً مِنَ الصَّرْف حَمَلَ النُّحاةُ

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٨٧-٩١؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٦٥.
(٢) السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٨٨.

مَنْعَ صَرْفِها عَلَى العَدْلِ، والعلميَّةِ المُذَكَّرةِ، على أَنَّ طَرِيْقَ العَلَمِ بهذا العَدْلِ سَماعُها غَيْرَ مَصْرُوْفَةٍ لا تَتَوافَرُ فيها مَوانِعُ الصَّرْفِ إلاَّ العَلَمِيَّةَ.

وعِلَّةُ العَدْلِ عِلَّةٌ مُتَوَهَّمَةٌ لَجَأَ إليها النُّحاةِ؛ لأَنَّهم لم يَهْتَدُوا إلى غَيْرِها، وهي تَكْمُنُ في أنَّ أَصْلَها ما عدا (ثُعَل) اسْمُ الفاعِلِ عَلَماً مَنْقُوْلاً عن الصِّفَةِ النَّكِرَةِ، فيَكُوْنُ أَصْلُ عُمَرَ في هذا التَّوَهُّمِ: عامِراً (نكِرَة)، على أَنَّ هذه النَّكِرَةَ سُمِّيَ بها عَلَمٌ، وأَنَّ هذا العَلَمَ (عامِرٌ) تَحَوَّلَ بالعَدْلِ إلى عُمَرَ (فُعَل)، وهكذا دواليك في الأَعْلام الأُخْرَى.

أمَّا (ثُعَلُ) في هذا التَّوَهُّمِ أَيْضاً فهو مَعْدُوْلٌ عن (أَثْعَل) نَكِرَةً مُسَمَّى بها، لا عَنْ ثاعِلٍ (اسْم الفاعِلِ) كغَيْرِها مِنَ الأَعْلام الأُخْرى؛ لأَنَّه غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ في الكلام العربِيِّ، كما ذَكَرَ أبو حيَّان، إذْ يُقالُ فيه: رَجُلٌ أَثْعَلُ، وامْرَأَةٌ ثَعْلاءُ[1].

وقِيْلَ: إنَّ النُّحاةَ لَجَؤُوا إلى تَوَهُّمِ العَدْلِ في هذه الأعلام المَسْمُوْعة لئلاَّ يُصارَ إلى مَنْعِ الكلمة مِنَ الصَّرْف لوُجودِ عِلَّةٍ واحِدَةٍ فيها، وهي العلميَّةُ، ولأَنَّ الأَعْلامَ يَغلِبُ عليها النَّقْلُ.

ولعلَّ عِلَّةَ سَماعِ هذه الأَعْلامِ غَيْرَ مَصْرُوْفَةٍ هي الَّتي فَرَضَتْ سُلْطانَها على النُّحاةِ في هذه المَسْأَلَةِ؛ لأَنَّ ما لم يُسْمَعْ صَرْفُهُ، أو عَدَمُهُ، وما لم يَسْمَعْ عَدْلُهُ - صُرِفَ حتَّى يَثْبُتَ عَدْلُهُ على مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في الأَسْماءِ الصَّرْفُ، وَلَمْ يُصْرَفْ على مَذْهَب غَيْرِه؛ لأَنَّه الأَكْثَرُ في كلامِهِم، وقِيْلَ إنَّ العَلْمَ مِنْ باب (فُعَل) إنْ عُلِمَ كَوْنُهُ مُشْتَقاً، وجُهِلَ في النكرات - صُرِفَ إلاَّ أن يُسْمَع تَرْكُ صَرْفِهِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ مَنْعَ هذه الأَعْلام مِن الصَّرْفِ مُقَيَّدٌ بسَماعِها عن العَرَبِ

---

(١) الثعل: زوائد في الأسنان، واختلاف منابتها.

مَمْنُوعَةً، وبإمْكانِيَّةِ كَوْنِها مَعْدُوْلَةً عن صِفَةٍ نَكِرَةٍ مِنْ باب (فاعِلٍ)، أو (أَفْعَلَ)، على أنَّ عِلَّةَ العَدْلِ المُتَوَهَّمَةِ صِيْرَ إليها لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْ الاتِّكاءِ على عِلَّةٍ أُخْرى مُتَوَهَّمَةٍ غَيْرِها.

وقِيْلَ إنَّ في العَدْلِ تَحْقِيْقاً لِفائِدَتَيْنِ[1]: إِحْداهما التَّخْفِيْفُ بِحَذْفِ أَلِفِ بناءِ (فاعِلٍ)، والأُخْرى الإِنْباءُ عَنِ العلميَّةِ، وهذا الإِنْباءُ يَتَحَقَّقُ به أَمْنُ اللَّبْسِ بين العَلَمِ، والصِّفةِ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ ما انْتَهى إليه النُّحاةُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ يَحْتاجُ إلى رَجْعِ النَّظَرِ فيه، وهو رَجْعٌ يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَهِيَ إلى ما يَأْتِي:

أ - أَنْ يُكْتَفى بالقَوْلِ إنَّ هذه الأَعْلامَ مَمْنُوْعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ شُذوذاً، أو سَماعاً دُوْنَ الاتِّكاءِ على علَّةٍ مُتَوَهَّمَةٍ هَشَّةٍ، كما مَرَّ، وكما في كلمة (أَشْياءَ).

ب- أَنَّ السَّبَبَ في المَنْعِ مِن الصَّرْفِ تَحْقِيْقُ التَّعادُلِ بَيْنَ هذه الأَعْلامِ، وغَيْرِها، وهي مَسْأَلَةٌ أَفْرَدْتُ لها بَحْثاً[2].

جـ- أَنْ تَكُوْنَ هذه الأَعْلامُ مَصْرُوْفَةً على أَنَّ التَّنْوِيْنَ حُذِفَ تَخْفِيْفاً، وأَنَّ الفَتْحَة اسْتُبْدِلَت بالكَسْرَةِ في حالَةِ الجَرِّ تَخْفِيْفاً أَيْضاً.

د - أَنَّ عَدَمَ التَّنْوِيْنَ يُنْبِئُ عن العلميَّةِ على مَذْهَبِ إبراهيم مصطفى.

هـ - أَنْ يُصارَ إلى صَرْفِ هذه الأَعْلامِ بَعْدَ الاطْمِئْنانِ إلى أَنَّها لم تَرِدْ في الشَّواهِدِ غَيْرَ الشِّعْرِية، مُحَرَّكَةَ الأَواخِرِ، وهي مَسْأَلَةٌ لا يُمْكِنُ الاتِّكاءُ فيها على الكلام المَكْتُوْب بل لا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ السَّماعِ فيها، كما في كلمة (أَشْياءَ) الَّتي يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ جَرُّهَا بالفَتْحَة في القرآنِ الكريمِ على عِلَّةٍ صَوْتِيَّةٍ، كما في

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٦٤.

(٢) انظر: ظاهرة التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات.

قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿يا أَيُّها الَّذِيْنَ آمنوا لا تَسْأَلوا عن أَشْياءَ إنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[1]، على أَنَّها لو نُطِقَتْ بالتَّنوين لأَدّى هذا النُّطْقُ إلى الثِّقَل: عَنْ أَشْياءٍ إنْ.

وقد يُتَوَهَّمُ أنَّ هذا الانزياحَ في هذه الأَعلامِ يَعُوْدُ إلى تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بين عُمَرَ، وعَمْرٍو فَضْلاً عن قَرِيْنَةِ زيادة الواوِ على عَمْرٍو، وهي زِيادَةٌ لا تُحْوِجَ إليها؛ ولذلك عُوْمِلَت الأَعْلامُ الأُخْرى معامَلَتَهُ.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ شُذُوذَ مَنْعِ هذه الأعلام مِنَ الصَّرْفِ -إنْ عُزِّزَتْ بالشَّواهِدِ المَسْمُوْعَةِ لا المَكْتُوْبَةِ- أَنَّهُ إنْ وُجِدَ فيما يُعَدُّ من هذا الباب (فُعَل) سببٌ غَيْرُ العَدْلِ المُتَوَهَّمِ -صيْرَ إليه، وتُنُوْسِيَ العَدْلُ، كما في (طُوَى) المَمْنُوْعة مِن الصَّرْف للتَّأْنِيْثِ، والعلميَّة، كما في قراءَةِ الكوفِيِّيْنَ، وابْنِ عامِرٍ: ﴿إِنَّكَ بالوادي المُقَدَّسِ طُوًى﴾[2] بالتَّنوِيْن، على أَنَّها مَصْرُوْفَةٌ على التَّأْوِيْلِ بالمكانِ، وقِراءَةُ غَيْرِهِمْ (طُوَى) بلا تَنْوِيْنٍ مَحْمُوْلَةٌ على المَنْعِ مِن الصَّرْفِ للتَّأْنِيْثِ على تَوَهُّمِ البُقْعَةِ، والعَلَمِيَّةِ، وقِيْلَ إِنَّه مَعْدُوْلٌ إلى (فُعَل) على الرَّغْم من أَنَّ أَصْلَهُ المُتَوَهَّمَ المَعْدُوْلَ عنه غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وإِنَّه مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ للعُجْمة والعلميَّة[3].

ألا يُنْبِئُ المَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، والصَّرْفُ في هذه اللَّفْظَةِ عَنْ أنَّ في نُطْقِ هذه اللَّفْظَةِ خِلافاً؟ ألا يُتَوَهَّمُ أنْ يُطالِعَنا هذا النُّطْقُ -لو تَمَكَنَّا مِن العُثُوْرِ عليه في شاهِدٍ فَصِيْحٍ مَسْمُوْعٍ- في الأَعْلامِ الأُخْرى؟.

---

(١) المائدة: ١٠١.

(٢) طه: ١٢.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ١٦؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١/ ٦٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٢٣١.

ولعلَّ ما يُمْكِنُ أنْ يُنَبَّهُ عليه القارِئُ أنَّ عُمَرَ، وأضْرَابَهُ مِمَّا مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ -أنَّها تُصْرَفُ لو صُغِّرَتْ لأنَّ (فُعَيْلا) لا يَقَعُ في الكلام العربيّ مَعْدُولاً، عن (فُوَيْعِلٍ)، كما ذَكَرَ سيبَوَيْهِ: "وإنْ حَقَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ؛ لأنَّ (فُعَيْلا) لا يَقَعُ في كلامهم مَحْدُوداً عن (فُوَيْعِلٍ)، وَأَشْبَاهِهِ، كما لم يَقَعْ (فُعَلٌ) مَحْدُوداً عَنْ عامِرٍ، فَصارَ تَحْقِيْرُهُ كتَحْقِيْرِ عَمْرٍو، كما صارَتْ نَكِرَتُهُ كصُرَدٍ، وأشْبَاهِهِ، وهذا قَوْلُ الخليل"[1].

ولكنَّ هذا التَّصْغِيرَ لا يُؤَدِّي إلى صَرْف مُصَغَّرِ العَلم الأعْجَمِيّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في مُصَغَّر العَلم المُؤَنَّثِ المُسَمَّى به رَجُلٌ[2]، وفي مُصَغَّر (أَفْعَل)، وفي مُصَغَّر (غَضْبانَ)[3]، لا في مُصَغَّرِ (سِرْحانَ)؛ لأنَّ تَصْغِيْرَهُ يَخْتَلِفُ عن تَصْغِيرِ (غَضْبانَ)، وأضْرابِهِ، إذْ يُقالُ في تَصْغِيرِهما: غُضَيْبانُ، وسُرَيْحِيْنٌ؛ لأنَّ (غَضْبانَ) صِفَةٌ، وسِرْحانَ عَلَمٌ.

ويُمْنَعُ مِن الصَّرْفِ أيْضاً مِنَ المُصَغَّراتِ ما يُصَيِّرُهُ التَّصْغِيْرُ على وَزْنِ الفِعْلِ، كما في تَصْغِيرِ مَنْ يُسَمَّى بـ(تَفاعَلَ) كتَضَارَبَ وتُضَيْرِبَ، وأُجادِلَ وأُجَيْدِلَ؛ لأنَّه مِثْلُ: يا ما أُمَيْلِحَ[4].

ويتَبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أنَّ مَنْعَ هذه الأعْلامِ مِنَ الصَّرْف مُقَيَّدٌ بالعلميَّة، والعَدْل على حَسَبِ نِيَّةِ المُتكَلِّمِ، وتَواصُلِهِ مَع السَّامِعِ، أو السَّامِعِيْن، فعُمَر يُصْرَفُ مُصَغَّراً، ومَراداً به شَخصٌ آخَرُ؛ لأنَّه يَصِيْرُ نَكِرَةً، وصَيْرُوْرَتُهُ نَكِرَةً تُحَوِّلُهُ عَنْ عامِرٍ مَعْرِفَةً.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٢٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٣٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢١٧.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٠٠.

(٢) ما جُعِلَ عَلَماً مِنَ المَعْدُوْل إلى (فُعَل) في النِّداءِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك: يا غُدَرُ، ويا خُبَثُ، ويا لُكَعُ، ويا فُسَقُ، وأَضْرابُها مِمَّا يَكونُ مَعْدُولاً عن: غادِرٍ، وخَبِيْثٍ، وأَلْكَعَ، وفاسِقٍ.

وفي مَنْعِ هذه الأَعْلامِ، وأَضْرَابِهَا مِن الصَّرْفِ، أو عَدَمِهِ- مَذْهَبانِ[1]:

أ - المَنْعُ مِن الصَّرْفِ إذا كان علماً مَعْدُولاً في النِّداءِ، وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ، وإنْ نُوِي فيها التَّنْكِيْرُ صُرِفَتْ.

ب- الصَّرْفِ إذا كان علماً مَعْدُولاً؛ لأَنَّ العَدْلَ يَكُوْنُ في النِّداءِ، وهو مَذْهَبُ الأَخْفَشِ، وابْنِ السَّيِّد.

وقِيْلَ إنَّ العَدْلَ في (غُدَر)، و(فُسَق)، وأَضْرابِها أَحَقُّ فيها منه في عُمَرَ؛ لأَنَّهُ مُحَقَّقٌ فيها وفي عُمَرَ مُقَدَّرٌ.

ويتَبَدَّى لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى إدِّعاءِ المَنْعِ مِن الصَّرْفِ، لأَنَّ تَنْوِيْنَ هذه الأَلْفاظِ حُذِفَ على أَنَّها أَسْماءٌ مُفْرَدَةٌ، أو نَكِراتٌ مَقْصُوْدَةٌ، وهو الأَوْلَى والأَظْهَرُ، وعَدَمُ التَّنْوِيْنِ عند إبراهِيْم مُصْطَفى أَمَارَةٌ على العَلَمِيَّة.

(٣) ما يُعَدُّ مِنْ بابِ الأَعْلام على زِنَة (فُعَل) المُؤَكِّدِ بِها:

وهذه الأَلْفاظُ هي: جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع، على أَنَّها جُمُوْعُ: جَمْعاءَ، وكَتْعاءَ، وبَصْعاءَ، وبَتْعاءَ، وقِيْلَ إنَّها مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ للعَدْل، والعلميَّة، على أَنَّ العَدْلَ يَكْمُنُ في أنَّ مُفْرَدَها (أَفْعَل، وفَعْلاء) صِفَتَيْنِ، وقِياسُ هذا المُفْرَدِ أَنْ يُكَسَّرَ على (فُعْلٍ) لا عَلَى (فُعَلٍ)، كما في: أَبْيَض وبَيْضاءَ وبِيْضٍ، وأَعْرَجَ وعَرْجاءَ، وعُرْجٍ، وأَحْمَرَ وحَمْراءَ وحُمْرٍ، وتُكَسَّرُ على (فَعالَى) إذا كانت اسْماً مِنْ باب (فَعْلاءَ)،

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٨٩؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٦٥.

كما في: جُمْعاءِ، وجُماعَى، وأَضْرابِها كصَحْراءِ وصَحارَى، وقِياسُ مُذَكَّرِ هذه الأَلْفاظِ أنْ يُجْمَعَ بالواوِ والنُّون (جَمْع تَصحيح)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في مُؤَنَّثِهِ.

وما مَرَّ فَرَضَ سُلْطانَه على النُّحاة القُدامَى في تَوَهُّمِ العَدْلِ فيها، ولَهُمْ في ذلك أَرْبَعَةُ مَذاهِبَ:

أ - أَنَّها مَعْدُوْلَةٌ عَنْ (فُعْلٍ)؛ لأَنَّ العَدْلَ عَنْ هذا البِناء قَد ثَبَتَ، إذْ يُقالُ في العَرَبيَّة: ثلاثٌ دُرَعٌ، على أنَّ الدُّرَعَ جَمْعُ: دَرْعاءَ، والقِياسُ: دُرْعٌ، أَمَّا العَدْلُ عَنْ (فَعالَى) فلم يثْبُتْ في مَوْضِعٍ من المواضِعِ، وهو مَذْهَبُ الأَخْفَشِ، والسِّيْرافِيّ.

ب- أنَّها مَعْدُوْلَةٌ عن (فَعالَى).

جـ- أنَّها مَعْدُوْلَةٌ عَن (فَعْلاواتٍ)، وهو اخْتِيارُ ابْنِ مالك[1].

د - أَنَّها مَعْدُوْلَةٌ عَنِ الأَلِفِ، واللاَّمِ؛ لأَنَّ قِياسَ جُمُوْعِها أنْ تكُوْنَ مُعَرَّفَةً بالأَلِفِ واللاَّم، كالأَخْسَرِيْنَ، ولكنَّهم عَدَلوا بها عمَّا كانَتْ تَسْتَحِقُّهُ في الأَصْلِ، وهو التَّعْرِيْف بهذا الحَرْفِ، وهو اخْتِيارُ أبي حيَّانَ.

والعلميَّةُ في هذه الأَلْفاظ تُتَوَهَّمُ مِمَّا يَأْتِي:

أ - مِنْ أنَّ أَلفاظ التَّوكيد مَعارِفُ؛ لأَنَّها أَعْلامٌ تُنْبِئ عَنِ الإحاطةِ، ويُعَزِّزُ هذا القَوْلَ جَمْعُ مُذَكَّرَاتِها بالواو والنُّوْنِ، وهو جَمْعٌ قُيِّدَ مُفْرَدُهُ بكَوْنه علماً بقيودٍ، على أنَّ المَعارِفَ غَيْرَهُ لا تُجْمَعُ عليه، وهو اخْتِيارُ ابن الحاجِبِ[2]، وتُجْمَعُ الصِّفَةُ عليه بقيودٍ أَيْضاً.

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٠.
(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩.

ب- مِنْ أَنَّها مَعارِفُ بنيَّة الإِضافَة، على أَنَّ الأَصْلَ في قَوْلِكَ: رَأَيْتُ النِّساءَ جُمَعَ -هو: رَأَيْتُ النِّساءَ جُمَعَهُنَّ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ المُضافُ إليه لكَوْنه مَعْلُوماً، فَصارَتْ بهذه الإضافة المَنْوِيَّة كالأَعْلامِ، وهو اخْتيارُ ابْن عُصْفُوْرٍ، وابْنِ مالِكٍ، والسُّهَيْلِيِّ، وقيل إنَّ ظاهِرَ كلامِ سِيْبَوَيْه يُنْبِئُ عن هذا القَوْلِ.

وفي بقاءِ هذه الأَلفاظِ على المَنْعِ مِنْ الصَّرْفِ لو سُمِّي بها قَوْلانِ، أَحَدُهما بَقاؤها على المَنْعِ، وهو قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ، والآخَرُ الصَّرْفُ؛ لأَنَّ العَدْل قَد زالَ عنها بالتَّسْمِيَة، وهو عَدْلٌ مُقَيَّدٌ بكَوْنِها للتَّوْكِيْدِ، وهو قَوْلُ الأَخْفَش.

ويتبَدَّى لي مِمَّا مَرَّ ما يَأْتِي:

أ - أَنَّ عِلَّتَي العَدْلِ، والعَلميَّةِ، أو التَّعْرِيْفِ مُتوهَّمتان لا تَحْتَمِلُهما طبيعةُ اللُّغة، فلا يُمْكِنُ الاتّكاءُ عليهما في مَنْعِ هذه الأَلْفاظِ مِنَ الصَّرْف.

ب- أَنَّ هاتَيْنِ العلَّتَيْنِ للنُّحاة فيهما مَذاهِبُ.

جـ- أَنَّ هذه الأَلْفاظَ (جُمَع، وبُتَع، وبُصَع، وكُتَع) خاصَّةٌ بالنِّسْوَةِ، على الرَّغْمِ منْ أَنَّ كَوْنَها مَعْدُوْلَةً عَنْ (فُعْلٍ) يُوْجِبُ كَوْنَها للذُّكُوْرِ، والإِناثِ، وعلى الرَّغْم من ذلك فإِنَّ جَمْعَ الذُّكُوْرِ في هذه المَسْأَلَة يُؤَكَّد بَجْمع التَّصحِيْح: جاءَ القَوْم كلُّهم أَجْمَعُوْنَ، أَكْتَعُوْنَ، أَبْصَعُوْنَ، أَبْتَعُوْنَ، أَو: جاءُوا أَجْمَعُوْن، أَكْتَعُوْن، أَبْصَعُوْنَ، أَبْتَعُوْنَ[1].

د - أَنَّ في كَوْنِ هذه الأَلْفاظِ جُمُوْعاً لِجَمْعاءَ، وكَتْعاءَ، وبَصْعاءَ، وبَتْعاءَ -إِنْباءٌ عن مُخالَفَةِ جَمْعِها مُذَكَّرَهُ (أَجْمَع، أَكْتَع، أَبْصَع، أَبْتَع)، على أَنَّ المُفْرَدَ المُذَكَّر جُمِعَ بالواو والنُّوْن، وأَنَّها جُمِعَتْ جَمْعَ تَكْسيرٍ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ حَقَّها أَنْ

---

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس (بتع، ٢٠/ ٣٠٢-، جمع، ٢٠/ ٤٦٠).

تُجْمَعَ بالألِفِ، والتَّاءِ، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ ما يُعَدُّ مِن باب (أفْعَل فَعْلاءَ) لا يُجْمَعُ جَمْعَ تَصْحيحٍ على المَذْهَب البَصْريِّ.

هـ- أنَّ هذه الألْفاظَ تَخْتَلِفُ عن غَيْرِها مِنْ ألْفاظ التوكيد المَعْنَويِّ مِنْ حَيْث كَوْنُها غَيْرَ مُتَصَرِّفةٍ، وهي مَسْألَةٌ تَكْمُنُ في أنَّها لا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ تَوْكِيْداً، ويُنْبِئُ عَنْ عَدَمُ تَصَرُّفِها أيْضاً عَدَمُ إضافَتِها، وعَدَمُ جَرِّها بالباءِ الزَّائدة كالنَّفْسِ، والعَيْن مُؤَكَّداً بهما، وعَدَمُ وُقُوْعِها فاعِلاً، أو مَفْعُوْلاً، أو مُبْتَدَأً، أو خَبَراً.

و - أنَّ ثَعْلَباً، والفَرَّاءَ مِنَ الكوفيَّيْن حَكيا: أعْجَبَني القَصْرُ أجْمَعُ، بالرَّفْعِ على التَّوْكِيدِ المَعْنَويّ، وأعْجَبني القَصْرُ أجْمَعَ بالنَّصْبِ على الحالِ، وأعْجَبَتْني الدَّارُ جَمْعاءُ، وجَمْعاءَ.

ز - أنَّ الفرَّاءَ الكُوْفِيَّ لم يُجِز في (أجْمَعِيْنَ)، و(جُمَع) إلاَّ التَّوْكِيْدَ، وأنَّ ابْنَ دُرُسْتَوَيْهِ أجازَ أنْ يَقَعَ (أجْمَعِيْنَ) حالاً قياساً على الحديث: "فَصَلُّوا جُلُوْساً أجْمَعِيْنَ، وأجْمَعُوْنَ"[1]، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ بَعْضَ النُّحاةِ جَعَلَ المَنْصُوْبَ في هذا الحدِيْثِ تَوْكيداً لضَميرٍ مَنْصُوْبٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: أعْنيْكُمْ أجْمَعِيْنَ.

ح - أنَّ الألْفاظ الثَّلاثَة مُذَكَّرَةً، ومُؤَنَّثَةً (كُتَع، وبُصَع، وبُتَع، أكْتَعُوْنَ، وأبْصَعُوْنَ، وأبْتَعُوْنَ)- نادِرَةُ الاسْتِعْمالِ في الكلام العربِيِّ إذا اسْتَثْنينا الأمْثِلَةَ المَصْنُوْعَةَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في مُفْرَداتِها (أكْتَع وكَتْعاء، وأبْصَع وبَصْعاء، وأبْتَع وبَتْعاء).

ط - أنَّ اسْتِعمالَ هذه الألْفاظ الثَّلاثَة مقَيَّدٌ بأنْ تُسْبَقَ بـ(أجْمَع)؛ لأنَّها الأصْلُ، والأكْثَرُ اسْتِعْمالاً وشُيُوْعاً، على أنَّها جِيْءَ بِها إتْباعاً له، كما ذَكر ابْنُ سِيْدَه:

---

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس (بتع، ١٢٠/ ٣٠٣).

"وقالَ ابنُ سِيْدَه: وإنَّما جاءوا بها إتْباعاً لأَجْمَع؛ لأنَّهم عَدَلوا عَنْ إعادَةِ جَمِيْعِ حُرُوْف أَجْمَع إلى إعادَةِ بَعْضِها، وهو العَيْنُ تَحاشِياً مِنَ الإطالَة بتكْرِيْرِ الحُروف كُلِّها"[1].

ي – أنَّ تَرْتِيْبَ هذه الأَلْفاظ الثلاثَةِ بَعْد (أَجْمَعَ) فيه خِلافٌ بَيْنَ النُّحاةَ:

– أنْ يَكُوْنَ هذا التَّرْتِيْبُ على النَّحْو التَّالي: أَجْمَعُ، أَكْتَعُ، أَبْصَعُ، أَبْتَعُ.

– أنْ يُبْدَأَ بأَيِّتِهِنَّ بَعْدَ (أجمع)، وهو قَوْلُ ابنِ كَيْسانَ.

– أنَّ تَرْتِيْبَها غَيْرُ لازِمٍ، على أنَّ اللازِمَ أنْ يَتَقَدَّم كُلٌّ، ويَأْتِي بَعْدَهُ المَصُوْغُ مِنْ (جَمَع)، ثم يُؤْتَى بالبواقي.

– أنَّ تَقْدِيْمَ ما صِيْغَ مِنْ (كتع) على الباقِيَيْن، وأنْ تَقْدِيْمَ ما صِيْغَ مِن (بَصَعَ) على ما صِيْغَ من (بَتَعَ)- هو المُخْتارُ.

وبَعْدُ فإنَّ ما مَرَّ يُنْبِئُ عن انْزياحِ هذه الأَلْفاظِ عَن أُصُوْلِها، وهو انْزِياحٌ يَشْتَمِلُ على مَنْعِها (جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع) مِنَ الصَّرْفِ بلا عِلَّةٍ -كما يَظْهَرُ لي-، ويُعَزِّزُ مِحْوَرِيَّتِها في هذا الأُسْلُوْب، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّها جِيْءَ بها لِتَوْكِيْدِ المُؤَكَّد بـ(كُلّ)، أو للتَّوْكِيْدِ بها جَمِيْعها للمبالَغةِ، وهي مُبالَغَةٌ تَتَسَرَّبُ إلى تَقْوِيَةِ المُؤَكَّد؛ لأَنَّ المُتَكَلِّمَ يَحْرِصُ الحِرْصَ كُلَّهُ على ألاَّ يَشُكَّ السَّامِعُ، أو السَّامِعُوْنَ، أو المُخاطَبُ، أو المُخاطَبُوْنَ في المُرادِ مِنْ كلامِهِ.

(٤) الصِّفَةُ مِنْ بابِ (فُعَل)، التَّي هي جَمْعُ (فُعْلَى):

قِيْلَ: إنَّ هذه الصِّفَةَ مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ للوَصْفِيَّةِ، والعَدْلِ، ويكادُ حَدِيْثُ النُّحاةِ في هذه المَسْأَلَةِ يَدُوْرُ في فَلَك (أُخَر) إلاَّ الزَّجَّاجَ: "أُخَرُ لا

---

(١) الزبيدي، تاج العروس (بتع، ٢٠/ ٣٠٢).

يَنْصَرِفُ؛ لأَنَّ وُحْدانَها لا يَنْصَرِفُ، وهو أُخْرى، وآخَرُ، وكذلك كُلُّ جَمْعٍ على (فُعَلٍ) لا يَنْصَرِفُ إذا كان وُحْدانُهُ لا يَنْصَرِفُ، مِثْل: كُبَرَ، وصُغَرَ، وإذا كانَ (فُعَلٌ) جَمْعاً لـ(فُعْلَةٍ) فإنَّهُ يَنْصَرِفُ نَحْوُ: سُتْرَةٍ وسُتَرٍ، وحُفْرَةٍ وحُفَرٍ، وإذا كان (فُعَلٌ) اسْماً مَصْرُوْفاً عن (فاعِلٍ) لَمْ يَنْصَرِفْ في المَعْرِفَة، ويَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ، وإذا كان اسْماً لطائِرٍ، أو غَيْرِه فإِنَّهُ يَنْصَرِفُ، نَحْوُ: سُبَدٍ، ومُرَعٍ، وما أَشْبَهَهُما"[1].

ويَبْدو أنَّ ما في (كتاب) سِيْبَوَيْهِ يُنْبِئُ عَن أنَّ مَنْعَ الصَّرْفِ مَحْصُوْرٌ في (أُخَرَ): "وسَأَلْتُهُ عَنْ صُغَر مِنْ قَوْلِهِ: الصُّغْرَى وصُغَر، فقالَ: أَصْرِفُ هذا في المَعْرِفَةِ؛ لأَنَّهُ بمنْزِلَةِ: ثُقْبَةٍ وثُقَبٍ، ولَمْ يُشَبَّهْ بشَيْءٍ مَحْذُوْدٍ عَنْ وَجْهِهِ، قُلْتُ: فما بالُ (أُخَرَ) لا يَنْصَرِفُ في مَعْرِفَةٍ، ولا نَكِرَةٍ؟ فقال: لأَنَّ (أُخَرَ) خالَفَتْ أَخَواتِها، وأَصْلَها، وإِنَّما هي بمَنْزِلَةِ: الطُّوَلِ، والوُسَطِ، والكُبَر لا يَكُنَّ صِفَةً إلاَّ وفيْهِنَّ أَلِفٌ ولامٌ، فتُوْصَفُ بِهِنَّ المَعْرِفَةُ، أَلا تَرى أَنَّكَ لا تَقُوْلُ: نِسْوَةٌ صُغَرٌ، ولا هَؤلاءِ نِسْوَةٌ وُسَطٌ، ولا تَقُوْلُ: هؤلاءِ قَوْمٌ أَصاغِرُ، فَلَمّا خالَفَتِ الأَصْلَ، وجاءَت صِفَةً بغَيْرِ الأَلِفِ واللاَّمِ تَرَكُوا صَرْفَها، كما تَرَكُوا صَرْفَ (لُكَعٍ) حَيْثُ أَرادُوا: يا أَلْكَعُ، و(فُسَقَ) حَيْثَ أَرادوا: يا فاسِقُ، وتُرِكَ الصَّرْفُ في (فُسَقَ) هنا؛ لأَنَّه لا يَتَمكَّنُ بمَنْزِلَةِ: يا رَجُلُ للعَدْلِ، فإِنَّ حَقَّرْتَ غَيَّرْتَ البِناءَ الَّذي جاءَ مَحْدُوْداً عن وَجْهِهِ"[2].

ويَتَبَيَّنُ لنا مِن كلامِ سيبَوَيْهِ أنَّ (أُخَرَ) تَخْتَلِفُ عن أَخَواتِها مِنْ بابِ (فُعَلٍ) جَمْعاً لـ(فُعْلَى)، وهو اخْتِلافٌ يَجْعَلُ البابَ لَيس مُطَّرِداً، وبذلك تَكُوْنَ شاذَّةً

(١) الزبيدي، تاج العروس (أخر، ١٠/ ٣٥-٣٦).
(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٢٤-٢٢٥.

بالإضافةِ إلى أخَواتِها الأُخرَيات.

وتُطالِعُنا هذه اللَّفظَةُ في القُرآنِ الكرِيْم مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ في خَمْسَةِ مواضِعَ، هي: ﴿فَمَنْ كانَ مِنكُمْ مَرِيضاً أو على سَفَرٍ فعِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ وعلى الَّذِيْنَ يُطِيْقُوْنَهُ...﴾[1]، و﴿ومَنْ كانَ مَرِيْضاً أو على سَفَرٍ فعِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ يُرِيْدُ اللهُ بِكُمُ اليُسْرَ...﴾[2]، و﴿...مِنهُ آياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وأُخَرُ مُتشابِهاتٌ﴾[3]، و﴿وقالَ المَلِكُ إنّي أرَى سَبْعَ بَقَراتٍ سِمانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ وسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وأُخَرَ يابِساتٍ...﴾[4]، و﴿يُوْسُفُ أيُّها الصِّدِّيْقُ أفْتِنا في سَبْعِ بَقَراتٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ وسَبْعِ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وأُخَرَ يابِساتٍ...﴾[5].

ويتبَدَّى لي مِنْ هذِهِ المواضِعِ الخَمْسَةِ:

أ - أنَّ (أُخَرَ) في آيَتي سُوْرَةِ البَقَرَة جاءَتْ صِفَةً لجمع تكسِيْرٍ لغَيْرِ العاقِلِ، وهو (أيّام)، وهذا الجَمْعُ يَجوزُ أنْ يُعامَلَ مُعامَلَةَ الواحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ، ومُعامَلَةَ جَمْعِ الإناثِ، ولذلك يَجُوْزُ أنْ تَكُوْنَ صِفَتُهُ مُفْرَدَةً مُؤَنَّثَةً، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ولي فيها مآرِبُ أُخْرى﴾[6]، وأنْ تكُوْنَ جَمْعاً لمُؤَنَّثٍ، كما في هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ، ولعلَّ إيْثارَ أنْ تكُوْنَ الصِّفَةُ جَمْعاً لمُؤَنَّثٍ في هاتين الآيَتَيْنِ يَعُوْدُ إلى تَحْقِيْقِ أمْنِ اللَّبْسِ؛ إذْ لَوْ قِيْلَ (أُخْرَى) لَتُوُهِّمَ أنَّها صِفَةٌ لـ(عِدَّةٌ) أيْضاً[7]، وهي مَسْألَةٌ تُنْبِئُ عَنْ محوَرِيَّةِ هذه اللَّفْظَة (أُخَرَ) في هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ، وهي

(١) البقرة: ١٨٤.
(٢) البقرة: ١٨٥.
(٣) آل عمران: ٧.
(٤) يوسف: ٤٣.
(٥) يوسف: ٤٦.
(٦) طه: ١٨.
(٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٧٢.

مَجْوَرِيَّةٌ تَقْتَضِي ما يُعَزِّزُها، ويُنَبِّهُ عليها مِنَ القرائنِ المختلفة كاللَّفْظِيَّة وغَيْرِها، على أَنَّ اللَّفْظِيَّةَ تَكْمُنُ في انْحِرافِها عن أَخَواتِها من الصِّفاتِ الأُخْرى من باب (فُعَل) التي نَبَّهَ سِيبَوَيْه على صَرْفِها، كما مَرَّ.

ب- أنَّ (أُخَرَ) في سُوْرَةِ (آلِ عِمران): ﴿مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ﴾[١]، نَعْتٌ في الحقيقةِ، والأَصْلُ لمَنْعُوْتٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: وآياتٌ أُخَرُ مُتَشابهاتٌ[٢]، على أنَّ إِيْثارَ الجَمْعِ (أُخَرُ) على المُفْرَدِ (أُخرى) يَعُوْدُ إلى أَنَّ المُفْرَدَ لا يُوْصَفُ بالجَمْعِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، كما ذَكَر أبو البقاءِ العُكْبَرِيّ: "فإِنْ قِيْلَ: واحِدَةُ مُتَشَابِهَاتٍ: مُتَشَابِهَةٌ، وَوَاحِدَةُ أُخَرَ: أُخْرَى، وَالوَاحِدُ هُنَا لا يَصِحُّ أَنْ يُوْصَفَ بِهَذَا الوَاحِدِ، فَلا يُقَالُ: أُخْرَى مُتَشابِهَةٌ إلاَّ أَنْ يكونَ بَعْضُ الواحِدَةِ يُشْبِهُ بَعْضاً، وليس المَعْنَى على ذلك، وإِنَّما المَعْنَى أَنَّ كُلَّ آيَةٍ تُشْبِهُ آيَةً أُخْرى، فكَيْفَ صَحَّ وَصْفُ هذا الجَمْعِ بهذا الجَمْعِ، وَلَمْ [يَصِحَّ وَصْفُ مُفْرَدِهِ بمُفرَدِهِ؟][٣]، قِيْلَ: التَّشابُهُ لا يَكُوْنُ إلاَّ بَيْنَ اثْنَيْنِ فصاعِداً، فإذا اجْتَمَعَتِ الأَشْياءُ المُتَشابِهَةُ كانَ كُلٌّ مِنْها مُشابِهاً للآخَرِ، فَلَمَّا لم يَصِحَّ التَّشابُهُ إلاَّ في حالَةِ الجَمْعِ وُصِفَ الجَمْعُ بالجَمْعِ؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْ مُفْرَداتِهِ يُشابِهُ باقِيَها، فأَمَّا الواحِدُ فلا يَصِحُّ فيه هذا المَعْنَى، ونَظِيْرُهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَوَجَدَ فيها رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ﴾[٤]، فثَنَّى الضَّمِيْرَ، وإِنْ كانَ لا يُقالُ في الواحِدِ: يَقْتَتِلُ"[٥].

---

(١) آل عمران: ٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٢٦.

(٣) من الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٢٦.

(٤) القصص: ١٥.

(٥) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٣٨؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب الكتاب المكنون: ٣/ ٢٦.

ويَعقِّب السَّمِيْنَ الحلبيُّ على ما ذَهَبَ إليه العُكْبَرِيُّ: "قُلْتُ: يَعْني أَنَّهُ ليس مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الوَصْفِ في التَّثْنِية، أو الجَمْعِ -صِحَّةُ انْبِساطِ مُفْرَداتِ الأَوْصافِ على مُفْرَداتِ المَوْصُوفات، وإنْ كانَ الأَصْلُ ذلك، كما أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ في إِسْنادِ الفِعْلِ إلى المُثَنَّى، والمَجْمُوع -صِحَّةُ إسْنادِه إلى كُلِّ واحِدٍ على حِدَتِهِ، وقَرِيْبٌ من ذلك قَوْله: ﴿حافِّيْنَ مِنْ حَوْلِ العَرْشِ﴾[1]، قِيْلَ: لَيْس لحافِّيْنَ مُفْرَدٌ؛ لأَنَّهُ لو قِيْلَ: (حافٌّ) لم يَصِحَّ، إِذْ لا يَتَحَقَّقُ الحُفُوْفُ في واحِدٍ فقط، وإِنَّما يَتَحَقَّقُ بجَمْعٍ يُحِيْطُوْنَ بذلك الشَّيْءِ المَحْفُوْفِ..."[2].

ويُنْبِئ ما مَرَّ عَنْ مِحْوَرِيَّةِ هذه اللَّفْظَةِ في هذه الآيةِ، وهي مِحْوَرِيَّةٌ تَقْتَضي تَضامَّ القرائِن لتَعزِيزِها والتَّنْبيه عليها، كما مَرَّ.

أنَّ (أُخَرَ) في آيَتي سُوْرَة (يُوْسُفَ): ﴿وقالَ المَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَراتٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ وسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وأُخَرَ يابِساتٍ﴾[3]، ﴿يُوسُفُ أَيُّها الصِّدِّيْقُ أَفْتِنا في سَبْعِ بَقَراتٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ وسَبْعِ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وأُخَرَ يابِساتٍ﴾[4]، في الحقيقة صِفَةٌ لمَوْصُوْفٍ مَحْذوفٍ تَقْدِيْرُهُ: وسَبْعٍ أُخَرَ؛ لأَنَّ التَّقْسِيْمَ في البَقَراتِ يَقْتَضِي التَّقْسِيْمَ في السُّنْبُلاتِ[5].

وذَكَر الزَّمَخْشَرِيّ[6] أنَّ ما يَدُلُّ على أنَّ السُّنْبُلاتِ كانَت سَبْعاً كالخُضْرِ هو أنَّ الكلام مَبْنِيٌّ على كَوْنِ كُلٍّ مِنَ البَقَراتِ، والعِجافِ والسُّنْبُلاتِ الخُضْرِ سَبْعاً، على أنَّ عَطْفَ (أُخَرَ) على المُضافِ إليه في (سَبْعَ سُنْبُلاتٍ) على أنَّهُ مَجْرُوْرٌ بالفَتْحةِ

---

(١) الزمر: ٧٥.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٢٦-٢٧.

(٣) يوسف: ٤٣.

(٤) يوسف: ٤٦.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٥٠٣.

(٦) انظر: الكشاف: ٢/ ٢٢٣.

بَدل الكَسْرَة لا يَصِحُّ؛ لأَنَّها تَصِيْرُ في هذا العَطْفِ مِنْ جُمْلَةِ تَمْيِيْزِ (سَبْعَ)، فتصير هي و(سُنْبُلاتٍ) تَمْيِيْزاً لهذا العَدَدِ، وهوَ على خِلافِ المُرادِ؛ لأَنَّ لَفْظَ الأُخَرِ يُوْجِبُ أنْ تَكُوْنَ غَيْرَ السَّبْعِ، ويتبَدَّى هذا المُرادُ مِنْ قَوْلِكَ: عِنْدَهُ سَبْعَةُ رِجالٍ قِيامٍ وقُعُوْدٍ، على أنَّ تَمْيِيْزَ (سَبْعَةُ)، وهُوَ (رِجالٍ) مَوْصُوْفٌ بـ(قِيامٍ)، و(قُعُوْدٍ) أي أنَّ بَعْضَهُمْ قِيامٌ، وبَعْضَهم قُعُوْدٌ، وهذا المَعْنَى يَفْسُدُ لو قِيْلَ: عِنْدَهُ سَبْعَةُ رِجالٍ قِيامٍ وآخَرِيْنَ قُعُوْدٍ، وعليه فإنَّ تَرْتِيْبَ الآيَةِ لو كانَ عِنْدَه: سَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ، ويابِساتٍ -لجازَ العَطْفُ كما في المِثالِ المَصْنُوْعِ الَّذي يَخْلُو من (آخَرِيْنَ).

وتَتَراءَى للقارئِ فيما مَرَّ مِحْوَرِيَّةُ هذه اللَّفْظَةِ في آيتي سُوْرَةِ (يُوْسُفَ)، وهي مِحْوَرِيَّةٌ يُحَدِّدُها المَعْنَى المُرادُ.

ويتَبَدَّى مِنْ مَجِيْءِ هذه اللَّفْظَةِ في هذه الآياتِ مِحْوَرِيَّتُها، وهي مِحْوَرِيَّةٌ لا بُدَّ مِنْ تَعْزِيْزِها، والتَّنْبِيْهِ عليها مِنْ خلالِ جَذْبِ الانْتِباه؛ ولذلك قُصِدَ الانْحِرافُ الإِعْرابِيُّ فيها، وهو انْحِرافٌ يَجْعَلُني أَمِيْلُ إلى صَرْفِها في غَيْرِ ما مَرَّ، ولاسِيَّما أَنَّ أخواتِها الأُخْرياتِ مِنَ البابِ نَفْسِه نَصَّ سِيْبَوَيْه على صَرْفِها، كما مَرَّ، وأنَّ حَمْلَها على عِلَّةِ العَدْلِ لا يُطْمَأَنُّ إليه؛ لأَنَّهُ صِيْرَ إليه بسَبَبِ عَدَمِ تَوافُرِ عِلَّةٍ أُخْرى، وأَنَّ مَنْعَها مِنَ الصَّرْفِ يَحْتَاجُ إلى شَواهِدَ مَسْمُوعةٍ مِن الكلامِ العربِيِّ.

وقِيْلَ: إنَّ هذه اللَّفْظَةَ مُنِعَتْ مِن الصَّرْفِ للوصفِيَّةِ الَّتي تَكْمُنُ في أَنَّها جَمْعُ أُخْرى مُؤَنَّث آخَرَ، والعَدْلِ على أنَّ للنُّحاةِ في عِلَّةِ العَدْلِ أقوالاً[1]:

أ - أَنَّ هذه اللَّفْظَةَ مَعْدُوْلَةٌ عن الأَلِفِ، واللاَّم، على أَنَّها جَمْعُ: أُخْرى، وأَنَّ أُخْرى مُؤَنَّثُ: آخَرَ، وأَنَّ آخَرَ اسْمُ تَفْضِيْلٍ (أفعل)، و(أَفْعَلُ) التَّفْضِيْل إمَّا

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٧٠-٢٧١؛ السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٨١-٨٣؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٧-٢٣٩.

أنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ حَرْفِ الخَفْضِ (مِنْ)، وإمَّا مَعَ الإضافَةِ إلى نَكِرَةٍ، أو مَعْرِفَةٍ (المُقْتَرِن بِأَل)، وإمَّا مع حَرْفِ التَّعْرِيف (أَل)، والأَصْلُ في اسْمِ التَّفْضِيْل ألاَّ يُجْمَعَ إلاَّ مُقْتَرِناً بهذا الحَرْفِ، كالكُبَرِ، والصُّغَر، والأَعْلَوْنَ، أو مُضافاً إلى مَعْرِفَةٍ؛ ولذلك عُدِلَتْ هذِهِ اللَّفْظَةُ (أُخَر) عَن هذا الأَصْلِ الَّذي تَسْتَحِقُّه؛ ولذلك أُعْطِيَت مَجْمُوْعَةً مُجَرَّدَةً مِنْ (أَلْ) ما لا يُعْطَى غَيْرُها إلاَّ مُقْتَرِناً بِها، فتَكُوْنُ هذه اللَّفْظَةُ عُدِلَتْ عن الأَلْف واللاَّم لَفْظاً، ثُم عُدِلَتْ عن مَعْناهُما؛ لأَنَّ المَوْصُوْفَ بها لا يَكُوْنُ إلاَّ نَكِرَةً، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ حَقَّها أنْ يُنْوَى مَعْناهما على الرَّغْم مِن العَدْل عن مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيْفِ.

ونَظِيْرُ هذه اللَّفْظَةِ في العَدْلِ عن الأَلْفِ، واللاَّم: سَحَرُ عَلَماً، كما سَيَأْتي، وهو مَذْهَبُ أَكْثَر النُّحاةِ، أو جُمْهُوْرِهُمْ.

ب - أنَّها مَعْدُوْلَةٌ عِنْ صِيْغَةٍ إلى أُخرَى، أي مِنْ صِيْغَةِ الإِفْرادِ إلى صِيْغَةِ الجَمْعِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ أنْ يُقالَ: مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ آخَرَ لا أُخَرَ؛ لأَنَّ المَعْنَى على نِيَّةِ (مِنْ) والمُفَضَّل عليه، وهو مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، كما ذَكَرَ السَّمِيْنُ الحَلبيّ[1]، وابْنُ جِنِّيَّ، وابْنُ مالِكٍ، وأَبو حيَّان النَّحويّ، كما ذكَرَ السُّيوطِيُّ[2].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في مُثَنَّى آخَرَ وجَمْعِه مُذَكّراً ومُؤَنَّثاً، ومُؤَنَّثِهِ (أُخْرى) في مِثْلِ قَوْلِك: عِنْدي رَجُلانِ آخران، وعِنْدِي رِجالٌ آخَرُوْنَ، وامْرَأَةٌ أُخْرَى، ونِساءٌ أُخَرُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُها مَعْدُوْلَةً عن آخَرَ، وعلى الرَّغْمِ من ذلك فإنَّ أثَرَ العَدْلِ، والوَصْفِيَّةِ لم يَظْهَرْ إلاَّ في (أُخَرَ)، لأَنَّها مُعْرَبَةٌ بالحَرَكاتِ، وهذا بخِلافِ المُثَنَّى، والجَمْعِ (آخَران، وآخَرُوْن) اللَّذَيْن يُعْرَبان بالحُرُوف، أَمَّا أُخْرى فَمَمْنُوْعَةً مِنَ

---

(١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٧١؛ وانظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٩٣-٢٨٤.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١/ ٨٢.

الصَّرْفِ لأَنَّ فيها أَلِفَ التَّأْنِيْثِ.

جـ- أَنَّها مَعْدُوْلَةٌ عَن: أُخْرِياتٍ نَكِرةً، لِيَصِحَّ وَصْفُ النَّكِرَة بها، وهو مَذْهَبُ قَوْمٍ، وضَعِيْفٌ؛ لأَنَّ (أُخْرِيات) يجِبُ اقْتِرانُها بالأَلَف واللاَّم، أو إضافَتُها.

وتُصْرَفُ هذه اللَّفْظَةُ إذا كانت جَمْعاً لـ(أُخْرى) بمَعْنَى مُتَأَخِّرَةٍ، أو (آخِرَةٍ)؛ لعَدَم تَوافُرِ العَدْلِ في هذا الجَمْعِ؛ لأَنَّ المُذَكَّرَ: آخِرٌ، وهي مَسْأَلَةٌ تَتبدَّى بوضوحٍ مِن قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وأَنَّ عليهِ النَّشْأَةَ الأُخْرى﴾[1]، و﴿ثُمَّ الله يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَة﴾[2]، على أَنَّ الأُخْرى ليست اسْمَ تَفْضِيْلٍ.

وذَكَرَ أَبو حيَّان النَّحويّ، وتَبِعَهُ السَّمِيْنُ الحلبيّ[3] أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَ أُخْرَى بهذين المَعْنَيَيْن -يَكْمُنُ في أَنَّ التَّي للتَّفضيل تَكُوْنُ بمَعْنَى (غَيْر)، لا بمَعْنَى الآخِرَةِ، وعليه فإِنَّ التَّي بمَعْنَى (غَيْر) لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ ما اتَّصَلَ بها مِنْ جِنْسِ ما قَبْلَها، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بك وبِرَجُلٍ آخَرَ، وعليه فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: اشْتَرَيْتُ هذا الجَمَلَ وفَرَساً آخَرَ، لأَنَّ الفَرَس الآخَرَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ ما قَبْلَها، ولذلك حُمِلَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

صَلَّى على عَزَّةَ الرَّحْمَنُ وابْنَتِها ... لَيْلَى وصَلَّى على جاراتِها الأُخَرِ

على أَنَّ ابْنَتَها جُعِلَتْ جارَةً لها.

وذَكَرَ الأَشْمُونيّ[4] أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَهما يَكْمُنُ في أَنَّ الأُخْرى مُؤَنَّث الآخَرِ لا تَدُلُّ على الانْتِهاءِ، وأَنَّها يُعْطَفُ عليها مِثْلُها مِن جِنْسِها، كما مَرَّ، وأَنَّ التَّي تَكُوْن

(١) النجم: ٤٧.

(٢) العنكبوت: ٢٠.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٧١؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٣٤.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٤٠.

بمعنى الآخِرَةِ تَدُلُّ على الانْتِهاءِ، ولا يُعْطَفُ عليها مِثْلُها مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ؛ لأَنَّ الانْتِهاءَ الحقيقيَّ لا يتعَدَّدُ بخلافِ المُغايَرَةِ الَّتي تَتَعَدَّدُ.

ولا يُسْتَبْعَدُ أَنْ يَعُوْدَ هذا الانْحِرافُ في هذه اللَّفْظَةِ (أُخر) إلى الرَّغْبَةِ في تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بينَ الأُخَرِ جمعاً لأُخرى مُؤَنَّث الآخَرِ، وجَمْعاً لأُخْرى بمَعْنَى الآخِرَةِ فَضْلاً عَمّا يُمْكِنُ أَنْ يتوافَرَ مِنَ القَرائِنِ الأُخْرى في التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيّة.

(٥) لَفْظَةُ (سَحَر) المُلازِمَة للظَّرْفِية:

في هذه اللَّفْظَةِ الدَّالّةِ على وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْ حَيْثُ المَنْعُ من الصَّرْفِ، والبِناءُ، والصَّرْفُ -ثَلاثَةُ مَذاهِبَ:

أ - أَنَّها مَمْنُوْعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ للعَلَميَّة، والعَدْلِ، كما سيأتي، وهو المَذْهَبُ المَشْهُوْرُ.

ب- أَنَّها مَبْنِيَّةٌ على الفَتْحِ كأَمْسِ المبنيَّة على الكَسْرِ؛ لتَضَمُّنِها مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيْفِ، وهو مَذْهَبُ صَدْرِ الأَفاضِلِ القاسِمِ بن الحُسَيْن الخَوارِزْمِيّ الحَنَفي، وابنِ الطّراوَة، وأَبي حيَّان النَّحويّ: "فقالَ: الفَرْقُ بَيْنَ سَحَرَ، وأَمْسِ عِنْدِي يَعْسُرُ، قالَ: وقد رَدَّ على صَدْر الأَفاضِلِ بأَنَّهُ لو كان سَحَرَ مَبْنِيّاً لكان الكَسْرُ أَوْلَى به؛ لأَنَّ فَتْحَةَ النَّصْبِ تُوْهِمُ الإِعْرابَ، فكان يُجْتَنَبُ كما اجْتُنِبَ مُوْهِمُ الإِعْرابِ في (قَبْل)، و(بَعْد)، والمُنادى المبنيّ، وهذا الرَّدُّ لَيس بشَيْءٍ؛ لأَنَّ سَحَرَ تَدْخُلُهُ الحَرَكاتُ كُلُّها، إِذْ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً، فكانَتِ الفَتْحَةُ أَوْلَى به في البِناءِ؛ لأَنَّ الكَسْرَ إِنَّما يَكُوْنُ لالْتِقاءِ السَّاكنَيْنِ، وقَد انْتَفَى هذا، ففُتِحَ تَخْفِيْفاً، وتبعاً لحَرَكَة ما قَبْلَهُ للمناسَبة"[1].

جـ- أَنَّها مَصْرُوْفَةٌ، على أَنَّ التَّنْوِيْنَ حُذِف لنيَّة حَرْف التَّعْرِيْفِ (أَل) حَمْلاً على

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٢.

الأَصْلِ، وهو السَّحَرُ، وهو مَذْهَبُ السُّهَيْلِيِّ، أو لِنِيَّةِ الإِضافَةِ، والتَّقْدِيْرُ: سَحَرُ ذلك اليَوْمِ.

وقِيْلَ: إِنَّ هذه اللَّفْظَةَ تُلازِمُ الظَّرْفِيَّةَ، فلا تَتَصَرَّفُ، وإِنَّ مَنْعَها مِن الصَّرْفِ يَعُوْدُ للعلميَّة، والعَدْلِ، على أَنَّ العلمِيَّةَ تَسَرَّبت إِليها مِنْ دلالَتِها على وَقْتٍ مُحَدَّدٍ، أو مُعَيَّنٍ، فتكُوْن علماً لهذا الوَقْتِ المُحَدَّدِ، وهو سَحَرُ لَيْلَتِكَ، أو يَوْمِكَ، وعليه فإِنَّها تَكُوْنُ مَمْنُوْعَةً مِنَ الصَّرْفِ بهذا القَيْدِ، ومَصْرُوْفَةً بانْتِفائِهِ، ويَصِحُّ أَنْ يُقال: لَقِيْتُهُ سَحَراً، على أَنَّ المُرادَ سَحَرٌ مِنَ الأَسْحارِ، ولَقِيْتُهُ سَحَرَ، على أَنَّ المُرادَ سَحَرُ يومِك، أو لَيْلَتِك، ومن المَصْروفِ: قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿**إِلاَّ آلَ لُوْطٍ نَجَّيْناهُم بِسَحَرٍ**﴾[1]، وهي مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّم فيها المُتَكَلِّمُ قَصْدُهُ، ونِيَّتُهُ على حَسَب ما في ذِهْنِهِ مِنْ مَعانٍ: "... وكما تَرَكُوا صَرْفَ سَحَرَ ظَرْفاً؛ لأَنَّهُ إذا كانَ مجروراً، أو مَرْفُوعاً، أو مَنْصُوْباً غَيْرَ ظَرْفٍ لَم يَكُنْ مَعْرِفَةً إلا وفيه الأَلِفُ واللاَّم، أو يَكُوْنُ نَكِرَةً إذا أُخْرِجتا منه، فلما صارَ مَعْرِفَةً في الظُّرُوْفِ بغَيْرِ أَلِفٍ ولامٍ خالَفَ التَّعْرِيْفَ في هذه المواضِعِ، وصارَ مَعْدُولاً عِنْدَهُمْ، كما عُدِلَتْ أُخَرَ عِنْدَهُم، فتَرَكُوا صَرْفَهُ في هذا المَوْضِعِ، كما تُرِكَ صَرْفُ (أَمْسِ) في الرَّفْعِ"[2]، وقِيْل إِنَّ تَعْرِيْفَهُ يُشْبِهُ تَعْرِيْفَ العلميَّة، ومن حَيْثُ كَوْنُ تَعْرِيْفه بغَيْرِ أداةِ تَعْرِيْفٍ.

والعَدْلُ فيها يَكُوْنُ عَنِ الأَلِفِ، واللاَّم؛ لأَنَّ الأَصْلَ في النَّكِراتِ من أَضْرابِها أَنْ تُعَرَّفَ بهما، فالأَصْلُ أَنْ يَكُوْنَ تَعْرِيْفُها بهما: السَّحَرُ، وعلى الرَّغْمِ من

---

(١) القمر: ٣٤.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٨٣-٢٨٤، ٢٩٤؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ١٤٣؛ الزبيدي، تاج العروس (سحر، ١٢/ ٥١٣-٥١٤)؛ السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٢-٩٣.

هذا الأَصْلِ فإنَّها عُرِّفَتْ بغَيْرِهما، وهو إنباؤُها عن وَقْتٍ مُحَدَّدٍ، أو مُعَيَّنٍ، فصارَتْ علماً، أو قَرِيبَةً إليه.

وفي هذا العَدْلِ عن الأَلِفِ، واللاَّمِ إشْكالٌ عِنْدَ أَبي حيّان: "وما ذَكَرَهُ الجُمْهُوْرُ أَنَّهُ عُدِلَ عن الأَلِفَ، واللاّمِ مُشْكِلٌ؛ لأنَّهُ يُشْعِرُ بأَنَّهُ تَضَمَّنَ تَعْرِيفها؛ لأَنَّ مَعنَى المَعْدُوْلِ عنه يتضَمَّنُهُ المَعْدُوْلُ له، ألا تَرَى أنَّ عُمَرَ تَضَمَّنَ مَعْنى عامِرٍ، وحَذامِ معْنى حاذِمَة، ومَثْنَى تَضَمَّنَ مَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وفُسَق تَضَمَّنَ مَعْنى فاسِقٍ، وهذه حقيقَةُ العَدْلِ، وإذا كان كذلك فكَيْفَ يَكُوْنُ (سَحَر) على مَعْنَى ما فيه الأَلِفُ واللاَّم، ويَكُوْنُ علماً؟ وتَعْرِيْفُ العلميَّة لا يُجامِعُ تَعْرِيْفَ اللاَّمِ، وكذلك لا يُجامِعُ تَعْرِيْفَ ما عُدِلَ عنها. انْتَهى"[1].

وإذا سُمِّي بها رَجُلٌ صُرِفَتْ؛ لأَنَّها فارَقَتِ الظَّرْفيَّةَ[2]، والقَوْلُ نَفْسُهُ في تَصْغِيْرِها، كما في قَوْلِك: سِرْ على فَرَسِكَ سُحَيْراً[3].

وذَكَرَ سِيْبَوَيْه[4] أَنَّها لا تَكُوْن إلاَّ بالأَلِفِ واللاَّمِ في قَوْلِكَ: مُذْ السَّحَرُ، وعِنْدَ السَّحَرِ الأَعْلى.

وبَعْدُ فإنَّ في (سَحَرَ) خِلافاً مِنْ حَيْثُ المَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، أو البِناءُ، أو الصَّرْفُ، والعلميَّةُ، وعَدَمُها، والإشْكالُ في عَدْلِها، وغَيْرُ ذلك، وإنَّ انْحِرافَ لسان المُتَكَلِّم أو النَّاطِق بها عَن المَأْلُوْف فيها، أو أَصْلِها -يُنْبِئ عَنْ أَنَّ هناك مَعْنًى، أو مراداً يُرِيْدُ أنْ يُوْصِلَهُ إلى السَّامِعِ، أو السَّامِعِيْن.

---

(١) السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٣.
(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٨٤؛ السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٣.
(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس (سحر، ١٢/ ٥١٤).
(٤) انظر: الكتاب: ٣/ ٩٤.

(٦) عَلَمُ المُؤَنَّثِ المَعْدُوْلُ مِنْ بابِ (فَعالِ):

في هذا العَلَمِ في هذه المَسْأَلَةِ لُغَتانِ[1]:

أ - البِناءُ على الكَسْرِ، كما في: حَذامِ، وقَطامِ، ورَقاشِ، وغَلابِ، وسَجاحِ، وأَضْرابها مِنْ أَعْلام النِّساءِ، وسَكابِ (عَلَمٌ لِفَرَسٍ)، وعَرارِ (عَلَمٌ لِبَقَرَةٍ)، وظَفارِ (عَلَمٌ لِبلدةٍ عِنْد بني تَمِيْم)، وهي لُغَةُ أَهْلِ الحِجازِ؛ لأَنَّهُم يُعامِلُوْنَ هذه الأَلْفاظ مُعامَلَةَ أَسْماءِ أَفْعالِ الأَمْرِ، كما في: نَزالِ، لِشَبَهِهَا بها في الوَزْنِ، والعَدْلِ، والتَّعْرِيْفِ، أو لِتَضَمُّنِها مَعْنى حَرْفِ التَّأْنِيْثِ في المَعْدُوْل عنه، ويُوافِقُ أَكْثَرُ بني تَميم أَهْلَ الحِجازِ في البِناءِ على الكَسْرِ فيما آخِرُهُ راءٌ من هذه الأَعْلام، كما في: سَفار (اسْمٌ لماءٍ)، وحَضارِ (اسْمٌ لكَوْكَبٍ)؛ لأَنَّهُم يَتَوَصَّلُوْنَ إلى الإمالَةِ -وهي مَذْهَبهُم- بكَسْرِ الرَّاءِ، على أَنَّ الرَّفْعَ، والفَتْحَ لا يتَوَصَّلُوْن بهما إلى هذه الإمالة، ولا يَخْرُجُ بَعْضُهُمْ عَن المَنْع مِنَ الصَّرْفِ في هذه المَسْأَلَة على الرَّغْمِ مِن انْتِهاء اللَّفْظَة فيها بالرَّاءِ.

ب- المَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ للعَدْلِ عن (فاعِلَة)، والعلميّة، وهي لُغَةُ بني تَمِيْم، كما مَرَّ.

وفي كَوْنِ هذه الأَلْفاظِ مَعْدُوْلَةً أو غَيْرَ مَعْدُوْلَةٍ مَذْهَبان أَيْضاً:

أ - أَنَّها غَيْرُ مَعْدُوْلَةٍ، على أَنَّها مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ للعلميَّة، والتَّأْنِيْثِ، وهو مَذْهَبُ المُبَرِّد.

ب- أَنَّها مَعْدُوْلَةٌ عن (فاعِلَة)، وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ: "وكذلك كُلُّ (فَعالِ) إذا كانَتْ مَعْدُوْلَةً عَن غَيْرِ (أَفْعَلَ)، إذا جَعَلْتَها اسْماً؛ لأَنَّك إذا جَعَلْتَها علماً فأَنْتَ لا تُرِيْدُ ذلك المَعْنَى، وذلك نَحْوُ: حلاقِ التَّي هي مَعْدُوْلَةٌ عن

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٣؛ سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧٠-٢٨٠.

الحالِقَةِ، وفَجارِ التّي هي مَعْدُوْلَةٌ عَنِ الفَجْرَةِ، وما أَشْبَهَ هذا. ألا تَرَى أَنَّ بني تَميم يَقُوْلُون: هذه قَطامُ، وهذه حَذامُ؛ لأَنَّ هذه مَعْدُوْلَةٌ عن: حاذِمَةَ، وقَطامُ مَعْدُوْلَةٌ عن قاطِمَةَ، أو قَطْمَةَ..."[1].

والظَّاهِرُ عِنْد أبي حيَّان قَوْلُ سيبَوَيْه؛ لأَنَّ الغالِبَ على الأَعْلامِ أنْ تَكُوْنَ مَنْقُوْلَةً لا مُرْتَجَلَةً، وفي مَذْهَبِ المبرِّد تَكُوْنُ هذه الأَعْلامُ في هذه المَسْأَلَة مُرْتَجَلَةً[2].

وذَكَر سِيبوَيْه[3] أنَّ الاسْمَ مِنْ بابِ (فَعالِ) يُجْهَلُ أَصْلُهُ مِنْ حَيْثُ العَدْلُ، وعَدَمُهُ، والتَّذْكِيرُ والتَّأْنِيْثُ- القِياسُ فيه الصَّرْفُ؛ لأَنَّ الأَكْثَرَ مِنْ هذا البناء أنْ يَكُوْنَ مَصْرُوْفاً غَيْرَ مَعْدُوْلٍ، كالذَّهابِ، والفَسادِ، والرَّبابِ، والصَّلاحِ.

ويُنْبِئُ هذا الانْحِرافُ في لُغَةِ أَهْلَ الحجاز عن محْوَرِيَّةِ هذه الكَلِمة المبنيَّة؛ لأنَّ الأَصْلَ في أَسْماءِ أَعْلامِ الإناث أنْ تَكُوْنَ مَمْنُوْعَةً مِنَ الصَّرْفِ لا مَبْنِيَّة؛ لأَنَّ كَوْنَها ثَقِيْلَةً لَفْظاً فَرَض على المُتَكَلِّم العَرَبيّ سُلطانَهُ لتَخفِيْفِها، وبناؤُها على الكَسْرِ في هذه اللُّغةِ يُنَبِّهُ على أَنَّها أَكْثَرُ ثِقلاً مِنْ أَعْلام الإناثِ الأُخْرى، وهو ثِقَلٌ يَكْمُنُ في كَوْنِها عَلَماً لأُنْثَى مَعْدُولاً، كما مَرَّ.

(٧) بناءُ ما يُعَدُّ مِنْ باب (فَعالِ) مَصْدراً مُؤَنَّثاً، أو حالاً، أو صِفَةً جارِيَةً مَجْرى الأَعلام، أو اسْمَ فِعْلِ أَمْرٍ- على الكَسْرِ إذا كانَ مَعْدُولاً:

أَجْمَعَ العَرَبُ على بِناءِ المَصْدَرِ مِنْ بابِ (فَعالِ) على الكَسْرِ بقَيْدِ كَوْنِهِ مَعْدُولاً، ومَسْمُوْعاً، كما في: فَجارِ، وحَمادِ، ويَسارِ[4]، على أنَّ (الفَجارِ) مَعْدُوْلٌ

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٨٠.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/ ٢٨٠.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٨٠؛ السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٩٤؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٧٠.

عن الفَجْرَةِ، أو المَفْجَرَةِ، كما يَظْهَرُ لي، ويُقالُ للمَرْأَةِ: يا فَجارِ، على أنَّ هذه اللَّفْظَةَ مَعْدُوْلَةٌ عن الفاجِرَةِ، والمُرادُ يا فاجِرَةُ، كما في قَوْلِ النَّابغَةِ الذُّبيانيِّ[1]:

أنّـا اقْتَسَمْنا خُطَّـتَيْـنا بَيْنَنـا   فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فجارِ

على أنَّ (فَجارِ) سَبٌّ للأُنْثى، كما في (**تاج العَرُوْسِ**)، والتَّقْدِيْرُ: يا فَجارِ، وهي عِنْدَ ابن جِنِّيٍّ مَعْدُوْلَةٌ عَنِ (فَجْرَةَ) الَّتي هي عَلَمٌ غَيْرُ مَصْرُوْفٍ، وعِنْدَ غَيْرِه عَنِ الفاجِرَةِ.

وقد عَدَّها السُّيوطي مِنْ باب المَصادِرِ السَّماعيَّة المبنيَّة على الكَسْرِ الَّتي مِنْ باب (فَعالِ): "واتَّفَقَ الحِجازِيُّوْنَ، والتَّميميُّون، وسائِرُ العَرَبِ على بناءِ (فَعالِ) المَعْدُوْلِ على الكَسْرِ إذا كان مَصْدَراً، ومَأْخَذُه السَّماعُ، كفَجارِ، وحَمادِ، ويَسارِ"[2]، وقد عَدَّها سيْبَوَيْهِ مِنْ باب اسْمِ المَصْدَرِ المَعْدُوْلِ عن الفَجْرَةِ.

والحَمادِ مَعْدُوْلٌ عن المَحْمَدَةِ[3] (بفَتْحِ المِيْمِ الثَّانية، وكَسْرِها)، كما في قَوْلِ العَرَبِ: حَمادِ لَهُ (حَمْداً له، وشُكراً)، وقَوْلِ المُتَلَمِّسِ[4]:

حَمادِ لَهـا حَمادِ ولا تَقُـوْلي   طَوالَ الدَّهْرِ ما ذُكِرَتْ حَمادِ

على أنَّ الحَمادِ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ[5] مَعْدُوْلَةٌ عَن قَوْلِهِ: حَمْداً لها.

واليَسارِ مَعْدُوْلَةٌ عَنِ المَيْسَرَةِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[6]:

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٤؛ الزبيدي، تاج العروس (فجر، ١٤/ ٣٠٠)؛ سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧٤.

(٢) السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٤.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٧٠.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حمد، ٨/ ٤٠٠)؛ سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٧٦.

(٥) انظر: الكتاب: ٣/ ٢٧٦.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧٤؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ٥٥؛ السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٤.

فقالَ امْكُثِي حتَّى يَسارِ لعلَّنا نَحُجُّ مَعاً قالَتْ: أَعاماً وقابِلَهْ

وذَكَر سِيبَوَيْهِ أنَّ هذا البابَ مُجْرًى مَجْرى الَّذي قَبْلَهُ (هذا بابُ ما جاءَ مَعْدُوْلاً عن حَدِّهِ مِنَ المُؤَنث)[1]؛ لأنَّهُ عُدِل كعَدْلِهِ، ومُؤَنَّثٌ بمَنْزِلَتِهِ، وقد تَبِعَهُ في ذلك السُّيوطيُّ: "أمَّا المَصْدَرُ، والحالُ فمَعْدُوْلٌ عن مَصْدَرٍ مُؤَنَّثٍ مَعْرِفَةٍ، وإنَّ لم يُسْتَعْمَلْ في كلامِهِمْ..."[2].

ومِمَّا جاءَ مِنَ المَصادِرِ مِن هذا البابِ حالاً: بَدادِ، كما في: جاءَتِ الخَيْلُ بَدادِ بَدادِ، وذَهَبَ القَوْمُ بَدادِ بَدادِ، على أنَّ المُرادَ: ذَهَبُوا واحداً واحِداً، وكما في قَوْلِ حَسَّان بن ثابِتٍ[3]:

هَلْ سَرَّ أوْلادَ اللَّقِيْطَةِ أنَّنا سَلْمٌ غَداةَ فوارِسِ المِقْدادِ

كُنَّا ثَمانِيَةً وكانُوا جَحْفَلاً لَجِباً فشُلُّوا بالرِّماحِ بَدادِ

على أنَّ هذه الحالَ (بَدادِ) بُنِيَتْ للعَدْلِ عَن (مُتَبَدِّدَةٍ)، والتَّأْنِيْثِ، والصِّفَةِ؛ لأنَّ المَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ يَكُوْنُ بعِلَّتَيْنِ، كما ذَكَرَ الجَوْهَرِيُّ[4].

وحكى اللِّحيانيُّ: جاءَتِ الخَيْلُ بَدادِ بَدادِ، يا هذا، وبَدادَ بَدادَ، وبَدَدَ بَدَدَ، على أنَّ الأخيرَتَيْنِ مَبْنِيَّتانِ عَلَى الفَتْحِ، وبَدَداً بَدَداً (مُتَفَرِّقَةً)، على أنَّها مَصْدَرٌ، وقِيْلَ إنَّ كلَّها مَبْنِيَّةٌ ما عدا الأخِيْرَةَ.

وذَكَرَ سِيبَوَيْه[5] أنَّ بناءَ (فَعالِ) لَيْس مُطَّرِداً في المَصادِرِ، أو الصِّفات،

---

(١) انظر: الكتاب: ٣/ ٢٧١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٥.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس (بدد، ٧/ ٤٠٤)، ابن فارس، مقاييس اللغة: ١/ ١٧٦؛ سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧٥.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس (بدد، ٧/ ٤٠٤-٤٠٥).

(٥) انظر: الكتاب: ٣/ ٢٨٠.

وأنَّه يَطَّرِدُ في النِّداءِ، والأمْرِ.

ومِنَ الصِّفات الجارِيَة مَجْرى الأَعْلام: حَلاقِ (للمنيَّة)، على أنَّها مَعْدُوْلَةٌ عن: حالِقَةٍ[1]، كما في قَوْلِ العَرَبِ: سُقُوا بكأسِ حَلاقِ، على أنَّها بُنِيَتْ على الكَسْرِ للعَدْلِ، والتَّأْنِيْثِ، والصِّفة الغالِبة، وكقَوْل الشَّاعر[2]:

لَحِقَتْ حَلاقِ بِهِمْ على أكْسائِهِمْ ضَرْبَ الرِّقاب ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ

وقَوْلِ المُهَلْهِلِ[3]:

ما أُرَجِّي بالعَيْشِ بَعْدَ نَدامَى قَدْ أُراهُمْ سُقُوا بكَأْسِ حَلاقِ

على أنَّ ابْنَ عَبَّادٍ قد أجاز: حَلاقٍ بالتَّنْوِيْن.

ومِمَّا يُنْبِيءِ عن الكَسْرِ في هذه المَسْأَلة اسْمُ فِعْلِ الأَمْرِ، كما في: حَذارِ، كما في قَوْلِ أبي النَّجْمِ[4]:

حَذارِ مِنْ أَرْماحِنا حَذارِ

ومَناعِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

مَنَـاعِها مِـنْ إبِـلٍ مَناعِهـا أَلا تَرى المَوْتَ لَدَى أَرْباعِها

وتَراكِ، كما في قَوْل الطُّفَيل بن يَزِيد الحارثيّ[6]:

تَـراكِها مِـنْ إبِـلٍ تَراكِهـا أَلا تَرى المَوْتَ لَدَى أَوْراكِها

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٧٠.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حلق، ٢٥/ ١٩٢).

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حلق، ٢٥/ ١٩٣).

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧١.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧٠.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧١.

ونَظارِ، كما في قَوْلِ رُؤْبَةَ[1]:

نَظارِ كَيْ أَرْكَبَها نَظارِ

ونَزالِ، كما في قَوْلِ زُهَيْرٍ[2]:

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا　　دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْـرِ

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك قِراءَةُ الحَسَنِ، وأَبي حَيْوَةَ، وابْنِ أبي عَبْلَةَ، وغَيْرِهِمْ: ﴿لا مَساسِ﴾[3]، بفَتْحِ المِيمِ، وكَسْرِ السِّينِ[4]، على أَنَّ (مَساسِ) اسْمُ اسْمُ فِعْلٍ، وعلى أنَّ في الكلام قَوْلاً مَحْذُوفاً، والتَّقْدِيرُ: لا أَقُولُ: مَساسِ؛ لأَنَّ (لا) النَّافية لا تَدْخُلُ على ما سُمِّيَ به الفِعْلُ، كما ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ[5]، وكما في قَوْلِ الكُمَيْتِ[6]:

عادِلاً غَيْرَهُمْ مِن النَّاسِ طُرّاً　　بِهِمْ لا هَمامِ لي لا هَمامِ

على أنَّ التَّقْدِيرَ: لا أَقُولُ: هَمامِ؛ لأَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ، واسْمَهُ لا يُنْفَيان بـ(لا).

ويُفْهَمُ مِنْ كلامِ الزَّمَخْشَريِّ أنَّ (مَساسِ) عَلَمٌ للمَسَّة: "...ونَحْوُهُ قَوْلُهُمْ في الظِّباءِ: (إنْ وَرَدَتِ الماءَ فلا عَبابِ، وإنْ فَقَدَتْهُ فلا أَبابِ)، وهي أَعْلامٌ للمَسَّة، والعَبَّة، والأَبَّة، وهِيَ المَرَّةُ مِنَ الأَبِّ، وهو الطَّلَبُ"[7].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧١؛ المبرد، المقتضب: ٣/ ٣٧٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧١.

(٣) طه: ٩٧.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٩٥-٩٦؛ أبو حيان النحوي، البحر البحر المحيط: ٦/ ٢٧٥؛ ابن جني، المحتسب: ٢/ ٥٦؛ الفراء، معاني القرآن: ٢/ ١٩٠.

(٥) انظر: المحتسب: ٢/ ٥٦.

(٦) انظر: ابن جني، المحتسب: ٢/ ٥٦.

(٧) الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٥٥١؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٩٦.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

نَعاءِ ابْنَ لَيْلَى للسَّماحَةِ والنَّدَى وأَيْدِي شَمالٍ بارِداتِ الأَنامِلِ

على أنَّ المُرادَ: انْعَهُ للنَّدى، والسَّماحَة.

وفي المَعْدُوْلِ عَنْهُ اسْمُ الفِعْلِ المبنيِّ على الكَسْرِ قَوْلان:

أ - أنْ يَكُوْنَ مَعْدُوْلاً عَنْ مَصْدَرٍ مُؤَنَّثٍ مَعْرِفَةٍ، كما مَرَّ، كما في: فَجارِ المَعْدُوْلِ عن الفَجْرَةِ، ونَزالِ المَعْدُوْل عَن النَّزْلَةِ، وهُوَ قَوْلُ المُبَرِّد، وهو الصَّحِيْحُ عِنْدَ السُّيوطِيّ[2].

ب- أنْ يَكُوْنَ مَعْدُولاً عَنْ فِعْلِ الأَمْرِ، وهو قَوْلُ سِيْبَوَيْه[3]: "فالحَدُّ في جَمِيْعِ هذا: افْعَلْ، ولكنَّهُ مَعْدُوْلٌ عَنْ حَدِّهِ، وحُرِّكَ آخِرُهُ؛ لأَنَّهُ لا يَكُوْنُ بَعْدَ الأَلِفِ ساكِنٌ، وحُرِّكَ بالكَسْرِ؛ لأَنَّ الكَسْرَ مِمَّا يُؤَنَّثُ به..."[4].

ويُنْبِئُ هذا الانْزِياحُ في كُلِّ ما جاءَ مِنْ بابِ (فَعالِ) عَن مِحْوَرِيَّةِ هذا البِناءِ بِجَذْبِ الانْتِباهِ إليه لتَوْكِيْدِه، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ تَعْلِيلاتِ النُّحاةِ لا يُطْمَأَنُّ إِلَيْهَا.

(٨) ما يُعَدُّ مِنْ باب (فَعالِ) في النِّداءِ سَبّاً للمُؤَنَّثِ، وشَتْماً له:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك: يا خَباثِ (يا خَبِيْثَةُ)، ويا دَفارِ (للمُنْتِنَةِ)، ويالَكاعِ (للَّئيمة)، ويا فَجارِ، وأَضْرابها، على أنَّ (خَباثِ) مَعْدُولَةٌ عَنِ الخُبْثِ[5]، و(فَجارِ) مَعْدُوْلَةٌ عَنِ الفاجِرَةِ، أو عَنِ فَجْرَةَ (علم غير مَصْرُوْف)، كما ذَكَر ابْنُ

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧٢.
(٢) انظر: همع الهوامع: ١/ ٩٥.
(٣) انظر: الكتاب: ٣/ ٢٧٢.
(٤) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٧٢.
(٥) انظر: الزبيدي، تاج العروس (خبث: ٥/ ٢٣٢).

جِنِّيٌّ[1]، وأنَّ (لِكاعِ) مِنْ (لُكَعَ)، كما ذَكر سيبوَيْهِ[2]، ولَكاعِ فِي المُؤَنَّثِ نَظِيْرُ (فُعَل) فِي المُذَكَّر، كما ذَكر المُبرّد[3]، وهي مَعْدُوْلَةٌ عَنْ: ألْكَع، كما في (لسان العرب)[4].

ويُمْكِنُ أنْ تَكُوْنَ (دَفارِ) مَعْدُوْلَةً عَنِ (الدَّفْرَةِ)[5].

وقِيْلَ إنَّ اسْتِعْمالَ هذه الألْفاظِ مَبْنِيَّةً على الكَسْرِ في غَيْرِ النِّداءِ يُعَدُّ شاذاً، وضَرُوْرَةً[6]، وإنَّ هذا البناءَ شَتْماً للأُنْثَى، واسْمَ فِعْلٍ -يُصاغُ من كُلِّ فِعْلٍ ثُلاثيٍّ تامٍّ.

ويُنْبِئُ هذا الانْزِياحُ في هذه الألْفاظِ، وأَضْرابِها عَن مِحْوَرِيَّتِها، وأهَمِّيَّتِها عند المُتَكَلِّم، والمُخاطَب.

(٩) أَلْفاظُ العَدَدِ المَعْدُوْلَةُ عَن وَزْنِ (فُعال)، و(مَفْعَل)[7]:

قِيْل إنَّ المَسْمُوْع مِنْ هذه الألْفاظِ: أُحادُ ومَوْحَدُ، وثُناءُ ومَثْنى، وثُلاثُ ومَثْلَثُ، ورُباعُ ومَرْبَعُ، وخُماسُ ومَخْمَسُ، وعُشارُ ومَعْشَرُ، ومن ذلك قَوْلُهُ تَعالَى: **﴿فانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنَى وثُلاثُ ورُباعَ﴾**[8]، على أنَّ (مَثْنَى) مَنْصُوْبٌ على الحالِ مِنْ (ما طابَ)، أو على البَدَل منها، أو الحالِ مِنَ

---

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس (فجر، ١٣/ ٣٠٠-٣٠١).

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس (لكع، ٢٢/ ١٦٢).

(٣) انظر: المقتضب: ٣/ ٣٧٣؛ الزبيدي، تاج العروس (لكع، ٢٢/ ١٦٢).

(٤) انظر: لكع: ٨/ ٣٢٣.

(٥) انظر: الزبيدي، تاج العروس (دفر، ١١/ ٢٠٤).

(٦) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٩٣.

(٧) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٨٣-١ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٤٠؛ سيبويه، الكتاب: ٤/ ٩٣.

(٨) النساء: ٣.

(النِّساءِ) على أَنَّ في الوَجْهَيْنِ الأَخِيرَيْن ضَعْفاً، كما ذَكَرَ السَّمينُ الحلبيّ[1]؛ لأَنَّ (مِنَ النِّساءِ) تَبْيِنٌ لـِ(ما)، وأنَّ البَدَلَ على نِيَّةِ إِعادَةِ العامِلِ، وهذه الأَلْفاظُ لا تُباشِرُ العامِلَ.

ومنه أَيْضاً قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وثُلاثَ ورُبَاعَ﴾[2]، على أَنَّ (مَثْنَى) حالٌ مَنْصُوْبَةٌ[3].

وفي هذه الأَلْفاظِ خِلافُ بَيْنَ النُّحاةِ مِنْ حَيْثُ القِياسُ عليها، وعَدَمُه، ولهم فيه ثَلاثَةُ مَذاهِبَ[4]:

أ - عَدَمُ القِياسِ، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ.

ب- القِياسُ، وهو مَذْهَبُ الكُوفِيِّيْنَ، وأبي إسحق الزَّجَّاجيّ.

جـ- القِياسُ على ما سُمِعَ مِنْ (فُعال) لكَثْرتِهِ دُوْنَ (مَفْعَل) لقلَّتِهِ.

وقِيْلَ إِنَّ المَسْمُوْعَ منها إِحْدى عَشْرَةَ لَفْظَةً، وهي: أحادُ ومَوْحَدُ، وثُناءُ ومَثْنَى، وثُلاثُ ومَثْلَثُ، ورُباعُ ومَرْبَعُ، ومَخْمَسُ على أَنَّ (خُماسَ) لَمْ يُسْمَعْ، وعُشارُ ومَعْشَرُ، وذَكَرَ أبو حيّان أَنَّ سُداسَ، وما بَعْدَهُ مَسْمُوْعٌ، وأَبُو عَمرو ابن العلاء، وإسحق بن مرّ الشَّيباني أَنَّ مَوْحَدَ إِلى مَعْشَرَ مَسْمُوعٌ، وأبو حاتم السّجستاني أَنَّ أُحادَ إِلى عُشارَ مَسْمُوعٌ، والصَّحِيْحُ عند ابن مالك أَنَّ البِناءَين من واحِدٍ إِلى عَشَرةٍ مَسْموعان.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٦٢؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٤/ ١٥.

(٢) فاطر: ١.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢١٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٢٩٧.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٦٢؛ السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٨٤؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٤٠.

وفي صَرْفِها وعَدَمِهِ خِلافٌ بَيْنَ النُّحاةِ أَيْضاً[1]:

أ - المَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، وهو مَذْهَبُ جُمهورِ النُّحاةِ.

ب- الصَّرْفُ، وهو مَذْهَبُ الفَرَّاءِ، على أَنَّ المَنْعَ عندَهُ أَوْلَى.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في عِلَّةِ المَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ، وهُمْ في هذه المَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ مَذاهِبَ[2]:

أ - أَنَّها مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ للعَدْلِ، والوَصْفِ، على أنَّ العَدْلَ يَكْمُنُ في كَوْنِها مَعْدُوْلَةً عن عَدَدٍ مُكَرَّرٍ، وهو مَذْهَبُ سيبَوَيْهِ: "وسَأَلْتُهُ عن أُحادَ وثُناءَ، ومَثْنَى، وثُلاثَ، ورُباعَ، فقالَ: هو بِمَنْزِلَةِ أُخَرَ، إنَّما حَدُّهُ واحِداً واحِداً، واثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فجاء مَحْدُوْداً عن وَجْهِهِ، فتُرِكَ صَرْفُهُ، قُلْتُ: أَفَتَصْرِفُهُ في النَّكِرَةِ؟ قال: لا؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ يُوْصَفُ به نَكِرَةٌ، وقالَ لي أَبو عَمْرٍو: (أُوْلي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ)[3] صِفَةٌ، كأنَّكَ قُلْتَ: أُوْلي أَجْنِحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وثَلاثَةٍ ثَلاثَةٍ..."[4]، على أنَّ المُرادَ بالمَعْدُوْلِ عَنه تَكْرِيْرُ العَدَدِ لا التَّوْكِيْدُ.

ب- العَدْلُ، والتَّعْرِيْفُ الَّذي يَكْمُن في نِيَّةِ الأَلِفِ واللاَّمِ، على أَنَّها لم يَظْهَرا لأَنَّ هذه الأَلْفاظَ في نِيَّةِ الإضافَةِ، وهو مَذْهَبُ الفَرَّاءِ[5]، وعلى أَنَّ (ثُلاثاً) يَكُوْنُ للثَّالِثِ، والثَّلاثَةِ، وقَدْ عُدَّ هذا المَذْهَبُ ضَعِيْفاً بِأَنَّها تَقَعُ صِفاتٍ للنَّكِراتِ.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٦٢؛ الفراء، معاني القرآن: ١/ ٥٤؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٤٠؛ السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٨٦-٨٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٦٣؛ السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٨٦؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٤٠.

(٣) فاطر: ١.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٢٥.

(٥) انظر: معاني القرآن: ١/ ٢٥٤.

جـ- أَنَّها مَعْدُوْلَةٌ عن عَدَدٍ مُكَرَّرٍ، وعَنِ التَّأْنِيْثِ، وهو مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ[1].

د - تكْرارُ العَدْلِ، على أَنَّها عُدِلَتْ عَنْ لَفْظ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، ومَعْناهُ، وهو قَوْلُ بَعْضِ النُّحاةِ: "والرَّابعُ: نَقَلَهُ الأَخْفَشُ عن بعضِهِمْ أَنَّهُ تكْرارُ العَدْلِ، وذلك أَنَّهُ عُدِلَ عن لَفْظِ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وعَنْ مَعْناهُ؛ لأَنَّهُ قَد لا يُسْتَعْمَلُ في مَوْضِعٍ تُسْتَعْمَلُ فيه الأَعْدادُ غَيْرُ المَعْدُوْلَةِ، تَقُوْلُ: جاءَني اثْنان وثَلاثَةٌ، ولا تَقُوْلُ: جاءَني مَثْنَى، وثَلاثُ حتَّى يَتَقَدَّمَ قَبْلَهُ جَمْعٌ؛ لأَنَّ هذا البابَ جُعِلَ بَياناً لتَرْتِيْب الفِعْلِ، فإذا قُلْتَ: جاءَ القَوْمُ مَثْنَى -أفادَ أَنَّ مجِيْئَهُمْ وقَعَ مِن اثْنَيْنِ بخلافِ غَيْرِ المَعْدُوْلة؛ فإنَّها تُفِيْدُ الإِخْبار عن مِقْدارِ المَعْدُوْدِ دُوْنَ غَيْرِه، فقد بانَ بِما ذَكَرْنا اخْتِلافُهما في المَعْنَى؛ فلذلكَ جازَ أَنْ تَقُوْمَ العِلَّةُ مَقامَ عِلَّتَيْنِ لإيجابِهِما حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ"[2].

هـ- أَنَّها مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لما فيها مِنَ العَدْلِ عن صِيْغَتِها، وعَن تَكَرُّرِها، وهو مَذْهَبُ الزَّمَخْشريِّ: "(مَثْنَى وثُلاثُ ورُباعَ) مَعْدُوْلَةٌ عن أَعْدادٍ مُكَرَّرَةٍ، إنَّما مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لما فيها مِنَ العَدْلَيْنِ، عَدْلِها عن صِيَغِها، وعَدْلِها عَنْ تَكَرُّرِها، وهُنَّ نَكِراتٌ يُعَرَّفْنَ بلام التَّعْرِيْفِ..."[3].

وهذا المَذْهَبُ -كما ذَكَر أبو حيّان[4]، لم يَذْهَبْ إليه أَحَدٌ؛ لأَنَّ المَذاهِبَ أَرْبَعةٌ، كما مرَّ عِنْدَهُ: "والزَّمَخْشَرِيُّ لم يَسْلُكْ شَيْئاً مِنْ هذه العِلَلِ المَنْقُوْلَةِ، فإنْ كانَ تَقَدَّمَهُ سَلَفٌ مِمَّنْ قال ذلك، فيكُوْنُ قد تَبِعَهُ وإلاَّ فيكُوْنَ مِمَّا انْفَرَدَ بمَقالَتِهِ، وأَمَّا

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٦٣؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٥.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٦٣؛ وانظر: الأخفش، معاني القرآن: ١/ ٢٢٥.

(٣) الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٩٦.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٣/ ١٥١؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٦٤.

قَوْلُهُ يُعَرَّفْنَ بلامِ التَّعْرِيْفِ، يُقالُ: فُلانٌ يَنْكِحُ المَثْنَى، والثُّلاثَ، والرُّباعَ، فهو مُعْتَرَضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحدُهما أَنَّها تُعَرَّفُ بلامِ التَّعْرِيْفِ، وهذا لم يَذْهَبْ إليه أَحَدٌ بل لم يُسْتَعْمَلْ في لسانِ العَرَبِ إلاَّ نكراتٍ، والثَّاني أَنَّهُ مَثَّلَ بها وقَدْ وَلِيَتِ العوامِلَ في قَوْلِهِ: فُلانٌ يَنْكِحُ المُثَنَّى، ولا يَلِي العَوامِلَ إنَّما يتقدَّمُها ما يَلِي العوامِلَ، ولا تَقَعُ إلاَّ خبراً، كما جاءَ: (صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى)[1]، أو حالاً... أو صِفَةً... وقد تَجِيْءُ مُضافَةً قَلِيْلاً... ومِنْ أَحْكامِ هذا المَعْدُوْلِ أَنَّهُ لا يُؤَنَّثُ، فلا تَقُوْلُ: مَثْناة، ولا ثُلاثة، ولا رُباعَة، بل تَجْري بغيرِ تاءٍ على المُذَكَّرِ، والمُؤَنَّثِ"[2].

وذكر السَّمين الحلبيُّ أنْ بَعْضَهُم اسْتَدَلَّ على إيلائها العَوامِلَ بِقِلَّةٍ بقَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

ضَرَبْتُ خُماسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِيٍّ ... أدارُ سُداسَ أنْ لا يَسْتَقيما

على أَنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ على حَذْفِ المَفْعُوْلِ، كما قِيْلَ، والتَّقْدِيْرُ: ضَرَبْتُهُمْ خُماسَ.

وتُصَرَفُ هذه الأَلْفاظُ إذا صُغِّرَتْ، كصَرْف أُخَيْرٍ، وعُمَيْرٍ (تَصْغير: أُخَرَ، وعُمَرَ)[4].

ويَظْهَرُ مِمَّا مَرَّ أنَّ في مَنْعِ هذه الصِّفاتِ انْزِياحاً، وهو انْزِياحٌ يُنْبِئُ عن مَعْنًى لا يَتوافَرُ إلا به، وهذا المَعْنَى يتبدَّى في تَوَهُّمِ ما عُدِلَتْ عنه كما مَرَّ.

---

(١) حديث نبوي شريف، انظر فيه: أبو داود، الصلاة: ٢/ ٨٠؛ مسند أحمد بن حنبل: ١/ ٢١١؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٦٤ (حاشية رقم ٣).

(٢) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ١٥١-١٥٢.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٥٦٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ١٥٢.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٢٦.

(١٠) حَذْفَ تَنْوِين (عَشِيَّةً)، و(بُكْرَةً)، و(غُدْوَةً) أَعْلاماً:

يُفْهَمُ مِنْ كلامِ سيْبَوَيْهِ أنَّ العَرب لا يُنَوِّنُوْنَ (بُكْرَة)، و(غُدْوَة) إذا جُعِلَتْ كُلُّ واحِدَةٍ مِنْها اسْماً للحِيْنِ: "وزَعَمَ يُوْنُسُ عن أبي عَمْرٍو، وهو قَوْلُهُ أيْضاً، وهو القِياسُ، أنَّكَ إذا قُلْتَ: لَقِيْتُهُ العامَ الأَوَّلَ، أو يَوْماً مِنَ الأيّام، ثم قُلْتَ: غُدْوَةَ، أو بُكْرَةَ وأَنْتَ تُرِيْدُ المَعْرِفَةَ لم تُنَوِّنْ، وكذلك إذا لم تَذْكُرْ إلاّ المَعْرِفَةَ ولم تَقُلْ يَوْماً من الأيّام، كأنَّك قُلْتَ: هذا الحِيْنُ في جميع هذه الأشْياءِ، فإذا جَعَلْتَها اسْماً لهذا المَعْنَى لم تُنَوِّنْ، وكذلك تَقُوْلُ العَرَبُ. فأمَّا ضَحْوَةٌ، وعَشِيَّةٌ فلا يَكُوْنان إلاّ نَكِرَةً على كُلِّ حالٍ، وهما كقَوْلِكَ: آتِيْكَ غَداً صباحاً، ومَساءً، وقد تَقُوْلُ: آتِيْكَ ضَحْوَةً، وعَشِيَّةً، فيُعْلَمُ أنَّكَ تُرِيْدُ عَشِيَّةَ يَوْمِكَ، وضَحْوَتَهُ... وزَعَم الخَليلُ أنَّهُ يجوزُ أنْ تَقُوْل: آتِيْكَ اليَوْمَ غُدْوَةً، وبُكْرَةً، تجعلُهُما بمَنْزِلة ضَحْوَةٍ. وزَعَمَ أبُو الخطَّابَ أنَّهُ سَمِعَ مَنْ يُوْثَقُ به من العَرَب يَقُوْلُ: آتِيْكَ بُكْرَةً، وهو يُرِيْدُ الإتْيانَ في يَوْمِهِ، أو في غَدِه، ومِثْلُ ذلك قَوْل الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ولهُمْ رِزْقُهُمْ فيها بُكْرَةً وعَشِياً﴾[١] ..."[٢].

وقِيْلَ إنَّ (عَشِيَّةَ) يَتْرُكُ تَنْوِيْنَها بَعْضُ العرب كما تُرِك تَنْوِيْنُ (غُدْوَة)[٣].

ويُنْبِئُ هذا الانْزِياحُ المَقْصُوْدُ في هذه الألْفاظِ الثَّلاثة (بُكْرَةَ، وغُدْوَةَ، وعُشِيَّةَ) عن نَظِيْراتِهَا مِنْ حَيْثُ حَذْفُ التَّنْوِيْنِ فيها عن أنَّ المُرادَ: بُكْرَةَ يَوْمِكَ، وغَداةَ يَوْمك، وعَشِيَّةَ يَوْمِكَ، وهو تَحْدِيْدٌ، أو تَعْيِيْن لا يطالِعنا في كونِها نَكِراتٍ مُنَوَّناتٍ.

---

(١) مريم: ٦٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٩٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٩٤.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك في هذه المَسْأَلَة: مِنْ قُدَّامَ، على أَنَّها (قُدَّامَ) مَعْرِفَةٌ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْف؛ لأَنَّها مُؤَنَّثَةٌ عِنْدَ يُونُس بن حَبِيب، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذا الانْحِرافَ لم يُسْمَعْ عن العَرَب، كما ذَكَر سِيبَوَيْه: "وأَمَّا يُونُسُ فكان يَقُوْلُ: مِنَ قُدَّامَ، ويَجْعَلُها مَعْرِفَةً، وزَعَمَ أَنَّهُ مَنَعَهُ من الصَّرْف أَنَّها مُؤَنَّثَةٌ، ولو كانَتْ شَأْمَةٌ كذا لما صَرَفَها، وكانَتْ تَكُوْنُ مَعْرِفَةً، وهذا مَذْهَبٌ إلاَّ أَنَّهُ لَيْس يَقُوْلُهُ أَحَدٌ مِنَ العَرَب. وسَأَلْنا العُلْوِيِّيْنَ، والتَّميميِّيْنَ فَرَأَيْناهُمْ يقُوْلُوْنَ: مِنَ قُدَيْدِيْمَةٍ، ومِنَ وُرَيِّئَةٍ لا يَجْعَلُوْن ذلك إلاَّ نَكِرَةً، كقَوْلك: صَباحاً، ومساءً، وعَشِيَّةً، وضَحْوَةً، فهذا سَمِعْناه عن العَرَب..."[١].

ومِنْهُ أَيْضاً: عَبْدُ شَمْسَ، على أَنَّ (شَمْسَ) تُنبِئُ عن شَيْءٍ بعَيْنِهِ، كما ذَكَرَ سِيبَوَيْه: "ونَظِيْرُ ذلك أَنَّهُ لَيْس عَرَبِيٌّ يَقُوْل: هذه شَمْسٌ، فيَجْعَلُها مَعْرِفَةً إلاَّ أَنْ يُدْخِلَ فيها أَلِفاً ولاماً، فإذا قالَ: عَبْدُ شَمْسَ، فيَجْعَلُها مَعْرِفَةً؛ لأَنَّهُ أرادَ شيْئاً بعَيْنِهِ، ولا يَسْتَقِيْمُ أنْ يَكُوْنَ ما أَضَفْتَ إليه نَكِرَةً"[٢].

ومِنْهَا: أَمْسِ مَبْنِيّاً على الكَسْرِ إذا أُرِيْدَ به مُعَيَّنٌ:

في هذه اللَّفْظَةِ دالَّةً على اليَوْمِ الَّذي قَبْلَ يَوْمِكَ هذا– ثَلاثُ لُغاتٍ[٣]:

أ – البِناءُ على الكَسْرِ مُطْلَقاً، كما في: ذَهَبَ أَمْسِ بما فيهِ، واعْتَكَفْتُ أَمْسِ، وعَجِبْتُ من أَمْسِ، وقَوْلِ تبع ابن الأَقْرَنِ، أو غَيْرِهِ[٤]:

اليَوْمَ أَعْلَمُ ما يَجِيْءُ بهِ ... ومَضَى بفَصْلِ قَضائِهِ أَمْسِ

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٩١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٩٥.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٩٨.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٩٨.

وهي لُغةُ أَهْلِ الحجاز.

ب- معامَلَتُها مُعامَلَةَ المَنْعِ مِن الصَّرْفِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

لقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا   عَجائِزاً مِثْلَ السَّعالي خَمْسا

على أنَّ (أَمْسا) مُضافٌ إليها عَلامَةُ جَرِّها الفَتْحَةُ؛ لأَنَّها مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْف، على الرَّغْمِ من أنَّ الزَّجَّاجيّ قد زَعَمَ أنَّ مِن العَرَبِ من يَبْنِيهَا على الفَتْحِ قياساً على هذا الشَّاهِدِ، وهي لُغَةُ بَعْضِ بني تَمِيْمٍ.

جـ- مُعامَلَتُها مُعامَلَةَ المَمْنُوْعِ مِنَ الصَّرْفِ في حالَة الرَّفْعِ، وبِناؤُها على الكَسْرِ في حالَتي النَّصْبِ، والجَرِّ، وهي لُغَةُ جُمْهُوْرِ بني تَمِيْمٍ.

وتُعْرَبُ هذه اللَّفْظَةُ إذا لم تَدُلَّ على وَقْتٍ مُحَدَّدٍ، أو كُسِّرتْ، أو أُضِيْفَتْ، أو اقْتَرَنَتْ بحَرْفِ التَّعْرِيْفِ، أو صُغِّرَتْ، على أَنَّ التَّصغِيْرَ قَوْلُ المُبَرِّد، وأبي عليٍّ الفارسيّ، والحَريريّ، وابْن مالِك قِياساً، على الرَّغْم مِن أنَّ سيْبَوَيْه قد ذَكَر أَنَّها لا تُصَغَّرُ؛ لأَنَّ هذا التَّصْغِيْرَ لَم يُسْمَع عن العَرَبِ[2].

ويتَبَدَّى مِنْ مَنْعِ هذه اللَّفْظَة من الصَّرْفِ، أو بِنائِها انْزِياحٌ عَنِ الأَصْلِ، وهو انْزِياحٌ مَقْصُوْدٌ قَصَدَهُ المُتكلِّمُ للإِنْباءِ عن مَعْنًى لا يَتَوافَرُ إلاَّ به، وهو مَعْنًى يَكْمُن في تَحْدِيْدِ الوَقْتِ، كما مَرَّ.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٩٩.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ١٠٠-١٠١.

الانْزِياحُ والتَّرْكِيْبُ المَزْجيّ

التَّرْكِيْبُ فِي النَّحْوِ جَعْلُ كلمتين بِمَنْزِلَةِ كلمَةٍ واحِدَةٍ تَخفيفاً لكثْرَة الاسْتِعْمالِ: "هذا بابُ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهما إلى الآخَرِ، فَجُعِلا بِمَنْزِلَة اسْمٍ واحِدٍ..."[1]، والمُرَكَّباتُ عند ابْنِ الحاجِب: "المُرَكَّبات: كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ليس بَيْنَهُما نِسْبَةٌ"[2]، على أنَّ المُرادَ بقولِهِ (ليس بَيْنَهما نِسْبَةٌ): ليس قَبْلَ التَّرْكِيْبِ نِسْبَةٌ بَيْنَهُما، كالنِّسْبة بينَ المُضافِ والمُضاف إليه، كما ذَكَرَ الرَّضيُّ: "أي ليس قَبْلَ العلميَّة بَيْنَهما نِسْبَةٌ، قالَ: إنَّما قُلْتُ ذلك ليَخْرُجَ المُضافُ، والمُضافُ إليه، والجُمْلَةُ المُسَمَّى بها؛ لأَنَّ بَيْن جُزْأَيْها نِسْبَةٌ قَبْل العلميّة، وليسا بمبنِيَّيْنِ بَعْدَ التَّسمية بها"[3].

والمُرَكَّبات في هذه المَسْأَلة هي:

١- الأعْدادُ المُرَكّبة.

٢- الظُّروفُ المُرَكَّبَة.

٣- الأَحْوالُ المُرَكَّبَة.

٤- ما ليس بظَرْفٍ، ولا حالٍ.

٥- مَا أُضِيْفَ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ.

٦- الأَعْلامُ المُرَكبَةُ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٩٦؛ وانظر: المقتضب: ٣/ ١٤٣.

(٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨٤.

(٣) الرضي، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨٤.

(١) الأَعْدادُ المُرَكَّبَةُ:

يَخْضَعُ للتَّرْكِيْبِ مِنَ الأَعْدادِ، الأَعْدادُ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ ما عدا اثْنَي عَشَرَ، واثْنَتَي عَشَرَةَ اللَّذين يُعامَلُ صَدْرُهما في الإعْراب مُعامَلَةَ المُثَنَّى في الإعْرابِ في الغالب.

ويُلْحَقُ بها في البِناءِ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ: بِضْعَ عَشْرَةَ، وبِضْعَةَ عَشَرَ، وما جاءَ على زِنَةِ فاعِلٍ من حادِي عَشَرَ إلى تاسِعَ عَشَرَ[1]: "وأَمَّا بِضْعَةَ عَشَرَ فبِمَنْزِلَةِ تِسْعَةَ عَشَرَ في كلِّ شَيْءٍ، وبِضْعَ عَشْرَةَ كتِسْعَ عَشْرَةَ في كُلِّ شَيْءٍ"[2]، "وإذا أَرَدْتَ أنْ تَقُوْلَ في أَحَدَ عَشَرَ كما قُلْتَ: خامِس- قُلْتَ: حادِيَ عَشَرَ، وتَقُوْلُ: ثانِيَ عَشَرَ، وثالِثَ عَشَرَ، وكذلك هذا إلى أنْ تَبْلُغَ -تِسْعَةَ عَشَر، ويَجْرِي مَجْرَى خَمْسَةَ عَشَرَ في فَتْحِ الأَوَّلِ، والآخِرِ، وجُعِلا بمَنْزِلَةِ اسْمٍ واحِدٍ كما فُعِلَ ذلك بخَمْسَةَ عَشَرَ، وعَشَر في هذا أَجْمَعَ بمَنْزِلَتِهِ في خَمْسَةَ عَشَرَ، وتَقُوْلُ في المُؤَنَّثِ كما تَقُوْلُ في المُذَكَّرِ... وذلك قَوْلُكَ: حادِيَةَ عَشْرَةَ، وثانِيَةَ عَشرَةَ، وثالِثَةَ عَشرَةَ، وكذلك جميْعُ هذا إلى أنْ تَبْلُغَ تِسْعَ عَشرَةَ، ومَنْ قالَ: خامِسُ خَمْسَةٍ قالَ: خامِسُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وحادِي أَحَدَ عَشَرَ، وكانَ القِياسُ أنْ تَقُوْلَ: وحادِيَ أَحَدَ عَشَرَ؛ لأَنَّ حادِيَ عَشَرَ، وخامِسَ عَشَرَ -بمَنْزِلَةِ خامِسٍ، وسادِسٍ، ولكنَّه يَعْنِي حادِيَ ضُمَّ إلى عَشَر بمَنْزِلةِ حَضْرَمَوْتَ... وقالَ بَعْضُهم: تَقُوْلُ: ثالِثَ عَشَرَ ثلاثَةَ عَشَرَ، ونَحْوه، وهو القِياسُ، ولكنَّهُ حُذِفَ اسْتِخْفافاً؛ لأنَّ ما أَبْقَوْا دَلِيْلٌ على ما أَلْقَوْا، فهُوَ بمَنْزِلَةِ: خامِسِ خَمْسَةٍ في أنَّ فيه لَفْظَ أَحَدَ عَشَرَ كما أَنَّ في خامِسٍ لَفْظَ خَمْسَةٍ لَمَّا كانَ مِنْ كلِمَتَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهما إلى الآخَرِ، وأُجْرِيَ مَجْرَى المُضافِ في

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٩٧، ٣٠٧.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٦١.

مَواضِعَ، صارَ قَوْلُهُمْ حادِيَ عَشَرَ بَمنْزِلَةِ خَمْسَةِ، ونَحْوِه..."[1].

ويَكْمَنُ سَبَبُ بناءِ هذه الأَعْدادِ المُرَكّبَة على فَتْحِ الجُزْأَيْن -في الغالب- في تَرْكِيْبِ كلمَتَيْن وتَضَمُّن حَرْف العَطْفِ على تَوَهُّمِ أَنَّ أَصْلَ خَمْسَةَ عَشَرَ هو: خَمْسَةٌ وعَشرةٌ: "وأَمَّا خَمْسَةَ عَشَرَ، وأَخَواتُها، وحادِيَ عَشَر، وأَخَواتُها -فهما شَيْئانِ جُعِلا شيئاً واحداً، وإنَّما أَصْلُ خَمْسَةَ عَشَرَ: خَمْسَةٌ، وعَشَرَةٌ، ولكنَّهم جعَلُوْهُ بمَنْزِلةِ حَرْفٍ واحِدٍ..."[2].

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّ في هذه الأَعْدادِ المَبْنِيَّة تَوَهُّماً يَكْمُنُ في الانْزِياحِ عن الأَصْلِ إلى تَرْكِيْبِها، وجَعْلِها كالكَلِمةِ الواحِدَةِ تَخْفِيفاً؛ لأَنَّ المُرَكَّبَ مِنْ كلمَتَيْن أَثْقَلُ من الكلمة الواحِدَةِ.

(٢) الظُّرُوفُ المُرَكَّبَةُ:

قد يكُوْن الظَّرْفُ المُرَكَّبُ تَرْكِيْباً مَزْجياً ظَرْفَ زمانٍ، كما في: صَباحَ مَساءَ، ويَوْمَ يَوْمَ، وحِيْنَ حِيْنَ، أو ظَرْفَ مَكانٍ، كما في: بَيْنَ بَيْنَ[3]، وهذه الظُّروفُ بُنِيَتْ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ تَخْفِيفاً، كما مَرَّ، على أنَّ أَصْلَها: صَباحاً ومساءً، ويَوْماً ويَوْماً، وبَيْنَ هؤلاءِ وهؤلاءِ؛ على أنَّ حَرْف العَطْفِ قد حُذِفَ، وصِيْرَ إلى التَّرْكِيْبِ، وهو تَرْكِيْبٌ مُقَيَّدٌ بالظَّرْفِيَّة.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّ القَوْلَ في الانْزِياح في هذه الظُّرُوف المرَكّبة مَزْجياً كالقَوْلِ في الأَعْدادِ المُرَكَّبَةِ مَزْجياً.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٦١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٧-٢٩٨.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب: ٨٢؛ سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٢.

(٣) الأَحْوالُ المُرَكَّبَةُ مَزْجياً:

مِن هذه الأَحْوالِ: بَيْتَ بَيْتَ، كما في قَوْلِ العَرَبِ: فُلانٌ جارِيْ بَيْتَ بَيْتَ (مُلاصِقاً)، على أنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّم: بَيْتاً لِبَيْتٍ، أو: بَيْتاً إلى بَيْتٍ، أو: بَيْتاً فَبَيْتاً، على أنَّ الجارَّ، أو العاطِفَ قد حُذِفَ، ثُمَّ صِيْرَ إلى تَرْكِيْب الاسْمَيْنِ مَزْجيّاً، وبنائِهما على فَتْح الجُزْأَيْنِ[1].

ومِنْها: أَخْوَلَ أَخْوَلَ (مُتَفَرِّقِيْنَ)، كما في قَوْلِ ضابِئ البرجميّ[2]:

يُساقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضارِباتِها   سِقاطَ شِرارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا

على أنَّ هذا مِنْ قَوْلِ العَرَبِ: تَساقَطُوْا أَخْوَلَ أَخْوَلَ، وأنَّ المُرادَ: تَساقَطُوا شَيْئاً بعد شَيْءٍ، وأنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّمَ: تَساقَطُوا شَيْئاً فشَيْئاً، كما يَظْهَرُ لي، ثم صِيْرَ إلى التَّرْكِيْب، والبِناءِ بَعْدَ حَذْفِ العاطِفِ.

وقِيْلَ: إنَّ الفَرْقَ بَيْنَ الظُّرُوْف المُرَكَّبَةِ مَزْجيّاً التّي تُعْرَبُ أَحْوالاً وهذه الأَحْوال يَكْمُنُ في أنَّ هذه الظُّروف تَتَعلَّق بالحالِ المَحْذوفة، وهي الاسْتِقرارُ، وهي مَسْأَلَةٌ على خِلافِ هذه الأَحْوالِ التي هي أَنْفُسها أَحْوالٌ.

ومِنْها: شَغَرَ بَغَرَ، كما في: تَفَرَّقَتِ الغَنَمُ شَغَرَ بَغَرَ، وتَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ، أو: شِغَرَ بِغَرَ (في كُلِّ وَجْهٍ)[3]، على أنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّمَ، كما يَظْهَرُ لي: شَغراً، وبَغراً، أو: شَغَراً فبَغَراً.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب: ٧٥؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٢، ١١٣، ١١٥؛ ابن الخشاب، المرتجل: ١١٣؛ المبرد، المقتضب: ٤/ ٢٩-٣١؛ سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٢.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب: ٧٥؛ ابن جني، الخصائص: ٣/ ٢٩٠؛ المحتسب: ١/ ٨٦، ٢/ ٤١.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، (شغر، ١٢/ ٢٠٤-٢٠٥)؛ سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٧؛ الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٧٥.

ومِنْها: شَذَرَ مَذَرَ، كما في قَوْلِهِمْ: ذَهَبُوا شَذَرَ مَذَرَ، وشِذَرَ مِذَرَ (تَفَرَّقوا في كُلِّ وجْهٍ)[1]، وحَدِيْثِ عائِشَةَ: "إنَّ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- شَرَّدَ الشِّرْكَ شَذَرَ مَذَرَ"[2]، على أنَّ المُرادَ: فَرَّقَهُ، وبَدَّدَهُ في كُلِّ وَجْهٍ، وأنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّم: شَذَراً، ومَذَراً، أو شَذَراً فمَذَراً، فَحُذِفَ العاطِفُ رَغْبَةً في الإيجاز، والتَّخْفِيْفِ لكَثْرةِ الاسْتِعمالِ، ثمَّ صِيْرَ إلى التَّرْكِيْبِ والبِناءِ على الفَتْحِ.

وقِيْلَ إنَّ مِيْمَ (مَذَرَ) قَدْ تُبْدَلُ باءً، وإنَّ الباءَ هي الأَصْلُ؛ لأنَّهُ مِن التَّبْذير (التَّفْرِيق).

ومِنْها: أَيادِيَ سَبا، وأَيْدِيَ سبا، كما في قَوْلِهِمْ: ذَهَبُوا أَيْدِي سَبا، وتَفَرَّقُوا أَيْدِي سبا[3]، على أنَّ المُرادَ: تَفَرَّقُوا تَفَرُّقاً لا اجْتِماعَ مَعَهُ، أو: تَفَرَّقَتْ أَمْوالُهُمْ، أو أبْناؤهم، أو أُسَرُهُمْ.

وقِيْل إنَّ في (أَيْدِي سَبا)، أو (أيادِي سَبا) لُغَتَيْنِ[4]:

أ - التَّرْكِيْبُ، والبِناءُ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ، على أنَّ (سَبا) أَصْلُهُ (سَبَأ) بالهَمْزِ، على أَنَّهُ خُفِّفَ لطُوْلِ الاسْمِ، وكَثْرَةِ الاسْتِعْمال فَضْلاً عن ثِقَلِ الهَمْزَةِ، على أنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّمَ، كما يَظْهَرُ لي: أيادِيَ (الأَمْوال، والأبناء، والأُسْرَة)، وسَبَا (سَبَأ، وهو سَبَأُ بْنُ يَشجب بن يَعْرُب بن قَحْطان)، على أنَّ حَرْفَ العَطْفِ قد حُذِفَ، ثمَّ صِيْرَ إلى التَّرْكِيْبِ، والبناء تَخْفِيْفاً.

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٧٩؛ الزبيدي، تاج العروش (شذر، ١٢/ ١٥٠)؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٥-١١٧.

(٢) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/ ٤٥٣.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٧٥؛ الزبيدي، تاج العروس (يدي، ٤٠/ ٣٤٢، ٣٥٥)؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١٢٣.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٥؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١٢٣.

ب- الإضافةُ، والإعْرابُ، كما يجوزُ في: بَيْتَ بَيْتَ، وصباحَ مساءَ، ذَهَبُوا أَيْدِيَ سَبَاً، أو أيادِيَ سَبَاً.

وقد عَدَّ الزَّمَخْشَرِيُّ: أَيادِيَ سَبا، وأَيْدِيَ سبا، من باب المُرَكَّبِ مِنْ جِهةِ اللَّفظ والمَعْنَى كما في: حَضْرَ مَوْتَ، وأَضْرابِها مِنَ الأَعْلام المُرَكَّبَةِ، على الرَّغْمِ مِن أَنَّهما ليسا مِنْ باب هذه الأعلام؛ لأنهما ليسا عَلَمَيْنِ[1].

ومِنْها: بادِيْ بَدَا، كما في قَوْلِهِمْ: افْعَلْ هذا بادِيْ بَدَا، على أَنَّ المُرادَ: افْعَلْ هذا أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ[2]، على أَنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّم: بادِئاً وبَدَاءً، على أَنَّ هَمْزَةَ (بادِئ) خُفِّفَتْ بقَلْبِها ياءً خالِصَةً؛ لأَنَّ ما قَبْلَها مَكْسُوْرٌ، ولذلك سُكِّنَتْ كياءِ مَعْد يْكرب، وأَنَّ (بداء) صِيْرَ إلى قَصْرِه تَخْفِيفاً بحَذْفِ أَلِفِهِ، فَصارَ: بَدَأَ، ثمَّ خُفِّفَتِ الهَمْزَةُ بقَلْبِها أَلِفاً لانْفِتاحِ ما قَبْلَها كما قِيْلَ، وقِيْلَ إِنَّهُ خُفِّفَ بحذفِ الهَمْزَةِ.

وفي (بادِيْ بَدَا) لُغاتٌ: بادِيْ بَدا بالتَّرْكِيبِ المَزْجي، وبادِيَ بَدٍ، بالإضافَةِ، والإعْرابِ، على أَنَّ أَصْلَ (بَدٍ): بَدِيْءٌ (فَعِيْلٌ)، فَحُذِفَتْ الهَمْزَةُ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ تَخْفِيْفاً، أو أَنَّها أُبْدِلَتْ ياءً لانْكِسارِ ما قَبْلَها بَعْدَ حَذْفِ ياءِ (فَعِيْلٍ)، فيكُوْنُ وَزْنُ هذه اللَّفْظَة في التَّأْوِيْل الثاني (فَعَلاً) وفي التَّأْوِيْلِ الأَوَّل (فَعَا) بحَذْفِ اللّام.

ومِنْها: بادِيَ بَدِيْءٍ، وبادِيَ بَدِيٌّ، وبادِئَ بَدْءٍ، وبَدِئَ ذي بَدِيْءٍ، ويَجُوْزُ إِسْكان آخر (بادي)، وفَتْحُهُ، وغَيْرُ ذلك من اللُّغاتِ الأُخَرِ[3].

---

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٢؛ وانظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٤.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١٢٢؛ سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٤.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١٢٢؛ الزبيدي، تاج العروس (بدأ، ١/ ١٣٩-١٤٠).

وذَكَرَ سِيبَوَيْهِ[1] أنه لا يُسْتَنْكَرُ إضافَةَ (بادي)، على الرَّغْم من أنَّه لم يَسْمَعْ هذه الإضافَةَ مِنَ العَرَبِ.

ومِنْ هذه الأَحْوالِ المُرَكَّبَةِ مَزْجِيّاً في هذه المَسْأَلَة: خِذَعَ مِذَعَ (مُتَفَرِّقين)، على أنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّمَ: ذَهَبُوا خِذَعاً ومِذَعاً، على أنَّ الخِذَعَ جَمْعُ: خِذْعَةٍ (قِطْعَة)، وأنَّ المِذَعَ جَمْعُ: مِذْعَةٍ قياساً، على أنَّها مِنْ: مَذَعَ السِّرَّ (أَفْشاهُ، وفَرَّقَهُ)[2].

وفي (خِذَعَ) لُغَةٌ أُخرى: ذَهبُوا جِذَعَ مِذَعَ[3].

ومِنْها: حَيْثَ بَيْثَ، كما في قَوْلِهِمْ: تَرَكَهُ حَيْثَ بَيْثَ على أنَّ المُرادَ: تَرَكَهُمْ مُتَفَرِّقِينَ، وأنَّ البَيْثَ مَصْدَرُ: باثَ التُّرابَ (اسْتَخْرَجَهُ)، وأنَّ الحَيْثَ أَصْلُهُ: الحَوْثُ، في الغالِبِ (أَحاثَ الشَّيْءَ: حَرَّكَهُ، وفَرَّقَهُ)[4]، والأَصْلُ المُتَوَهَّمُ لهذا المُرَكَّبِ المَزْجِيِّ: تَرَكَهُمْ حَيْثاً، وبَيْثاً، على أنَّ القَوْلَ فيه مِنْ حَيْثُ الانْزِياحُ كالقَوْلِ في سابِقِهِ.

وفي هذا القَوْلِ لُغاتٌ: تَرَكَهُمْ حَوْثَ بَوْثَ، وحَيْثَ بَيْثَ، وحِيثَ بِيثَ، وحاثِ باثِ، وحَوْثاً بَوْثاً.

ومِنْها: صَحْرَةَ بَحْرَةَ، كما في قَوْلِهِمْ: لَقِيَهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ، وصَحْرَةً بَحْرَةً، وصُحْرَةَ بُحْرَةَ، وصُحْرَةً بُحْرَةً، على أنَّ المُرادَ: لَقِيَهُ قَبَلاً، وبارِزاً (بلا حِجابٍ، أو ساتِرٍ بينَهما)، والصُّحْرَةُ جَوْبَةٌ تَنْجابُ في الحَرَّةِ، وتكونُ أَرْضاً لَيِّنَةً تُحِيطُ بها

---

(١) انظر: الكتاب: ٣/ ٣٠٤.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٩؛ الزبيدي، تاج العروس (خذع، ٢٠/ ٩٤٤-، مذع: ٢٢/ ١٩٠-).

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس (جذع، ٢٠/ ٤٢٥، خذع، ٢٠/ ٤٩٥).

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حوث، ٥/ ٢٢٦-٢٢٧، بيث، ٥/ ١٧٨).

حجارَةٌ[1]، وقيل إنَّها (الصَّحْرَة، والبَحْرَة) مَصْدَران، ويُرْوَى: لَقِيَهُ صَحْرَةً بَحْرَةً نَحْرَةً، بالتَّنْوِين؛ لأنَّ العربَ لا يُرَكِّبُونَ ثَلاثة أشياءَ اسْماً واحداً، على أنَّ النَّحْرَة مِنْ نَحْرِ الشَّهْر (أَوَّله)، والمُرادُ: لَقِيَهُ مَكْشُوفاً نهاراً، والأَصْلُ المُتَوَهَّمُ هٰذا القَوْلِ: لَقِيَهُ صَحْرَةً، وبَحْرَةً، على أنَّ العاطِفَ حُذِفَ تَخْفيفاً، ثمَّ صِيْرَ إلى التَّرْكِيْبِ، والبِناء.

ولا يُعَدُّ (شَغَرَ بَغَرَ) عند المبرّد حالاً مُرَكَّبَةً؛ لأنَّها عندَهُ اسْماً ليس في أحدِهما مَعْنَى الإضافة إلى الآخر؛ ولذلك بُنِيا على الفَتْح.

ومِنْها: كَفَّةَ كَفَّةَ، كما في قَوْلِهِمْ: لَقِيْتُهُ كَفَّةَ كَفَّةَ مُتَكافِئَيْنِ، ومُواجَهَةً، وفي حَدِيْث ابْنِ الزُّبَيْرِ: "فتَلَقَّاهُ رسُوْلُ الله -صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ- كفَّةَ كَفَّةَ"، على أنَّ الأَصْلَ المُتَوَهَّمَ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً مِنْهُ، وكَفَّةً منِّي، أو: لَقِيْتُهُ كَفَّةً على كَفَّةٍ، أو: عَنْ كَفَّةٍ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ من المُتَسابِقَيْنِ يَكُفُّ صاحِبَهُ عن مُجاوَزَته إلى غَيْرِهِ حَيْث الْتِقاؤُهما، والكَفَّةُ في هذا القَوْلِ مَصْدَرٌ[2].

ويُقالُ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً لكَفَّةٍ، وكَفَّةً عن كَفَّةٍ، وكَفَّةً عِنْ كَفَّةٍ.

وللنَّحْوِيِّيْن في بناءِ هذه الأَحْوالِ المركَّبَةِ مَزْجِيّاً ثَلاثَةُ أَقْوالٍ[3]:

أ - أنَّها بُنِيَتْ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ لتَضمُّنِها معنى الواوِ، كما مَرَّ.

ب- أنَّها بُنِيَتْ على فَتْحِ الجُزْأَيْن؛ لأنَّ الأَوَّلَ، والثَّانِيَ يَتَنَزَّلُ كلاهُما من الآخَرِ مَنْزِلَةَ بَعْضِ الكلمة، وهو قَوْلُ ابنِ الخَشَّاب.

---

(١) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، والأثر: ٤/ ١٩٢.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٦؛ الزبيدي، تاج العروس (كفف، ٢٤/ ٢١٩-٢٢٠).

(٣) انظر: ابن الخشاب، المرتجل: ١١٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٢، ١١٣؛ المبرد، المقتضب: ٤/ ٢٩-٣١.

جـ- أَنَّها بُنِيَتْ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ؛ لأَنَّ الصَّدْرَ يَفْتَقِرُ إلى العَجُزِ، فبُنِيَ على الفَتْحِ، على أنَّ الثَّانِيَ بُنِيَ على الفَتْحِ أَيْضاً لتَضَمُّنه معنى حَرْفِ العَطْفِ، الواوِ، أو الفاء.

(٤) ما لَيْسَ بظَرْفٍ ولا حالٍ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك في هذه المَسْأَلَةِ حَيْصَ بَيْصَ، كما في قَوْلِ العَرَبِ: وقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ، على أنَّ المُرادَ: وقَعُوا في شِدَّةٍ يَصْعُبُ التَّخَلُّصُ منها[١]، وقَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ أبي عائِذٍ الهُذَلِيِّ[٢]:

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجاً وَلُوْجاً صَيْرَفاً لَمْ تَلْتحصْني حَيْصَ بَيْصَ لَحاصِ

على أَنَّ المُرادَ: لم تُثَبِّطْني الشِّدَّةُ، والضِّيْقُ.

وقَوْلِ الشَّاعِرِ[٣]:

صارَتْ عليهِ الأَرْضُ حَيْصِ بَيْصِ حتَّى يَلُفَّ عِيْصَهُ بعِيْصِي

ومِنْ ذلك قَوْلُ سَعِيد بْنِ جُبَيْرٍ حِيْنَ سُئِلَ عَنِ المُكاتَبِ يَشْتَرِط عليه أَهْلُهُ ألاَّ يَخْرُجَ مِنْ بَلَدِه: "أَثْقَلْتُمْ ظَهْرَهُ، وجَعَلْتُمُ الأَرْضَ عليهِ حَيْصَ بَيْصَ"[٤]، على أَنَّ المُرادَ: ضيَّقْتُمْ عليه حتَّى لا يَتَصَرَّف فيها، أو حَتَّى لا يَكُوْنَ له مَضْرَبٌ فيها.

والأَصْلُ المُتَوَهَّمُ لهذا المُرَكَّب المَزْجِيِّ: وقَعُوا في حَيْصٍ، وبَيْصٍ، على أنَّ

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب: ٧٧؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٥؛ سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٩٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٩٨؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٥؛ الزبيدي، تاج العروس (حيص).

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٥.

(٤) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، والأثر: ١/ ٤٦٨؛ الزبيدي، تاج العروس (بيص، ١٧/ ٥٠٢، حيص، ١٧/ ٥٤١، بوص، ١٧/ ٦٩٨)؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١١٥.

البَيْصَ: الشِّدَّةُ، والضِّيْقُ، وأنَّ الحَيْصَ: الرَّواغُ، والتَّخَلُّفُ، وقِيْلَ إنَّ البَوْصَ (السَّبْقُ، والفِرارُ) جُعِلَ على لفظ الحَيْصِ لتَحْقِيْق الازدِواجِ، على أنَّ المُرادَ: كُلُّ أمْرٍ يَتَخَلَّفُ عنهُ، ويَفِرُّ.

وفي هذا المُرَكَّب لُغاتٌ: حَيْصَ بَيْصَ، وحَيْصِ بَيْصِ، وحِيْصِ بِيْصِ، وحِيْصَ بِيْصَ، وحَيْصٍ بَيْصٍ، وحَيْصاً بَيْصاً، وحِيْصاً بِيْصاً.

وعُدَّ هذا المُرَكَّبُ المَزْجيّ شاذّاً لأنَّه ليس بظَرْفٍ، أو حالٍ[1].

والقَوْلُ في هذا المُرَكَّب المَزْجيّ من حَيْثُ الانْزِياحُ كالقَوْلِ في أضْرابِهِ السَّابِقَةِ من الأَحْوالِ، والظُّروفِ.

(٥) ما أُضِيْفَ إلى ياءِ المُتكَلِّم في النِّداءِ:

يُفْهَمُ مِمَّا في بَعْضِ المظانِّ أنَّ في (ابْن أمّ)، و(ابْنة أُم)، و(ابْن عَمّ)، و(ابْنة عَمّ) وَجْهَيْنِ، البِناءِ، والإعْرابِ في النِّداء: "وهذان الوَجْهانِ يَجْرِيانِ في (ابْن أمّ)، و(ابْن عَمّ)، و(ابنة أُمّ)، و(ابْنة عَمّ). فاعْلَمْ أنَّهُ يَجُوْزُ في هذه الأَمْثِلَة الأَرْبَعَةِ خاصّةً خَمْسُ لُغاتٍ فُصْحاهُنَّ: حَذْفُ الياءِ مُجْتَزَأً عنها بالكَسْرَة، ثُمَّ قَلْبُ الياءِ أَلِفاً، فيَلْزَمُ قَلْبُ الكَسْرَةِ فَتْحةً، ثُمَّ حَذْفُ الأَلِفِ مُجْتَزَأً عنها بالفَتْحةِ، ثُمَّ إثْباتُ الياءِ ساكِنَةً، أو مَفْتوحةً، وأمَّا غَيْرُ هذه الأَمْثِلَةِ الأَرْبَعَةِ مِمَّا أُضِيْفَ إلى مُضافٍ إلى ياءِ المُتكَلِّم في النِّداءِ فإنَّهُ لا يَجُوْزُ فيه إلاَّ ما يَجُوْزُ في غَيْرِ باب النِّداءِ؛ لأنَّه ليس مُنادًى، نحو: يا غُلامَ أَبي، ويا غُلامَ أُمّي، وإنَّما جَرَتْ هذه الأَمْثِلَةُ خاصَّةً هذا المَجْرَى تَنْزِيلاً للكلمَتَيْن مَنْزِلَةَ كَلِمَةٍ واحِدةٍ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ"[2].

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٧٧.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٤٦٧-٤٦٨.

وما مَرَّ قَوْلُ سِيْبَوَيْه: "وقالُوا يا ابْنَ أُمَّ، ويا ابْنَ عَمَّ، فجَعَلُوا ذلك بمَنْزِلةِ اسْمٍ واحِدٍ؛ لأَنَّ هذا أَكْثَرُ في كلامِهِمْ مِنْ: يا ابْنَ أَبِيْ، ويا غُلامَ غُلامي، وقد قالُوا أَيْضاً: أي ابْنَ أُمَّ، ويا ابْنَ عَمَّ، كأنَّهم جَعَلُوا الأَوَّلَ، والآخِرَ اسْماً، ثُمَّ أضافُوا إلى الياءِ، كقَوْلِكَ: يا أَحَدَ عَشَرَ أَقْبِلُوا، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَذَفُوا الياءَ لكَثْرَةِ هذا في كلامِهِمْ"[1].

واللُّغاتُ الخَمْسُ في هذه المَسْأَلَةِ هي: يا ابْنَ أُمَّ، ويا ابْنَ أُمِّ، ويا ابْنَ أُمَّا، ويا ابْنَ أُمِّيْ، ويا ابْنَ أُمِّيَ.

ولعلَّ المُرَكَّبَ في هذه المَسْأَلَة هو ضالَّتي في هذه المَسْأَلَةِ، كما في قراءَةِ ابْنِ كثيرٍ، ونافِعٍ وأَبي عَمْرٍو، وغَيْرِهم: ﴿قالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ القَوْمَ اسْتَضْعَفُوْنِي...﴾[2]، بِفَتْحِ مِيْمِ (أُمَّ)، وللنَّحويِّيْنَ فيها مَذْهَبانِ[3]:

أ - أنَّ (ابْنَ أُمَّ) كلمة مركَّبَةٌ مَبْنِيَّةٌ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ؛ لأنَّهما كخَمْسَةَ عَشَرَ تَرْكِيْباً، وهو مَذْهبُ البصريِّيْنَ.

ب- أنَّ (ابْنَ) مُضافةٌ إلى (أمّ)، و(أمّ) مُضافَةٌ إلى ياءِ المُتكلِّم التي قُلِبَتْ أَلِفاً كما تُقْلَبُ في المنادَى المُضافِ إليها، كما في: يا غُلاماً، ثمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ واجتُزِئ عنها بالفَتْحة، فتكونُ فتحةُ (ابن) إعْراباً لا بناءً، على أنَّ (أمّ) مُضافٌ إليه، وهو مَذْهَبُ الكوفيِّيْنَ.

وقِيْلَ: إنَّه يَجُوْزُ أنْ تكونَ فَتْحَةُ (أُمَّ) حَرَكَةَ إِتْباعٍ كفَتْحةِ نُوْن (ابْنَ)، على

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢١٤.

(٢) الأعراف: ١٥٠.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٤٦٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٣٩٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١٢؛ سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢١٣-٢١٤.

أَنَّها مُضافٌ إليه، وأنَّ فَتْحَة (ابْن) حَرَكَةُ إعْرابٍ.

والقَوْلُ نَفْسُه في قِراءَةِ الأخَوَيْنِ، وأبي بَكْرٍ، وابْنِ عامِرٍ "... ابْنَ أُمِّ" بكَسْرِ مِيْم (أُمِّ) من حَيْثُ البِناءُ على الكَسْرِ؛ لأنَّ الاسْمَ المُرَكَّب أُضِيْفَ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ، وقَدِ اجْتُزِئَ عن ياء المُتَكَلِّمِ بالكَسْرة، كما في: يا أَحَدَ عَشَرِي، ويا أَحَدَ عَشَرِ، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ، ويَظْهَرُ لي أنَّ هذه الكَسْرَةَ حَرَكَةُ مُناسَبَةٍ، وهي في المَذْهَب الكوفيِّ حَرَكَةُ إعْرابٍ.

وقُرِئَ: "ابْنَ أُمِّي"، بإِثْباتِ الياءِ، كما في قَوْلِ أبي زبيد الطَّائِيّ[1]:

يابْنَ أُمِّي، ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّفْتَني لِدَهْرٍ شَدِيْدِ

وقُرِئَ أَيْضاً: "ابنَ إِمِّي" بكَسر الهَمزة إتْباعاً لكَسْرَةِ المِيْمِ.

ويَظْهَرُ لي أنَّ بناءَ هذا المُرَكَّبِ المَزْجيِّ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ يُمْكِنُ أنْ يُعَلَّلَ بالتَّخْفِيْفِ؛ لأنَّ ما يُرَكَّبُ مِنْ كلمَتَيْنِ أثْقَلُ مِنَ الكَلِمةِ الواحدةِ، ولذلك صِيْرَ إلى تَخْفِيْفِه ببِناءِ جُزْأَيْهِ على الفَتْحِ، وبُنِي على ذلك؛ لأنَّ الكلمة الأُوْلَى تَتَنَزَّل من الثَّانِيَةِ مَنْزِلَةَ بَعْضِ الاسْمِ، على أنَّ الثَّانِيَةَ بُنِيَتْ على الفَتْحِ لتَضَمُّنها مَعْنَى حَرْفِ العَطْفِ.

(٦) الأَعْلامُ المُرَكَّبَةُ:

تُعَدُّ هذه الأَعْلامُ في هذه المَسْأَلَةِ عِند ابْنِ يَعِيْشَ[2] مِنْ باب المُرَكَّب مِنْ جِهَة اللَّفْظِ، والمَعْنَى، ومِنها: حَضْرَموت، ومَعَدِيْكَرِب، وقالِيْ قَلا (بفتح القاف الثَّانية، وضَمِّها: مِن مُدُنِ أَرْمينيَّة، أو قَرْيَةٌ مِنْ دِيارِ بَكْرٍ)، على أنَّ جُزْأي هذا

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٤٦٨؛ سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢١٢؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١٢.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٤/ ١١٢؛ سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٤.

المُرَكَّبِ بُنِيا على السُّكُوْنِ؛ لأَنَّ العَرَبَ تَكْرَهُ الفَتْحَةَ في الياءِ، والألفِ، ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَضِيْفُ الأَوَّلَ إلى الثَّاني، ويُنَوِّنُ[1].

ومِنْها: بَعْلَبَكُّ، وسامَّ أَبْرَصَ، وسامُّ أَبْرَصَ، على أنَّ الجَوْهَرِيَّ ذَكَرَ أَنَّهما اسْمانِ جُعِلا واحِداً؛ "وإنْ شِئْتَ أَعْرَبْتَ الأَوَّلَ، وأَضَفْتَهُ إلى الثَّاني، وإنْ شِئْتَ بَنَيْتَ الأَوَّلَ على الفَتْحِ، وأَعْرَبْتَ الثَّاني بإعْرابِ ما لا يَنْصرِفُ..."[2].

ورامَهُرْمُزُ (بَلَدٌ بخوزِسْتان)، على أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَبْنِيه على الفَتْحِ في جَمِيْعِ الوُجُوهِ، وبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهُ، ولا يَصْرِفُهُ، وبَعْضُهُم يُضِيْفُ الأَوَّلَ إلى الثَّاني، ولا يَصْرِفُ الثَّاني، ويُجْرِي الأَوَّلَ بوُجوهِ الإعْرابِ، كما في قَوْلِ كَعْبِ بْنِ مَعْدانَ الأَشْقَرِيِّ[3]:

حَتَّى إذا خَلَّفُوا الأَهْوازَ واجْتَمَعُوا ... بِرامَ هُرْمُزَ وافاهُمْ بِهِ الخَبَرُ

ومارَسَرْجِسَ (بَلَدٌ بالعَجَمِ) على أَنَّها اسْمانِ جُعِلا اسْماً واحِداً، كما في قَوْلِ الأَخْطَلِ[4]:

لَمَّا رَأَوْنا والصَّلِيْبَ طالِعا ... ومارَسَرْجِسَ ومَوْتاً ناقِعا

وغَيْرُ ذلك من الأعْلامِ الأُخْرى التَّي تُطالِعُ القارِئَ في مظانِّ اللُّغةِ المختلفة، ولِلنُّحاةِ فيها ثَلاثَةُ أَقْوالٍ:

أ - بناءُ الجُزْءِ الأَوَّلِ على الفَتْحِ إذا لم يَكُنْ آخِرُه ياءً، وإنْ كان كذلك سُكِّنَتْ هذه الياءُ، ومُعامَلَةُ الثَّاني مُعامَلَةَ المَمْنُوْعِ مِنَ الصَّرْفِ، على أنَّ الأَوَّلَ بُنِيَ

---

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس (قلي، ٣٩/ ٣٤٤).

(٢) الجوهري، الصحاح (٣/ ١٠٢٩)؛ الزبيدي، تاج العروس (برص، ١٧-٤٨٦/ ٤٨٧).

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس (هرمز، ١٥/ ٣٨٢).

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس (مور، ١٥/ ١٥٤).

على الفَتْحِ لأنَّه يتَنَزَّلُ من الثَّاني مَنْزِلة بَعْضِ الكلمة[1].

ب- بناءُ جُزْأَيْهِ على الفَتْحِ إذا لم يكن آخِرُ الأَوَّل ياءً، فإنْ كان كذلك سُكِّنَتْ هذه الياء.

جـ- إضافَةُ الجُزْءِ الأَوَّل إلى الثَّاني، على أنْ يُجَرَّ الثَّاني بالكَسْرَةِ ما عَدا تِلْك الأَعْلامَ التَّي تُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ كمَعْدِيكَرِبَ الَّذي يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ للعلميَّة، والتَّأْنِيْث، على أنْ يَبْقَى آخِرُ الصَّدْرِ ساكِناً إنْ كانَ ياءً[2].

والانْزِياحُ في هذه الأعْلامِ المُرَكَّبَةِ مَزْجِيَّاً يَكْمُنُ في تَرْكِ العاطِف، والبِناءِ على فَتْحِ الجُزْأَيْن، كما مَرَّ في أَضْرابِها.

وبَعْدُ فإنَّ الانْزِياحَ في المُرَكَّباتِ جميعها يَكْمُنُ في اسْتِبدالِ حَرَكَةٍ بنائِيَّةٍ بإعرابيَّة، وحَذْفِ العاطِفِ، وجعل الكِلمَتَيْنِ كلمةً واحِدةً.

---

(١) انظر التفصيل في هذه المسألة في: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: ٤/ ١٢٥.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس (كرب، ٤/ ١٤١).

الانْزِياحُ وبَعْضُ المسائِلِ المُتَفَرِّقة

مِمَّا يُمْكِنُ إخْضاعُهُ لسُلْطانِ الانْزِياح فَضْلاً عَمَّا مَرَّ مِنَ الأَقْوالِ، والآيات القرآنيَّة:

- قراءَةُ غيرِ الأَخَوَيْنِ مِن السَّبْعَة: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثِمِئَةٍ سِنِيْنَ﴾[1]، بتَنْوِيْنِ مِئَةٍ، على أَنَّ (سِنِيْنَ) بَدَلٌ مِنْ (ثَلاثَمِئةٍ)، أَو عَطْفُ بَيانٍ، أو بَدَلٌ مِنْ (مِئَةٍ)[2]؛ لأَنَّها في مَعْنَى الجَمْعِ، ولا يَصِحُّ أَنْ تَكُوْنَ (سِنِيْنَ) تَمْيِيْزاً لأَنَّ تَمْيِيْز المِئَة مُفْرَدٌ مَجْرُوْر، على أَنَّ ما جاءَ على خِلافِ ذلك بابُهُ الضَّرُوْرَةُ كما في قَوْلِ الرَّبِيع بن ضَبع، أو يَزِيْد بْنِ ضَبَّةَ[3]:

إذا عاشَ الفَتَى مِئَتَيْنِ عاماً فقد ذَهَبَ اللَّذاذَةُ والفَتاءُ

ويتَبَدَّى لي أَنَّ في إِعْرابِ هذه اللَّفْظَةِ بَدلاً تعزيزاً لمِحْوَرِيَّتِها؛ لأَنَّ البَدَلَ هو المَقْصُوْد لذاتِهِ، وأنَّ المُبْدَلَ منه جِيْءَ به تَوْطِئَةً، وتَمْهِيْداً لِذِكْرِ هذا البَدَل.

وقِراءَةُ الأَخَوَيْنِ: ﴿ثَلاثِمِئَةِ سِنِيْنَ﴾[4] بإضافة (مِئَة) إلى (سِنِيْنَ) تُنْبِئُ عن الكَثْرَةِ، والمُبالغة، والتَّكْثِيْر، وهي مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنْ كَوْنِ كُلِّ واحِدَةٍ منها تَشْتَمِلُ على العَدَد نَفْسِه (ثَلاثَمِئة)، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ذلك أَنَّ العَدَد الكثيْرَ يُطالِعُنا في

---

(١) الكهف: ٢٥.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٧٠؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١١٧.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٧١؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٦/ ٢١.

(٤) الكهف: ٢٥.

القُرآنِ في مواضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ، كالألْفِ (البقرة: ٩٦؛ الأنفال: ٩، ٦٦؛ الحج: ٤٧؛ العنكبوت: ١٤؛ السَّجدَة: ٢٥)، والألْفَيْن (الأنفال: ٦٦)، وثَلاثة الآلاف (آل عمران: ١٢٤)، وخَمْسَةِ الآلافِ (آل عمران: ١٢٥)، والأُلوفِ (البقرة: ٢٤٣)، ومِئةِ الألْفِ (الصافات: ١٤٧)، والخمسِيْنَ ألْفاً (المعارج: ٤)، وغير ذلك.

وقَدْ يُنْبِئ الانزياحُ عن اخْتِلاف الأنواعِ، كما في قَوْلِه تَعالَى: ﴿بالأَخْسَرِيْن أَعْمالاً﴾[1]، على أنَّ (أعْمالاً) تُنْبِئُ عن هذا الاخْتِلافِ، على الرَّغْمِ مِن أنَّهُ قِيْلَ إنَّ الجَمْعَ حَلَّ مَحَلَّ المُفْرَدِ[2].

وقَرأَ أُبَيٌّ (ثَلاثمئَةِ سَنَةٍ)، والضَّحَّاكُ (ثَلاثَمِئةِ سِنُوْنَ) على أنَّ السِنُوْنَ خبر مبتدإٍ مَحْذوفٍ، أي هي سِنُوْنَ، وهي قراءَةٌ تَتَبَدَّى مِنْها مِحْوَرِيَّةُ (سِنُوْنَ) على أنَّها مِنْ بابِ البَدَلِ المقْطوعِ لأَجْلِ المَعْنَى.

- ما رَأَيْتُ أحَداً إلاَّ حِماراً:

قِيْلَ: إنَّ الاسْتِثناءَ مُنْقَطِعٌ، ألا يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على أنَّ المُتكَلِّمَ قَصَدَ الحَطَّ مِنْ شَأْنِ المُسْتَثْنَى منه، فنَزَّلَهُ مَنْزِلَةَ غَيْرِ العاقِلِ، على أنَّ الحِمارَ أكْثَرُ فائِدَةً، ونَفْعاً مِنَ العُقَلاءِ في هذه المَسْألَة؟ ألا تُطْلَقُ مَنْ على العُقَلاءِ، وغَيْرِهم؟.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: ما ساعَدَني القَوْمُ إلاَّ فَرساً على أنَّ الاسْتِثْناءَ مُتَّصِلٌ لا مُنْقَطِعٌ على حَسَبِ هذا التَوَهُّمِ.

وإجازَةُ ما مَرَّ يُفْضي إلى التَّخَلُّص من الاستِثْناء المُنْقَطع الذي فِيْه لُغَتانِ: لُغَةُ أَهْلِ الحِجاز، ولُغَةِ تَمِيْم.

---

(١) الكهف: ١٣.

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٨١.

- هذا رَجُلٌ مُسْرِعٌ، وهذا مُسْرِعاً رَجُلٌ: يُعْرِبُ النُّحاةُ (مُسْرِعٌ) في الجملة الأُوْلى صِفَةً، ويَعْرِبُوْنَ (مُسْرِعاً) في الجملة الأُخرى حالاً؛ لأنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إذا قُدِّمَتْ عليها أُعْرِبَتْ حالاً.

ويَظْهَرُ لي أنَّ هذا الإعْرابَ صِيْرَ إِلَيْهِ خُضُوْعاً لِسُلْطانِ الأَصْلِ النَّحويِّ الَّذي لا يُجِيْزُ تَقْدِيْمَ الصِّفَة على المَوْصُوْف؛ لأَنَّ الحالَ، والصِّفَةَ، والخَبَرَ الأَصْلُ فيها أنْ تَكُوْنَ مُشْتَقَّةً، على أنَّ أَمْنَ اللَّبْسِ يتحقَّقَ بَيْنَها بِتِلْك القُيُودِ التَّي قُيِّدت بِها كُلُّ واحِدَةٍ منها، وأنَّ هذا الانْحِرافَ الَّذي يَكْمُنُ في اسْتِبْدال حَرَكَةٍ إعْرابِيَّةٍ بِأُخْرى يُعَزِّزُ مِحْوَرِيَّةَ هذه اللَّفْظَةِ زِيادَةً على أَنَّهُ قَد يُنْبِئُ عَنْ تَبْيِيْن حال اسْمِ الإِشارَةِ أَيْضاً.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وقَطَّعْناهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً أُمَماً﴾[1]: في تَمْيِيْزِ العَدَدِ (اثْنَتَيْ عَشْرَة) في هذه الآيَةِ أقْوالٌ[2]:

(١) أنْ يكون محذوفاً لفَهْم المَعْنَى، والتَّقْدِيْرُ: اثْنَتَيْ عَشْرَةَ فِرْقَةً أَسْباطاً، على أنَّ (أَسْباطاً) بَدَلٌ من هذا التَّمييز المَحْذُوف، ولا يَجُوْزُ أنْ تَكُوْنَ (أَسْباطاً) هي التَّمْيِيْزُ؛ لأَنَّها مُذَكَّر، والعَدَدُ مُؤَنَّثٌ، وأنَّ تَمْيِيْز هذا العَدَدِ يَجِبُ أنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً مَنْصُوْباً لا جَمْعاً مَنْصُوْباً.

(٢) أنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً للعَدَدِ، على أنَّ الجَمْعَ (أَسْباطاً) وُضِعَ مَوْضِعَ المُفْرَدِ للإِنْباءِ عَن المَعْنَى المُرادِ، وهو أنَّ الاثْنَتَيْ عَشْرةَ لو مُيِّزَتْ بـ(سِبْطاً) لما أَنْبَأَتْ عن هذا المُرادِ، وهو الكَثْرَةُ التَّي تَتَبَدَّى من خِلال كَوْنِ الأَصْلِ: وقَطَّعْناهُمْ

---

(١) الأعراف: ١٦٠.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٤٨٤-٥٨٥؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ١٢٤؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٢٧٠.

اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبِيْلَةً، على أَنَّ كُلَّ قَبِيْلَة أَسْباطٌ لا سِبْطٌ؛ ولذلك وُضِعَتِ الأَسْباطُ مَوْضِعَ القبِيْلَةِ في هذه الآيةِ، وهو قَوْلُ الزَّمَخْشريّ.

(٣) أنْ يكُونَ صِفَةً للتَّمييزِ المَحْذُوْف، ولذلك حلَّ مَحَلَّ هذا المَوْصُوْفِ المَحْذُوف، والتَّقْدِيْرُ: وقَطَّعْناهُمْ اثْنَتَي عَشْرَةَ فِرْقَةً أَسْباطاً، على أَنَّ (أُمَماً) نَعْتٌ لـ(أسْباطاً).

ومِمَّا وُصِفَ فيه المُفْرَدُ بالجَمْعِ تَحْقِيقاً للمَعْنَى المُرادِ، قَوْلُ عَنْتَرَةَ[1]:

فيها اثْنَتانِ وأَرْبَعُوْنَ حَلُوْبَةً سُوْداً كَخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ

على أنَّ (سُوْداً) صِفَةٌ لِـ(حَلُوْبَةً)؛ لأَنَّ المَعْنَى المُرادَ الجَمْعُ، وهو مَعْنًى يُنْبِئُ عنه العَدَدُ (اثْنَتانِ وأَرْبَعُوْنَ).

(٤) أنَّ تَأْنيثَ العَدَدِ (اثْنَتَي عَشْرَةَ) مَحْمُوْلٌ على مُراعاةِ (أُمَماً) التَّي تُعْرَبُ بَدلاً، ولذلك رُوْعِيَ البَدَلُ؛ لأنَّهُ المَقْصُوْدُ لذاتِه، على أَنَّ المُبْدَل منه جِيْء به تَوْطِئَةً، وتَمْهِيْداً لهذا البَدَل، كما في قَوْلِ النواح الكلبيّ[2]:

وإنَّ قُرَيْشاً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْتَ بريْءٌ مِن قبائِلها العَشْر

على أنَّ المُرادَ القَبائِلُ، ولذلك ذُكِّرَ العَدَدُ (عَشْرٌ)، وهو قَوْلُ الفَرّاءِ.

(٥) أنْ يَكُوْنَ بَدلاً مِنَ العَدَد (اثْنَتي عَشْرَةَ).

(٦) أنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً للعَدَدِ على أنَّ المُرادَ كُلُّ واحِدَةٍ مِن الاثْنَتي عَشْرَةَ– أَسْباطٌ.

(٧) أنْ يكونَ في الكلامِ تَقْدِيْمٌ، وتَأْخِيْرٌ، والتَّقْدِيْرُ: وقَطَّعناهُمْ أَسْباطاً أُمَماً

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٥٠، ٤٨٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ٥٥.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢٣٦، ٤٨٦؛ سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٧٤؛ المبرد، المقتضب: ٢/ ١٤٨؛ ابن جني، الخصائص: ٢/ ٤١٧.

اثْنَتَيْ عَشْرَةَ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ هذا الانْزِيَاحَ في هذا التَّمْيِيْزِ يَعُوْدُ إلى المَعْنَى الَّذي يَكْمُنُ في الكَثْرَةِ الَّتي تَتَبَدَّى من كَوْنِ كُلِّ واحِدةٍ مِن الاثْنَتي عَشْرَةَ تُساوي أَسْباطاً؛ لأَنَّ الأَسْباط هُم أولاد يَعْقُوْبَ الاثنا عشَرَ، وذرِّياتُهُمْ، وهم يزيْدون على الاثْنَتي عَشْرَةَ لو قُدِّرَ التَّمْيِيْز مُفْرَداً، ويُعزِّزُ هذه الكَثْرَةَ تَضْعِيْفُ عين الفِعْلِ (قَطَّعْناهم)، وهو تَضْعِيْفٌ يُنْبِئُ عن التَّكثيرِ، والمبالغة لو حُمِلَ هذا الفِعْلُ على ظاهِرِه لا على تَضْمِينِه مَعْنى (صَيَّرَ).

وهذا المَعْنَى يُعَزِّزُهُ قَوْلُكَ: لفُلانٍ، ولفُلانٍ، ولفلانٍ عِشْرُوْن دِرْهماً، وعِشرونَ دَارِهِمَ، على أَنَّهم جميعاً يَشْتَرِكونَ في العِشرين في القول الأَوَّلِ، وأَنَّ لكلِّ واحِدٍ مِنْهم عِشْرِيْنَ دِرْهماً في القَوْلِ الآخَرِ.

ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوهَّمَ أَنْ (أَسْباطاً) صِفَةٌ للعَدَدِ، كما في: أَقْبَلَ عِشْرونَ أَوْلادٌ، وكما في قَوْله تَعالى: ﴿وإنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُوْنَ صابِرونَ﴾[1]، على أَنَّ كلَّ واحِدٍ من العِشْرِيْن، يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ عِشْرِيْنَ فِي الثَّبَاتِ، وَالصَّبْرِ، وَالجِهَادِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الصِّفَةَ (صَابِرُوْنَ) تَقُوْمُ مَقَامَ التَّمْيِيْزِ فِي الدَّلالَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ التَّقْدِيْرُ: عِشْرُوْنَ رَجُلاً صَابِراً، وَصَابِرِيْنَ، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا التَّقْدِيْرِ انْزِيَاحاً مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ.

- قِراءَةُ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو مِنَ السَّبْعةِ: ﴿خُشَّعاً أَبْصارُهم يَخْرُجون﴾[2]: على أَنَّ هذه القراءَةَ جاءَت على لُغَةِ طَيِّئٍ التَّي يُطابِقُ الفِعْلُ فيها فاعله في الإفراد، والتَّثنية، والجَمْعُ، كما في قَوْلِ الشَّاعر[3]:

---

(١) الأنفال: ٦٥.

(٢) القمر: ٧.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ١٢٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ٦/ ١٠٧؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ١٧٥.

بمُطَّرِدٍ لَدْنٍ صِحاحٍ كُعُوبُهُ   وذِي رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقُدُّ القَوانِسا

وقَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ[1]:

وُقُوْفاً بها صَحْبِي عَلَيّ مَطِيَّهُمْ   يَقُوْلونَ لا تَهْلِكْ أَسًى وتَجَمَّلِ

على أنَّ (وُقُوْفاً) جَمْعُ واقِفٍ، وأنَّ (صَحْبِي) فاعِلُهُ، وكما في قَوْلِهِمْ: أَكَلُوْني البراغِيْثُ.

وفي (أَبْصارُهُمْ) وَجْهان من الإعرابِ: أَحَدُهما أنْ يَكونَ فاعلاً لـ(خُشّعاً)، والآخَرُ أن يَكُوْنَ بدلاً مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِر في (خُشّعاً)، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: خُشّعاً هم.

وقراءَةُ (خُشَّعٌ أَبْصارُهُمْ) مَحْمُوْلة على الابْتِداء والخبر، على أنَّ الجملة الاسْميَّة في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحال.

ويتَبَدَّى لي أنَّ الرَّفْعَ هو الأَصْلُ، وأنَّ النَّصْبَ يُنْبِئُ عن الانْزِياحِ، وهو انْزِيَاحٌ يَكْمُنُ في اسْتِبْدال الفَتْحَةِ بالضَّمَّة في هذه القراءة لِجَذْب الانْتِباه إلى المِحْوَرِ في هذه الآية، وهو (خُشّعاً).

وفي القرآنِ مواضِعُ أُخْرى، منها قَوْلُهُ تَعالَى: **﴿وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذين ظَلَمُوا﴾**[2]، و**﴿ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ مِنْهُم﴾**[3]، وغَيْرُ ذلك.

ويَظْهَرُ لي أنَّ هذه المخالَفَة، أو الانْزياحَ يَكْمُنُ وراءَهُ نُكْتَةٌ بلاغِيَة، تَتَبَدَّى من خِلالِ كَوْنِ الاسْم الظَّاهِرِ بَعْدَ الضَّمير بدلاً منه، على أنَّ المُبْدَلَ منه جِيْءَ به تمهيداً، وتَوْطِئَةً لِذِكْرِ البَدَلِ المِحْوَرِ؛ لأنَّهُ المَقْصودُ لذاتِهِ.

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ١٢٦-١٢٧.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) المائدة: ٧١.

- زَيْدٌ أَخوكَ قائِمٌ: أَوْجَبَ النُّحاةُ رَفْعَ (قائِمٌ) على خبرِ المُبتدأ (زَيْد)؛ لأَنَّهُ لا يَدُلُّ على تَوْكيد، كما في: زَيْدٌ أَبُوْك عَطُوْفاً، على أنَّ (عَطُوفاً) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ.

وذَهَبَ المُبَرِّدُ، وابْنُ يَعيشَ إلى إجازةِ نَصْبِ (قائِمٌ) في هذا المثالِ المَصْنوع على أنَّ المُرادَ بالأَب، أو الأَخِ -التَّبَنِّي، أو الصَّداقَةُ.

ويتَبَدَّى لي أنَّ في هذه المخالَفَةِ الإعْرابيَّة تَنْبيهاً على الكلمة المِحْوَرِيَّة في هذا المِثالِ، وأنَّ النَّصْبَ يُنَبِّهُ على مَعْنًى آخَرَ، وهو التَّبَنِّي، والصَّداقَةُ، كما مَرَّ[1].

- ضَرْبِي زَيْداً هُو قَائِماً[2]: قِيْلَ إِنَّ الضَّمِيرَ المُنْفَصِلَ (هو) كِنَايَةٌ عَنِ المَصْدَرِ (ضَرْبِي)، عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأ، وَأَنَّ (قائِماً) حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ، وَهَذَا الضَّمِيْرُ يَرْتَفِعُ بـ(قائِماً) عَلَى مَذْهَبِ الكِسائيِّ، وَالفَرَّاءُ لا يُجِيْزُ أَنْ تَرْفَعَ الحَالُ المُبْتَدأ، وَالكوفيُّونَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ المُبْتَدَأ، وَالخَبَرَ يَتَرَافَعَانِ.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ هُنَالِكَ انْزِيَاحاً مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ عَلَى أَنَّ (قائِماً) خَبَرَ المُبْتَدأ، وَالجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ خَبَرُ المُبْتَدَأ (ضَرْبِي)، عَلَى أَنَّ المُرَادَ بـ(قائِماً) حَاصِلٌ، أو وَاقِعٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ الضَّمِيْرَ (هو) يَعُوْدُ عَلَى (زيد) وَالجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ حَالٌ مِنْهُ، عَلَى أَنَّ خَبَرَ المُبْتَدإِ مَحْذُوفٌ.

وَيَعُدُّ ابن عُصْفُوْرٍ حَذْفَ خَبَرَ (كان)، وَتَعْوِيْضَ الحالِ مِنْهُ -قَبِيحاً؛ لأَنَّ خَبَرَهَا قَبِيْحٌ عِنْدَهُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ السِّيْرَافِيَّ، وابن السَّرَّاج أَجَازَا هَذِهِ المَسْأَلَةِ.

- شُرْبِي السَّوِيْقَ كُلُّهُ مَلْتُوْتاً[3]: أَجَازَ الكسائيُّ إِتْبَاعَ المَصْدَرِ فِي هَذَا المِثَالِ، عَلَى أَنَّ (مَلْتُوْتاً) حَال سَادَّةٌ مَسَدَّ الخَبَرِ، وَأَنَّ (كُلُّهُ) تَوْكِيْدٌ لِلمَصْدَرِ (شُرْبِي).

---

(١) انظر: المبرد، المقتضب: ٣/ ٢٧٤، ٤/ ١٦٨، ٣٠٨، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٦٤-٦٥.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٣/ ٣٠٨.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٣/ ٣٠٧.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ فِي هَذَا القَوْلِ انْزِيَاحاً مِنَ الرَّفْعِ عَلَى خَبَرِ المُبْتَدَأ (كُلُّهُ) إِلَى النَّصْبِ (مَلْتُوتاً) لِتَوْكِيدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِيَاحِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةُ عِنْدَ النُّحَاةِ حَالٌ سَدَّت مَسَدَّ الخَبَرِ (شُرْبِي).

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: ضَرْبِي زَيْداً الشَّدِيْدُ قَائِماً مِن حَيْث الانْزِيَاحِ مِنْ رَفْعِ (قَائم) عَلَى خَبَرِ المُبْتَدَأ (الشَّديد) إِلَى نَصْبِهِ عَلَى الحَالِ السَّادَّةِ مَسَدَّ الخَبَرِ عَلَى أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ خَبَرُ المُبْتَدَأ (ضَرْبي) عَلَى أَنَّ فِي الكَلامِ حَذْفُ العَائِدِ (منه)، وَ(الشَّديدُ) عَلَى مَذْهَبِ الكسائيّ صِفَةٌ للمُبْتَدَأ (ضَرْبي).

وَقِيْلَ إِنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ الوَاقِعَة حَالاً لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ عَلَى مَذْهَبِ سِيْبَوَيْه، وَالأخفش، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ جَائِزَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الكسائيّ، والفَرَّاءِ، كَمَا فِي قَوْلِ لُبَيْد[1]:

عَهْدِي الحَيَّ الجَمِيْعَ وَفِيْهُمُ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ

عَلَى أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ (وفيهُمُ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ) حَالٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الحَالَ سَادَّةٌ مَسَدَّ خَبَرِ المُبْتدأ (عَهْدِي).

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ المَوْلَى حَلِيْفَ رِضاً وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ

عَلَى أَنَّ (وَهُوَ غَضْبَانُ) حَال سَدَّ مَسَدَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ (شَرُّ بُعْدي).

وَقِيْلَ: إِنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ تَسُدُّ مَسَدَّ الحَالِ فِي كُلِّ الأَحْوَالِ، كَمَا فِي: مَسَرَّتُكَ أَخَاكَ هُوَ قَائِمٌ.

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٣/ ٣٠٦.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل بشرح التسهيل: ٣/ ٣٠٦، تذكرة النحاة: ٦٥٠.

وَلا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الإِجَازَةِ مِنْ تَعْزِيزٍ للانْزِيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، كَمَا مَرَّ سَوَاءٌ أُجِيزَ أَنْ تَسُدَّ الحَال الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ أَمْ لَمْ نُجِزْ.

- قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ   لَهُـمْ هُنَاكَ بِسَعْـيٍ كَانَ مَشْكُوْرِ

عَلَى أَنَّ (كان) زَائِدَةٌ عِنْدَ النُّحَاةِ بَيْنَ الصِّفَةِ، وَالمَوْصُوْفِ: بِسَعْيٍ مَشْكُوْرٍ.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الأَوْلَى الالْتِجَاء إِلَى الانْزِيَاحِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (كان) إِلَى الجَرِّ لإِقَامَةِ الوَزْنِ، عَلَى أَنَّ (كان) وَاسْمِهَا وَخَبَرِهَا صِفَةٌ لـ(بِسَعْيٍ).

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ[2]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ   وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِـرَامِ

عَلَى أَنَّ (كان) زَائِدَة، وَ(لنا) صِفَةٌ لـ(جيران)، و(كرام) صِفَةٌ أَيْضاً.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الأَوْلَى حَمْلُ هَذَا الشَّاهِدِ عَلَى الانْزِيَاحِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (كان) إِلَى الجَرِّ لإِقَامَةِ الوَزْنِ عَلَى (كان) لَيْسَت زَائِدَةً اسْمُهَا وَاوُ الجَمَاعَةِ.

وَلَعَلَّ الالْتِجَاءَ إِلَى الانْزِيَاحِ يُخَلِّصُنَا مِنَ التَّوَهُّمِ، وَالتَّخَيُّلِ اللَّذَيْنِ طَالَعَنا بِهِمَا النُّحَاةُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَهُمْ فِيهَا قَوْلانِ:

(١) أَنَّهَا نَاقِصَةٌ لَيْسَتْ زَائِدَةٌ عَلَى أَنَّ الضَّمِيْرَ اسْمُهَا وَشِبْهَ الجُمْلَةِ (لنا) خَبَرَهَا، وَ(كرام) صِفَةٌ لـ(جيران).

(٢) أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَفِيْهَا قَوْلانِ:

(أ) أَنَّهَا زَائِدَةٌ تَامَّةٌ عَلَى أَنَّ وَاوَ الجَمَاعَةِ فَاعِلُهَا وَأَنَّ (كرامِ) صِفَةٌ لِـ(جيران).

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٠.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٠.

(ب) أَنَّهَا زَائِدَةٌ مُهْمَلَةٌ عَلَى أَنَّ الأَصْلَ: هم لَنا، عَلَى أَنَّ (هُم) مُبْتَدأ خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَةِ (لنا)، ثُمَّ قُدِّمَ هَذَا الخَبَرُ عَلَى مُبْتَدَئِهِ، وَوَصَلَ الضَّمِيرُ بـ(كان) الزَّائِدَةُ إِصْلاحاً لِلَّفْظِ، وَهُوَ إِصْلاحٌ يَكْمُنُ فِي التَّخَلُّصِ مِنْ تَجَاوُرِ الضَّمِيرِ وَالفِعْلِ (كان)، وَقِيلَ إِنَّ الضَّمِيرَ (هم) تَوْكِيدٌ للضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي (لنا) صِفَةِ (جيران)، ثُمَّ وَصَل بِـ(كان) كَمَا مَرَّ، وَلِذَلِكَ صِيرَ إِلَى جَعْلِهِ مُتَّصِلاً (واو الجماعة)[1].

وَيُحْمَلُ عَلَى مَا مَرَّ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ، عَلَى أَنَّ (قَائِمٍ) صِفَةٌ لِـ(بِرَجُلٍ)، وَالأَوْلَى إِخْضَاعُ هَذَا القَوْلِ لِسُلْطَانِ الانْزِيَاحِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (كان) إِلَى الجَرِّ.

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا   أَصْبَحَ مَشْغُوْلٌ بِمَشْغُوْلِ

عَلَى أَنَّ فِيهِ انْزِيَاحاً مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (أَصْبَحَ) الرَّفْعِ، وَهَذَا الانْزِيَاحُ أَوْلَى مِنْ عَدِّ (أصبح) زَائِدَةً عَلَى أَنَّ (مَشْغُوْلٌ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ (عَدُوُّ عَيْنَيْكَ).

وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ أُمِّ عَقِيْلٍ[3]:

أَنْتَ تَكُوْنُ مَاجِدٌ نَبِيْلٌ   إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيْلُ

عَلَى أَنَّ فِيهِ انْزِيَاحاً مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (تكون) إِلَى الرَّفْعِ، وَلا مُحْوِجَ إِلَى عَدِّ (تَكُوْن) زَائِدَةً، كَمَا قِيلَ عَلَى أَنَّ (مَاجِدٌ نَبِيْلٌ) خَبَرَانِ للمُبْتَدَأ (أنت).

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤٠.
(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤١.
(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤١.

• **مَا يُحْمَلُ فِيهِ الضَّمِيرُ عَلَى أَنَّهُ فَصْل:**

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ:

(١) قِرَاءَةُ الأَعْمَشِ، وَزَيْدِ بن عَليٍّ: ﴿**إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقُّ**﴾[1]، بِرَفْعِ (الحَقُّ) عَلَى خَبَرِ المُبْتَدَأ (هُوَ)، وَقِرَاءَةُ العَامَّةُ بِنَصْبِهِ عَلَى أَنَّ (هُو) فَصْلٌ، وَ(الحَقُّ) خَبَرُ (كان)[2].

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ فِي الالْتِجَاءِ إلى الانْزِيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ يُخَلِّصُنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النَّصْب قِرَاءَةُ العَامَّة، وَيُعَزِّزُ هَذَا الرَّفْعَ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ ذُرَيْحٍ[3]:

تَحِنُّ إِلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ

عَلَى أَنَّ (أَقْدَرُ) خَبَرُ الضَّمِيرِ (أَنْتَ).

وَيُعَزِّزُ النَّصْبَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿**وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ البَاقِينَ**﴾[4]، عَلَى أَنَّ (البَاقِينَ) مَفْعُوْلُ فِعْلِ التَّصْيِيرِ (جَعَلْنَا)، ولا يُسْتَبْعَدُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا القَوْلُ عَلَى الانْزِيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، كَمَا مَرَّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ بِهِ.

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾[5]، عَلَى أَنَّ (أَطْهَرُ) خَبَرُ المُبْتَدَإ، أَوْ خَبَرُ (هَؤُلاءِ)، أَو (بَنَاتِي) عَلَى أَنَّ (هُنَّ) ضَمِيرُ فَصْلٍ.

---

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٥٩٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤٠/ ٤٨٨.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٥١٨، ٥/ ٥٩٦، المبرد، المقتضب: ٤/ ١٠٥، ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ١١٢.

(٤) الصافات: ٧٧.

(٥) هود: ٧٨.

وَقِرَاءَةُ الحَسَنِ، وَغَيْرِهِ (أَطْهَرَ) بِالنَّصْبِ مَحْمُوْلَةٌ عَلَى الحَالِ، عَلَى أَنَّ العَامِلَ مَعْنَى التَّنْبِيْهِ، أَو الإِشَارَةِ، وَأَنَّ (هُنَّ) ضَمِيْرُ فَصْلٍ، كَمَا فِي قَوْلِ العَرَبِ: أَكْثَرُ أَكْلِيَ التُّفَاحَةَ هِيَ نَضِيْجَةً[1].

وَلَعَلَّ فِي الحَمْلِ عَلَى الانْزِيَاحِ مِنَّ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ مُخَلِّصًا مِمَّا مَرَّ، وَيُعَزِّزُ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ فَضْلاً عَمَّا يُنْبِئُ عَنْهُ هَذَا الانْزِيَاحُ مِنَ المَعْنَى.

وَيُعَزِّزُ هَذَا الأَصْلُ (الرَّفع) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيْزُ الحَكِيْمُ**﴾[2]، وَ﴿**إِنَّا لَنَحْنُ الصَادِقُوْنَ**﴾[3]، وَ﴿**إِنَّا لَنَحْنُ المُسَبِّحُوْنَ**﴾[4].

(٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**وَكَانُوا هُمُ الغَالِبِيْنَ**﴾[5]، عَلَى أَنَّ (هُمْ) ضَمِيْرُ فَصْلٍ، وَأَنَّ (الغَالِبِيْنَ) خَبَرُ (كَانَ)، ولا يُسْتَبْعَدُ الالْتِجَاءُ إِلَى الانْزِيَاحِ مِنَّ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ فِي هَذَا القَوْلِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأ بِهِ.

(٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً**﴾[6]، عَلَى أَنَّ (أَقَلَّ) مَفْعُول الفِعْلِ (تَرَنِ) الثَّانِي، أَوْ حَالٌ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ بَصَرِيَّة، عَلَى أَنَّ (أَنَا) فِي الوَجْهِ الأَوَّلِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ تَوْكِيْداً للضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ فِي (تَرَنِ)، وَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ فَصْلاً، وَفِي الثَّانِي يَكُوْنُ تَوْكِيداً؛ لأَنَّ مِنْ شَرْطِ الضَّمِيْرِ المُنْفَصِلِ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ، أو مَا أَصْلُهُ كَذَلِكَ.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٦١-٣٦٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٢٤٧؛ ابن جني، المحتسب: ١/ ٣٢٥.

(٢) البقرة: ٣٢.

(٣) الصافات: ١٦٥.

(٤) الصافات: ١٦٦.

(٥) الصافات: ١١٦.

(٦) الكهف: ٣٩.

وَقِرَاءَةُ عِيْسَى بنِ عُمَرَ (أَقُلُّ) بِالرَّفْعِ مَحْمُوْلَةٌ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ (أَنا).

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ فِيمَا مَرَّ انْزِيَاحاً مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ هِيَ الْمَشْهُوْرَةُ[1].

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوْتَ وَمَا أَنْسَانِيْهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾**[2]، بِضَمِّ الهَاءِ فِي (أَنْسَانِيْه)، وَهِيَ قِرَاءَةُ حَفْصٍ، عَلَى تَوَهُّمِ الأَصْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الأَصْلَ فِي اليَاءِ قَبْلَ الهَاءِ الفَتْحُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إِلَى ضَمِّ هَذِهِ الهَاءِ، وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِ (أَنْسَانِيْهِ) لَمْ يُرَاعَ فِيْهَا هَذَا الأَصْلُ الْمُتَوَهَّمُ بَلْ رُوْعِيَ اللَّفْظُ، وَلِذَلِكَ كُسِرَتْ هَذِهِ الهَاءُ؛ لأَنَّ مَا قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ[3].

وَقِيْلَ: إِنَّ اليَاءَ فِي (عَلَيْهُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيْماً﴾**[4] عَارِضَةٌ؛ لأَنَّ أَصْلَهَا أَلِفٌ، وَهَذِهِ الأَلِف تَكُون وَالهَاءُ بَعْدَهَا مَضْمُوْمَةً[5].

وَيَتَبَدَّى لِيَ أَنَّ فِي ضَمِّ هَذِهِ الهَاءِ فِي (أَنْسَانِيْه) انْزِيَاحاً مِنَ الأَصْلِ فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ الكَسْرُ- إِلَى الضَّمِّ للإِنْبَاءِ عَنْ أَهَمِّيَّةِ هَذَا الحُوْتِ، وَهِيَ أَهَمِّيَّةٌ تَكْمُنُ فِي أَنَّهُ الدَّلِيْلُ الوَحِيْدُ عَلَى مَكَانِ مَنْ يُعَدُّ أَعْلَمَ مِن مُوْسَى عليه السلام بَعْد أَنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ (مُوْسَى) أَعْلَمُ النَّاسِ دُوْنَ أَنْ يَنْسِبَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَى اللهِ.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٩٥-٤٩٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١٢٩؛ الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٨٥.

(٢) الكهف: ٦٣.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٥٢٢-٥٢٣؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١٤٧.

(٤) الفتح: ١٠.

(٥) انظر الصفحة: ٣٧٨.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قِرَاءَةُ حَمْزَةَ: ﴿صِرَاطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهُمْ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِم...﴾[1]، بِضَمِّ الهَاءِ فِي (عَلَيْهِم)، عَلَى أَنَّ الأَصْلَ قَبْلَ إِسْكَانِ المِيْمِ تَخْفِيْفاً، وَحَذْفِ الوَاوِ اخْتِصَاراً، كَمَا قِيْلَ: عَلَيْهُمُو، وَأَنَّ الهَاءَ بَقِيَتْ مُحَافِظَةً عَلَى الضَّمِّ؛ لأَنَّ اليَاءَ قَبْلَهَا عَارِضَة، كَمَا مَرَّ، وَالقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: لَدَيْهِم، وَإِلَيْهِم[2]. وَقِيْلَ إِنَّ فِي (عَلَيْهِم) عَشْرَ لُغَاتٍ قُرِئَ بِبَعْضِهَا.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ للانْزِيَاحِ مِنَ الكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ (لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ) أَثراً فِي جَذْبِ الانْتِبَاهِ إِلَى هَذِهِ الهَاءِ لِتَوْكِيْدِهَا، وَبَيَانِ أَهَمِّيَّتِهَا؛ لأَنَّ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلَ يَعُوْدُ إِلَى المُنْعَمِ عَلَيْهِم الَّذِيْنَ لَمْ يُغْضَب عَلَيْهِم، وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ ضَالَّةُ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَغَايَتُهُ.

وَمِنْهُ أَيْضاً قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ، وَابْنِ سِيرِينَ: ﴿عَلَيْهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ﴾[3]، بِحَذْفِ الأَلِفِ، وَضَمِّ الهَاءِ[4]، عَلَى أَنَّ القَوْلَ فِي هَذِهِ القَرَاءَة كَالقَوْلِ فِيْمَا مَرَّ.

وَلا شَكَّ فِي أَنَّ الانْزِيَاحَ مِنَ الكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ يُنْبِئُ عَنْ أَهَمِّيَّةِ هَذَا الضَّمِيْرِ فِي هَذِهِ القِرَاءَة، لِتَشْوِيْقِ الآخَرِيْن، وَجَذْب انْتِبَاهِهِم إِلَى هَذَا النَّعِيْمِ، وَالمُلْكِ، فَالأَوْلادُ المُخَلَّدُوْنَ الَّذِيْنَ يَطُوْفُوْنَ عَلَى مَنْ فِي الجَنَّةِ كَاللُّؤْلُؤِ المَنْثُوْرِ، يَرْتَدُوْنَ ثِيَابَ سُنْدُسٍ خُضْراً، وَغَيْرَ ذَلِكَ، أَفَلا يَسْتَحِقُّوْنَ أَنْ يُبَيِّنَ أَهَمِّيَّتَهُمْ وَأَثَرَهُمْ فِي التَّشْوِيْقِ بِوَسَاطَةِ هَذَا الانْزِيَاحِ.

---

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) انظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها، وحججها: ١/ ٣٥-٣٧؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٧٠-٧١؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: ١/ ١٢٦؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ٢٦؛ القرطبي، تفسير القرطبي: ١/ ١٤٨.

(٣) الإنسان: ٢١.

(٤) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: ١٦٦؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ٦١٩، واكتفى السمين بالتنبيه على أن هذه القراءة (عليهم) من باب الجار، والمجرور.

فهرست الموضوعات